إيغور تيموفييف

كمال جنبلاط

الرجلُ والأسطورة

دار النهار

كمال جنبلاط
الرجل والأسطورة

إيغور تيموفييف

كمال جنبلاط
الرجل والأسطورة

ترجمة خيري الضامن



الإهداء

الى والدي
الذي له دين عليّ

الطبعة الأولى، تشرين الأول ٢٠٠٠
الطبعة الثانية، تشرين الثاني ٢٠٠٠
الطبعة الثالثة، كانون الأول ٢٠٠٠
الطبعة الرابعة، كانون الثاني ٢٠٠١
الطبعة الخامسة، آذار ٢٠٠١
الطبعة السادسة، أيار ٢٠٠١

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-299-2

المحتويات

«هوذا أعلى الارز في لبنان
جميل الأغصان وارف الظل وقامته طويلة
وكان فرعه بين الغيوم ...»

حزقيال (الإصحاح ٣١ : ٣)

إلى القارئ

أمضيت في العمل على هذا الكتاب سنوات، و أنجزته بفضل مؤازرة العديد من المخلصين الذين أعبّر لهم عن شكري وامتناني.

فالأستاذ وليد جنبلاط وفّر لي فرصة نادرة، على مدار سنة ونصف سنة من اقامتي في المختارة، لتقصي الحقائق وجمع المعلومات عن حياة والده كمال جنبلاط من اناس عايشوه وعرفوه خير معرفة.

وإلى ذلك درست ملفات المركز الوطني للمعلومات والدراسات والمكتبة الوطنية في بعقلين. وبفضل وليد جنبلاط تيسر لي الحصول على مادة البحث اللازمة، وبخاصة الكثير من المراجع غير المنشورة.

وتتسم بأهمية بالغة لفهم شخصية كمال جنبلاط وطباعه، أحاديثي مع أرملته السيدة مي جنبلاط التي تفضلت وكشفت النقاب عن الكثير من وقائع وأحداث في حياته غير معروفة على نطاق واسع.

ثم إن المقابلات التي اجريتها مع العميد ريمون اده والسفير كميل أبو صوان في باريس، والأستاذ غسان تويني والمحامي كريم بقرادوني والسفير الدكتور حليم أبو عز الدين في بيروت، عمقت فهمي لتاريخ لبنان، بل أغنت الكتاب بمشاهد وتفاصيل متعلقة بفترات غير مدروسة في حياة جنبلاط. وأرى من واجبي أن أعبّر عن خالص امتناني لجميع الذين خصوني بجزء من وقتهم الثمين ورووا لي ذكرياتهم، ومنهم المحامي والقانوني وجدي الملاط والسيد جوزف دوناتو والمحامي الدكتور ادمون نعيم، وكذلك شيخ العقل محمد أبو شقرا والشيخ عبدالله العلايلي والمحامي نسيم مجدلاني والسيد فريد جبران رحمهم الله. كما تفضّل عليّ بمعلومات قيّمة زملاء

الفصل الأول

المختارة

كمال جنبلاط في «الحركة الوطنية» السادة جورج حاوي ومحسن إبراهيم ونديم عبد الصمد وسمير صباغ، والقريبون منه السادة توفيق سلطان وعباس خلف ومحسن دلول والبر منصور وزاهر الخطيب والمرحوم انور الفطايري، وكذلك رفاقه في الحزب التقدمي الاشتراكي الدكتور خليل أحمد خليل مؤلف البحث الرائع عن كمال جنبلاط، والسادة توفيق بركات وأنطوان الأشقر وداود حامد وعاصم حسن وجوزف القزي والملازم الاول أحمد الخطيب القائد السابق لـ«جيش لبنان العربي» وكثيرون غيرهم. ولا بد من الإشادة بأهمية ما افضى به الي السيد جوزف أبو خليل أمين سر جنبلاط ومعاونه، والسيد حسيب دبيسي الصديق القريب من قصر المختارة.

وكنت طوال سنوات العمل في تأليف هذا الكتاب ألمس الدعم القوي من المقدم شريف فياض أمين السر العام للحزب التقدمي الاشتراكي الذي ساعدني في ترتيب الكثير من المقابلات المهمة ويسّر لي الحصول على المعلومات اللازمة.

كما أشيد بالمؤازرة النشيطة التي نلتها من صديقي الدكتور حليم أبو فخر الدين، ذلك الرجل المدهش في سعة إطلاعه ونزاهته، والذي يصعب تصوّر تأليف هذا الكتاب من دون جهوده المشكورة. فقد تكبّد عناء مراجعة المخطوطة الروسية الضخمة بصياغاتها المتعددة، وترك على الهوامش الكثير من الملاحظات والنصائح القيمة. وأعبّر عن شكري الجزيل بخاصة إلى صديقي وزميلي جلال الماشطة الذي راجع الترجمة العربية وأوصلها الى ما هي عليه الآن.

إلاّ أني أشعر بأني مدين للصحافي في «النهار» الاستاذ إدمون صعب بالمراجعة النهائية للمخطوطة وإعدادها للنشر. وهو عمل استغرق منه قرابة ثلاثة أشهر، فكان كظلّي - أنا الموجود في موسكو - يراجع النصّ الذي وضعته بالروسية، يقلّبه ويدقّق في صياغته العربية الأمر الذي منحني فرصة حقيقية للاحساس بالغبطة حيال مستوى رفيع من الاحتراف.

وأرى لزاماً عليّ أن أعبر اخيراً عن امتناني لمعاوني في لبنان السيد حسن غازي الذي تولى تنظيم عملي في مصادر البحث وترتيب المعلومات المستقاة منها، وكذلك معاوني في موسكو الاستاذ سيرافيم تشوكانوف الذي تولى اعداد مخطوطة الترجمة العربية والهوامش للطبع.

إيغور تيموفييف
موسكو - بيروت
آذار ٢٠٠٠

في السادس من كانون الأول ١٩١٧ أنجبت نظيرة جنبلاط زوجة الزعيم المتنفذ فؤاد بك جنبلاط الذي عينته السلطات العثمانية مديرا لمنطقة الشوف الجبلية الكبرى، صبيا سموه كمالا. في ذلك اليوم هطل المطر مدراراً على المختارة التي يقوم فيها قصر آل جنبلاط العريق، وكتب على من سارعوا ذلك اليوم لتهنئة فؤاد بك بولادة وريثه أن يبتلوا حتى العظام بالريح الباردة.

آنذاك بدأت السنة الثالثة على زواج نظيرة بنت السادسة والعشرين، من فؤاد بك. وقبل قرانهما عام ١٩١٥ كان الرجل متزوجا من امرأة أخرى من آل شمس المقيمين في غريفة فانجبت له بنتا مصابة بالشلل الفطري[١]. إلا انه ما لبث ان طلق زوجته هذه واقترن بنظيرة جنبلاط مجدِّداً تقليد الزواج من أبناء العمومة. ونظيرة هي ابنة فارس جنبلاط الذي ينتسب إلى أحد أفخاذ الأسرة الشهيرة في عين قني المجاورة للمختارة، لكنه غير مرتبط بصلة قربى مباشرة بفخذ جنبلاط في المختارة. ومن جهة أخرى كانت فريدة، والدة نظيرة، ونجيب، والد فؤاد بك، من أبناء الشيخ سعيد جنبلاط الذائع الصيت والذي كانت زوجته بدر أمين الدين، جدة الاثنتين، أخذت نظيرة الصغيرة إلى المختارة حيث نشأت وتربت في عائلة واحدة مع زوجها المرتقب فؤاد[٢].

أواخر عام ١٩١٦ انجبت نظيرة بنتا سموها ليلى. وكالعادة لم تقابل ولادتها بالتهليل والاستبشار. فالدروز يعتقدون أن وجود البنت في العائلة موقت، فهي سوف تتزوج عاجلاً ام أجلاً وتترك منزل والديها. والمرأة الدرزية التي تنجب بنتا

دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا في تشرين الأول ١٩١٤، واجهت منذ الأيام الأولى مشاكل تموين لقواتها المرابطة في سوريا وفلسطين. وكان أحد أقطاب ثلاثي «تركيا الفتاة» أحمد جمال باشا الذي عهدت إليه الأستانة في قيادة العمليات الحربية ضد الانكليز في قناة السويس، قد أناط مهمة بت المسائل التعبوية بضابط البعثة العسكرية الألمانية ورئيسها ليمان فون ساندرس، فيما تفرغ هو لتأمين مؤخر القوات. وقد أحس اللبنانيون بقبضة جمال باشا الحديدية اعتباراً من تشرين الثاني ١٩١٤ عندما منحته الحكومة العثمانية صلاحيات استثنائية. فقد تجمعت في يديه كل السلطات العسكرية والمدنية، فأعلن حالة الطوارئ في الولايات العربية، وألغى استقلال جبل لبنان، كما ألغى كل الحقوق والأمتيازات التي كانت تتمتع بها الطوائف وفقا للاتفاقات الدولية[٣].

وأقيم في لبنان في الواقع نظام احتلال عسكري. وشرعت السلطات العثمانية بمصادرة المحاصيل والماشية، على أوسع نطاق، لتأمين حاجة جنودها من المؤن والأغذية. وكانت في معظم الحالات تنتزعها بالقوة من الفلاحين ونادرا ما تدفع تعويضاً عنها بالنقد الورقي الذي فقد قيمته بسبب التضخم المالي.

وعام ١٩١٥ استولى العثمانيون على تسعة أعشار محصول الحبوب في سوريا ولبنان. وبسبب الشح في الوقود لم يتورعوا عن قطع أشجار الفاكهة وصولا الى الأرز اللبناني الشهير. وقضي في سني الحرب على غابات بأكملها من هذه الأشجار المعمرة والنادرة، وأحرقت حطبا في مراجل القاطرات البخارية، وتعرّت منها سفوح الجبال إلى الأبد.

وأعلن جمال باشا التجنيد الاجباري للشبان اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم الدينية، بغية إمداد الجيش العثماني بالعناصر بعدما اتسع نطاق الفرار منه اعتبارا من عام ١٩١٦. وكان الذين يتهربون من الخدمة يعتقلون ويحالون على المحاكم. ولم يكن سهلا عبء الأشغال القسرية التي فرضت على الفلاحين إبان الحرب، حيث أقتيد الآلاف منهم للخدمة بأمر من السلطات العسكرية.

وكان أي عصيان، ناهيك بالتأييد للحلفاء أو لحركة الشريف حسين القومية، يعتبر خيانة عظمى يُعاقب عليها بشدة. واستعان جمال باشا بقوانين الحرب لتدبير ملاحقات واسعة النطاق ضد الوطنيين العرب. وتجاهلت المحاكم العسكرية العثمانية أصول المرافعات، ومارست السلطات الحاكمة التهديد والوعيد

يواسيها الآخرون قائلين: «اللي جابت بنت بتجيب صبي».

وبولادة الصبي عمّت الفرحة قصر المختارة. وكما هي العادة، غسل الوليد فورا بماء دافئ مملح بعض الشيء، ونثر على بشرته مسحوق الآس. وفي قسم الحريم كان الحطب يطقطق في أوجاق الحديد الملتهبة، والمرضعة التي جيء بها من الخريبة تنشر أولى الاقمطة بعد الغسيل، فيما يتوارد على القصر الأقارب الأبعدون والأقربون، والوجهاء من الجيران وبعض أعيان بيروت، وفلاحو الضيع المجاورة. وفي الساحة أمام القصر راح الشعراء يتبارون بالأزجال والمواويل الارتجالية معبرين عن فرحهم. وتعالت التهاني المنظومة تبريكا بالوليد. وكانت تقدم الى الضيوف مرات عدة في اليوم أطباق الرز المطهو بلحم الضأن الساخن، ويتلقى الفلاحون الكسوة، ويتسلم الفقراء منهم بيضاً وعسلاً وزيتوناً وصابوناً فواحاً، بالإضافة إلى الثياب.

واستمرت الأفراح أسبوعاً، كان أولاد المختارة خلاله يتلذذون بالحلوى والزبيب والمأكولات التي كانت توزع عليهم، وكان الأكبر سناً بينهم يغنون ويترنمون ويرقصون. ولا تخفت، الا في ساعة متقدمة من الليل، أنغام الناي والمجوز وإيقاعات الدربكة ووقع أقدام الراقصين المتشابكي الأيدي في الدبكة اللبنانية المعروفة.

وما إن انتهت الاحتفالات بولادة الصبي حتى مرضت البنت فجأة فاستدعي الدكتور جرجس طحيني على عجل من دير القمر، وافاد، بعد الكشف على ليلى، انها مصابة بالتيفوس الطفحي، ولم يتمكن من انقاذ حياتها رغم الجهود التي بذلها. وكان فؤاد بك ذلك اليوم في الصيد، وعندما عاد الى المختارة في اليوم التالي استقبلته الست نظيرة في ثوب أسود ومنديل أبيض وبادرته بالقول: «البقاء في حياتك. الله يخلي لك كمال». فردّ بمرارة وألم: «من يدري؟ فقد لا يطول بي العمر لأراه رجلاً».

-١-

في ذلك الزمان لم يكن أحد يستطيع الجزم بما ينطوي عليه الغد. فالحرب العالمية الأولى تكاد تضع أوزارها. ومع ان جبهاتها بعيدة عن لبنان، الا ان المئات من ابنائه كانوا يقضون نحبهم يوميا بسبب المجاعة والأوبئة. وحالما

-٢-

أنقذ فؤاد بك جنبلاط عائلات كثيرة من الموت جوعاً بحزمه في قطع دابر الاختلاس أثناء توزيع المواد الغذائية. وكان الفساد المستشري بين موظفي الدولة إبان الحرب يثير سخطه. فهو كان يعمل بلا هوادة في مكافحة الرشوة والاختلاس. لذا ذاع صيته في الشوف كله وأطبقت شهرته الآفاق لنزاهته وعدله.

ولد فؤاد بك جنبلاط في المختارة عام ١٨٨٥. وهو ابن حفيد الزعيم الدرزي المعروف الشيخ بشير الذي جعلت جهوده الخارقة آل جنبلاط يبلغون ذروة النجاح السياسي في الربع الاول من القرن التاسع عشر. وهو حفيد سعيد بك جنبلاط آخر بكوات الدروز وأعيانهم الذي حاول أن يستعيد تلك الأمجاد بعد هزيمة والده وإعدامه عام ١٨٢٥[٤]. واتهم سعيد بك بتدبير النزاعات الدموية بين الدروز والموارنة وحكم عليه بالسجن المؤبد. وتوفي في ١١ أيار ١٨٦١ في مستشفى السجن اثر اصابته بداء السل، ودون أن يطول به العمر لإطلاقه وإعادة الاعتبار إليه. وتولت أرملته بدر أمين الدين تربية طفليهما نسيب ونجيب، متحملة اعباء ديون كبيرة خلّفها لها زوجها وتشكّل خطراً على آل جنبلاط وتهدد بتقويض العائلة كلياً. الا ان هذه المرأة الفذة لم تفقد للحظة صفاء الذهن وقوة العزيمة. وتلقى نجلاها بفضل تفانيها تحصيلاً علمياً راقياً بمقاييس ذاك الزمان في الكلية الوطنية بإشراف المنور اللبناني المعروف بطرس البستاني، واحتفظا بالزعامة في الطائفة الدرزية[٥].

توفي نجيب جنبلاط عام ١٨٩٣ وهو في الرابعة والثلاثين، وترك صبيين هما فؤاد وعلي، فتولى شقيقه نسيب مهمات الوصاية عليهما ووفر لابني أخيه تعليماً خاصاً في المنزل حتى التحقا بالجامعة الأميركية في بيروت. ولم يتمكن فؤاد من إكمال دراسته فيها لإصابته بمرض جعله يعود إلى المختارة قبل نيل الشهادة.

كان العم نسيب أريستوقراطياً بكل معنى الكلمة، يتحلى بالفطنة، وحيوية الذهن، ومنتهى التأدب واللياقة. وكان مولعاً بالعنادل والطيور المغردة حتى صار قصر المختارة روضة للكناري والبلابل والشحارير في أقفاصها المنتشرة في كل انحائه. وكان الصيادون ينصبون شرك «الدبق» للطيور، ويحضرون له ما يعلق بها فيختار من بينها أجملها تغريداً، ثم يمد يده المعطرة بالكولونيا الإنكليزية فيقبّلونها شاكرين ويتلقى كل واحد منهم ليرة ذهباً[٦].

والتعذيب متهمة الوطنيين المنادين بالاستقلال عن الدولةالعثمانية، بالتواطؤ سرا مع بريطانيا وفرنسا، وبالتحريض على التمرد والعصيان. وفي بيروت ودمشق أعدم شنقا على رؤوس الأشهاد ثلاثة وثلاثون من زعماء النهضة العربية بين عام ١٩١٥ وعام ١٩١٦ بتهمة التواطؤ مع الحلفاء. وتجاوز العدد الإجمالي للذين أعدموا حتى أواخر عام ١٩١٦ بقرارات المحاكم العسكرية الـ ٨٠٠ شخص. وزج بآلاف آخرين في السجون أو تعرضوا للإبعاد والنفي. في الواقع كان كل شخص معروف، أو بارز بمقدار ما، عرضة لمراقبة السلطات وملاحقاتها المتواصلة.

وبعد إلغاء استقلال جبل لبنان أخذت وحدات المؤخرة العثمانية المرابطة في بيت الدين تمارس النهب والسلب للمنازل على المكشوف. وكان الجنود العثمانيون يغيرون على دير القمر وبعقلين وغيرهما ويعيثون في الأرض فسادا، وينهبون حتى الأدوات المنزلية والأثاث ناهيك ببقايا طعام الناس. وبعد كارثة الجراد الذي أتلف معظم محاصيل عام ١٩١٦، وجد أهالي جبل لبنان أنفسهم على شفا الموت جوعا. ولكي تسد النساء رمق أطفالهن كن يجمعن الأعشاب البرية من سفوح الجبال. وكان الناس اجمالاً يقتاتون بكل ما كان يبدو صالحاً للأكل. وراح أولاد القرى يبحثون عن المخابز (التنانير) المهجورة ويقشطون بالعصي ما تبقى من ملح على جدرانها. وأقفل الأتراك عام ١٩١٥ طريق بيروت – دمشق أمام الأهالي وحرموهم كسب قوتهم في الشام. ولم تكن المواد الغذائية ترد من طريق البحر لأن موانئ سوريا ولبنان كانت تحاصرها أساطيل الحلفاء.

ومع ذلك كان الرجال من قرى الدروز يتسللون جماعات من خمسين أو مئة شخص عبر المضائق الجبلية إلى الشام ويجلبون على ظهور البغال إلى الشوف ما يتيسر لهم من مواد غذائية. وتركت عائلات كثيرة ديارها في يأس وقنوط وعبرت إلى حيث أقاربها في حوران.

وبالإضافة إلى القحط والمجاعة، اجتاحت لبنان في الاعوام بين ١٩١٥ و١٩١٧ موجات عدة من وباء التيفوس الطفحي. فقضى في النتيجة ما لا يقل عن مئة ألف شخص نحبهم في أواخر الحرب، أي نحو ربع أهالي جبل لبنان المقدر عددهم آنذاك بـ ٤٥٠ ألفاً.

وفي ذلك اليوم عاد آل جنبلاط إلى مقدم المسرح السياسي في جبل لبنان، وتسنى للعم نسيب الذي منحه السلطان عبد الحميد لقب «باشا» أن يقبّل المصحف الشريف مرتين أخريين قبل الحرب العالمية الأولى عندما حل محل منافسيه الدائمين من آل أرسلان في منصب القائم مقام.

كان العم نسيب يتخذ من الولاء للباب العالي وسيلة لتعزيز مواقع قومه وإعلاء شأنهم، الا انه كان في سريرته، شأن والده سعيد بك، يتعاطف اكثر مع التاج البريطاني. وفي مناسبة اعتلاء الملك إدوارد السابع العرش في بريطانيا عام ١٩٠١ أهدى اليه نسيب باشا سيفاً دمشقياً رائعاً. وفي المقابل تلقى من لندن رسالة شكر مذيلة بتوقيع اللورد هنري لاندسداون وزير الخارجية البريطاني آنذاك(٨). ولم تكن الاتصالات الودية مع بريطانيا التي هي احدى الدول الضامنة مصالح جبل لبنان وحامية الدروز تقليدياً، تثير الاستغراب في ذاك الزمان. فقد ظل المتصرفون العثمانيون يثقون بنسيب باشا، وقد عينوه عام ١٩١١ مجدداً قائم مقاماً بدلاً من الأمير شكيب أرسلان الذي ارتحل إلى الأستانة نائباً عن حوران.

بيد أن الموقف ما لبث ان تبدل تماماً عشية الحرب العالمية الأولى، فنظراً إلى مشاعر الود التي يكنّها لبريطانيا فقد اعتبر الأتراك العم نسيب شخصاً لا يعتمد عليه سياسياً. وذات مرة استدعي إلى سرايا المتصرف في بيت الدين وتلقى تقريعاً لعجزه عن مكافحة النهب والسلب على طرق الشوف، فاستقال على الاثر قاطعاً الطريق على عزله رسمياً(٩). وغادر العم نسيب المختارة واستقر في قصر البرامية الجديد المطل على صيدا، وأمضى هناك سنوات الحرب معتزلاً السياسة ومكتفياً بالمشاركة في الأعمال الخيرية لمساعدة الجياع وعائلات اللبنانيين المجندين في الجيش العثماني.

في تلك الأثناء كبر ابنا أخيه وصار لهما مركز مرموق في المجتمع، الا انهما كانا على طرفي نقيض. فالأصغر علي لا يعبأ بالسياسة، وقد عين فور تخرجه في الجامعة مديراً لأحد شطري الشوف، لكنه استقال عام ١٩٠٦ تاركاً إدارة الشوفين لأخيه فؤاد وغادر المختارة وأقام في بيروت. وكان منذ نعومة أظفاره يتحلى بجاذبية متناهية، ويعتبر من محبي الحياة الذين لا يقر لهم قرار، ويفضل ديبلوماسية الصالونات ومغازلة الحسناوات على الديبلوماسية السلطوية. وكان منزله في بيروت، بأثاثه الفاخر وخدمه العشرين، ملتقى لسيل متواصل من

والعم نسيب معروف بالسخاء من نعومة أظفاره. وعرف عنه حسن التدبير والاهتمام بحاجات الآخرين. فعندما كان مديراً للشوف أنفق من ماله على بناء جسر عين مرشد الذي ربط بين المختارة وقرية عين قني المجاورة. وعندما صار قائم مقاماً في ما بعد بنى أيضاً سرايتين أو مقرين رسميين: صيفياً في بعقلين، وشتوياً في الشويفات. ومد أنابيب المياه إلى بعقلين، وشق الطريق بين بيت الدين والمختارة، كما شيّد مساجد وكنائس عدة في مناطق الشوف وصيدا وجزين.

إلا أن مساهمة العم نسيب في إنجازات آل جنبلاط لا تقتصر على تلك الأعمال. فالأهم من ذلك كله نشاطه على الصعيد السياسي حيث تم له ما لم يوفق أبوه سعيد بك في تحقيقه. فقد تمكن هو بالديبلوماسية، وليس بحد السيف، من أن يعيد الزعامة إلى آل جنبلاط بعدما كانت تزعزعت في السنوات الأولى لنظام المتصرفية(٧).

لقد سدد استحداث المتصرفية عام ١٨٦١ ضربة قاضية إلى الامتيازات الإقطاعية للعائلات الدرزية الغنية. وبغية امتصاص نقمة هذه العائلات وكسب ودها، أخذ المتصرفون العثمانيون يعوّضونها ما فقدته من امتيازات بتوزيع المناصب الإدارية المهمة على أبنائها. وشجعوا التفرقة والتشتت والارتياب بين العائلات والأفخاذ المتنافسة تقليدياً، وذلك بالتنقيلات المستمرة التي كانوا يجرونها في مناصب الموظفين الإداريين الكبار.

في بادئ الأمر لم يكن المتصرفون العثمانيون راضين عن آل جنبلاط، ولذا لم يتسلم أبناء هذه العائلة طوال الثلاثة والعشرين عاماً الأولى أي إذن سلطاني من الباب العالي لتسلم منصب القائم مقام. وكانت غالبية الاذونات لهذا المنصب من حصة أبناء عائلة درزية قوية أخرى هي آل أرسلان الذين تمكنوا من تعزيز مواقعهم في الشوف بعدما تضاءل النفوذ السياسي للمختارة. ولكن الموقف تبدل بعض الشيء عام ١٨٧٣ عندما أصدر رستم باشا، الإيطالي المنشأ وسفير الأستانة السابق في روسيا الذي عينه الباب العالي متصرفاً على جبل لبنان، مرسوماً يجعل ناحية الشوف السويجاني وحدة إدارية منفصلة، ويعين نسيب جنبلاط مديراً لها. إلا أن الانعطاف التام لمصلحة المختارة تم في عهد المتصرف التالي واصا باشا، الألباني المنشأ، الذي عين نسيب بك قائم مقاماً للشوف كله في ٢٥ أيار ١٨٨٤.

قلعة عالية الجدران»[١٠].

كان قصر المختارة مقسماً بين فؤاد وعلي، وكان حكمت ابن علي بك الذي لم يبلغ سنّ الرشد بعد يمضي عادة أشهر الصيف هناك، فيقضي أكثر أوقاته في المكتبة يطالع مجلدات تاريخ أجداده العظام. وفي أحد الأجنحة الواقعة على السفح كانت «الست الكبيرة» بدر أمين الدين زوجة سعيد بك، وأم نجيب جدّ كمال، هي الآمرة الناهية حتى وقت ليس ببعيد. بيد ان فؤاد بك صار السيّد الفعلي للمختارة في مطلع العشرينات، وأخذ صوت زوجته نظيرة التي أنجبت له صبياً (كمال) يتردّد بمزيد من الثقة والتسلّط في قسم الحريم.

وبديهي أن تكون غيرة نسيب باشا من نجاحات ابن أخيه قد دفعته إلى اتخاذ قرار حرمانه الحصة التي يفترض أن يتلقاها من التركة، دون أن يتجاهل طبعاً الاعتبارات السياسية. وكان نسيب باشا تقليدياً من أنصار الانكليز الذين علّق عليهم البعض في العالم العربي، إبان الحرب العالمية الأولى، آمالاً في نيل الاستقلال. لذلك لم يتقبّل بارتياح توجه المختارة صوب فرنسا. ولم يكن نسيب باشا يفصح عن استيائه من الفرنسيين، وكان يتعامل معهم عند الاقتضاء، إلا أنه، شأن الكثيرين من أبناء جيله، يدرك تماماً أن إنزال الفيلق الفرنسي في لبنان عام ١٨٦١، وما أعقبه من نتائج، أدى إلى إضعاف الدروز سياسياً، وخصوصا آل جنبلاط.

وتقول مصادر كثيرة، ومنها مذكرات المعاصرين لتلك الحقبة، إن مثل هذه المشاعر تلازم معظم الدروز الذين وقفوا مع السنة والأرثوذكس والبروتستانت وأبناء الطوائف الأخرى في وجه الوصاية الفرنسية على لبنان، ونادوا بوحدة بلاد الشام. وورد تأكيد معارضة الدروز للفرنسيين في تقرير لجنة كينغ-كرين التي أرسلها الرئيس الأميركي وودرو ولسن صيف ١٩١٩ إلى الشام لإجراء استفتاء عام بين رعايا الإمبراطورية العثمانية السابقة. وأعلنت غالبية ممثلي الدروز الذين استطلعت اللجنة آراءهم في قرية عيناب في العاشر من تموز ١٩١٩، تأييد الوحدة مع سوريا وإقامة وصاية بريطانية عليهم. وأكدوا أيضاً تفضيلهم الانفصال عن لبنان في حال إحالة حق الانتداب على فرنسا. ولم يؤيّد الانتداب الفرنسي إلا قسم قليل منهم.

في الواقع كان الموارنة وحدهم من أنصار فرنسا. فقد تزعم حركة تأسيس

الضيوف كان بينهم، ولا غرابة، المندوب السامي الفرنسي هنري غورو الذي يعتز علي بك بصداقته.

تزوج علي بك بحسناء إيطالية تدعى ماري دوما وغادر لبنان، وأمضى نحو ١٢ عاماً بين الولايات المتحدة وأوروبا، ثم عاد إلى الديار وهو على شفا الإفلاس فأسعفه عمه نسيب بك الذي كان يفضله على شقيقه فؤاد، ولا سيما أنه كان مهتماً بمصير حكمت ونجيب ولدي علي. إلا أن علي بك وجد نفسه من جديد في دوامة الديون. وبعد وفاته لم يتمكن ابنه نجيب من تعويض ما بدده والده من ثروات إلا بعد نحو أربعة عقود.

وعلى النقيض من علي بك، كرّس فؤاد جنبلاط حياته القصيرة لخدمة أبناء قومه. كان معتدل القامة، أسمر الوجه، ذا نظرة ثاقبة من عينين رماديتين متقاربتين. وتميّز بالصرامة والشدة وحدة الانفعال، الا ان ذلك لم يمنعه من الثبات على مواقفه وعدم التذبذب في ما يصبو إليه أو ينفر منه. كان منذ الطفولة يعاني لكنة طفيفة، وينطق بعض العبارات بلهجة بيروتية لم يألفها سائر الدروز، لكنهم كانوا يتهيبونه ويحترمونه، في الوقت ذاته، لصراحته ونزاهته وعدله.

وكما هو شأن الكثيرين من آل جنبلاط، كان فؤاد بك مولعاً بالسلاح والخيل، ومفخرة اسطبله الذي يضم جياداً ممتازة فرس ناصعة البياض تدعى «الحمامة» كان يمتطيها في رحلات الصيد. وكان الجميع في تلك الأنحاء يعتبرونه فارساً لا يشق له غبار.

وحصل بعض الخلافات الطفيفة بين فؤاد وعمه نسيب منذ عهد الفتوة. وكانت هذه الخلافات تؤزّم العلاقات بينهما. إلا أنها ما لبثت أن تردّت فحصلت قطيعة بين الرجلين لم يُستبعد أن يكون سببها تعيين سلطات الانتداب الفرنسي فؤاد بك قائم مقاماً للشوف عام ١٩١٩. فلربما شعر العمّ نسيب بالغيرة من علو مقام ابن أخيه الأكبر الذي اكتسب نفوذاً واسعاً في المختارة، قلعة الدروز السياسية والروحية. وكان لا بدّ لنسيب باشا الذي يحتفظ بحقّ الأقدمية في زعامة آل جنبلاط، من أن يدرك أن الكلمة الأولى هي للمختارة في نظر قسم كبير من الدروز. وكتب شاهد عيان بهذا الخصوص، وهو ضابط استخبارات فرنسي خدم في مقرّ أركان قوّات الاحتلال في ١٩١٨-١٩١٩، إن فؤاد بك «وجيه إقطاعي، يتمتّع بسلطة معنوية على «أتباعه» الدروز أقرب الى السلطة السياسية، وقصره

وتلا المندوب السامي بصوت جهوري مرسوم تأسيس دولة «لبنان الكبير»، وأعلن تعيين الضابط البحري الفرنسي جورج ترابو[١٣] رئيساً للدولة الجديدة «بغية تفادي الخلافات بين الطوائف». ونص المرسوم على أن يضم «لبنان الكبير» سنجق جبل لبنان الذي كان يتمتّع بالاستقلال قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة الى موانئ بيروت وطرابلس وصور وصيدا ووادي البقاع ومنطقتي راشيا وحاصبيا الممتدتين من سفوح حرمون إلى حدود فلسطين[١٤].

معظم المناطق الجديدة التي ضُمت إلى جبل لبنان، الماروني بغالبيته، إسلامية المنشأ، ولذا استقبل أهاليها إعلان قيام الدولة اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي بسخط واستياء. وكان هذا هو موقف الدروز أيضاً. ففي ظل الإمبراطورية العثمانية كانوا يتمتّعون بالاستقلال الذاتي، وأعفتهم سلطاتها من الضرائب والخدمة العسكرية، وكان لهم وزن كبير في الحياة السياسية في جبل لبنان رغم قلة عددهم نسبياً. أما الدولة الجديدة فقد ازداد فيها، إلى درجة كبيرة، دور الموارنة الذين نشأت بينهم وبين فرنسا تاريخياً علاقات خصوصية ومتميزة. وكان لا بدّ لهذا الإخلال في التوازن الطائفي من أن يثير قلقاً شديداً لدى السواد الأعظم من الدروز[١٥].

وكانت القلاقل المناوئة للفرنسيين في الشوف قد بدأت قبل إعلان قيام الدولة اللبنانية. ففي ٢٤ تموز ١٩١٩ جرت محاولة لاغتيال أول مندوب سام فرنسي هو جورج بيكو عندما كان في طريقه لزيارة الزعيم الديني للدروز شيخ العقل محمد طليع. فما إن دخل رتل السيارات الفرنسية بعقلين حتى أطلق الدرزي علي بشير أبو كامل النار عليها من مكمن فأصاب الأميرال مورنا مرافق بيكو بجروح بالغة. واندلعت في الوقت عينه في شتى المناطق، من جبل عامل حتى سفوح جبل العلويين، انتفاضات مسلحة لمقاومة الفرنسيين قادها الضابط الدرزي فؤاد سليم الذي حكمت عليه سلطات الانتداب بالإعدام غيابياً.

وبعد شهر من ظهور جزائريين وسنغاليين ببزات عسكرية فرنسية في ثكن بيت الدين، حصلت اشتباكات دموية على مقربة من المختارة في مزرعة الشوف التي أحرقت سلطات الاحتلال منازل فلاحية عدة فيها.

ومنذ إعلان الانتداب اتبعت السلطات الفرنسية سياسة خاصة حيال الدروز الذين رأت انه تنبغي معاملتهم على نحو يختلف عن معاملة السنة. ونظراً إلى ما

دولة «لبنان الكبير» تحت الوصاية الفرنسية البطريرك الماروني الياس الحويك الذي أيد ممثّلوه هذا الموقف في مؤتمر الصلح في باريس. إلا أن فكرة «لبنان الكبير» حظيت بتأييد بعض أعيان الدروز. فالوفد الذي أرسل الى باريس في آذار ١٩٢٠، لدعم هذه الفكرة، ضمّ الزعيم الدرزي البارز الأمير توفيق أرسلان إلى جانب المارونيين الشيخ يوسف الجميل وإميل إده[١١].

ثم ان معظم أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان المكوّن من أبناء مختلف الطوائف الدينية قد أيد فكرة تأسيس «لبنان الكبير» على أن يكون مستقلاً وليس تحت الانتداب. وفي ١٠ تموز ١٩٢٠ أقرّ مجلس الإدارة الذي مثّل فيه الدروز كل من محمود جنبلاط وفؤاد عبد الملك، بالغالبية قراراً يطالب بمنح لبنان الاستقلال التام ويعلن ضرورة تنسيق الجهود مع حكومة فيصل العربية[١٢].

بيد ان معركة ميسلون أدت إلى إنهاء السجال الحاد حول المستقبل السياسي للبنان. ففي ٢٤ تموز ١٩٢٠ حاول الوطنيون العرب بقيادة وزير الدفاع في حكومة فيصل الأول يوسف العظمة، وقف زحف قوات الاحتلال الفرنسية على دمشق. وبعد معركة قصيرة ضارية عند مضيق ميسلون لقوا جميعاً مصرعهم، فدخلت القوّات الفرنسية العاصمة السورية في ٢٥ منه. وجاب القائد العام لهذه القوات والمندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو الشوارع الخالية من الناس متوجهاً صوب قبر صلاح الدين الأيوبي قاهر الصليبيين، وتوقف متأملاً أمام شاهدة القبر ثم هتف بقول أراد له أن يسّجل على صفحات التاريخ: «ها قد عدنا يا صلاح الدين».

وبهذا التصرّف الذي له ألف معنى، دشّن الفرنسيون عهد الانتداب في سوريا ولبنان.

-٣-

صبيحة الاول من أيلول ١٩٢٠ ظهر المندوب السامي الجنرال غورو في بزة ناصعة بيضاء على مدرج قصر الصنوبر في بيروت، وإلى يمينه البطريرك الماروني الياس الحويك، وإلى يساره مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا. وعلى درجة أوطأ، عند جانبي السلم المفروش ببساط أحمر، وقف السياسيون اللبنانيون والديبلوماسيون والوجهاء وكأن على رؤوسهم الطير.

الوطنيين والقوات الفرنسية. ودفع الفرنسيون بثلاث فرق من ٣٠ ألف عنصر بقيادة الجنرال كليمنت غرانكور لإخماد الانتفاضة. وفي حزيران من العام ذاته تأزم الموقف في جبل الدروز وقد دخلته قوات فرنسية رفعت علم فرنسا على قلعة السويداء.

وبلغ التوتر في الشوف أوجه بسبب أحداث جبل الدروز. وتزايد كثيراً نشاط المقاومة السرية. وتكررت الهجمات على المخافر العسكرية الفرنسية، وإشعال الحرائق والتخريب. وتميّزت جماعة شكيب وهاب من غريفه بجرأة خارقة فغدا زعيمها بمثابة سيف بن ذي يزن، وذاع صيته بين العامة.

وليس غريباً، والحال هذه، ان تسارع سلطات الانتداب إلى حصر موجة التوتر المتزايد وجعلها تصب في المجرى الطائفي. وكان حاكم جبل لبنان المقيم طول الصيف في بيت الدين يضغط على فؤاد بك مطالباً إياه باتخاذ أقسى الإجراءات لتهدئة الوضع.

وقد اوقف فؤاد جنبلاط رحلات الصيد التقليدية وصار يقضي ايامه على صهوة فرسه «الحمامة» في مسالك الجبال الوعرة ملاحقاً المخلين بالنظام. وجعله طموحه إلى العدالة ورغبته في تضييق رقعة النزاع بين الدروز والموارنة، أقل تسامحاً مع أبناء قومه المخالفين للنظام. وأثار تشدده هذا حفيظة عدد من العائلات الدرزية. وعندما فقد الأمل في القبض على جماعة شكيب وهاب اعتقل مطلع آب زوجات المتمردين. وعبّر له كثيرون من الدروز المتنفذين صراحة عن سخطهم على هذا التصرف. وزاد في الطين بلة تأييد شيخ العقل حسين حمادة الزعيم الديني الثاني للدروز اليزبكيين، خصوم آل جنبلاط التقليديين. فقد زار الشيخ حمادة سجن بيت الدين واستنكر علناً تصرفات فؤاد بك وصرح أن التقاليد الدرزية لا تجيز حبس النساء. وكان هذا التصريح شديد الوطأة على فؤاد جنبلاط وسمعته، فبادر إلى ارسال استقالته إلى الحاكم العسكري الفرنسي في الشوف.

ولم ينتظر رداً رسمياً على الاستقالة من سلطات الاحتلال، فنقل حاجياته الشخصية من سرايا بعقلين في ٥ آب. وكان بعث في اليوم السابق بسيارته إلى بيروت لاصلاحها، فاضطر إلى استخدام عربة لنقل الحاجيات.

وعاد فؤاد بك إلى قصره على صهوة فرسه. وكما هي عادته، عندما يعتكر مزاجه، توجّه في جولة خيالة. لكن الحظ لم يحالفه في ذلك اليوم. إذ ما كاد

عرف عن الدروز من تضامن جماعي، فقد ركزت السلطات الفرنسية جهودها على تقليص العادات الدرزية التي اعتبرتها حجر عثرة في طريق غرس مبادئ التمدّن الغربي في لبنان، دون القيام بأي محاولة لتذويب الدروز أو إعادة تنظيم سلم المراتب الاجتماعية المتبع عندهم. وقد حاولت سلطات الانتداب أن تقتدي بالتقاليد العثمانية في تعيين أبناء أعيان الدروز الأكثر تنوراً وتعليماً في المناصب الإدارية.

وفي ضوء هذه السياسة تتضح أسباب تعيين فؤاد جنبلاط قائم مقاماً للشوف. وتتضح بجلاء أكبر الدوافع التي حدت به على الموافقة على هذا التعيين: فأياً يكن الموقف الحقيقي لفؤاد بك من السلطات الجديدة، فإن منصب القائم مقام يوفّر له الفرصة للحفاظ على زعامة آل جنبلاط بين الدروز من جهة، ويقلل إلى الحد الأدنى، من جهة أخرى، الضرر الذي يمكن أن تلحقه بهم سياسة الانتداب. وإذا أضفنا إلى ذلك الأهمية التي يعلقها الدروز على صون بناهم التقليدية، اياً تكن الظروف، ندرك أن فؤاد بك ما كان يبدو في نظرهم متواطئاً مع المحتلين ولا مرتداً.

فور تسلّم فؤاد جنبلاط منصبه الجديد رتب الأمور في سرايا القائمقامية في بعقلين، وفرشها بأثاث فاخر دفع ثمنه من أمواله الخاصة ٢٠٠ ليرة ذهباً. وظل كالسابق مولعاً بالجياد يخصص للإسطبل أوقات فراغه. لكنه تأثر، شأنه شأن ابناء عصره، بالاتجاهات الجديدة فاقتنى، إلى الأثاث، سيارة «فورد» سوداء فخمة احضرها من بيروت. وكان سائقه الشخصي نايف دليقان يوصله كل صباح إلى سرايا الحكومة، وهو يطلق العنان لمنبّه (الزمور) السيارة على نحو يثير الهلع في البغال والجياد التي لم تتعود زعيق منبهات السيارات[١٦].

ومع أن كثيرين من الدروز، بعد معركة ميسلون، تظاهروا بالسكوت على الوصاية الفرنسية، فقد أخذ الموقف في الشوف يتوتر منذ نهاية عام ١٩٢٠ عندما اندلعت الانتفاضة السورية ضد الفرنسيين بين حلب والإسكندرونه بقيادة إبراهيم هنانو. وفي أواخر كانون الأول بلغت الشوف شائعات مؤداها إن الوطنيين السوريين استولوا على مدن عدة مهمة استراتيجياً، ومنها معرة النعمان مسقط آل جنبلاط ومحطتهم الأولى[١٧].

وطوال النصف الأول من عام ١٩٢١ استمرت المعارك الضارية في سوريا بين

-٤-

حضر تشييع جنازة فؤاد جنبلاط أبرز السياسيين في لبنان. واوردت جريدة «العواصف» أن حاكم لبنان الكابتن جورج ترابو ورئيس لجنته الإدارية داود عمون ومعاون الحاكم أوغست باشا كانوا في مقدم الموكب. وحالت أسباب دون حضور المندوب السامي الفرنسي غورو فبعث بممثله الشخصي ليقدم التعازي الى آل جنبلاط[١٩].

وقال الصحافي المعروف إسكندر رياشي إن الكثيرين اعتبروا فاجعة وادي عينبال أول اغتيال سياسي في تاريخ لبنان الحديث. وكانت سلطات الانتداب تفضّل الرواية القائلة أن فؤاد جنبلاط قتل على أيدي أنصار الملك فيصل. ومهما يكن من امر فإن الفرنسيين حاولوا استمالة أعيان الدروز وتأليبهم على الوطنيين العرب، فبذلوا جهداً كبيراً لالقاء هالة الخصم السياسي الكبير على شكيب وهاب، مع أنه من المستبعد أن يكون هو نفسه طموحاً إلى هذه الدرجة. وكتب الجنرال غرانكور الذي أخمد انتفاضة الوطنيين السوريين بقيادة إبراهيم هنانو عن شكيب وهاب في مذكراته: «إنه عدو لا بد أن نحسب له ألف حساب». وأضاف: «كان هذا الرجل في الشوف على طرفي نقيض مع فؤاد جنبلاط».

ولم تسفر التحريات والبحث عن شكيب وهاب عن أي نتيجة كما هو متوقع. وأصدر الحاكم العسكري الفرنسي في الشوف كاستيلار أمراً باستيفاء غرامة نقدية من قريتي غريفه وعينبال. وتقرر تقديم مبلغ كبير بالليرات العثمانية الذهبية إلى أرملة الفقيد. إلا أن الست نظيرة الذكية والبعيدة النظر رفضت تسلم النقود التي جمعها الفرنسيون من الأهالي، وأعلنت أنها ستخصص من مالها الخاص مكافأة سخية لمن يقبض على القاتل.

واتضح في ما بعد أن شكيب وهاب فر إلى حوران. ومع أنه ظل بقية حياته متهماً بقتل فؤاد بك، إلا انه رفض رفضاً باتاً رواية القتل المتعمّد، قائلاً أن رجاله أعدوا المكمن لمدير الشرطة يوسف كسبار، وان الرصاصة التي كانت تستهدفه صرعت فؤاد جنبلاط بسبب الشبه العجيب بين حصانيهما[٢٠].

وخلافا لجهود السلطات الفرنسية فقد تقبّل الدروز الرواية القائلة بمقتل فؤاد بك من طريق المصادفة. وترسّخ هذا الاعتقاد في اذهان الناس إلى درجة أن شكيب وهاب عندما عاد إلى الشوف، بعد سنين طويلة من الغربة، لم يذكّره احد

يبتعد عن المختارة حتى ارتطم رأس «الحمامة» بغصن شجرة واصيبت في احدى عينيها، فاضطر فؤاد بك للعودة إلى القصر. وكان ينتظره هناك نبأ يقول إن رجال شكيب وهاب قتلوا مختار ضيعة الزعرورية في وادي عينبال. وشكّل الحادث احراجاً لفؤاد بك لأن مختار الزعرورية مسيحي. واشتدت هواجسه فقرر مرغماً طلب إرجاء قبول استقالته موقتاً.

وفي ساعة مبكرة من صباح ٦ آب حضر فؤاد بك إلى الساحة أمام سرايا بعقلين واجتمع بأهاليها الذين أقلقهم مقتل المختار. وأصر آمر سرية الشرطة يوسف كسبار الذي أدرجه رجال شكيب وهاب في «القائمة السوداء» لمغالاته في خدمة الفرنسيين، على التوجه فوراً إلى مكان الحادث. ولأن فرسه «الحمامة» عينها مضمدة وهي في إسطبل المختارة، فقد طلب فؤاد بك حصاناً من صديقه الوفي الدكتور خليل المصفى. فقدم اليه حصاناً أبيض يشبه إلى حد بعيد حصان مدير الشرطة، لكن الحصان حرن ولم يتزحزح من مكانه. وقال أحد الحاضرين إن لا موجب لركوب حصان الغير. وتوجّس الناس خيفة فراحوا ينصحون لفؤاد بك بألا يذهب. غير أن إصرارهم زاده تصميماً. فساط الحصان بشدة وانطلق هابطاً الشارع المنحدر، فلحق به يوسف كسبار في الحال وهو يعدل بندقيته التي تهتز على ظهره. وتبعهما عدد من رجال الشرطة، لكنهم ما لبثوا ان تخلفوا عنهما في الطريق فوصلا إلى مكان الحادث لوحدهما.

وكما توجّس الناس، فقد نُصب لهما مكمن في الوادي، وما ان وصلا حتى اطلقت عليهما النار، فأصابت الرصاصة الأولى فؤاد بك في صدره بعدما شطرت سلسلة ساعة الجيب السويسرية المذهبة، فسقط عن حصانه لكنه تمكن من الاختباء خلف صخرة وراح يطلق النار عشوائياً. ثم انقلب على ظهره ولمس صدره بحذر فأدرك أن الواقعة وقعت، وأن قواه تخور. فهمس إلى مدير الشرطة المختبئ وراء الصخرة المجاورة:

- بلّغ نظيرة أن تحافظ على الأولاد.

كانت تلك آخر عبارة تفوّه بها(١٨).

ربما لم يكن كافيا للانطلاقة الموفقة، لولا التقاء الملابسات الموضوعية والذاتية التي دفعتها إلى العمل وساعدتها في ارتقاء سلم الزعامة السياسية للدروز على نحو سريع.

السبب الذاتي الأول الذي جعل الست نظيرة تفكّر في خوض الصراع من أجل الزعامة، هو حبها الجم لفلذة كبدها الذي يتحلى بالفطرة، كما تعتقد، بكل مؤهلات تزعم الدروز ومتابعة رسالة آل جنبلاط التاريخية. فمن اجل كمال الذي لم يكن تجاوز الرابعة آنذاك، صممت الست نظيرة على ان تحتفظ بالزعامة السياسية في المختارة وتصون، مهما كلّف الأمر، توارث الزعامة التي انقطع حبلها بمقتل زوجها.

ومن الملابسات الموضوعية التي ساعدت الست نظيرة على النجاح في مهمتها الجديدة، موقف سلطات الانتداب الفرنسية التي عقدت مع فؤاد بك صلات مثمرة واسعة. فالفرنسيون الذين يرون في الحركة الوطنية العربية والنهضة القومية خطراً رئيسياً عليهم، قد أعجبوا بالنزعة المحافظة التي تتحلى بها الست نظيرة وراقهم استعدادها للمساومة إذا كان الأمر لا يضر بمصالح الدروز.

ولقد انطلقت نظيرة جنبلاط، طوال حياتها، من رؤيتها الشخصية المتميزة للتاريخ والتي تعود أصولها إلى عهد الإمارة. والمجال السياسي الرئيسي بالنسبة إليها هو جبل لبنان وحده. وأي ذكر للأحزاب والحركات السياسية الناشئة في بيروت كان يقابل منها بابتسامة ساخرة. وكما هي الحال في الماضي البعيد، كانت الأحداث الاساسية بالنسبة اليها هي تلك التي تجري على رقعة المختارة وبيت الدين ودير القمر. وكانت تعتبر النصيحة الطيبة من المطران الماروني اوغسطينوس البستاني الذي يزور قصرها بانتظام، اثمن على ما يبدو من عشر توصيات تصدر عن عصبة الأمم.

ولعلها كانت تتصور الفرنسيين، شأن العثمانيين سابقا، شراً لا مفر منه. لكن سلامة الدروز تتوقف على إمكان التفاهم معهم. وقد اضطلعت الست نظيرة بهذا الدور بأروع شكل. فحتى في أحرج المواقف الخصامية كانت تتقن دوما فن الحفاظ على «شعرة معاوية» معهم. كانت بحاجة إلى الافادة من تأييد الفرنسيين لكي تعزز مواقعها في الشوف الذي يشير كل حجر فيه إلى ماضي الدروز وامجادهم. وإن رسالة الجد الأكبر الشيخ بشير، ذلك «العماد» الذي سعى إلى

بالماضي، وقلما نجد اليوم احداً يجهل أنه توفي بصورة طبيعية ودفن في غريفه مسقط رأسه في الثامن من آب ١٩٨٠[٢١].

ما إن ووري جثمان فؤاد بك التراب حتى طرحت مسألة خلافته في منصب القائم مقام. وعرض هذا المنصب على أخيه الأصغر علي بك جنبلاط فتقبّله على مضض نزولا عند رغبة صديقه المندوب السامي غورو واصرار عمه نسيب باشا. وحوّل العم نسيب كرهه السابق لابن اخيه الأكبر إلى ارملته نظيرة وقد أدرك بفطنته انها مستعدة للنضال من أجل تأمين مستلزمات الزعامة لابنها كمال.

ولم يخطىء العم نسيب في تصوراته، لكنه لم يقدّر عزيمة الست نظيرة وفطنتها البالغة حق قدرهما. فمع أنها بقيت في الظل في الآونة الأولى بعد مقتل زوجها وأحسنت صورياً معاملة علي بك الذي عاد إلى قصر المختارة، فقد كان في تساهلها هذا تسلط عجيب لم يوفر لعلي بك أدنى فرصة للإحساس بأنه هو صاحب المختارة الحقيقي.

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٢٢ توفي العم نسيب في منزل علي بك في بيروت، وانتقلت الزعامة داخل أسرة جنبلاط رسميا إلى ابن اخيه علي. إلا ان السلطة والايعازات ما كانت تستهويه، وسرعان ما أدرك أنه فقد بوفاة عمه سنداً أميناً لا غنى عنه. ولبعض الوقت، كان هناك احتمال لزواج علي بك من الست نظيرة، الا أن زير النساء الكهل لم يقدم على هذه الخطوة. وكان البرود ساد العلاقات بينهما الامر الذي ادى إلى انقسام عميق وطويل الأمد في أسرة جنبلاط. ومن الصعب اليوم استعادة اللوحة الكاملة لكل الملابسات التي أحاقت بعلي بك وانطلق منها في عدم اقدامه على الزواج آنذاك بالست نظيرة، إلا ان المعروف على وجه التأكيد هو أنه قدم استقالته من القائمقامية عام ١٩٢٣ وغادر المختارة[٢٢]، وعيّن مكانه فايز بن حسين عماد، إلا أن كرسي الزعامة التقليدية لدى آل جنبلاط ظلت شاغرة لأن الورثة الذكور كانوا قاصرين آنذاك. وللمرة الأولى في تاريخ الدروز تعيّن على امرأة ان تسد فراغ الزعامة.

وفي معرض تحليل أسباب سطوع نجم الست نظيرة جنبلاط المدهش، يشير معظم الباحثين إلى سجاياها الشخصية المتميزة التي جعلتها تحظى بالاحترام والتقدير في أعلى الاوساط السياسية اللبنانية فضلا عن قومها الدروز. ومما لا جدل فيه أن مواهبها الفذة لعبت الدور الحاسم في ترقيها وتقدمها، ولكن ذلك

خلافاتهم قبل أن تتحول مناوشات دامية. والأزواج يجدون سبل الصلح مع زوجاتهم، وحتى المجرمون التائبون يتلقون منها رسائل موجهة إلى الحاكم العسكري في الشوف للعفو عنهم أو لتخفيف العقاب.

كان غلاة المحافظين ينظرون إليها شزراً في بادئ الأمر، ويتذمرون مدّعين أن المرأة لا يليق بها أن تتدخل في شؤون الرجال. لكن القوم ما لبثوا ان تيقنوا تدريجاً أنهم وجدوا في شخصها زعيماً جديداً لهم. وسرعان ما جعلت قوة عزيمتها ورباطة جأشها وجرأتها أشد المحافظين يتراجعون تقديراً لتلك الخصال التي يعزّها الدروز. وتجلّت شرعية سلطتها أمام الجميع منذ صار شيخ عقل الدروز يتردد على مجالسها، ومع أنه لم يحاول أن يلقي على كتفيها العباءة السوداء - رمز الزعامة الدرزية - حفاظاً على التقاليد، إلا ان مجرد حضوره يعتبر اعترافاً فعلياً بحقوقها.

في عهد الست نظيرة غدت المختارة أحد اهم المراكز السياسية في لبنان.

وفي تقاريرهم إلى الخارجية في الكي دورسيه عن الموقف في لبنان، كان القناصل الفرنسيون ينعتونها بـ «سيدة القصر». وبعد كل زيارة يقوم بها المندوب السامي الفرنسي الى بطريرك الموارنة في مقره الصيفي في بيت الدين، كان يعرّج على المختارة دون تردد. وكثيراً ما كانوا يقولون في صالونات بيروت: «إذا وصلت إلى لبنان ولم تزر بكركي والمختارة، فكأنك زرت روما ولم تر الفاتيكان».

استعادة سطوة الدروز في جبل لبنان ودفع حياته ثمنا لسعيه هذا، انما تهيب بهم أن يواصلوا المهمة. لكن ذلك من شأن الرجال، ومن شأن ابنها، كما تعتقد، حين يكبر. اما هي فقد كتب لها أن تصون وتحمي ما خلّفه زوجها، وتعد كمال لمستقبل باهر. وكان كمال لا يزال يخطو خطواته الأولى حين أمرت الست نظيرة الجميع بأن يخاطبوه بكل مقتضيات الاحترام الذي يليق بمنزلة العائلة، وأضافت إلى ذلك لقباً جديدا: «ابن العماد».

كانت في الثانية والثلاثين عندما قتل فؤاد بك. ووفقاً للعادات المرعية أخذت في الآونة الأولى تستقبل المراجعين من وراء الحجب. بيد أن هذا الوضع، كما تشير كل الدلائل، لم يستمر طويلاً. وجاء في مذكرات الجنرال غرانكور الذي زارها في أواسط العشرينات، أنها صارت تخرج لاستقبال الضيوف الاجانب في فستان مخملي اسود على الطراز الأوروبي، وتتجاذب معهم اطراف الحديث. لكن وجهها يغمره وشاح ولا يرى الناظر إليها سوى عينيها اللتين تنبئان بالثقة والاطمئنان والفطنة. كانت ترحب بالضيوف دوماً بالفرنسية أولا، وما ان تنتهي من الترحيب بهم والاستفسار عن صحتهم، حتى تبدأ الكلام بانكليزية لا تشوبها شائبة(٢٣).

كانت الست نظيرة تشبه ملكات الشرق من بعض النواحي. فهيبة القوام واتزان الحركات يقترنان لديها بعدم التكلف وبساطة الخطاب. وهي تتحلى بالتطلع والاستقصاء، وبذاكرة خارقة. اذ هي تتذكر أسماء جميع الذين يزورونها، وإن مرة واحدة. بل وتثير دهشة الناس باطلاعها على مشاكلهم الخاصة ومعرفتها بأهلهم وذويهم الاقربين والأبعدين. وتمسكاً بالقاعدة التي تعودتها من الفتوة والقائلة بحل أعقد المشاكل بالتي هي احسن، لم تكن الست نظيرة تبخل بحسن المعاملة والكلمة الطيبة اياً تكن هوية محدثها. وعلى هذا النحو بالذات كانت تتصرف في السياسة، فتفرض رأيها على محدثها بابتسامة رقيقة ولهجة ودية. وغالباً ما كان الآخرون يتبنون وجهة نظرها وينصرفون واثقين من أن احداً لم يمارس ضغطاً عليهم.

بهو المراجعين في قصر المختارة غاص بالناس دوماً، ولا أحد ممن يأتون طلباً للنصح أو المعونة يعود خائباً. كان المعوزون يغادرون المختارة مزودين المال لحفل زفاف او لجنازة. والجيران المتخاصمون يترددون عليها ويسوون

الفصل الثاني

سنوات الدراسة

يقول الدروز إن مصيبة الموت هي كالصابونة الكبيرة تذوب بمر الزمن حتى تزول دون أن يلاحظها أحد[1]. ومن المستبعد أن يتذكر كمال الذي لم يكن بلغ الرابعة من العمر صيف ١٩٢١ مشهد تشييع والده إلى مثواه الأخير. ولعل صورة فؤاد بك ارتسمت في ذاكرته وفقاً لأحاديث الأقارب وليس من انطباعات الطفولة الحية. كان كمال بالنسبة الى المحيطين به طفلاً صغيراً، ولكنه في تصورات الست نظيرة الرجل الوحيد في الأسرة ووارث أمجادها. وعندما صدر مرسوم سلطات الانتداب، بعد تشييع فؤاد جنبلاط، بمنحه وسام فرنسا أحضر حاكم الشوف الوسام شخصياً إلى المختارة وعلّقه، وسط تصفيق الحاضرين، على قميص البك الصغير. وأقيمت مأدبة عامرة في هذه المناسبة تلا فيها الشاعر أحمد تقي الدين قصيدة نظمها لهذا الغرض. وأومأ إلى الصبي وقال: «هذا الشبل من ذاك الاسد»[2].

أمضى كمال صيف ١٩٢١ مع شقيقته ليندا في مروج قصر المختارة الخضراء في رعاية ساهرة من خادمهما عيسى الخوري الذي بلغ الرابعة عشرة آنذاك. وفي بعض الاحيان كانت الست نظيرة تسمح للأولاد الأكبر سناً بأن يأخذوا كمال معهم إلى قرية بطمه فوق التلة المطلة على القصر. وهناك، على ضفة ترعة الصفصاف، يمرحون ويلعبون صاخبين، ويرقصون وينشدون الأغاني الساذجة مصفقين. وبعد الظهر يتوقف الصخب والضجيج بظهور كبير الخدم يلوح لهم من بعيد، فيأخذ عيسى بيدي كمال وليندا ويهبط بهما المنحدر إلى القصر.



اللسان من شدة الدهشة. آنذاك، وتقديراً لجرأة الفارس الدرزي، أمر المتصرف في الحال بإطلاق هذا الفارس الذي سجن لأنه أهان الماروني اسكندر شاهين على الملأ[٤].

أمضى كمال سني طفولته برعاية نساء قدر لكل منهن ان تترك أثراً ملحوظاً في حياته. أمه تعبده ولا تحيد ببصرها عنه، وتبذل جهدها لتعد له بين الفينة والفينة أكلة لذيذة ترضيه. لكنها في الحقيقة لا تتفنن في طهو الطعام. وعندما تدخل المطبخ، لهذا الغرض، يتبادل الخدم النظرات ويتنهدون.

كمال يحب أمه على طريقته الخاصة، مع أنه يتحاشى منذ طفولته الافراط في الرقة والحنان، حتى ليبدو في جديته على شيء من البرود والعزوف عن الآخرين. ويحز في نفس الست نظيرة ميل ابنها إلى الصمت والانطوائية، والمغالاة في ضبط النفس، حتى أنها شعرت بالغيرة من أختها شفيقة التي يبدي كمال الصغير تعلقاً غريباً بها، ويميل إليها أكثر من ميله الى أمه.

شفيقة امرأة كسائر الجبليات: جريئة، قوية العزيمة، حازمة، تحسب حساباً لكل خطوة تخطوها، وكل بادرة تبدر منها، وتعتمد على نفسها في كل صغيرة وكبيرة. ضيوف القصر يلتهمون ما لذ وطاب من طعام وشراب، فيما ترتاب شفيقة في يسر العيش ونعيم الحياة وتقتّر وتوفر حتى في الصغائر وتجمع النقود لليوم الأسود لنفسها ولأهاليها. كانت طوال سنين تتحكم في صرف النفقات اليومية للقصر، والخدم يتذمرون من بخلها ودقتها المتناهية في تدبير الشؤون المالية. كل خطوة لها تنم عن خوف من المستقبل، حتى لتبدو حياتها كلها صراعاً عسيراً مع قدر محتوم، وهاجس مشؤوم ولا يعلم به أحد سواها. وبالمناسبة فهي تقضي أغلب أوقاتها صامتة. ولعل الصمت هو السبب الأول للتقارب الروحي بينها وبين ابن أختها كمال الانطوائي القليل الكلام، مثلها هي. وحتى صوره الفوتوغرافية المبكرة تلفت الانتباه إلى شفتيه المتلاصقتين ونظرته المركزة الساهمة، لا كنظرات الأطفال.

وقد صدقت هواجس الخالة شفيقة عام ١٩٢٥. فذات مرة استيقظ كمال ليلاً على ضجيج غير معتاد. فمضى نحو الباب على أطراف اصابعه ففوجئ بوجود مسلحين في رواق غرفة النوم. ولما رأوا الطفل المرتعب قالوا له وهم يهدئون من روعه:

- لا تخف. نحن حراسك. السيدة الفاضلة والدتك تؤيد الفرنسيين، ولذا

ومن حين إلى آخر يقوم المعلم خليل سمعان بتدريس كمال مبادئ العربية والحساب، لكن التعليم المنتظم بدأ في تشرين الأول ١٩٢١ عندما ظهرت في القصر المربية ماري سلوم الموفدة من سوريا. وقد وفرت لها الست نظيرة مستلزمات الإقامة في غرفة واحدة مع ليندا. فشرعت المربية السورية الحاصلة على خبرة تعليمية من مدرسة اللعازرية في حلب، بتدريس كمال وليندا مبادئ الفرنسية والحساب يومياً، وعلى مدى سنين عدة.

كانت الدروس تبدأ بعد الفطور وتستمر حتى الظهر باستراحة قصيرة. وبعد الظهر يسمح للطفلين باللعب قليلاً مع أترابهما في المختارة. وفي الشتاء يحل الظلام من الرابعة عصراً، فتضاء الشموع وفوانيس الزيت في القصر. ومطلع عام ١٩٢٤ استحضرت الست نظيرة من أوروبا احدث مبتكرات التكنيك، مولد طاقة على الديزل أنار الطبقات الحجرية العتيقة بمصابيح الكهرباء للمرة الاولى.

وخشية أن يبرد الطفلان امرت الست نظيرة بتوفير الوقود والتدفئة لهما حيثما أمكن. وقبل انبلاج الفجر كان الخدم يوزعون حزم الحطب على الوجاقات العديدة[٣]. آنذاك كان الحطب يدس في الوجاق من أعلى وليس من الجنب كما في أوقات متأخرة. وكان الصغير يأخذ مكانه بارتياح جنب الوجاق الساخن ويراقب اللهب المتراقص بكل اهتمام. وفي بعض أمسيات الشتاء كان يجوب ممرات القصر وأروقته وسلالمه الكثيرة، ويتوقف عند النوافذ التي تنساب عليها جدائل المطر ويتطلع، بوجل وتوجس، في المرايا الأثرية الخابية بفعل الزمن.

كل شيء في المختارة يذكّر المرء بالماضي البعيد والقريب الذي حيكت حوله أساطير وروايات كثيرة يتناقلها الأبناء عن الآباء. عند مدخل القصر تنتصب قمرة حراسة مخططة يتناوب السهر فيها ليل نهار رجال درك طوال القامة يوفدهم الحاكم الفرنسي من بيت الدين. تلك هي إمارات الحال الحاضر وعلائمه. ولكن ما إن تتقدم صاعداً بضع عشرات من الخطى حتى يقودك الممشى إلى المدرج الشهير الذي كان رافع بو دعيبس عبد الصمد، أفضل فارس في الشوف، يرتقيه على صهوة حصانه على مرأى من الجمهور المبهور، حتى يبلغ الدور الثاني ويدخل الصالة التي يستقبل فيها نسيب جنبلاط متصرف جبل لبنان نعوم باشا الحلبي. كان كمال يتطلع من تحت إلى المدرج الملتصق بالجدار الشامخ، ويتصور الحصان والفارس والمتصرف بشاربيه الأسودين المتدليين، معقود

استمالة عدد من الزعماء المحليين والشيوخ الدينيين المتنفذين فوقّعوا في ٤ آذار ١٩٢٢ اتفاقاً معهم نص على ضمان حق أهالي جبل الدروز في انتخاب حاكم مدني من بينهم وتشكيل مجلس تمثيلي من أعيانهم. وفي مقابل تعهد عدم تجنيد الذكور من أبناء جبل الدروز وعدم التدخل في الشؤون الدينية للطائفة الدرزية، حصل الفرنسيون على اعتراف زعماء الدروز بالانتداب، وعلى السماح بإرسال مستشارين اثنين إلى السويداء ومرابطة حامية صغيرة فيها.

إلا أن الفرنسيين سرعان ما أخلّوا صراحة بشروط الاتفاق مع الدروز. ففي عام ١٩٢٢ نفسه أرغموا الحاكم المدني سليم باشا الأطرش الذي انتخبه أعيان الدروز، على نيل إجازة طويلة الأمد، بحجة المرض، وعينوا الميجر ترينغا حاكماً موقتاً بدلاً منه. وفي أيلول ١٩٢٣ عينوا في منصب الحاكم ضابطاً فرنسياً آخر هو الكابتن غابريل كاربييه، بصورة موقتة في بادئ الأمر، ثم بصورة نهائية.

ومنذ البداية استقبل الأهالي بالسخط والاستنكار الشديدين تعسف كاربييه الذي صمم على أن يقضي بالعنف الإداري على النمط الإقطاعي، الرجعي باعتقاده، في الطائفة الدرزية، ولم يتقبل الدروز على الإطلاق ممارسات كاربييه في تنفيذ أقسى العقوبات أمام الملأ على أدنى جريرة، واستهتاره بالتقاليد والأعراف المرعية عند الدروز الذين يعتبرون مبادئ الأخلاق أغلى من الحياة.

وقد اندلعت انتفاضة الدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش في فجر الثامن عشر من تموز ١٩٢٥. واستولى الثوار على جبل الدروز في غضون أسبوع. وفي ٢ آب دحروا بالكامل القوات التأديبية التي ارسلها الفرنسيون إلى المنطقة بقيادة الجنرال ميشو وتعدادها ثلاثة آلاف محارب. وبلمح البصر انتشر نبأ النصر في أنحاء سوريا، وأخذت فصائل الأنصار تتشكل في مناطق كثيرة.

واتسع نطاق الانتفاضة حتى شملت سوريا بأسرها. وانضم إلى حكومة سلطان باشا الأطرش التي قامت في جبل الدروز، زعماء الحزب الشعبي السوري «حزب الوطن» وعلى رأسهم الدكتور شهبندر بعدما فروا من دمشق إلى الجبل.

وفي تشرين الأول ١٩٢٥ انضم إلى الثورة دروز إقليم البلان ووادي التيم على سفوح جبل الشيخ (حرمون) بين سوريا ولبنان. وترأس المفارز المقاتلة في الأراضي اللبنانية زيد، الأخ الأصغر لسلطان الأطرش، وعين مساعداً له فؤاد سليم[٥] بطل الانتفاضة الشهير الذي حارب الفرنسيين في مطلع العشرينات.

فهي تخشى عليك.

لم يغمض للصبي جفن تلك الليلة واستمر صاحياً حتى الصباح. وما إن رأى الشيخ بشير أبا حمزة في النهار حتى بادره بالسؤال:

– لماذا تؤيد ماما فرنسا والفرنسيين؟

فمسد الشيخ بشير شعر الصبي، ولم يحر جواباً. فهو كان يعرف أن الست نظيرة تلقت قبل حين رسالة من مجهول تضمنت تهديداً بالبطش والتنكيل إذا هي استمرت في التعاون مع السلطات الفرنسية. وتوجست سيدة المختارة خيفة فأمرت بحراسة الطفلين ليل نهار في القصر نفسه، إضافة إلى نقطة الخفارة التي فتحها حاكم الشوف عند بوابته.

–١–

الانتفاضة الكبرى التي اندلعت في جبل الدروز ضد الفرنسيين صيف ١٩٢٥، واجتاحت سوريا بمنتهى السرعة، كهربت الجو إلى أقصى حد في الشوف وبعض المناطق اللبنانية الاخرى. كانت الانتفاضة رد فعل طبيعياً على أساليب العنف الفظة التي استخدمها الفرنسيون «لتهدئة» السكان وفرض نظام المستعمرات على المنطقة. وفي السنوات الخمس الأولى من الانتداب طبقت قوانين الحرب في سوريا ولبنان. وكان الجنرالات الذين تناوبوا منصب المندوب السامي ديكتاتوريين فعليين، يتمتعون بصلاحيات غير محدودة. وكان الكثيرون من موظفي سلطات الانتداب قد خدموا في حينه في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا وظلوا، بالاستمرارية، ينظرون إلى سكان شرق البحر الأبيض المتوسط نظرتهم إلى سكان تلك البلاد. وكان المندوب السامي الأول الجنرال غورو وساعده الأيمن روبير ديكاي الذي يعتبر «مهندس» سياسة الانتداب الفرنسية في سوريا ولبنان، يفتخران بكونهما تتلمذا على يد المارشال لواتييه الذي تدين له فرنسا بنجاح سياستها الاستعمارية في مراكش. ودليلاً على الاعتراف بفضل أستاذه، عين روبير ديكاي ابن شقيق المارشال، بيير لواتييه معاوناً له.

وافاد الفرنسيون من طموح الدروز إلى الحكم الذاتي، وسعيهم إلى صون نمط المعيشة التقليدي، فجهدوا لبسط سيطرتهم على المناطق الدرزية في سوريا. وكانوا يراهنون على التناقض بين العائلات الدرزية حتى تمكنوا من

وبغية الحيلولة دون انتشار الانتفاضة في الشوف، استخدمت سلطات الاحتلال كل الوسائل الممكنة، من التنكيل والحملات التأديبية والغرامات المفروضة على قرى بكاملها، حتى تأجيج النزاعات الطائفية بتشكيل ما سمي «الكتائب المسيحية للدفاع الذاتي». ووجه الحاكم العسكري الفرنسي، على جناح السرعة، فصيلاً تأديبياً مختصاً ضد الدروز المحتشدين في بعذران. وفي الطريق أحرق الفرنسيون منازل عدة في قرية مزرعة الشوف، إلا أن نظيرة جنبلاط أوقفتهم عند مشارف المختارة حيث تقابلت مع الضابط الفرنسي المسؤول وأقنعته بعدم جدوى إراقة الدماء، ووعدته بأن تبذل جهدها لتخفيف التوتر في بعذران واحلال النظام بطرقها الخاصة.

وبفضل الاتصالات الدائمة بين الست نظيرة والأعيان والشيوخ المحليين، وكذلك المحادثات مع ممثلي العائلات الدرزية الثائرة، تمكنت سيدة المختارة من تفادي وقوع أحداث كبيرة يمكن أن تؤدي إلى صدامات سافرة مع الفرنسيين. وعندما أطلقت النار على ضابط شرطة في خلدة في بداية الانتفاضة، وفرض الفرنسيون غرامة على منطقة الشويفات بلغت ألف ليرة ذهباً و٥٠ بندقية حربية، سلمت الست نظيرة وفد شيوخ الشويفات وأعيانها الذي زار المختارة، التماساً خطياً موجهاً إلى الحاكم العسكري في الشوف رجته فيه تخفيف العقوبة على الشويفات، فوافق الفرنسيون على طلبها وخفضوا الغرامة إلى النصف.

والحقيقة ان نظيرة جنبلاط لم تكن ضد الانتفاضة ابداً، ولعلها في دخيلة نفسها تتعاطف مع الثوار، لا أقل من غيرها. ولم تعمد إلى إقناع خصومها الراديكاليين بالكف عن المشاركة في الثورة، بل على العكس أكدت لهم ضرورة طلب المعونة من اخوتهم المقاتلين في منطقة الغوطة جنب دمشق، أو في جبل الدروز. لكنها في الوقت ذاته تعارض بحزم محاولات إشعال فتيل الانتفاضة في الشوف حيث تتصور، وهي على حق، أن الفرنسيين سيعمدون رأساً، والحال هذه، إلى تحويل النضال من أجل المطامح والأماني الوطنية إلى فتنة واقتتال بين الاخوة واشعال حرب طائفية عديمة الجدوى.

وفي منتصف تشرين الثاني ١٩٢٥ أعلنت السلطات الفرنسية عن تشكيل كتائب المتطوعين المسيحيين في لبنان من خمسة آلاف شخص بقيادة الوجيه الماروني بطرس كرم الذي تزعم جده يوسف بك كرم المتطوعين المسيحيين إبان

وكان مقرراً تحرير إقليم البلان ووادي التيم في البداية والتحرك من هناك صوب صيدا لإشراك شيعة جبل عامل في الثورة. إلا أن ذلك المخطط تبدل في سياق العملية، وكلفت عساكر زيد الأطرش الاستيلاء على قلعتي راشيا وحاصبيا والحاميتين الفرنسيتين الصغيرتين المرابطتين فيهما(٦).

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ ظهرت مفارز زيد الأطرش في ضواحي دمشق بغتة، واشتبكت في مناوشات طفيفة مع الفرنسيين، إلا أن الفرسان الدروز ما لبثوا ان اختفوا مع حلول الظلام. وبعد يومين اجتازوا ما لا يقل عن مئة كيلومتر في الاتجاه الجنوبي الغربي وهاجموا على حين غرة الحاميات الفرنسية في منطقة جبل الشيخ. وفي ٩ تشرين الثاني استولوا على قلعة حاصبيا على السفوح الغربية للجبل المذكور، وخرّبوا قرية كوكبة المارونية الواقعة على مقربة منها. وفي ٢٢ منه شنوا هجوماً على قلعة راشيا ذات الموقع الاستراتيجي المهم. وبسبب الشح بالأسلحة في معركة راشيا تم تقسيم قوات حمزه درويش البالغ تعدادها ألفي مقاتل ثلاث مجموعات: المجموعة الضاربة الأولى مسلحة بالبنادق، والثانية بالقنابل اليدوية الألمانية المتبقية من زمن الحرب العالمية الأولى وبخرق منقوعة بالكاز، والثالثة لم تكن تحمل أي سلاح، ومهمتها إيصال سلالم الهجوم إلى أسوار القلعة. وردت حامية القلعة بنيران الرشاشات الكثيفة، ومع ذلك تمكن الدروز، بعد معركة ضارية استمرت أربع ساعات، من أن يقهروا الحامية الفرنسية ويحتلوا راشيا بالكامل صباح ٢٤ تشرين الثاني.

وطوال الشهر المذكور تواردت القوات والآليات على ميناء بيروت. ونقلت وحدات جزائرية ومغربية على جناح السرعة إلى دير القمر وجزين والنبطية. وبعد العشرين منه، وصلت تلك الوحدات إلى مرجعيون حيث نشبت معارك ضارية في تلك الأيام.

وأبدى دروز الشوف تضامنهم التام مع الثوار. ففي منطقة بعذران احتشدت جماعات مسلحة من الدروز المستعدين للقتال فوراً، في صف الثوار. وترك مئات الرجال، من مختلف الأعمار، مساكنهم سراً وانضموا إلى مفارز حمزة درويش وفؤاد سليم وشكيب وهاب وعادل النكدي ورشيد طليع وحماد صعب وغيرهم من زعماء الانتفاضة المسلحين الذين غدت أسماؤهم آنذاك رمزاً للكرامة الوطنية والعزة القومية.

فرنسا التقليديين في لبنان. ومن جهة أخرى أسفرت المناورات الاضطرارية التي أقدمت عليها الست نظيرة عن الارتياب بها، بل وحتى العداء لها من بعض العائلات الدرزية، وخصوصاً العائلات التي تميل تاريخياً إلى معسكر خصوم آل جنبلاط السياسيين. وقد اتهمها بعضهم بخيانة مصالح الدروز. وكان التوتر في الشوف يتصاعد على مدار عام ١٩٢٦، كلّما اتضحت دلائل هزيمة الانتفاضة. ومع ان الست نظيرة وفّرت حراسة امينة لطفليها، الا انه لم يكن بمقدورها التخلص لحظة واحدة من هاجس الخطر الذي يتهدد كمال بخاصة.

دشن الصبي آنذاك عامه التاسع، وقد آن أوان التفكير بالمدرسة، كانت الست نظيرة تريد له أن يدخل إحدى المدارس اليسوعية في بيروت، لكن المطران البستاني أقنعها بادخاله مدرسة الآباء اللعازاريين في عينطورة لأن النظام الداخلي فيها يتميز، على حد قوله، بمزيد من التسامح، والجو هناك أفضل. وفي آخر الصيف بعثت الست نظيرة برسالة إلى الأب أرنست سارلوت مدير مدرسة عينطورة صديق آل جنبلاط القديم، وحالما وصل رد منه بدأت في المختارة الاستعدادات للرحيل.

-٢-

انقضى اسبوعان تقريباً في مشاغل الاستعداد للرحيل. فقد اشترت الست نظيرة لكمال من متجر الأخوين نجار في بيروت حذاء اسود ماركة «ستاندارد» كما اشترت له من سوق أيّاس قمصاناً صوفية مخططة بصفين من الأزرار المعدنية، وبزة سهرة من سترة مزدوجة الأزرار وسروال قصير، ودزينة من لفافات السيقان، وقمصان بياقات لصق وحتى ربطة عنق مخططة.

وتقرر السفر مطلع تشرين الأول. واستعد للرحيل مع كمال مرافقه الدائم عيسى خوري الذي تلقى تعليمات من الست نظيرة لكل الاحوال والمناسبات، ووعدها بأن يسهر على الصبي دون ان يهمل واجبه لحظة. وأخيراً حل الصباح المنشود. فحملوا الحقائب المنتفخة من القصر ووضعوها في أماكنها على «الفورد». وأدار السائق مقبض «هندل» لتشغيل دورات عدة ووسط زئيرالمحرك قبّل كمال يد والدته وطبع قبلة على خد ليندا المالح من الدموع، وصعد إلى المقعد الخلفي حيث القى عيسى على كتفيه بطانية تقيه غبار الطريق.

الاشتباكات بين الموارنة والدروز عام ١٨٦٠. إلا ان سلطات الاحتلال التي تصورت أن معظم الموارنة سيهبّون في وجه الثوار بعد خراب قرية كوكبة على أيدي الدروز، قد أخطأت الحساب. فقد استجابت غالبية مسيحيي الشوف دعوة زيد الأطرش بعدم تحويل الثورة الوطنية إلى حرب طائفية بشعة من حيث جوهرها وعواقبها. كما استجابوا شعار الثوار الوارد في أعلى جميع نداءاتهم إلى اللبنانيين: «الدين لله والوطن للجميع». وبعد يومين من تشكيل الكتائب فرت غالبية أفرادها، بل التحق بعضهم بصفوف الثوار. وقالت «المورننغ بوست» في ٢٥/ ١١/ ١٩٢٥ إن عدد الذين ظلّوا تحت قيادة بطرس كرم لا يتجاوز الأربعمئة شخص[٧] توزعوا على مجموعات عدة مارست الإجرام ضد السكان المسالمين أكثر مما ساعدت الفرنسيين في عملياتهم الحربية. ففي حاصبيا ربطوا إلى جذوع الأشجار ١٢ شيخا ونشروهم بالمنشار أحياء. وفي قرى درزية أخرى نكلوا بالنساء والأطفال وقسوا عليهم. في معرض التعليق على موقف معظم موارنة الشوف من «متطوعي» بطرس كرم كتبت «الاومانيتيه» الفرنسية في ٢٤/ ١٢/ ١٩٢٥ «ان المسيحيين أنفسهم لا يستحسنون الأعمال الوحشية التي تجاوزت كل حدود».

وغدت الست نظيرة، دون قصد، وسيطة بين الثوار وسلطات الاحتلال بسبب المحاولات التي بذلتها لاقناع أكثر الدروز ثورية أن تصعيد حرب الأنصار في أراضي لبنان يؤدي إلى توسيع النزاع الطائفي. وقد لاحظ حراجة موقفها المندوب السامي الجديد هنري ديجوفينيل الذي وصل إلى لبنان مطلع كانون الاول ١٩٢٥ وبذل جهوداً كبيرة لايجاد هالة حول «الصديقة المخلصة» لفرنسا في لبنان. وكان هذا الرجل الذي ذاع صيته في غضون ستة اشهر من مكوثه في منطقة شرق المتوسط بأنه «كالطبل الأجوف»، وكان بحسب المؤرخ فيليب خوري، كثير الوعود قليل العمل، غالباً ما يتردد على المختارة مما أثار انطباعاً كأن ثمة تنسيقاً تاما للأعمال بين زعيمة الدروز وسلطات الانتداب[٨].

إلا أن ديبلوماسية الست نظيرة ومرونتها وما أبدته من رباطة جأش مدهشة في أحرج المواقف، رفعت منزلتها وزادت من أهمية المختارة في الحياة السياسية اللبنانية. وصار يحسب لها حساباً حتى ممثلو السلطات الفرنسية الذين كانوا في السنوات الأولى للانتداب يفضلون الاعتماد اساساً على الأعيان الموارنة حلفاء

المهجع على اطراف أصابعه واوصد الباب برفق.

تبدأ السنة الدراسية في عينطورة مطلع تشرين الأول، وتستمر حتى نهاية حزيران، وتتخللها عطلتا الميلاد وعيد الفصح. وفي المدرسة نظام ثابت تسير عليه دائماً وأبداً ولا يخل به الا المرض او المناسبات غير العادية. النهوض من النوم على رنين الجرس في الخامسة صباحاً. وقبل ان ينبلج الفجر يبدد صوت الخوري القاسي الرنان ألذ الاحلام وأحلاها. وتنبعث من الارضية الحجرية رطوبة باردة، والماء الجليدي في المغسل يلسع الوجه وتعجز الاصابع المتجمدة عن شد الزر العلوي في القميص. كل ذلك يجب ان ينجز في نصف ساعة دون زيادة او نقصان. وفي السادسة والنصف يجتمع الصغار والاكبر منهم سناً متثائبين لأداء صلاة الصبح في كنيسة القديس يوسف النيوقوطية التي شيدها عام ١٨٩٢ المعماري ليونارد ديلانوي ويقوم الاب سارلوت نفسه بأداء الصلاة امام الصبيان.

وحتى السابعة تجري المذاكرة في صفوف شبه معتمة، وقليلة التدفئة. وفي السابعة يقدم الفطور بالمطعم الواقع في الطابق الأرضي، وفي السابعة والنصف تماماً تبدأ الدروس وأولها اللغة الفرنسية التي يعطيها الاب لوسين مارونسان. وتدرس في عينطورة لغات اخرى هي الايطالية والانكليزية والعربية، الا ان جميع التلاميذ ملزمون بالتخاطب في ما بينهم بالفرنسية دون سواها. وثمة حظر صارم لاستخدام اللغة الام، العربية. والذي يتفوه بلفظة عربية، بقصد او بغير قصد، يتلقى جزاء بحرمانه من المربى او الفاكهة بعد الغداء او يرغم على كتابة خمسين سطرا، اضافة إلى الواجب البيتي.

يستمر درس الفرنسية حتى التاسعة والربع. ومن التاسعة والنصف يبدأ درس الحساب في الصف الاول. وفي اواخر الدرس يطيل التلاميذ التطلع عبر النافذة إلى ساعة البرج المطل على المبنى. عقربا الساعة يزحفان ببطء لا يطاق نحو الرقم ١٢ الذي يعني نهاية درس الصباح وموعد الغداء في المطعم.

بعد الغداء درس اللغة العربية والضياع طوال الساعة ونصف ساعة في متاهات قواعد النحو المعقدة. ولا يحظى بنظرة الاستحسان من الكاتب المعروف الأب مارون غصن الا الذين يختمون كل قواعد الاعراب. وفي تمام الثالثة ينساب رنين ساعة البرج، وفي الحال يطغى عليه تهليل كل التلاميذ وابتهاجهم وهم يهرعون من الصفوف إلى السلالم يتزاحمون مسرورين على الارضية الحجرية للباحة

استمر الهبوط إلى الساحل نحو ساعتين في درب غير مرصوصة كثيرة الوهاد، وسارت بهم السيارة ساعة اخرى في شوارع بيروت، حيث كانت تتوقف مفسحة المجال لعربات الترام التي تنبعث منها نافورات الشرر الكهربائي عند الاستدارة. واخيراً وصلوا إلى نهر الكلب الذي تلتقي عنده صخور الجبال بالساحل، والطريق المحفورة في الصخرة تتلوى برفق على بعد أمتار عن زبد البحر.

وعرف كمال في ما بعد، في دروس التاريخ، أن هناك فوق المنحدر الشديد الأعلى بثلاثين مترا عن مستوى سطح البحر، طريقاً أخرى شقها امبراطور روما ماركوس ابريليوس في السنوات ١٧٩-١٨٨ الميلادية، ووسعها الوالي الروماني تاتيانوس عام ٣٨٢. وفي تلك الأزمان أقيم هناك تمثال للكلب الذي كان يحذّر الرومان بنباحه العالي من قدوم الأعداء. ومن ذلك الحين صار الجدول الجبلي المنطلق من الفج العميق والذي يصب في البحر يسمى باللاتينية «ليكوس» وبالعربية «نهر الكلب».

وعند الجسر مضت الطريق صاعدة الجبل من جديد، والى الشمال ظهرت حريصا على ارتفاع سبعمئة متر عن سطح البحر، وينتصب فيها تمثال السيدة العذراء الذي شيد عام ١٩٠٨. وأخيراً صعدت «الفورد» المغبرة زائرة هادرة، ودخلت بوابة عينطورة.

حلّ بواب المدرسة الياس مع عيسى رباط الحقائب وحملها على ظهره، وأشار إلى كمال بأن يتبعه. وفي المكتب الفسيح كان ينتظر جنبلاط الصغير مدير عينطورة الأب ارنست سارلوت ومعاونه انطوان نقاد. لم تستغرق اجراءات التسجيل في المدرسة وقتاً طويلاً، وبعد دقائق اقتاد الناظر الصموت الصبي صاعداً السلم إلى مهجع تلاميذ الصفوف الابتدائية.

في الغرفة الفسيحة ذات النوافذ العالية حوالى سبعين سريراً مفروشة ومرتبة بعناية. كان سرير كمال في الركن، جنب الباب. جلس بحذر على حافة السرير فانبعث من النوابض صرير، وأحس الصبي بأن الدموع تكاد تترقرق في عينيه. فطأطأ رأسه وضغط شفتيه كيلا تبدو عليه امارات الضعف. ولم يطلق العنان للدموع، فقد ألم به التعب، وخرّ رأسه عفوياً على الوسادة الباردة وغط بعد لحظة في نوم عميق. كان ذلك امراً يتعارض والقواعد المتبعة في المدرسة، لكن الناظر يعلم ان لكل قاعدة استثناء، فألقى بطرف البطانية على الصبي وترك

والمعلومات .

ومن إنجازات الأب سارلوت المهمة ايضاً أنه تمكّن من أن يحقق في مناهج التعليم التي وضعها بنفسه التوفيق الأمثل بين المواد الطبيعية والإنسانية، علماً أنه يعتقد أن الأولى يجب ان تستوعب ليس بصورة تأملية ذهنية، بل من خلال التطبيقات. وفي عهد رئاسته لرهبنة عينطورة افتتحت في المدرسة مختبرات ممتازة التجهيز لإجراء التجارب الفيزيائية والكيميائية، وكذلك متحف العلوم الطبيعية الذي تزداد معروضاته باطراد بالاضافة إلى ورشات ومشاغل يكتسب فيها التلاميذ مهارات العمل اليدوي.

اكب كمال على الدراسة منذ الأيام الأولى لوصوله الى عينطورة. وكان كثيرون من زملائه يجدون صعوبة كبيرة في تعوّد النظام اليومي الصارم الذي يتطلب أقصى حد من التركيز والانضباط، فيما وجد هو في هذا الجو مرتعاً خصباً جعله لا يكتفي بما يحصل عليه من دروس بل يكب على المطالعة كلما وجد متسعاً من الوقت. وفي الليالي الصافية يطالع في ضوء القمر. وفي الشتاء، عندما تتلبد السماء بالغيوم يغطي حاجز السرير بطرف البطانية، ثم يتأكد من أن الناظر قد غفا، فيشعل شمعة ويخرج من تحت الوسادة كتاباً دسّه مسبقاً لهذا الغرض. وكما هي حال زملائه الآخرين كان يلتهم روايات بيير بينوا الذائع الصيت في العشرينات، لكنه في الوقت ذاته كان مولعاً بالمطبوعات الجادة ايضاً. وتضم قائمة الكتب المحبّبة إليه روايات فيكتور هوغو ومسرحيات موليير وراسين وقصائد لامارتين وألفريد دي موسيه وحكايات لافونتين.

وغدت المطالعة شغفاً يلازمه مدى الحياة ويغني مفرداته، ويوسع افقه، ويعلمه التفكير، والتأمل، والتحليل والمقارنة. ويترسّخ كل ما يقرأه عادة في ذاكرته الصافية إلى درجة جعلت اساتذته يدهشون لقابليته عندما يجيب عن اسئلتهم مستشهداً ليس بأبيات شعر قصيرة فقط، بل بمقتطفات نثرية كاملة حتى من كتب الفلسفة والدين احياناً. كان يقرأ الكتب المدرسية ويراجعها قبل الأوان، مما يوفر له على الدوام فرصة التسابق مع المناهج حتى يسبقها. ثم أن اهتماماته، وفي مقدمها المطالعة طبعا، واسعة ومتنوعة إلى درجة يسهل علينا أن نذكر ما يبقى خارجها وليس ما تشمله وتحيط به.

رفاق كمال يحاولون دوماً أن يوفروا من وقتهم الضيق ساعة أو اكثر للهو

الداخلية المستطيلة.

وتستمر فرصة الاستراحة ساعة كاملة. وفي الرابعة العصرونية. وبعدها يتوزع التلاميذ على صفوفهم من جديد. واحب دروس المساء كانت اللغة الانكليزية على يد الاب جوج الايرلندي المتحمس للتدريس بشكل يثير اعجاب التلاميذ. وفي فصل الشتاء تنتهي دروس الانكليزية بحلول الظلام. والكهرباء الضعيفة التي تأتي من نهر الكلب تكاد لا تكفي لاشعال بصيص في الاروقة يؤمن للتلاميذ عدم الارتطام ببعضهم البعض. ولذا يذهبون بعد صلاة الغروب مباشرة لتناول طعام العشاء. وفي تمام الثامنة يعلن موعد النوم وتطفأ الأنوار في المهجع.

في بادئ الامر واجه كمال صعوبة في تعود هذا النظام، بعدما كان يتمتع برعاية متواصلة عند اهله. يضاف إلى ذلك ان اقامة الغرباء في مباني المدرسة ممنوعة، فاضطر عيسى إلى ان يستأجر غرفة في احد المنازل المجاورة. وحتى يبقى امداً اطول مع كمال، طلب عملاً في مطعم المدرسة. فصار يحمل الحطب ويسخن الفرن ويوزع الصحون على الموائد. وبذا غدا مرافقاً دائماً لسيده الصغير. وفي الليل كان ينهض من النوم مراراً ليعدل من وضعية البطانية ويغطي كمال، حتى ادرك في آخر المطاف لزوم ربط اطرافها بالسرير. واثارت رعاية عيسى للصبي مشاعر الاب سارلوت وجعلته يعبر في احدى رسائله إلى الست نظيرة عن اعجابه الشديد بوفائه وسجاياه الخلقية الحميدة.

ورغم التشدد وبساطة العيش في مؤسسات اللعازريين كانت عينطورة، كما قال خريجوها في مذكراتهم في ما بعد، تعيش كعائلة متحابة، يسودها الوئام وحسن النية والتعاضد. ويعود الفضل في خلق جو من الدفء والحنان أقرب إلى جو العائلة، إلى الأب سارلوت الذي ظلّ مديراً للمدرسة دون منازع من عام ١٩١١ حتى وفاته عام ١٩٤٤. ومن إنجازاته البارزة جهوده التي أثمرت بجعل شهادة عينطورة تعادل رسمياً شهادة البكالوريا الفرنسية، الأمر الذي مكّن خريجي المدرسة من مواصلة دراستهم في جامعات أوروبا، فضلاً عن جامعات لبنان. وكان الأب سارلوت ملتزماً دوماً بمبدأ «التربية من خلال التعليم»، فتراه يراجع شخصياً دفاتر تلاميذ المدرسة الثلاث مئة بأجمعها، ويرى في كل تقصير او إهمال من التلميذ تقصيراً من المعلم الملزم، في رأيه، أن يغرس في نفوس تلاميذه موقفاً اخلاقياً من العمل، ولا يقتصر على تلقينهم المعارف

أوقات المدرسة، فقد أبدت الإدارة اهتماماً متواصلاً بالتربية البدنية للتلاميذ. ولعل هذا بالذات، وكذلك تعويد التلاميذ الاعتماد على النفس، كانا وراء تشكيل منظمة «الكشافة الفرنسية» التي قبل كمال في عضويتها في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٤. وهي منظمة للكشافة البنين الفرنسيين صارت تسمى «الكشافة اللبنانية» اعتباراً من عام ١٩٣٥. وترأس تلك المنظمة في عينطورة مرشد مختص بمثل هذه التنظيمات يدعى المسيو هاني. وفي إشرافه كان الصبية، ببزات الكاكي وربطات العنق الزرقاء والشارات المطرزة على الجيوب، يتدربون في ساحة المدرسة على الجمباز ويعقدون تجمعات في الآحاد أو يقومون بجولات بعيدة سيراً على الأقدام، ويصلون احياناً إلى جبيل وجعيتا وبرمانا. وبعد الانتساب إلى الكشافة صار كمال يمضي عطلة الفصح التي تستمر أسبوعاً، في مخيمات تنصب في الأراضي العائدة إلى اولياء أمور تلاميذ عينطورة. وغالباً ما يتمتع الكشافة بكرم الضيافة عند الدكتور الياس بعقليني وزوجته عائدة، والدي زميل كمال في المدرسة أنطوان بعقليني، في ضيعة الشبانية. وغالباً ما يزور كشافة المسيو هاني ضيعة والد فؤاد البزري صديق أنطوان بعقليني الواقعة على مسافة ساعة ونصف ساعة مشياً من المدرسة.

ويصعب الحكم الآن على ما دفع كمال، الساعي إلى الافادة من أوقات الفراغ لإغناء معارفه، للانتساب إلى الكشافة، ولا سيما أن أعز أصدقائه أنطوان بارود واميل طربيه لم يشاطراه ولعه هذا، وكانا يمزحان معه في هذا الخصوص بطيبة خاطر. ولعل كمال عندما شارف السادسة عشرة من العمر، اهتم بفكرة الكمال البدني فضلاً عن الروحي، الأمر الذي تجلى بمزيد من الوضوح في شبابه المبكر. زد على ذلك أن الجولات البعيدة في الطبيعة سيراً على الأقدام وحياة المخيمات في العراء تستجيب تماماً ميله المبكر إلى التأمل في الطبيعة وإحساسه اللاشعوري بالوحدة الخفية الباطنية معها. ومهما يكن من أمر، فإن الوثائق تؤكد أنه تلقى في ١٥ أيار ١٩٣٤، في تجمّع لكشافة عينطورة، شارة عضوية «الكشافة الفرنسية» التي ظل فيها حتى ٣ كانون الثاني ١٩٣٧.

وفي أيار ١٩٣٤ أقيمت في عينطورة، طوال ثلاثة أيام، احتفالات الذكرى المئوية لتأسيس المدرسة والذكرى الخمسين بعد المئة لظهور المبشرين اللعازريين الأوائل في لبنان. ونظراً إلى اتصالاته الواسعة، دعا الأب سارلوت

واللعب. ولذا يدهشون لتركيزه وانطوائه على نفسه. ويثير عجبهم بخاصة أن كمال يقضي، حتى الفرصة القصيرة بعد الدروس في المختبر أو المشغل، حيث يصنع دمى من طين. ويؤكد الأب بيير كوركيه، أحد معلمي عينطورة، أن كمال أبدى في المرحلة الابتدائية قدرة مدهشة على تعلم اللغات، وأحرز نجاحات باهرة في الفرنسية والعربية على الخصوص مما هيأه في ما بعد لمطالعة المصنفات الدينية والفلسفية دون صعوبة، واستيعاب الصوفية البالغة التعقيد، ناهيك بالعلوم الطبيعية والرياضيات التي كان يحتل فيها دوماً المرتبة الأولى في الصف. ويعتقد الأب كوركيه أن نجاحات كمال في الدراسة تعود ليس إلى المبالغة في الطموحات أو التعالي أو حب الذات، بل إلى الولع البالغ بالمعرفة والاغتراف منها دون كلل، إضافة إلى الموهبة الفطرية[٩].

أدى كمال الامتحانات بنجاح وحصل في حزيران ١٩٢٨ على الشهادة الابتدائية بفرعيها الفرنسي والعربي. وأمضى الصيف في المختارة، ثم عاد إلى عينطورة مع عيسى خوري مطلع تشرين الأول. وفي السنة الأولى من الدراسة كان يلازم نجيب شمس ابن عمته المقيمة في حاصبيا. وفي السنة الدراسية الجديدة نشأت حوله تدريجا «شلة» من الاصدقاء كان أعزهم عليه انطوان بارود وكميل ابو صوان واميل طربيه. وشاءت المصادفة أن يقضي كمال مع أنطوان وكميل سنوات عدة على مقعد واحد، ويحتفظ بصداقة وثيقة معهما مدى العمر. وغدا اميل طربيه في ما بعد من أنصاره السياسيين ورفاقه في الحزب، وكان أصغرهم سناً فؤاد رزق، محور الشلة، ابن اسكندر رزق رئيس بلدية عشقوت آنذاك. وقد اشتهر اسكندر وزوجته نجلاء بكرم الضيافة وحسن معاملة أصدقاء ابنهما الذين كانوا يترددون على منزل آل رزق في عينطورة سيراً على الأقدام، وأحياناً يقدم اليهم والد فؤاد سيارة مع سائق فيتجولون بها في تلك الأنحاء. وينتظر كمال ورفاقه بفارغ الصبر الأعياد التي غالباً ما يمضونها في بيت رزق. وبعد العشاء، حيث تلقى خطب ارتجالية وتتلى أشعار، ينتقل الصبية إلى الصالون حيث تعزف هنرييت شقيقة فؤاد على البيانو مقطوعات من الموسيقى الأوروبية الغربية. وتنضم إليها أحياناً الست نجلاء فتعزف الأم وابنتها بأربع أيد مقطوعات كلاسيكية لموزارت وبتهوفن وشوبان.

ومع أن البرامج التعليمية في عينطورة مكثفة للغاية، والدروس تستأثر بمعظم

أصدقائه. وأشار أحد معاصريه في مذكراته، في ما بعد، إلى بعض السجايا الملازمة له مثل الحياء والتهيّب والانطوائية والتأمل والمثالية، فيما يشير آخرون إلى تواضعه وتقشفه في الحياة اليومية. ويؤكد البعض توقه إلى الزعامة والقيادة منذ سن مبكرة. ففي مرحلة البكالوريا التفت حوله جماعة من أصدقائه المفضلين وشكلوا ما يشبه المنتدى الأدبي. وفي أواسط الثلاثينات شارك كمال جنبلاط رفاقه اميل طربيه وانطوان بارود وكميل أبي صوان في الكتابة بمجلة «المعرض» لميشال زكور، وعام ١٩٣٧ أصدر في عينطورة مجلة مخطوطة بعنوان «لا ريفو» إقتداء بالمجلة الفرنسية المعروفة «لا ريفو دي موند»[١١].

ولن تكتمل صورة كمال النفسانية إذا لم نذكر خصلة لعلها أكثر خصاله إثارة للدهشة، نعني قدرته منذ سن الفتوة، وعلى مدى العمر، على كسب احترام الآخرين. وصار أصدقاؤه وأنصاره، في ما بعد، يمدحونه ويضفون عليه هالة شاعرية مثالية، ويصوغون حتى الأساطير الطيبة عنه، فيما كان خصومه يحقدون عليه ويفترون، ويسخر العذال والحساد من أصالته واختلافه عن الآخرين، لكن أحداً لم يكن أبداً ليجرؤ على عدم النهوض حين يحضر. ورغم تباين مشاعر الناس حياله، فقد كان دوماً يحظى باحترام عفوي لدى الجميع دون استثناء.

ولعل كمال جنبلاط الوحيد بين تلاميذ عينطورة الذي تمتد جذور عائلته في أعماق القرون، ومكانته المرتقبة في المجتمع معتمدة على الدور البالغ الأهمية الذي لعبته عائلته ولا تزال في الحياة السياسية في لبنان[١٢]. وقد يبدو أن مجرد الانتماء إلى عائلة كهذه يكفي لجعل الصبي الدرزي ينظر باستعلاء إلى سائر التلاميذ. بيد أن كمال ينفر منذ الطفولة من الفكرة القائلة بأن خصال المرء تتوقف على أصله وفصله، وأن الكرامة الإنسانية نابعة من كرم المحتد. وعندما استهلت الست نظيرة احدى رسائلها الأولى إليه بمقدمة عددت فيها، بالصيغة الرسمية، كل الألقاب المعهودة، لامَها كمال على ذلك بلهجة رقيقة وطلب منها أن تخاطبه باسمه خالياً من اي القاب او اضافات. وصارت الست نظيرة تستهل رسائلها عادة بـ«ولدي العزيز كمال»، واتسمت تلك الرسائل بالصبغة التي تعودتها الأمهات في توجيه النصائح والإرشادات المؤثرة إلى أبنائهن. ففي رسالة بعثت بها في شباط ١٩٣٧ أبلغته أن الثلج تساقط في المختارة وطلبت منه أن يرتدي ثياباً دافئة كيلا «يأخذ برداً» كالذي أصاب جميع من في البيت، على حد تعبيرها. وذكّرت ابنها

للمشاركة في الاحتفالات، ممثلي سلطات الانتداب وحكومة الجمهورية اللبنانية وبلدية بيروت والبطريركية المارونية والكنيسة الأرمنية. وحضر مراسم الاحتفال بصفة كونهم ضيوف شرف، المسيو هنري هودر أحد رؤساء جمعية الآباء اللعازريين، وكذلك وفد من المثقفين الفرنسيين برئاسة الأكاديمي جورج لوكومت الذي سلم الأب سارلوت قلادة «الجائزة الكبرى» التي منحتها الأكاديمية الفرنسية رهبنة عينطورة.

في المرحلة الأولى من البكالوريا، أبدى كمال اهتماماً جاداً بالعلوم الطبيعية، وخصوصاً الكيمياء وعلم الأحياء والفلسفة. وكان غالباً ما يقضي أوقات فراغه في مختبرات المدرسة أو في المكتبة يطالع بانتظام المجلات العلمية المبسطة باللغتين الفرنسية والإنكليزية. كان المستقبل بالنسبة إلى الكثير من رفاقه مرسوماً مسبقاً. فالتقاليد المرعية في العائلات الموسرة اللبنانية تملي عليهم، بعد إنهاء مدرسة عينطورة، أن يواصلوا الدراسة في كليات الحقوق بجامعات فرنسا أو الأقطار الأوروبية الأخرى، أو بجامعة القديس يوسف في بيروت. فشهادة التخرج في الحقوق شرط ضروري للحصول على منصب مرموق في جهاز الدولة، وهي تهيىء حاملها لارتقاء السلم السياسي في ما بعد. ومن المهمات الرئيسية لمدارس الارساليات العائدة إلى مختلف الجمعيات الكاثوليكية، تربية الصفوة السياسية اللبنانية ذات الميول الفرنسية وتكوينها. وليس من قبيل المصادفة أن يحفر شعار مدرسة عينطورة على بلاطة رخام بيضاء بالفرنسية "Allez, enseignez les nations..." «اذهبوا وتلمذوا جميع الأمم...»[١٠]. بيد أن كمال، خلافاً لمعظم رفاقه، لم يكن يهتم بالمناصب السياسية على الإطلاق. وكان في مرحلة البكالوريا، كما يقول كثيرون من أصدقائه، شد العزم على تكريس حياته للعلم، مع أنه لم يقرر نهائياً هل يختار مهنة المهندس أو طبيب.

صيف ١٩٣٦ أنهى كمال في وقت واحد منهجي الدراسة الثانوية الفرنسي واللبناني وحصل على شهادة البكالوريا للمرحلة الأولى في العلوم والآداب. وتكونت آنذاك الملامح العامة لشخصية كمال وطباعه، والتي ميزته عن الآخرين مدى العمر.

وفي منتصف الثلاثينات صارالشاب الموهوب يعيش حياة فكرية وروحية في منتهى التعقيد والكثافة. وهي حياة يبدو أنها لم تكن مفهومة بالكامل حتى من أعز

ولعل كمال حاول في عينطورة أن يدرك كنه التعاليم الدرزية. ويعتقد الدروز ان الإلمام بأسرارها ليس اسهل من رؤية اثر نملة سوداء تزحف على رخام اسود في ظلام الليل(١٥). كان الدروز طوال تسعة قرون حرصاء على إخفاء أسس دينهم ومعتقداتهم عن سائر الطوائف والأديان. ومع ذلك احتوت المكتبات الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر ما لا يقل عن ١٢٠ كتاباً دينيا درزياً. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين نشرت في بلدان أوروبية مختلفة دراسات في تاريخ الدروز ودينهم وأحوالهم الاتنية تناولت بالتحليل مضمون الخلاصة الوافية لـ«رسائل الحكمة» وشروحها الكثيرة.

ولا يشير كمال جنبلاط في اي مكان إلى بدايات اهتمامه بمعتقدات الأجداد. ولعله تلقى الدروس الأولى منذ الطفولة. والوسط الذي عاش فيه رسم في نفسه الخصائص الفكرية الملازمة للدروز وحدهم. إلا أن اهتمامه بالدراسة المنتظمة المعمقة للمذهب الدرزي قد بدأ، على ما يبدو، في سني الفتوة. فآنذاك بالذات شرع كمال، وللمرة الأولى، يتأمل في المسائل الأساسية للوجود. وتوجه إلى مؤلفات الفكر الديني باحثاً عن الجواب عن تلك المسائل. وكانت الدراسة التفصيلية لـ«رسائل الحكمة» والمصادر الأخرى تنتظره. اما الآن في عينطورة، فلعله بدأ أولى خطاه على طريق استيعاب المفردات والمفاهيم المعقدة للأديان والمذاهب الباطنية الشرقية، وهضم أفضل ما كتبه المستشرقون الأوروبيون في هذا الموضوع.

ومن المستبعد أن يكون كمال قد فوّت مطالعة المؤلف الكلاسيكي «بيان طريقة الدروز» للمستشرق الفرنسي المعروف سلفستر دي ساسي. فتلك الدراسة التي صدرت بمجلدين عام ١٨٣٨ قد ضمت قائمة بالمخطوطات الدرزية المعروفة للعلم الاوروبي آنذاك، وكذلك بعض المقتطفات من نصوص تلك المخطوطات. ولا ريب أن جنبلاط الشاب اطلع على كتاب الكولونيل تشارلز تشرشل عن لبنان والذي تضمن معلومات قيّمة عن تاريخ الدروز ومذهبهم. وكان الكتاب موجوداً في مكتبة عينطورة، وكذلك كتاب ايرل الكارنارفوني «ذكر دروز لبنان وملاحظات في طريقتهم». ولا بد أن يكون كمال اهتم كثيراً بكتاب المؤرخ اللبناني فيليب حتي «اصل الدروز وطريقتهم» الذي صدر بالانكليزية عام ١٩٢٨ لجمهور واسع من القراء وتضمن، مثل مؤلف سلفستر دي ساسي، مقتطفات من

الذي بلغ التاسعة عشرة من العمر، قائلة إن الصحة هي أغلى ما نملك. والست نظيرة نفسها كانت آنذاك تعاني من مرض الكلية المزمن، مما جعلها تتقيد في طعامها بحمية مشددة بناء على نصيحة الطبيب. لكنها، في رسالتها، ترجو كمال ألا يقلق، زاعمة أن حالها تحسنت أكثر في الآونة الأخيرة. ولا تتم مراسلات الأم وابنها من خلال البريد، بل بواسطة رسل تبعث بهم من المختارة بانتظام. وإلى الرسائل، يحمل المبعوثون كل مرة أنواع الحلويات التي يحبها كمال، والخبز المرقوق الذي تخص به الست نظيرة الأب سارلوت تعبيراً عن بالغ الاحترام والتقدير[١٣]. وكانت سيدة المختارة تبعث بالسائق احياناً ايام السبت إلى عينطورة ليحضر كمال إلى المختارة لقضاء عطلة الاسبوع في جوارها. ومن حين إلى آخر كانت تزور عينطورة برفقة أحد الشيوخ المتنفذين حيث يسمعان ثناء الأب سارلوت على نجاحات كمال في الدراسة، ثم تغير الست نظيرة مجرى الحديث للخوض في القضايا السياسية الملحة الداخلية والخارجية.

في تشرين الأول ١٩٣٦ بدأت المرحلة الثانية من البكالوريا. ويقول الأب كوركيه، أن كمال أبدى في الصفوف المتقدمة اهتماماً معمقاً بتاريخ المسيحية. وإلى الانجيل ومؤلفات فلاسفة الكاثوليكية مثل اوغسطينوس ابريليوس وألبرتو الكبير وتوما الاكويني، درس بعمق مؤلفات القديس منصور دي بول مؤسس جمعية الآباء اللعازاريين. وقد تركت مواعظه وتعاليمه في الزهد والتقشف، وكذلك رعايته للفقراء والمساكين والأحداث، أعمق الأثر في نفس كمال وحددت إلى درجة كبيرة رؤيته ونمط حياته.

ولم تبق اهتمامات كمال بالشؤون الدينية خفية عن الأنظار. فقبل التخرج من المدرسة بقليل عرض عليه أستاذ الفلسفة الأب هنري دالميه، بكل جد، أن يعتنق المسيحية. ويبدو أن الأب دالميه الذي التحق في ما بعد بالرهبان الدومنيكان، دهش كثيراً لرفض كمال هذا العرض بلهجة مؤدبة وحازمة في الوقت عينه. فالتعاليم المسيحية، وخصوصا جانبها الأخلاقي، قد تركت بالفعل أثراً عميقاً في نشأة جنبلاط الشاب. بيد انها كانت احد العناصر الكثيرة التي غدت اساساً لنظرته إلى العالم. وفي عمر متقدم اكد كمال جنبلاط أنه ملم بالانجيل افضل من غالبية الرهبان المسيحيين وكثيراً ما يستشهد به، لكن ذلك لا يعني اطلاقاً أنه فكّر في وقت ما بتبني عقيدة هذه الطائفة المسيحية او تلك[١٤].

رومان رولان في Villeneuve . وبعد بضعة أيام توقف لأمد قصير في لوزان، وهو في طريقه إلى روما، وقال كلمته التي تبناها كمال دون تردد: «كنت في الماضي أقول ان الله هو الحق، واليوم اعتقد أن الحق هو الله»[١٧].

النصوص الدينية الدرزية مترجمة إلى الانكليزية.

ولم تقتصر اهتمامات كمال في الصفوف المنتهية بمدرسة عينطورة، على القضايا الدينية الصرف. اذ قدّر له ان يحقق بين جدران المدرسة اكتشافين كان لهما اثر كبير في حياته، احدهما اطلاعه على أعمال الراهب اليسوعي وعالم الاحاثة والمتحجرات الفرنسي بيار تيار دو شاردان الذي قام بمحاولة جريئة لرسم لوحة شاملة للعملية التطورية في ضوء آخر منجزات العلوم الطبيعية والإنسانية. ويقول أنطوان بارود في مذكراته إن ادارة عينطورة كانت ضد قراءة مؤلفات دو شاردان بسبب خلافاته مع الكنيسة الكاثوليكية، ولذا كان التلاميذ يستنسخون كتاباته سراً.

وكان كثيرون من رفاق كمال يقرأون دو شاردان متأثرين بشهرته، اما هو فقد غدت كتابات الراهب اليسوعي اكتشافاً يوفّر له الجواب عن الكثير من الأسئلة التي تقض مضجعه. وكانت المواد العلمية التي شغف بها كمال منذ الصفوف الابتدائية تعطي تفسيرات لكثير من ظواهر الطبيعة، لكن القوانين الطبيعية لا تستطيع أن تحيط بكل جوانب الوجود البشري. فالنشاط الروحي للإنسان الذي يدرك بالحدس والفطرة وحدة العالم وهدفه الأسمى، صعب على التحليل والتجريب. وكان العلم والدين منفصلين الواحد عن الآخر، بل يعتبران على طرفي نقيض بصفتهما شكلين متعارضين للوعي الاجتماعي. وكان لا بد من توافر حلقة مهمة اخرى لكسب معرفة متكاملة عن العالم. وكانت هذه الحلقة بالنسبة إلى كمال تطورية بيار تيار دو شاردان المسيحية المشبعة بفكرة الترابط بين العلم والدين من خلال وحدة الادراك البشري.

اما الاكتشاف الثاني الذي حدد بمقدار كبير الاتجاه الفكري والروحي لكمال فهو كتاب المهاتما غاندي «حياتي» الذي قرأه للمرة الأولى اواخر عام ١٩٣١[١٦]. وفي آب من العام ذاته توجه غاندي على متن الباخرة «ملتان» إلى بريطانيا ليشارك في «مؤتمر الطاولة المستديرة». وطوال الخريف التالي ظلت الصحافة العالمية تلقي أضواء على زيارة المفكر الهندي العظيم إلى الإمبراطورية البريطانية. وكان كمال يقرأ الصحف الفرنسية التي تصل بانتظام إلى مكتبة المدرسة، ويتابع بمنتهى الاهتمام كل قول أو تصريح يصدر عن المهاتما غاندي. وفي طريق عودته الى بلاده عرّج غاندي على فرنسا وأمضى خمسة أيام في منزل

الفصل الثالث

بحثاً عن الحقّ والحقيقة

عاد كمال إلى المختارة منتصف حزيران ١٩٣٨. فبدت له حياة القصر المتأنية الوادعة جنة بكل معنى الكلمة بعد الامتحانات وما رافقها من انفعالات وتوتر أعصاب. وأخذ يستيقظ مع انبلاج الفجر، على عادته في عينطورة، ويمضي للتجول قبل الفطور. وأحب موضع إلى نفسه هو جدول مرشد الذي يسقط كالشلال من ارتفاع عشرين متراً على بركة صغيرة للغاية عند منعطف الطريق في منتصف المسافة إلى عين قني. ويجري من هناك تحت الجسر الذي شيده نسيب بك جنبلاط في القرن الماضي. كان كمال يلقي ثيابه على حجر يكسوه الطحلب الزمردي، ويغطس في الماء المثلج الدائر في دوامات الزبد ويعبر الجدول ببضع حركات وطبطبات من يديه عائماً إلى الضفة الأخرى، وهناك يتشمس تحت أشعة الصباح التي لم تسخن بعد. وأحياناً يأخذ الصنارة والمشبك ويتوجه لصيد الاسماك في نهر بسري الذي يبعد مسيرة ساعة. وفي بعض الأيام يرتقي الدرب الصاعدة إلى قمة ضهر الشكاره حيث يتفتح منظر خلاب للوادي تحت، وعندما يصحو الجو تلوح في الأفق حاشية البحر الزرقاء.

كان الضيوف يعرّجون على المختارة ويتجاذبون أطراف الحديث إلى مائدة الغداء كل يوم تقريباً. وتستقبل الست نظيرة زوار القصر بترحاب وبشاشة وتخوض باسمة في أحاديث لا تنتهي متناولة كل صغيرة وكبيرة. وتهتم بالأخبار المحببة إليها، ابتداء بالهمس والنميمة الواردة من صالون عشيقة المندوب السامي الفرنسي السيدة السليطة كيركوف، وانتهاء بآخر أنباء موضة باريس المعروضة في



فتجاهله للسياسة يخيّب أملها ويثير أسفها الشديد، وما يعلنه عن نيته ممارسة الطب أو البحث العلمي يبدو في اعتقادها جحوداً وتجديفاً. وهي كانت طوال سنين تنتظر اليوم الذي يكبر فيه كمال ويحمل عبء الزعامة في آل جنبلاط، بل كانت تحلم بأن يغدو كمال زعيماً يرقى إلى مستوى جدهم الكبير الشيخ بشير ويستعيد أمجاد الدروز. واستعانت الست نظيرة بصديق العائلة القديم الأسقف اوغسطينوس البستاني ليقنع ابنها بأن مهنة المحامي هي وحدها التي تفتح أمامه أبواب السياسة الكبرى، وتساعده في تسنم المكانة البارزة اللائقة به منذ ولادته، كما تعتقد.

وفي آخر المطاف انحنى كمال امام الضغوط. وتقرر أن يغادر في الخريف إلى فرنسا للالتحاق بكلية الحقوق في جامعة السوربون. فإن ما جبل عليه من نبل وتأدب منعاه من مخالفة رأي أمه. لكنه، في قرارة نفسه، واثق من أن رسالته الحقيقية هي خدمة الناس. وظل في أحلامه يتصور نفسه طبيباً يسارع الى اسعاف المحتضرين الذين تنهشهم الأوبئة في الصحراء الكبرى، أو داعية يحمل نور المعرفة إلى أبعد أطراف المعمورة.

ركب كمال السفينة المتوجهة إلى فرنسا أواسط تشرين الأول. وفي مرسيليا اشترى تذكرة بقطار الدرجة الأولى الصاعد إلى باريس. وتحرك القطار قبيل منتصف الليل، وعند ظهر اليوم التالي لاحت من نوافذه ضواحي العاصمة الفرنسية.

-١-

ما ان وصل القطار الى محطته الأخيرة حتى توجه كمال إلى دار الرهبان اللعازريين على العنوان الذي تلقاه مع رسالة تزكية من الأب سارلوت قبيل الرحيل بأيام. وعندما ودع رئيس رهبنة عينطورة تلميذه حذّره من غوايات الحياة في باريس، ونصحه بالاتصال بجمعية مار منصور وتمتين العلاقة معها. ودأبت مدارس الارساليات الفرنسية في الخارج على إيفاد خريجيها إلى دور الطلبة والفنادق التابعة لها والتي تتقاضى أجوراً متواضعة في مقابل الإقامة والطعام، حتى تمارس تأثيراً روحياً عليهم في سنوات الدراسة الجامعية أيضاً.

لم يسأم كمال من ضنك العيش الاشبه بحياة الدير في مبنى الرهبان اللعازريين

المتاجر الفاخرة في شارع اللنبي. وكان الضيوف يأكلون ويشربون ما لذ وطاب، ويعربون عن آرائهم في المعاهدة الفرنسية-اللبنانية التي وقّعت أواخر ١٩٣٦ ولم تبرمها باريس بعد. كما يتبادلون وجهات النظر في شأن التحضير للانتخابات النيابية التي تقرر أن تجري أواخر تشرين الأول. ومن حين الى آخر يتردد على الست نظيرة الشاعر المعروف شبلي الملاط، صديق آل جنبلاط القديم، الذي لقب عن جدارة واستحقاق «شاعر الأرز». وجاء في نتائج استطلاع لآراء القراء عام ١٩٣٥ أنه أفضل شاعر في لبنان. وذات مرة اصطحب شبلي الملاط إلى المختارة ابنه وجدي، وهو في عمر كمال، وكان تخرج لتوه في المدرسة اليسوعية في بيروت بدرجة «امتياز». ووجد الشابان نقاط التقاء كثيرة في الأحاديث التي خاضاها، وشعرا حالاً بميل إلى بعضهما البعض دون أن يتصورا أن ذلك الميل سيتحول في القريب العاجل إلى صداقة حميمة مدى العمر. قال وجدي الملاط في ما بعد: «تحدثنا طويلاً عن الشعر والشعراء، وأتذكر أني دهشت كثيراً لجدية كمال في مناقشة كل مسألة يتناولها، كما أدهشني ميله إلى الكفاف الذي يبلغ حد التقشف»(١).

ولعل مسألة زفاف ليندا، شقيقة كمال، هي الموضوع الرئيسي لأحاديث ذاك الصيف. فهي بلغت الثامنة عشرة، وكان الشبان، من أكثر العائلات الدرزية نفوذا، يتطلعون إليها من زمان. وأبدى أكبر مقدار من التصميم والعزيمة الشيخ ملحم حمدان قاضي قضاة الدروز الذي حضر إلى المختارة عام ١٩٣٦ يخطب ليندا لابنه عادل، ولكنه قوبل برفض مؤدب لا لبس فيه. فالشيخ الخائب ما كان يعرف أن الست نظيرة «بيتت» آنذاك مخططات أخرى: ففي أواخر عام ١٩٣٦ أعد لها وكيل القصر الشيخ بشير أبو حمزة لقاء في دير القمر مع علي جنبلاط الذي دامت القطيعة بينه وبينها ١٣ عاماً. وانتهى الحديث الطويل الصريح إلى الصلح والاتفاق على زواج حكمت، ابن علي، من ليندا. وتمت الخطوبة مطلع عام ١٩٣٧ وقرت عينا نظيرة بمباركة العروسين. وقد توافرت كل المبررات لرضاها وسرورها. فالأواصر العائلية بين فرعي آل جنبلاط عززت مواقعهم وقوّتها بين الدروز، في حين وفرت كرسي النيابة التي يشغلها حكمت الفرصة للست نظيرة لامرار سياستها في مجلس النواب.

ولم يعكر مزاج سيدة المختارة سوى مستقبل كمال الذي كان لا يزال غامضاً.

الطلبة اللبنانيين يفضلون تناول الغداء في «الاكروبول» او «البارت» اليونانيين اللذين يقدمان وجبات شرقية متبلة.

وعندما تنتهي المحاضرات باكراً يعود كمال الى الدار ويتناول طعامه مع غيره من الطلبة، وإذا كان ثمة دروس تطبيقية أو حلقات دراسية فيتوجه مع الآخرين إلى «الأكروبول» أو يعرّج على فندق «سيليكت» في ساحة السوربون قبالة تمثال أوغست كونت، ويتناول طعام الغداء مع زميله حليم أبو عز الدين[٢].

ويخصّص كمال بقية الوقت بعد الغداء وحتى ساعة متقدّمة من المساء، للتحضير الجامعي أو للمطالعة وفقاً لقائمة كتب معدّة سلفاً. ومن المحتمل تماماً أن يكون فوّت بعض المحاضرات في كلية الحقوق، لكنه كان يقرأها ملخّصة في نسخ بالهكتوغراف توزّع على الطلبة في مقابل مبلغ زهيد. فيوفّر بذلك وقتاً لمتابعة مواد أخرى تهمّه أكثر من الحقوق.

كان معظم الذين يدرسون في كلية الحقوق آنذاك من أبناء العائلات البورجوازية المرموقة، وكان أفضل أساتذة فرنسا يحاضرون فيها. فالباحث القانوني الفرنسي الكبير جوليو دي لامورانديير يلقي محاضرات في القانون المدني، وحلّ محله في ما بعد رينه كابيتان الحقوقي المشهور في ذاك الزمان.

وتميّز بين المدرّسين جوزف برتلمي أستاذ القانون الدستوري، الشديد الانفعال وذو الآراء اليمينية المتطرفة التي مكّنته في ما بعد من تسلّم منصب وزير العدل في حكومة الماريشال بيتان. وكان الطلبة يسخرون منه أثناء المحاضرات ويطرحون عليه أسئلة هزلية سافرة تجعله يشتاط غضباً ويزعق في وجوههم فيتطاير لعابه ويصفق الأرضية بقدميه. وفي المناسبة، لا يجوز القول إنه عديم الإحساس بالفكاهة. فذات مرّة ارتبك أحد الطلبة أثناء الامتحان، وأخذ يخلط في الجواب عن سؤال بخصوص وظائف الوزير بلا وزارة، فقاطعه البروفسور برتلمي قائلاً:

- أسهبت في الجواب دون طائل. الوزير بلا وزارة هو حساء عدس بلا عدس.

عاش كمال منذ وصوله إلى باريس حياة انطوائية متقوقعة. فلم يكن لديه أصدقاء في الواقع، واتصالاته كانت محدودة تكاد تقتصر على المقيمين في دار اللعازريين. آنذاك كانت السينما الفرنسية تسير بخطى واسعة، والناس تلهج بذكر

الرمادي العبوس في منطقة مونبارناس، بل على العكس وجده مناسباً له. وكان بعض أبناء قومه يتشوقون إلى فرنسا أثناء الدراسة كي يتحرروا، وإن موقتاً، من قيود المجتمع التقليدي والتعسف العائلي، ولذا نجدهم يسارعون، بعد الدروس، إلى قضاء أوقات الفراغ في اللهو والملذات المتوافرة في باريس. وينجرف آخرون رأساً في دوامة الصراعات السياسية، ويكرسون كل أوقات فراغهم للنشاط الاجتماعي في شتى الروابط والجمعيات والنوادي الطالبية. كما يشاركون في اجتماعات الشباب اليساريين وتجمعاتهم، وفي المناقشات العاصفة في قاعة المؤتمرات Mutualité.

ولم يكن كمال ينتمي إلى أولئك ولا الى هؤلاء. ففي اليوم التالي لوصوله، هبط بفضول إلى محطة المترو واستقل عربة مجلجلة تحت الأرض حتى وصل الى ساحة البانثيون حيث مبنى كلية الحقوق. فسجلوه هناك في الصف الأول، وسلموه بطاقة طالبية سطّر عليها مقتطف من المرسوم ١٨٩٧ الجامعي بخصوص حقوق الطالب وواجباته. وفي ١٣ تشرين الثاني اجتاز للمرة الاولى عتبة قاعة الدراسة، ومن ذلك التاريخ بدأت فترة قصيرة من حياته، لا تتجاوز العام الواحد، لكنها مليئة بمؤشرات الاتجاهات الأساسية للبحث الفكري والروحي التي حددت بمجملها مساره اللاحق.

حياة كمال في باريس ليست زاخرة بالأحداث. وعلى عادته في عينطورة حاول أن يتقيد بنظام يومي رتيب ويتفادى اضاعة الوقت. تبدأ الدراسة في الثامنة صباحاً، ولذا يترك الدار في وقت يمكّنه من الوصول إلى الحي اللاتيني سيراً على مهل. وكانت جولته الأولى في المترو يتيمة. وما إن حلت عطلة الأحد حتى مضى يقيس المسافة بين الدار والجامعة ماشياً الهوينى ليتأكد من الوقت اللازم لهذا الغرض، وصار بوسع المرء في ما بعد أن يضبط وقته وفقاً للحظة خروج كمال من باب الدار صباحاً.

في كلية الحقوق يلقي الأستاذ محاضرتين أو ثلاثاً يومياً. وتنتهي الدروس عند الظهر. وإذا أعلنت فرصة بين المحاضرات يقضيها الطلبة عادة في حديقة اللوكسمبور القريبة. وبعد الثانية عشرة يحل موعد الغداء فتمتلئ مقاصف الحي اللاتيني بالطلبة الصاخبين. ويحظى بأكبر شعبية بين تلك المقاصف مطعم «باران» الرخيص الواقع في شارع رو دو لاكول أي «شارع المدرسة»، إلا أن

الامتيازات التي تقيّد سوريا ولبنان فقد شنّت الصحافة الفرنسية اليمينية، منذ البداية، حملة مسعورة ضد إبرامهما في البرلمان. وأصر «الحزب الكولونيالي» على بقاء الوجود العسكري الفرنسي في شرق المتوسط نظراً إلى تأزّم الموقف في أوروبا. وبتسلّم حكومة كاميل شوتان مقاليد السلطة صيف ١٩٣٧، غدا واضحاً أن إبرام المعاهدتين أرجئ إلى أجل غير مسمّى.

وبذل أعضاء الحركة الطالبية العربية في باريس قصارى جهدهم للفت أنظار الرأي العام الفرنسي إلى تلك القضية. فاتّصلوا بهيئات تحرير الصحف التقدّمية، وقابلوا وزراء ليبراليين ونواباً من الأحزاب اليسارية[٣]. وطلب زملاء كمال في كلية الحقوق منه مراراً أن يشارك في رابطة الطلبة العرب. وكتب حليم أبو عز الدين الذي كانت له علاقة صداقة مع كمال، في مذكّراته إنه فاتحه مرّات عدة بأحاديث سياسية على أمل إثارة اهتمامه بالقضايا الوطنية. بيد أنه كان كل مرّة يتملّص من الحديث بأدب. ويقول حليم أبو عز الدين: «حاولت أن أقنعه بأن ابن آل جنبلاط العظام لا يجوز أن يبقى معزولاً عن النضال في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة إلى الأمة. بيد أن كلماتي لم تؤثر في كمال كثيراً. فالفلسفة والدين كانا آنذاك يملآن عالمه كلّه، فما كان يسمع صوت السياسة إطلاقاً»[٤].

-٢-

ويلفت النظر أن جميع الذين التقوا كمال جنبلاط في فتوته وشبابه يراعون عدم اهتمامه بالسياسة. ويجد المرء إشارة صريحة إلى ذلك في كل مذكرات زملائه في الدراسة. وغدت خاصية كمال هذه مثار قلق والدته وسبباً لتذمّرها وملامتها. وفي باريس لاحظ تلك الخاصية اللبنانيون من الدارسين في كلية الحقوق الذين يعيشون في مجال العمل لفكرة القومية العربية الناهضة وشعاراتها الجذابة. ثم أننا نجد البعض ممن كتبوا في سيرة كمال جنبلاط يكررون بإصرار عدم اهتمامه بالسياسة قبل انتخابه نائباً عام ١٩٤٣. وكاد هذا الرأي أن يغدو مسلّمة لا تحتاج إلى برهان.

ولكن ما مدى صحة هذه المسلّمة؟ حالما ننظر إلى ذلك التجاهل المزعوم من كمال جنبلاط للسياسة من زاوية مغايرة بعض الشيء يتضح لنا أن كمال جنبلاط لم يبد اهتماماً بارتقاء السلم السياسي، وليس بالسياسة نفسها.

المخرجين البارزين رينه كلير وجان رينوار ومارسيل كارنيه الذين يتعذّر الحصول على تذاكر لأفلامهم «الواقعية» بسهولة. فترى زملاء كمال يناقشون بكل اهتمام تحف الفن السينمائي مثل «آخر أصحاب المليارات» (إخراج كلير) أو «كورنيش الضباب» (إخراج كارنيه). بيد أن كمال لم يتردّد على دور السينما كما يبدو. فليس لديه متّسع من الوقت للتسلية، ثم أن جلّ اهتمامه منصب على العلوم التأملية. ولم يكن يعبأ بالسينما والمسرح، أما صناعة اللهو التي ازدهرت في الثلاثينات وانتشرت في الكثيرمن المراقص والكباريهات والكازينوات والميوزك هولات الصاخبة بالجاز المستورد من أميركا، فقد كانت تثير فيه الغثيان. ولذا كان ينظر بتهكّم وازدراء إلى أبناء جلدته الذين لا يتعدّى اطلاعهم على المدنية الأوروبية حدود التجوّل في المعرض الدولي، والرهان على خيول السباق والتحديق في وجوه حسناوات ملهى الـ «مولين روج» كل مساء.

وفي المناسبة ليس عدد أولئك الاشخاص كبيراً. فالجالية العربية في باريس تتكوّن أساساً من ذوي الدخل المحدود. فمعظم الطلبة من المغرب العربي، وهناك بالطبع لبنانيون وسوريون ومصريون. وهم في سائر الأيام يذوبون بين أترابهم الفرنسيين، فلا تسمع اللهجة العربية إلا في المقصف اليوناني الذي يعرّجون عليه عندما يلم بهم الجوع. أما في أعياد المسلمين فإن الجالية بأسرها تقريباً تجتمع في مسجد الحي اللاتيني. وتدير المسجد لجنة فرنسية-مغربية يرأسها قدّور بن جبريت الذي يعتبره الفرنسيون شيخاً للإسلام، فيما يعتبره المغاربة موظفاً في الإدارة الاستعمارية الفرنسية. ويحتفل عرب باريس بالمولد النبوي خصيصاً. فالكثيرون من الطلبة لا يتحلّون بالورع والتقوى، والبعض منهم متأثر بالأفكار العلمانية في أغلب الظن، ومع ذلك تشارك غالبيتهم في صلاة العيد، فتغدو في هذا اليوم تعبيراً عن المشاعر الدينية والقومية التي تكتسب في الغربة صبغة مؤثرة خاصة.

وعام ١٩٣٧ كان إبرام المعاهدتين الفرنسية-السورية والفرنسية-اللبنانية اللتين وقعتهما حكومة ليون بلوم قبل سنة من ذلك التاريخ، الموضوع الأكثر إلحاحاً بالنسبة الى الطلبة العرب في باريس. وكان أهمّ ما تضمّنته المعاهدتان وعد فرنسا بإنهاء الانتداب على سوريا ولبنان عام ١٩٣٩ والاعتراف باستقلال الدولتين العربيّتين. ومع أن نصّ المعاهدتين حوى بنوداً تمنح فرنسا مجموعة من

باريس، حتى فترة قريبة، تعتبر الإشارة إلى نظريته الشهيرة بخصوص الاندفاع الحيوي (élan vital) دليلاً الى حسن الذوق وسعة الاطلاع.

ولقد استطاع كمال، بإلمامه الفرنسية وتمكنه منها، من أن يقدّر أسلوب برغسون الأدبي الرائع حق قدره، مع أنه اهتم أكثر ما اهتم ليس بالصياغة البلاغية، بل بالمبادئ الأساسية للبرغسونية التي حاولت أن تفتح الباب أمام خفايا العالم غير المدرك عقلياً.

يعتقد برغسون أن العقل البشري لا يصلح إلا لدرس المادة الجامدة الميتة، فهو عاجز مبدئياً عن ادراك «البعد الخالص»، الأساس الهيولي الأول لكل الموجودات. وما من مقولة من مقولات التفكير البشري يمكن أن تطبّق بدقة على ظواهر الحياة اللاعقلانية التي لا تتقيد باي سنن أو قوانين. ولذا يستحيل ادراك كنه الحياة إلا بالحدس وحده. ولقد كتب برغسون في «مدخل إلى الميتافيزيقا» او ما وراء الطبيعة: «يمكن الانتقال من الحدس إلى التحليل وليس العكس»[٥].

ووجد كمال في محاولة برغسون الجمع بين العلم والميتافيزيقا من خلال الحدس والتعويض عن محدودية الفكر العقلاني بالإدراك الغيبي لجوانب الوجود غير المرئية، تأكيداً لتصوراته الفتية، القاصرة بعد، عن ضرورة الجمع بين العلم والدين كوسيلة لكسب معرفة متكاملة عن العالم. وتركت انطباعاً لا أقل من ذلك في نفس كمال نظرية برغسون التي تفرد الدور الأول في التاريخ للأبطال، للنخبة النشيطة الفاعلة التي تسعى إلى تغيير العالم. ويعتقد برغسون أن «الاندفاع الحيوي» هو صانع التاريخ، أي إرادة الشخصيات البارزة وطاقاتها الفوارة هي التي تصنع التاريخ. ووجد كمال في ما بعد شتى الصيغ لهذه الفكرة في مؤلفات توماس كارليل وارنست رينان وارنولد توينبي وغيرهم من المفكرين الأوروبيين. واكتسبت هذه الفكرة بالنسبة اليه أهمية بالغة جعلته يتخذ من قدرة أي نظام اجتماعي على تنشئة النخبة المفكرة الطليعية وابرازها معياراً أساسياً لتقويم ذلك النظام.

كان أفق تفكير كمال في المرحلة الباريسية من حياته لا يزال مقتصراً على المسيحية بمقدار كبير. وكانت من أولوياته الروحية المبادئ التي استوعبها في عينطورة واستقاها من جمعية مار منصور، وهي الإيثار والتفاني والنزعة الإنسانية الإيجابية. وكان معجباً أشد الإعجاب بالمسيحية المبكرة وروح العدالة

إن ما جبل عليه هذا الشاب من جدية تتخلّل موقفه من الوجود مدى العمر، قد أمّن له مناعة واقية من غوايات المكيافيلية، فلم يسمح لنفسه مرّة بأن يأخذ الأمور على علاّتها ويتقبّل ما لا يخضع لمحكّ العقل والضمير بكل عمق وتفصيل. حقا إن كمال لم يلتحق، في المرحلة السابقة من حياته، بأبناء جلدته المتحمسين لفكرة القومية العربية، والذين اندفعوا إلى حومة الاجتماعات والمناقشات والتظاهرات وسائر أشكال النشاط الاجتماعي، للتنفيس عن طاقاتهم التي طفحت كأسها. ولم يكن كمال آنذاك يميل إلى فكرة القومية العربية، ولعله كان يعتبر التظاهرات السياسية والهتافات والشعارات والبيانات عملاً صبيانياً لا أفضل من ثرثرة هواة المساجلات السياسية الفارغة في أي مقهى من مقاهي بيروت...

بيد أن الفكر السياسي لدى جنبلاط، كما اتّضح في ما بعد، بدأ في باريس بالذات وعلى نحو غير ملحوظ. وبديهي أنه ظلّ، كالسابق، بعيداً كل البعد عن التفكير في المناصب السياسة، ولكن في تلك الفترة بالذات لاحت بوادر اهتمامه بالقضايا الاجتماعية وارتسمت، بالخطوط العريضة، توجهاته التي نعتها في مؤلفاته المتأخرة بالميول اليسارية. فمنذ البداية نشأت رؤية كمال السياسية في تناسق لا يتعارض مع فهمه لمغزى الحياة وأهدافها، حتى غدت تلك الرؤية بمثابة إسقاط أو انعكاس لنزوعاته الفلسفية والروحية.

والى محاضرات كلية الحقوق التي شملت منهجاً تفصيلياً في الاقتصاد السياسي، فضلاً عن المواد الحقوقية والقانونية، تابع كمال محاضرات علم الاجتماع وعلم النفس والأخلاق. وحاول، رغم ضيق الوقت، أن يفيد من كل ثانية لاستكمال معارفه الفلسفية.

وحالما ألقى النظرة الاولى على فهارس مكتبة الجامعة، ذهل من ضخامة المهمة التي تنتظره. ولعدم توافر فرصة الدراسة المنتظمة المختصة بالمسائل الفلسفية التي تعنيه، اضطر إلى الاكتفاء بقراءات انتقائية في هذا المجال. مؤلفات الراهب اليسوعي تيار دو شاردان التي اطلع على بعضها للمرة الاولى في عينطورة، لا تزال ممنوعة، وهي هنا كما في لبنان، توزّع مستنسخة. ولكن الرفوف مثقلة بمجلدات هنري برغسون الذي كان له تأثير كبير على تطورية دو شاردان المسيحية. فمؤلفات برغسون الأساسية كتبت مطلع القرن العشرين، لكنها لم تحظ بإقبال واسع إلا عقب الحرب العالمية الأولى. وكانت صالونات

الكون ميزته وتفوقه على الإنسان. وهكذا تكمن مزيتنا الكلية في الفكر. بهذا يجب أن نسمو ونعلو، وليس بالمكان والزمان اللذين لم نستطع أن نملأهما بأي حال. فلنحاول، إذن، أن نفكر بشكل افضل وتلك هي بداية الأخلاق»(٦).

وفي الفصل عينه من كتاب «الأفكار» وجد كمال الفكرة التي ربما لعبت دوراً مهماً في تخليه، في ما بعد، عن التخصص الضيق وإقباله على موسوعية البحث عن الحقيقة الشاملة. يقول باسكال: «ما دمنا عاجزين عن معرفة كل شيء عن كل الأشياء، فعلينا إذن أن نعرف القليل عن الكثير، فأنْ نعرف بعض الشيء عن كل الأشياء لهو أفضل من معرفة كل شيء عن بعض الأشياء. إن هذه الشمولية لهي الفضلى»(٧).

وقادت مواصلة البحث التأملي كمال إلى مؤلفات رينه ديكرات وغوتفريد لايبنيتز، ومنها إلى الدراسة المفصلة لفلسفة عمانوئيل كانت وفردريش هيغل. وتدل الهوامش والمراجع الواردة في مؤلفات كمال جنبلاط اللاحقة إلى أنه مطلع كل الاطلاع على كتب عمانوئيل كانت «نقد العقل النظري» و«نقد العقل العملي» و«نقد الحكم العقلي» وكذلك مؤلفات هيغل «فينومينولجيا العقل» و«علم المنطق» و«فلسفة الحق».

ويختتم كمال رحلته في عالم الفلسفة الكلاسيكية الأوروبية بالعودة إلى الفكر الفلسفي الكاثوليكي المعاصر. ويختار من بين الاوغسطينيين الجدد موريس بلونديل الذائع الصيت آنذاك، وواضع «فلسفة الفعل» الحدسية الذي أكد أن العلم عاجز في ذاته عن اكتناه جوهر الأشياء ما لم يساعده الدين. ومن بين الاكوينيين الجدد يفضل كمال المفكر المعروف جاك ماريتان الذي يقول بموضوعة تتطابق مع معتقداته كثيراً وتؤكد أن الحرية لا تتحقق إلا بالاندماج مع الخالق.

وإلى الفلسفة، أقدم كمال في السنة التي قضاها في باريس على خطوة جديدة في دراسة العلوم الاجتماعية. ففي كلية الحقوق أخذ يتردد على محاضرات البروفسور نويل الذي يكشف للطلبة تفاصيل أهم المذاهب الاقتصادية في تاريخ البشرية. وتحتوي قائمة الأسئلة الامتحانية في الاقتصاد السياسي نظريتي آدم سميث ودافيد ريكاردو وآراء ونشاطات الاشتراكيين الطوباويين سان سيمون واوين وفوريه، وتعاليم جون ستيورات ميل و«رأس المال» لكارل ماركس. ولا

والمساواة التي تميّز حياة التقشف والزهد لدى الطوائف المسيحية الأولى. وكلما قرأ الانجيل يعود مجدداً إلى «خطبة الجبل» التي اعتبرها، في ما بعد، المرجع الأول للاشتراكية الأوروبية.

بيد أن «خطبة الجبل» التي غدت منطلقاً في تكوين آراء كمال الاجتماعية والأخلاقية، لا تقدم الجواب عن الكثير من المسائل التي تشغل باله. فذهنه الذي نعته قبل عام بمنبع الريبة والشكوك لا يزال يتململ في ظل الغموض العرفاني. فهل العالم قابل للمعرفة؟ وما دور العقل في الإدراك؟ وما هي حدود إمكاناته؟ وما التناسب بين العلم والدين في اكتناه الوجود والكشف عن أسراره الخفية؟

ومن اجل العثور على جواب عن هذه الأسئلة، يلجأ كمال إلى مؤلفات المفكرين الأوروبيين الذين كانت استنتاجاتهم العرفانية بمثابة حصيلة إجمالية لنشاطهم في ميدان العلوم النظرية والتطبيقية، ولذا يمكن الوثوق بها وتصديقها بمقدار اكبر. ومن هؤلاء المفكرين دون ريب بليز باسكال الذي تجلى أمام أنظار كمال بمظهرين، أولهما أنه عالم رياضي وفيزيائي أرسى أسس نظرية الاحتمالات، وهو واضع استاطيقا السوائل ومخترع أول آلة حاسبة في التاريخ، وثانيهما أنه عابد متنسك اعتزل الدنيا معتكفاً في دير بور رويال ومتمسكاً بأهداب تعاليم كورنيليوس جانسينيوس الصارمة المتشددة الأقرب إلى تقشف المسيحيين الأوائل.

ولكلا المظهرين حظوة في نفس كمال. فهو كان يقرأ مؤلفات باسكال ويتألم أشد الألم لمشكلة هذا المفكر الذي تأكد من محدودية العقل واقتنع بتعذر معرفة عالم الإنسان بطرائق العلوم الطبيعية. وفي ميزان التصادمات بين العلم والدين تغدو كفة الإيمان هي الراجحة عند باسكال. فيتأمل في طبيعة الإنسان المزدوجة المتفتحة على الخير والشر بالمقدار عينه، ولا يجد ملاذاً له سوى المسيحية.

بيد أن باسكال المقتنع بمحدودية إمكانات العقل في معرفة وحدة الوجود، مقتنع أيضاً بأن الإنسان، أي إنسان، ملزم ممارسة المعرفة مدى الحياة. ويقرأ كمال بانفعال شديد المقطع الشهير من «أفكار» باسكال الذي يتغنى فيه بالعقل البشري: «الإنسان مجرد قصبة رفيعة واهنة، لكنه قصبة مفكّرة. وما بالكون حاجة إلى التسلح لسحقه. فإن قطرة واحدة تكفي لإزهاق روحه. ولكن لو سحق الكون الإنسان لغدا هذا أسمى وأنبل من «قاتله»، لأنه يدرك مقتله، بينما لا يدرك

العمالية» التي تأسست بجهود هنري باربوس وورومان رولان منذ مطلع الثلاثينات، دوراً مهماً في اطلاع العمال على اسس الماركسية والتاريخ والاقتصاد السياسي.

وازداد دور الدولة في الاقتصاد بعد التشريعات التي أصدرتها الجبهة الشعبية في ما يخص المصارف والصناعات. وفرضت الدولة رقابتها على «بنك فرنسا» بعد إصلاحه، مع أن ذلك الإصلاح لم يكن يعني تأميماً رسمياً، إذ احتفظ المساهمون برساميلهم، لكن مجلساً عاماً غالبية أعضائه تعينهم الحكومة صار يدير المصرف بدلا من مجلس الوصاية المكون من ممثلي ٢٠٠ من أغنى البيوتات المالية.

وبفضل إصلاحات الجبهة تحسنت أوضاع العاملين بشكل ملحوظ ليس في فرنسا وحدها، بل وفي المستعمرات الفرنسية كذلك. فقد أسفر قانون العفو العام الذي شمل المستعمرات عن إطلاق قسم من السجناء السياسيين. وأخذ سكان الجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية وبعض المستعمرات الفرنسية الأخرى يمارسون حرية الرأي وحرية الصحافة والتجمع. وشملتهم جزئيا القوانين الاجتماعية التي سنتها الجبهة الشعبية.

وحظي نشاط الجبهة باستحسان ملايين الفرنسيين. وعاشت باريس آنذاك حياة سياسية فوارة. آلاف الناس يشاركون يومياً في التجمعات والتظاهرات والاجتماعات الشعبية. وكتب أحد المعاصرين ان «كل تلك التجمعات الهائلة كانت تعقد في جو البهجة والحماسة وسط أنغام الأكورديون والأناشيد والأغاني التي تنتظم فيها كلمات الحب والأمل وفرحة الحياة»[٨].

كان جو باريس المكهرب، المشبع بالميول الاشتراكية، قد أثر بالطبع على ميول الطلبة العرب الذين يتلقون تحصيلهم العلمي هناك. ولم يكن كمال جنبلاط استثناء من القاعدة. وقال أحد زملائه الجامعيين: «لقد تركت كل تلك الأحداث انطباعاً عميقاً في نفسه. وأعتقد أنه استوعب أولى دروس الاشتراكية في باريس بالذات»[٩].

والخاصية المهمة الثانية لحياة باريس في تلك الحقبة، هي المقاومة المتصاعدة في المجتمع لخطر الفاشية. فالحرب الأهلية قائمة في اسبانيا، وألمانيا الهتلرية تستعد لمغامراتها الدموية ضد الدول الأوروبية المجاورة. ولذا

ريب في أن كمال الذي أدى الامتحان في علم الاجتماع لا بد وان يلم بالمؤلفات الرئيسية لمؤسس هذا العلم، ونعني المفكر الوضعي الفرنسي أميل دوركهايم.

أمضى كمال شتاء ١٩٣٧-١٩٣٨ الثلجي البارد أكثر من المعتاد في مكتبة الجامعة التي ينخر الزمهرير قاعة المطالعة فيها، رغم التدفئة. الأنفاس تتحول الى بخار لكن كمال مكب على المطالعة ولا يلتفت الى المنغصات. أصابعه المتجمدة من البرد تقلب آلاف الصفحات في تلك الاشهر التي اجتاحت الانفلونزا خلالها عواصم أوروبا.

إلا أن المطالعة ليست العنصر الوحيد في تكوين الآراء الاجتماعية والسياسية عند جنبلاط الشاب. فخلال السنة التي أمضاها في باريس كانت مقاليد الحكم في فرنسا لا تزال في أيدي «الجبهة الشعبية». ولوحظ في البلاد نهوض لم يسبقه مثيل للحركة العمالية واليسارية جعل افكار الاشتراكية تستأثر بألباب ملايين الناس، مع أن نشاط الجبهة الشعبية انحسر بعد استقالة وزارة الاشتراكي ليون بلوم في حزيران ١٩٣٧.

وكانت الجبهة الشعبية أقرت صيف ١٩٣٦ ثلاثة قوانين حظيت بتأييد كبير من الفرنسيين، هي قانون أسبوع العمل من ٤٠ ساعة وقانون العقود الجماعية، وقانون الإجازات المدفوعة الأجر. فالقانون الأخير مثلا، ضمن لكل من يعمل ما لا يقل عن سنة في مكان واحد إجازة لمدة أسبوعين على حساب المؤسسة. وصيف تلك السنة تمكن اكثر من ٦٠٠ ألف عامل ومستخدم وللمرة الاولى في حياتهم، من مشاهدة معالم البلاد وآثارها والاستجمام في الجبال والمصايف الشهيرة على الساحل اللازوردي.

وإلى هذه القوانين، عمدت حكومة الجبهة الشعبية إلى زيادة أجور عمال المناجم ومستخدمي الدولة ومعاشات المحاربين القدامى، كما ألغت مراسيم الطوارئ الموجهة ضد المستخدمين. وتم تنظيم أعمال عامة للعاطلين عن العمل، كما أعفيت معونات البطالة من الضرائب.

وتنفيذاً لبرنامج الجبهة مددت حكومة ليون بلوم فترة التعليم الإلزامي سنة اخرى، من ١٣ الى ١٤ سنة. واعتمدت الدولة مبالغ إضافية لتطوير التعليم والعلم والثقافة. وبمبادرة من الحزبين الاشتراكي والشيوعي والنقابات افتتحت في البلاد دور الثقافة ومسارح العمال، وتشكلت فرق الهواة. وأدت «الجامعة

ومع أن كمال من طلبة كلية الحقوق التي يسودها التيار اليميني، فهو متعاطف مع اليساريين بالكامل. وكان، على حد قوله، يتابع باهتمام نشاط المنظمات الطالبية اليسارية، وبينها منظمات شيوعية، وكانت له معها بعض الاتصالات التي قصد منها، في غالب الظن، أن يأخذ فكرة أوسع عن برامجها وأهدافها وأساليب كفاحها. كان كمال لا يزال بعيداً عن الخيار النهائي، بيد أن باريس أعطته أولى الدروس السياسية التي تفوق التقدير. ففي فرنسا بالذات، شتاء وربيع ١٩٣٨، أخذ يفكر للمرة الاولى في قضايا الديموقراطية والاشتراكية التي ستملأ حياته اللاحقة بكاملها.

شارف «العهد الجميل» نهايته. وكانت تتناهى من مقاصف باريس أنغام الأغنية المشهورة في ذلك الزمان: «كل شيء على ما يرام أيتها المركيزة الحسناء». لكن سماء أوروبا أخذت تتلبد بغيوم سوداء. وراح الجنرال شارل ديغول الذي لم يكن معروفاً على نطاق واسع في سنه الثامنة والأربعين، يبذل الجهود لاقناع الحكومة بضرورة إصلاح الجيش. وفي ربيع ١٩٣٨ كان لنبأ ضم النمسا إلى المانيا وقع الصاعقة على باريس. وسرت أثر ذلك شائعات مقلقة حول الاستعدادات لغزو تشيكوسلوفاكيا.

كانت الأناشيد العسكرية تنهمر من برلين على الأثير في أوروبا، وبدت الحرب الداهمة أمراً لا مفر منه. حتى أن أولياء أمور الكثير من الطلبة اللبنانيين انهالوا عليهم بسيل من الرسائل يطالبونهم فيها بالعودة فوراً إلى الوطن. واعتباراً من ربيع ١٩٣٨ أخذت نظيرة جنبلاط تلح في رسائلها الى ابنها على العودة مدفوعة ليس فقط بإحساس الأمومة بل وكذلك بتقديرات العارفين من مسؤولي ادارة الانتداب. لم يعترض كمال على العودة من حيث المبدأ، لكنه قرر ان يؤجل موعدها بعض الشيء ليتمكن من اداء امتحانات المناهج التي أكملها.

وفي ٢٣ ايار ١٩٣٨ منحوه ديبلوماً في علم الاجتماع والاخلاق. وبذلك انتهت مرحلة الدراسة في باريس، وكانت قصيرة للغاية، لكن كمال تمكن خلالها ان يحقق طفرة في تطوره الفكري والروحي لا يقوى عليها الآخرون إلا في غضون سنين.

اعتبرت الأوساط الاجتماعية الديموقراطية الفرنسية مكافحة الفاشيين المحليين احدى مهماتها الملحة في هذه الظروف.

وكانت المنظمات الفاشية الأساسية في فرنسا آنذاك متمثلة في «اكسيون فرانسيز» بزعامة شارل موراس و«صلبان النار» بزعامة الكونت كازيمير دو لاروك، ورابطة «الشبيبة القومية»، وجماعة «كاغولار» الإرهابية السرية[١٠]. وكانت لمنظمة «اكسيون فراسيز»، مثلا، تشكيلة شبه عسكرية باسم «حرس البلاط» تتسلح بالعصي والهراوات والسكاكين والمسدسات وتفرّق تجمعات اليساريين وتهاجم زعماءهم وتدبر المناوشات في الشوارع.

وفي فترة إقامة كمال في باريس، في ظل أزمة الجبهة الشعبية، حاولت القوى اليمينية والفاشية أن تضاعف نشاطها، فدبر «الكاغولار» في خريف ١٩٣٧ سلسلة من الانفجارات في مبنى الاتحاد العام لرجال الأعمال، ومؤسسة الصناعة التعدينية لمنطقة العاصمة، بغية إلقاء تبعة هذه الجرائم على الشيوعيين. وسرعان ما أتضح أن «الكاغولار» يخططون لانقلاب عسكري ويسعون إلى إقامة ديكتاتورية عسكرية بمساعدة الفاشيين الإيطاليين والألمان. وقبض رجال الشرطة على قسم من المتآمرين، لكن التحقيق في قضيتهم جرى بمنتهى البطء بسبب ضغوط القوى اليمينية، وتلقى معظمهم عقوبات طفيفة[١١].

ورغم الانطوائية التي تعوّدها كمال فقد اكتشف منذ الاشهر الأولى للدراسة في السوربون أن ميولاً سياسية متعارضة تهيمن على مختلف كلياتها. فإن معظم طلبة كلية الفنون، مثلاً، كانوا يساريين، ولذا تحظى مطبوعات الأحزاب اليسارية بزواج واسع أمام مبنى الكلية منذ الصباح. ومن أكثر الصحف انتشاراً بين طلبة كلية الفنون جريدة الحزب الاشتراكي الحاكم «لا بوبولير» وجريدة الشيوعيين «الاومانيتيه». في حين يصادف كمال عند مدخل كليته يومياً باعة الصحف اليمينية ابتداء من «الفيغارو» الرصينة حتى جريدة «اكسيون فرانسيز» الفاشية الصفراء. ولعل هذه الباقة من الصحف تستجيب تماماً اذواق طلبة كلية الحقوق المؤيدين تقليدياً للأحزاب اليمينية. ولم يكن التياران السياسيان السائدان في السوربون يتعايشان بسلام دوماً. وتسنى لكمال أن يشهد أكثر من مرة كيف تتحول المجادلات الصاخبة في الشوارع مناوشات دموية لا تنتهي إلا بعد تدخل الشرطة.

وعام ١٩٣٨ تعلم كمال قيادة السيارة، وتعود الغذاء النباتي في اشراف الشيخ كميل ابو حمزة. وكانا في الخريف ينهضان من النوم في الرابعة فجرا ويمضيان معا فيصطادان السمك في ضياع المختارة. وفي تلك الاثناء يكشف الشيخ كميل عن الكثير من اسرار الصيد ومهاراته الخفية على كمال. ويعودان بالغنيمة مع شروق الشمس، وفي الطريق يتباريان في الشعر، فينظم الشيخ كميل شطر البيت ويتم كمال عجزه حتى يستوي الزجل وزناً وقافية ومعنى. وفي بعض الاحيان يتلو الشيخ كميل مما حفظه من قصائد محيي الدين ابن العربي او عمر ابن الفارض التي لم يسبق لكمال ان اطلع عليها لأن مناهج التعليم في عينطورة لا تتضمن نتاج شعراء الصوفية.

الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٤١ في حياة كمال جنبلاط غير مدروسة بما فيه الكفاية، الا ان تحليل شتى المعلومات الواردة في مذكرات معاصريه يجعلنا نقول انه في تلك السنوات التقى للمرة الاولى وعلى نحو جاد، التقاليد الدينية الدرزية حتى ولج عالم طريقة الدروز الباطنية بمعانيها الخفية العميقة، دون ان يكرّس نفسه لخدمتها.

وساعده في ذلك الشيخ ابو يوسف فريد ابو حمزة صاحب المجموعة النادرة من المخطوطات الدينية الدرزية الذي ألم بمستلزمات التأويل منذ شبابه الباكر حين مارس تدريس العربية في ثانوية راشيا. ووفقا لارشاداته انكب كمال على مطالعة «رسائل الحكمة»، حتى استوعبها سطرا سطرا. واستمر التعاون الفكري بينهما سنوات طوالا الى ان توقف بوفاة الشيخ ابي يوسف عام ١٩٦٥[١٣].

كذلك اثر في تكوين آفاق كمال جنبلاط في تلك السنوات ابن عمه وزوج اخته حكمت بك. فعندما كان كمال في باريس شغل حكمت جنبلاط منصب وزير الزراعة في وزارة خير الدين الاحدب في بادئ الامر، ثم في وزارة الامير خالد شهاب اعتباراً من ٢١ آذار ١٩٣٨. وبعد حين من عودة كمال الى لبنان استقالت حكومة شهاب، ولم يدخل حكمت بك الوزارة التي شكلها عبدالله اليافي في ٣١ تشرين الاول، ولازم المختارة دون ان يغادرها في الواقع حتى اواخر كانون الثاني ١٩٣٩ عندما دعاه عبدالله اليافي ليشغل منصب وزير البرق والبريد في حكومته الثانية. وطوال تلك الفترة عكف حكمت على اعداد دراسة مسهبة لتاريخ الدروز.

-٣-

في بيروت واصل كمال دراسته في كلية الحقوق بجامعة القديس يوسف. وكانت هذه الكلية التي يشكّل خرّيجوها في ما بعد الصفوة السياسية في لبنان، تعتبر فرعا لكلية الحقوق بجامعة ليون. ومن هنا تصل الى بيروت كل خريف هيئة مختصة موفدة للاشراف على امتحانات القبول. ويبدو ان كمال، بعد عام من الدراسة في السوربون، قد التحق بجامعة القديس يوسف على سبيل النقل، فسلّم وثائقه الى قلم الجامعة في ١١ ايلول ١٩٣٨.

كانت الدراسة في كلية الحقوق امراً يسيراً على كمال، مع انه ظل على عهده السابق من عدم التحمس للمحاماة. ويتذكر الدكتور ادمون نعيم «الحقيقة، كمال بك كان منفردا عن الباقين، منزويا»[١٢]. وكالعادة خصص كمال معظم اوقاته للمطالعة. ويقول معاصروه ان من النادر ان تجده في مكان ما دون كتاب، الا في مسبح «السان سيمون» بالطبع، الذي اخذ يتردد عليه مرتين او ثلاثاً اسبوعياً في الشهر الأخير من موسم السباحة. وخلافاً لرواد المسبح الدائمين الذين يغفون في الكراسي البحرية او يحتسون الجعة تحت المظلات المخططة، يلازم كمال الماء على الدوام ويقضي الوقت في التدرب على اساليب العوم الرياضية باشراف صديقه الشيخ كميل ابي حمزة.

عاد الشيخ كميل ابو حمزة من اميركا الجنوبية عام ١٩٣٤ بعدما امضى هناك زهاء عشر سنين. وكان شخصاً مدهشاً من نواح عدة، فهو، اولا، ينتمي الى آل حمزة شيوخ الخريبة المعروفين بتوارثهم منصب مدير قصر آل جنبلاط اباً عن جد، شأن برامكة بغداد الذين كان ابناؤهم من كل بد وزراء في الخلافة العباسية. وكان الشيخ كميل متفرساً، متبحراً، يغوص في اسرار الماضي ويتنبأ بأحداث المستقبل، ويجيد علاج العلل ويزيل الوسواس ويحبّر تعاويذ الرقى على قصاصات ورق لا يفهم محتواها احد سواه، ويتخذها حاملوها طلسماناً يقيهم البلايا والشرور وعين الحسود. زد على ذلك انه كان مولعاً بالرياضة والصيد، وقد اشتهر في الناحية كلها بصفته افضل سائق وميكانيكي يشير الى عيب السيارة التي تمر بجانبه بمجرد ان يسمع صوت محركها. وهو، اخيراً، رجل واسع المعرفة، يحفظ الشعر بأعداد مهولة، وينظم زجلا رائعاً في شتى المجالات. ويتسم بالفكاهة المرهفة، ولا يعاني الزحاف وغيره من عيوب الشعر الركيك.

النواب آنذاك محمد الجسر، رغم مخالفة هذا الترشيح لأحكام الدستور، فالأمير مجيد لم يكن بلغ سن الرشد ساعتها.

ولم تعبّر الست نظيرة الفطينة الحكيمة عن تذمرها لا آنذاك، ولا في ما بعد عندما غدا التعاون بين بشارة الخوري والأمير مجيد ارسلان عاملاً له شأن في الصراعات السياسية في لبنان. والأكثر من ذلك انها أبدت امام الملأ رعاية لمجيد تكاد تضاهي حنان الأمومة، بل وساعدته بعض الشيء معتقدة بحق ان التوازن بين آل جنبلاط وآل ارسلان على المسرح السياسي أفضل وسيلة لتفادي المنافسة والتوتر بين القوم، مما يساعد موضوعياً على تعزيز مواقع المختارة.

وكان كمال آنذاك، في غالب الظن، يشاطر امه توجهاتها بالكامل. ثم انه لم يكن لديه أي بديل يستحق الاهتمام. فخلافاً لسوريا، لم تكن مسألة إلغاء الانتداب الفرنسي على لبنان قبل الحرب العالمية الثانية مطروحة بإلحاح بين قضايا الساعة. والتنافس القائم بين الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية كان ناجماً اساساً عن الصراع على السلطة. زد على ذلك أن موقف كمال، شأن معظم أترابه، إزاء فرنسا قائم على كون لغتها وثقافتها جزءاً لا يتجزأ من عالمه الداخلي، وهما أساس احترامه لها وتعاطفه معها.

أما خلافات كمال مع أمه، وهي خلافات غدت بمر الزمن سبباً لقطيعة عميقة وخطيرة بينهما، فقد كانت تدور بالأساس حول الميدان الاجتماعي الذي أبدى فيه جنبلاط الشاب ميولاً تتعارض مع مكانته الأريستوقراطية، في رأي الست نظيرة. وللوهلة الأولى لم يكن في اهتمام كمال البالغ بمشاكل أهالي الشوف الناجمة عن ازدياد البطالة عشية الحرب العالمية الثانية، امراً خارقاً للعادة. وإن أقواله عن ضرورة مساعدة المحتاجين لا تخرج عن إطار الوصاية التقليدية للزعيم الدرزي وحرصه على ابناء قومه. ولكن عندما أعلن كمال عن نيته فتح ورشات أو معامل تضمن لعمالها أجراً يومياً يتراوح بين ١٢ و٢٥ قرشاً، بالإضافة إلى مكافأة عينية بمقدار كيلوغرام من القمح ومثله من الهرطمان شعرت الست نظيرة بانفعال مكبوت، ونصحت لابنها بألا يضيّع وقته في الترهات. ولكن سرعان ما ظهرت في الشوف تذاكر من فئة ٥ و١٠ قروش و٢٥ قرشاً رسمها كمال بخط يده على ورق مقوى ووزعها على العمال بمثابة أجور. ونعت أحدهم نقود الورق المقوى التي أربكت التداول البضاعي المحلي، متهكماً بـ «العملة الجنبلاطية». وكان

كان حكمت بك اول مرشد لكمال في دراسة شجرة انساب آل جنبلاط وتاريخهم. فكان يحدثه الساعات الطوال عن تفاصيل حياة جدهم الاكبر الشيخ بشير مطلع القرن التاسع عشر، وهي تفاصيل من المستبعد ان يعرفها حتى القريبون من حاشية الشيخ. وبدا كأن حكمت يتحلى باطلاع لامحدود. وما كان يسكت عن الكلام المباح الا ليشعل السيجارة المنطفئة. وكان مدمناً التدخين، وذات مرة دهش كمال اشد الدهشة عندما انتبه بعد زهاء ثلاث ساعات من الحديث الشائق الى علبتين فارغتين اجهز عليهما حكمت بك من سجائره المحببة «جوكي كلوب».

كان حكمت في منتهى النزاهة والطيبة، لا يرد طلب خدمة او رجاء معوز. وعندما تسلم منصب وزير الصحة بذل جهده للبحث عن الادوية النادرة لأصدقائه ومعارفه الكثيرين. ولعل البعض منهم مدين له بحياته. الا ان طيبة قلبه لم توفر له الفرصة للبروز تماما في الحياة السياسية اللبنانية التي كان ينهشها الفساد والدسائس المتواصلة. ويقول معاصروه ان نشاطه على صعيد الدولة كان يسير في المجرى الذي كانت الست نظيرة في بادئ الامر توجهه من وراء الكواليس، وفقاً لنهجها في تعزيز مواقع المختارة، مستفيدة من سلطات الانتداب والرهبان الموارنة.

وكانت توجهات الست نظيرة تلك تفترض، بحكم المنطق، تفضيل اميل اده وكتلته الوطنية على الدستوريين بزعامة الشيخ بشارة الخوري، منافس اده الدائم، مع ان لنفور نظيرة جنبلاط من الشيخ بشارة الخوري جذوراً اعمق. ففي الحرب بين البشيرين في القرن التاسع عشر والتي اسفرت عن فاجعة المختارة، تعاونت اسرة الشيخ بشارة الخوري مع الامير بشير الشهابي الذي كان جد بشارة مستشاراً قانونياً له. والاهم من ذلك أن الوالي العثماني جمال باشا امر إبان الحرب العالمية الأولى بنفي الشيخ خليل، والد بشارة الخوري، من لبنان وقتله في المنفى. وبفضل وساطة الامير شكيب ارسلان، الزعيم الدرزي المسموع الكلمة، امكن الغاء هذا الحكم. ومن ذلك الحين ظلت اسرة الخوري تحافظ على علاقات ودية للغاية مع آل ارسلان فأيدتهم وحزب اليزبكيين عموماً في التنافس مع آل جنبلاط. وفي مطلع الثلاثينات شارك بشارة الخوري بأنشط شكل في ترشيح الامير مجيد ارسلان نائباً عن الشوف، وتم له ما أراد بالتعاون مع رئيس مجلس

كان لا يزال في الوقت متسع حتى الإطلاقات الأولى، بينما نشبت في بيروت أواخر صيف ١٩٣٩ حرب بين الباعة والمشترين نعتت بحرب «الذئاب والحملان». وقد أطلق نعت «الذئاب» على الباعة الذين اختفت، «بفضلهم»، كل المواد الغذائية والضروريات من رفوف المتاجر والحوانيت لكي تظهر مجدداً في السوق السوداء بأسعار مذهلة تفوق التصور. أما «الحملان» فهم عامة الناس الذين تلقفوا بلمح البصر كل ما تبقى في المتاجر والدكاكين وقدموا بذلك إلى «الذئاب»، طبعاً، خدمة بالغة تفوق التقدير.

ورغبة منه في حفظ النظام، بذل المندوب السامي غابرييل بوا والقائد العام للجيش الفرنسي في شرق المتوسط الجنرال ويغان قصارى جهدهما للسيطرة على الموقف. وكانت الصحف تنشر يومياً القرارات والأوامر والمراسيم الصادرة عنهما في محاولة مستميتة للوقوف في وجه الفوضى أو، على الأقل، الحد من تردي مستوى المعيشة المفزع. إلا أن تقنين المؤن وتحديد المقادير القصوى المسموح بها من احتياط القمح والسكر والرز للعائلة الواحدة، لم تجد نفعاً ولم تضع حداً لعربدة السوق السوداء التي انتفع منها وأثرى، بالإضافة إلى تجار الجملة، الموظفون الذين تلقوا رشاوى ضخمة في مقابل التغاضي عن النصب والتحايل والاختلاس.

وفي ظل الرقابة العسكرية التي فرضها الجنرال ويغان، وعمد الجنرال ميتلهاوزر الذي حل محله في أيار ١٩٤٠ إلى تشديدها، لم يبق أمام اللبنانيين سوى الاستماع إلى إذاعات باريس ولندن وبرلين التي تبث معلومات متضاربة عن سير العمليات الحربية في أوروبا. ولقد وقع نبأ سقوط باريس في حزيران ١٩٤٠ وقع الصاعقة على العالم. وقوبل هذا النبأ في لبنان بردود فعل متباينة. فابتهج أهالي حي البسطة المسلمون، فيما خيّمت الكآبة والحيرة على البلدات والقرى المارونية في جبل لبنان. وبلغ الخبر مسامع غلاة القوميين والشيوعيين، وهم في السجون التي حبستهم فيها سلطات الانتداب منذ الأشهر الأولى لاندلاع الحرب. وكان تطور الأحداث على هذا النحو جعل الفريق الأول يتفاءل خيراً باحتمال تحسن الوضع، فيما كان يعني بالنسبة إلى الفريق الثاني خيبة أمل مريرة. وغدت هزيمة فرنسا موضع أحاديث لا نهاية لها بين رواد الصالونات السياسية الدائمين. وقد امتنع زعيم الكتلة الدستورية الشيخ بشارة الخوري عن إبداء رأيه

الضيوف الذين يعرّجون على المختارة يستفسرون من الست نظيرة بتأدب عما إذا كان ابنها أنشأ في لبنان فعلاً كتائب عمل على غرار جمعيات فورييه الفرنسية.

بالطبع لم تكن الورشات أو المعامل التي افتتحها كمال تشبه تماماً الجمعيات التعاونية الأوروبية. ولكن مما لا جدل فيه هو أن باريس أضفت صبغة معينة على نمط تفكيره وطموحاته. ومما أثار الأسف الشديد في نفس الست نظيرة، أنها رأت في تجارب ابنها، وكانت على حق، ميلاً إلى الاشتراكية الفرنسية.

واعتباراً من مطلع عام ١٩٣٩ غدت الحرب الداهمة شغل الشاغل للناس في بيروت. وكان هواة المساجلات الفارغة يحتسون القهوة بهدوء، ويتجاذبون أطراف الحديث بشأن احتمالات تطور الأحداث. ومع ذلك فاجأت الحرب لبنان وجاءته بصيغة مرسوم من المندوب السامي غابرييل بوا الذي جمّد الدستور وأعلن حالة الحرب.

ومع أن أحداً لم ير على مشارف بيروت، ولا على بعد ألف كيلومتر منها، ما يدل إلى وجود عدو مدجج بالسلاح حتى أخمص قدميه، فقد أثار مرسوم ٢١ أيلول الذعر والهلع في نفوس الكثيرين من اللبنانيين، كما يقول المعاصرون. ونزولاً عند إرادة سلطات الانتداب، سارع الأهالي إلى طلاء المصابيح الكهربائية ومصابيح السيارات باللون الأزرق، ولازموا منازلهم المسدلة الستائر عند حلول الظلام، متأهبين للاحتماء في المخابئ تحت الأرض ما إن يسمعوا صفير الإنذار. وبعد الثامنة مساء تخلو شوارع بيروت المعتمة من المارة، وتغيب المدينة عن الوجود، وهي المتعودة السهر حتى مطلع الفجر.

وصلت ناقلات الإنزال إلى ميناء بيروت، وهبط منها إلى الساحل سنغاليون طوال القامة جاؤوا لنجدة «جيش ويغان» المرابط في شرق المتوسط. وسرعان ما وصل إلى بيروت الجنرال ويغان نفسه، ووعد الأهالي في أول نداء إليهم بأنه «سيخمد النار» دون أن يوضح قصده. وكان من علائم الحرب التي لا ريب فيها تلك البطاريات المضادة للطائرات التي رابطت على التلال المجاورة وظلت صامتة إلى حين، لكن اللبنانيين الذين خبروا حروباً كثيرة في تاريخهم الطويل ما كانوا يخشون الموت في ساحات القتال. وكل ما يخافونه هو ارتفاع الأسعار المفاجئ الذي يمكن أن تعقبه مجاعة فعلية رهيبة، كما حدث إبان الحرب العالمية الأولى.

المحامي النبيه كميل إده يثقل عليه بالعمل.

مر عام ١٩٤٠ بسلام بحسب الظاهر، حتى خيل للناس أن الحرب لن تمس لبنان. إلا أن الموقف سرعان ما تبدل جذرياً ربيع ١٩٤١. ففي شباط وصلت إلى شرق المتوسط بعثة ألمانية مختصة. وفي مطلع نيسان هبطت الطائرات الألمانية للمرة الأولى في المطارات السورية. وفي العراق جهد عملاء النازية في تأجيج الميول المناهضة لبريطانيا، ثم قامت المعارضة بزعامة السياسي المعروف رشيد عالي الكيلاني وعقداء اربعة بانقلاب. وفي شباط ١٩٤١ أنزلت ألمانيا فيلقاً تأديبياً بقيادة رومل زحف مع قوات إيطالية صوب الحدود المصرية. ولم يخامر أحد شك في أن اخطبوط الفاشية سيمد مجساته إلى الشرق الأوسط بعد أن احتل الهتلريون اليونان وهاجموا جزيرة كريت.

وسعت الحكومة البريطانية إلى الحؤول دون تحول شرق المتوسط رأس جسر للألمان، فاتخذت قراراً بالتعاون مع «فرنسا الحرة» لشن عمليات حربية ضد قوات فيشي الفرنسية الموالية للألمان في سوريا ولبنان. ويوم الأحد الثامن من حزيران ١٩٤١ ظهرت في سماء بيروت طائرات بريطانية ألقت منشورات تتضمن بيان الجنرال كاترو في صدد نية «فرنسا الحرة» إنهاء الانتداب وإعلان استقلال لبنان، إلا أن البيان لم يذكر تأريخاً محدداً لإعلان الاستقلال. فاستقبله السياسيون اللبنانيون بمقدار كبير من الارتياب، رغم المناقشات الحادة التي دارت حوله بين أهالي بيروت. فالسياسيون ما كانوا يصدقون بواقعية الاستقلال قبل ان تضع الحرب أوزارها.

وفي اليوم عينه دخلت القوات البريطانية، تساندها وحدات فرنسية قليلة بقيادة كاترو، الأراضي السورية واللبنانية. ولكنها، ويا لشدة دهشتها، واجهت مقاومة ضارية من جنود حكومة فيشي بقيادة الجنرال دينتز.

وخلال تلك العملية التي استغرقت ٣٤ يوماً، عانى أهالي بيروت وللمرة الأولى من القصف الليلي الذي مارسه سلاح الجو البريطاني. ولم يكن كمال يمضي إلى الملجأ عندما يسمع صفارات الإنذار، بل يطفئ الشمعة ويختلس النظر من وراء ستارة النافذة إلى صليات الرشاشات المضادة للطائرات وهي تخترق سماء الليل من كل الجهات بحثاً عن هدف خفي رهيب هدار. وتحدث ضاحكاً أكثر من مرة عن كثيرين من أهالي بيروت كانوا يجوبون الشوارع أثناء

صراحة، وتبادل نظرة ذات دلالة مع رياض الصلح مؤملاً أن تتحقق نظريته القائلة بأن الحرب، مهما تكن نتائجها، لا بد أن تساعد على سقوط نظام الانتداب.

وقابل أهالي المختارة نبأ صلح كومبين بشعور من الأسف، وكانت نظيرة جنبلاط تدرك جيداً أن تظاهر سلطات الانتداب في المرحلة الأولى بأن شيئاً لم يحدث، وان الأمور ستبقى على حالها في لبنان، إنما هو مجرد محاولة للاحتفاظ بورقة رابحة في لعبة خاسرة. ولذا جهدت لئلا يبدو عليها ما يشير إلى الانفعال، والا تزلّ أو تتعثر وتخطو خطوة لا تحمد عقباها عشية التبدلات المهمة المحتملة. أما كمال فقد جعله استسلام فرنسا الذي حوّل بلمح البصر الجمهورية الفرنسية الثالثة العملاقة إلى قزم مشوّه تمثل في حكومة فيشي الموالية للألمان، يتأمل ويطيل التفكير في أسباب الوهن الملازم للديموقراطيات الأوروبية التي ركعت الواحدة تلو الأخرى تحت حذاء الهتلرية الحديدي. وكانت عواطفه كلها بجانب فرنسا. ولعله شعر بالمرارة وهو يتصور جنود الفوهرر يمرون كالدمى، بمصاحبة الموسيقى العسكرية الجامدة، تحت قوس النصر الذي يجسد أمجاد باريس من سالف الزمان.

مساء الثامن عشر من حزيران تلقف كمال، من بين فوضى الأصوات الإذاعية، نداء بالفرنسية وجهه من لندن جنرال اسمه ديغول، ولم يكن سمع بهذا الاسم من قبل. ويتساءل الجنرال في ندائه ذاك: «أتلك هي الكلمة الأخيرة؟ ألم يبق ثمة أمل؟» ويرد بصوت مجلجل رهيب على تساؤلاته: «كلا. فرنسا ليست وحيدة! كلا، ليست وحيدة. هذه حرب عالمية لا تقتصر على احتلال فرنسا(...)».

ورغم صعوبات زمن الحرب، كانت الحياة في لبنان تسير في مجراها الطبيعي. وأنهى كمال دراسته الجامعية في تشرين الأول ١٩٤٠ وتسلم دبلوم التخرج مع الآخرين في حفل مهيب. وكان عليه، وفقاً للقواعد المرعية، أن يتدرب على المحاماة بإشراف محام محنك حتى تحق له ممارستها بصورة مستقلة. واعتباراً من خريف ١٩٤٠ أخذ يتردد على مكتب المحامي كميل إده في حي الصنائع ببيروت. ودأب كميل وزوجته إيزابيل على استضافة كمال من حين إلى آخر، فيستمع بكل انتباه إلى ذكرياتهما عن مصر التي اضطرا للنزوح إليها إبان الحرب العالمية الأولى. وكان كمال أقل اهتماماً بالحديث عن المهنة، وما كان

من أبناء جلدته، مراسم اعلان الاستقلال. ومنذ الصباح الباكر توجهت الجموع إلى ساحة الشهداء حيث اصطف حرس الشرف من أفراد الدرك ومن جنود «فرنسا الحرة» عند مدخل السرايا الصغيرة التي يرفرف فوقها العلم اللبناني المثلث الألوان والأرزة في وسطه. وفي الحادية عشرة صباحاً وصلت إلى الساحة سيارة الجنرال كاترو. وعزفت جوقة الآلات النحاسية «المارسييز» ثم السلام الوطني اللبناني. وتفقد كاترو حرس الشرف، ثم توجه إلى السرايا حيث رحب به الرئيس ألفرد نقاش. وألقى كاترو كلمة مقتضبة هنأ فيها رئيس الجمهورية وجميع اللبنانيين بتحقق أمانيهم الوطنية، وهتف في الختام: «عاشت فرنسا، عاش لبنان».

وردت الجموع في الساحة بالتصفيق، بيد أن اللبنانيين عموماً استقبلوا اعلان الاستقلال بفتور. اذ لم يرق كثيرين منهم تصريح كاترو أن المعاهدة المرتقبة ستناقش على أساس معاهدة ١٩٣٦ الفرنسية-اللبنانية، كما لم يعجبهم إصرار الفرنسيين على الاحتفاظ بمكانة مميزة في لبنان. وقد خابت بخاصة آمال الوحدويين بينهم الذين ينادون بالاتحاد مع سوريا، فاعتبروا تصريح كاترو حنثاً من «فرنسا الحرة» بوعدها بمنح اللبنانيين والسوريين حق الاختيار بين العيش في دولتين أو الاتحاد في دولة واحدة. وكان سياسيون كثيرون يرون أن من الضروري تأجيل عقد المعاهدة مع فرنسا حتى انتهاء الحرب، حيث يمكن أن تجرى في لبنان أول انتخابات حرة.

وسرعان ما شكّل ألفرد نقاش الذي لم تعترض «فرنسا الحرة» على بقائه في منصب رئيس الجمهورية، حكومة برئاسة احمد الداعوق. وكالعادة تشكلت الوزارة الجديدة على أساس طائفي. وشغل منصب وزير الخارجية حميد فرنجيه ممثل موارنة شمال لبنان، فيما عيّن حكمت جنبلاط وزيراً للدفاع. وكان حكمت بك رجلاً مدنياً لا يناسب هذا المنصب، ولا سيما ان لبنان ما كان يملك قوات مسلحة خاصة به. وكانت الست نظيرة التي شعرت بارتياح لهذا التعيين، تمزح وتسمي صهرها، بشيء من التهكم، «ضابطاً بلا عساكر».

وعاد الوضع الاقتصادي إلى التدهور مجدداً أواخر ١٩٤١، حتى صار البن من الكماليات يصعب على كثيرين الحصول عليه. وكان التجار يبيعونه خفية بخمس ليرات الكيلوغرام، بينما لم يتجاوز ثمن أغلى أنواعه قبل الحرب نصف

غارات الطائرات الإنكليزية بحثاً عن مخابئ، والقدور والصحون على رؤوسهم...

في تلك الأثناء كانت المعارك تزداد ضراوة. وحتى يمكن إنقاذ بيروت من الدمار وحقن دماء اهاليها فقد أعلنها رئيس الجمهورية ألفرد نقاش «مدينة مفتوحة». وحظيت تلك الخطوة المستميتة بإعجاب اللبنانيين، لكنها اغضبت الجنرال دينتز وكاد ان يعدم الرئيس نقاش رمياً بالرصاص بتهمة الخيانة الكبرى. ويبدو أن الجنرال دينتز نفسه نسي أنه عندما كان قائداً لحامية مدينة باريس قبل عام اتخذ قراراً مماثلاً، فأعلن العاصمة الفرنسية «مدينة مفتوحة» وسلمها بلا قتال إلى القوات الألمانية الزاحفة.

أعقبت دخول قوات الحلفاء بيروت في ١٦ تموز أحداث عدة اعتبرها اللبنانيون دليلاً على التبدل نحو الأفضل. فبعد أسبوع ألغيت حالة الحرب في المدينة وضواحيها، وظهر في الشوارع مجدداً، كما في عهد السلام، صبية يحملون رزم الجرائد التي تفوح منها رائحة حبر المطابع.

ولكي تضمن السلطات الجديدة تأييد الأهالي، اتخذت تدابير عاجلة لتموينهم بالأغذية، وكذلك الأدوية التي أخذت ترد على لبنان من خلال قنوات الجيش البريطاني. وتوافرت فرص العمل للآلاف من المتعطلين بوجود قوات كبيرة في البلاد تحتاج إلى تموين وخدمات وأعمال إنشائية وسواها.

ونشأ، بعد سقوط الإدارة الفرنسية الموالية للألمان في بيروت، موقف مستهجن للغاية. فقد غصت المدينة بالقوات البريطانية، بينما ظلت قضايا الأمن في أيدي الفرنسيين. وكان دورهم ضئيلاً في تخليص البلاد من صنائع الماريشال بيتان. بل ربما كان هذا الدور رمزياً صرفاً، لأن كتيبة واحدة فقط شاركت في العمليات الحربية عن «فرنسا الحرة». ومع ذلك كان الجنرال ديغول يؤكد لمناسبة ولغير مناسبة أن الفرنسيين ينوون الاحتفاظ بامتيازات خاصة في سوريا ولبنان. وفي تموز ١٩٤١ وصل ديغول إلى لبنان. ورغم تأكيداته المتكررة استعداد «فرنسا الحرة» لمنح لبنان الاستقلال، فقد كان واضحاً للسياسيين اللبنانيين المحنكين أن فرنسا ربما بقيت أمداً طويلاً شمساً منيرة عن بعد وحارقة عن قرب، على حد تعبير البطريرك الحويك(١٤).

وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤١ شهد كمال، شأن عشرات

الفصل الرابع

البيعة

ليرة. واختفت مواد غذائية كثيرة أخرى، ومنها المواد الضرورية مثل الكبريت والصابون. إلا أن أفظع ما في الأمر هو أن البلد أخذ يعاني شحاً في الرغيف.

لكن موظفي الدولة، على ما يبدو، ما كانوا مهتمين كثيراً بالأوضاع الصعبة للفئات الفقيرة. فقد تفشى الفساد مع تردي الحالة الاقتصادية. وكدّس النافذون ومتولو المناصب الرسمية ثروات خيالية على حساب إملاق السكان السريع. وكان ذلك يثير الغضب والاستنكار لدى كمال جنبلاط الذي منعه إحساسه بالعدالة، الملازم له منذ الطفولة، من السكوت على مشاكل الفئات الفقيرة التي خيم عليها خطر المجاعة الفعلية.

وانطلاقاً من المشاعر عينها التي دفعت المرحوم والده فؤاد بك إلى التحرك والعمل إبان الحرب العالمية الأولى، أسس كمال عام ١٩٤٢ جمعية استهلاكية في الشوف لشراء القمح من سوريا وفلسطين. وافتتح في المختارة، في الوقت نفسه، مختبراً كيميائياً لاستخراج الصودا الكاوية بالتحليل الكهربائي من أجل تأمين مستلزمات صنع الصابون.

وصارت مساعدة الفقراء في تلك الحقبة شغله الشاغل. ولا غرابة أن يغدو هذا الموضوع أساساً لأول كلمة يلقيها كمال على الملأ في دار الشيخ حسين طليع في بعقلين أثناء زيارة الجنرال كاترو للشوف. وخاطب كمال، نيابة عن آل جنبلاط، المندوب العام لـ «فرنسا الحرة» ولم يكتف بالعبارات اللائقة بالمقام، بل طرح بصيغة موجزة طائفة من المسائل الاجتماعية العويصة. وفي ختام الكلمة سمع كمال فرنسياً من مرافقي كاترو يهمس في أذن حكمت بك قائلاً:

- ابن عمك اشتراكي.

وجاءت ملاحظة المسؤول الفرنسي في محلها. ذلك بأن اهتمام كمال جنبلاط البالغ بمساعدة الفقراء ليس بالامر الغريب. فقد تميزت المختارة بالسخاء في نصرة المعوزين من الدروز. ومن الخطأ القول أن تقاليد النخوة والتعاضد لم تؤثر على جنبلاط، ولم تكن من حوافز نشاطه. إلا أن اهتمامه البالغ بالفقراء والمساكين يعود دون شك إلى مفهوم الخير والعدل، ذلك المفهوم العميق المتأثر كثيراً بمذاهب الاشتراكيين الطوباويين في المغالاة الأخلاقية والسلوكية.

قضى حكمت جنبلاط نحبه في مستشفى عطية ببيروت الساعة الثالثة فجر السبت الخامس من حزيران ١٩٤٣. فقد ألم به المرض اثر دمل صغير لم ينذر بمضاعفات خطيرة في بادئ الأمر، لكنه تحول بمر الزمن بثوراً تسببت في تسمم الدم. والدواء الوحيد الذي كان بوسعه أن ينقذ حياة الرجل هو البنسلين، لكنه لم يكن متوافراً آنذاك في صيدليات بيروت ولا حتى في مستودعات الجيش البريطاني. وهبّ للبحث عن ذاك الدواء أعز أصدقاء آل جنبلاط، حتى أن السيدة لودي زوجة الرئيس إميل اده توجهت إلى فلسطين على جناح السرعة لهذا الغرض، إلا أنها عندما عادت إلى بيروت ومعها مصل الدكتور فليمنغ الناجع، كان حكمت جنبلاط فارق الحياة.

في ضحى ذلك اليوم وصل نعش حكمت بك إلى المختارة يرافقه رتل من رجال الدرك. وفي ظهيرة اليوم التالي ووري التراب. وشارك الآلاف في تشييعه. وفي التأبين، الذي اعقب التشييع القى وزير الخارجية جواد بولس كلمة مقتضبة مؤثرة أشاد فيها بسجايا الفقيد ومواهبه ومكارم أخلاقه ودوره في الحياة السياسية في لبنان، وأعرب باسم الحكومة عن مؤاساته العميقة لآل جنبلاط والدروز عموماً في مصابهم الأليم. تلاه السادة محيي الدين النصولي وجورج عقل وخليل تقي الدين وأمين بك خضر. وكانت الجموع المحتشدة أمام مدخل القصر تنصت إلى أقوالهم. اما الواقفون في الصفوف الأبعد فكانوا يجدون صعوبة في سماع الأصوات المتبددة في هسيس السرو والشربين المعمر.

يا كمال؟ والثاني هل يمثل آراءك وهل سيسير في مثل هذا الهدوء وهذا النظام وهذا العقل؟

استمع كمال مطرقاً ثم قال بصوت خافت:

- لا يا نجيب بك. اقتنعت، يجب ان أواجه هذا المصير، ولكني لست راضياً.

وشدّ كمال على يد كميل مودعاً بعد انتهاء الحديث مع والده وأكد له أن المصير دفعه إلى أسوأ ما يمكن أن يحدث للإنسان، فهو مضطر الى ممارسة السياسة (١).

تمت البيعة، إذن، لكمال جنبلاط. فدخل صالة الاستقبال والعباءة السوداء تثقل كتفيه. وازدحمت وفود الدروز الذين وصلوا من شتى أنحاء الشوف والمتن لإعلان البيعة والولاء للزعيم الجديد.

-١-

بعد أيام وصلت إلى المختارة رسالة من الجنرال كاترو الذي كان نقل مطلع حزيران إلى الجزائر وشغل هناك منصب المفوض في شؤون إدارة المسلمين، فبلغه نبأ وفاة حكمت بك متأخراً. وفي الحادي عشر من الشهر المذكور بعث ببرقية إلى المندوب السامي الفرنسي الجديد جان هيللو يطلب منه فيها أن تتصل المفوضية العليا الفرنسية في بيروت بآل جنبلاط فوراً وتنقل إليهم تعازيه بالمصاب الأليم. وكتب الجنرال كاترو: «المرحوم حكمت بك من أرومة اشتهرت بأصالتها وبسالتها وتمسكها بالصداقة الفرنسية-اللبنانية. وكنت ألمس أكثر من غيري حدة ذكاء الوزير حكمت بك وإدراكه العميق لواجبه...» (٢).

وضع كمال الرسالة جانباً وغرق في تفكير عميق. وما إن انتهى التأبين حتى طرح في القصر موضوع ترشيحه المرتقب للنيابة. وهو يعرف أن والدته ناقشت هذه المسألة بالتفصيل مع طبيب العائلة وصديق آل جنبلاط الدكتور يوسف حتي، ومع ريمون اده كذلك، وكانا باتا ليلتهما في المختارة بعد تشييع الجنازة.

كان مقرراً أن تجرى الانتخابات في آب، وإذا فاز فيها كمال فلا مفر من دخوله معترك الحياة السياسية مطلع أيلول. وعندما أشار كاترو في رسالته إلى تمسك المرحوم حكمت بك بعرى الصداقة الفرنسية-اللبنانية فإنه لمّح إلى ضرورة تقيّد

ويشرئبون بأعناقهم ويقفون على أطراف اصابعهم كيلا يفوتهم شيء مما يُقال.

وقرعت اجراس كنيسة الروم الكاثوليك في المختارة لدى أنزال الجثمان في المدفن. وألقى الشيخ شاهين المصري، من بلدة صليما، نظرة ذات دلالة على كمال الواقف بقامته الفارعة بين أهله، وتنهد بعمق ثم مزق الصمت بصوت اختلطت فيه اللوعة بالابتهاج:

- مات الملك، عاش الملك!

على هذه الصورة حدث الانعطاف الحاسم في حياة كمال، وما كان هو مستعداً له أبداً. وظل بعض الوقت متردداً، رغم إلحاح والدته والقريبين، منها. فهو كان يريد أن يبعد الموعد ليستنصح من يعتز برأيهم ونصحهم، ومنهم بالطبع والد كميل زميله في عهد التلمذة. ونجيب بك أبو صوان صديق المختارة القديم الذي يتمتع باحترام الجميع وتستشيره الست نظيرة أحياناً في القرارات السياسية المهمة. وكان أول رئيس لمحكمة التمييز في لبنان، وأدار وزارتي العدلية والتربية أكثر من مرة. واشتهر نجيب بك بثقافته الواسعة، واعتداله، وقدرته المذهلة على إيجاد الحلول البسيطة والمقنعة في أحرج المواقف والملابسات.

توجه كمال إلى منزل أبي صوان في أحلك مزاج:

- يا نجيب بك، أعطني نصيحة. طلبوا مني أن أصبح قائداً لبيت المختارة، وأنا ميلي ليس السير في هذا الاتجاه، لاني أريد أن أنهي البوليتكنيك في باريس. أريد أن أرجع إلى باريس لأتم دروسي واعود بشهادة البوليتكنيك والثروة العلمية التي تضمها لأقدر أن أخدم لبنان.

فقال نجيب بك أبو صوان:

- من غيرك يمكن أن يتكلم بإسم المجموعة؟ بيت المختارة هو خلاصتها وهو مجدها. أذكر أسماء يا كمال بك، فماذا نرى؟

وذكر كمال أسماء كثيرة.

فقال له نجيب بك:

- طيّب، فلنسجل هذه الأسماء على ورقة.

كان القاضي ورجل القانون الواسع الاتصالات في المجتمع اللبناني يعرفهم جميعهم تقريباً. فقال لكمال:

- هذه هي القائمة وأنت استنتج. هل يمثلك هذا الرجل؟ هل يمثل آراءك أنت

والصيغة التي تبنتها الكتلة الدستورية واتخذتها أساساً للتعاون بين الطوائف، وضعها مطلع الأربعينات الاخوان كاظم وتقي الدين الصلح، وهما من السنة المتنفذين. وحظيت هذه الصيغة بتأييد تام من ابن عمهما رياض الصلح الذي أخذ يضطلع بدور بارز في الحياة السياسية اللبنانية.

وكان الاتفاق السياسي غير المكتوب، والذي سمي في ما بعد «الميثاق الوطني»، يعني أن الزعماء المسيحيين تخلوا عن محاولات عزل لبنان عن العالم العربي وربطه بالغرب، واعترفوا بصفته العربية، فيما تخلى الزعماء المسلمون عن خطط توحيد لبنان مع سوريا أو اي دولة عربية أخرى. ووافق الطرفان على أن لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي، لكنه، بحكم طبعه الفريد، لا بد أن يحتفظ بارتباطات وثيقة مع حضارة الغرب. وتعهد الزعماء اللبنانيون على التزام الحياد على صعيد العلاقات الدولية عموماً والعربية خصوصاً. وقضى الميثاق بألاّ يميل لبنان الى أي محور عربي، ولا يتحيّز لدولة عربية ضد أخرى.

وصيف ١٩٤٣ جرت على نطاق واسع مناقشة مسألة التركيبة الطائفية لمجلس النواب المرتقب. وقبلها في آذار عزل الفرنسيون الثنائي الفرد نقاش-سامي الصلح عن السلطة وعينوا أيوب ثابت رئيساً للجمهورية فكلّف التحضير لانتخابات نيابية. ولم يكن ثابت محبوباً في الأوساط السياسية في بيروت، بسبب تقلّب أطواره وحدة طباعه. وكان يعتبر شخصاً متهوراً لا يتحلى ببعد النظر، إلا أن الفرنسيين وثقوا به تماماً وتغاضوا عن تصرفاته الشاذة، نظرا الى ولائه لهم ولنظام الانتداب.

ولكن أيوب ثابت تجاوز حدود صلاحياته فأصدر في تموز ١٩٤٣ مرسوماً يقضي بمنح اللبنانيين في المهجر، وغالبيتهم من المسيحيين، حق الانتخاب دون أن يراعي توازن القوى الفعلي في البلاد. وأدى ذلك إلى زيادة مفتعلة لعدد المقاعد النيابية المسيحية، كما وفر أيوب ثابت حجة لطرح مشروع مجلس نواب من ٥٤ يخصص فيه للطوائف المسيحية ٣٢ مقعداً، فيما توزع بقية المقاعد (٢٢ مقعداً) على السنّة والشيعة والدروز.

وأثار هذا المرسوم الاعتباطي استنكار السياسيين المسلمين، واجتمع أعيان السنّة والدروز في لقاء طارئ في بيروت وطالبوا سلطات الانتداب بإلغاء المرسوم وهددوا بمقاطعة الانتخابات ما لم يتم إلغاؤه. وكان الأمير مجيد ارسلان أكثر

خليفته بهذا المبدأ ولا يحيد عنه، مما يعني أن الفرنسيين أدرجوا كمال سلفاً في قائمة أنصار الكتلة الوطنية بزعامة إميل إده.

حقاً، كانت توجهات زعيم الدروز الجديد الموالية لفرنسا ستبدو أمرا بديهياً بحسب طبيعة الأشياء. فطوال العشرين عاماً الفائتة وفّرت نظيرة جنبلاط مستلزمات سلامة المختارة وأرست نفوذها السياسي، خطوة فخطوة، على أساس متين من التعاون مع سلطات الانتداب والصلات الوثقى مع البطريركية المارونية والصفوة السياسية المارونية. ورغم حدة طباع اميل اده التي جرّت عليه الويلات وهددت مستقبله السياسي أكثر من مرة، فقد ظلت علاقاته الودية مع الست نظيرة تتسم بالوفاء والديمومة. وكانت كتلته الوطنية تحظى دوماً بالتفهم والتأييد من جانب المختارة.

إلا أن كمال بك أدرك أن عقارب الساعة السياسية في المختارة بدأت تتأخر عن تطور الأحداث. فما إن تم الإعلان عن الاستقلال حتى غدت قضية مستقبل لبنان محور صراعات بين شتى الأحزاب. وبعد عامين من اعتزاله السياسة عاد اميل اده إليها عام ١٩٤٣، وبجهود أنشط أنصاره استأنفت كتلته الوطنية مواجهاتها التقليدية للكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري.

كان كثيرون في الثلاثينات يتصورون أن التنافس بين اميل اده وبشارة الخوري هو مجرد خصومة شخصية سببها الأول والأخير الصراع على السلطة. أما الآن فقد شغل مرتبة الصدارة الصراع بين موقفين متعارضين مبدئياً إزاء مستقبل لبنان.

الكتلة الوطنية التي تجسّد ميول الزعماء الموارنة المحافظين، حذرة جدا في ما يخص مسألة الاستقلال التام، وتصر على إبقاء الصلات السياسية التقليدية مع فرنسا. والسبب الأول لهذا الموقف مخاوف المسيحيين من موجة العروبة التي يمكن أن تجتاح لبنان في تلك الحال، فيصبحون اذذاك أقلية في محيط إسلامي واسع.

أما موقف بشارة الخوري فهو مقبول في اعتقاد جنبلاط. إذ أنه ينادي بالاستقلال التام للبنان دون قيد أو شرط. وخلافاً لاميل اده الذي يعتبر لبنان موطناً للمسيحيين ويجاهر في نفوره من القومية العربية، كان بشارة الخوري يدرك تماماً أن الضمان السياسي الوحيد لبقاء لبنان حرا مستقلاً التعاون بين المسيحيين والمسلمين على أساس وفاق أو ميثاق يراعي مصالح الطرفين.

ومطلع أيلول انهالت على كمال جنبلاط التهاني بإنتخابه عضوا في مجلس النواب. وفي تلك الأثناء بدأت الدسائس وراء كواليس السلطة في بيروت حول المرشح لرئاسة الجمهورية. وكانت في جناحي حلبة تلك الدسائس سلطات الانتداب من جهة والمندوبية البريطانية برئاسة الجنرال سبيرس، من جهة أخرى، وفي المؤخر أنصارهما من الوجهاء اللبنانيين الذين قسمهم الرأي العام، تبعا للافضليات السياسية والمصالح الشخصية، فئتين: زبانية الفرنك وزبانية الإسترليني.

ورغم الهزيمة التي منوا بها في الانتخابات النيابية فقد ظل الفرنسيون يأملون في امرار صديقهم القديم أميل إده، عبر التصويت في مجلس النواب، رئيساً للجمهورية. أما الإنكليز الذين يمتلكون وسائل فعالة للتأثير على معظم النواب الجدد، فقد أصروا على ترشيح بشارة الخوري. وقبل أيام من التصويت أقدم السير إدوارد سبيرس على مناورة ماكرة، حين تظاهر بأن الجانب البريطاني مستعد للمساومة من اجل المصلحة العامة، لكنه عرض في حديث شخصي على جاك هيللو الاقتراح الاتي:

- تعال نسحب ترشيح إميل إده وبشارة الخوري وفي اعتقادي أن كميل شمعون يرضينا نحن وإياكم.

كان الاقتراح البريطاني مفاجأة للفرنسيين أحرجتهم للغاية. فكميل شمعون سياسي من دير القمر في الثالثة والأربعين يعتبر الساعد الأيمن لبشارة الخوري في الكتلة الدستورية. أما بالنسبة الى الفرنسيين فهو شخصية مرفوضة أكثر من بشارة الخوري نفسه بسبب ميوله القديمة والسافرة للإنكليز، حتى أن ارتباطاته الوثيقة بالمسؤولين البريطانيين الكبار غدت ذريعة لانتشار شائعات تقول انه يعمل لمصلحة المخابرات البريطانية.

وطوال اليومين التاليين راح الفرنسيون يبحثون بمنتهى الصعوبة، عن مخرج من الورطة، فيما أخذ كميل شمعون الذي تصور أن الحظ حالفه فجأة يتلقى التهاني من أصدقائه المخلصين وممن يميلون مع الريح حيث تميل. ومع ذلك أبدى رباطة جأش لافتة، ولم تبدر منه بادرة أسف عندما علم صباح ١٨ أيلول أن الفرنسيين اختاروا أهون الشرين وأبلغوا الى الجنرال سبيرس موافقتهم على ترشيح بشارة الخوري.

الساخطين، إذ أعلن على رؤوس الأشهاد أنه سيطلق النار على أيوب تابت إذا لم يغيّر رأيه.

بيد أن تابت أصر على موقفه، رغم ضغط الفرنسيين ونصائح أصدقائه، ومضى في تأليف لوائح انتخابية ضمت غلاة مؤيدي صك الانتداب. وصل الجنرال كاترو إلى لبنان مطلع تموز وطرح مسألة خلع أيوب تابت في الحال وتعيين بترو طراد الأرثوذكسي رئيسا للجمهورية. ولم يلق ترشيح الأخير اعتراضاً من جانب المسلمين. وسويّت المشكلة مع طراد نهائياً بعدما توصل الفرنسيون، بواسطة المندوب البريطاني الجنرال إدوار سبيرس، الى إقناع المسلمين بالموافقة على توزيع مقاعد المجلس المرتقب ثلاثون مقعداً للمسيحيين في مقابل خمسة وعشرين للمسلمين.

انقضى النصف الثاني من الصيف في التحضير للانتخابات التي تقرر إجراؤها على مرحلتين في ١٩ آب و٥ أيلول. ويقول المعاصرون أن السرايا الصغيرة، مقر ديوان رئاسة الجمهورية، تحولت موقعاً مستباحاً للطامحين إلى شغل المقاعد النيابية والمناصب الوزارية. ولم يكن بترو طراد المعروف بالأدب الجم وحسن المعاملة يرفض طلباً لأحد، وكان يتمنى الخير لأنصار الانتداب وللمعارضة على حد سواء، لكنه ترك الحبل على الغارب متحاشياً اتخاذ قرارات ملموسة. وكان يحضر إلى مكتبه، ولأمد قصير، مرتين في اليوم، صباحاً وبعد الظهر، وبحلول الظلام يترك هموم السياسة جانباً ويلجأ إلى نادي «السركل» الأريستوقراطي فيتناول وجبة عشاء دسمة ينصرف بعدها إلى لعبته المفضلة «البوكر».

ويقول معاصرو تلك الحقبة إن انتخابات ١٩٤٣ التي جرت في إشراف الرئيس بترو طراد والمندوب السامي الفرنسي جاك هيللو والجنرال الإنكليزي إدوارد سبيرس، كانت نزيهة على نحو لم يتعوده اللبنانيون. ومع أن سلطات الانتداب بذلت قصارى جهدها أثناء المعركة الانتخابية لتؤمن لأنصارها أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية، فقد انتهت الانتخابات بفوز باهر للكتلة الدستورية[٣]. وكانت تلك إرادة ٥٣,٦ في المئة من الناخبين الذين شاركوا في التصويت. إلا أن بيروت وحدها شذت عن القاعدة، إذ حضر إلى صناديق الاقتراع ربع الناخبين المسجلين في القوائم، كما أن أنصار الفرنسيين تمكنوا من الفوز بالمراكز المارونية في جبل لبنان[٤].

ويسجل افكاراً للكلمة الأولى التي سيلقيها في المجلس وهو أيد بالكامل جميع مبادرات الحكومة لإنهاء نظام الانتداب، لكنه فضل ألا يخوض في التفاصيل. وكانت كلمته المقتضبة اشبه بمقال صحافي أو برقية تهنئة خالية من أي تلميح إلى برنامج سياسي معين، لكنها تضمنت ثلاث نقاط على الأقل، تشير من بعيد إلى الدافع الأساسي الذي حدا به على إلقائها. فهي ليست مجرد تعبير صادق عن المشاعر، بل تهدف أيضا إلى مقصد أبعد. فالمجتمع يتصور عموماً أن الاستقلال جاء ثمرة للحل الوسط الذي توصل إليه الموارنة والسنّة. لكن كمال جنبلاط وجد ضرورة لتذكير الحاضرين بأن استقلال لبنان، في حدوده الحالية، لم يتحقق إلا مرة واحدة في عهد الأمير الدرزي الكبير فخر الدين المعني. وعندما تقلصت أراضي البلاد في ما بعد واقتصرت على حدود جبل لبنان، وفّر الحكام الدروز على مدار قرنين من الزمان مستلزمات أمن لبنان واستقلاله وكرامته. هذا أولا. وثانياً، أكد جنبلاط بخاصة أن لبنان الكبير الحالي هو وطن للمسيحيين والسنّة والدروز والشيعة. ورحب بالانتماء العربي، وأعرب عن ثقته بأن العروبة هي التي أمّنت للدولة المستقلة الجديدة وحدتها الوطنية. وأخيرا أعلن جنبلاط أنه يريد أن يمنح الوزارة الصلحية الثقة مترفعاً عن الحزازات والعنعنات ومؤثراً مصلحة البلاد الكبرى على كل مصلحة.

وقد تأزمت العلاقات كثيراً بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية بسبب نية الأولى إلغاء أحكام الدستور الخاصة بامتيازات فرنسا كدولة منتدبة. والتزم كمال جنبلاط جانب رياض الصلح في هذا الخلاف، مع أن إميل إده وجورج عقل وسائر زعماء الكتلة الوطنية عارضوا الاجراءات الجذرية للحكومة معتقدين بإمكان إيجاد حل وسط للأزمة.

الا ان محاولة رياض الصلح للتفاهم مع هيللو اخفقت. فخلال لقائهما في شتورا في ٢٢ تشرين الاول جهد رئيس الوزراء اللبناني بفصيح الكلام لأن يقنع هيللو بضرورة الدخول في مفاوضات حول «المصالح المشتركة» وتعديلات الدستور، لكن المندوب العام الفرنسي رفض متحججاً بأنه عازم على السفر في القريب العاجل الى الجزائر من اجل التشاور حول هذا الشأن ولن يعود إلا بعد أسبوعين. كما رفض بشكل قاطع طلب رياض الصلح اصدار بيان مشترك على الأقل لاطلاع الرأي العام على مواقف الطرفين من الخلاف ومن امكان حلّه. وقد

وفي الحادي والعشرين من أيلول تم انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية بأكثرية ٤٤ صوتا، ولم يحضر كمال جنبلاط وزملاؤه في الكتلة الوطنية جلسة مجلس النواب آنذاك.

وقد انطلق جنبلاط في تصرفه من مبدأ التضامن الحزبي الذي كان، على ما يبدو، يعتبر التراجع عنه أمراً غير لائق. ومع ذلك رأى، بالطبع، موجة الابتهاج العارمة تعم معظم اللبنانيين، وهم يكرمون أول رئيس للجمهورية في تاريخ لبنان انتخب بطريقة ديموقراطية. وما كان بوسعه أن يبقى في معزل عن الحماسة التي استولت على أبناء جلدته وهم يهللون للبنان المستقل الجديد الذي ينهض ويغدو حقيقة واقعة على مرأى ومشهد منهم[٥].

وبعد يومين من انتخاب رئيس الجمهورية أعلن رئيس الوزراء رياض الصلح أسماء اعضاء «أول حكومة دستورية مستقلة» ضمت حبيب أبي شهلا (أرثوذكسي) وكميل شمعون (ماروني) ومجيد ارسلان (درزي) وسليم تقلا (كاثوليك) وعادل عسيران (شيعي).

وفي السابع من تشرين الأول حضر كمال جنبلاط جلسة مجلس النواب، حيث طرح رياض الصلح البرنامج السياسي لحكومته الذي عرف في ما بعد بـ«ميثاق الاستقلال». وساد القاعة التي غصت بالحضور جو من الحماسة والابتهاج بلغ ذروته عندما اقترح رئيس الوزراء إلغاء مواد في الدستور تمنح سلطات الانتداب صلاحيات استثنائية وتشكل مصدر خطر على استقلال لبنان.

وتطرق رئيس الوزراء في الواقع إلى جميع المسائل الملحة التي تشغل بال المجتمع اللبناني. وأكد أن «المصالح المشتركة» بين سوريا ولبنان والتي لا تزال من صلاحيات فرنسا، ينبغي أن تعود إلى الدولتين المستقلتين وحدهما، وان العربية يجب أن تكون اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد كما يجب تعديل قانون الانتخابات. وأكد رياض الصلح في خطابه بخاصة على ضرورة تشجيع الصناعات الوطنية واصلاح النظام المالي والضرائبي وتنظيم الإعاشة وضمان الحريات المدنية. وقال انه يتعين على الحكومة أن تبدي اهتماماً خاصا بالعدالة الاجتماعية.

واثارت اللوحة التي رسمها خطاب رئيس الحكومة العجب والإعجاب. وكان كمال جنبلاط يسترق السمع الى مناقشات النواب لخطاب رياض الصلح

بوابل من الأسئلة في محاولة لاقتناص معلومات عن الخطوات اللاحقة التي يحتمل ان تقدم عليها لجنة التحرير الفرنسية، فيما عقدت الوزارة اللبنانية جلسة عاجلة لمناقشة الموقف. ولم يستغرق تبادل الآراء سوى بضع دقائق. ففي الثانية بعد الظهر وزّع مكتب الإعلام الحكومي بيانا جاء فيه أن مجلس الوزراء أعدّ لائحة التعديلات بموجب المادة ٧٦ من الدستور التي تنص على الاستقلال الاشتراعي للبنان، واحالها على مجلس النواب بغية حذف المواد الدستورية التي تتعارض والاستقلال التام المعترف به دولياً.

وكانت «حرب البيانات» بين الجزائر وبيروت فاتحة لمعركة اندلعت في مبنى مجلس النواب الثامن من تشرين الثاني. وخوفا من تعليق الدستور وحل مجلس النواب عقب البيان الفرنسي، كما حدث في الماضي القريب، قرر النواب استباق الاحداث وتحويل استقلال الدولة اللبنانية امراً واقعاً قبل عودة المندوب السامي هيللو الى بيروت.

ومن جهة اخرى بذل النائبان اميل اده وجورج عقل محاولة لتفادي تدهور الوضع، في اعتقادهما، فاقترحا عدم تبني مشروع القرار الذي قدمته الحكومة، وأحالته على اللجان النيابية المختصة لدرسه لكن معظم النواب رفضوا هذا الاقتراح، مما حدا بزعيمي الكتلة الوطنية الى مغادرة قاعة الجلسات احتجاجاً على رفض الاقتراح.

وصوّت كمال جنبلاط لمصلحة التعديلات، ومثله فعل الـ٤٨ نائبا الذين يشكلون الغالبية المطلقة. وبعد فرز الأصوات بقي كمال في القاعة لبعض الوقت كي يهنئ زملاءه النواب بالفوز المبين.

وصارت المادة الأولى من الدستور، بعدما حذفت منها الإشارة الى عصبة الأمم والدولة المنتدبة، تنص على «ان لبنان دولة ذات سيادة». وحذفت من بعض المواد الأخرى الأحكام التي تتعارض والسيادة اللبنانية. والى ذلك ألغيت كل المواد المتعلقة بحقوق الدولة المنتدبة، كما ادرجت في نص الدستور أحكام توسع صلاحيات الهيئات التمثيلية اللبنانية.

وفي مطلع تشرين الثاني تلقى جنبلاط وسائر زملائه النواب دعوة رسمية من المكتب السياسي للمندوبية الفرنسية لحضور احتفال الهدنة المقرر اجراؤها في ١١ تشرين الثاني. وكان المفروض ان يفتتح الحفل باستعراض عسكري دعي الى

أثار موقف هيللو المتصلب والمتغطرس استياء رياض الصلح فلمّح له بحذر، في إطار اللياقة الديبلوماسية، أن مجلس النواب يحتمل أن يلتئم للنظر في مسألة تعديلات الدستور في غياب المندوب السامي، فالمادة ٧٦ من الدستور الحالي تمنح المجلس حق بت مثل هذه المسائل من جانب واحد دون التشاور مع فرنسا.

وكان زملاء كمال جنبلاط في الكتلة الوطنية مستائين من تسرع الحكومة التي تسير بالامور، في رأيهم، في ايجاد خصام خطير مع الفرنسيين. بيد أن جنبلاط لم ينصت الى التحذيرات ودمدمة الانزعاج الصادرة عن صالونات بيروت السياسية التي تعودت خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية التزلف الى فرنسا في كل صغيرة وكبيرة. وفي جلسة مجلس النواب يوم ٢٧ تشرين الاول صوّت على الثقة بحكومة رياض الصلح، معارضاً بذلك خط الكتلة الوطنية صراحة للمرة الثانية. ووردت شائعات من الجزائر ان هيللو يناقش مع ديغول هناك اتخاذ اقسى الإجراءات لردع رياض الصلح عما ينوي الاقدام عليه، بيد ان الشعور بالخطر الداهم جعل المجتمع اللبناني يلم شمله ويرص صفوفه. وخالج جنبلاط شعور شاركه فيه الآخرون بدنو الساعة الحاسمة التي يتقرر فيها مستقبل البلاد، فضلا عن أماني وجهود جيل كامل من السياسيين اللبنانيين.

وجاء رد الفعل الرسمي الأول عن لجنة التحرير الوطني الفرنسية في ٥ تشرين الثاني فبعد ظهر ذلك اليوم دعي الصحافيون الى المكتب الصحافي في المندوبية الفرنسية وتلا عليهم المسؤول عن المكتب السيد غولميه، نص البيان الذي وصل من الجزائر، وفيه انه استناداً الى «الالتزامات الدولية» التي وقعتها فرنسا، والمقصود بها، على ما يبدو، قرار عصبة الأمم في شأن الانتداب، تعلن لجنة التحرير الوطني الفرنسية، بلهجة رقيقة ومهذبة للغاية، رفضها اي تعديلات للدستور يقررها مجلس النواب اللبناني من جانب واحد. وتعرب عن أملها في أن يعترف الشعب اللبناني بشرعية هذا الموقف ويتفهم أنه في الواقع موقف لا يتعارض إطلاقاً مع تصميم فرنسا على منح لبنان الاستقلال التام بروح التعاون الودّي الصادق الذي ستتسم به، كالسابق، «العلاقات المتميزة بين لبنان وفرنسا»، على ما ورد في البيان.

شأنه شأن معظم اللبنانيين، تلقى جنبلاط البيان الفرنسي بالأسف وخيبة الأمل، وليس بالانفعال والاستياء. وكان الصحافيون يمطرون المسيو غولميه

بالناس، والمناقشات الانفعالية لبلاغ هيللو المثير تدور في كل مكان. ولكن لا أثر للصبية الذين يبيعون صحف الصباح. وعندما بلغ جنبلاط مبنى المجلس ورآه مطوقاً بالجنود السنغاليين الطوال القامة علم ان رجال الأمن اعتقلوا عند الفجر، بأمر من هيللو، كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزيرين كميل شمعون وسليم تقلا. واتضح في ما بعد ان الاعتقال شمل كذلك وزير الاقتصاد عادل عسيران، والنائب عبد الحميد كرامي. وتردد انه من المحتمل ان يعتقل بين لحظة وأخرى نائب رئيس الوزراء حبيب أبو شهلا، ووزير الدفاع مجيد ارسلان.

وسرعان ما تجمع معظم النواب أمام المبنى، وحاول رئيس المجلس صبري حماده أن يدخله موضحاً لضابط أمن، في بزة مدنية، ان النواب جاءوا ليؤدوا واجبهم الدستوري. فرد ضابط الأمن متسائلاً:

- عن اي واجب دستوري تتحدث يا سيدي، فالدستور معطل والبرلمان منحل؟

وهناك في ساحة النجمة تشاور النواب في الامر ليتفقوا على طريقة التصرف لاحقا. وقد عمت البلبلة بيروت وسرت فيها شائعات شتى تكاد لا تصدق. وأقسم البعض أنهم شاهدوا رئيس الجمهورية والوزراء في منطقة الميناء وقالوا إنهم ربما اصبحوا على متن سفينة حربية فرنسية متوجهة الى الجزائر. فيما أكد العارفون ان المعتقلين نقلوا الى سجن قلعة راشيا الذي يعود الى العصور الوسطى. واشتدت البلبلة والارتباك بعدما قطعت السلطات الفرنسية الاتصال الهاتفي في نطاق بيروت. وكان رسل مجلس النواب يجوبون المدينة دون جدوى بحثا عمن يريدون الاتصال بهم.

وفي النتيجة توجه قسم من النواب الى دار كميل شمعون التي احتشدت امامها منذ الصباح الباكر جموع غاضبة تتداول التفاصيل التي أوردتها عقيلته السيدة زلفا عن اعتقاله ليلا. ومضى بعض النواب، ومنهم كمال جنبلاط، الى دار صائب بك سلام، في حي المصيطبة، التي قدر لها أن تغدو، في أيام الأزمة، ملتقى النواب ومقراً لجلسات مجلس النواب المنحل.

وفي الاولى والربع تكلم هيللو عبر الاذاعة مجددا وأعلن موضحاً اسباب الإجراءات التعسفية التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية، وقال انه يريد احباط مؤامرة تحوكها الحكومة اللبنانية ضد فرنسا ومصالحها في شرق المتوسط. وذكر

مشاهدته من منصة ضيوف الشرف كل من رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء والنواب ورؤساء البعثات الديبلوماسية الأجنبية.

إلا أن الأحداث سارت في مجرى آخر على غير ما هو متوقع. ففي فجر التاسع من تشرين الثاني وصل المندوب السامي هيللو الى بيروت، وكان مصمماً على «معاقبة» النواب والوزراء اللبنانيين المشاكسين، فحرمهم من حضور الاحتفال باستثناء رئيس الجمهورية.

وفي ظهيرة اليوم التالي رنّ جرس الهاتف في شقة كمال جنبلاط في الدور الثالث من بناية ادمون رباط في فرن الشباك. وكان المتكلم ضابط ارتباط من مقر المندوب السامي الفرنسي، أبلغ الى جنبلاط الغاء بطاقة الدعوة الى الاحتفال دون أن يوضح الأسباب. وفي اليوم عينه جرت مكالمات هاتفية مماثلة للمدعوين الآخرين من النواب والوزراء اللبنانيين، ومفادها ان بطاقات الدعوة الى حضور الاستعراض ومأدبة العشاء في النادي الفرنسي قد ألغيت. وردا على تلك الإهانة الصارخة، إعتذر الرئيس بشارة الخوري بتأدب عن حضور الحفل، ووجه مجلس الوزراء أمراً إلى مدير الدرك بعدم مشاركة رجاله في الاستعراض بأي حال.

في تلك الأثناء كلف ضابط ارتباط فرنسي، من أصل لبناني، ابلاغ جميع البعثات الديبلوماسية الاجنبية بالتبدلات غير المتوقعة. ولكن اتضح ان جهوده لم يكن لها موجب، فالسفراء المعتمدون في بيروت استهجنوا تصرفات هيللو غير اللائقة، واجتمعوا، بمبادرة من ادوارد سبيرس، في مبنى الممثلية البريطانية، وقرروا مقاطعة الحفل في كل الأحوال.

استيقظ كمال جنبلاط يوم الخميس الحادي عشر من تشرين الثاني قبل الوقت المعتاد فقد ايقظته طلقات متفرقة وهدير طائرات تحلّق في سماء بيروت على ارتفاع منخفض. وهرع سامي نمّور الى الشارع، وعاد بعد ربع ساعة ليفيد ان بيروت تعج بالجنود السنغاليين، لكن احداً لا يعرف حقيقة ما حدث.

ونحو الساعة الثامنة بثت مكبرات الصوت في شوارع بيروت بلاغا عاجلاً من المندوب السامي الفرنسي. فقد اعلن هيللو بصوت منفعل متقطع تعليق الدستور اللبناني وحل مجلس النواب وتعيين اميل اده رئيساً للحكومة الجديدة.

وغادر جنبلاط شقته للحال متوجها الى مجلس النواب. كانت الشوارع غاصة

الصغيرة، وأخذوا يصدرون الأوامر والتوجيهات من هناك، ويتأهبون للدفاع عن مقرهم في بشامون فيما لو حاول الفرنسيون احتلاله بالقوة. ويبدو أن الأمير مجيد ارسلان الذي ملّ وضعه الغريب كوزير للدفاع في حكومة رياض الصلح، دون أن يكون لديه جيش، رأى انه في الموقع المناسب فراح يشرف شخصياً على تدريب المتطوعين وحفر الخنادق العميقة. وكتبت صحف بيروت السليطة اللسان أن الأمير الدرزي الهمام يبني لنفسه في بشامون «خط ماجينو» جديداً.

رفض كمال جنبلاط التعاون مع اميل اده، وذيل بتوقيعه مع جماعة من النواب والأعيانَ مذكرة الاحتجاج على تعسف الفرنسيين، وهي كانت موجهة إلى سفراء الدول الغربية وملوك وأمراء ورؤساء حكومات البلدان العربية. وكتب كمال جنبلاط في ما بعد عن نفسه وعن بعض زملائه في الكتلة الوطنية: «في تلك الفترة العصيبة آزرنا الدستوريين وجميع الزعماء اللبنانيين، وحتى خصومنا السياسيين، لإنقاذ البلاد من سيطرة الأجنبي ودعم الحكومة المؤقتة في بشامون واطلاق المعتقلين في راشيا».

في تلك الآونة كان صائب سلام محامياً بارزاً في الثامنة والثلاثين من عمره، وقد أسس شركة الطيران اللبنانية المعروفة اليوم في العالم كله باسم شركة طيران الشرق الأوسط. وكان منزله أحد مراكز الحركة الوطنية. ومع أن السلطات الفرنسية طوقت آنذاك كل المداخل المؤدية إلى المنزل، ووزعت على الأزقة الضيقة في حي المصيطبة مفارز مع دبابات ومدرعات، فقد كانت تعقد هناك يومياً جلسات حكومة لبنان «الاحتياطية» التي تشكلت للحلول محل حكومة بشامون في حال لو تمكن الفرنسيون من اعتقال أعضائها. وضمت الحكومة «الاحتياطية» كمال جنبلاط إلى جانب صائب سلام، والمصرفي المعروف هنري فرعون وشخصيات أخرى. وبالتعاون الوثيق مع حميد فرنجيه الزعيم الزغرتاوي والشمالي، وغبريال المرّ وزير الشؤون الاجتماعية. في ما بعد، ساهم جنبلاط في المفاوضات الرامية إلى شل حكومة اميل اده الصورية وتصفيتها. وانضم جنبلاط والشخصية الدرزية المعروفة جميل تلحوق إلى «الحركة الوطنية» التي تأسست في احدى الجلسات بدار صائب سلام.

في تلك الأيام التاريخية انطلقت في بيروت وسائر المدن اللبنانية تظاهرات، وعقدت تجمعات جماهيرية متواصلة للاحتجاج على إجراءات السلطات

السفير العراقي آنذاك تحسين قدري في هذا الخصوص إن الفرنسيين ركبوا رأسهم آنذاك وجن جنونهم، ورأى انه إذا لم يتدخل الجيش البريطاني فستراق الدماء في بيروت(٦).

وصدقت توقعات الديبلوماسي العراقي في اليوم عينه عندما فتح الجنود السنغاليون النار مرات عدة لتفريق تظاهرات شعبية عفوية في عدد من أحياء العاصمة وسقط بعض القتلى والجرحى، لكن ذلك لم يفت في عضد اهل بيروت، بل جعلهم يرصون صفوفهم في عزم ثابت على الدفاع عن الاستقلال من الأخطار التي تهدده. وفي ساعات معدودات دفع الشعور بالكرامة الوطنية المهانة أبناء مختلف الطوائف والأحزاب إلى توحيد الصفوف. وعندما هتف الامير مجيد ارسلان، وهو مقطب الحاجبين: «أوَ تظنون أنني أستطيع أن أقف في وجه الدروز؟» قوبلت كلماته هذه بالتصفيق.

ووجد اميل اده نفسه في تلك الأيام في عزلة تامة تقريباً بسبب تأييده للفرنسيين. وقبيل مساء الحادي عشر من تشرين الثاني وجّه نداء من الإذاعة ناشد فيه اللبنانيين أن يتحلوا بضبط النفس، ويحافظوا على الهدوء والسكينة، ويناصروه لمصلحة الأمة وخيرها. إلا أن تلك الأقوال غرقت في صفير الاستهانة وولولة الجماهير. وخلافا لما أراد، فقد أغلقت الدوائر الرسمية في بيروت في ذلك اليوم، ولم يفتح أي حانوت أبوابه، ما عدا باعة حي الجميزة الذين تمكن رجال اميل اده، كما تقول الشائعات، من إقناعهم بفتح متاجرهم فتجاوبوا معهم، لكنهم لم يكسبوا شيئاً لأن الأهالي الساخطين قرّروا مقاطعتهم.

ورغم جهود اميل اده المستميتة فقد باءت محاولاته لتشكيل الحكومة بالفشل. وعندما أعرب أحد القريبين منه عن استغرابه تسرع زعيم الكتلة الوطنية في قبول العرض الفرنسي لرئاسة الدولة في تلك اللحظة الحرجة أجاب اميل اده:

– لو كنت أنا رئيساً للجمهورية وبشارة الخوري في منزله وجاءه الفرنسيون مع عساكرهم السنغاليين وعرضوا عليه أن يحل محلي في رئاسة الجمهورية، بعد اعتقالي وزجي في قلعة راشيا، لقلت واثقاً مئة في المئة إنه سيفعل هو كما فعلت أنا(٧).

مساء ذلك اليوم أعلن حبيب أبو شهلا والامير مجيد ارسلان ورئيس مجلس النواب صبري حمادة عن تشكيل «حكومة مؤقتة» في قرية بشامون الجبلية

رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح والوزراء المعتقلون. ويوم الثلاثاء أصدر المندوب السامي بالوكالة ايف شاتنيه مرسوما ألغى بموجبه كل مراسيم هيللو وأوامره السابقة.

وانتهت أزمة تشرين الثاني في الرابع والعشرين منه بوصول الأمير مجيد ارسلان إلى بيروت في جو مهيب. فقد أدت حكومة بشامون رسالتها وانتقلت السلطة إلى حكومة رياض الصلح. وتقديراً لخدمات أهالي بشامون تقرر إعفاؤهم من الضرائب عام ١٩٤٣، وتأسست مدرسة مجانية للفقراء في المنزل الذي اتخذته الحكومة المؤقتة مقراً لها في بشامون.

-٢-

هكذا كانت البداية. نائب الشوف كمال جنبلاط الذي لم يسجّل حتى السادسة والعشرين من عمره نجاحاً سياسياً يذكر سوى خطابه المؤثّر في مجلس النواب يوم ٧ تشرين الثاني، غدا خلال الأزمة شخصية بارزة بين السياسيين المتنفذين الذي ذادوا عن استقلال لبنان دون الاخطار المحدقة به. وما كان هذا الزعيم الدرزي الشاب بحاجة إلى توصية أو تزكية من أحد للانتماء إلى تلك الكوكبة من السياسيين. وهو عارف مسبقاً بأنه سيقابل بالاحترام والتقدير، ولا سيما ان الاسم الشهير اقترن بالرؤية الواضحة والفكرة المعمقة والاستقلالية التامة في الحجج والأحكام وقوة العزيمة التي يفصح عنها الصوت المتأني الهادئ، وطيبة القلب في معاملة الآخرين. ثم ان تواضع الرجل وتصرفاته الخالية من التكلف، وصدقه الشفاف وحسن الطوية، تجعل الناس يميلون إليه. أما الأكثر فطنة فقط لاحظوا، ربما ببعض الأسف أو الاكتئاب، أعماقا سحيقة تلوح عفو الخاطر في بعض أحكامه، إلا أنهم عاجزون عن فهمها. وبسبب عجزهم ذاك انتابتهم احساسات مقلقة جعلتهم يتصورون أنفسهم واقفين على شفا فوهة بركان تنطوي أحشاؤه على طاقة مكثفة خارقة لن يوفقوا أبدا في إدراك كنهها ومهمتها.

ويقول الكاتب والسياسي كريم بقرادوني بهذا الخصوص: «كمال جنبلاط، منذ سن الشباب، يشبه النبلاء الفرنسيين المهذبين الواسعي الاطلاع في القرن السابع عشر. وتلك ظاهرة غير معتادة إطلاقاً في أوساط السياسيين السطحيين في لبنان. فبالمقارنة مع شخصيات كثيرة أخرى، لا بد لموسوعية جنبلاط أن تحظى

الفرنسية. ومنذ اليوم الأول للأزمة أعلن الفرنسيون حظر التجول من السادسة مساء حتى الخامسة صباحاً، لكن أحداً لم يأخذ ذلك الإجراء على محمل الجد. فقد كانت حشود شعبية غفيرة تتجمع ليل نهار أمام ممثليات الدول الأجنبية والسفارات العربية لتعبئة الرأي العام العالمي دعما لاستقلال لبنان. وأجهضت محاولة السلطات الفرنسية لتصوير الاضطرابات على أنها نتيجة الخلافات بين المسيحيين والمسلمين. فقد قوبلت تلك المحاولة برد حازم من البطريرك الماروني انطوان عريضة ومن مفتي الديار اللبنانية الشيخ توفيق خالد. وشعرت حكومة بريطانيا بالقلق من احتمالات ارتباك الموقف في مسرح العمليات الحربية في الشرق الأوسط، فشددت ضغطها على الجنرال شارل ديغول وقيادة لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر، فانتقلت من لغة الإقناع إلى لهجة الإنذار، وطالبت باستدعاء المندوب السامي هيللو فوراً واطلاق الرئيس بشارة الخوري ووزراء الحكومة الشرعية المعتقلين في راشيا والا فان لندن ستقدم على تدخل عسكري في النزاع يؤدي، من كل بد، إلى إبقاء السيطرة الانكلو- فرنسية على لبنان حتى تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها.

وقد أيدت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وحكومات عدد من الأقطار العربية مطالب بريطانيا، فاضطر ديغول، المتشدد في بادئ الأمر، إلى التراجع وارسال مبعوثه الشخصي الجنرال كاترو إلى بيروت لتقصي الحقائق.

ومساء الأحد المصادف ٢١ تشرين الثاني علم جنبلاط، شأن آلاف اللبنانيين، من نشرة أخبار الإذاعة البريطانية أن قيادة لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر قررت، استنادا إلى توصيات الجنرال كاترو، إطلاق رئيس الجمهورية والوزراء وإعادتهم إلى مناصبهم، واستدعاء المندوب السامي الفرنسي جان هيللو من لبنان.

أثار هذا النبأ موجة عارمة من الابتهاج والتهليل. وطوال الليل كان الرصاص يلعلع في بيروت فرحاً في الهواء، والناس يهنئون بعضهم بعضاً بالنصر محتشدين حول مواقد أشعلت في الشوارع. وظهر اليوم التالي، الاثنين، أخذت الجماهير تتقاطر إلى السرايا الصغيرة في ساحة الشهداء (ساحة البرج)، وهي تلوّح بالعلم اللبناني الجديد الذي خيط من قماش «أحمر فأبيض فأحمر أقساماً أفقية تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر». وفي اليوم عينه عاد إلى بيروت من راشيا

علمياً، إنما تكمن في ثلاثة مبادئ أساسية، أولها أفضلية الاقتصاد وأولوية الصعيد الاقتصادي في بناء الدولة على سائر ميادين الحياة الاجتماعية. وواضح أن هذه الأطروحة تدل على إطلاع جنبلاط الواسع على نظرية ماركس الاقتصادية. والمبدأ الثاني، في رأي كمال جنبلاط، هو أن أموال الدولة يجب أن تعود اليها كشخصية معنوية مستقلة وليس الى الحكام أو الموظفين الذين يمثلونها. ففي الماضي البعيد كان حاكم هذا البلد أو ذاك يعتبر مالكاً لجميع أراضي الدولة، ولم يكن الوعي الحقوقي يرى فرقاً بين ملكية الحاكم وملكية الدولة. وكانت ثمة ممارسات مماثلة في لبنان في عهد الأمراء المعنيين والشهابيين. وترسخت فيما بعد عادة اقتسام أموال الخزينة بين الأصعدة العليا من مراتب الدولة في غالبية بلدان الشرق. وتذكر جنبلاط أن أحد الوزراء السوريين قال له بمرارة أن هذا الأسلوب الموروث من العصور الوسطى لا يزال منطلقاً لعمل الكثير من رجالات الدولة والسياسيين في سوريا ولبنان. وأكد كمال جنبلاط في حديثه من الإذاعة ان «الطور الذي نود أن يسلكه لبنان هو الطور الذي بلغته بعض الدول الحديثة فقط، وهو يقضي بأن توزع أموال الخزينة على أساس برنامج اقتصادي إنشائي علمي»[١٠].

والمبدأ الثالث، في رأي جنبلاط، هو الاقتصاد الموجه من الدولة والذي يوفر إمكان تعبئة أموال الخزينة وتوزيعها لبلوغ أهداف اقتصادية محددة. ولا يمكن تطبيق هذا المبدأ إلا على أساس برنامج اقتصادي تنموي وانشائي شامل.

ووضع جنبلاط في مقدم القضايا الملحة التي تقتضي الضرورة حلها، بسبب اهميتها الحيوية للبنان، قضيتين هما: درء خطر البطالة الواسعة المتوقعة بعد تقلص طلبات المصالح والدوائر العسكرية الحتمي قبيل انتهاء الحرب، وكذلك خفض غلاء المعيشة المؤدي إلى افقار فئات واسعة من السكان. وكلتا المشكلتين، في رأي جنبلاط، تزيدان التوتر الاجتماعي، مما يدفع المجتمع إلى الفوضى والارتباك في آخر المطاف. إلا أن الرجل لا يكتفي بذكر علل المجتمع اللبناني، بل يسير إلى أبعد من ذلك، فيقدم معالجات لها. فهو يعتقد أن نظام الخزينة اللبناني يعاني عيباً صارخاً إذ لا يأخذ في الاعتبار أثناء استيفاء الضرائب وجود فرق كبير بين أصحاب الملايين وأولئك الذين يكادون لا يسدون رمق العيش. وبغية إزالة هذا الإجحاف اقترح جنبلاط مبدأ الضريبة التصاعدية وفرض

بالإعجاب والتقدير»[٨].

ابتداء من عام ١٩٤٤ غدا الاقتصاد احدى كبرى مهمات حكومة رياض الصلح. وخلافاً للحرب العالمية الأولى التي دفعت الاقتصاد اللبناني إلى شفا الكارثة، عادت الحرب العالمية الثانية على لبنان بمغانم معينة، إلى جانب الخسائر طبعاً. وترتبط تلك المغانم أساسا بالاستثمارات الهائلة التي وظفها الحلفاء في بناء الهياكل الإرتكازية الحربية وبلغت في الفترة ١٩٤٠-١٩٤٤ ما لا يقل عن ٧٦ مليون دولار. زد على ذلك أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في لبنان وفّر عملا لنحو ٣٠ ألف لبناني اشتغلوا في شق الطرق وتشييد المواقع الحربية وسائر أنواع النشاط المرتبط بخدمة القطعات العسكرية.

وغدا التضخم النقدي ظاهرة مزمنة لازمت سنوات الحرب كلها، إذ تضاعف في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥ أكثر من ١٢ مرة، بينما لم تتجاوز زيادة أجور العمال الضعفين. وعلى العموم كانت المداخيل الفعلية للعاملين عام ١٩٤٤ ادنى بكثير منها قبيل الحرب. لكن الحرب وفّرت، من ناحية أخرى، فرص الإثراء لرجال الأعمال والتجار الذين نشطوا في ميدان تموين جيوش الحلفاء. وفي أمد قصير اكتنز تجار الجملة والسماسرة والمضاربون من كلِ شاكلة وطراز ثروات طائلة لا تقل في مجملها عن ١٠٠ مليون دولار[٩].

أوشكت الحرب العالمية على الانتهاء. وواجهت الحكومة اللبنانية مشاكل معقدة في ما يتعلق بتحويل الاقتصاد من اقتصاد حرب الى اقتصاد سلام دون أن يسفر ذلك عن آثار موجعة. كما واجهت ضرورة وضع برامج للتنمية الوطنية القصيرة الأجل والمستقبلية على السواء. في كانون الثاني وشباط ١٩٤٤ شرعت حكومة رياض الصلح في وضع خطة خماسية لتنمية الاقتصاد، وساهم كمال جنبلاط منذ البداية في المناقشات الحادة والمداخلات التي دارت حول المشروع في لجنة الأشغال العامة لدى مجلس النواب. وأبدى النائب الدرزي الشاب، سواء في المناقشات مع زملائه أو في الأحاديث مع رئيس الوزراء، أهلية واطلاعاً مدهشين على القضايا الاقتصادية. وفي ربيع ١٩٤٤ قدم جنبلاط من إذاعة «الشرق» عرضاً مسهباً للمشروع ابدى فيه رؤيته لأسس السياسة الاقتصادية للدولة.

ورأى جنبلاط أن الجدوى من تنمية الاقتصاد، وفقا لخطط خماسية معللة

شغف البر بها، لكن الشعر كان بلا ريب القاسم المشترك الأعظم بينهما، لأن الاثنين يقرضانه على حد سواء، وهما على اتفاق بأن الكلمة الشعرية هي الشكل الأسمى والأكثر تعقيداً للتعبير عن الذات.

والاتجاه الثاني لنشاط كمال جنبلاط الثقافي في أواسط الاربعينات كان التعاون مع صديق التلمذة كميل أبي صوان في اصدار المجلة «دفاتر الشرق» وتأسيس «نادي القلم» الذي التفت حوله نخبة المثقفين في لبنان. وتعود كلتا الفكرتين الى سنوات الدراسة في عينطورة حيث كانت حلقة الاصدقاء التي يتوسطها جنبلاط تناقش بمنتهى الحماسة مشاريع تأسيس حزب ومجلة وناد فكري لخدمة المجتمع والوطن.

وقال كميل أبو صوان في ما بعد: «كنا اتفقنا أنا وكمال والست افلين بسترس بنت التويني على تأسيس نادي قلم وقدمنا طلب بذلك فتأخر العلم والخبر ولم نستطع ان نباشر العمل. وجاءني كمال وطلب مني ان يتلفن والدي نجيب بك الى رياض الصلح الذي كان رئيساً للوزراء ووزيرا للداخلية ويسأله متى سيصدر العلم والخبر؟ كان ذلك عام ١٩٤٥. فتلفن الوالد إلى رياض بك وقال له ان كمال بك والست افلين وابني قدموا طلبا لعلم وخبر بانشاء هذا النادي اللبناني، نادي القلم. فقال له الصلح: «نعم، يا نجيب بك، الملف قدامي، لكن كمال بك درزي، والست افلين ارثوذكسية وكميل لاتيني. وليس بينهم ماروني». فضحك والدي وقال له: «اولاد الموارنة، الكتاب واللبنانيون الحاليون بالعربي والفرنسي سيكونون هناك، وسيكون عدد الموارنة كبيرا». فردّ: «لا، يا نجيب بك، أنا وجدت لك مارونيا ممتازا وأريدك أن توافق عليه. وحالما توافق عليه سأمر عليك بنفسي، على البيت وأنا راجع على الغداء، الساعة الثانية، وسيصلك العلم والخبر». فقال: «طيب، الاسم الكريم». قال: «اسمه تقي الدين الصلح»!

كان تقي الدين الصلح المسلم السني قريباً جداً من الموارنة والمسيحيين عموما وكان مثل كمال اجتماعياً، ورجل حوار، وحديث. كان مرجعاً.

وسرعان ما وصلت رخصة تأسيس نادي القلم وانتسب إليه ٢٤ أديبا بينهم المؤرخان جواد بولس وفؤاد إفرام البستاني والفيلسوف رينه حبشي، والشاعران شارل كرم وهكتور خلاط، وأحد أفضل خبراء المخطوطات العربية صلاح الدين المنجّد، وكثير من أعلام الادب اللبناني. وفي الجلسة التأسيسية التي عقدت في

ما يسمى «ضريبة أرباح الحرب» واستيفاءها من الذين أثروا بالمقاولات لحساب قيادة جيوش الحلفاء.

ومن نواقص مشروع التنمية الخماسي الذي وضعته الحكومة في رأي جنبلاط، عدم تحديده الأولويات وخلوه في الواقع من مبدأ التوجيه الحكومي للاقتصاد. وبدلا من صوغ المشروع بشكل برامج مناطقية مصغرة مخصصة لسنة واحدة وليس خمس سنوات، اقترح على الحكومة أن تركز جهودها على مهمات بالغة الشأن بالنسبة الى البلاد مثل ردم المستنقعات، وتعبيد الطرق. ولا يقل أهمية عن ذلك، في رأيه، بناء المساكن الرخيصة لذوي الدخل المحدود وتشييد المستشفيات، واعتماد أموال لبرامج مكافحة الحمى والرمد (الملاريا والتراخوما).

وخلافاً للكثيرين من النواب الذين لا يتجاوز أفق تفكيرهم إطار المناقشات البرلمانية وتقلبات الصراع من أجل السلطة والنفوذ، عاش جنبلاط الشاب في أواسط الأربعينات حياة فكرية غنية فوارة. ففي تلك الحقبة جرى التقارب بينه وبين ألبر أديب رئيس تحرير مجلة «الأديب»، وسرعان ما غدا كمال جنبلاط من ألمع كتاب المجلة الدائمين.

كان أديب في العشرينات والثلاثينات من النخبة اللبنانية المثقفة التي تربت فكرياً وعقيدياً في المهجر، بعيدا عن الوطن. ومع أن المكسيك هي مسقطه ومصر هي مهد ثقافته وتحصيله، فقد ظل لبنان بيت القصيد في كل اهتماماته وطموحاته. وبعد عودته من المهجر أنشأ في بيروت إذاعة «الشرق»، وأسس عام ١٩٤٢ مجلته الفكرية والسياسية «الأديب» التي التفت حولها كوكبة من المثقفين اللبنانيين، وتميزت بتوجهاتها العربية الواضحة، ونشرت مقالات لكتاب معروفين مثل عبدالله العلايلي ومحمود أمين العالم وصلاح لبكي وصلاح الاسير وميشال عفلق وسعيد عقل وغيرهم.

ويبدو انه الى وحدة الاهتمامات الفكرية بين كمال جنبلاط والبر أديب، قد زاد من تقربهما عامل آخر هو تحدر عائلة البر أديب نعمة من دير القمر التي تربطها صلة قربى بعائلة كميل شمعون التي يكن لها جنبلاط الكثير من المودة.

كان كمال والبر يلتقيان في هيئة تحرير المجلة ويصرفان الساعات الطوال يخوضان في التاريخ والسياسة والفنون. ولم يكن كمال شغوفا بالموسيقى مقدار

العربية مؤكدين أن كل تلك الصيغ تهدد «بابتلاع» لبنان من قبل جيرانه العرب الأقوى منه اقتصادياً.

في صيف ١٩٤٤ عالج كمال جنبلاط بشكل معمق قضية مستقبل التنظيم الإقليمي العربي ومكانة لبنان في الاتحادات المزمع انشاؤها بعد الحرب. وكان يؤيد بالكامل حجج الذين رفضوا مشروعي «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب»، لكنه رفض بحزم أيضاً أطروحة «ابتلاع لبنان»، وأكد أن التعاون مع الأقطار العربية في إطار الجامعة العربية، يستجيب كليا مصالح لبنان الوطنية. ولكنه رغم ذلك، أبدى مقداراً من الحذر حيال تمادي بعض المتحمسين للوحدة العربية في الدعوات البلاغية، وكان يرى أن ميثاق تأسيس الجامعة الذي وقّع في ٢٨ أيلول ١٩٤٤ يتضمن طائفة من النواقص الجوهرية ويحتاج إلى إضافات وتعديلات.

وقبل أيام من توقيع الميثاق أكد كمال بك جنبلاط، في مداخلة أثناء جلسة مجلس النواب التي بحثت في موضوع العلاقات بين لبنان والأقطار الغربية والعربية، أن فكرة «ابتلاع لبنان» ملفقة ومغرضة ولا تعبر إلا عن «نزعة انقسامية»[١١]. وقال: «إن اتحادنا والتفافنا حول استقلال لبنان هو وحده أكبر ضمان لبقاء هذا الكيان وهذا الاستقلال. وإننا لا نفهم بالوحدة العربية في الوقت الحاضر إلا التعاون المجرد إلى أقصى حد ممكن مع الدول العربية»[١٢].

وفي خريف ١٩٤٤ كرّس كمال جنبلاط كل أوقات فراغه لدرس الجوانب السياسية والاقتصادية والحقوقية للتعاون بين الدول، متوخياً التوصل إلى صياغة، ترضيه شخصياً، لأهداف جامعة الدول العربية العتيدة وطريقة عملها وحدود صلاحياتها. ومع أنّه يملك رصيداً علمياً حقوقياً غنياً، الا ان ذلك لم يمنعه من التشاور مع صديقه ادمون رباط كلما انتابته شكوك او كلما وجد غموضا في بعض أحكام القانون الدولي. فصديقه وجليسه ادمون رباط (صاحب البيت الذي كان يقيم جنبلاط في احدى شققه) يعتبر من أبرز المتضلعين في القانون في لبنان. وقال رباط إن كمال جنبلاط «كان يتصل بي هاتفياً وأجيب عن أسئلته بكل سرور واخلاص».

وأسفر البحث المتوتر والتأمل العميق عن دراسة موجزة ومركزة أعدها كمال جنبلاط عن جامعة الدول العربية ونشرتها مجلة «الأديب» في عدد كانون الأول

منزل كميل أبي صوان انتخب كمال جنبلاط بالاجماع رئيساً للنادي.

وفي نهاية ١٩٤٥ أصدر كميل أبو صوان وكمال جنبلاط «دفاتر الشرق»، وأرادا لها أن تعرّف الغرب الى الفكر الشرقي المعاصر من جهة، وتعطي اللبنانيين، من جهة اخرى فكرة عن أحدث منجزات الحضارة الغربية. ومن الادلة على علوّ مستوى هذه المجلة التي وصفها كميل أبو صوان بأنها «أهم مجلة صدرت في لبنان في تلك الأيام»، ان مشاهير الادباء كتبوا فيها امثال اندريه جيد وطه حسين وميشال شيحا وشارل قرم. واهتم كمال جنبلاط بالعمل في المجلة الى درجة انه كان يقضي فيها مع كميل أبي صوان الساعات الطوال يومياً في مناقشة المقالات ومراجعتها وكانا يصدران المجلة الضخمة وحدهما، ويتولى كل منهما مهمات المسؤول والمحرر والمراجع والمؤلف وما الى ذلك. ولم يخل عدد منها من مواد بقلمهما. فقد نشر فيها كمال جنبلاط عام ١٩٤٦ سلسلة مقالاته القيمة حول «الديموقراطية الجديدة» والتي انطوت على خلاصة آرائه في قضايا الفرد والمجتمع. ودأب على ان يصدّر كل حلقة من هذا العمل العلمي القيم باهداء بلغة رومانسية مؤثرة إلى «النجمة العزيزة» التي لا يعرفها على وجع التحديد إلا أقرب اصدقاء كمال جنبلاط، الاميرة الشابة مي شكيب ارسلان.

كان الموضوع الأكثر إلحاحاً في لبنان، كما في سائر أنحاء العالم العربي، عام ١٩٤٤ التحضير لتأسيس جامعة الدول العربية التي طرح فكرتها رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا في خريف ١٩٤٣.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية أبدى العرب، وكذلك الأوساط السياسية في الدول الاستعمارية، اهتماماً بالغاً بمستقبل العالم العربي. وظهرت إلى النور في وقت واحد تقريباً مشاريع وصيغ عدة لانشاء مؤسسة جامعة للدول العربية. ففي عام ١٩٤٣ اقترح الأمير عبد الله بن الحسين مشروع «سوريا الكبرى» الذي استهدف توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، فيما تقدم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بمشروع «الهلال الخصيب» الذي يضيف العراق الى تلك الأقطار. وقد صيغ المشروعان بمشاركة من بريطانيا التي اتهمتها القوى الوطنية في بيروت ودمشق بالسعي إلى بسط نفوذ النظامين الملكيين المواليين لها في العراق والأردن، على سوريا ولبنان. وقد رفض بعض الساسة الموارنة كلا المشروعين الأردني والعراقي، بل وحتى المبادرة المصرية لتأسيس جامعة الدول

بشكل طبيعي.

ومما لا ريب فيه أن كمال جنبلاطِ يعتبر نفسه من أنصار مبدأ «التدخل» في الاقتصاد وتوجيهه. فقد كتب في هذا الشأن: «الديموقراطيات الكبرى ومعظم الدول في العالم تنزع اليوم إلى التمشي على هذا المبدأ بعد الحرب، وترى فيه الدواء الناجع لمشاكلها الاقتصادية (مشاكل الإنتاج والتصريف والنقد وخصوصاً البطالة والخ» [١٦].

وهو يرى أن التوجيه الحكومي، أو ما سماه بول رينو، آخر رئيس وزراء فرنسي قبيل الحرب العالمية الثانية، الاقتصاد الموجّه، هو الشرط الأول والأساسي لتطوير اقتصاد البلدان العربية بعد الحرب. وبتحليل تجربة عدد من الأقطار المتقدمة، يستنتج جنبلاط أن دوراً كبيراً في اقتصاد المستقبل يعود إلى التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية، وأسطع مثال على ذلك الاتحاد السوفياتي الذي شملت فيه الحركة التعاونية، على حد تعبيره، ٧٥ مليون نسمة أي ٤٤,٥ في المئة من السكان [١٧].

وثمة نقطة أخرى مهمة جدا بالنسبة الى جنبلاط، ونعني مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ينبغي أن يغدو، في رأيه، الحجر الأساس لمجتمع الغد. فالتفاوت الملازم للرأسمالية، بل الهوة السحيقة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء لا بد أن تؤدي إلى موقف يجعل الأكثر موهبة وأهلية يخدمون الكسالى والمتبطرين، ويجعل الأكثر ذكاء والأسمى خلقاً ينصاعون لأوامر الجهلة والحمقى.

ولا يجد جنبلاط مخرجا من هذا الوضع إلا في إعادة توزيع الثروة الاجتماعية التي تمنح العمال والمزراعين، في رأيه، فرصة التملك وتوسع دائرة صغار رجال الأعمال. ويقترح على الدولة لهذا الغرض أن تقوم بجرد للأراضي البور وكذلك للأموال المتروكة دون وريث بغية توزيعها على المحتاجين. وينسب جنبلاط إلى هذا النوع من الملكية «الموات» أراضي الأوقاف المنتشرة على نطاق واسع في الاقطار العربية، ويرى ضرورة لتأميم بعض الأملاك الكبيرة جدا من أجل تكوين احتياط الملكية الخاضع للتوزيع مجددا. وفي اعتقاده إن توزيع الثروات على هذا النحو يزيل التفاوت الاجتماعي الكبير القائم حالياً، ويوطد مبدأ التكافؤ الاقتصادي بعد تأمين المساواة في الحقوق السياسية والمدنية.

١٩٤٤ . وتناول جنبلاط في مستهل مقالته كل الأشكال المعروفة تاريخيا للتعاون بين الأمم والدول والتي لا بد ان تتبلور في دولة عالمية أطلق عليها مصطلح «الجامعة الدولية». وكتب في هذا الشأن: «إن فكرة الجامعة الدولية قد حلت مشكلة هي في الواقع من أصعب مشاكل الشرق الأدنى وأدقها ألا وهي التوفيق بين تحقيق التعاون السياسي بين البلدان العربية وتشبث كل بلد منها باستقلاله السياسي»[١٣].

وأضاف: «وربما ستلقى الفكرة اللبنانية نفعاً كبيراً من هذه الجهة، إذ أن دعاوة الوحدة العربية وفكرة الوحدة العربية التي كانت تهدّد كيان لبنان منذ أمد بعيد قد تبلورت في إدارة وتجسمت في منظمة تضمن للبنان هذا الاستقلال وتبعد عنه نهائياً شبح الاندماج والاتحاد الذي يروّع الكثيرين من اللبنانيين»[١٤].

وفي كانون الثاني وشباط ١٩٤٥ نشرت له «الأديب» دراسة أخرى بعنوان «غدنا الاقتصادي» قال عنها: «ليس هذا البحث إلا محاولة بدائية لرسم بعض الخطط الأساسية لتنظيم الدول العربية الاقتصادية بعد هذه الحرب»[١٥].

رحى الحرب لا تزال تدور، فيما يخوض أبرز الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين غمار جدل طويل حول شتى نماذج التطور التي يراد لها أن تشكل أساس النظام العالمي المرتقب. وفي عام ١٩٤٤ نشر فريدريك فون هايك مؤلفه الشهير «طريق العبودية» الذي طرح فيه مقولة التنافر المبدئي بين الاشتراكية والديموقراطية، وأكد أن أي محاولة لغرس العلاقات الاشتراكية في المجتمع، مهما تكن حسنة النية، لا بد أن تؤدي إلى الاستبداد. ولقد رفض هايك بشكل قاطع مبدأ الاقتصاد الموجّه من الدولة ووضع في الحجر الأساس نشاط رجال الأعمال وعلاقات السوق التي يعتبرها شرطاً كافياً في ذاته للإزدهار الاقتصادي.

وتبنى من وصفوا بـ أنصار «التدخل» وجهة نظر مغايرة لتلك. وكان في مقدم هؤلاء أتباع جون كينز الذي صاغ المبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الموجه من الدولة. فقد شدد كينز على درس السنن الكمية في التناسب بين مفاهيم اقتصادية عامة مثل الدخل القومي والاستثمارات والعمالة والاستهلاك وما إلى ذلك، فوضع برنامجاً اقتصادياً يستهدف دعم الطلب «المثمر» والعمالة «التامة». وخلافا لاتباع «المدرسة اللبرالية» يعتقد الكنزيون الجدد أن تدخل الدولة الفعال في الميدان الاجتماعي، فضلاً عن الاقتصاد، ضرورة قصوى لسير المجتمع

تشرشل الجنرال ديغول مطالباً بوقف إطلاق النار فوراً وعودة القوات الفرنسية إلى ثكنها . وشجع تأييد لندن اللبنانيين والسوريين على النضال ضد الانتداب الفرنسي بمزيد من الحزم . ففي ٢١ حزيران ١٩٤٥ أصدرت الحكومتان اللبنانية والسورية بياناً مشتركاً أعلن عزل الفرنسيين من جميع المناصب المسؤولة ووضع الوحدات الخاصة تحت إشراف الدولة .

وطرحت «أزمة أيار» على الحكومة اللبنانية ، بمنتهى التحديد ، مسألة تأسيس الجيش الوطني . وكان جنبلاط توقع أن الضرورة ستقتضي في المستقبل ، ولربما أكثر من مرة ، الدفاع بقوة السلاح عن الاستقلال الذي كسبه لبنان بشق النفس . فأصر قبل أزمة أيار على انشاء قوات مسلحة لبنانية ، إذ قال في مجلس النواب في الثالث من شباط ١٩٤٥ بالحرف الواحد : «نريد جيشاً قوياً ليقوم بالمهمة والرسالة التحريرية التي تمرسنا بها على ممر أحقاب التاريخ» . وأكد أن أول خطوة في تثبيت علاقات لبنان الدولية هو ميثاق الجامعة العربية . وإن لبنان الذي كان لا بد له من تصفية العلاقات مع الدولة الفرنسية «بشكل من الأشكال» ، هو في أمس الحاجة إلى تحالف عسكري مع الدول العربية .

وعندما تجلى في أيار وهن لبنان وعجزه التام عن رد خطر استخدام قوات مسلحة أجنبية ضده ، رأى كمال جنبلاط أن الواجب يحتم عليه العودة إلى هذه المسألة من جديد . فأثناء المناقشات التي جرت في جلسة المجلس في الثاني والعشرين من أيار ١٩٤٥ ، أي في أوج الأزمة ، أعرب جنبلاط عن أسفه لخلو ميثاق جامعة الدول العربية من أحكام في شأن التعاضد العسكري ودعا مجدداً إلى تشكيل جيش لبناني . وترددت دعوات مماثلة في خطب نواب آخرين . وبالنتيجة صوتت الغالبية الساحقة لمصلحة قرار باعتماد خمسة ملايين ليرة لبنانية لتشكيل القوات المسلحة الوطنية .

وفي مطلع آب وضعت الوحدات الخاصة تحت إشراف الدولة وأصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً بتعيين العقيد فؤاد شهاب ، أحد أبناء الأمراء الشهابيين ، قائداً للجيش الجديد .

إلا أن وجود رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والجيش ليس كافياً ، في رأي جنبلاط ، للكلام عن لبنان كدولة مستقلة . فلكي تكون الدولة مستقلة حقاً لا بد لها ، في رأيه ، أن تكون دولة شرعية تتمسك بالقانون نصاً وروحاً ، هذا أولاً ،

ومن أهم شروط النجاح في تطوير اقتصاد البلدان العربية، في رأي جنبلاط إجراء الاصلاح الاجتماعي الجذري. وكتب في هذا الخصوص: «إن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يعطي النتائج المتوخاة إذا لم يقرن بتشريع اجتماعي عام والعكس بالعكس. ويجب أن يهدف هذا الإصلاح الاجتماعي الى احلال العدالة الاجتماعية بكل ما في هذه الكلمة من قوة وشمول. فعهد الترحم الأبوي قد انقضى زمنه. والعامل لا يطلب اليوم باحسان بل بعدالة وانصاف»[١٨].

ويعتقد جنبلاط أن الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الإقتصادي يجب أن يكملا بعضهما البعض ويشملا كل ميادين حياة المجتمع، والا تعرضا للفشل الذريع، كما حدث في البلدان الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية.

-٣-

دشنت الجمهورية اللبنانية السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية محققة نجاحات كبيرة في النضال من أجل الاستقلال. فخلال عام ١٩٤٤ انتقلت إلى الحكومة اللبنانية في الواقع جميع صلاحيات المندوب السامي الفرنسي، ما عدا الوحدات العسكرية الخاصة التي ظلت تحت سيطرة الفرنسيين. إلا أن فرنسا واصلت إصرارها على توقيع معاهدتين مع لبنان وسوريا تفردان لها «دورا متميزاً» في شرق المتوسط، وظلت تجاهر بأن توقيع المعاهدتين المذكورتين هو شرط لالغاء الانتداب وجلاء القوات الفرنسية.

وعندما واجهت فرنسا مقاومة حازمة من السوريين واللبنانيين لمخططها هذا، أقدمت على استعراض القوى لتعزيز مواقعها في المساومة عشية المفاوضات المقررة في ١٩ أيار ١٩٤٥. فصبيحة ١٧ أيار انزلت البارجة «جان دارك» ١٢٠٠ جندي سنغالي في ميناء بيروت. وأثار هذا التحدي الذي لم تر السلطات الفرنسية ضرورة لإشعار الحكومة اللبنانية به، موجة من السخط والاستنكار في لبنان وسوريا. ورداً على التظاهرات الحاشدة في سوريا قصف الفرنسيون دمشق في ٢٩ و٣٠ أيار بالمدفعية وبسلاح الجو، مما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى وتدمير كبير.

ولم تتم تسوية الموقف الخطير الذي كان يهدد استقلال لبنان وسوريا مباشرة، إلا بعد تدخل بريطانيا. ففي ٣٠ أيار أنذر رئيس الوزراء البريطاني ونستون

من الضرورة الشديدة أن يُعمد إلى تعديل جوهري في دستور البلاد وأنظمتها(...) وذلك وفقاً لرغبات الشعب ولمقتضيات الزمن والتاريخ اللبناني».

وفي نهاية عام ١٩٤٥ شكل عدد من النواب، وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي السياسي السني المتنفذ من طرابلس، جبهة معارضة سميت في البداية «الكتلة المستقلة» ثم «كتلة الاصلاح». وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦ التقى وفد منها ضم عبد الحميد كرامي وكمال جنبلاط والفرد نقاش وهنري فرعون، الرئيس بشارة الخوري وعرضوا عليه المطالب الاساسية لبرنامجهم الذي «يهدف إلى أبعد مما يظنه الناس من الإصلاح العملي في مختلف فروع السلطات التشريعية والإدارية والقضائية»، على ما اوردته صحيفة «التلغراف».

كانت المهمة الملحة الأولى التي تتطلب حلاً عاجلاً، في رأي النواب الإصلاحيين، تعديل الدستور بحيث ينسحب ذلك التعديل على قانون الانتخاب الذي يتعين جعله مطابقاً للقوانين الناجحة المعمول بها في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. ويرى زعماء المعارضة أن إصلاح قانون الانتخاب ضروري لكي يمثل مجلس النواب بشكل أوسع مختلف فئات الشعب المواطنين وهيئاته ونقاباته. وكان المفروض أن يتم تشكيل مجلس استشاري من النقابات يعمل بصورة دائمة إلى جانب مجلس النواب.

وبهدف وضع حد لتضخم الجهاز الإداري الناجم عن التعيين بالمحسوبية، دون الالتفات إلى الكفايات، اقترح أعضاء كتلة الإصلاح إقرار «قانون التوظيف» ووضع نظام عام للموظفين يكفل اختيارهم وترقيتهم على أساس الكفاية والمؤهلات. ويلتقي هذا الاقتراح مطلب اعتماد مبدأ اللامركزية وتوسيع صلاحيات المسؤولين في الإدارة المحلية. ذلك إن نظاماً كهذا يعفي آلاف اللبنانيين من مشقة الانتقال إلى بيروت لملاحقة أبسط المسائل، كما يحول دون تفشي الرشوة بين كبار موظفي العاصمة.

ومن المطالب الاخرى المهمة التي تقدمت بها المعارضة، إقرار قانون لضمان استقلال الهيئات القضائية بحيث يغدو الخطوة الأولى لاعتماد مبدأ فصل السلطات الذي هو أساس المجتمع الديموقراطي.

ويبدو أن الرئيس بشارة الخوري لم يكن يعترض من حيث المبدأ على ضرورة إصلاح المجتمع بشكل ما. ففي تلك السنين كانت الألسن تلهج بكلمة

وثانياً - لا بد أن يكون لها رأي عام ديموقراطي يحول دون هيمنة المصالح الطائفية والمحلية على المصلحة العامة. وإلى ذلك أدرك جنبلاط أن جهاز الدولة الموروث من عهد الانتداب، لا يصلح للمهمات التي واجهتها البلاد بإحراز الاستقلال. بديهي أن مجلس النواب والمراتب العليا من السلطة التنفيذية تضم الكثير من المخلصين الذين لا هم لهم سوى خير لبنان. ومع ذلك كان القول الفصل يعود إلى السياسيين من الرعيل الأول الذين يعتبرون المصالح الطائفية والعائلية والشخصية أعلى من المصلحة العامة. وكان كل منهم يسعى إلى توفير أكبر مقدار ممكن من الامتيازات والمرتبات لأتباعه وانصاره، مما أدى إلى تبذير أموال الخزينة وتفشي المحسوبية والوصولية والفساد في دوائر الدولة. وكانت الرشوة المستشرية بين الموظفين تكاد تعتبر مصدراً شرعياً للكسب. وفيما كان جهاز الدولة ينتفخ ويتضخم بتعيين المستخدمين والموظفين انطلاقاً من الولاء الشخصي وليس من الكفايات، كان مستوى معيشة السكان يتردى ويتدهور، وتزداد البطالة باطراد. ولعل أسباب تلك الأوضاع مرتبطة بالصعوبات التي لا بد أن ترافق الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى، لكن كمال جنبلاط رسم بدقة متناهية أبعاد الأزمة المتصاعدة في البلاد واعتبرها أزمة سلطة، أزمة حكم، بالدرجة الأولى.

وألقى في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٤٥ خطاباً في المجلس تطرق فيه صراحة إلى أزمة نظام الحكم وطالب المشرّعين باتخاذ تدابير عاجلة للخروج بالبلاد من المأزق. وفي أرشيف كمال جنبلاط في المركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين مسودة رسالته إلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري والتي غدت في ما بعد أساساً لبرنامج كتلة الإصلاح المعروض في «مذكّرة الوجهاء» المعروفة. ولقد نبّه كمال جنبلاط رئيس الجمهورية إلى ضرورة وضع حد أخير لما آلت إليه الحالة الداخلية للبلاد من فوضى واستهتار. ويشير إلى مصادر هذه الفوضى ويلخصها في عدم صلاح قانون الانتخاب المعمول به، وعدم التقيد بمبدأ تعدد السلطات وتوازنها، وتضخم الجهاز الإداري، وعدم تطبيق قاعدة الكفاية في الترقية والتعيين، والتمادي في التبذير وعدم الاقتصاد في أموال الدولة، وتوزيع المنافع العامة على فئات خاصة. وكتب في رسالته تلك: «إن الأزمة التي نعيشها والشعب اللبناني هي في الواقع أزمة نظام وأزمة حكم، وإن

ولم تكن بالأمر السهل تسوية الخلاف بين كمال بك جنبلاط والأمير مجيد ارسلان بعدما أثار توتراً شديداً وزرع النفور بين ابناء الطائفة الدرزية. فقد توجه من جبل العرب إلى بيروت، في الحال، وفد من دروز سوريا برئاسة الأمير حسن الأطرش، صهر كمال جنبلاط (تزوج من ليندا، شقيقة كمال بك، بعد وفاة زوجها الأول حكمت بك). واضطلع بمهمة الوساطة في بيروت الأمير عادل ارسلان الذي التزم جانب كمال جنبلاط، كما تفيد مذكراته لذلك اليوم، واستهجن انفعال الأمير مجيد.

وهكذا سوّي الخلاف، لكن كمال جنبلاط اعتبر الحادث في مجلس النواب عملاً مدبّراً وخطة مبيتة مسبقا من جانب السلطات. لذلك لم يكن ينوي التراجع، فنشر في جريدة «البشير» عدد ١٤/ ٥/ ١٩٤٦ مقالا بعنوان «بيان الى الامة» عرض فيه بوضوح رؤيته للموقف، وعلل ضرورة الاصلاحات التي لا بد منها.

وكانت تتوارد آنذاك على الحكومة ومجلس النواب وهيئات تحرير أبرز الصحف آلاف الرسائل والبرقيات من مختلف الأحزاب والهيئات الاجتماعية وعامة المواطنين، تأييداً «لمذكرة الإصلاحات». ومع ذلك تجمدت المبادرة النيابية الإصلاحية التي هزت مشاعر المجتمع اللبناني وحظيت باستحسانه، فحلت بالحركة الإصلاحية فترة ركود.

واوضح كمال جنبلاط في ما بعد أسباب «الهدنة» الموقتة بين المعارضة والحكم على النحو الآتي: «عمدنا إلى تجميد المذكرة الإصلاحية لخشيتنا أن تشكل ضغطاً على الحكومة، فتدفعها الى تيار الرضوخ لمطلب تقدمت به آنذاك السياسة البريطانية بشأن توقيع معاهدة دفاع مشترك مع لبنان، على غرار المعاهدة العراقية-البريطانية. وقد يفيد الاستعمار، وان بشكل غير مباشر، من المحاولات الأكثر تجرداً وصفاء، ليمارس ضغوطه تحقيقاً لغاياته السياسية، وبخاصة عندما لا يكون في الحكم أشخاص مبدئيون»[٢٠].

أما جنبلاط نفسه فقد اضطر، إضافة الى الأسباب المذكورة، الى أن يراعي ملابسات ذاتية شخصية تتمثل في الضغوط التي مارستها والدته، وهي تجاهر بقلقها بل باستيائها من موقف ابنها المتشدّد إزاء الحكم القائم وخصومته المستعرة خفية مع رئيس الجمهورية. وكانت السيدة نظيرة تعتقد أن اشتراك ابنها في المعارضة ليس أمراً لا جدوى منه وينطوي على خطر كبير فحسب، بل هو، في

«الإصلاح»، وكل من يعارض التبدلات صراحة يجازف بسمعته ويكسب نعت الرجعي المتحجر. إلا أن بشارة الخوري السياسي المحنك الذي خبر ما خبر، قد أدرك للحال مبعث الخطر الذي يهدد نظام العلاقات القائم في عهده، فاعتبر مذكرة المعارضة وسيلة لجس النبض قبيل هجوم لا بد أن تقدم عليه في الصراع من أجل منصب رئيس الوزراء، ولاسيما أن تصدعاً حدث في وزارة سامي الصلح كان ينذر بقرب نهايتها. ولذا ما كان يُنتظر أن يأتي الحوار بين بشارة الخوري والمعارضة بنتيجة مثمرة سلفاً مع أنه «جرى في جو ودي»، كما أكدت «التلغراف». وقد يبدو أقرب إلى الصحة، والحال هذه، افتراض بعض المؤرخين أن الرئيس بشارة الخوري قرر، فور توديع ضيوفه، أن يعبئ جبهة النواب الموالين له للتصدي لمذكرة المعارضة.

إلا أن الاشهر الأولى من عام ١٩٤٦ مرت بهدوء نسبي. وكانت أنظار اللبنانيين متجهة آنذاك صوب المفاوضات التي كانت جارية في باريس برعاية الأمم المتحدة لجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سوريا ولبنان. وكان الطرفان يعتقدان أن من غير المناسب إثارة مسألة الإصلاحات. إلا أن الضجة الكبرى حدثت في ٨ أيار عندما نشر زعماء المعارضة النص الكامل لمذكرتهم في جريدة «صوت الأحرار» دون أن يعرضوها رسمياً على رئيس الجمهورية أو الحكومة أو مجلس النواب.

ووقع تصرف كتلة الإصلاح التي شاءت الاحتكام إلى الشعب مباشرة، خلافاً للأعراف المرعية، وقع الصاعقة على أنصار رئيس الجمهورية بين النواب، فأثار سخطهم واستنكارهم إلى أقصى حد. وفي اليوم التالي، التاسع من أيار، حدثت مشادة حادة بين كمال جنبلاط والأمير مجيد ارسلان الذي انتقد المذكرة بشدة، وكادت تلك المشادة ان تنتهي بفاجعة عندما شهر الشيخ نجيب أبو حمزة، مرافق كمال جنبلاط، مسدسه وصوبه إلى صدغ رئيس مجلس النواب صبري حمادة رداً على ملاحظة شديدة اللهجة صدرت عنه بحق جنبلاط. واعتقل الشيخ نجيب، الشديد الانفعال، وأودع سجن الرمل. أما كمال جنبلاط فقد صوّت النواب على إخراجه من قاعة المجلس، فخرج متوعداً وتفوّه بعبارته الشهيرة التي أربكت النواب وذاعت في لبنان بأسره بعد ساعات: «أخرج الآن ولكني سأعود إلى المجلس بالقوة المسلحة»[١٩].

لتبدد مخاوف زملائه في المعارضة كيلا يسيئوا فهم نياته، وجاء فيها إنه لن يقبل «أية مساومة على الانتخابات المقبلة من أي شخص مهما علا مقامه»(٢٢). وعمد الرئيس بشارة الخوري في الحال الى الغاء الموعد، اذ أساءه ما قرأ. وبدا كأن العلاقات بين رئيس الدولة وزعيم الدروز دخلت طريقا مسدودا. لكن تسوية الموقف جاءت بفضل مرونة كمال جنبلاط نفسه. فبعد أيام توجه الى قصر بيت الدين، دون علم مسبق، بصحبة الأمير حسن الأطرش وحبيب أبي شهلا وهنري فرعون وزعيم حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل. فاستقبل الرئيس بشارة الخوري ضيوفه بمنتهى الحفاوة والترحاب. وتحيّن الفرصة فوجّه عتاباً الى كمال بك، كما يعاتب الأب ابنه، على «التحليق في الجو» ونصح له بأن يتصرف وفقا لمقتضيات دوره ومنزلته الرفيعة. وقال له بحسب ما ورد في مذكراته: «إننا نسير على الأرض لا في الجو، وبمقدوره أن يساعد العهد الجديد على الأعباء الجسام التي أخذها العهد على عاتقه فيساهم هو بعمل فعال في النهضة اللبنانية». وأضاف: «وافترقنا على أحسن حال وأفسحنا المجال لعلاقة جديدة مع دار المختارة»(٢٣).

عندما كتب الشيخ بشارة الخوري هذه الكلمات كان يعلم بالطبع أن تلك الفرصة لم تتحقق. فاللقاء في بيت الدين لم يؤد الى التعاون بل قاد الى مزيد من المجابهة التي أرغمته على الاستقالة عام ١٩٥٢.

– ٤ –

أواخر ١٩٤٦ تحقق الحلم القديم لنظيرة جنبلاط. ففي ١٤ كانون الأول شكّل رياض بك الصلح ما سمي «حكومة الجبابرة» وتولى فيها كمال جنبلاط مهمات وزارة الاقتصاد الوطني، واسندت اليه في الوقت عينه وزارتا الزراعة والشؤون الاجتماعية.

كان منصب الوزير يهيئ لصاحبه فرصاً كبيرة لتقوية سلطته الشخصية والاثراء على حساب الدولة. وحالما يتسلم أحد الزعماء التقليديين الحقيبة الوزارية يحيط نفسه بحاشية من رجاله ويحرص على توزيع المناصب الحساسة في وزارته وفقا للمبدأ الطائفي المعمول به في المجتمع اللبناني. وحتى إذا عمد الى مخالفة بعض جوانبه فهو يقدم على ذلك، طبعاً من أجل طائفته وأعوانه. ولم يتمكن من

ذاته، إخلال بقواعد اللعبة التي تقيدت بها المختارة طوال ربع قرن. فقاعدة سلطة الزعيم التقليدي تغدو مائعة وضيقة إذا اقتصرت على أبناء طائفته الموالين له. وإن المنصب الحكومي الكبير هو الذي يهيىء له فرصة الدفاع عن حقوق الطائفة ومصالحها ويجعل صوته مسموعاً وذا وزن في الجوقة اللبنانية المتعددة الطائفة والدين.

وانتهزت السيدة نظيرة فرصة انتقال الرئيس بشارة الخوري، مطلع آب ١٩٤٦، من بيروت إلى قصر الرئاسة الصيفي في بيت الدين فحررت الى ابنها كمال رسالة مستفيضة حاولت فيها إقناعه بضرورة القيام بزيارة مجاملة الى رئيس الدولة. وكتبت في هذا الشأن: «افتكر يا حبيبي أن مجيئك للسلام على الرئيس بهذا النهار يكون أوفق (...) لأن انقطاعك عنه لدرجة كهذه يصبح عداوة فظيعة». وكما فعلت في الماضي، أكثر من مرة، استشهدت السيدة نظيرة هنا أيضا برأي المطران أوغسطينوس البستاني الذي ظل، على ما يبدو، يتمتع بثقة كمال جنبلاط. فالمطران البستاني كان من غلاة خصوم الدستوريين، ولذا بذل أثناء انتخابات ١٩٣٦ قصارى جهده لتأمين فوز زعيم الكتلة الوطنية اميل اده على الشيخ بشارة الخوري. إلا أن تبدلاً جوهريا طرأ على آرائه بعد أحداث ١٩٤٣، على ما يبدو. فقد أورد الرئيس بشارة الخوري في مذكراته عن المطران أوغسطينوس البستاني أنه صيف ١٩٤٦ «انتظر بفارغ الصبر انتقالي الى القصر ليظهر عاطفته وتقديره للأعمال القائمة»[٢١].

وبالفعل، ما إن وصل الرئيس بشارة الخوري إلى قصر بيت الدين حتى جاء المطران أوغسطينوس البستاني لزيارته بصحبة مطران صيدا عن الروم الكاثوليك ولفيف من الاكليروسين الماروني والكاثوليكي الملكي. ولعل المطران البستاني ابتهج بالحفاوة التي قوبل بها في قصر الرئاسة، فأبلغ الى السيدة نظيرة خلال زيارته للمختارة في ١٢ آب أن رئيس الجمهورية يكن أطيب المشاعر لآل جنبلاط، ونصح لها بأن تقنع ابنها بزيارة رئيس الجمهورية في بيت الدين إذ أن الوقت مناسب للغاية لهذه الزيارة.

وأخذ كمال بنصيحة والدته وطلب موعداً لمقابلة الرئيس بشارة الخوري فحدد له موعد بسرعة. وقد اعجب رئيس الجمهورية بحسن نية الزعيم الدرزي الشاب. بيد أن كمال جنبلاط نشر في الصحف قبل يوم من موعد اللقاء مقالة، ربما جاءت

والاختلاس والرشوة المعششة في جهاز الدولة وهيئات السلطة المحلية. وسرعان ما ارتجف النصابون والمرتشون من حماسة كمال بك جنبلاط الذي لا يعرف الهوادة والتسامح، واستولى الذعر والهلع على الموظفين المختلسين الذين أدركوا أن القضية هذه المرة لا تقتصر على الشعارات الجوفاء والحملات الظرفية، بل هي حرب حقيقية على الفساد. وأخذ الوزير الواثق من صدقيته، يهاجم المرتشين ومختلسي أموال الحزينة دون اعتبار للمناصب، فيما صار عامة اللبنانيين يتناقلون بإعجاب روايات خيالية عن جولاته التفتيشية المباغتة في الجمارك حيث تتقبض صدور أكثر مخالفي القانون جسارة وتقشعر أبدانهم من شدة الخوف حالما يرون قامته الفارعة ومعطفه الأسود الطويل الذي تتطاير أذياله في الريح.

... وانتهى عام ١٩٤٦ بحادث مفرح: فعقب عيد الميلاد تم الجلاء وغادر آخر جندي فرنسي أرض لبنان. ولعل السيدة نظيرة جنبلاط أيضا تعتبر ذلك العام من أكثر الأعوام توفيقاً. وتعود بها الذاكرة مراراً وتكراراً إلى تلك اللحظة المشهودة، كأنها تسمع كلمات البيعة العميقة المغزى تدوّي فوق المختارة:

– ليحيى كمال!

تحاشي تلك الغواية حتى رياض الصلح نفسه وكذلك منافسه الدائم عبد الحميد كرامي المعروفان بالنزاهة والخلق الرفيع. فما كانا يوقعان، بصفتهما رئيسين للوزراء، أي مرسوم بتعيين مسيحي في منصب كبير ما لم يكن هناك مرسوم آخر يقضي بتعيين مسلم في منصب يعادل الأول من حيث الوزن والمسؤولية[٢٤].

وما إن اجتاز كمال جنبلاط عتبة مكتبه في الوزارة حتى أدرك الجميع أنه لا ينوي التقيد الأعمى بقواعد اللعبة المتبعة في أروقة السلطة في لبنان. وبديهي أنه، كزعيم للدروز، كان يتوخى ترشيح أبناء طائفته للمناصب المسؤولة، ويرى أن من واجبه حماية مصالحهم حيثما تتعرض للغبن والاجحاف. بيد أن الوزير جنبلاط، خلافا لمعظم زملائه المتمسكين بمبدأ «الولاء الشخصي» المتجذّر في أوساط المسؤولين اللبنانيين، يرى أن المعيار الأساسي لتعيين الموظفين وترقيتهم هو مستواهم المهني وكفاياتهم الفعلية. وانسحبت هذه القاعدة على الجميع، بمن فيهم الدروز الذين كان كمال جنبلاط يعاملهم، اثناء التعيين، بتشدد أكثر من تشدده حيال أبناء الطوائف الأخرى.

كان كمال بك يكظم غيظه إزاء عادات الكثيرين من المسؤولين الكبار في الوصول الى دوائرهم في أبهة وفخفخة محاطين بمرافقين من «القبضايات». وكان يؤلمه أن تلك العادة لا تقتصر على شقيق رئيس الجمهورية الشيخ سليم الخوري الذي يعرف القاصي والداني ارتباطاته المالية المشبوهة، بل هي تلازم رئيس الوزراء رياض بك الصلح. ومنذ اليوم الأول للدوام في الوزارة قال كمال جنبلاط لسائقه سامي نمور: «اياك أن تقوم بعمل يسيئ الى سمعتك وسمعتي، ولا تظن أن كمال جنبلاط سيدافع عنك أو يحميك. يكفينا ما في هذا البلد من قبضايات»[٢٥].

ما كان الفساد المستشري في المجتمع اللبناني أمراً خافياً على أحد، لكن كمال جنبلاط لم يكن يتصور النطاق الهائل لذلك الفساد على حقيقته، إلا حين شغل منصب وزير الاقتصاد. وخلال الحرب العالمية الثانية ازدهرت الفئة التجارية «الكومبرادورية» التي تضم خليطاً مبرقشاً من السماسرة والوسطاء النشيطين الماكرين، ووكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يستنكفون من التحايل والتهريب والالتفاف على القوانين إذا كان ذلك يبشرهم بربح أكيد وسريع.

ومنذ الأيام الأولى خاض وزير الاقتصاد الشاب المعركة ضد الفساد

الفصل الخامس

الإيمان بالحياة

في أواسط الأربعينات استضافت المختارة مراراً أمين نخله، ابن الشاعر المعروف رشيد نخله واضع «النشيد الوطني اللبناني». كان أمين بك أكبر سنا من كمال بـ١٦ عاماً، إلا أن أموراً مشتركة كثيرة تربط بينهما. فكلاهما نائبان يقرضان الشعر، ويهتمان بالفلسفة والتاريخ اهتماماً جاداً، زد على ذلك أن أمين نخله يعتبر من متذوقي الرسم والموسيقى، وله شغف بالخط العربي.

وذات مرة طلبت الست نظيرة جنبلاط من أمين نخله أن يساعدها في مسألة كانت عزمت عليها سراً. فوافق بسرور. وفي احدى ليالي كانون الأول ١٩٤٤ جلس كمال وأمين على مقعديهما بعد العشاء يتجاذبان أطراف الحديث وأقدامهما تكاد تلامس الوجاق الساخن. وتطرق أمين بك إلى موضوع لم يكن تناوله يوماً في أحاديثه مع كمال، وشاركه فيه الأخير دون أن يعرف الدوافع التي حدت بصديقه على الخوض فيه. وهو كان في السابعة والعشرين، ولا عجب أن يلقى الموضوع وقعاً حسناً في نفسه.

فقد اقترح أمين نخله أن يقوما بزيارة إلى الأمير حسن ارسلان، العازب الصامد في وحدته من زمان. ولعل من المستبعد أن يتطرق الكلام معه إلى أمور تتجاوز إطار حمية الخضروات والاهتمام بالأعشاب العقاقيرية التي يعدّ منها نقوعاً وأدوية ومستحضرات وفقاً لوصفات ابن سينا. لكن ابنتي أخيه الأمير شكيب الحسناوين مي وميمي تقيمان في بيته. ونصح أمين نخله لكمال بك بأن يبدي المزيد من الاهتمام بالأخت الكبرى مي. فلم يعترض على الاقتراح.



معهم يعتبر كفرا وتجديفاً. وكان موقف أخيه عادل ارسلان أكثر تشدداً، حتى أنه هدد، في سورة غضب، بقتل ابنة أخيه ان هي تجرأت على ربط مصيرها بكمال جنبلاط.

ولعل مقاومة آل ارسلان كانت ستنجح لو اقتصر الأمر على الزيجة السياسية التي خططت لها الست نظيرة. إلا أن القضية أعقد من ذلك بكثير. فالحب الحقيقي الذي ربط بين كمال ومي تحول بالنسبة الى اقربائهما قوة لا تقهر، ولا تفعل فيها اي موانع أو تهديدات، كما لا تفعل التعاويذ واللعنات في وقف عواصف آذار أو في إطفاء حريق يلتهم كل ما في الغابة من أشجار.

آنذاك كانت مي في الصف المنتهي من المدرسة البعثة العلمانية الفرنسية، وكان كمال غالباً ما ينتظرها بعد الدروس في موضع متفق عليه، ثم يرافقها حتى المنزل تقريباً. كانت لقاءاتهما «سريّة» في البداية، ولم يكن الناس يعرفون شيئاً عنها. وذات مرة اقترب كمال من شرفة بيتها وصعد على مقدم سيارته وأنزل الفتاة بيديه كي يوفر عليها عناء الخروج متخفية عبر الباب الرئيسي. وفي ما بعد، عندما لم تعد لقاءاتهما سراً مكتوماً، أخذا يتوجهان إلى الجبال فيقضيان ساعات سعيدة دون أن يخشيا أحدا من العذال أو المعارف والأصدقاء. وأعجبتهما خصوصاً جولات الأحد في بيت مري على ارتفاع ٧٥٠ متراً عن سطح البحر. فمن هناك كانا يمتعان الأنظار بالوادي الخلاب، حيث يصب نهر المتن الجبلي رغو مائه وزبده في مجرى نهر بيروت الذي يلمع كالفضة الذائبة في أشعة الشمس.

-١-

عام ١٩٤٧ بقي كمال جنبلاط في الشقة عينها في بناية ادمون رباط بفرن الشباك. كان يستيقظ مع الفجر ويستحم بالماء البارد صيفاً وشتاء، بعد بضعة تمارين في اليوغا. ويقضي ساعات الصباح في المطالعة مفضلاً الشموع على المصباح الكهربائي المتوافر في البيت، لاعتقاده أنها تعطي نوراً طبيعياً ملائماً للعين. ومنذ فتوته تعود كمال بك قراءة كتب عدة دفعة واحدة. وقد تبدو تلك العادة، للوهلة الأولى، غريبة تثير الالتفات، لكنه في الواقع يختار الكتب وفقا لمبدأ محدد. إذ يتناول في وقت واحد مصادر مشتتة متنافرة في تصورات الآخرين إنما يخرج منها باستنتاجات وأحكام تثير الدهشة من حيث الأصالة والعمق.

وبعد أيام، قبيل رأس السنة، رن جرس باب الأمير ارسلان، ففتح الباب وتبادل أمين نخله، صديق العائلة القديم، القبلات ثلاثا مع العم حسن وقدم اليه كمال. ورافق الأمير حسن الضيفين إلى غرفة الاستقبال وشربوا القهوة، لكن الحديث لم يستو رغم ما اتخذه الأمير من مظهر بشوش ودود. وبدأت الاستفسارات المعتادة في مثل هذه الأحوال عن صحة الأهل والأقارب، ثم خيم الصمت والارتباك.

وسأل أمين بك بصوت أراد له أن يبدد الحيرة:

– كيف حال الأميرتين؟ ألا تحنّان إلى الوالد؟

– هما في المدرسة الآن، أجاب الأمير حسن وألقى على أمين نظرة متفحصة وكأنما يريد أن يقنع نفسه بصواب فكرة خطرت في باله.

واكفهر جو الزيارة وغدا أكثر تكلفاً وافتعالاً، لكن الضيفين ما كانا في عجلة من أمرهما. واستطال الحديث نصف ساعة أخرى، ثقيلا على كلا الطرفين، حتى قطعه مجيء مي وميمي اللتين أبدتا منتهى الترحاب والسرور بزيارة الرجلين، وأصرتا على بقائهما للغداء، مما أثار دهشة الامير حسن.

تركت مي الحسناء، ولم تكن تجاوزت السادسة عشرة، أثراً طيباً للغاية في نفس كمال، بأسلوبها البعيد عن التصنع والمتميز بشيء من اللاابالية أو الاستهانة يكشف عن طبيعة عميقة وشكيمة شديدة لا تقيم وزنا للتظاهر والتكلف، ويدل على استقلالية ذهن، وتقيد برأي شخصي واعتماد على النفس. فاسترق كمال النظر إليها، وهو يودعها في الباب، وأحس، للمرة الاولى في حياته بنبض عذب معذّب يكتنف فؤاده ويتعذر وصفه بالكلمات. كان إحساساً جديداً لم يسبق له أن مر بمثله، ظل يلاحقه دون فكاك ويزيد في رغبته من جديد بأن يتلذذ بذلك الفرح الطاغي المنبعث من دفء أصابعها الرقيقة وهي تشد على يده مودعة.

أدرك الأمير حسن بالطبع دوافع تلك الزيارة الغريبة، واعتبرها آل ارسلان فاتحة الخطوبة المنتظرة. وعندما سرت في صالونات بيروت، في ما بعد، شائعات عن لقاءات سرية بين كمال ومي، تلقت الفتاة أمراً بوقف كل الاتصالات معه. كان والد مي الأمير شكيب ارسلان الذي أمضى معظم حياته في المهجر بسبب دفاعه عن عروبة لبنان ورفضه الانتداب بكل حدة، يعتقد أن جنبلاطيي المختارة هم من أعوان الفرنسيين، ولذا فإن مجرد طرح فكرة احتمال المصاهرة

شيحا وانتقد نظريته متهما إياه بالنفعية والبرغماتية الصرف. بيد أن الخلافات الفكرية لم تؤثر إطلاقاً في احترام كمال بك لموسوعية ميشال وثقافته العميقة. وهو كتب في مذكراته، بعد أول لقاء له مع الرجل: «قمت بزيارة ميشال بك شيحا. شخصية كبيرة الثقافة وكثيرة الحيوية، أعجبت به كثيراً. يجمع ميزتين: الثقافة والعمل. يسوعي «التربية»[1].

ومن بين المفكرين الآخرين الذين التقاهم كمال جنبلاط، وهو يبحث جاداً عن الوفاق الفكري، سعيد عقل الشاعر الزحلاوي المعروف، وانطون ثابت زعيم «حركة أنصار السلام» التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، ونقولا شاوي الامين العام للحزب الشيوعي، ونعمة ثابت احد قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي، والشيخ بيار الجميل زعيم حزب الكتائب، وموريس الجميل الكتائبي الفيلسوف والاقتصادي اللامع، وكثيرون غيرهم من القادرين، في رأي كمال جنبلاط، على العمل في سبيل الخروج بالبلاد من المأزق رغم تباين معتقداتهم السياسية.

وكان كمال جنبلاط أقدم على أول محاولة لتشكيل كتلة انتخابية معارضة قبل عام تقريباً من بدء الانتخابات النيابية. فبمبادرة منه تم في بداية صيف ١٩٤٦ لقاء في منزل موريس الجميّل بين زعيم حزب الكتائب بيار الجميّل، ونعمة ثابت وعبدالله قبرصي وغيرهما من قيادة الحزب القومي. وفي سياق النقاش المفعم بالحماسة أفلح الحاضرون في تلمس طائفة من المواقف المشتركة. وساعد على ذلك بمقدار كبير أن الجناح المعتدل من الحزب القومي بقيادة نعمة ثابت تخلى، أثناء وجود زعيم الحزب أنطون سعادة في المنفى، عن فكرة «سوريا الكبرى» وأعلن أن الحزب لبناني خالص. وبدا أن كتلة انتخابية قوية ستظهر في الأفق السياسي. وما هي إلا جهود قليلة أخرى حتى يقوم «ثلاثي» جنبلاط-الكتائب-القومي.

إلا أن أحداثاً لم يكن كمال جنبلاط يتوقّعها حصلت مع اقتراب موعد الانتخابات. فقد أصرّ أنطون سعادة الذي عاد إلى لبنان في بداية آذار ١٩٤٧، على فصل قادة الجناح المعتدل من الحزب، ووجه دفّته من جديد في مجرى الراديكالية السياسية. وتهاوى المشروع «الثلاثي» في الحال، إلا أن ذلك لم يفت في عضد كمال جنبلاط، فقام بعد حين بمحاولة أخرى لتأليف كتلة انتخابية

في المكتب الوزاري ينقضي النصف الأول من الدوام في استقبال المراجعين والرد على المكالمات الهاتفية وتوقيع الأوراق المرهق بالنسبة اليه، فهي تنهمر في سيل رهيب يتقيؤه، بلا كلل، الغول الإداري المهول. وقرابة الثانية بعد الظهر يغادر كمال بك الوزارة، ويمضي إلى البيت عادة برفقة موظفين أو مراجعين يناقش معهم أثناء الغداء القضايا التي يتعين عليه أن يبتها.

ربيع ١٩٤٧ كانت الألسن تلهج بالانتخابات البرلمانية المرتقبة. وتكتل حول الزعماء التقليديين مرشحون يأملون في الفوز ضمن لوائح أولئك الزعماء. في تلك الأيام تردد على كمال جنبلاط باستمرار مرشحو جبل لبنان احمد البرجاوي وشهيد الخوري والدكتور يوسف حتي. وكان يتردد على المختارة كذلك كميل شمعون الذي له منزلة طيبة في نفس الست نظيرة. وساهم في المناقشات والمداولات التي تستمر احياناً إلى ما بعد منتصف الليل، كلّ من الشيخ عبدالله العلايلي وفريد جبران وكامل العبد الله وأنور الخطيب وفؤاد رزق وشاكر شيبان وغيرهم من أنصار جنبلاط وأعوانه في النشاط الحزبي المرتقب.

إلا أن كمال جنبلاط لا يكتفي بمناقشة القضايا الملحة بين أنصاره وأشياعه، ويدرك أن بناء المجتمع الديموقراطي في لبنان يتطلب وجود بديل فعال يواجه الثنائي السلطوي بشارة الخوري–رياض الصلح. وهذا البديل، في رأيه، يمكن أن يتكون من تكتل انتخابي للسياسيين المعارضين الذين ينتظر ان يشكلوا في ما بعد أساساً لحركة اجتماعية واسعة من اجل الإصلاحات.

وفي سياق تعميق هذه الفكرة دخل كمال جنبلاط في اتصالات مع سياسيين وزعماء أحزاب لديهم آراء وتوجهات مختلفة، ومتعارضة في الغالب، لكنهم واثقون جميعاً من ضرورة الإصلاحات. واستهدفت لقاءاته و«كوكبة» المثقفين اللبنانيين العثور على قواسم مشتركة تشكل أساساً للتفاهم والمساومة، ذلك الأساس الذي يتسم، في رأيه، بأهمية بالغة بالنسبة الى بلد تتنازعه الطائفية.

وكان كمال جنبلاط زار في ربيع ١٩٤٥ ميشال شيحا الذي يعتبر من أبرز المثقفين المسيحيين. ففي أواسط العشرينات شارك ميشال شيحا، المتضلع في الحقوق الدستورية، في صوغ الدستور، واشتهر في ما بعد على نطاق واسع بصفته من منظري «الفكرة اللبنانية» المستندة الى مسلمة الدور الخاص الذي يؤديه لبنان كجسر بين الغرب والشرق. ودخل كمال جنبلاط مراراً في جدل مع ميشال

أعلنت الصحف اليومية نيّتها بمقاطعة مجلس النواب المزور، ووجهت نداء إلى رئيس الجمهورية طالبته فيه بحلّ المجلس وإجراء انتخابات جديدة.

وبديهي أن العهد ما كان يفكّر في إبطال نتائج التصويت، ولا إجراء انتخابات جديدة، بل ما كان ينوي قطعاً التنازل عن الفوز الذي حقّقه، وإن بأساليب مشبوهة. وكانت الخلافات التي ظهرت داخل «حكومة الجبابرة» عشية الانتخابات أسفرت هذه المرة عن انقسام وزرائها نهائياً معسكرين متعارضين. وحاول رئيس الوزراء رياض الصلح أن يخفّف من وطأة الخلاف ويصلح ما بين الطرفين متحججاً بقانون الانتخابات الذي تشوبه نواقص كثيرة لأنه من بقايا عهد الانتداب. إلا أن صوته تبدّد في صخب احتجاجات المعارضة الغاضبة.

وفي الثلاثاء المصادف ٢٧ أيار ١٩٤٧ أعلن كمال جنبلاط وكميل شمعون الانسحاب من الحكومة. وفي ٣٠ منه نظما مع عبد الحميد كرامي وألفرد نقاش وعمر بيهم والمطران أغناطيوس مبارك تجمعاً شعبياً حاشداً للمعارضة في «مدرسة الحكمة» حضره ممثلو الكتائب والحزب الشيوعي والكتلة الوطنية. ووجه زعماء المعارضة انتقاداً شديداً لسياسة الحكم ودعوا إلى إعلان الإضراب العام في بيروت.

وصيف ١٩٤٧ اجتمع رجالات المعارضة في منزل عمر بيهم وأعلنوا تشكيل «كتلة التحرّر الوطني». واختير عبد الحميد كرامي رئيساً، وعمر بيهم أميناً عاماً. وانضمت إلى الكتلة الجديدة شخصيات سياسية معروفة مثل حبيب طراد وجواد بولس وألفرد نقاش. وكتب كمال جنبلاط أحد مؤسّسي «كتلة التحرّر الوطني» أنه وزملاءه كانوا يسعون «لإنقاذ سمعة البلاد على الأقل»[٢]. ولهذا الغرض طالب زعماء المعارضة بحل مجلس النواب المزوّر وإقرار قانون جديد للانتخابات يضمن للمواطنين حرية الإعراب عن إرادتهم والتقيّد بالإجراءات الديموقراطية.

-٢-

في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ اتّخذت الجمعية العمومية للأمم المتّحدة في جلستها العامة القرار رقم ١٨١ (١١) بتقسيم فلسطين وتأسيس دولتين فيها، إحداهما يهودية والأخرى عربية. وصوت إلى جانب القرار مندوبو ٣٣ دولة، وعارضته ١٣ دولة، وامتنعت عن التصويت عشر دول بينها بريطانيا. ونص القرار

معارضة بالتحالف مع الكتائب وكميل شمعون. وقد أبدى هؤلاء اهتماماً بالفكرة في بادئ الأمر، إلا أن كمال جنبلاط لاحظ منذ الاتصالات الأولى أن كلاً من «حلفائه» مدفوع باعتبارات المصلحة الشخصية وحدها، وأنهم لن يتمكّنوا من وضع أي برنامج مشترك مبني على أساس مبدئي.

وجعل إخفاق تأليف كتلة انتخابية معارضة كمال جنبلاط يشارك في ما يسمّى اللائحة الائتلافية لجبل لبنان، ومعظم أعضائها من الدستوريين. وجاءت تلك المشاركة الاضطرارية لتزيد في هواجس جنبلاط الأليمة. فليس خافياً على أحد أن الرئيس بشارة الخوري الذي يحلم في تجديد الولاية، لم يعد من زمان راضياً عن مجلس النواب الذي يشكّل نواب الكتلة الوطنية أكثريته بعدما فازوا عام ١٩٤٣ بفضل الدعم القوي الذي نالوه من الفرنسيين. ولكي يتمكّن أنصار رئيس الجمهورية من إمرار التعديلات التي تسمح بتجديد الولاية لا بد لهم من الحصول على ما لا يقل عن ثلثي أصوات أعضاء المجلس. ويعني ذلك أن بشارة الخوري وحاشيته سيوظفون طاقاتهم وإمكاناتهم ونفوذهم ليؤمنوا لمرشحيهم أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية. وفي هذه الظروف سيكون من الصعب جداً تأمين النزاهة والموضوعية لأول انتخابات نيابية في تاريخ لبنان بعد الاستقلال.

وأكدت الانتخابات في خمس دوائر انتخابية يوم ٢٥ أيار ١٩٤٧ أسوأ توقعات كمال جنبلاط ومخاوفه، بل تجاوزت تلك التوقعات. فبالضغط الشديد على الناخبين وشراء الذمم وشتى أنواع التحايل والتزوير أثناء فرز الأصوات تمكن الحكم من الفوز بـ ٤٧ مقعداً من الـ٥٥ مقعداً في مجلس النواب. وضمّ المجلس الجديد ٢٥ من الملاك العقاريين، و١٧ محامياً، و٩ أطباء، ومهندساً واحداً، وصحافياً واحداً فقط. وهذا الصحافي لا يتمتّع كثيراً بثقة الرأي العام، إذ رشح للنيابة عشرون صحافياً غيره، لكن أحداً منهم لم يحرز فوزاً. ولم يكن هناك شكّ في أن الرئيس الخوري بلغ المرام، وان احتمال بقائه في رئاسة الدولة فترة ثانية غدا أمراً واقعاً.

وأثار تزوير الانتخاب موجة عارمة من الاستياء والاستنكار. كان فرز الأصوات لا يزال مستمراً في بعض الدوائر الانتخابية، فيما شرعت لجنة الطعون التي ضمّت أمين نخله وفريد الخازن ومحمد الغطيمي بالنظر في شكاوى الناخبين الكثيرة. وجاء ردّ فعل الصحافة، كما هو متوقّع، حاداً وشديد اللهجة. فقد

جنبلاط، بل على العكس زادت من قلقه، وجعلته يراجع في ربيع ١٩٤٧ أهم المؤلفات في القانون الدولي في محاولة للإحاطة بشروط قيام الدول الجديدة وبمبادئها وبالطريقة المقبولة حقوقياً للاعتراف بها دولياً. وظل جنبلاط، كالسابق، يقيم وزناً كبيراً لرأي ادمون ربّاط وينشد النصح والمشورة عنده. ولم يكن الاستنتاج الذي توصّلا إليه بعد تحليل تفصيلي لنص ميثاق الأمم المتحدة يبعث على التفاؤل. فما من مادة فيه تخوّل هذه الهيئة الدولية حقّ تأسيس دول جديدة بمشيئتها وعلى هواها. فطوال التاريخ كان ظهور الدول مصحوباً بالعنف والضحايا، وليس هناك ما يبرّر الأمل في أن تنتهي محاولة الأمم المتحدة تأسيس دولتين جديدتين في فلسطين دون إراقة دماء، ولاسيما أن العرب واليهود شدّوا العزم على الدفاع عن مصالحهم بقوة السلاح[٣].

وثمة نقطة أخرى أثارت قلق كمال جنبلاط، فإن تأسيس دولتين قوميّتين في أراضي فلسطين يشكّل، في رأيه، سابقة خطيرة للغاية يمكن أن يتّخذها الانعزاليون اللبنانيون حجة لتحقيق حلمهم القديم في تأسيس الدولة المسيحية. ولم تكن تلك المخاوف نابعة من تأملات ذهنية مجرّدة لا تمتّ بصلة إلى الواقع. ففي ١٩٤٦ بعث ممثل البطريرك الماروني اللبناني في المهجر (الولايات المتحدة الأميركية) بمذكرة إلى الأمم المتحدة طلب فيها مساعدة لتأسيس الوطن القومي للمسيحيين في لبنان[٤].

وفي ٥ آب ١٩٤٧ توجه المطران الماروني اغناطيوس مبارك باقتراح إلى اللجنة الدولية المختصة بفلسطين لجعل لبنان، شأن فلسطين، وطناً دائماً للأقليات في الشرق الأوسط. وطالب بتأسيس دولة يهودية في فلسطين، ودولة مسيحية في لبنان[٥]. وكان اقتراح المطران مبارك يستجيب بالكامل، مخططات الزعماء الصهاينة بخصوص لبنان الذي نعته بن غوريون بـ«نقطة الضعف في التكتل العربي». وكتب بن غوريون في مذكراته يوم ٢١ أيار ١٩٤٧ : «إن التفوّق الإسلامي في هذا البلد مصطنع ومن السهل تصفيته. ولا بد من تأسيس دولة مسيحية هناك تنسحب حدودها الجنوبية على امتداد الليطاني. ويمكننا أن نتوقّع معاهدة تحالف مع دولة من هذا النوع. وبوسعنا أن نقوّض شرق الأردن بدحر الفيلق العربي وقصف عمان. وبعد ذلك تسقط سوريا. وإذا تجرأت مصر وشنّت الحرب علينا سنقصف بور سعيد والإسكندرية والقاهرة، وبذلك ننهي الحرب

على أن يخصّص للدولة اليهودية وسكانها الـ١٠٠٨٨٠٠ نسمة ١٤,١ الف كيلومتر مربع، فيما يخصّص للدولة العربية وسكانها الـ٧٥٨٥٢٠ نسمة ١١,١ كيلومتر مربع.

استقبل العالم العربي القرار الدولي بمنتهى السخط والاستنكار. ونشرت الهيئة العربية العليا في فلسطين بياناً رفضت فيه قرار التقسيم رفضاً باتاً، ودعت إلى الإضراب العام وإعلان حالة الطوارئ. وألقت اللجنة المسؤولية الكاملة عن عواقب تأزم الوضع في البلاد، على الحكومة البريطانية.

وجاء ردّ فعل سوريا شديداً للغاية أيضاً، فقد انهال المتظاهرون الغاضبون في دمشق بوابل من الحجار على سفارات الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبلجيكا، فيما افتتحت مراكز التطوّع ومعسكرات التدريب في أرجاء البلاد. وحدثت خلال التظاهرات في دمشق اشتباكات دموية بين الشباب القوميين من جهة والشيوعيين الذين وجدت فيهم الجموع متنفّساً وصبّت عليهم جام غضبها واستنكارها لموقف الاتحاد السوفياتي الذي صوّت لمصلحة قرار التقسيم.

أما في بيروت فقد تزعّم تظاهرات الاحتجاج طلبة الجامعة الأميركية والمؤسسات التعليمية العالية الأخرى، الذين طالبوا الحكومة بفتح مراكز التجنيد وتوزيع السلاح على المتطوّعين. وانتزع المتظاهرون اللوحة المعدنية المثبتة على مدخل السفارة الأميركية ورموا المبنى بالحجار. وأصيب بأضرار أكبر مكتب شركة «التابلاين» الأميركية في فندق «متروبول» حيث تحطّم زجاج جميع النوافذ، وبمحض المصادفة لم تقع ضحايا.

وشاطر كمال جنبلاط أبناء بلده سخطهم واستنكارهم. واعتبر قرار التقسيم خرقاً صارخاً لأصول القانون الدولي. وكان هذا الاستنتاج نتيجة لدراسة متمعنّة دقيقة أجراها كمال بك للجوانب الحقوقية من المسألة. ويعود اهتمامه البالغ بمستقبل فلسطين منذ الحرب العالمية الثانية، إلى تأملاته بشأن النظام العالمي بعد تلك الحرب. فمن ذلك الحين لم يكن يشك في حتمية انهيار الامبراطوريات الاستعمارية. ولكن إذا كان تطور الأحداث على هذا النحو يبشر سوريا ولبنان بإحراز الاستقلال، فإن رفع الانتداب البريطاني عن فلسطين ينطوي على خطر تصاعد المواجهة بين العرب واليهود بل، وحتى النزاع المسلح بين الطرفين.

لم تبدّد إحالة مسألة مستقبل فلسطين على الأمم المتحدة مخاوف كمال

تل أبيب على ظهره مظفّراً. ولكي يعرب الملك المصري عن حماسته صار يظهر أمام الجمهور ببزة القائد الأعلى البيضاء وبرفقته أخواته اللواتي منحهن رتباً عسكرية. وحتى رياض الصلح الذي كان، على ما يبدو، من الزعماء العرب القلائل الذين اهتموا بمصير فلسطين بصدق وإخلاص، دخل شأن الآخرين حومة التصريحات والبيانات المتهوّرة الخطيرة. فقد أعلن، مثلاً، أن الأمم المتحدة ستجد نفسها مضطرّة إلى تكليف جندي أجنبي لحراسة كل يهودي في فلسطين لتأمين أداء مهمات دولته هناك(٩).

كان كمال جنبلاط يتألّم ويأسى لمثل هذه التصريحات. ويرى أن كبرياء الساسة العرب إزاء اليهود لا موجب لها، وتدل على ضيق الأفق والعجز عن التقويم الواعي للموقف. ومع أن الفصائل العربية تمكّنت مطلع عام ١٩٤٨ من إحراز بعض الانتصارات، بل ومن السيطرة على بعض خطوط المواصلات المهمة فإن غياب القيادة المشتركة ووجود الخلافات بين الأقطار العربية بشأن أهداف الكفاح في فلسطين وطابعه أثار شكوكاً في فرص النجاح، إن لم نقل جعلاها مستحيلة.

وأعلن المندوب الأميركي في الأمم المتحدة في آذار ١٩٤٨ أن قرار الجمعية العمومية بشأن تقسيم فلسطين لم يعد، في رأي البيت الأبيض، قابلاً للتطبيق في الملابسات الجديدة، ثم اقترح وضع فلسطين تحت وصاية دولية لهيئة الأمم المتحدة. وناشد مجلس الأمن الأطراف المتحاربين أن يوقفوا إطلاق النار. وكان المفروض أن تقدّم الأمم المتحدة، كخطوة لاحقة، على إعادة النظر في قرار التقسيم المعطّل وتبحث عن حل مقبول.

ولم يخف سياسيون عرب كثيرون رضاهم، ولو انعطفت الأحداث نحو مجرى كهذا. ففي كل الأحوال يوفّر ذلك، في رأيهم، فرصة لكسب الوقت، وبالتالي لطرح مبادرات ديبلوماسية الهدف منها حث المجتمع الدولي على البحث عن صيغ أخرى لحل المشكلة الفلسطينية بحيث تأتي أكثر ملاءمة للعرب.

واعتبر كمال جنبلاط ردّ الفعل هذا على الاقتراح الأميركي سابقة خطيرة، وخاطئة بالطبع. ففي ٩ نيسان ألقى في مجلس النواب كلمة طرح فيها رؤيته للموقف بدقة وبدون مواربة. فهو يعتقد أن الصهاينة أفادوا إلى أقصى حدّ في التحضير للحرب من الأشهر الخمسة والنصف التي حدّدتها الجمعية العمومية

ونثأر لأجدادنا من الفراعنة والآشوريين والكلدانيين»[٦].

وبعد صدور قرار التقسيم، قلما كان هنالك من يشك في حتمية الحرب في فلسطين. وعندما لعلعت الرصاصات الأولى في القدس غدت الأجواء في بيروت والعواصم العربية الأخرى مشحونة بالدعوات الخطابية والنداءات الكلامية. وسمع كمال جنبلاط تصريحات الزعماء العرب وتهديداتهم برمي اليهود في البحر، فرأى أن من واجبه تحذير أبناء جلدته من مغبة الاستهانة بالعدو واستصغار شأنه، فذلك ينطوي على عواقب وخيمة للغاية. وفي ٥ كانون الأول ١٩٤٧ نشر في جريدة «التلغراف» مقالة حذّر فيها من أن الوضع الناشئ في فلسطين أخطر بكثير مما يتصوّره معظم السياسيين العرب[٧].

كان قلق كمال جنبلاط يزداد ويتعمّق كلّما اقترب موعد انسحاب القوّات البريطانية من فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨. ومع أن زعماء سبع دول عربية أعلنوا في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة (كانون الأوّل ١٩٤٧) عن استعداد تلك الدول لمنع تأسيس كيان يهودي في فلسطين والحفاظ عليها دولة مستقلة موحدة، لم تكن كل الجهود التي بذلت لهذا الغرض توحي أنها ستكون مثمرة[٨]. وبموجب اتفاقات القاهرة كان مقرّراً أن تخصّص دول الجامعة مليون جنيه استرليني للجامعة العربية وتضع في تصرّفها سلاحاً وثلاثة آلاف متطوّع للشروع فوراً بكفاح الانصار وبالعمليات الحربية في فلسطين. إلا أن الأموال الموعودة كانت تتقاطر ببطء شديد وبمبالغ زهيدة. وكان المتطوّعون الذين تجمّعوا من شتّى أرجاء العالم العربي في معسكر للتدريب بإحدى ضواحي دمشق يعانون من شحّ السلاح والذخيرة، بينما لم تتسلّم جامعة الدول العربية سوى عشر المبلغ الموعود. وكان أمينها العام عبد الرحمن عزام باشا يبعث بالبرقية تلو البرقية إلى ملوك ورؤساء الدول يستحثّهم فيها على أداء واجبهم حيال الأمة.

كان كمال جنبلاط على يقين من وقوع الكارثة الداهمة. ففي غياب التدابير الملموسة التي يتعيّن على الزعماء العرب اتخاذها، كان ثمّة تراشق باللغو السياسي الفارغ، والتنافس في المشاهد التمثيلية التي كانت ستغدو مثاراً للضحك لو أنها جاءت في أوقات أقل خطورة من ذلك الوقت. وعندما كان مقرّ قائد «جيش الانقاذ» فوزي القاوقجي في دمشق يفتقر حتى إلى أجهزة لاسلكية للاتصال بالقادة الميدانيين، بعث إليه الملك فاروق بهدية هي جواد أبيض ليدخل

الجامعية. وكما كان ديدنه في سني الدراسة، لم يفوّت هذه المرّة معارض الكتب المنتشرة في أرجاء باريس. وبالإضافة إلى المؤلّفات في التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع، كان يقتني كمال جنبلاط مصنّفات في الفلسفة الهندوكية. وسرعان ما تثاقلت السيارة بفعل ما في صندوقها من رزم مؤلفات كريشنامورتي وفيفاكاناندا وبلافاتسكايا ومهابهاراتا.

وكانت لندن المحطة الثالثة في جولة العروسين. وخلافاً لباريس حيث أحاط بهما المعارف والأصدقاء، فقد أعدّ لهما في العاصمة البريطانية برنامج يحصي كل خطوة يخطوانها. ففي الصباح يأتي إليهما في فندق «انتركونتيننتال» المقدّم فيرلوغ الذي أوكلت إليه مهمة مصاحبتهما في الحل والترحال. وكانا يسميّان هذا الضابط المشورب في غيابه «صديقنا من الانتلجنس سيرفس». وزار جنبلاط برفقة المقدّم فيرلوغ المعرض الوطني ومرصد غرينويش، وتجول في الهايد بارك، وحضر جلسة مجلس العموم واستمع باهتمام إلى مداولات الحاضرين بشعورهم المستعارة. وكانت تنتظره مفاجأة سارة في المتحف البريطاني، حيث استقبله مدير قسم الآثار أمام المدخل الرئيسي وحيّاه باحترام قائلاً: «أهلاً وسهلاً بممثل أقدم عقيدة دينية على وجه البسيطة!». وفي قاعة الندوات كان بانتظاره جمع من الباحثين العاملين في المكتبة. وبناء على طلبهم، ألقى محاضرة ارتجالية في تاريخ الدروز وعقيدتهم ثم أجاب عن أسئلة كثيرة[١٢].

وذات يوم حمل المستشار في السفارة اللبنانية في لندن نديم دمشقية بطاقة دعوة الى كمال ومي جنبلاط لحضور الاستقبال السنوي الذي يحييه الملك جورج السادس في قصر باكنغهام. وحاول جنبلاط أن يعتذر لأنه لا يطيق المحافل الرسمية، إلا أن السيدة مي أصرّت، فتنازل لها على مضض. وما كانت لديه بزة تليق بالمقام، فارتدى واحدة على سبيل الاستعارة. وكان متضايقاً جداً في بزة السموكنغ اللماعة والقبعة الأسطوانية العالية، فلم يمس طعاماً أو شراباً طوال الحفل.

وفي منتصف الصيف، وصل كمال ومي إلى روما، فاستقبلهما في مطارها شارل حلو سفير لبنان لدى الكرسي الرسولي منذ سنة ونصف السنة. كان شارل حلو واسع الاطلاع، ملماً بالأدب، ومتذوقاً للفنون الجميلة. وقد أخذ على عاتقه مهمة «الوصاية» على كمال بك وعقيلته، فكان يجد الوقت ليمرّ عليهما في

لبريطانيا كي تستعدّ لإجلاء قواتها عن فلسطين. أما الأقاويل التي استرعت انتباه الرأي العام بخصوص إعادة النظر في قرار الأمم المتحدة حول فلسطين فقد خدمت، في مفهوم جنبلاط، مصالح الصهاينة الذين سعوا إلى تخدير الوعي العربي وصرفه عن المسألة إلى موضوع آخر عشية الإعلان عن قيام الدولة الصهيونية.

كان جنبلاط، خلافاً لغيره من السياسيين العرب، واقعياً في تقويم الموقف. وكان يكرّر في أحاديثه مع الدكتور ادمون رباط: «مصيبة العرب أنهم جوبهوا بأقوى وأذكى شعب مرّ على التاريخ، شعب جمع في طيّاته عقلاً خلاقاً اندمجت فيه الحضارة الأوروبية... وبات طاقة فعالة فيها جميع المتميزات الغربية»[١٠]. ومع ذلك فإن كمال جنبلاط، شأن معظم أبناء جلدته، ما كان يشكّ في قدرة الجيوش العربية النظامية على إلحاق الهزيمة الماحقة بالتشكيلات الصهيونية غير المحترفة في فلسطين إذا وحّدت كلمتها. ولعلّ ثقته هذه يسّرت عليه نفسياً أمر السفر إلى الخارج فترة طويلة نسبياً لاعتبارات شخصية ملحّة في أواخر نيسان ١٩٤٨ عندما غدا واضحاً للجميع أن الحرب الواسعة النطاق أمر لا مفرّ منه.

-٣-

في نهاية نيسان ١٩٤٨ أقلعت الطائرة بكمال جنبلاط إلى سويسرا. واستقبلته الأميرة مي ارسلان في جنيف. في اليوم التالي، الأول من أيار، صادق الكاتب العدل على عقد زواجهما[١١].

وبعدما أمضى العروسان شهر العسل في سويسرا المرفهة الوادعة والمغمورة بشمس الربيع، توجّها إلى فرنسا. كانت باريس عقب الحرب العالمية الثانية لا تزال تعيش بنظام بطاقات الإعاشة، إلا أن ميدان الشانزيليزيه عاد كالسابق يحتضن جمهوراً من الروّاد المهندمين المرحين. والسياح الأميركيون يوجّهون آلات التصوير صوب برج إيفيل. ومن اليوم الأوّل لنزول الزوجين في فندق «ريتس» تقاطر الضيوف عليه بسيل لا ينقطع. وقام كمال جنبلاط وعقيلته بجولات استطلاعية في باريس بسيارة الصديق القديم كميل أبي صوان الذي يعمل منذ أكثر من عام في مقرّ الأونيسكو بجادة كليبير. وعندما يمرّ كميل بالأماكن التي يعرفها من زمان، يتحمّس منتعشاً ويقص على السيدة مي بمرح وحيوية مشاهد من حياته

الاستقلال والنهضة الوطنية في لبنان.

لا يجادل إثنان في إعجاب كمال جنبلاط بموقف رياض الصلح المتشدّد في ما يخصّ القضية الفلسطينية، ودفاعه الدائب عن الفلسطينيين في جلسات جامعة الدول العربية. إلا أن رياض الصلح، كما يعتقد جنبلاط، لم يكن على مستوى الأحداث إبان الحرب. فهو، شأن سائر زعماء الأقطار العربية، لم يبذل كل الجهود اللازمة لتنسيق الموقف العربي وتأمين انتصار العرب في الحملة الفلسطينية. واعتبر جنبلاط هذا العجز جريمة، بل هو، في رأيه، الخيانة العظمى، إذ غدا أحد أسباب الفاجعة القومية.

وساد برود مؤسف في صيف ١٩٤٨ العلاقات بين كمال جنبلاط ورياض الصلح. ففي وليمة أقامها الدكتور يوسف حتي بمنزله لنخبة المجتمع اللبناني، تظاهر كمال جنبلاط - كما اعترف شخصياً في ما بعد - بأنه لم يلاحظ وجود رئيس الوزراء، فعجّل بالسير عمداً كي لا يسلّم عليه[١٤].

حاول كمال جنبلاط بكل الوسائل، ومن خلال الاستنكار الصريح لسلبية الحكومة، أن يدفع القائمين على السلطة إلى الفعل الحازم.

وكتب في يومياته في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩: «عندما دخلت الجيوش الصهيونية حدود لبنان قلقت أفكارنا وخفنا سوء العاقبة أن يكمل الجيش الصهيوني نزهته حتى ضفاف الليطاني وصيدا وغيرها. وتشرّفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية وكانت سيماء الاضطراب بادية عليه، وكان وزراؤه يكذّبون بتصريحاتهم خبر الزحف الصهيوني. فعرضت عليه أن يقوم فخامته بتعبئة جميع المدنيين من اللبنانيين الشديدي المراس كأبناء الشوف والدروز بصورة خاصة، وأبناء الهرمل، وأن يهبّوا خلف الجيش اللبناني ويدعموا مؤخراته ويكونوا الجبهة الثانية، إذا تمكّن العدو من اختراق الجبهة الأولى. وعرضت نفسي أن أكون من أول المتطوّعين لهذا العمل...

فشكرني فخامته شكراً مستفيضاً وأثنى على وطنيّتي وحماستي وتضحيتي الخ. ولكن لاحظ أن مثل هذه التعبئة وهذا العمل قد لا يجديان نظراً إلى الأساليب العصرية والأسلحة الجديدة في الحروب الحديثة. وأضاف أن ليس لدى الحكومة أسلحة لمثل هذا العمل.

فألمحت إلى أن أكثر الذين سيلبون النداء من الأهالي لديهم بنادق ولا يعوزهم

فندق «اكسيلسيور» كل يوم. وتمكّن في غضون أسبوع من أن يطوف بهما كل معالم روما والفاتيكان.

ظل كمال جنبلاط طوال الرحلة الأوروبية يتابع من بعيد الأحداث على الساحة الفلسطينية التي تشغل باله أكثر من أي شيء آخر. فهو يتصفّح الجرائد كل صباح بحثاً عن أنباء مسرح العمليات الحربية. إلا أن خيبة الأمل كانت تتكرّر مع إطلالة كل يوم جديد. وسرعان ما حلّ الألم والاكتئاب في نفسه محلّ الثقة بأن تفوّق العرب سيحسم النزاع لمصلحتهم ويعود عليهم بالنصر المبين.

وغدا واضحاً أن الجيوش العربية لا تمتلك أية خطة منسّقة للعمليات الحربية. زد على ذلك أن مصر وشرق الأردن مشغولتان، على ما يبدو، بالتنافس في ما بينهما، أكثر من الاهتمام بمكافحة فصائل «الهجانة». وبمضي الوقت تمكن الاسرائيليون من تحقيق تفوّق في نوعية الآليات والأسلحة، فضلاً عن التفوّق العددي. وفي أواسط الصيف انتزعوا المبادرة من العرب وحوّلوا مجرى الأحداث في كل مكان تقريباً لمصلحتهم.

حين عاد كمال ومي جنبلاط إلى لبنان مطلع آب كان واضحاً أن «الوثبة» العربية أو الضربة الخاطفة في فلسطين أخفقت تماماً. ومع نهاية عام ١٩٤٨ غدت الهزيمة أمراً واقعاً. وخيّمت الحيرة والارتباك على العواصم العربية، وسادها الاكتئاب. فالقضية لم تكن مقتصرة على إهانة الكرامة الوطنية والعزة القومية، الأمر الذي يعتبر في ذاته صدمة بالغة لمعظم العرب. فإن آثار الحرب الفاجعة لا تقلّ عن ذلك فداحة، وبخاصة موجات اللاجئين التي اندفعت من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة. وتفيد معطيات الأمم المتحدة أن ٧٢٦ ألف فلسطيني تركوا ديارهم إبان الحرب العربية-الاسرائيلية الأولى، وأن ١٠٤ آلاف منهم لجأوا إلى لبنان. وإلى ذلك تخطى الاسرائيليون، أثناء هجومهم شمالاً، حدود لبنان الجنوبية واحتلوا بقعة واسعة من أراضيه تضمّ حوالى ٢٠ قرية(١٣).

حزت الكارثة في نفس كمال بك. فهو كان مقتنعاً بأن مسؤوليتها تقع بالكامل على الحكومات العربية التي كشفت خلال الحرب عن تهاونها وعجزها المطبق عن القيام بالمهمات القومية. وجعلت نتائج الحرب المريرة كمال جنبلاط على يقين بأن النظام الحاكم في لبنان خائر واهن. وما كان أشد خيبة أمل كمال بك برياض الصلح الذي يعتبر بطلاً لحركة التحرّر الوطني العربية وأحد أنشط دعاة

حكومة لبنان كانت حرباً مسرحية لا أكثر ولا أقل... وهو أمر لا يتّفق مع الوعد الذي قطعناه للدول العربية بالسير معاً حتى النهاية... وفي الواقع ما كان لبنان يقدر أن يعمل ما تيسّر له من واجب عسكري، وقد دخل هذه الحرب ولا يتوافر لكل جندي إلا بضع مئات من الذخيرة تنفد بظرف خمس أو ست ساعات بحسب التقارير الرسمية»[١٩].

وتوقّع أن تغدو أقطار الشرق الأوسط من الآن فصاعداً ساحة لاقتسام مجالات النفوذ بين الدول الغربية الساعية إلى الحفاظ على مصالحها الاستعمارية في المنطقة. وأعاد إلى الأذهان صفحة من التاريخ القريب، وخاطب رياض الصلح قائلاً: «كم كنت أودّ أن أرى دولتكم اليوم، كما كنتم في أيام معاهدة سايكس بيكو، في طليعة المناضلين لتحرير الدول العربية!»[٢٠].

وفي ختام كلمته التي استغرقت نصف ساعة، طرح كمال جنبلاط جملة توصيات بشأن التدابير العاجلة التي يتعيّن اتخاذها لتجاوز الأزمة. والخطوة الأولى التي تكاد تكون حاسمة في اعتقاده هي حلّ جامعة الدول العربية بشكلها القائم آنذاك. واقترح بديلاً منها منظمة تضمّ معظم بلدان الهلال الخصيب التي تربطها علاقات سياسية واقتصادية وثيقة، على أن تبقى أبواب الجامعة الجديدة مفتوحة فقط أمام الانظمة الجمهورية والانظمة الملكية البناءة التي تضمن لرعاياها الحقوق والحريات الأساسية، وبشرط «أن تسعى الدول العربية إلى تأميم شركات البترول مستعبد الشعوب، وجميع الموارد الاقتصادية الأساسية التي يمكن تغلغل الاحتكارات الدولية إليها، وأن توجه أنظارنا إلى الشرق حيث تقوم محاولة من كبرى محاولات التاريخ، ألا وهي محاولة تكتّل جميع شعوب آسيا - ويبلغ عدد سكانها أكثر من نصف العالم ومواردها لا تعد ولا تحصى»[٢١].

وأشار كمال جنبلاط إلى الضرورة القصوى، بالنسبة إلى الأقطار الآسيوية، «لوضع سياسة مشتركة للعلم ولتفتح الضمائر للمعرفة - فالمعرفة تحرّر بذاتها - والشرق لا يزال الجهل يسيطر في أرجائه وسيظل تحت سيطرة الاستعمار والنفوذ الأجنبي»[٢٢].

ورغم التصفيق الذي قوبل به خطابه، فقد رأى نواب كثيرون أنه تجاوز الحدود. وكان رياض الصلح الهدف الأول. فهو الشخص الوحيد الذي وجّه إليه كمال جنبلاط مباشرة سهام اللوم والاتهام.

إلا الخرطوش. وطلبت من فخامته أن يفكّر في الموضوع ملياً.

فقال: «يا كمال بك شو بتعمل البارودة اليوم مع الرشاشات والآلات الحديثة؟».

- قلت: الحق مع فخامتك ولكن لنجرّب.

فشكرني مرة ثانية وانصرفت»(١٥).

في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٩ وضعت الحرب أوزارها. وخسرها العرب. وكان منطقياً أن تحدث تبدّلات، أو، كما يقول سامي الصلح في مذكّراته: «كان لا بدّ، اثر انهزام الدول المجاورة في معركة فلسطين الأولى، أن ترحل العهود في المنطقة إلى غير رجعة، أو على الأقل، أن تسقط الحكومات، غير ان الانهزام في هذه المنطقة غالباً ما يكرّس الحكم ويحميه»(١٦).

خاض زعماء المعارضة مداولات ساخنة بشأن الموقف. وكانت كأس الانفعال المكبوت طفحت في جلسة مجلس النواب في ٢٥ كانون الثاني. افتتح سامي الصلح المداولات بكلمة ساخطة صب فيها جام غضبه على العهد. وانهال على أصحاب السلطة، دون مجاملة ولا محاباة، متهماً إياهم بأنهم أخفوا حقيقة الكارثة عن الأمة. وطالب بحجب الثقة عن الحكومة. وخاطبهم قائلاً: خضتم المعركة على مسؤوليتكم، وضمنتم لنا النصر بتصريحات مسجلة عليكم. فكانت النتيجة مؤلمة ومخيبة، وها أنكم تبكون بكاء النساء ملكاً لم تحافظوا عليه كالرجال. والحقيقة أنكم لم تحاربوا إلا في التصريحات والبيانات والانتقال من بلد إلى بلد وحضور الاجتماعات والمؤتمرات. هكذا حاربتم من أجل فلسطين، أما الحرب الحقيقية فلم تخوضوها مطلقاً، ولو خضتموها بالاستعداد العسكري والتنظيم لكنتم ربحتم المعركة ونلتم النصر»(١٧).

ثم تكلّم كمال جنبلاط، وقال مخاطباً النواب: «يؤلمني أن دولة الرئيس لا زال يتكلّم اللغة ويموّه التمويهات ويفكّر التفكير الذي أضاع قضية فلسطين»(١٨).

وواصل جنبلاط قوله ليكشف حقيقة «الهجوم على حدود لبنان واحتلال قسم من الأراضي اللبنانية وتراجع الجيش المتواصل دون أدنى مقاومة أو إطلاق رصاصة واحدة على خطوط دفاعية أعدت لهم من قبل». وأضاف مبيّناً ماهية المشاركة اللبنانية في الحرب: «وهذا ما لم تشهده حرب في التاريخ. وهي قضية تمسّ شرف كل مواطن لبناني يعلم ما هو الشرف... إن الحرب التي قامت بها

هذه المرة، للانتقاد من جانب الذين أخفقوا في التربع على قمة هرم السلطة. وأولئك وهؤلاء يطالبون بالاصلاح.

وكتب كمال جنبلاط في ما بعد مقالاً بعنوان «الفساد والاصلاح» رسم فيه صورة دقيقة لنموذجين من اللبنانيين المنادين بالإصلاح. ونسب الى النموذج الأول أولئك الذين يعتبرون إصلاح المجتمع قضية يستدعيها الواجب ووازع الضمير. أما النموذج الثاني فيمثّل، في رأيه، «المحظوظين» من أبناء المجتمع الذين تحتل مصالحهم الشخصية المرتبة الأولى على الدوام. وكان هؤلاء قائمين على خدمة العهد في فترة ما، وقد تمتّعوا في مقابل ذلك بشتى الامتيازات. إلا أن العهد عاجز عن توفير الامتيازات والخيرات لجميع الذين يعتبرون أنفسهم أحق من غيرهم. وأخذ التذمّر من النظام الحاكم يتصاعد تدريجاً في نفوس الذين يشعرون بالغبن والإجحاف. وعندما غدا واضحاً أن الأرض باتت تنخسف تحت قدميه ولم تبق له، في غالب الظن، سوى أيام معدودات، قلب له هؤلاء المصلحيون ظهر المجن وانتقلوا إلى صف المعارضة. فليس ثمة من هو أكثر منهم شطارة في التقلّب والمراوغة. يقول كمال جنبلاط متهكّماً: «ليس من لبناني مصلحي أقدر من إدراك «علامات الفلك»، كأن حاسة «الشمّ السياسي» هي حاسة سادسة تتطوّر فيه وتقوى»[٢٥].

كانت خسارة الحرب الفلسطينية بالنسبة إلى كمال بك هزيمة ماحقة للنظام القائم في لبنان، قبل كل شيء، وإفلاساً تاماً للعهد ولمؤسّسة الحكم فيه. بيد أنه على يقين من أن سبب الأزمة لا يكمن في الأشخاص الذين يفتقرون إلى الإرادة السياسية، بل ولا حتى في الذين لوّثوا سمعتهم بالفساد والاختلاس، وإنما في عجز وخطل الفئة الحاكمة التي نشأت من عهد الانتداب. ويرى كمال جنبلاط أن مهمات النهضة الوطنية تستدعي تسليم مقاليد الحكم في البلاد إلى أناس من طراز جديد، إلى النخبة الجديدة المتحرّرة من الوساوس والخرافات والأوثان والعقائد الجامدة، والمتسلحة بنظرية متكاملة عن الإنسان والوجود.

نشرت «الأديب» (كانون الثاني ١٩٤٩) مقالة لكمال جنبلاط بعنوان كبير الدلالة: «الإيمان بالحياة»، حاول فيها أن يناقش، من شتى الجوانب، عبرة الفاجعة الفلسطينية ويرسم السبل والأبعاد الرئيسية، في رأيه، للخروج بالأمة من المأزق التاريخي الذي تورّطت فيه. ومما كتب: «خطيئتنا الكبرى هي أننا نتطلّع

وردّ رياض بك على جنبلاط قائلاً: «كم كنت أريد أن أراك أثناء الملحمة، تقول أريد أن أعمل شيئاً».

وجاءت هذه الكلمات تلميحاً إلى غياب جنبلاط عن لبنان في أحلك أيام الحرب. وخيّم على القاعة هدوء متوتّر كالذي يسبق العاصفة. لكن كمال بك لم يسمح بأن يُجرّ إلى مساجلة هو في غنى عنها. فأجاب باقتضاب: «لم أكن هنا»، وغادر المنصة[٢٣].

وكما كان متوقعاً لم تسفر المداولات النيابية عن نتيجة. وقبلها بيومين كان كمال جنبلاط أدلى ببيان إلى الصحافة ناشد فيه زعماء «كتلة التحرر الوطني» أن يستنكروا سياسة الحكومات العربية التي تخلفت عن نجدة مصر في المرحلة الختامية من الحرب. وكان يرى أن الرئيس بشارة الخوري ملزم المبادرة إلى الدعوة إلى عقد اجتماع قمة عربي طارئ في بيروت لمناقشة الموقف المتأزّم.

ولا بد لـ«كتلة التحرر الوطني»، باعتقاد جنبلاط، أن تستحثّ الأحزاب السياسية في العالم العربي على تحديد موقفها بدقة إزاء مصر، وعلى استنكار أي قرارات تتّخذها الحكومات العربية بشأن القضية الفلسطينية إذا كانت تتعارض والأهداف التي دخلت الجيوش العربية الحرب من أجلها. ولما كان للوضع في فلسطين تأثير مباشر على لبنان، فقد أكّد كمال جنبلاط وجوب تأليف حكومة وطنية قوية وقادرة على القيام بخطوات فعالة لتجاوز الأزمة، واقترح تشكيل مجلس استشاري عاجل من ممثلي جميع الأحزاب والمنظمات يعرض وجهة نظره على قيادة البلاد في ما يخصّ الأحداث الجارية[٢٤].

إلاّ أن زعماء المعارضة لم يتبنوا اقتراحات كمال جنبلاط، فقد كانوا يتحاشون نشوء مضاعفات في العلاقات مع السياسيين المتنفذين في الأقطار العربية المجاورة. وشعر كمال بك بالمرارة لتملّص زعماء «كتلة التحرّر الوطني»، لكنه لم يدهش لموقفهم هذا، فهو لم تكن لديه أوهام بشأن الدوافع الحقيقية لمعظم زملائه في المعارضة. وحيثما يسعى أعضاء الحكومة إلى الاحتفاظ بالحقائب الوزارية، أياً تكن الملابسات، نجد السياسيين المحترفين ممن تعرضوا للغبن في اقتسام قالب الحلوى لهذا السبب أو ذاك، يتابعون بعين ساهرة كل هفوة تبدر من أصحاب السلطة لينهالوا على العهد في الحال بوابل من الانتقاد. ولكنهم حالما يتسلّمون المناصب الوزارية المنشودة، يتناسون مطالب الأمس ويتعرضون، هم

الفصل السادس

"انسجام الشموع والشعلة المضيئة"

دائماً إلى الماضي الذي جعلنا منه صنماً في هيكل الأصنام الذي نتعبّد(...) لن تستطيع الشعوب العربية والشرقية أن تنهض وتتخلّص إذا لم ترتفع بالأمل وتتوق بالنزعة إلى ما فوق الأوثان وما هو فوق المعتقدات والقوميات والعنصريات والتكتلات، والى ما هو فوق التعلّق بالماضي وآثاره، وبالحضارة الغربية وتقليدها وتجديدها، والى ما هو أثمن من التراث والفلسفة والفنّ والعلم - لا يعادله إلا الوحي والإشراق ولولاه لما أنعم بهما الله - وهذا الشيء هو الإيمان بالحياة»(٢٦).

كتب الشيخ بشارة الخوري في يومياته ١٠/ ٥/ ١٩٤٨ أن «كمال جنبلاط يظهر تارة واقعية مدهشة، ويعود طوراً إلى الخيال». وهذان، في تصورات عميد السياسة اللبنانية، أمران لا يلتقيان. ويلوح في تقويمه هذا بعض من التساهل والتسامح إلى جانب الأسف الصادق في ما يخصّ التناقض الجنبلاطي الباطني. كان الكثيرون يعتقدون أن هذا التناقض هو مصدر الغرابة والخروج على المألوف في سلوك كمال جنبلاط الذي ما فتئت الألسن تتحدّث عنه منذ أن ظهر في عالم السياسة. وعندما كان البعض يصفقون للمفاجآت المذهلة، وللطاقة الانفجارية الضخمة في أحكامه غير المألوفة، كان آخرون يستنكرون عادته في خرق قواعد اللعبة المتعارف عليها. وفي ثورة من الغضب نعت رئيس حزب النجادة الاسلامي عدنان الحكيم، كمال جنبلاط بالزعيم الدعي الذي غدا بسبب غياب التوازن النفساني مصيبة على العرب(!)[1].

فعلاً، كان كمال بك يختلف عن أقرانه في كل شيء. فزهده وتقشّفه وممارسته اليوغا وتقيّده بحمية الخضروات وامتناعه عن تناول اللحوم، أمور تخرج به عن المألوف وفيها كثير من التحدّي لمجتمع أمسك الجشع الاستهلاكي بتلابيبه، وسادته روح أبيقورية لا ترتوي. كان المجتمع الراقي يتأفّف ويتأوّه حتى من بساطة لباسه. فزرّ القميص العلوي مفتوح دوماً، وعقدة ربطة العنق طليقة، والحذاء عادي، ليس من أغنى متاجر بيروت. كل ذلك تعتبره النخبة تحدياً سافراً للأصول المرعية. ولا يدرك معظم نقاد كمال جنبلاط وعذاله أن كل تلك التصرفات ما هي سوى دليل على اللامبالاة والاستهانة المطلقة بكل مستلزمات

كمال بك نظارته ونزل من المنبر نهض الجمهور وظل يصفّق إعجاباً[٢].

لم يخطىء المثقفون الشباب عندما لمحوا في الزعيم الدرزي سمات سياسي من نمط جديد، واعترفوا به «معبّراً عن أفضل أمانيهم...» على حدّ قول ميشال أسمر[٣].

في ما بعد عاش كمال جنبلاط حياته كلها وسط تقويمات مستقطبة على طرفي نقيض. فهو بالنسبة إلى البعض «مصيبة» و«طفل مشاكس»(enfant terrible) يتعذّر التكهّن بتصرفاته اللامنطقية، فيما رأى فيه البعض الآخر إنساناً صادقاً نزيهاً، يعمل عن عقيدة وإيمان، وعلّقوا عليه آمالهم في تجديد المجتمع اللبناني من الجذور[٤].

-١-

ظلت الحياة السياسية في لبنان منذ عام ١٨٦١ الذي يعتبر فاتحة المرحلة الحديثة من تاريخه، تدور حول محورين ثابتين هما مكافحة الفساد والمطالبة بالاصلاح. ويرى كمال جنبلاط ان مشكلة الفساد ظهرت مع تأسيس مجلس الادارة وهيئات السلطة المحلية. فما ان رأت هذه البنى والمؤسسات الجديدة النور حتى اقتضت الضرورة اصلاحها. وكانت أجيال من السياسيين اللبنانيين ارتقت سلم المناصب متعكزة على فضح فساد الموظفين واجتثاثه، وعلى المناداة بالاصلاح. ومع ان أياً من الهدفين لم يتحقق، ظل هذا الموضوع وارداً، بل اكتسب نغمات جديدة واتخذ لبوساً جديداً اثناء الحملات الانتخابية وفي فترات العواصف السياسية.

كلمة «الاصلاح» تدور في كل مكان. تلهج بها أفواه النواب والوزراء وموظفي الدولة وأساتذة الجامعات. وتتكرر الدعوة إلى الاصلاح على صفحات ٨٥ جريدة مسجلة رسمياً عام ١٩٤٦ في بلد لم يتجاوز عدد سكانه ١,٢٥ مليون نسمة[٥]. الا ان القضية لم تكن تتعدى حدود الكلام، في حين كان لبنان يغوص في مستنقع الفساد الفتاك والاختلاس دون حياء، وسط صخب المعارك والمساجلات اللفظية العقيمة.

في اواخر عام ١٩٤٦ استطلعت جريدة «صوت الاحرار» رأي كمال جنبلاط في الاوضاع والموقف في البلد. ونشرت على صفحتها الاولى في ٣ كانون الثاني ١٩٤٧ مقالته «تمنياتي للعام الجديد». حلل الكاتب اسباب الحالة المرضية التي

الثروة والجاه.

ولا يقل عن ذلك غرابة، وخروجاً عن المألوف في نظر الآخرين، شغف الزعيم الدرزي بالقريض الذي أجاده وحقق فيه، على حدّ علم العالمين، نجاحاً يضعه في مصاف الشعراء المحترفين.

وبحسب منطق الأشياء، كان المفروض أن تتركّز اهتماماته على الذود عن مصالح أشياعه ومريديه فحسب، لكنه كان يتصرّف كأنه مسؤول شخصياً عن كل ما يجري في البلد، بل وخارجه. وقد جرت العادة أن تصاغ السياسة وتصنع في مكاتب المسؤولين الكبار، وفي صالونات النخبة، ووراء كواليس البرلمان. أما كمال جنبلاط فلا يعرف الدسائس وألعاب الكواليس، وهو يطرح رأيه صراحة، بلا لف ولا دوران، في مقالات تنشرها الصحف بانتظام. وما يثير حفيظة النقاد ليس «هبوط» ممثل آل جنبلاط الاريستوقراطيين العتيدين إلى مستوى الفئة المتوسطة التي ينتمي إليها سلك الصحافيين. إن ما يستثيرهم بأقوى وأشد هو مضمون المقالات الجنبلاطية التي تجد فيها الدعوة إلى التمرّد (الروحي في أقل تقدير) إلى جانب التفكير في الاصلاحات، وتقرأ فيها مبررات إعادة النظر في أسس الوجود اللبناني التي تبدو متينة راسخة بحسب الظاهر.

وإلى المقالات والتعليقات الصحافية، اتّخذ الزعيم الشاب من الخطاب الشفوي والمكالمة الحية مع الجمهور وسيلة للعمل السياسي. وفي النصف الثاني من الأربعينات غدت «الندوة اللبنانية» منبراً مهماً للتأثير المباشر على المثقفين. كانت جماعة من المثقفين الشباب، وفي مقدمهم الأديب المعروف ميشال أسمر، سعت إلى تأسيس الندوة المذكورة عام ١٩٤٦ لتوفير الفرصة للطليعة المفكّرة كي تساهم في النهوض بالبلد. كان كمال بك يحترم ميشال أسمر كثيراً، ويتردّد على منزله في شارع ترابو حيث يجتمع الشبان المدفوعون بفكرة بناء لبنان الجديد. وفي مطلع ١٩٤٧ اقترح ميشال أسمر على كمال جنبلاط أن يلقي سلسلة محاضرات في «الندوة اللبنانية» التي افتتحت آنذاك مقراً لها في شارع لبنان، وكان لهذا الحدث مغزاه. وألقى جنبلاط أول محاضرة (نشرت في ما بعد بعنوان «رسالتي كنائب») في قاعة غاصة بالحاضرين. وأعجب الجمهور بأسلوبه المتحفّظ، البعيد عن التكلّف والخيلاء. وقوبلت آخر كلمات المحاضرة «إننا هنا في لبنان لا يسيطر علينا إلا حكم القانون» بعاصفة من التصفيق. وعندما خلع

استقرت في ما بعد في صلب نظرية الاشتراكية التقدمية، شغلت باله منذ الحرب العالمية الثانية وكانت ثمرة للقراءة والتأمل العميق أثناء عهد الدراسة في السوربون[٨]. وفي حديث أدلى به إلى مجلة «لا ريفو دو ليبان» في ٣١ كانون الأول ١٩٤٤ قال كمال جنبلاط: «إنني أتمنى أن نكتشف بعد هذا الفشل المروع الذي أصاب الانظمة البرلمانية هنا، كما في فرنسا، أو ايطاليا، أو المانيا الفيمارية وفي الكثير من البلدان الأخرى - أتمنى ان نكتشف هذه الصيغة الجديدة للديموقراطية التي يتوق العالم اليها وهي صيغة، اجتماعية، من شأنها أن توفق بين: الانضباط والحرية، النظام والتطور، التقليد والتقدم، الدين وعملية فصله عن المستوى الزمني، الاشتراكية والملكية الخاصة كما يمكنها ان توفق - على مستوى أرفع - بين المثالية والواقعية وبين الروحانية والسياسة».

ومع أننا نلمح في طموحات كمال جنبلاط وتأملاته الفكرية لتلك الفترة صدى للإجماع أو الوفاق الليبرالي المحافظ الذي طغى على الفكر السياسي الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية، إلا أن جوانب كثيرة من تلك التأملات، وخصوصاً مقولة أولوية الأخلاق على السياسة، تعود بجذورها إلى التراث الروحي الشرقي.

وإلى البحوث النظرية، بذل كمال جنبلاط محاولات عدة لتأسيس حزب سياسي كفيل تنفيذ الإصلاح عملياً. وتحمس في فترة ما لمشروع حزب يتزعمه رئيس الوزراء رياض الصلح. فبتكليف منه وضع كمال بك الخطوط العامة لبرنامج كان يعتقد أن رياض الصلح سيتقدم به إلى الشعب مباشرة. وهو ساهم في لقاءات عدة عقدت بشأن مسودة البرنامج في دار ناظم عكاري الذي كان قائم مقاماً للشوف في الثلاثينات وترأس ديوان مجلس الوزراء اعتباراً من عام ١٩٤٤. إلان ان حمية الزعيم الدرزي أخذت تتبدد كلما تراءى فتور رئيس الوزراء الذي كان، على ما يبدو، متردداً، متهيباً، يخشى أن يتجاوز الحدود. وبالنتيجة اجهضت مبادرة الرئيس الصلح، ولم يبق عالقاً في الذهن من أمسيات الجدل سوى بشاشة ناظم عكاري وابتسامة عقيلته سلمى وهما يودعان الضيوف عند الباب بعد طول جلوس.

وأخفقت كذلك محاولة تشكيل ما سمي «حزب الشعب» بالاشتراك مع رئيس الجمهورية السابق الفرد نقاش، على أن يكون حزباً اصلاحياً من داخل مجلس

يعانيها المجتمع ورسم الخطوات الملموسة للخروج من الازمة. وأفرد فقرات في المقالة وجّه فيها نقداً مريراً إلى المثقفين في لبنان. فبدلاً من الاهتمام بالدراسات في ميدان العلوم السياسية والاجتماعية والعمل على تبديد الضباب الفكري، انساق خمسة او ستة آلاف من الاخصائيين الجامعيين في لبنان آنذاك وراء حمى الاستهلاك الطاغية، ولم يحركوا ساكناً في المجالات التي لا تبشرهم بمردود سريع او شهرة مدوّية. وكان موقف المثقفين هذا، في رأي كمال جنبلاط، يزيد الطين بلّة، لأن النخبة المتعلمة المفكرة هي دوماً، باعتقاده، صانعة التاريخ والحضارة. وهي ملزمة أن تكرس جهودها لصوغ مذهب معلل علمياً من شأنه أن يغدو اساساً وقاعدة للبنان كدولة موحدة، ويساعد على لمّ شمل الأمة اللبنانية.

كتب كمال جنبلاط بأسف وأسى في مقالته الآنفة الذكر: «لم تقم حتى الساعة في صلب الشعب اللبناني حركة سياسية تقدمية واجتماعية شاملة وعميقة من حيث نظرتها الفلسفية للوجود تهدف، من جهة، إلى اذاعة الاسس الفكرية الصحيحة للاصلاح المنشود وتعميقها وجعل الشعب بأسره يعتنقها ويعمل على تحقيقها، وتسعى، من جهة اخرى، إلى تنظيم الجماهير وتعبئتها واستعمال سيطرتها وقوتها الاجتماعية بغية تسلم المقادير الاولى في الدولة واقامة سلطة قوية تنفذ الاصلاح وتفرضه، لأن الاصلاح يفرض في النهاية (...)».

ويستنتج من أقوال كمال جنبلاط أنه كان منذ تلك الفترة يفكر في تأسيس حزب سياسي يعمل في إطار «نظرية شاملة للحياة والوجود» ويقدم للمجتمع على هذا الأساس برنامجاً للإصلاح الجذري. وذكر كميل أبو صوان أن حلقة ضيقة ومحدودة من الأصدقاء التفت حول كمال بك منذ سني الدراسة في عينطورة، وكان هؤلاء يخططون لتأسيس حزب، مع أن المقصود في تلك الفترة لم يكن بالطبع حزباً سياسياً، بل منتدى لرفاق يدينون بفكرة واحدة ويحدوهم الأمل على النهوض الثقافي بلبنان[٦]. ويضيف أبو صوان: «لم تكن نظريتنا آنذاك تشير إلى حزب اشتراكي. فقد تطورت الفكرة بهذا المعنى في ما بعد، عندما اكتشفنا ونحن نواصل دراستنا في مدرسة الحقوق أن البورجوازية الكبيرة معزولة تماماً عن الطبقات المتوسطة وعن الشعب، وكان ينتظر منا أن نصحح هذا العيب»[٧].

في أحد المؤلفات المتأخرة أشار كمال جنبلاط إلى أن الكثير من الأفكار التي

مكسيم رودينسون. فمن المهم جداً بالنسبة الينا ان نتأنس بكل ملاحظاته»[١٠].

نظر البروفسور مكسيم رودينسون، الأستاذ في «الكوليج دو فرانس» الذي أطبقت شهرته الآفاق خارج أوروبا ايضاً، باهتمام بالغ إلى رجاء كمال جنبلاط. ويقول السفير أبو صوان: «أوصانا رودينسون بتوجيه الحزب على طريق الأحزاب الاشتراكية والشيوعية الأوروبية. ولم تعجبني هذه الفكرة، فيما كان كمال متردداً. كنا نريد تفادي الشيوعية بقدرتها الجبارة وقسوتها السوفياتية. وبالنتيجة أسس كمال الحزب، انطلاقاً من امكانات المجتمع اللبناني، فوضع في تصرف الطبقات الفقيرة بنية متشددة بمقدار كاف (...) ولفت انتباه الساسة وقسم كبير من الجماهير الشعبية بدفاعه عن الفقراء»[١١].

وبعد استقالته من «حكومة الجبابرة» ارتحل كمال جنبلاط مع جماعة من أنصاره إلى بلدة صنين الجبلية حيث أمضى معظم فترة الصيف في صوغ وثائق الحركة المرتقبة. وكان من دواعي سروره أن نظرية «الديموقراطية الجديدة» التي طرحها على الجمهور حظيت بالتفهم والتأييد من جانب المثقفين. فالأستاذ سعيد حماده عميد كلية الاقتصاد في الجامعة الأميركية والأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى لدى الحكومة اللبنانية آنذاك شارك في وضع الميثاق «وكان له الفضل في إيجاد بعض الصيغ الموفقة ذات الاتجاه الاشتراكي»[١٢]. وكان الأستاذ الجامعي جوزف نجار الذي لا يقل شهرة عن حماده في الأوساط العلمية والأكاديمية «قدّم مساهمة واسعة في القسم الاقتصادي والثقافي من الميثاق» على حد تعبير كمال جنبلاط[١٣]. كذلك شارك في صوغ الوثائق المنهجية لما سمي «الحركة اللبنانية»، اناس من شتى التوجهات والميول السياسية ولا يجمع بينهم سوى ادراكهم ضرورة التغيير الجذري للمجتمع. وكان جوزف دوناتو، المدير العام لوزارة العمل، والمسؤول النقابي فريد جبران، مثلاً، يعلقان اهمية بالغة على مبدأ العدالة الاجتماعية ويعتقدان ان «الحركة اللبنانية» يجب ان تضع النضال من اجل حقوق اكثر فئات السكان فقرا، حجر الزاوية فيما أصرّ آخرون على أولوية القيم الإنسانية العامة التي تشكل حجر الزاوية في الحضارة الغربية. وكان صوت رعاة القومية اللبنانية يعلو على سائر اصوات الجوقة المتنافرة، وبينهم شخصيات معروفة مثل سعيد عقل والأمير رئيف ابي اللمع وصلاح لبكي وجان نفاع وتوفيق ابراهيم رزق.

النواب ومستقلا بالكامل عن الكتلة الوطنية وعن الدستوريين على حد سواء. إلا أن ساسة الجيل الأقدم الذين تتكون منهم نواة الكتلة الجديدة، كانوا يفتقرون إلى الهمة والنشاط على حد تعبير كمال جنبلاط. فلم يتمكنوا من اجتياز حدود التفكير الانعزالي التقليدي، ولم يصوغوا برنامجاً للعمل متفقاً عليه.

إلا أن الاخفاقات الأولى لم تفت في عضد كمال بك. فقد شد العزم على البحث عن أنصار له ليس بين السياسيين المحترفين، بل بين المثقفين، وتيقّن أن أكثرهم موهبةً ونشاطاً يجب أن يشكلوا تلك النخبة التي تضطلع بمهمة بناء المجتمع الجديد والدولة الجديدة.

-٢-

ويرى معظم المؤرخين أن عام ١٩٤٦ هو بداية الجهود المكثفة التي قام بها كمال جنبلاط لتأسيس الحزب. بيد أن ثمة أدلة تقول إن تلك الجهود بدأت قبل ذلك. فأثناء إعداد الإصدارات الأولى من «دفاتر الشرق» عام ١٩٤٥ ناقش كمال جنبلاط وكميل أبو صوان الكثير من الأفكار لبرنامج الحزب المرتقب. ثم انضم اليهما اميل طربيه، رفيقهما من عهد عينطورة. وتبعاً للتقليد المرعي من سنوات التلمذة، كان الأصدقاء يجتمعون في أوقات الفراغ بدار أبي صوان في ضهور الشوير. وهناك بالذات تم في خريف ١٩٤٥ وضع الصيغة الأولى لميثاق الحزب، وفيها مؤثرات للتأملات الجنبلاطية في شأن «الديموقراطية الجديدة»، لكنها حتى ذلك الوقت كانت لا تزال بعيدة كل البعد عن الاشتراكية. ويقول أبو صوان: «أعلنت الصيغة الأولى المبادئ الاساسية لحماية الناس الذين يعيشون في ظروف مضنية ... وكان ذلك في ذاته شيئاً كثيراً بالنسبة إلى ذاك الزمان»[٩].

وأواخر عام ١٩٤٥ توافرت لكميل أبي صوان، وهو يعد رسالة الدكتوراه عن الإبادة الجماعية، فرصة نادرة لحضور محاكمة نورينبيرغ. وبأمر خاص من الجنرال ديغول منح اللبناني الوحيد الذي قيض له أن يكون شاهد عيان على أحد أهم أحداث القرن العشرين، رتبة كابتن طالما أن سلطات الاحتلال آنذاك لم تكن تسمح لأحد من غير العسكريين بدخول ألمانيا. ولما كان أبو صوان ينوي قضاء بعض الوقت في باريس، وهو في طريقه إلى نورينبيرغ، فقد توجه إليه كمال بك برجاء غير متوقع: «خذ معك مسودة النظام الداخلي وأعرضها على البروفسور

الا ان «الحركة الاجتماعية اللبنانية» اجهضت، فقد انشقت عنها رأساً جماعة القومية اللبنانية (سعيد عقل وتوفيق ابراهيم رزق وصلاح لبكي وجان نفاع) الذين رفضوا فكرة تعاون لبنان مع الدول العربية. كما اعترض البعض على احتمال تحول الحركة الى حزب سياسي طليعي. الا ان الأمر الحاسم والاهم في مصير الحركة كان الحرب التي اندلعت في فلسطين ربيع ١٩٤٨ فجعلت الرأي العام يصرف انظاره عن المشاكل والقضايا المحلية، فانحسرت هذه الى المؤخر، حيال الكارثة التي هزت العالم العربي كله.

ومن نهاية عام ١٩٤٨ عكف كمال جنبلاط من جديد على تأسيس حزب. وعاش في تلك الفترة حياة مفعمة بالنشاط الفكري والروحي، ولم يتوقف عن التفكير في الصيغة النهائية لنظرية الاشتراكية التقدمية. وما كان بوسع المصالح الشخصية لبعض انصاره، ولا الاعتبارات المصلحية الوقتية، ان تصرفه عما عزم عليه. فكان، وهو يعالج هذه الاحكام او تلك، يعرضها من كل بد على الاشخاص الذين يعتز برأيهم، ذلك ان لهذا الرأي، في نظره، أهمية مبدئية.

الا ان حلقة أولئك الاشخاص كانت تتقلص وتضيق بالتدريج. وكان فؤاد رزق احد أعز الأصدقاء عليه، وهو الذي ادى دوراً كبيراً في وضع الصيغة النهائية للميثاق الذي سمي في ما بعد بدستور الحزب. فقد نقحه ونقّاه من الغموض والالتباس، وصقل عباراته وأغناها. كان فؤاد بك أكبر سنا من كمال جنبلاط بكثير، الا ان المختارة كان تعتبره صديق العائلة. وهو المحامي اللامع الذي لم يحصر اهتماماته في اطار الحقوق والمحاماة، بل كشف عن موهبة نادرة، وسعة اطلاع في ميادين غير متوقعة. اذ كان متضلعا في الغيبيات والخوارق، وكان على اتصال بالحلوليين الجدد المتقيدين بتقاليد جمعية «الصليب الوردي». اهتم كمال بك كثيراً بهوايات فؤاد رزق الغيبية، وكان كل مرة يبدي اعجابه الخالص به عندما يكشف رفيقه عن الخاتم حين كانت السيدة مي تخبئه تحت البساط او تخفيه في موضع آخر. وحينما كانت الأميرة مي حاملاً في شهرها الرابع ادهش فؤاد بك الجميع اذ تنبأ لها بأنها ستضع وليداً ذكرا «في تمام السابعة من صباح السابع من آب». آنذاك ضحك هؤلاء لهذه النبوءة واعتبروها نادرة للتفكه. ولكن ما كان أشد عجبهم عندما رزق كمال بك في ذلك الموعد بالذات من عام ١٩٤٩ ابنه وليد[١٥].

كانت «الحركة اللبنانية» اول محاولة يقوم بها المثقفون اللبنانيون التقدميون لتوحيد صفوفهم في إطار نظرية متكاملة محكمة يمكن ان تغدو اساسا للنهضة الوطنية في لبنان. الا أن الخلافات بين المشاركين في «مناقشات صنين» حالت دون وضع مثل هذه النظرية. وبالنتيجة ظهرت الى النور وثيقة أشبه ببيان تمكن كل طرف من ان يسجل فيه وجهة نظره جزئياً. ومع ان مبادئ «الديموقراطية الجديدة» التي صاغها كمال جنبلاط لقيت في برنامج «الحركة اللبنانية» ما يدعمها من مطالب اجتماعية، فلم يرد فيه ذكر للاشتراكية بعد. الا ان الوثيقة افردت حيزاً كبيراً للخطاب الانساني التعميمي الذي جاء، بالمناسبة، مخللاً بتوابل القومية اللبنانية.

وما كان ذلك ليرضي كمال جنبلاط بالطبع. فالصبغة الانتقائية في البيان حالت دون صيرورته منهاجاً فكرياً لتأسيس تنظيم سياسي فعال. ومع ان «الحركة اللبنانية» اريد لها ان تغدو جمعية لا غير، فالبعض من رفاق كمال جنبلاط، وخصوصاً ميشال ضومط وفريد جبران، اصروا على ضرورة تأسيس حزب سياسي. اما جنبلاط نفسه فكان مترددا. وكان عام ١٩٤٧ يتصور ان فكرة الحزب الجماهيري سابقة لأوانها، لان تنظيما كهذا يتطلب في البداية، باعتقاده، وضع ايديولوجيا كفيلة توحيد كل القوى السليمة في المجتمع والتفافها حول الحزب.

لم تنشر وثائق «الحركة اللبنانية»، لكن العمل على تحسينها استمر. وتم تعديل التسمية فأضيفت اليها كلمة «الاجتماعية»، واجري كذلك تعديل على احكام عدة في البرنامج كانت تتميز، في رأي كمال جنبلاط، «بصفة الاقليمية». واضيف الى ميثاق «الحركة الاجتماعية اللبنانية» حكم يقول ان غاية الحركة هي «حشد جميع الكفاءات والعناصر المخلصة والعمل سياسياً وفكرياً واجتماعياً وعلمياً في سبيل تربية الانسان الأكمل، والمواطن الأمثل، وتوطيد كيان لبنان كدولة مطلقة الاستقلال تحتل مقامها اللائق بين الدول»(١٤).

وأواخر آذار ١٩٤٨ قدم كمال جنبلاط وفؤاد رزق طلباً للحصول على علم وخبر بـ«الحركة الاجتماعية اللبنانية» ووقّع الطلب معهما والذي قدم الى وزير الداخلية رياض الصلح، كل من فيليب بولس، وجوزف نجار، ويوسف بوجي، وتوفيق ابراهيم رزق، وجورج فيليبدس، وجان نفاع، وجميل صوايا وفريد جبران.

الحزب التقدمي عينه، الذي اعلن عام ١٩٤٩».

كذلك كان من أقرب معاوني كمال جنبلاط في المرحلة الختامية من العمل على تأسيس الحزب، ألبر أديب، وهو من آل نعمة الموارنة، لكنه يميل الى فكرة العروبة، حتى انه نشر في مجلته «الأديب» اواسط الاربعينات مبادئ تأسيس «حزب الوعي العربي» التي صاغها بنفسه دون ان يسير بالامور الى تسجيل الحزب رسمياً. الا ان ميوله القومية قادته الى صفوف «عصبة العمل القومي» حيث ظل عضواً فيها حتى الاعلان عن تشكيل الحزب التقدمي الاشتراكي.

كان ألبر أديب من أوائل الذين أطلعهم كمال جنبلاط على مخططاته لتأسيس الحزب، وقد دوّى صوته عاليا منذ البداية لتأييد فكرة اعتماد الحزب الجديد نظرية الاشتراكية.

وعام ١٩٤٥، و نظراً الى اهتمامه البالغ بقضايا الحركة العمالية الوليدة في لبنان، كان كمال جنبلاط طلب من احد معارفه القدامى (جوزف دوناتو) ان يعرفه الى مسؤول ما في النقابات. وسرعان ما قدم اليه رئيس نقابة التجار فريد جبران واكد له انه انسان نزيه ومأمون الجانب.

لم تكن تزكية دوناتو هذه تجانب الصواب. فمنذ اللقاء الاول أعجب جنبلاط بجبران لصراحته وصدقه اللذين ينمان عن موقف لا يعرف التذبذب. ولم يتهيب فريد جبران منزلة محدثه الرفيعة، فرد على اقتراحه بشأن التعاون قائلاً:

– موافق، بشرط ان يهتم الحزب دوما بالفقراء وتكون غايته الاولى تحسين اوضاعهم.

– هذا ما اسعى اليه – اجابه كمال بك[١٦].

اثر ذلك اللقاء انسحب فريد جبران من حزب الكتائب، وكان آنذاك أميناً لصندوقه، وربط مصيره بالحزب التقدمي الاشتراكي الى النهاية. وعادت خبرته، كزعيم نقابي مطّلع عن كثب على حاجات الكادحين وطموحاتهم، بنفع عظيم على الحزب الذي رفع راية الكفاح من اجل العدالة الاجتماعية بصفتها مهمته العاجلة الاولى.

اما الدكتور جورج حنا الذي كان بلغ عامه الثامن والخمسين في عام ١٩٤٩، فهو اكبر مؤسسي الحزب سناً. وكان، وهو الطبيب المحترف، جمع بين التطبيب والأدب والسياسة، وغدا في الأربعينات من مؤسّسي المؤتمر الوطني، وضمّ

وكان الساعد الأيمن لكمال جنبلاط الشيخ عبد الله العلايلي خريج الازهر وجامعة فؤاد الاول في القاهرة، ذلك السياسي الداهية والعالم الفقيه في العربية وآدابها والحضارة الاسلامية. وكان في صباه اتصل بحركة «الفيضية» الصوفية الاسلامية الداعية الى التوفيق بين قيم الاسلام ومقدساته، ومنطق العصر. وعندما عاد الى لبنان منتصف الثلاثينات خاض غمار السياسة وشارك عام ١٩٣٦ في تأسيس «عصبة العمل القومي» المنادية بالتحرر من السيطرة الاستعمارية وتوحيد الاقطار العربية، وغدا في اواسط الاربعينات احد مؤسسي حزب «النداء القومي».

ولا يستبعد ان تعود معرفة كمال بك بالشيخ عبد الله العلايلي الى بداية الاربعينات. ففي تلك الفترة كانت تربط الشيخ علاقات صداقة بحكمت بك. بيد ان التعاون لم يتلق دافعاً الا بعد سنين، عندما نشر العلايلي مقالته الشهيرة «إني أتهم» التي اثارت ضجة في الاوساط السياسية اللبنانية. وفي ٦ ايار ١٩٤٦ شهد كمال جنبلاط الخطبة الشديدة اللهجة التي ألقاها الشيخ العلايلي ضد الحكام في ذكرى الشهداء ضحايا الاستبداد العثماني الذي يقام عادة في ذلك اليوم من كل عام في ساحة الشهداء ببيروت. وجاء انتقاد الفساد المستشري بين الفئة الحاكمة مشفوعاً بالحجج الدامغة ومصوغاً بلغة في منتهى الصراحة والحدة الى درجة جعلت رئيس الجمهورية بشارة الخوري يهم بالانصراف من الاحتفال مراراً، لكن الاصول واللياقة جعلته يبقى، على مضض حتى نهاية خطبة الشيخ الغاضبة. وما ان انتهى الاحتفال حتى تقدم جنبلاط من العلايلي واتفق معه على لقاء. هكذا بدأ التعاون المثمر بينهما واستمر طوال سنين. وبعد انتخابات ايار ١٩٤٧ توافرت لهما الفرصة للتفاهم المنتظم في جلسات كتلة التحرر الوطني. واعتبارا من خريف ١٩٤٨ غدا الشيخ عبد الله العلايلي المعاون الاول لكمال جنبلاط وخصوصاً في صوغ وثائق الحزب المرتقب.

وفي حديث مع كاتب هذه السطور (في منزل العلايلي ببيروت في ٣٠ نيسان ١٩٩١) قال الشيخ عبدالله: «كان هناك كراس بالمبادئ الاولية التي كلفني كمال بك التعليق عليها والاضافة اذا وجب، وقد بنيت عليها كل ما يجب ان يزاد. وكانت بعد ذلك المناقشة لكل الزيادات والخلاصات التي لخصها كمال بك بنفسه لما يتمتع به من ذهنية ثقافية واسعة، وكانت الخلاصة النهائية هي ميثاق

النشطاء الآخرين. وكان السبب الحقيقي للخلاف ليس الخيانة بل اعتراض جميل صوايا المبدئي على مغالاة زعيم الحزب القومي وتطرفه الذي شكل تهديداً لمكانة الحزب ونشاطه العلني. أما التقارب مع جنبلاط فقد ساعد جميل صوايا على إعادة النظر في الكثير من الآراء السابقة وانتقادها وتوجيه طاقاته وخبرته الغنية في مضمار البناء الحزبي في مجرى جديد.

ومن بين أنصار كمال جنبلاط ومريديه في تلك الفترة يذكر بالخير عادة المحامي جان نفاع، والطبيب رئيف أبي اللمع، والشاعر سعيد عقل وغيرهم ممن ساهموا بقسطهم فعلاً في وضع نظرية الاشتراكية التقدمية لكنهم تخلّوا في آخر لحظة عن المشاركة في تأسيس الحزب بسبب خلافات فكرية معه. ثم أن جورج فيليبدس امتنع عن العمل في الحزب بدافع شخصي محض وليس لخلافات عقيدية.

وفي ٢٤ شباط ١٩٤٩ قدّمت جماعة مكوّنة من كمال جنبلاط والشيخ عبد الله العلايلي والدكتور جورج حنا وألبر أديب وفؤاد رزق وفريد جبران طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم «حزب التقدّم الاشتراكي» غايته «السعي بجميع الوسائل المشروعة لبناء مجتمع على أساس الديموقراطية الصحيحة تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والحرية والسلام، ويؤمن حقوق الإنسان التي أقرّتها الأمم المتّحدة ومن جملتها لبنان»(١٧).

ولم يتأخّر الجواب. ففي ١٧ آذار وصل على عنوان كمال جنبلاط وفؤاد رزق «علم وخبر» مذيل بتوقيع وزير الداخلية غبريال المر بالموافقة على تأسيس الحزب وفقاً لأحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات. وفي ١٩ منه تسلّم كمال جنبلاط الموافقة الرسمية. وتحقق حلم المؤسسين أخيراً، إلا أن ألبر أديب المعروف بذوقه الأدبي الرهيف اقترح تسمية «الحزب التقدمي الاشتراكي» بدلاً من «حزب التقدم الاشتراكي» التي اعتبرها عسيرة على الهضم. وبعد تفكير وافق المؤسّسون على اقتراح ألبر أديب وتبنّوا التسمية الجديدة.

جاء اختيار وقت تأسيس الحزب موفقاً للغاية. فالهزيمة في حرب فلسطين دفعت المجتمع إلى حالة من اليأس والقنوط، وزعزعت ثقة اللبنانيين نهائياً بالسياسيين المحترفين. ويرى مؤرّخون كثيرون أن الحرب وضعت حداً لـ «عهد الليبرالية» في لبنان وبقية أنحاء العالم العربي. ولم تعد كلمة «الديموقراطية»

القسم التقدّمي من المثقّفين اللبنانيين. آنذاك أولع جورج حنا بالماركسية جاداً، وتعاطف مع الحزب الشيوعي اللبناني، مع أنه لم يكن عضواً فيه، كما أكدّ هو شخصياً. وعام ١٩٤٧ زار جورج حنا الاتحاد السوفياتي وأصدر بعد عودته كتاباً متحيّزاً للاشتراكية الستالينية، مما أثر على سمعته وعلى مصير المؤتمر الوطني، فأخذ يتفكّك لأن الكثيرين من أعضائه باتوا يخشون أن يتّهموا بأنهم «عملاء لموسكو». وفي صيف ١٩٤٨ بادر جورج حنا مع آخرين لتأسيس المكتب الفلسطيني الدائم لغوث اللاجئين الذين توافدوا على لبنان زرافات ووحداناً. وبالإضافة الى إيواء اللاجئين الفلسطينيين في المبرّات والمستشفيات اللبنانية، نظّم المكتب جمع التبرّعات لشراء أسلحة للمتطوّعين.

ويبدي بعض المؤرّخين شكوكاً في جدوى اعتبار جورج حنا من مؤسّسي الحزب التقدّمي الاشتراكي ويلومونه على تركه الحزب قبل الإعلان عنه رسمياً. ويقول آخرون إن جورج حنا لم يتفوّه في مذكّراته «قبل المغيب» بكلمة عن مساهمته في صوغ وثائق الحزب كأنما لا يعتبر نفسه من مؤسّسيه.

إلا أن كلا هذين الرأيين لا يقلّلان من قيمة المساهمة الفكرية لجورج حنا الماركسي في وضع مذهب الاشتراكية التقدّمية. أما كمال جنبلاط الذي انتقد الأيديولوجية الشيوعية مراراً ودان الطرائق القاسية لبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، فقد كان نفسه متأثّراً بالماركسية ويعتبر تعاليم ماركس من أعظم منجزات الفكر البشري. وبديهي أنه لم يتقبّل كل أحكام تلك التعاليم. فقد رفض بعضها في الحال، لأنه غير مقبول مبدئياً مثل مقولة الصراع الطبقي. وبدت له أحكام أخرى معقولة فصارت مداراً للنقاش والمجادلات التي لم تخلُ إحداها من جورج حنا. وفي ما بعد دخل النظرية الجديدة كثير مما تمكّن الأخير من إقناع محدّثيه به بالحجّة والبرهان.

وتبقى حلقة الأشخاص الذين التفوا حول كمال جنبلاط في المرحلة الختامية من تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي ناقصة إذا لم نذكر بينهم جميل صوايا الذي اشتهر في الثلاثينات بصفته أحد مؤسّسي الحزب السوري القومي الاجتماعي، ثم في فترة هجرة زعيم الحزب أنطون سعادة الاضطرارية، غدا إلى جانب نعمة ثابت ومأمون اياس في القيادة العليا للحزب. إلا أن أنطون سعادة عندما عاد إلى لبنان من المهجر ربيع ١٩٤٧ اتهمه بالخيانة وفصله من الحزب مع بعض الأعضاء

السياسية اللبنانية. وفي الوقت الذي أبدت فيه بيروت تردداً في الاعتراف بالنظام الجديد، ابتهج الشارع اللبناني مرحباً بكل تجديد يقوم به حسني الزعيم لتهديم نمط الحياة المتحجر في سوريا.

لم ينتظر حسني الزعيم حتى تعترف به السلطات اللبنانية، فوجّه الدعوة الى زعماء المعارضة لزيارة دمشق. وقوبل وفد كتلة التحرّر الوطني على الحدود بحفاوة بالغة وبتكريم لا يقابل به، بحسب المراسيم المرعية، سوى كبار المسؤولين، كأن ذلك جاء تمادياً في إغاظة حكومة الرئيس بشارة الخوري. وفي حفل الاستقبال بفندق «الشرق» خصّص لكمال بك مقعد إلى يمين حسني الزعيم، فيما أجلس عبد الحميد كرامي وعادل عسيران إلى يساره. وللحظة تجمّد الجميع أمام عدسة آلة التصوير. وما لبث حسني الزعيم أن دخل في صلب الموضوع دون مقدّمات. لم يتوقّف عند التفاصيل، كأن الحديث يدور عن اتفاق مسبق بين متآمرين، فأبلغ الضيوف أنه مستعدّ لتزويدهم السلاح وكل ما يلزم من دعم لإطاحة عهد نظام الخوري-الصلح.

وكتب جنبلاط في ما بعد: «صعقنا عندما عرض علينا حسني الزعيم السلاح والمساندة الكلية لتقويض عهد الشيخ بشارة الخوري في لبنان. فارتبك المرحوم عبد الحميد كرامي وكان لا يحب مثل هذه الأحاديث ولا يحب العنف... فالتفت إليّ وثم إلى المشير وقال: «قد يكون فلان أخبر منا بذلك». وكنت شخصياً ممن لا يتصوّرون أمر اللجوء الى مثل هذه الأساليب العنفية على الإطلاق(...) فكان جوابي عن بعض الارتباك الباطني أيضاً والاستفهام «إننا سنفكّر بالأمر»، متلافياً الرد الصريح والجازم بالنفي لئلا يغضب صاحبنا(...) وأشرت مازحاً بأنني لست اختصاصياً في هذه المسائل، لتلطيف الجو ما أمكن(...)»[١٩].

أرسل حسني الزعيم في ما بعد مبعوثيه إلى بيروت مراراً في محاولة لترغيب المعارضة في إسقاط العهد بالعنف. إلا أن زعماءها تملّصوا بشتى الذرائع من الدخول في محادثات جدية. وكانوا في ما بينهم يسخرون من إصرار حسني الزعيم.

ترتبط بالليبرالية كالسابق بل صار كثيرون يقصدون بها تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية. آنذاك استيقظ اهتمام المثقفين اللبنانيين بالاشتراكية حتى غدت موضة سياسية، وصار الحزب الذي يخطّ على رايته شعارات اشتراكية يكسب جاذبية بالنسبة إلى ممثّلي شتى الطوائف.

في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩ التقى كمال جنبلاط ثلاث مرات زعيم السوريين القوميين أنطون سعادة وأجرى معه مناقشات مستفيضة انتقد خلالها الأحكام الأساسية في مذهبهم الفلسفي والسياسي. ولم يحمل أنطون سعادة غيظاً من كمال بك بسبب تلك الانتقادات، بل على العكس اقترح عليه أن يغدو الزعيم الثاني للحزب القومي وفسح أمامه المجال لإجراء تعديلات إضافية على وثائق الحزب. وكانت وراء ذلك رغبة أنطون سعادة في استعادة مكانة الحزب القومي على حساب الطائفة الدرزية. إلا أن تعنّت أنطون سعادة وميله إلى المغامرات التي لا موجب لها، حالا دون استمرار الحوار الذي حاول فيه كلا الطرفين أن يقنع محاوره ويجره إلى جانبه. وكتب كمال جنبلاط في ما بعد أن هاجس «النهاية الرومانطيقية» التي تنتظر أنطون سعادة حتماً في القريب العاجل، كان يخامره طول الوقت[١٨]. وبينت الأحداث اللاحقة صحة هذا الهاجس.

وفي أواخر ١٩٤٨ انتعشت المعارضة النيابية في لبنان من جديد بعدما كانت ضعفت بشكل ملحوظ مع اندلاع الحرب الفلسطينية. ورغم الانشغال بأمور الحزب علق كمال جنبلاط أهمية بالغة على رصّ صفوف المعارضة، فانخرط اعتباراً من كانون الثاني ١٩٤٩ في نشاط كتلة التحرّر الوطني. وما إن خفتت أصداء خطابه الشديد اللهجة في مجلس النواب في ٢٥ كانون الثاني، حتى سلط وابل النقد من جديد على الحكومة في كلمة ألقاها في اجتماع حضره ثلاثة آلاف شخص أمام منزل سامي الصلح في برج أبي حيدر في ٦ آذار. ودعا كمال بك الى التحوّل من الكلام والبيانات إلى «العمل المباشر». واستقبل أهالي بيروت الذين ملّوا ثرثرة السياسيين الجوفاء، دعوته بالتصفيق.

في نهاية آذار ورد من دمشق نبأ الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم وأمر بوضع رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم تحت الحراسة، وحل مجلس الأمة وأعلن نيته إقامة «نظام جديد» في سوريا على غرار نظام كمال أتاتورك. وأثار الانقلاب العسكري في سوريا صدمة في الأوساط

الطبقي الذي استنزف قوى المجتمع على مدار قرون، ان ينسحب من مسرح التاريخ ويفسح المجال لطموح الناس إلى التضامن والوحدة. والحزب نموذج لهذه الوحدة الناشئة عن المحبة والتقارب والتطور الشامل.

ولم يقف احد موقف اللامبالاة من مذهب الاشتراكية التقدمية، مع انه طرح على الجمهور بصورة مجتزأة، في مقتطفات من الميثاق تنطوي على أكبر مقدار من الأهمية. وقابلها البعض، كما توقع كمال جنبلاط، بحذر وتحفظ معتبرين إياها، وهم على حق، تحدياً لواقع الأمور القائم. قال جنبلاط: «في حلبة النضال العقائدي قد يكون لنا أعداء، ولكنهم في الوقت نفسه سيكونون أعداء التطور والتقدم والحياة»[٢١]. وأبدى البعض الآخر تعاطفاً مع الاشتراكية التقدمية، لكنهم كانوا في الوقت نفسه يشككون في إمكان تطبيقها، أما البعض الثالث، وغالبيتهم من الشباب، فقد استقبلوا أفكارها الجديدة بحماسة وإعجاب متيقنين أنها الدواء لكل داء.

وحالما بلغ نبأ تأسيس الحزب المختارة، غادرتها السيدة نظيرة جنبلاط إلى بيروت، واستهدف غضبها بالدرجة الأولى الشيخ عبدالله العلايلي الذي كان له، باعتقادها، الأثر الفتاك على ابنها. وفي حديث مع كاتب السطور قال الشيخ عبد الله العلايلي: «عندما أعلنا عن الحزب التقدمي الاشتراكي (...) نزلت المرحومة الست نظيرة جنبلاط من المختارة، وهي كلها انفعالية على نحو المثل العامي القائل: «يا قاتل يا مقتول». وكانت تسأل عني وتقول: «اين هذا الذي اسمه العلايلي؟». وانا للمرة الأولى أجتمع بهذه السيدة السياسية الكبيرة. والتقينا في ذلك التاريخ سنة ١٩٤٩ وقالت لي الست نظيرة: «ما معنى هذا التقدمي الاشتراكي وان ابني كمال يتمتع بكتلة تاريخية ضخمة هي الجنبلاطية؟! لماذا تصفه بالتقدمية والاشتراكية وغيرها؟» وهي منفعلة: ويومها اوضحت لها ما هي الغاية إلى أن كانت راضية عما كانت تسمعه وكان ذلك الاجتماع في منزل كمال بك خلف المتحف(...) ثم وجهت اليّ دعوة إلى قصر المختارة وأمضيت فترة اسبوع هناك»[٢٢].

خففت زيارة الشيخ العلايلي إلى المختارة من أوار الخلاف، لأمد قصير، الا ان ذلك لم يتمكن من إزالة سوء التفاهم بين الأم وابنها. فالسيدة نظيرة تعودت على كون نفوذ المختارة يتوقف على علاقاتها الطيبة مع السلطات، ولذا كانت

-٣-

تم الاحتفال الرسمي بإعلان قيام الحزب التقدمي الاشتراكي في الأول من أيار ١٩٤٩ . وفي الخامسة عصراً أخذ الضيوف يتقاطرون على دار كمال جنبلاط في منطقة المتحف الوطني. كان بينهم سياسيون بارزون وشخصيات معروفة من الأوساط الاجتماعية والعلمية وصحافيون. وكان كمال بك دعاهم إلى حفلة شاي، فاتخذ الصحافيون السليطو اللسان من ذلك ذريعة للقول أن أول حزب اشتراكي في لبنان ولد في «حفلة شاي بورجوازية». إلا أن هذه النكتة، ويا للغرابة، حزت في نفس كمال جنبلاط. فبعد عام من ذلك التاريخ ألقى كلمة لمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الحزب أعلن فيها باعتزاز عن نجاحاته الأولى وقال متفاخراً إن هذا الحزب الذي ولد في «حفلة الشاي البورجوازية» أثبت للجميع طابعه الاشتراكي.

لم يكن اختيار الاول من ايار للإعلان عن قيام الحزب من بنات المصادفة. فإن تقاليد الاحتفال بعيد العمال في هذا اليوم ضربت جذورها عميقاً في لبنان آنذاك. وعلق في أذهان أبناء الجيل الأقدم أول احتفال بعيد أيار تم في ظل الحكم العثماني. ففي أول أيار ١٩٠٧ دعا أعضاء حلقة «الشبيبة الحرة» المنادية بالتحويلات الليبرالية في اطار الدستور العثماني، إلى اجتماع احتفالي في محلة الروشة شارك فيه مئات من اهالي بيروت. وحاولت السلطات العثمانية ان تعتقل منظمي الاجتماع الا انها لم تتمكن من ذلك بسبب تأييد الجمهور الصريح لهم. وفي ما بعد، في عهد الانتداب، لم يعد الاحتفال بأول أيار محظوراً. ففي عام ١٩٢٥ نظم «حزب الشعب اللبناني» في ذلك اليوم اجتماعاً حاشداً في مسرح «الكريستال» في قلب بيروت حضرته وفود كبيرة من بكفيا وانطلياس والحدث والشياح وسواها.

وقال كمال جنبلاط في مؤتمره الصحافي في الاول من ايار ١٩٤٩ : «ان يوم العمال هؤلاء هو يومنا ايضاً وشرف ان نطبع في تذكارات هذا اليوم تذكاراتنا، تذكارات الاعلان عن هذا الحزب»(٢٠).

وفي كلمة الافتتاح المقتضبة رسم كمال بك الأبعاد الأساسية للحزب الجديد الذي يراد له، في رأيه، ان يغدو مدرسة لتأهيل الافراد والجماعات لأداء مهمات تنظيم المجتمع وفقاً لمبادئ العدالة والاخوة والمساواة. وكان على الصراع

على السلطة، فركب رأسه، وكان واثقاً من أن المسدس الفضي الذي أهداه اليه حاكم سوريا تقديراً للصداقة إنما هو كفيل بصعوده إلى أولمب السياسة. ومن ذلك الحين لم يعد السوريون القوميون يرون ضرورة للتستر على الاستعداد المتواصل للانقلاب بالقوة.

توجه أنطون سعادة، وهو يبحث عن حلفاء له، إلى كمال جنبلاط من جديد يطلب لقاء. ورغم حراجة الموقف، لم يرفض كمال بك المقابلة. وكان لا يزال يأمل في إقناع انطون سعادة بالعدول عن مخططه الأهوج المحكوم عليه بالفشل الأكيد. وتم اللقاء الثالث والأخير بينهما في مقهى «الشاليه سويس» ليس بعيداً عن جديدة المتن. كان سعاده منفعلاً وبدا كأنه لا يشك مطلقا في نجاح مغامراته. وعبثا حاول كمال بك إقناعه بأن الموقف في البلد لا يساعد على أي أفعال ارتجالية غير موزونة وان اللبنانيين، رغم استيائهم من النظام الفاسد لن يؤيدوا إسقاطه بالعنف. ولم ينصت أنطون سعاده إلى صوت العقل. وكان واثقاً أنه حالما يعلن الدعوة يهب للنضال ضد العهد أعضاء الحزب السوري القومي المتقيدون بالنظام والانضباط، ولن تصمد في وجههم أي سلطة. وكانت عادة المبالغة من طباع زعيم القوميين. وقد أسدت اليه خدمة لا يحسد عليها إذ رمته في أسر الأوهام التي لا أساس لها. وقال له كمال جنبلاط: «سترى أنه لن يهب معك إلا ربما عشرة أشخاص (...) ونحن أعلم بجماعتك منك. فأرجو ألا يدفعوك إلى هذه المغامرة الفاشلة حتماً»[٢٣].

جاءت نهاية أنطون سعادة ابشع من كل افتراضات كمال جنبلاط المتشائمة. ففي ليلة ٦-٧ تموز ١٩٤٩ اعتقل زعيم السوريين القوميين فجأة، وبأمر من حسني الزعيم، وسلم في منطقة المصنع الحدودية إلى مدير الامن العام اللبناني الأمير فريد شهاب. وكانت خطة حسني الزعيم تقضي بإطلاق النار على سعادة في محاولة فرار مزعومة. إلا أن فريد شهاب لم يرغب في تحمل تبعة إجراء كهذا، فأوصل الأسير إلى بيروت، حيث انتشر نبأ اعتقاله بلمح البصر[٢٤].

بلغ النبأ مسامع كمال جنبلاط صباح السابع من تموز، فتوجه إلى الرئيس بشارة الخوري في الحال طالباً مقابلة، خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه. فاستقبله رئيس الجمهورية في ذلك اليوم. وبدا كمال بك في غاية الانفعال، وكان وجهه بمنتهى الشحوب. قال لرئيس الجمهورية ما معناه أن شائعات سرت في

تتألم للمواجهة التدميرية، في رأيها، بين كمال والنظام القائم. والأفظع من ذلك هو تمسك ابنها بالأفكار الاشتراكية التي تهدد زعامة آل جنبلاط في اعتقادها. وبعد افتتاح فرع للحزب التقدمي الاشتراكي في المختارة عام ١٩٥٠، خرجت حياة القصر عن مجراها المعتاد. وكانت السيدة نظيرة تنفعل خصوصا لتردد اعضاء الحزب المحليين على القصر في غير مواعيد الزيارة والمراجعة، وكان كثيرون منهم يتعاملون مع كمال خلافاً للأصول المرعية هناك. وذات مرة كانت الست نظيرة تهبط السلم فصادفها فتى من العامة تكاد لا تعرفه وسألها: «اين الرفيق كمال؟». فجاء سؤاله بلهجة كأن كمال بك رفيق له بالفعل، فأجابته بمنتهى البرود:

– بعدما صار كمال رفيقاً لم اعد أعرف أين هو.

كانت كلمة «الرفيق» درجت على الألسن فعلاً منذ تأسيس الحزب. إلا أن الكثيرين من القريبين من كمال جنبلاط وجدوا صعوبة في مخاطبته «يا رفيق»، فظلوا يسمونه كالسابق «كمال بك». وكان الزعيم الدرزي الواثق من ضرورة الغاء الألقاب الإقطاعية، يتظاهر بالزعل في البداية، لكنه رضخ للواقع في ما بعد مدركاً أنه سيظل في كل الاحوال «بكاً» بالنسبة إلى السواد الاعظم من الدروز.

كان صيف ١٩٤٩ قائظاً وساخناً حتى بالمعنى المجازي للكلمة. ففي ٩ حزيران هزت لبنان من أدناه إلى أقصاه أنباء الاشتباك الدموي بين غلمان الكتائب والقوميين من أنصار أنطون سعادة في حيّ الجميزة ببيروت. وتغاضى رجال الشرطة عن الحادث عمداً فانسحبوا فاسحين المجال للكتائبيين المسلحين كي يهاجموا مبنى جريدة القوميين السوريين «الجيل الجديد». وعلى أثر ذلك أجريت تحريات في المبنى ادعت هيئات الامن أنها عثرت خلالها على خرائط لثكن الجيش والدوائر الحكومية. ووجهت التهمة إلى أنطون سعادة بتدبير انقلاب مسلح. وقررت الحكومة حل الحزب السوري القومي واعتقلت الكثير من نشطائه. أما أنطون سعادة فقد تمكن من التملص من رجال الشرطة وفرّ إلى دمشق حيث احتضنه حسني الزعيم.

ويبدو ان هواجس كمال جنبلاط الثقيلة بدأت تتحول إلى واقع. فقد عقد حسني الزعيم آماله على أنطون سعادة ووعد بمساعدته بالعدة والرجال لإسقاط العهد في لبنان. وانتشى انطون سعاده للفرصة المفاجئة التي سنحت له للاستيلاء

تعنته وعدم إظهار ولائه واعجابه بالصلح. إلا أن مسألة تصفية الحساب لا تكفي لتوضيح موافقة رئيس الحكومة على التنكيل بخصمه السياسي. فالتأملات اللاحقة تقود كمال جنبلاط إلى الاعتقاد أن خيوط المؤامرة تمتد إلى خارج لبنان. فإغتيال حسن البنا مؤسس حركة «الإخوان المسلمين» في مصر، والتنكيل الشديد بالشخصيات السياسية والاجتماعية في إيران والعراق، وحل الأحزاب السياسية وملاحقة زعمائها في سوريا، وأخيراً تصفية أنطون سعادة، ألا يختفي وراء كل هذه الأحداث هدف واحد، ومصلحة واحدة، ويد موجهة واحدة تسعى إلى الاحتفاظ بالنظام الذي تريد في الشرق الأوسط؟! ألا يعتبر رياض الصلح، والحال هذه، مجرد منفذ طيّع لإرادة الغير؟! وكتب سامي الصلح في مذكراته بهذا الخصوص: «شعرت من خلال مقابلتي لرياض انه لم يكن في قرارة نفسه يرغب فعلاً في أن تتدهور الأمور لتصل إلى هذه النتيجة المؤلمة. ولكن يظهر أن ظروفاً قاهرة تجاوزته في آخر لحظة»(٢٨).

استثارت استجوابات كمال جنبلاط الرأي العام وألهبت المشاعر. لكنها، كما كان متوقعاً، لم تحظ بالتأييد في مجلس النواب. فإن غالبية النواب الذين فازوا بالمقاعد بعد انتخابات أيار ١٩٤٧ المزورة كانوا كبيادق الشطرنج يستخرجها الرئيس بشارة الخوري من جيبه ويوزعها على الرقعة كلما دعت الحاجة إلى إمرار قرار يريده، أو صد هجوم من جانب المعارضة. وتمكن بشارة الخوري، بمساعدة النواب الموالين له، من أن يجري على الدستور تعديلاً يضفي صفة الشرعية على تجديد ولايته فترة أخرى حتى أعيد انتخابه في حزيران ١٩٤٩ حيث حصل بكل سهولة على عدد الأصوات المطلوب.

ومع أن لجنة الأحزاب المؤتلفة التي شكلتها المعارضة عام ١٩٤٩ طالبت بحل مجلس النواب، إلا أن كمال جنبلاط وزملاءه المعارضين لم يروا جدوى من رفض المشاركة في جلساته، فاستخدموا منبر المجلس لانتقاد الحكومة ولطرح مشاريعهم ومبادراتهم. وفي مطلع كانون الأول عرض كمال بك مشروع «قانون الإثراء غير المشروع» على بساط البحث في مجلس النواب، وكان ينص على مراقبة مداخيل موظفي الدولة، ويقول أن كل موظف، بصرف النظر عن مكانته ومنصبه، ملزم بأن يقدم بياناً أو كشفاً بعائداته ويرد بدقة ووضوح على السؤال الآتي: «من أين لك هذا؟». وإذا كانت الرشوة أو استغلال المنصب أو

المدينة تفيد أن انطون سعادة سيعدم دون محاكمة. وأكد أنه لا يؤيد آراءه السياسية، لكنه واثق من لزوم محاكمة المرء على أفعاله وليس على معتقداته. ولا بد أن تجري محاكمة الرجل علناً. هذا أمر في منتهى الأهمية نظرا إلى ان القضاء في البلاد واقع تحت تأثير كبير من الحكومة.

فأكد له الرئيس بشارة الخوري ان الشائعات السارية في بيروت لا أساس لها من الصحة، وأضاف ان أنطون سعادة سيمثل امام المحكمة لا بسبب معتقداته، بل لجريمة ملموسة اقترفها(٢٥). وفي اللحظة التي تفوه بها الرئيس بمثل هذه الكلمات كان مصير أنطون سعادة قد تقرر في الواقع. فقد عقدت جلسة سريعة للمحكمة العسكرية التي اتهمته بالخيانة العظمى، وأصدرت حكماً بالاعدام، وصادق بشارة الخوري على الحكم مساء ذلك اليوم. ونقل أنطون سعادة تحت حراسة مشددة إلى زنزانة انفرادية في سجن الرمل، وفجر الثامن من تموز أعدم رمياً بالرصاص في الفسحة الرملية بين البحر والطريق الساحلي في منطقة الاوزاعي(٢٦).

صعق كمال جنبلاط لهذه النهاية. ولم يخامره شك أن الأمر ليس سوء فهم او غلطة قضائية مشؤومة، بل مؤامرة مدبرة ومبيّتة سلفاً. وفور تنفيذ حكم الإعدام بعث كمال جنبلاط باستجواب نيابي كتب فيه: «إني أطلب استجواب الحكومة اللبنانية باسمي وباسم الجيل المخلص الواعي حول الظروف الغامضة التي أحاطت بالقضاء على الأستاذ أنطون سعادة رئيس الحزب القومي الاجتماعي، وهو رجل عرف أنه رجل عقيدة ومؤسس مدرسة فكرية كبيرة وباعث نهضة في أنحاء الشرق قد يندر لها مثيل»(٢٧).

ولم تسفر عن نتيجة، المحاولة الأولى لتحميل الحكومة مسؤولية تصفية أنطون سعادة جسدياً. فالرقابة حظّرت نشر الاستجواب في الصحف، ومجلس النواب رفض في دورته الطارئة، بغالبية الأصوات، مناقشة «قضية سعادة». إلا أن كمال جنبلاط صمم على السير بها حتى النهاية. ففي آب تقدم بالاستجواب الثاني، وبالاستجواب الثالث في أيلول، وتعرّض فيهما للجانبين الحقوقي والسياسي من تلك الفعلة النكراء وقال أن اتهام الحكومة بخرق إجراءات المرافعة القضائية المنصوص عليها قانوناً يضاهي تهمة القتل المتعمد الذي باركه رئيس السلطة التنفيذية، باعتقاد كمال بك جنبلاط، للانتقام من أنطون سعادة بسبب

المتعاقبة لعملية التطور. وقد فوت كمال جنبلاط المرحلتين الأوليين المرتبطتين بتطور الطبيعة اللاعضوية وبزوغ البوادر الحياتية، وركز الاهتمام على المرحلة الأحدث التي تعقدت فيها المادة وارتقت باطراد حتى قامت بطفرة فورية من الغريزة إلى الفكر وظهر الإنسان على ساحة النشوء الكوني.

إن الشخصية الإنسانية القادرة على رد الفعل أو الارتكاس لم تعد مجرد نموذج من نماذج النوع البشري، وإنما هي تسير باتجاه الكمال اللامتناهي و«الشخصانية» المتميزة. ومن خلال النمو المتواصل للوعي والحرية، وهما في رأي كمال جنبلاط مفهومان مترادفان، ينشأ الإنسان الكلي أو الكامل الذي هو غاية التطور وذروته. فالإنسان، بتعريف جوليان هكسلي، ما هو إلا التطور المدرك لذاته.

ويحتل الإنسان المرتبة الأولى في مسلسل القيم التي تدين بها الاشتراكية التقدمية، فيما يعتبر تأمين التفتح المتناسق التام لقابلياته وطاقاته هدفها الرئيسي والوحيد. جاء في ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي «أن المجتمع في كل مؤسساته - ومنها السياسية - ليس في ذاته غاية بل وسيلة إلى بناء الإنسان، فالدولة تقدس أو تُلعن، تخصب مؤسساتها أو تعقم، بقدر ما تخدم أو لا تخدم هذا الإنسان»[٣١].

والدرجة التالية من التطور هي طموح الناس إلى الوحدة والتلاحم في جماعات. وهنا يقتفي كمال جنبلاط أثر دو شاردان فيسمي هذا الاتجاه الذي يتجلى في ظهور المجتمعات وتآلفها بـ«التجمع البشري»، ويؤكد أن «هذا الاتجاه للمجتمع البشري المتطور الخطير هو الذي يفرض، داخل المجتمع، الاشتراكية (أي تصميم الأهداف وتخطيط مناهجها وتنظيم السعي إليها واشراك جميع المواطنين وكسب مشاركتهم بالعمل الجماعي العام في الإنتاج والتبادل والمنافع، والنضال المعنوي المشترك) ... »[٣٢].

ومع تطور المجتمعات البشرية واكتمالها وتعقدها، يشق الاتجاه نحو التأثير والتأثر والترابط المتبادل الطريق لنفسه في كل مكان، ويتوسع التعاون في ما بين المجتمعات ويتعمق. وينتشر المجال العقلي، مجال الفكر والتأمل، حتى يلف الكوكب الأرضي بأسره. ويجتاح نزوع سكانه العقلاء نحو التكامل والتلاقي جميع الحدود، ويتجاوز العوائق بين الدول والأمم والحضارات، ويمهد التقدم

الفتوة التقى للمرة الأولى بنتاج بيار تيار دو شاردان المعروف بنظريته التطورية عن أصل الإنسان، وأعجب به أيما إعجاب وظل متحمساً له مدى حياته. وأضفت ملحمة دو شاردان الغيبية «نشيد الكون» وبحثه «البيئة الإلهية» نفحة طرية ونسيماً عذباً على حياة أبناء عينطورة. إلا أن كتاب دو شاردان «ظاهرة الإنسان» الذي تسلل إلى لبنان للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية غدا اكتشافاً حقيقياً بالنسبة إلى كمال بك. وأثناء رحلة الزوجين مي وكمال جنبلاط إلى باريس عام ١٩٤٨ عرفهما كميل أبو صوان الذي كان يعمل هناك مشرفاً على شؤون الشرق الاوسط في الاونيسكو، على أوساط المثقفين الفرنسيين المعجبين أشد الاعجاب بتطورية دو شاردان المسيحية. وفي العام ذاته وصل إلى بيروت لافتتاح مؤتمر الاونيسكو الأمين العام الأول لهذه المنظمة العالم الشهير جوليان هكسلي الذي يعتبر مؤلفه الضخم «التطور» أبرز إنجاز في علم البيولوجيا بعد «أصل الأنواع» لداروين. وكان كمال جنبلاط قبل ذلك تعرف على هكسلي، فدعاه هذه المرة إلى زيارة المختارة، فلبى الرجل الدعوة برفقة جان غينو، وروجيه كاي وغيرهما من مندوبي المؤتمر. وشهد الضيوف احتفالات شعبية كانت تقام آنذاك في المختارة. دهش هكسلي لبراعة شيوخ الدروز الذين خاضوا معه جدالاً حول ميتافيزيقية افلاطون. إلا انه خرج بأعمق الانطباع من الحديث مع صاحب القصر الذي يشاطره نظرته التطورية الكونية الشمولية، بل وينوي، كما اتضح، أن يستند إليها في وضع نظرية الحزب.

ومع أن الحديث مع جوليان هكسلي، وجهاً لوجه، ترك أثره في نفس كمال جنبلاط فاستعان في ما بعد بأفكار استقاها من مؤلفاته وخصوصاً «الأخلاق والتطور»، إلا أن المرجع الحقيقي للنظرية التطورية ظل بالنسبة اليه كتاب «ظاهرة الإنسان»، كما ظل دو شاردان أحد رسل الحقيقة الذين مهدوا السبيل لفهم أعمق أسرار الكون. ويتساءل دو شاردان في «ظاهرة الإنسان»: «ما هو التطور؟ أهو نظرية، منظومة، فرضية؟» ويجيب: «كلا، إنه أكثر من ذلك بكثير. إنه الشرط الأول الذي لا بد أن تخضع له من الآن فصاعداً كل النظريات والفرضيات والمنظومات إذا كانت تتوخى المعقولية والحقيقة. إن التطور هو الضوء الذي ينير كل الحقائق، والخط المنحني الذي تلتقي عنده سائر الخطوط».

استندت نظرية الاشتراكية التقدمية إلى تصورات دو شاردان بشأن المراحل

رسالته التاريخية في إعادة بناء العالم جذرياً:

«سنحرر الإنسان، ولا شك، من عبودية رفيقه الإنسان. سنحرر الإنسان، ولا شك، من البؤس والمرض، ومن التخوف على المصير وعلى مصير العائلة والأولاد (...) سنحرره، ولا شك، من الجهل ومن الجهالة، ومن البطل ومن البطالة ومن ضنك الآلات المرهقة لأجهزته ولأعصابه ولوقته ولروحه(...)»(٣٤).

وقوبلت خطب كمال جنبلاط الحماسية بتقويمات متباينة في صالونات بيروت السياسية. فولّدت لدى البعض ابتسامة ساخرة، وأثارت حفيظة البعض الآخر حتى اتهموه بمغازلة العامة. صحيح أنه كان هنالك من رحّب بالخطاب الثوري للاشتراكيين التقدميين معلقاً عليهم آماله في حلول عهود أفضل. فقد كتبت صحيفة «الجبل» عنواناً رئيسياً في ٢٠ أيار ١٩٤٩: «ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي: إذا استطاع الحزب تنفيذه يجعل البلاد جنة».

والحقيقة أن الشعارات التي طرحها كمال جنبلاط لا تمت بصلة إلى المغازلات الشعبية طلباً للشهرة، ولا إلى الانسياق وراء خيال بعيد عن الواقع. كان زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي يكرر دون كلل أن المهمة العملية للحزب هي بناء مجتمع اشتراكي في لبنان يستند إلى مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والتضامن الأخوي بين المواطنين. وكان على يقين من أن هذه المبادئ ليست من اختراع الاشتراكيين الطوباويين أو كارل ماركس، فهي واردة بهذا المقدار أو ذاك في الديانات التي قامت منذ فجر التاريخ البشري. فقد اتسمت بصفة الاشتراكية «الوحدات الرسولية في أوائل أيام الكنيسة»، وكذلك «الجسم» الاقتصادي والاجتماعي للإسلام في بداياته وتشكيلات الوهابيين. وتتسم بروحية الاشتراكية دون ريب الجمعيات البوذية والكنفوشية في الهند والصين...

وعرض كمال جنبلاط مفهومه لمنشأ الاشتراكية في محاضرة ألقاها في ١٧ نيسان ١٩٥٠ بعنوان «في الديموقراطية الاقتصادية». ولم يكن خافياً على القريبين منه أنه ينسب جذور الاشتراكية الأوروبية إلى «موعظة الجبل» التي ذكر مراراً أنها تركت أعمق الأثر في تكوين آرائه من سني التلمذة. يقول كمال جنبلاط: «ربما لم يتمكن كارل ماركس وانغلز ولينين وغيرهم من الداعين للاشتراكية المنعوتين بالبورجوازيين (أمثال روبرت أوين وفورييه وسان سيمون الخ...) من تكوين

العلمي والتكنيكي مقدمات «التكور البشري» أو الوحدة الكونية للبشرية. وتتطلب هذه العملية، باعتقاد كمال جنبلاط، النظر بمنظار جديد إلى قضية القومية ووضع نظرية كفيلة بالاندماج عضوياً في مجرى التطور. ويؤكد أن القومية يجب ألا تميل إلى تضييق المصالح وحصرها والانعزال الذاتي والتقوقع الأناني، بل على العكس يتعين عليها أن تنادي بالانفتاح الصريح، وتبدي استعداداً للتقارب مع الآخرين، والتعاون مع الجميع على هذا الكوكب الذي يضيق بأهاليه يوماً بعد يوم.

وقد عمد كمال جنبلاط إلى تيسير المفاهيم الأساسية للنظرية التطورية لتأتي بأسلوب مفهوم، ومع ذلك لم تفهمها على حقيقتها سوى القلة القليلة من المثقفين. وكان الحوار مع الجمهور الأقل إطلاعاً، والذي يشكل الغالبية المطلقة، يتطلب كلمات تخاطب الأفئدة قبل الأذهان. ولذا كان كمال بك، في خطبه الشعبية، يتحاشى غوايات أسلوب المثقفين ويستخدم لغة الدعوات الشعورية والشعارات المعبّرة المصقولة. كان ذلك هو أسلوب خطابه في المهرجان الذي أقيم في الأول من نيسان ١٩٥٠ لمناسبة افتتاح المكتب المركزي للحزب التقدمي الاشتراكي في بيروت. فقد تجمع المئات لسماع خطاب كمال جنبلاط في شارع بدارو، أمام منزل سالم عبد النور حيث افتتح أول مقر للحزب. ولعل هؤلاء الناس سيسلكون دروباً شتى، وسيقودهم المصير إلى جهات متباينة، لكن الكلمات التي تفوّه بها كمال جنبلاط في ذلك اليوم وجدت سبيلها إلى أفئدتهم ولا بد أن تحدد مسار الكثيرين منهم في ما يأتي من تقلبات الحياة:

«إن الذين أصابتهم لعنة هذه الأرض منذ ثلاثة آلاف سنة حتى اليوم، هم الذين سيبدلون أنظمة هذه الأرض وروحيتها، فيستبدلون اللعنة بالرحمة، والمجافاة بالاخوة والحنان. إن العمال ليسوا بحاجة إلى أحد. ان هؤلاء البؤساء والمشردين، هؤلاء الذين ليس على صدرهم قميص، هم الذين سيحررون العالم»[٣٣].

وتحدث كمال جنبلاط عن المسؤولية البالغة التي تقع على الذين ينوون التخلص من قيود العبودية والخوف، ويهبّون للنضال ضد الرجعية والطائفية السياسية وظواهر الرأسمالية المرفوضة. وتقبّل الجمهور كتعويذة سحرية للخلاص، كلماته التي دوّت بمنتهى الفصاحة حول تصميم الحزب على أداء



فؤاد بك جنبلاط والد كمال، على صهوة جواده.

نظرياتهم والعمل على انتصارها لولا الدور الذي لعبته هذه الموعظة على الصعيد الفكري في أوروبا»(٣٥).

ويأسف كمال جنبلاط أشد الأسف لأن أفكار «موعظة الجبل» لم تحتل مرتبة الصدارة الحاسمة في تاريخ المسيحية اللاحق. «فقد انتصر قسطنطين. وها هو النبيذ الفائر الجديد يوضع في المطرات القديمة المرقعة. وكما يحصل في الواقع في كل المشاريع البشرية، ها هو الحق يمتزج بالباطل، والزؤان يختلط بالدقيق، والأنانية بالتجرّد. وغالباً ما يكون الشيطان هو المسيطر، كما هي الحال في الشيوعية المعاصرة»(٣٦).

غير أن كمال جنبلاط لا يميل إلى تهويل الموقف. وهو يعتقد أن «سيطرة الشيطان» كانت في غالب الظن أمراً لا مفر منه لأن فكرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية ظهرت في زمن لم يبلغ فيه التشريك مستوى يؤمن مستلزمات النجاح في تطبيقه. لكن التطور لا يراوح مكانه، وما من شيء بقادر على وقف تقدم الفكر البشري.

عالم كمال جنبلاط هو عالم الإنسان الصاعد أبداً إلى ذرى التطور والكمال. ولذا فهو يرفض بالقدر عينه من النفور والاستياء أنظمة الاستبداد التي يغدو فيها الإنسان مجرد برغي لدفع الآلة المتحجرة الهائلة، وكذلك الديموقراطيات البرلمانية التي تسودها الفوضى وتردي القيم الأخلاقية. والخيار الوحيد في رأيه هو الاشتراكية التقدمية، «مجتمع الكفاءة والعدل» الذي يغذي «تيار الحياة والوجود».



في السادسة من عمره.

كمال وليندا.



الست نظيرة في صورة رسمية.

كمال الفتى في المختارة.



كمال
الكشاف.

كمال وشقيقته ليندا.

مع ليندا في ظهر الشكاره (١٩٣٢).



الشاب الوسيم (نيسان ١٩٣٦).

فصح ٩٣٧



في ايلول ١٩٣٦.

الفصل السابع

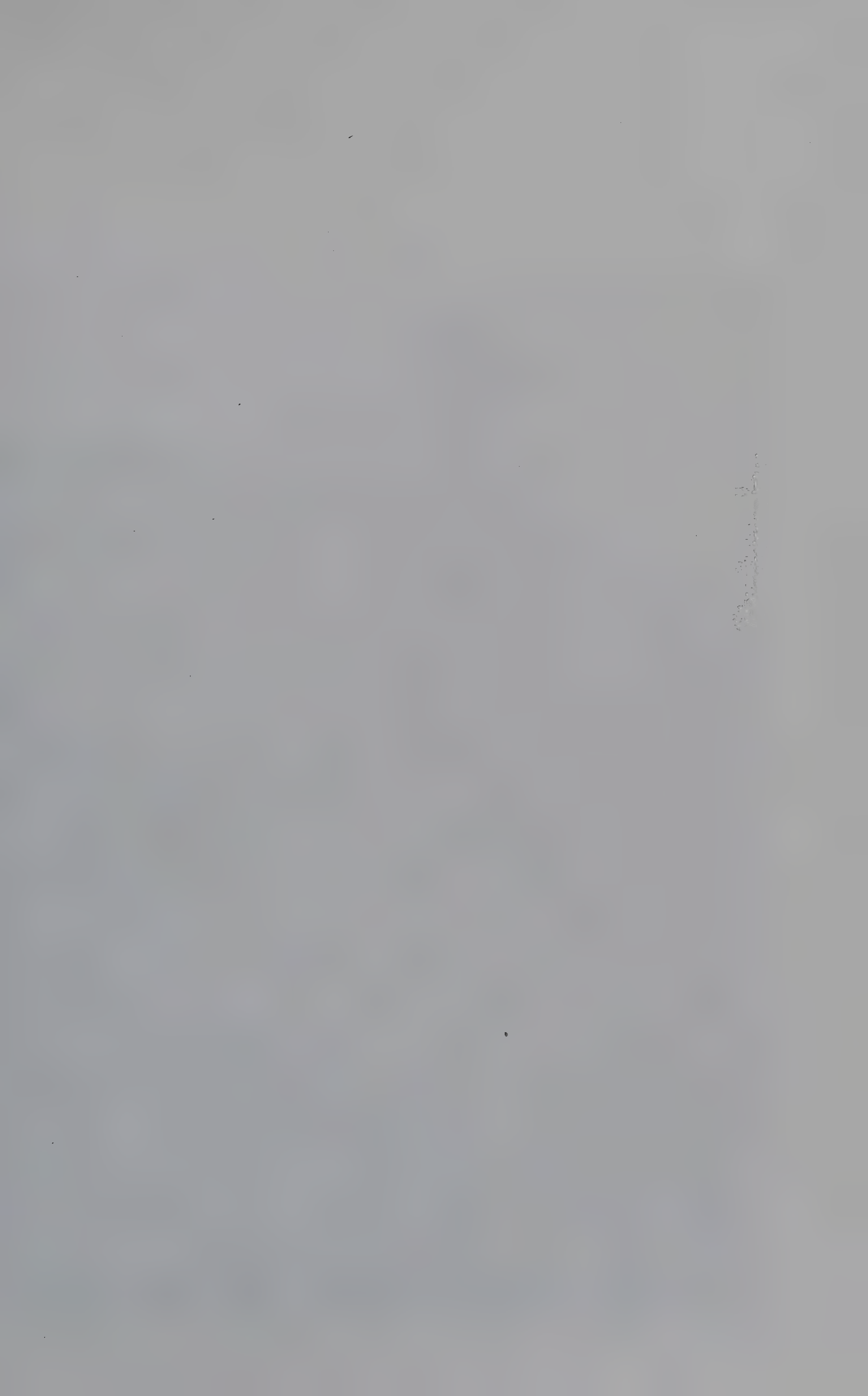
الثورة البيضاء

كمال الصياد (١٩٣٩).

من بداية عام ١٩٥١ غدا التحضير للانتخابات النيابية شغل كمال جنبلاط الشاغل. وكان الحزب التقدمي الاشتراكي، حتى ذلك الحين، قد تحول إلى قوة سياسية مسموعة الكلمة. فوسّع صفوفه بافتتاح فروع وخلايا في شتى أرجاء لبنان.

كان الدروز يشكلون، على نحو ملحوظ، غالبية أعضاء التنظيمات الحزبية القاعدية، مع أن قيادة الحزب تضم الكثير من المسيحيين. ولم يكن ذلك ليحول دون انتساب أعضاء جدد من طوائف أخرى. وكانت أفكار الحزب الاشتراكية والروح العلمانية التي تتخلل ميثاقه قد جذبت إلى صفوفه الشباب ذوي الميول الراديكالية من الموارنة والروم الارثوذكس والكاثوليك والسنة والشيعة.

إلا أن الحزب منذ بداية نشوئه اضطر إلى خوض الصراع في جو المواجهة المتصاعدة مع النظام الحاكم. كان أصحاب السلطة يضمرون العداء للحزب التقدمي الاشتراكي وتوجهاته السياسية والاجتماعية المتشددة، ويشعرون بالقلق من تزايد نفوذه وتأثيره في الرأي العام ونجاحاته في تعبئة الناخبين. وسرعان ما طفا على السطح ذلك العداء المستتر الذي لم يتجاوز الانفعال والامتعاض في بادئ الأمر، إلا انه تجلى هذه المرة في محاولة مستميتة لشل نشاط أعضاء الحزب بين المواطنين. واستخدم العهد لهذا الغرض كل ما لديه من وسائل الضغط اللاشرعي. وخلافاً للقانون، تعرض أعضاء الحزب للفصل من وظائفهم في الدوائر الحكومية. ورفضت السلطات قبولهم للخدمة في الجيش والدرك، وسدّت في وجوههم أبواب المؤسسات المسؤولة. وبإيحاء من السلطات، كان



كمال جنبلاط، لكنها بيعت اخيرا إلى أحد أصحاب التعاونيات. وكان يتعين على هذا ان يسجلها باسمه ويستبدل رقمها. لكنه لم يفعل. بل توجه بها إلى سوريا رأساً وشحنها بالعرق ليفيد من الحصانة النيابية لصاحبها السابق ويوفر الرسوم الجمركية[1].

وتذكر نسيم مجدلاني في ما بعد، مازحاً، ان التعارف بينه وبين كمال جنبلاط كاد ان يكلفه حياته، فلم تحقن الدماء الا بمعجزة. أما الحملة الانتخابية فلم تمر، مع الاسف، بدون إراقة دماء. وكان كمال جنبلاط باشر التحضير للانتخابات في أواخر عام ١٩٥٠ فقام بجولات دعائية في قرى المتن الجنوبي والشوف. إلا ان الحملة المنظمة كان ينتظر أن تبدأ في اجتماع حاشد تقرر أن يعقد في بلدة الباروك في ١٨ آذار ١٩٥١. وثمة روايات عدة متعارضة عن أسباب الأحداث الفاجعة في الباروك التي نعتها كمال جنبلاط في ما بعد «بمعمودية الدم». ويؤكد مؤرخو الحزب ان النظام الحاكم خطط مسبقاً للاشتباكات بين المشاركين في الاجتماع ورجال الدرك، وان الرئيس بشارة الخوري هو المحرض على الفاجعة الدموية، وأن أخاه الشيخ سليم هو الممسك بخيوطها من وراء الستار. أما الرواية الرسمية فتلقي تبعة الأحداث بالكامل على المشاركين في الاجتماع الذين اتهمتهم السلطات بإثارة القلاقل ومقاومة رجال الدرك بالسلاح.

فما الذي حدث فعلاً في بلدة الباروك يوم الأحد المصادف ١٨ آذار؟

يقول شهود عيان ان مخافر الدرك نصبت على طريق الباروك عشية الاجتماع. والرأي الشائع أن الرئيس بشارة الخوري أوعز إلى ضابط الدرك بهيج شحوري بأن يتوجه على رأس مفرزة إلى منطقة الباروك ويحول دون عقد الاجتماع الحاشد مهما كلف الثمن. فحاول الضابط أن يقنع رؤساءه بالعدول عن هذا المخطط، فقد راوده هاجس بسوء العاقبة. إلا ان شقيق رئيس الجمهورية سليم الخوري اصرّ على تنفيذ الأوامر. وفي صبيحة الثامن عشر من آذار حاول رجال الدرك في المخفر الواقع على مشارف الباروك أن يحتجزوا حافلة قادمة من كفرفاقود عثر فيها بعد ذلك على خمس بنادق لدى جماعة من الشبان. ولم تتوقف الحافلة فلاحقها رجال شحوري ولم يدركوها الا في موقع الاجتماع. وقد رفض الشبان تسليم البنادق وحاولوا ان يختبئوا بين الجموع. فعم الهرج والمرج ودوت رصاصة صرعت بهيج شحوري. وردا على ذلك اصدر النقيب نسيب سليم إلى

الزعماء المحليون يبعثون الى الحزبيين الصامدين بقبضايات من المحلة يخوفونهم بالتهديد والوعيد، وبالضرب المبرح إن لم ينفع التهديد.

ولم تتورع السلطات عن محاولات الإساءة إلى سمعة كمال بك نفسه. فذات مرة اتصل نائب من الشوف، معروف بعلاقاته الوثيقة مع قصر الرئاسة، هاتفياً بزعيم حزب «الغساسنة» الأرثوذكسي نسيم مجدلاني وقال له ما فحواه:

- انتم تنتقدون الجميع في جريدتكم، فهل تملكون من الشجاعة ما يكفي لانتقاد كمال جنبلاط؟

- لا مانع لدينا، فيما لو توافر سبب وجيه.

وسرعان ما توافر السبب الوجيه.

فبعد يومين استلمت هيئة تحرير الجريدة مظروفاً فيه نسخة من محضر يقول إن سيارة مسجلة باسم كمال جنبلاط احتجزها رجال الشرطة على الحدود السورية - اللبنانية وفيها ٢٠ تنكة عرق. ولم يكن نقل الكحول محظوراً قانوناً، ومن المستبعد ان يلفت حادث من هذا النوع الانتباه. الا ان إيصال العرق إلى لبنان بدون تسديد الرسوم الجمركية عليه يعتبر تهريباً بالطبع. وكان العاملون في الجريدة يدركون ان كمال بك لا علاقة له بالحادث إطلاقاً. لكن ولع الصحافيين بالأخبار المثيرة كان اقوى من العقل السليم. فنشرت المقالة وفي اليوم التالي رن جرس الهاتف في قاعة التحرير وكان جنبلاط على الخط.

-قرأت مقالكم يا عمي. اذا بتريد، تفضل عندي لنتحدث بجد.

بديهي أن نسيم مجدلاني ادرك عما سيدور الحديث. لكن ما حدث مساء ذلك اليوم في منزل كمال جنبلاط كان مفاجأة غير سارة بالنسبة اليه.

قال كمال بك وهو يسلط على الضيف نظرة متفحصة:

- انا أعتبر المقال المنشور في جريدتكم إهانة لكرامتي. والإهانة لا تغسل الا بالدم.

فصعق نسيم مجدلاني:

- «معذرة»، تفوه بارتباك: كيف يجوز ان نبلغ هذا المستوى؟! اوضح لي ما حدث بالفعل، وسأحاول أن أتدبر الامر في الحال.

ونشر نسيم مجدلاني في العدد التالي نص مقابلة مع كمال بك وضعت النقاط على الحروف: السيارة التي احتجزها رجال الشرطة كانت بالفعل مسجلة باسم

الفطايري. كان الزوار يتقاطرون عليها فتجد لكل منهم كلمة طيبة تقولها طالما هي قادرة على الكلام. وبين الزوار وزراء ونواب وديبلوماسيون لم يكن القائمون على خدمة المستشفى قد التقوهم بهذه الكثرة في ما مضى.

سهرت ليندا على والدتها طوال ثلاثة اسابيع دون أن تبتعد عن سريرها لا في الليل ولا في النهار. وفي مساء ٢٥ اذار ساءت حال الست نظيرة، فبعثت ليندا بنسيم مجدلاني وكان مصادفة بين الزوار، في طلب اخيها كمال، خشية ان يحدث ما لا مرد له في أي لحظة.

توجه، نسيم مجدلاني إلى فرن الشباك. فوجد منزل كمال جنبلاط مظلماً، خالياً. كان بصيص ضعيف يلوح من الشق السفلي لباب غرفة نوم كمال بك. فطرق نسيم الباب ثلاثا، ولم يتلق جواباً، ففتحه بحذر وجال ببصره في الغرفة. فرأى مشهدا اذهله: كمال بك متربع على حصيرة في وضعية اللوتس، وقد بدا في حالة من الذهول والابتهال العميق. وبالقرب منه ذؤابة شمعة تحترق في شمعدان برونزي، وتلقي ضوءاً فاتراً على الجدار ينتزع من اغوار الظلمة صورة كريشنا مينون. احس كمال بك بحضور شخص فرفع رأسه على مهل، والتقت نظرته نظرة نسيم مجدلاني الواقف في ذهول.

وبادره نسيم:

– ليس الوقت وقت صلاة الآن. فوالدتك تريد ان تراك.

– انا مؤمن بأن والدتي سوف تشفى ولن اذهب(٢).

لا احد يعرف مدى وجاهة ثقة كمال بك بشفاء السيدة نظيرة. إلا ان الأكيد ان العلاقات بينه وبين والدته كانت توترت في الآونة الاخيرة إلى درجة جعلتها تنتقل إلى الجناح العائد إلى ابنتها ليندا في قصر المختارة. فقد طفحت كأس الصبر عندما اخذ كمال بك يوزع اراضيه في سبلين مجاناً على المحاصرين المقيمين فيها. وكانت العائلة شهدت خلافات حول هذا الموضوع في السابق ايضا، لكنها لم تبلغ حد إحالة الملكية رسمياً إلى الغرباء، واقتصرت على سماح كمال جنبلاط لجميع المحتاجين بأن ينتفعوا من تلك الأراضي مجاناً. أما الآن فقد سارت الأمور نحو التبذير واهدار ممتلكات الأسرة، وهو امر تعتبره الست نظيرة محض جنون. وعندما كانت تشتاط غضباً وتتوقد استنكاراً، كان المحيطون بها يسعون بتردد وحذر إلى تذكير كمال بك بأن وريثه يترعرع في القصر، فلا موجب

مرؤوسيه من رجال الدرك امرا بإطلاق النار على الجموع. وسقط صرعى برصاص الدرك ثلاثة من مناضلي الحزب هم حمزة ابو علوان وفايز فليحان وملحم أبو عاصي وأصيب عدد آخر بجروح.

وشاع نبأ المجزرة بلمح البصر بين الدروز الذين كانوا توجهوا لحضور الاجتماع من راشيا وحاصبيا، وبلغ منطقة المديرج التي حاول اهاليها الاستيلاء على مخفر الدرك هناك. إلا أن تدخل كمال بك السريع حال دون إراقة الدماء من جديد. فقد وصل هو إلى مكان الحادث ومنع أنصاره من التورط في أي اشتباك مع السلطات وسار على رأس الجموع المتوجهة إلى الباروك.

وقد اتخذت السلطات أحداث الباروك ذريعة للتنكيل بالحزب التقدمي الاشتراكي. فما أن انتهى الاجتماع حتى اعتقلت قوات الأمن ٣٣ من أنشط اعضاء الحزب. وبعد ذلك بقليل قبضت على ٢٥ شخصاً آخرين. إلا أن أمل السلطات في جهود التحقيق القضائي لاثبات مسؤولية الحزب عن تدبير القلاقل تبدد، ولم يتم لها ما أرادته من حجب تأييد الناخبين للحزب. فالأوساط الاجتماعية اللبنانية العارفة جيداً بلعبة المتسلطين من وراء الكواليس لم تنخدع بأحابيلهم. ثم أن المحامين الذين تولوا الدفاع عن المعتقلين فندوا التهم الباطلة الموجهة إليهم، فجاء قرار التبرئة وأفرج عن المتهمين.

-١-

يقول المثل السائر «خلي الحطبات الكبار لآذار الهدار». وكان آذار ١٩٥١ بالفعل مشحوناً بأحداث مأسوية متلاحقة. ففي ٦ منه اصيبت والدة كمال بك بنوبة حادة من زلال الكلية. وأصر الدكتور حتي على نقلها فوراً إلى المستشفى. وعندما غادرت الست نظيرة جنبلاط قصر المختارة راودها هاجس بأنها لن تعود اليه. وفي الطريق إلى بيروت أمرت مرافقيها، على غير المتوقع، بأن يعرجوا بها إلى بيت الدين لتودع المطران اوغوسطينوس البستاني. وقالت: «للمرة الأخيرة». لكن احدا ممن كانوا معها لم يفهم قصدها.

كان هاتف مستشفى «سان شارل» يرن بلا انقطاع. فلبنان من ادناه إلى أقصاه مهتم لصحة الست نظيرة. ولم يغادر ردهتها المخلصون ممن كانوا يتناوبون طوال الوقت: نجيب ابو حمزة، وسعيد شاهين محمود، وأمين سليم حسن، وفريد

وداعاً يا ملكة الدروز، اسمك منحوت على رخام المختارة، والزجل الذي نظمه شعراء الجبل الجوالون، وكنت تنشدينه عند مهد كمال، يعنيك ويقصدك أنت بالذات:

قصر المختارة، قصر المختارة   من جوّه لؤلؤ ومن برّه حجارة

-٢-

طرأت تبدلات على حياة كمال جنبلاط بعد وفاة والدته. فانتقلت العائلة من شقتها في بناية أدمون رباط إلى شقة فسيحة في الدور الثالث من بناية وديع رمضان في رمل الظريف. في عهد الست نظيرة كان المراجعون الذين يأتون بالتماسات أو طلبات يتواردون على القصر يومياً، اما الذين يصلون من أماكن نائية فيحلون ضيوفاً على المختارة حيث يتناولون طعام العشاء ويبيتون الليل. الا ان كمال بك أجرى تعديلاً على هذا النظام. فصارت أبوابه مفتوحة أمام الزوار في بيروت يومي الثلثاء والخميس، اما المراجعون في المختارة فقد حدد لهم السبت والاحد فقط. وكان يمضي ايام العمل عادة في بيروت، ويرحل الى المختارة يوم الجمعة المخصص للاستجمام فيقضيه في الاعتكاف والتأمل بعيداً عن الأعين.

كان الاعتكاف أمرا بعيد المنال في ذلك الشهر المشهود، في نيسان ١٩٥١. فالانتخابات النيابية التي علق عليها كمال جنبلاط ورفاقه آمالا كبيرة لم تترك له برهة من وقت الفراغ. وكان العهد تمكن من رفع عدد مقاعد مجلس النواب من ٥٥ الى ٧٧ في محاولة لتفتيت قوى المعارضة، كما تمكن من تجزئة الدوائر الانتخابية. وفي دائرة بيروت واجه أنصار العهد مرشحي المعارضة بما سمي «اللائحة الكبرى» التي أدرج فيها نسيب رئيس الجمهورية هنري فرعون شخصيات سياسية متنفذة مثل حبيب ابي شهلا، وأمين بيهم، وشارل الحلو، وموسيس ديركالوستيان، وموسى دي فريج. وفاز هذا الفريق بثلثي الأصوات دون جهد يذكر، فتفوق على مرشحي المعارضة التي تصدر «لائحتها الشعبية» محيي الدين النصولي صاحب جريدة «الصفاء». والشخص الوحيد الذي كان بوسعه ان يفوز بمقعد في مجلس النواب عن هذه اللائحة هو نسيم مجدلاني الذي كادت أصواته ان تضاهي أصوات منافسه في الحصة الأرثوذكسية حبيب أبي شهلا.

للتبذير. لكنهم لم يلقوا أذناً صاغية.

ورغم الحب الغامر الذي تكنه لابنها، فقد يئست الست نظيرة واشتد بها القنوط لعجزه، كما خيل إليها، أو لعدم رغبته في تبرير الآمال المعلقة عليه. وقالت ذات مرة لكميل شمعون الذي كان يتردد عليها بانتظام في المستشفى: «اعرف أن ابني ليس إنساناً سوياً، ومع ذلك أرجوك أن تعامله بصبر وجلد»[٣]. وطلبت من العميد ريمون اده، كما قال للمؤلف في لقائهما بفندق «كوين ايليزابيث» في باريس في ٤ آذار ١٩٩٥، ان يهتم بكمال وقالت ما معناه: «سأموت. وأريد ان أعهد إليك بكمال، فلا تتركه دون عناية».

في السابع والعشرين من آذار ١٩٥١ انتهى عهد السيدة نظيرة جنبلاط بعدما استمر زهاء ثلاثين عاماً. وفي دار الشيخ ملحم حمدان في بيروت كان كمال جنبلاط يتلقى التعازي بوفاة المرحومة والدته من مواكب الناس التي كانت تصب في باب الدار بلا انقطاع. وكان بين الذين سارعوا الى التعبير عن المؤاساة والتعزية بوفاة أبرز امرأة في التاريخ اللبناني ليس فقط أصدقاؤها وأشياعها وأنصارها، بل كذلك الذين كانت تفصلهم عنها التناقضات السياسية وحتى النفور الشخصي. فقد شدّ رئيس الوزراء السابق رياض الصلح على يد كمال جنبلاط معزياً: «البقاء في حياتك (...) رحمها الله (...) نحن لم نكن مرتاحين اليها لأنها كانت صديقة للفرنسيين. ولكن صداقتها للفرنسيين كانت بسبب الحفاظ على جماعتها».

ووردت التعازي من كل أرجاء لبنان ومن الخارج. كذلك وقرأ جوليان هكسلي، وهو في جامعة ولاية انديانا آنذاك، نبأ وفاة السيدة نظيرة جنبلاط في الصحف الأميركية فبعث في الحال برسالة مؤثرة الى كمال بك جاء فيها: «أعبر لكم عن أعمق التعازي بمصابكم الأليم. كانت المرحومة والدتكم امرأة رائعة، تعرفت اليها وتركت في نفسي انطباعا سأظل أتذكره دوماً».

وجرت العادة من سالف الزمان والأوان أن يُدفن آل جنبلاط في المختارة. وانساب موكب التشييع كنهر عظيم في شوارع بيروت، والنعش يحمل عادة على الأكتاف. إلا ان جثمان المرحومة «سيدة القصر» حمل على الأيدي المرفوعة الى الأعلى فوق رؤوس المشيعين. وعندما بلغ مقدم الموكب مدخل المختارة استقبلته عاصمة الدروز بقرع الطبول وأنغام المزامير الحزينة[٤].

الكتلة تمكنوا من الفوز في المتن وطرابلس والكورة، مع فشل جميع مرشحيها في كسروان، فقد فازت لائحتها التي يتصدرها سليمان العلي بنصر مبين في عكار وشغلت كل المقاعد الأربعة المقررة هناك.

في ٢٠ نيسان نشرت جريدة الحزب «الانباء» مقالة لكمال جنبلاط بعنوان «على عتبة النصر» حلل فيها نتائج الانتخابات. ومن دواعي اعتزازه ان أبناء جلدته، أهالي الشوف، كانوا على مستوى الأحداث وحققوا نصراً مهماً في «معركة الحرية». الا ان فوز القوى المعارضة كان سيغدو أكبر وأوضح لولا خيانة «بعض المتزعمين الرجعيين» وتلكؤ الكتلة الوطنية، وشراء ذمم الناخبين من مرشحي المؤسسة السلطوية. ومع ذلك ساقت الانتخابات في الشوف، برأي كمال جنبلاط، الدليل المقنع على أن النصر لا يتم الا من خلال التكاتف في صفوف الأحزاب العقائدية التي يستند نشاطها الى مبادئ دقيقة والى منهجية صائبة(٥).

كان السياسيون الذين التفوا حول كمال جنبلاط وعاهدوه بدعم نهج الحزب التقدمي الاشتراكي في مجلس النواب، ينتمون الى شتى الأحزاب والتوجهات.

فبيار ادّه يمثل الكتلة الوطنية، وغسان تويني محسوب على الحزب القومي، اما كميل شمعون واميل البستاني فيعتبران من المستقلين. وفي الرابع من أيار اعلن نواب المعارضة التسعة تشكيل كتلة برلمانية أطلقوا عليها اسم «الجبهة الاشتراكية الوطنية» واختاروا كمال جنبلاط أميناً عاماً لها، كما رأوا أن يكون الحزب التقدمي الاشتراكي المرجع العقائدي الرئيسي للجبهة فاتخذوا من ميثاقه أساساً لبرنامج الإصلاحات الديموقراطية الواسعة الذي تبنوه.

في ١٦ تموز اغتيل رياض الصلح بعيارات نارية وهو في طريقه الى المطار بعد زيارة الى عمان قام بها تلبية لدعوة الملك عبد الله. واتصل العاهل الأردني بالرئيس بشارة الخوري في الحال وأبلغه بالحادث. وبلمح البصر انتشر النبأ الفاجع في أرجاء البلاد. ولم يكن خافياً على أحد أن السوريين القوميين أخذوا يتعقبون رياض الصلح فور إعدام أنطون سعادة. وكانت المحاولة الأولى لاغتيال رئيس الوزراء اللبناني في حديقة الصنائع برأس بيروت في ٩ آذار ١٩٥٠. فقد أطلق توفيق رفيع حمدان عضو الحزب القومي الممنوع عيارات نارية عدة على سيارة الرئيس رياض الصلح، لكنه أخطأ الهدف. وبسبب الشائعات المقلقة حول

وتوقع كمال جنبلاط ان المعارضة في بيروت لن تتمكن من التفوق على خصومها. ولذا نقل مركز التنافس الانتخابي الى جبل لبنان حيث تمتلك المعارضة كلّ أسباب الفوز. فقدمت في الشوف لائحة مشتركة ضمت، بالاضافة الى كمال جنبلاط، كلا من كميل شمعون وسالم عبد النور وراجي السعد وشفيق الحلبي وانور الخطيب وغسان تويني وفضل الله تلحوق. وفي دائرة بعبدا – المتن الانتخابية كان يمثل المعارضة كل من بيار اده وديكران توسباط وعبد الله الحاج. وقبيل الانتخابات وقّع جميع هؤلاء مذكرة تعهدوا بموجبها أن يؤيّدوا في مجلس النواب القوانين والمبادرات الاشتراعية التي يتقدم بها الحزب التقدمي الاشتراكي.

وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر الذي ساد الشوف بعد «معمودية الدم» في الباروك، التقى كمال بك مطلع نيسان الأمير مجيد ارسلان. وقيل انه كان لرجال الأمير ضلع في استفزاز الباروك. أما الآن، عشية الانتخابات، فقد وجد كمال جنبلاط ضرورة ليكشف أمام منافسه التقليدي عن القدرة على «الترفع عن الأحقاد الشخصية». ومما ساعد على المصالحة بين الرجلين أن الأمير مجيد لم يكن في قرارة نفسه يكن وداً للعهد، مع أنه لم يعارضه علناً كما فعل كمال بك. وبوساطة شيخي عقل الدروز محمد أبي شقرا ومحمد عبد الصمد اتفق الزعيمان على العمل من أجل ضمان الشرعية والنظام أثناء التصويت.

اعتبر كمال جنبلاط نتيجة الانتخابات في الشوف نصراً للمعارضة. فقد حصل أنصار رئيس الجمهورية على أربعة مقاعد فقط من المقاعد التسعة المقررة لهذه المنطقة، فيما فاز مرشحو المعارضة بالمقاعد الخمسة المتبقية. ودخل البرلمان عن الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط نفسه وأنور الخطيب، وفاز بثلاثة مقاعد أخرى كميل شمعون وغسان تويني وأميل البستاني. على العموم كان الدستوريون في جبل لبنان أضعف من المعتاد، حيث فازوا في دوائره الانتخابية الثلاث بـ١٥ مقعدا من ٢٣. وحز في نفوسهم بخاصة انهم لم يتمكنوا من الحؤول دون انتخاب بيار اده في المتن مع انهم حصلوا هناك على أصوات أكثر من أصوات المعارضة. وفي الجولة الثانية تفوق بيار اده على منافسه بيار الجميل، زعيم الكتائب، وبفضل جهود كمال جنبلاط الذي أقنع حلفاءه من الحزب السوري القومي المنحل بتأييد مرشح الكتلة الوطنية. وإذا كان بعض مرشحي هذه

نفهم عليه الكثير من تصرفاته ولم يفهم هو علينا»[٧].

وبعد ذلك تكاد المقالة تتحول إلى ما يشبه قصائد المتنبي. فكمال جنبلاط ينتقل من المديح إلى الهجاء. فما إن يفرغ من الإشادة بمناقب «الوزير الأيمن» حتى يصب سيل الانتقاد على مغامرات الخليفة المؤسفة. ويقول عن رياض الصلح: «فكان وكنا وكان الشعب معنا ضحايا من لا يريد إصلاح هذه الدولة»[٨]. وكما هو ديدن سلاطين الشرق يلقي الخليفة، ويدرك القارئ بيسر أن الشيخ بشارة الخوري هو المقصود، مسؤولية كل الأحداث على «وزيره» ويجازيه جزاء سنمار فيعزله من منصبه.

وعندما وضع كمال جنبلاط على كفتي الميزان رئيس الوزراء المظلوم قبالة رئيس الجمهورية الظالم، كان يتوخى في مقالته هدفاً بعيد المرمى. فمن عام ١٩٤٣ ظل هذان الرجلان في ذهن الجمهور شخصاً واحداً، وظل التعاون بينهما يعتبر رمزاً حياً للميثاق الوطني. أما الآن، حيث لم يعد رياض الصلح على قيد الحياة، فقد حانت الفرصة السانحة لتبديد خرافة الوفاق الواهي بين اثنين من أعمدة السياسة اللبنانية. وعندما عمد كمال جنبلاط إلى إضفاء هالة مثالية على صورة رئيس الوزراء الراحل كان يريد أن يقول أن أفضل ما تم تحقيقه في الماضي القريب إنما تم تحقيقه بفضل رياض الصلح. وعندما فقد الرئيس بشارة الخوري، بوفاة رياض الصلح، سنده المتين في الوسط الإسلامي، تضعضع حكمه ووهن إلى درجة بات معها سقوطه مسألة وقت لا أكثر.

-٣-

في خريف ١٩٥١ توجه كمال جنبلاط في رحلة إلى الهند جاءت من الناحية الرسمية تلبية لدعوة من قيادة الحزب الاشتراكي الهندي الذي نشأت بينه وبين الحزب التقدمي الاشتراكي علاقات تعاون تستند إلى تشابه في الكثير من أحكام منهاجي الحزبين، وإلى الرغبة في تحقيق الفكرة الرائجة كثيراً آنذاك ونعني ما يسمى «القوة الثالثة».

كان الحزب المذكور تأسس عام ١٩٣٤ في إطار المؤتمر الوطني الهندي وسمي حزب المؤتمر الاشتراكي وتعاون في المرحلة الأولى مع الشيوعيين تعاوناً وثيقاً بلغ حد مناقشة فكرة الاندماج معهم ضمن حزب ماركسي واحد. إلا أنه

تدبير محاولة اغتيال جديدة لرئيس الوزراء، ناشد ابن عمه سامي الصلح رئيس الجمهورية السورية أديب الشيشكلي أن يلقي بثقله لاقناع القوميين بالعدول عن المخطط الانتقامي الذي ينوون تنفيذه. فوعده الشيشكلي بالنظر في الموضوع، لكنه نصح بألا يغادر رياض الصلح لبنان مؤقتاً. وأكدت الأحداث لاحقا أن رئيس الجمهورية السوري كان على حق. فقد انتهت بفاجعة مأسوية أول رحلة يقوم بها رياض الصلح الى الخارج(٦).

وجاء نبأ اعدام انطون سعادة صدمة مرعبة بالنسبة الى لبنان. واستنفر رجال الشرطة، وسيّرت دوريات مسلحة في شوارع بيروت. لكن ذلك لم يحل دون القلاقل والاضطرابات الواسعة التي اجتاحت العاصمة كالنار في الهشيم. وكانت الجموع الهائجة تنادي بشعارات غاضبة وتحرق إطارات السيارات وترمي بالحجارة واجهات المتاجر التي تعرضت للنهب في الحال. وإستُخدمت وحدات الجيش للمرة الاولى في عهد الاستقلال لإحلال النظام في العاصمة.

كان البرود، بل وما هو أسوأ من البرود، يسود العلاقات بين كمال جنبلاط ورياض الصلح على مدار السنوات الأخيرة. فالمرء يكاد يجد في كل خطاب ألقاه كمال بك في مجلس النواب انتقاداً لرئيس الوزراء. وهو يعتبر رياض الصلح أحد المسؤولين عن هزيمة العرب في الحرب الفلسطينية، حتى أنه طالب بإحالته إلى المحكمة. وبلغ العداء بين الرجلين حداً جعل رياض الصلح يمتنع عن ذكر اسم كمال جنبلاط عندما يتحدث عن خصمه، فكان يقول عنه بلهجة الاستهانة والازدراء: «هذا الرجل».

ولعل كمال جنبلاط كان من أوائل الذين أدركوا أن مقتل رياض الصلح أنهى مرحلة زمنية كاملة. فقد نشرت «الأنباء» في ٢٠ تموز مقالة ضافية عن الفقيد. وهي من حيث المضمون والأسلوب تختلف عن كتابات النعي التقليدية التي غصت بها الصحف اللبنانية في تلك الأيام. فهي على الأكثر نموذج للتقويم الموضوعي لشخصية رياض الصلح ومكانته في تاريخ لبنان الحديث. وبعد الاعتراف بفضله وخدماته الجلى في النضال من أجل الاستقلال، وصفه كمال جنبلاط بأنه سياسي غدا حلقة وصل بين فكرة القومية وفكرة الإصلاح. وفي رأي جنبلاط يكاد رياض الصلح ان ينتمي في وقت واحد إلى جيلين وعهدين ووجهتين مختلفتين إلى طبيعة الأشياء. «فلا عجب أن نكون، في هذا الوجه لم

المسامات، وتلمس العروة الخفية التي تشد أطراف الشامل الكامل وتشكل لحمة وسدى التناسق الوجودي. وعثرالشاب كمال على تلك العروة الوثقى في الهندوكية، أو على الأصح في أحد تعاليمها الأساسية «الفيدانتا» القائلة بوحدة جميع الأديان وقيمتها المتعادلة من الداخل والباطن. وما أشد دهشة كمال بك عندما علم أن المبشر الهندي سفامي فيفكنندا يؤكد أن «الفيدانتا» تحتوي خلاصة كل الأديان والمعتقدات، وهي بهذا المعنى أسمى شكل للمعرفة، لا يتعارض، بل يستجيب بالكامل لمعطيات العلم الحديث الذي قطع شوطاً كبيراً نحو إثبات وحدة الكون مبدئياً.

ولم يكن اهتمام كمال جنبلاط بالهند، في سني الشباب، مجرد رغبة في إشباع الفضول أو حب الاستطلاع، بل أملته حاجة داخلية عميقة وتعطش إلى سبر عالمها الروحي. ومن هذه الناحية يغدو مفهوماً قصد كميل أبي صوان عندما قال أن الحكمة الهندوكية طمأنت نفس جنبلاط.

في حزيران ١٩٤٨، عندما كان كمال ومي يقضيان شهر العسل في باريس، التقيا في بهو الفندق هندياً اسمه سفامي فيجايانندا. وفي سياق التعارف اتضح انه عائد لتوه من الأرجنتين حيث كان يعمل في فرع المنظمة الهندوكية العالمية «رسالة راماكريشنا» التي تروج لأفكار «الفيدانتا». وأعرب الرجل عن تقديره البالغ لإهتمام كمال جنبلاط الخالص بالهندوكية، ودهش لغزارة معارف محدثه العميقة في هذا الميدان الذي لا يمتلك فيه الأجانب، من غير الهنود عادة، سوى فكرة تقريبية وبالخطوط العامة. كانت لهذا اللقاء الذي جاء مصادفة أهمية بالغة بالنسبة إلى كمال بك. فكان في حديثه مع الهندي يأخذ ولا يعطي. وقلل من كلامه وأخذ ينصت بمنتهى الاهتمام متمثلاً مستوعباً كل كلمة يقولها المبشر وهو يشرح له الأحكام الأساسية في «الهاتها يوغا» التي هي جزء من ثمانية أجزاء لليوغا الكلاسيكية التي يتعين عليه أن يمتلك ناصيتها ليتمكن من تجاوز الوعي العادي بالكامل واستبداله بوعي جديد نوعياً قادر على اكتناه الحقيقة الميتافيزيقية.

كان الولع بالهند «موضة» عند المثقفين أعجبت الكثيرين من رفاق كمال جنبلاط ومعارفه. لكن القليلين هم الذين شعروا بحاجة روحية ماسة إلى استيعاب الهندوكية فعلاً وليس قولاً. ومن هؤلاء الدكتور روجيه غوديل ذلك الطبيب الممتاز المختص بأمراض القلب والذي كان مديراً لمستشفى قناة

انفصل عن المؤتمر الوطني الهندي في أواخر الأربعينات وصار يسمى الحزب الاشتراكي وتبنى الاشتراكية المستندة إلى تعاليم المهاتما غاندي وإلى مبدأ اللاعنف الذي أدخله على الممارسات السياسية.

في مقالة نشرتها «الأنباء» بعنوان «الهند السعيدة»[٩] كتب كمال جنبلاط: «كنت مدعواً من الحزب الاشتراكي الهندي من أجل التعرف إلى نشاط الحزب وتفكيره وإعداد مؤتمر الأحزاب الاشتراكية الآسيوية الذي سينعقد في سبيل تدعيم فكرة القوة الثالثة التي تؤدي إلى السلم. والقصد من هذه الاجتماعات خلق الاشتراكية الجديدة الجامعة لتراث الغرب والشرق في أفضل ما يتجلى فيه هذا التراث الأقرب إلى بناء الشخصية البشرية».

وكان كمال جنبلاط يتوخى من رحلته تلك هدفاً آخر غير معلن رسمياً، لكنه لا يقل عن ذلك أهمية، ولعل الأصح أن نصفه بالحج الروحي إلى الهند. كان تعرف اليها للمرة الأولى في عينطورة من خلال المطالعة، حيث انكب الكشافة المتحمسون لرومانسية بادن باول المخشوشنة على مطالعة كتب رديارد كبلنغ من ألفها إلى يائها، وراحوا يتجولون مع الصبي الباسل «ماو غلي» وأم الفهود «باغيرا» والافعوان الحكيم «كآ» في أدغال هندستان الكثيفة. وفي ما بعد عندما أفسح ولع الطفولة بالمغامرات المجال لتعطش الشباب إلى اكتشاف أسرار الوجود الدفينة، رأى مدرس الفلسفة الأستاذ هنري دالميه أن بالإمكان إطلاع أكثر الطلبة نباهة على كتاب المهاتما غاندي «حياتي» وعلى مؤلفات حكماء هنود آخرين.

كان معظم زملاء كمال في عينطورة من النصارى، ولم تكن تطلعاتهم وطموحاتهم الروحية تتجاوز عادة إطار الديانة المسيحية، فكانت أعقد الأزمات النفسانية عندهم تجد حلاً موفقاً في عتمة الاعتراف. إلا أن الحال تختلف مع كمال الذي وجد نفسه لسنوات طويلة في بيئة نصرانية، وتمكن من فهم الديانة المسيحية بأعمق من فهم الكثيرين من أبنائها الاقحاح. لكنه ظل في كل الأوقات درزياً لا تشوبه شائبة، وهذا ما جعل تطلعاته الفكرية والروحية تدور حول قضايا غير مفهومة حتى لأقرب أصدقائه.

ولم يكن عالمه يتوافق مع عوالمهم. فجذور طموحاته الروحية تغوص في أعماق القرون لتبلغ طقوس الفراعنة وباطنية العرفانيين وغيبية المتصوفة. وكان يسعى من وراء هذا التنوع الروحي إلى اكتناه الوحدة الشمولية التي تتسرب عبر كل

في البادية الإيرانية دهمت كمال بك ورفيقيه عاصفة رملية كادت ان تودي بحياتهم لولا مهارة سامي نمور وبرودة أعصابه. إلا أن اختيار كمال جنبلاط للطريق البرية لم يأت مصادفة، ولم يكن، طبعا، بسبب شغفه بالمغامرات، كما يدعي بعض كتّاب سيرته. فالرحلة على طرق القوافل القديمة عبر إيران وأفغانستان وباكستان، على الطريق التي أثارت غبارها سنابك خيالة قتيبة بن مسلم، توفر الفرصة لتحسس الأنفاس الحية لعالم صنع التاريخ في رحابه، ونشأت الحضارة الإسلامية العظيمة في كنفه قرناً بعد قرن...

في دلهي استقبل الاشتراكيون كمال جنبلاط بمنتهى الحفاوة والتكريم. وراح مسؤولو الحزب يتنافسون على دعوته لزيارتهم ويعرضون عليه مرافقته في جولاته، ويضعون سياراتهم الشخصية في تصرفه. كان برنامج الزيارة مشحوناً بالفعاليات عن آخره. ومع أن يوم الزيارة يبدأ في ساعة مبكرة من الصباح ولا ينتهي إلا بعد منتصف الليل، فإن كمال بك كان دوماً يشعر بضيق الوقت. كان كل يوم تقريباً يلقي الخطب في التجمعات ويشارك في المؤتمرات الصحافية ويدخل في أحاديث طويلة عريضة مع النشطاء من أعضاء الحزب، ويدلي بالتصريحات في مقابلات صحافية مع الجرائد المحلية. وكتب عن ذلك: «في هذه الاجتماعات كانت تزول بيننا حواجز اللغة والوطن والدين والعنصر، وإذا الاخوة الاشتراكية الروحية الإنسانية تجمعنا»[١٠].

كان من أهم أحداث الزيارة اللقاء الذي تم بين كمال جنبلاط وجواهر لال نهرو. فقد وجه إليه نهرو دعوة شخصية واستقبله في منزله وليس في مكتب عمله، وجاء ذلك دليلاً على حسن موقفه وتقديره للزعيم اللبناني الشاب، مع انه حل ضيفاً على حزب معارض للمؤتمر الوطني الهندي. أعجب كمال جنبلاط رأساً برئيس وزراء الهند لصدقه وبساطته التي تدل على طاقة ذهنية خارقة تستند إلى سعة إطلاع وبداهة لا حدود لهما تقريباً. وأرسى الحديث بينهما بداية التعاون في تشكيل «القوة الثالثة» ثم في إطار حركة التضامن الأفروآسيوي التي اولاها كمال جنبلاط أهمية بالغة.

وبالمقارنة مع لبنان الذي يمكن المرء أن يجتازه طولاً وعرضاً في ساعات معدودات، بدت الهند بلداً هائلاً مترامي الأطراف، حتى أن كمال بك ورفيقيه تخلوا منذ البداية عن فكرة الإحاطة به بالسيارة. فالقطار هو الوسيلة الرئيسية

السويس في الاسماعيلية. فهو كان يجمع بين الثقافة الأوروبية والإدراك العميق للمذاهب الباطنية الشرقية. وقد تعرف اليه كمال جنبلاط في بيروت حيث كان يعرج عليها بانتظام لالقاء محاضرات وتقديم مشورة للمرضى. ومع أن روجيه غوديل كان أكبر من كمال بك بنحو عشرين عاماً، فقد ربطت بينهما صداقة تغذيها أواصر القربى الروحية فضلاً عن وحدة المشارب والأذواق. وقد سمع كمال جنبلاط للمرة الأولى من الدكتور غوديل وزوجته اللبنانية آليس (من عائلة صعب) بالمفكر الغيبي الهندي سري أتماناندا الذي اشتهر في أوروبا وكان له فيها أتباع وتلاميذ كثيرون. وفي ما بعد أخذ جنبلاط عن الكاتب الهندي راج راو كثيراً من المعلومات المهمة عن سيرة سري أتماناندا الذي ذاع صيته في العالم باسم كريشنا مينون.

ثم تعرف كمال جنبلاط إلى سري أتماناندا شخصياً في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. فالتقيا في صالة الانتظار بمطار القاهرة، حيث حطت طائرة كان أتماناندا عائداً فيها إلى الهند بعد جولة في أوروبا ألقى فيها سلسلة من المحاضرات في الفيدانتا - أدوايتا تلبية لطلب تلاميذه وأتباعه. وقال كمال جنبلاط في ما بعد ما معناه: أسرتني جاذبيته تماماً. كان جباراً رغم بساطته وتواضعه. وكان يمثل أحد أعظم تعابير الهند ورموزها طوال القرون. وباتت مؤلفاته استمراراً لتعاليم آدا شانكارا وراما كريشنا وغيرهما من حكماء الهند. وكلامه ساحر جذاب إلى حد يفوق التصور. وبدا كأن اليونان تنطق بشفتيه. وعندما كان يتكلم عن الحقيقة لاح وكأن تلك الحقيقة تنبجس من أعماقه كالماء النابع من عين خفية...

كانت الرحلة إلى الهند مكثفة للغاية ومفعمة بانطباعات لا تنسى. غادر كمال جنبلاط بيروت بعد ظهر الثاني عشر من تشرين الأول، ووعد بالعودة في العشرين من تشرين الثاني، لكن الرحلة استطالت نحو ثلاثة اشهر. وتوجه جنبلاط بالسيارة مع سامي نمور ويوسف سركيس. وقطعوا الألف كيلومتر الأولى بسرعة كبيرة دون توقف تقريباً. وبعد يوم وليلة كانت سيارة جنبلاط المغبرة تشق طريقها وسط أزقة بغداد. وتفقد الثلاثة معالم دار السلام ثم توجهوا شطر إيران حيث تنتظرهم بستم ونيسابور وجمين. الطريق وعرة محفوفة بالاخطار. فبالإضافة إلى الصعوبات العادية، كانوا يواجهون كل يوم تقريباً أمراً أو حادثاً لا يخطر على بال.

تماثيل الماضي الاستعماري وأنصابه تركة حمقاء مستهجنة. ففي الساحات وعلى مفترقات الطرق في الكثير من المدن الهندية تقوم قواعد وعليات تزهو فوقها تماثيل ملوك بريطانيا ونواب الملوك الذين كانت للهنود معهم ذكريات ليست هي، في غالب الظن، أحلى الذكريات.

وكتب بهذا الخصوص: «وقد كانوا يجيبون عندما نلمح إلى ضرورة إزالة آثار الاستعمار البائد وهم يبتسمون: لدينا ما يكفينا من الوقت لنقل هذه التماثيل إلى المتحف».

على أية حال فليس كل شيء في الماضي الاستعماري يستحق المذمة والقدح. عندما كان كمال جنبلاط يمتع أنظاره بشوارع كلكتا تأكد له أن أفضل أحيائها هي التي شيدها الإنكليز، وأن أسلوب المعمار البريطاني لم يفسد منظر المدينة بل أضفى عليه رشاقة وأصالة.

كان كمال بك المسحور بالهند يزداد إعجابه بشعبها يوماً بعد يوم. وفي التقارير الصحافية التي بعث بها تباعاً إلى «الأنباء» يتجلى ذلك الإعجاب البالغ بأبرز ملامح الاشتراكية الهندية. وهو يعبّر فيها عن فرحته لهذا البلد الذي تحرر تواً من السيطرة الاستعمارية وباشر، رغم ذلك وبمنتهى الحماسة، بناء حياة جديدة. لم يتوقف شيء، ولم يحل الكساد بجلاء الإنكليز. العمال يكدحون مشمرين عن سواعدهم في أحواض السفن الهائلة في كلكتا، والمكائن تهدر ليل نهار في معمل القنب الذي يصدر منتوجه إلى بلدان كثيرة، بينها لبنان، وتغادر السيارات الجديدة المجمعة في الهند المصنع، ويقول المهندسون الهنود باعتزاز أن بلادهم، بعد خمس سنين، لن تكون بحاجة إلى استيراد سيارات من الخارج.

وكان أشد إعجاب كمال جنبلاط بنجاحات الهنود في تأسيس التعاونيات الزراعية التي مكنتهم من حل مشكلة الأغذية، العويصة للغاية، وأمنت العمل لملايين الناس. وحتى مشكلة اللاجئين من البنجاب حلت على نحو ما بفضل إشراكهم في التعاونيات، حيث توافرت لكل راغب في العمل فرصة الحصول على لقمة العيش وإعالة الأطفال.

وفي أحد التحقيقات الصحافية يتساءل كمال جنبلاط: «نجحت التعاونيات في الهند، فلماذا لا تنجح في غيرها من البلدان؟ وقد نجحت في حل مشكلة اللاجئين فلماذا لم تنجح في غيرها من البلدان؟»[١٢].

للتنقل والتجوال في هذه البلاد. وحتى في هذه الحال تستغرق الرحلات أياماً بلياليها. ويمكن أن نتخيل مخطط الجولة الجنبلاطية في الهند بشكل مروحة دائرية فائقة الاتساع. غادر الوفد دلهي نحو الشرق ثم تحرك باتجاه عقرب الساعة على كامل محيط شبه جزيرة هندستان تقريباً، ثم عاد بعد أسابيع إلى العاصمة من جهة الغرب. وتضمن البرنامج الذي اقترحه المستضيفون وقفات في عدد من المدن الكبيرة. وفي كل مكان كان الاشتراكيون يستقبلون جنبلاط ورفيقيه بمنتهى الحفاوة، ويتسابقون في كرم الضيافة والسخاء. وما إن تلوح قامة كمال بك الفارعة من باب عربة القطار، حتى يهرع المستضيفون مستبشرين ليطوقوا عنقه، بحسب التقاليد الهندية، بأكاليل الزهر، وترفرف فوق رؤوس المستقبلين أعلام حمراء ولافتات التحية والترحيب. وفي كل مرة تقريباً يعقد، تكريماً للضيوف اللبنانيين، في مبنى المحطة رأساً أو في ساحة المدينة اجتماع حاشد تقابل فيه بالتصفيق والإعجاب كل كلمة يتفوه بها الزعيم اللبناني وهو يتحدث للناس عن لبنان وعن الحزب التقدمي الاشتراكي.

في الطريق إلى كلكتا كانت هناك وقفتان: في مدينة بيناريس المقدسة عند الهنود، وفي مدينة لاخناو التي يعتبرها الاشتراكيون أفضل مكان لعقد المؤتمرات. وكانت الرحلة إلى كلكتا شاقة رغم غنى الانطباعات. زد على ذلك أن كمال جنبلاط لم يتمكن من التكيف مع أطعمة المطبخ الهندي التي لا يستسيغها. فالأطباق التي يقدمونها في مطعم القطار لا تطاق، وهي باعتقاده خالية من الطعم والرائحة، إلا أنها متبلة بالفلفل والثوم وغيرهما الى درجة تحرق اللسان والشفاه وكأنك صببت عليها ماء مغلياً. ولم يتنفس كمال بك الصعداء إلا بعدما وصل الى كلكتا ونزل في فندق إنكليزي سابق يقيم فيه الأوروبيون عادة. وخيل إليه أن طبق الفطور الذي قدموه اليه من البيض المسلوق وعصيدة الشوفان ألذ أكلة على وجه الأرض.

وقال قاصداً الإنكليز بلهجة أقرب إلى السخرية: «كنا في كثير من شؤون السياسة نخالفهم. ولكن النظافة والأكل شيء، والسياسة لعنها الله شيء آخر»(١١).

كان كمال جنبلاط في الحل والترحال، عبر ربوع الهند، يمعن النظر في الحياة الفوارة حوله، ولا يخشى التساؤل عندما يرى شيئاً لا يفهمه. وبدت له كثرة

الهند المستقلة، دعا صراحة إلى بناء مجتمع اشتراكي الطراز. وكان الاشتراكيون الهنود يرفضون الصراع الطبقي ويؤكدون أن مجتمعاً من هذا النوع يمكن أن يقوم على أساس التعاون بين الطبقات من خلال المساومات والحلول الوسط والإصلاحات التي تطبقها الدولة. وقد سعوا إلى حل أعقد الخلافات الاجتماعية انطلاقاً من مبادئ غاندي الإنسانية.

ويلاحظ المرء أوجه شبه كثيرة بين الاشتراكية الغاندية والاشتراكية التقدمية الجنبلاطية إلى حد التوافق التام في طائفة من المبادئ الأساسية. وفي السنة التي قام فيها كمال جنبلاط بأول زيارة إلى الهند شرعت حكومة جواهر لال نهرو في تنفيذ خطتها الخمسية الأولى، وأعلنت أن تصنيع البلاد هو الهدف الرئيسي لسياستها الداخلية. ورأى جنبلاط هنا ما كان يحلم بتطبيقه في لبنان عندما تسنح الفرصة. وجعلته التجربة الهندية على ثقة راسخة بأن الاشتراكية التقدمية، شأن اشتراكية غاندي، لا بد وأن تتحول إلى فعل آجلاً أم عاجلاً. وعندما أضفى كمال جنبلاط على الهند صبغة مثالية لم يكن يماريء قيد أنملة. فقد كانت الهند بالنسبة اليه مثالاً أعلى لا بد من بلوغه بالضرورة.

وثمة نقطة أخرى لا تقل عن ذلك شأناً جعلت الزعيم اللبناني يعتبر الهند مثالاً أعلى، ونعني إعجابه البالغ بتراثها الروحي العريق. فمع أن آراء كمال جنبلاط هي تركيبة فكرية متفاعلة تعود بجذورها إلى تعاليم مفكرين كثيرين من أبرز أنجبتهم البشرية، فإن أحداً لم يؤثر فيه بالقدر عينه من العمق والشمولية كما فعل المهاتما غاندي الذي جمع بين منزلة المفكر الديني المتقشف، والمعلم الروحي للأمة، والمصلح السياسي النشيط للغاية. ولا غرابة أن يتقبل كمال جنبلاط، بكل سرور، الدعوة لزيارة منزل غاندي المتواضع في قرية شرينقار قرب مدينة ورده.

لم يغمض لكمال بك جفن طوال الليلة التي أمضاها في القطار المنطلق من نيودلهي إلى ورده. فقد كان يتشوق بانفعال لملاقاة عالم يعرف محيطه وأبعاده من الكتب وأحاديث الذين سبقوه إلى رؤيته. فهو نهض قبل انبلاج الفجر بحذر وهدوء، كيلا يعكّر نوم رفاق الطريق، وشرع يحلق ذقنه محدقاً في المرآة المهتزة المتشنجة. فلم ير فيها سوى شبح مائع المعالم، لكن ذلك لم يفت في عضده. فاليد توجه الموسى عفوياً كما هي العادة كل صباح. وتذكر أن المهاتما غاندي

خلال زيارة لإحدى التعاونيات لاحظ كمال بك كثيراً من المتعلمين بين العمال. وعلم في ما بعد أن رئيس الوزراء جواهر لال نهرو أصدر مرسوماً بعدم تسليم شهادة التخرج للذين ينهون المدارس الثانوية المختصة إلا بعد عام من العمل التطبيقي في الريف. وأعجب السياسي اللبناني كل الإعجاب بمستحدثات الاشتراكيين الهنود الذين يتفننون في إيجاد حلول بسيطة وغير عادية لأعقد المشاكل. وأكثر ما يثير الدهشة أن المثقفين والمتعلمين هناك لم يعترضوا على ممارسة العمل البدني بل أقبلوا عليه بكل رغبة وتصميم.

سأل كمال بك شخصاً يبدو من مظهره وأسلوبه أنه من المتعلمين:

- انك تعمل بفرح أليس كذلك؟

- نعم، يا سيدي، إنني أعمل بفرح عظيم[١٣].

وتضمنت رسائل كمال جنبلاط من الهند أطيب الأقوال عن مثقفيها الذين يقيمون للقيم الروحية والأخلاقية وزناً أرفع بكثير من الخيرات المادية، ولا يختلفون بشيء عن عامة الكادحين من حيث طراز المعيشة والثياب والعادات. أما نحن «فنشاهد في بلادنا أن الفرد الذي ينال الشهادة الابتدائية مثلاً يتعالى ويتكبر ويحتقر العمل في الأرض»[١٤].

ويسترعي الانتباه أن كمال جنبلاط يحاول، في انطباعات السفر، ان يرسم صورة أقرب إلى المثالية عن الهند. فهو يستفيض في الحديث عن نجاحات الهنود في بناء المجتمع الجديد، ولا يكاد يلتفت إلى المشاكل القائمة فعلاً كالبؤس والبطالة والأمية ونسبة الوفيات العالية والحزازات القومية والطائفية التي تهدد بالانفجار في أية لحظة لتتحول إلى نزاعات ومذابح جديدة. إنه لا يلاحظ ما لا يريد أن يلاحظه، فيركز على ايجابيات التجربة الهندية التي يمكن الافادة منها كثيراً، باعتقاده، في لبنان وسائر الأقطار العربية.

وسبب هذا «التحيز» بسيط للغاية. فكمال جنبلاط ما كان ليفوّت طبعاً المشاكل الفظيعة التي ورثتها الهند عن الماضي الاستعماري، حيث التخلف هو السمة المميزة لكل الدول الآسيوية التي أحرزت استقلالها. بيد أن الهند كانت البلد الوحيد الذي أمسك بزمام الحكم فيه أناس أعلنوا تمسكهم بالاشتراكية. ومع أن هذه المهمة لم تدرج رسمياً ضمن الدستور الذي غدا ساري المفعول اعتباراً من ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٠، إلا أن جواهر لال نهرو، أول رئيس لوزراء

ولا عجب أن يتفهم كمال جنبلاط نفور غاندي من السياسة. فقد شبهها بالأفعى التي تتلوى حلقات وتأخذ برقاب الناس. ويرى المهاتما غاندي أن البشر لن يتخلصوا من هذا الأسر الفتاك إلا إذا أرسوا السياسة على أساس من المتطلبات الروحية والأخلاقية والسلوكية المستقاة من الدين. وبالتالي لن يكون النشاط السياسي مجدياً وأخلاقياً إلا بمقدار ما يكون وسيلة للكمال الشخصي وإدراك حقيقة الخالق. قال غاندي: «يتعين على الإنسان في نشاطه الاجتماعي والسياسي والديني أن يهتدي بفكرة إدراك حقيقة الخالق كهدف نهائي. والشرط الأول لتنفيذ هذه المهمة هو خدمة الآخرين، لأن السبيل الوحيد للوصول إلى الخالق هو رؤيته متجلياً في مخلوقاته والتوحد معه»[١٩].

وما كانت الأحاديث الطويلة العريضة عن الاشتراكية والإصلاح و«القوة الثالثة» لتلهي كمال جنبلاط عن التفكير في اللقاء المرتقب بالمعلم سري أتماناندا الذي تكبد عناء السفر إلى الهند في الواقع لمقابلته. ومع أن كمال بك كان آنذاك على إطلاع جيد على الهندوكية، إلا أن المصادر الأساسية التي اعتمدها لهذا الغرض هي الترجمات الأوروبية عن السنسكريتية ومؤلفات الباحثين الفرنسيين المختصين بالشؤون الهندية. وكان استقى معلومات كثيرة من كتابات المصلحين الهندوكيين الشعبية، إلا أنها تتعرض عادة للجوانب الطريفة وغير المعتادة من الهندوكية لتقدمها بأسلوب سلس يقربها من مدارك الأوروبيين. أما المعاني الخفية التي تنطوي عليها التعاليم الهندوكية فلا يمكن إدراكها إلا بالأخذ عن المصادر الأولى والتعلم مباشرة على يد المرشد الروحي الذي يقود تلميذه خطوة فخطوة ودرجة بعد أخرى وفقاً للتقاليد المتبعة في الشرق من أقدم العصور.

في منتصف تشرين الثاني وصل كمال جنبلاط إلى ترفندروم، حيث يقع هيكل سري أتماناندا. فأمضى أحد عشر يوماً في فندق شاعري الاسم «أوتيل بالم رود» (طريق النخيل) في ظلال جوز الهند وشجر البطيخ. وكانت تلك الأيام، دون ريب، أحلى الأوقات وأسعدها على مدار رحلته الطويلة في ربوع الهند. ولعل مزاجه الحسن جعله ينظر إلى ترفندروم بصفتها بقعة فائقة الجمال، وحتى ضوء القمر الذي ينساب كالفضة على سطوح السعف والجريد بدا له أكثر سحراً وبهاء منه في سائر الأنحاء، فهو «حلم قد يكون أحياناً حقيقة ماثلة»[٢٠].

كان يتلقى الدروس في هيكل سري أتماناندا كل يوم، يوماً في الصباح وآخر

قبيل وفاته رمى إلى خارج الكوخ كسرة المرآة التي كان يستعين بها في حلاقة ذقنه سنين طوالاً. وقد فعل ذلك لنذر أو عهد قطعه على نفسه ذات مرة حين صمم على ترك كل ما يمكنه أن يستغني عنه، وقال: «عندما أمتلك ما يزيد على حاجتي فإني أسرق غيري (...) ولو اكتفى كل منا بما يستحقه لما عانى العالم البؤس والفاقة ولما مات أحد جوعاً»[١٥]. كان غاندي يحارب الجشع والاستحواذ. وكان واثقاً من أن كل من يكرس نفسه للنضال في سبيل العدل وسعادة الأمة ملزم بأن يلم بفن الإيثار ويتحسس جمال الفقر الاختياري. وكان لهذه الفكرة أعظم الأثر في نفس كمال جنبلاط. فكتب في انطباعات السفر في ما بعد: «ما أحوجنا جميعاً إلى اقتباس مثل «الروح العظيم» وتطبيقه وإلى اعتبار كل ما يتعدى حاجاتنا الأساسية في الحياة سرقة، سرقة من مال الغير، سرقة من حاجة الغير»[١٦].

واتضح بعد وفاة المهاتما غاندي أن كل «ممتلكاته» لا تتعدى الحذاء والنظارات والعصا وفراشاً على الأرض ورزمة كتب. وما كان أشد إعجاب كمال جنبلاط بتقشف الحكيم الهندي وزهده واستهانته بخيرات الدنيا. فقد اجتاز عتبة كوخ المهاتما المبني من اللبن واحتوته في الحال مشاعر تعجز الكلمات عن وصفها: «لا أستطيع أن أشير إلى ما شعرت به، ولا الى ما أنارت به عليّ هذه «الحصيرة» الممدودة، وهذا الفراش البسيط (...) وهذه الطاولة التي تعلوها هدية أحد الفنانين اليابانيين ثلاثة قردة أحدهم واضع يديه على أذنيه (لا تسمع الشر) وآخر واضع يديه على عينيه (لا تبصر الشر) والثالث على فمه (لا تقل الشر)»[١٧].

المهاتما غاندي النحيل الأعجف بمئزره الخشن (دهوتي) وعصاه المعتادة أقرب إلى الكاهن الجوال منه إلى السياسي المحترف. وقد أعجب كمال جنبلاط دوما بقدرة المهاتما على الجمع بين واقعية رجل السياسة المحنك ومثالية المفكر الديني الزاهد. كان غاندي يرى امكان إصلاح المجتمع وإعادة بنائه على سبيل الكمال الخلقي للناس. فالكمال الخلقي، باعتقاده، قادر على تبديل طبيعة العلاقات الاقتصادية والمادية القائمة. وكتب المهاتما غاندي: «لا أظن أن مبادئ الأخلاق تقتصر على ميدان الروح، بل هي، على العكس، تتجلى في الممارسات اليومية العادية. وهي، بالتالي، تؤثر في الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسة»[١٨].

أليس وروجيه غوديل هذه المرة. وتتكرر الرحلات إلى الهند في ما بعد سنة بعد أخرى. وفي ١٩٥٩ بلغ كمال جنبلاط نبأ وفاة سري أتماناندا فحزّ المصاب في نفسه إلى أبعد الحدود. إلا أن الحج إلى الهند استمر بلا نهاية. فرحلة الروح المتشوقة إلى الاندماج والاختلاء بالبراهما لا تعرف البداية ولا النهاية.

-٤-

وإذا كان كمال جنبلاط تحدى الرئيس بشارة الخوري مجاهرة وللمرة الأولى في نعي المرحوم رياض الصلح، فإن ما كتبه في الصحف بعد النعي جاء مدوياً كقذيفة مدفع تنذر ببداية حرب لا هوادة فيها على النظام الحاكم. والمقالة التي نشرتها «الأنباء» في ٣٠ أيار ١٩٥٢ بعنوان «جاء بهم الأجنبي فليذهب بهم الشعب» غدت، كما أكد جنبلاط نفسه، فاتحة الأحداث الموسومة في تاريخ لبنان بـ «الثورة البيضاء» أو «ثورة ماء الورد».

تركت تلك المقالة، وهي من تحف الأدب الاجتماعي والصحافي الذي خطه يراع كمال جنبلاط، انطباعاً مذهلاً في المجتمع اللبناني. ففي عشر فقرات كتبت بأسلوب «ما قل ودل» يرسم الكاتب لوحة تغني عن لوحات من الحياة السياسية في البلاد خلال العقود الأخيرة. ويعتمد هيكل المقالة على الحبكة الانجيلية في شأن الخليقة وأيامها السبعة. ويعمد جنبلاط إلى الاستعارة الموشاة بالتهكم فيرسم «خليقة» للبنان المعاصر، يتولى مهمات «الخالق» فيها المستعمرون الفرنسيون والبريطانيون الذين يملون إرادتهم يوماً بعد يوم من خلال صنع الكتلة الدستورية وإظهارها على مسرح الأحداث، ويحولون الطامعين في مناصب الدولة إلى مناضلين غيارى على الوطن والاستقلال. ومع أن المقالة لا تذكر الشيخ بشارة الخوري بالاسم، فإن صورة رئيس الجمهورية تطل من وراء كل سطر فيها.

لم يكن القارئ اللبناني رأى من قبل صورة مهينة شائنة كهذه لرئيس الدولة وبطانته. فقد تخطى كمال جنبلاط المحاذير المتعارف عليها، وتحدى خصومه السياسيين بعزم واستعداد للسير حتى النهاية. وجاءت المقالة مضغوطة مكثفة ومشحونة بالدلالات والاستعارات على طريقة البلاغة الإنجيلية. إلا أن التشابه بينها وبين لغة الإنجيل ينتهي عند هذا الحد. فكل كلمة فيها تنضح بالغضب

في المساء. وكل مرة يستغرق الدرس ما لا يقل عن ساعتين. في البداية محاضرة يلقيها سري أتماناندا في موضوع يختاره، ثم تعقبها مداولة بشكل أسئلة وأجوبة. وكانت اللقاءات مع المعلم العظيم مبعث سرور وفرحة غامرة، لكنها تتطلب انتباهاً وتركيزاً بالغاً. ومع أن الرجل يطرح أفكاره بدقة ووضوح إلا أن كل كلمة عميقة يتفوه بها أغلى من الذهب. فتعين على كمال جنبلاط أن يبذل قصارى جهده كيلا يفوّت كلمة مما يقول. وكتب في ما بعد بهذا الخصوص: «كنا نسمع في الواقع أكثر مما كنا نقول لأننا جئنا إلى هنا لنصغي ونسمع»(٢١).

بدأت المحاضرات صباح ٢٣ تشرين الثاني واستمرت دون توقف حتى اول كانون الأول. وكرس سري أتماناندا هذه السلسلة الأولى من محاضراته بالكامل لعرض أسس نظرية الوحدانية المطلقة أو الفيدانتا - أدوايتا. وكان كمال جنبلاط على علم ببعض مما قاله المعلم، ولذا أخذ يطرح أسئلة للتدقيق في فهمه السابق لتلك الأحكام. لكنه إلى جانب ذلك تلقى الكثير مما هو جديد عليه مبدئياً. وعندما استمع إلى تعليقات المعلم، عقدت الدهشة لسانه لهذه الفيدانتا التي هي معين لا ينضب، حتى أنه شبّه أهميتها بالنسبة إلى الفكر الهندي بأهمية أفكار سقراط لكل ما جاءت به الفلسفة بعده.

وعندما كان سري أتماناندا يستفيض في طرح مسألة من المسائل تجده ينسى نفسه وتتحول هيئته وتحيطه هالة نورانية حتى لكأنه يشع بنور خفي. وأدرك كمال بك أن ذلك هو نور الوجد والمحبة الذي يوزعه المعلم بسخاء على العالم كله، بعدما بلغ ذروة التحرر والتطهر. وفي ما بعد، عندما تحدث كمال جنبلاط وكتب عن مرشده العظيم لم يتهيب استخدام أبلغ تعابير الإعجاب التي يخلو منها أسلوبه المعتاد. فقد كان سري أتماناندا بالنسبة اليه تجسيداً لتقاليد تغوص جذورها في أعماق الدهور، «والغريب في الهند أن سلسلة هؤلاء «العظماء» من الرجال الذين أدركوا الكينونة واستقرت أرواحهم في المشاهدة، أن هذه السلسلة لا تزال حية لم تنقطع حلقاتها على مر الأيام. فواضعو الجيتا والاوبانيشاد والبراهما سوترا لا يزالون أحياء هنا وهناك»(٢٢).

لقد اكتشف كمال جنبلاط الهند في أواخر عام ١٩٥١. وأرسى ذلك «الاكتشاف» بداية الرحلات التقليدية المنتظمة إلى هذه البلاد. ففي خريف ١٩٥٢ نرى كمال بك في ترفندروم من جديد مع عقيلته السيدة مي والزوجين

بشارة الخوري، يزداد بتوطد مواقع رئيس الجمهورية وسلطته الشخصية.

وليس خافياً على أحد أن الشيخ سليم الخوري كسب ثروة من تهريب المخدرات، وأن داره في فرن الشباك تحولت في الواقع مركزاً للسلطة موازياً للقصر الرئاسي، فهناك تبت أهم المسائل والوظائف، وتصاغ القرارات الحكومية. وفي العام ١٩٥٢ كشفت فضيحة مرتبطة بعقلية الرئيس بشارة الخوري لورا التي سافرت إلى باريس وفي حقيبتها ١٠٠ ألف دولار. ورداً على سؤال أحد النواب عن مصدر هذا المبلغ أجاب رئيس الجمهورية بهدوء: «السيدة الخوري أنفقت هذه النقود في مصلحة الجمهورية اللبنانية[٢٣]». فهز النواب أكتافهم وأطرقوا متحيرين.

لكن جنبلاط أشار مراراً إلى أن الفساد ليس سبباً لسياسة الأنظمة الداخلية، بل هو نتيجة وعنصر ملازم لتلك السياسة الرامية إلى تعزيز سلطة رئيس الجمهورية وتوسيعها شخصياً، وليس إلى حل مشاكل المجتمع اللبناني الملحة. وبهدف الاحتفاظ بالسلطة بادر الشيخ بشارة الخوري إلى تأليف كتلة سياسية من الزعماء المتنفذين. وكان يتفنن في الافادة من التناقضات الطائفية والتشرذم الاجتماعي، فتمكن من تمتين قاعدة السلطة بالتحالف مع الوجهاء والبكوات المحليين الذين شكلو كتلاً واتحادات لمواجهة الزعماء التقليديين المعارضين للعهد وموازنتهم.

ووصف كمال جنبلاط هذه السياسة بقصر النظر وضيق الأفق، وكتب في ما بعد: «كان يتوجب طبعاً إلقاء شيء من فتات مائدة الدولة لمستغلّي الطائفيات، وان يكون للشيطان حصته في كل هذا، على أنه كان يجدر الالتفات إلى تكوين وطن لبناني متحرر من الطائفية والأوضاع التأخّرية، وفي تخطيط وتوجيه صارم وتعديل تدريجي للقوانين والدستور والأنظمة»[٢٤].

ثم أن النظام، في اعتقاد كمال جنبلاط، أخطأ عندما لم يحاول تجاوز الميثاق الوطني، «فالميثاق الوطني مرحلة تمهيدية «وسطية» بين وضعين، ولا يجوز التوقف عندها دون اجتيازها إلى تأسيس الدولة والوطن والأمة (...) ولا يبنى إيمان ولا تقوم إرادة دون ارتباط بالأرض وبالتاريخ، ولا يؤسس وطن على التسوية فقط دون تجاوزها إلى ما يشكل تجسدا أقوى وأوضح وأعمق لقيم الإنسان والمجتمع والحياة»[٢٥].

وتلقى النظام ضربة موجعة، بل وقاضية كما يعتقد الكثيرون، أثناء الانتخابات

والمرارة والتهكم اللاذع الذي يحول فعل الخليقة إلى مهزلة ساخرة. وفي عرف كمال جنبلاط لم يستغرق خلق العهد الحالي في لبنان كل الأيام الإنجيلية السبعة، بل ستة منها فقط، ذلك أن اليوم السابع، والحاسم دون ريب، لا يزال في أحشاء المستقبل، وهو ليس ملكاً لصنائع الأجنبي، بل لأولئك الغيارى حقاً على الشعب والمستعدين للتضحية في النضال من أجل مصالحه الحقيقية.

ولم تحظ المقالة بالقبول والاستحسان التام لدى الكثيرين، حتى من القريبين من كمال بك جنبلاط. فقد غض البعض أبصارهم، وتأوه البعض الآخر، ولجأ آخرون إلى الملامة والعتاب مشتكين من حدة المقالة ولهجتها المنذرة بالويل والثبور. إلا أن كمال جنبلاط لم يشك لحظة في لزوم تصرفه وتجاوبه مع الأوضاع. فهو في المعارضة للنظام الحاكم من خمس سنين تقريباً، من أيار المشهود عام ١٩٤٧، منذ أن زوّرت مؤسسة الحكم التي يقودها الرئيس بشارة الخوري الانتخابات النيابية بالضغوط الفظة والتلاعب السياسي الماكر. فبعدما مرر الرئيس اللبناني أكثرية نيابية طيعة وخاضعة لإرادته، ضمن إقرار التعديل الدستوري الذي فتح أمامه طريق تجديد الولاية ثانية.

وعندما احتفظ رئيس الجمهورية بأعلى منصب في الدولة لست سنوات أخرى لم يعد يموه بشكل أو بآخر رغبته في الحكم الاستبدادي الشخصي، بل راح يمسك تدريجاً بكل خيوط السلطة في البلاد. وكانت الحرب الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ التي أضعفت مواقع رئيس الوزراء كثيراً، زادت في الوقت عينه من نفوذ رئيس الجمهورية. فقد أضيف إلى صلاحياته غير المحدودة أصلاً تولي منصب القائد العام للجيش.

كان كمال جنبلاط طوال كل تلك السنين يتابع تحولات الرئيس اللبناني بقلق واستنكار فـ«أبو كرش»، كما نعتته العامة، كان في زمن ما يتحلى بالمرونة والديبلوماسية في علاقاته مع الآخرين، ويتصف ببعد النظر في تصرفاته. لكنه على ما يبدو لم يعد يهتم لشيء سوى تعزيز سلطته الشخصية، معتبرا البلاد بمثابة ضيعة أحيلت ملكيتها عليه مع أقرب أقربائه إلى أبد الآبدين.

ويلاحق أسرة رئيس الجمهورية دوماً ذيل من الفضائح المرتبطة بالفساد وسوء استخدام السلطة، إلا أنه شخصياً يتملص ويرد على اللوم والتقريع بأنهما من فعل خصومه السياسيين ودسائسهم. والى ذلك كان نفوذ الشيخ سليم، شقيق الشيخ

بعدما أشاح بوجوههم عن الرئيس بشارة الخوري رجالٌ الواحدُ منهم بعشرة. وعندما انتقل عبد الحميد كرامي إلى صف المعارضة فقد العهد السيطرة على مركز قوة مهم استراتيجياً هو طرابلس. وفي شباط ١٩٥٢ خطا الخطوة الأولى صوب المعارضة حميد فرنجيه زعيم إقطاعيي الشمال الواسع النفوذ. وكان ذلك ضربة موجعة لنظام الرئيس بشارة الخوري ما دام فرنجيه يعتبر أحد المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية. وكان أكثر إيلاماً بالنسبة إلى الشيخ بشارة الخوري الخصام بينه وبين قريبه وصديقه هنري فرعون المصرفي الكبير الذي وفرت له ارتباطاته المتشعبة سمعة رجل يقوى على حل كل المشاكل.

كان رئيس الجمهورية آنذاك حانقاً منفعلاً، وكان الكثير من التدابير التي اتخذها يغذي لهيب الخلاف المتصاعد. ومن الأمثلة على ذلك رد فعل الشيخ بشارة الخوري على مقالة كمال جنبلاط في «الأنباء». فإن اغلاق الجريدة وإقامة الدعوى عليها فجرا سخط الأوساط الصحافية، مما أدى إلى مزيد من تضامن صحافة المعارضة. فالمعارضة التي تتمتع بتأييد صحف متنفذة مثل «التلغراف» و«الطيار» لنسيب المتني، و«النهار» لغسان تويني، و"Le Soir" لديكران توسباط وغيرها حصلت على إمكان التأثير الفعال في أمزجة المجتمع وميوله وتعبئة أوسع فئات الشعب للنضال ضد النظام الحاكم. وغدا ذلك بالذات، كما أشار كمال جنبلاط، أحد العوامل التي أمنت للأقلية المعارضة الفوز في «الثورة البيضاء».

جرت محاكمة «الأنباء» يوم الجمعة المصادف ٤ حزيران، وحكم على رئيس تحريرها ايلي مكرزل بالسجن أربعة أشهر واحتجبت الصحيفة ٨ أشهر. وأغلقت لشهر واحد صحف أخرى كانت نشرت النص الكامل لمقالة كمال جنبلاط نقلاً عن استجواب نيابي وجهه إلى الحكومة نواب الجبهة الاشتراكية. وفي ذلك اليوم احتشد جمع غفير منذ الصباح الباكر أمام قصر العدل. ولم يسمح رجال الشرطة بدخول القاعة إلا للمدعوين خصيصاً والمحامين والصحافيين. حتى وفد الشيوخ المسلمين منع من حضور المرافعات وأبعده الدرك بخشونة عن باب القصر.

ورغم غواية تفريق المتظاهرين بالقوة بعدما كان عددهم يتزايد بشكل مفزع، لم تتجرأ قوات الأمن على تفريقهم. وكان الحشد يهتف بشعارات ضد الحكومة ويلوح بقبضات التهديد. وبعد إعلان الحكم رفعت الجموع على الاكف كمال جنبلاط وأنور الخطيب وعبدالله تلحوق ثم مضت باتجاه سوق النجارين حيث

النيابية ١٩٥١ حيث تمكنت المعارضة التي يتزعمها كمال جنبلاط من الحصول على خمسة مقاعد نيابية في الشوف من اصل تسعة. وفي تلك اللحظة لم يعلق الرئيس بشارة الخوري على هذا الحادث أهمية تذكر. فقد كان واثقاً من أن تأييد الأكثرية النيابية يقيه المفاجآت حتى الانتخابات المقبلة في أقل تقدير. إلا أن استصغار شأن القدرة المتزادية للمعارضة والتعويل المفرط على التفوق العددي في مجلس النواب والذي لم يعد يعكس توزيع القوى الفعلي في البلاد، انما هي غلطة مصيرية كلفت الرئيس بشارة الخوري منصبه.

ففي مطلع عام ١٩٥٢ تأزم الموقف في لبنان. فقد بدأ ذلك العام بإضراب المحامين الذين طالبوا بتعديل قانون الأحوال الشخصية. وبعده رفض أهالي المناطق التي يسيطر عليها حزب الكتائب والهيئة الوطنية تسديد فواتير الكهرباء احتجاجاً على إرتفاعها الفاحش. وما إن انتهى اضراب المحامين حتى أغلقت أسواق الأطعمة في بيروت كلها ليوم واحد، ثم صمتت أجهزة الهاتف في العاصمة بسبب اضراب مستخدمي الاتصالات. وخلافاً للمحامين ومستهلكي الكهرباء الأهليين كان العاملون في الاتصالات مستخدمين حكوميين، ولذا انهي اضرابهم بالقوة. واستؤنفت الاتصالات التلفونية، ألا أن المكالمات الهاتفية الأولى حملت إلى السلطات، وفقا لمبدأ التداعي، أنباء اضراب جديد أعلنه هذه المرة عمال السكك الحديد.

ومما زاد في انفعال الأصعدة السلطوية العليا، أن المحادثات الاقتصادية السورية - اللبنانية وصلت إلى طريق مسدود. فقد اتضح أن حكومة عبدالله اليافي عاجزة عن السيطرة على الموقف الذي أخذ يتردى بأقصى سرعة. ولذا سرت في بيروت في مطلع شباط ١٩٥٢ شائعات حول قرب استقالة الحكومة.

وجاء رد فعل كمال جنبلاط على استقالة وزارة عبدالله اليافي متحفظاً متزناً، لكن وراء هذا التحفظ شعور بالارتياح إلى تطور الأحداث على هذا النحو. وقال كمال جنبلاط لأحد ضيوف المختارة: «عبدالله بك يا عمي عايش على اعصابو باستمرار. وإذا واجه مشكلة ما بيعرف كيف يعالجها، بيغرق بفنجان مي، مع أنو متعلم ومش ابن مبارح بالسياسة»(٢٦).

والى ذلك كانت صفوف أنصار رئيس الجمهورية تتضاءل وتذوب. في مجلس النواب كان لا يزال يؤيده أكثر من خمسين نائباً، لكن ذلك لم تكن له قيمة

الثورة، عندما تنطلق، يصعب احياناً ضبطها وبخاصة عندما لا يتوافر جهاز منتظم حزبي شامل ليمسك مفاتيح التوجيه ومقاليد القيادة من داخل الشعب، لا من خارجه فقط»[٢٧].

بيد أن «عجلة الثورة» في لبنان أخذت تدور ليس فقط بمشيئة الشعب وبجهود زعماء المعارضة. فقد كان من خصائص المطبخ السياسي اللبناني أن أي قرار ذي شأن يذكر وله تأثير على مستقبل البلاد ومصيرها اللاحق لا يصدر الا بعلم الدول الاجنبية المعنية وبمباركة منها. وكانت فرنسا وبريطانيا من تلك الدول بالنسبة الى لبنان في تلك الحقبة، فيما انضمت اليهما الولايات المتحدة وخاضت الصراع من أجل النفوذ في منطقة الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الثانية.

وليس خافياً ان الشيخ بشارة الخوري ولج قصر الرئاسة عام ١٩٤٣ على اكتاف الانكليز الذين كانوا يأملون طبعاً بأن رئيس الدولة سيبني سياسته من الآن فصاعداً بمراعاة مصالح بريطانيا في المنطقة. وفي الآونة الأولى لم يجد جماة الرئيس بشارة الخوري أية ذريعة للومه، وكان لدى لندن كل المبررات للأمل بأن الأمور ستسير على هذا النحو مستقبلاً.

الا أن الموقف تبدل في بداية الخمسينات حينما تلمست اقطار الشرقين الادنى والأوسط أنفاس الحرب الباردة وجليدها. ففي عام ١٩٥١ بادرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الى تأليف ما يسمى القيادة العسكرية الموحدة في الشرق الاوسط، أو بعبارة أخرى الحلف العسكري الإقليمي لمواجهة «الخطر السوفياتي». وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٥١ جرى رسمياً تسليم مسودة مشروع القيادة العسكرية الشرق الاوسطية الى رئيس الجمهورية اللبناني. آنذاك خيب الشيخ بشارة الخوري آمال الغرب للمرة الاولى. فبدلا من توظيف كل نفوذه لدعم المشروع، عقد اجتماعا عاجلاً في قصر الرئاسة حضرته الصفوة السياسية اللبنانية بكاملها ما عدا كمال جنبلاط الذي كان يومها في زيارة الهند. وبالحكمة والحصافة اللتين يتحلى بها، الشرقيون تنصل هذا المنتدى الوقور عن الرد الصريح. فالزعماء اللبنانيون تركوا جانبا كلمتي «لا» و«نعم»، وأعلنوا ضرورة درس المشروع بدقة، ووعدوا بالعودة الى بحثه في لقاءاتهم اللاحقة. وكان ذلك رفضاً مؤدباً. ولم تكن الدول الغربية تتوقع مثل هذا الانعطاف في تطور الاحداث، فاعتبرت تصرف رئيس الجمهورية خيانة بحقها. ومن ذلك الحين

يقع مقر الحزب التقدمي الاشتراكي. ومن النوافذ المشرعة على مصاريعها وشرفات المنازل، حيا الأهالي المتظاهرين بالهتافات والتصفيق. وتكللت المسيرة باجتماع حاشد ناشد فيه كمال جنبلاط أنصاره الانصراف بهدوء وعدم مخالفة النظام.

كانت تظاهرة ٤ حزيران، بحسب مذكرات المجايلين، أكبر فعل جماهيري لأهالي بيروت منذ احداث تشرين الثاني ١٩٤٣. ويبدو أن السلطات لم تعبأ بهذا التحذير الخطير، وادعت أن انتصار كمال جنبلاط يعود إلى رغبتها في تفادي إراقة الدماء، ولذا وقف رجال الشرطة متفرجين ولم يحركوا ساكناً. وكتب الشيخ بشارة الخوري في مذكراته أن قوات الأمن ما كانت راغبة في الاشتباك، وهذا ما جعل البعض يتصورون أن الحكومة عاجزة عن مواجهة «الإقطاعية الإشتراكية».

أما كمال جنبلاط فيقدم توضيحاً آخر للأحداث، إذ كتب في مقالة نشرتها جريدة «أخبار المجتمع» أن تظاهرة ٤ حزيران كانت استفتاء عاماً أعرب فيه الشعب اللبناني عن تأييده لمطالب المعارضة. والأهم، في اعتقاد كمال بك، أن هذا التأييد كشف عن توزيع القوى والاصطفاف الفعلي في المجتمع. فالأكثرية التي يملكها رئيس الجمهورية في مجلس النواب، لم تعد لها اهمية كما في السابق، ذلك لأن الصراع السياسي تجاوز إطار المجلس وشمل البلاد بأسرها.

وفي ٢٣ تموز قام الانقلاب العسكري في مصر. وكان لسقوط النظام الملكي وانتقال السلطة في هذا البلد العربي الى أيدي الضباط الاحرار الثوريين تأثير كهربي زود المعارضة اللبنانية شحنة من العزم والقوة. فقد اتخذت جلسة الجبهة الاشتراكية الوطنية في ٤ آب ١٩٥٢ بالاجماع قراراً بتنشيط النضال الى اقصى حد، وبعد يومين اعلن زعماء الجبهة نيتهم في عقد اجتماع جماهيري يشارك فيه ممثلو أحزاب المعارضة ومنظماتها من جميع مناطق لبنان. وتقرر عقد الاجتماع في دير القمر في ١٧ آب.

وكتب كمال جنبلاط في أحد أعماله المتأخرة أن استقالة رئيس الجمهورية لم تكن بين مقاصد زعماء الجبهة الاشتراكية، ذلك أنهم كانوا بحاجة الى تأييد شعبي واسع من أجل دفع الشيخ بشارة الخوري الى تشكيل حكومة الاصلاحات التي تضع حداً للفساد وتقطع دابر المحسوبية. الا ان واقع الحياة أجرى تعديلات على المخططات الأولية. وكتب كمال جنبلاط بهذا الخصوص: «ولكن عجلة

المسلحة ضد الأمير بشير الشهابي. وقوبلت هذه الكلمات بعاصفة من التصفيق، فهي تنطوي على تهديد ووعيد لا لبس فيهما.

ثم تكلم حميد فرنجية وعادل عسيران وأنور الخطيب ونجيب فرح وغسان تويني. ولم يطالب أحد منهم صراحة بتنحية الرئيس بشارة الخوري عن السلطة، الا ان سيف الانتقاد الذي انهالوا به على العهد كان بتاراً الى درجة جعلت مسألة التنحية او الاستقالة هي المقصد ضمناً. وكانت هذه الفكرة المحوّمة في الأجواء، ولم يعبّر عنها أحد بالكلمات، لاحت في خطاب نجيب فرح بشكل دعوة الى «تنحية المسؤولين ولو كان بالعنف». الا ان سعيد عقل الذي تكلم باسم الكتلة الوطنية، وضع النقاط على الحروف كما هو شأن الشعراء، وفاجأ الجمهور بمطلب «اطاحة الحاكم».

كان كمال بك جنبلاط آخر من اعتلى المنصة وفقاً للاتفاق المسبق حول سير الاجتماع، وامامه بحر بشري متموج هائج بلا شطآن، يجسد لبنان من أدناه الى أقصاه. وما أن تفوه الزعيم الدرزي بالكلمات الأولى حتى خيم السكون على الجمهور، ما عدا آخر هتافات الترحيب تنسحب خافتة مبتعدة الى اقصى أطراف الساحة.

أعاد كمال بك إلى أذهان الحاضرين أنهم اجتمعوا في دير القمر «لمعالجة قضية الوطن والشعب» ولذا فهم بحاجة الى التضامن التام، «فإن هناك فساداً وهناك اصلاحاً ويجب ان نهدم لنبني»[٢٨]. وكان من أهم عناصر خطاب جنبلاط تلاوة نص الالتزامات التي أجمع على تبنيها زعماء المعارضة والجبهة وقادة الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب السياسية الأخرى. وفي هذه الوثيقة الختامية التي جاءت بمثابة عرض لحصيلة ما قيل من على المنصة وما كان مقصوداً دون أن يذكره أحد بالكلمات، طرح زعماء المعارضة مطلب استقالة رئيس الجمهورية: «نحن المجتمعين في دير القمر في ١٧ آب ١٩٥٢ نعلن ارادتنا المتضامنة إرضاءً للضمير وتلبيةً لنداء الواجب أن الأوضاع الدستورية وإيجاد حكم ديموقراطي صالح وفقا لبرنامج المعارضة الذي يضمن حرية الانسان وحقوق الشعب ويقضي على الطغيان وذلك بإجبار المسؤول على ان ينزل عند ارادة الشعب ويتخلى عن مركزه، ونعاهد ان نستخدم لتحقيق هذه الأهداف جميع ما في أيدينا من وسائل»[٢٩].

مالت اسهم الشيخ بشارة الخوري في بورصة لندن السياسية الى الهبوط، وانحدرت بسرعة حتى وصلت الى نقطة الصفر صيف ١٩٥٢.

على هذه الصورة ضيّع الرئيس بشارة الخوري آخر سند له وربما اقواه. وفتحت السفارة البريطانية ابوابها على مصراعيها لزوار من صف المعارضة، مرحبة بهم، هاشة باشة، صاغية الى شكواهم من فساد العهد، ملمحة حينا ومصرحة أحياناً اخرى في شأن الدعم والتأييد والاستعداد لفتح «الضوء الأخضر» أمام الفعاليات التي تساعد على إقالة رئيس الجمهورية. وعندما أخذت لندن تشجع المعارضة، لم تنس نفوذ سوريا وتأثيرها التقليدي في الشؤون اللبنانية. ولذا فتحت «الضوء الاخضر» أيضاً أمام أديب الشيشكلي الذي بذل جهده لجعل الأحداث في لبنان تتخمر وتنتفخ كالعجين.

عقد تجمع المعارضة في دير القمر في الموعد المقرر (١٧ آب ١٩٥٢) وكانت المعارضة تلقت قبل أسبوع من ذلك التاريخ سماحا رسميا لهذا التجمع يعود الى سامي بك الصلح فضل تيسيره. فهو كان يشغل منصب وزير الداخلية الى جانب رئاسة الوزارة. وتم الاتفاق بينه وبين المعارضة على أن يمتنع الخطباء عن التهجم الصريح على رئيس الجمهورية أثناء الاجتماع. وأكد سامي الصلح ان زعماء المعارضة وعدوه وعاهدوه بذلك. الا أن حتى ولو كان الامر على هذا النحو فعلاً، فإن التقيد بالوعد متعذر أصلاً. ذلك أن جميع الألسن كانت تلهج بـ«الاستقالة» قبل عقد التجمع المذكور.

بلغ موكب الحزب التقدمي الاشتراكي، وعلى رأسه كمال جنبلاط، دير القمر في الرابعة ونيف عصراً. وكانت وفود معظم المناطق وصلت الى المدينة قبل ذلك. فاستقبل كميل شمعون وأميل البستاني الضيوف على مدخل المدينة عند قوس النصر الذي نصب لهذه المناسبة وزين بالزهر، وبكتابة: «دير القمر ترحب بكم».

افتتح كميل شمعون الاجتماع بصفته عريفاً ومضيفاً لخمسة وعشرين ألف شخص. فذكر المطالب الرئيسية للمعارضة، مشددا على ضمانات استقلال القضاء والمحاكم، ومراقبة نشاط السلطة التشريعية، وتقوية سمعة الحكومة. ورغم الاتزان والتأدب في لهجته، أطلق كميل شمعون العنان للمشاعر في آخر خطابه وذكّر الحاضرين بأن دير القمر بالذات تزعمت عام ١٨٤٠ الحركة

جعل كتلتها النيابية تنضم في آخر المطاف الى صف المعارضة. ومن ناحية أخرى ساهم كمال جنبلاط مع حميد فرنجية وأنور الخطيب وعبد الله الحاج في لقاء مهم مع قيادة ما يسمى «الجبهة الشعبية» التي هي تركيبة جديدة تتألف من الاحزاب الإسلامية «الاتحاد الوطني» و«المؤتمر الوطني» وحزب «النداء القومي»، ومن حزب الكتائب. وفي سياق المحادثات أمكن الاتفاق على جهود مشتركة في النضال من أجل الإصلاحات في إطار الجبهة الموحدة لقوى المعارضة.

وفي ٦ أيلول نشرت «النهار» مقالة كمال جنبلاط التي لم تترك حجراً على حجر من برنامج الإصلاحات المقترح من جانب العهد. وتلك ليست المرة الأولى التي يضع فيها كمال جنبلاط مسألة القيود التشريعية لصلاحيات رئيس الجمهورية، وتقوية دور رئيس الوزراء بصفتها حجر الزاوية. فإن رئيس الحكومة، في اعتقاد كمال بك، يجب أن ينتخب من مجلس النواب. وفي هذه الحالة فقط تغدو السلطة التنفيذية أداة فعالة للسياسة الخارجية والداخلية وليس مجرد ذيل لسلطة رئيس الجمهورية.

وعندما طرح كمال جنبلاط المسألة بهذه الصورة سعّر الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. واتخذ هذا الخلاف صبغة حادة للغاية في مطلع أيلول، اذ حمّل الشيخ بشارة الخوري رئيس الوزراء كامل المسؤولية عن اجتماع دير القمر والكلمات التي قيلت فيه ضد رئيس الجمهورية، كما اتهمه بالتملص من اقامة الدعوى على زعماء المعارضة.

ولم يعد ثمة مفر من القطيعة. فجاءت في التاسع من أيلول في الدورة الاستثنائية لمجلس النواب حيث كانت الحكومة تنوي اطلاع النواب على الصيغة النهائية لبرنامج الإصلاحات المقترحة من جانب رئيس الجمهورية. واثارت محاولة سامي بك الصلح اجراء بعض التعديلات الطفيفة على نص البرنامج سخط الوزراء الذين ظلوا موالين للعهد. واستقال ثلاثة وزراء هم الأمير مجيد أرسلان وأحمد الحسيني وحسين العبدالله. ولم يرتبك سامي الصلح لاستقالتهم بل عيّن غيرهم في الحال وبعث الى رئيس الجمهورية بنص مرسوم في هذا الشأن لتوقيعه.

وبعد مداولات طويلة تقرر تلاوة البرنامج من دون تعديلات، اي بالصيغة التي

وعلى أثر ذلك تفجرت فضيحة سياسية في البلاد. فقد اجتاح الهياج أعضاء الحكومة فطالبوا رئيس الوزراء بإنزال العقاب الشديد في مدبري اجتماع دير القمر. وأصر سليم الخوري، شقيق رئيس الجمهورية، على التنكيل فوراً بكل المشاركين في الاجتماع. الا ان سامي بك الصلح الذي أدرك حتمية العاصفة الداهمة، رفض التنكيل بالمتظاهرين في دير القمر وهدد برفع الحصانة البرلمانية عن بعض النواب واحالتهم على المحاكمة. وبعد التنفيس خفت غضب الوزراء فاتفقوا على لقاء في ١٩ آب لبحث في برنامج الإصلاحات المقترحة من رئيس الجمهورية ومضوا الى منازلهم.

وفي شلة الاصدقاء والاخوان أخذ كمال جنبلاط يتندر بلهجة لاذعة في شأن هموم أولئك الوزراء. وبعدما اثبتت دير القمر وحدة قوى المعارضة وتضامنها، كانت الابتسامة الساخرة تنطبع على شفتيه وهو يتحدث عن عضلات الأرانب السياسيين الواهنة في محاولاتهم العقيمة لإطفاء اللهيب. لقد أعربت المعارضة عن مطالبها بوضوح ما بعده وضوح. وكانت تلك مطالب صريحة لا تقبل معنيين.

فقد طرح كمال جنبلاط بعد دير القمر رؤيته للموقف امام اللواء فؤاد شهاب. وفي اليوم التالي التقى اللواء شهاب رئيس الجمهورية وأبلغه صراحة، وعلى طريقة العسكريين، أنهم: يريدون السلطة ويريدون مشاركة أكبر عدد ممكن من رجالهم في الحكومة. إنهم يريدون الأكثرية الساحقة.

رفض الشيخ بشارة الخوري الفكرة رأساً. وكان لا يزال أسير الأوهام. ولم يبق أمامه إلا التعكز على برنامج الإصلاحات الذي صيغ على عجل ويريد أن يرميه كالعظم في جوف المعارضة.

إلا أن المعارضة لم تتقبل هذه «المكافأة»، ليس فقط لأن البرنامج لا يرضيها، بل لأنها ما كانت تريد القبول بما يمكن ان يطيل فترة احتضار النظام. وأقرت الحكومة البرنامج في ١٩ آب، فيما سارع غسان تويني الى اصدار «الحكم» عليه في جريدة «النهار» يوم ٢١ آب واصفاً البرنامج بـ«اصلاح بالمناورة»[٣٠].

وكرس كمال جنبلاط وقته نهاية آب للاتصالات والمحادثات مع زعماء المسلمين وسائر الحلفاء المتوقعين في النضال من أجل السلطة. وكان من أهم حلقات هذه السلسلة المشاورات مع رشيد كرامي ونواب طرابلس الآخرين، مما

نشرت الصحف شروط كمال جنبلاط في ١٣ أيلول، ودعت الجبهة الاشتراكية اللبنانيين، في الوقت ذاته، الى الاضراب العام. وحظيت هذه الدعوة بتأييد زعيم الكتائب الشيخ بيار الجميل، وزعماء الأحزاب الإسلامية المنضمة الى «الجبهة الشعبية». وبدأ الإضراب العام، كما أعلن عنه سلفاً، في ١٥ أيلول. وفي اليومين الأولين قامت في بيروت وسائر المدن اللبنانية تظاهرات حاشدة تواصلت بلا انقطاع تقريباً. وكانت على أشدها في البسطة والمعرض. وفي بعض الأنحاء قلبت الجموع الغاضبة عربات الترام وأضرمت النار في السيارات.

وبلغ الإضراب أوجه في ١٧ أيلول. ففي ذلك اليوم عقد زعماء المعارضة ونواب طرابلس اجتماعاً واسعاً في منزل العميد ريمون اده، وقرروا توجيه رسالة الى رئيس مجلس النواب أحمد الأسعد تطالب بعزل رئيس الجمهورية من منصبه فوراً. وبعد مداولات طويلة طرحت صيغ عدة للرسالة لم تنل اي منها الاستحسان نظراً الى الإطناب والغموض في التعبير. وقال سامي بك الصلح إن الرسالة ينبغي أن تكون موجزة ودقيقة لكي يفهمها الشعب.

وبعد التشاور مع كمال جنبلاط استدعى غسان تويني من أسرة «النهار» على عجل لويس الحاج أحد أفضل أقلامها، وكلفه صوغ بيان المعارضة. وما هي إلا لحظات حتى فرغ الكاتب المحنك من إعداد الوثيقة. وكان كمال بك أول من أطلع على النص فأبدى إعجابه به وقال وهو يذيله بتوقيعه: «يا عمي كان لازم من الأول نبعت وراك»(٣١).

وفي اليوم عينه نقل صائب بك سلام «ارادة الشعب» الى رئيس الجمهورية. إلا أن الشيخ بشارة الخوري لم يستجب محاولات رئيس وزرائه في إقناعه فردّ عليه برفض قاطع. عندها قدم صائب سلام استقالته. وخشية أن تتطور الأحداث على نحو لا تحمد عقباه، سارع كمال جنبلاط وعدد من زعماء المعارضة إلى زيارة اللواء فؤاد شهاب فاستمع الى مطلبهم في شأن الحياد ثم قال: «الجيش مش معمول ضد اللبنانيين، والمسألة سياسية لا علاقة لنا بها»(٣٢).

ووجّه أنصار رئيس الجمهورية الضربة الأخيرة من جهة أخرى وكادت أن تكون غير متوقعة. فبعد ظهر السابع عشر من أيلول سرت في بيروت شائعات تقول ان المعارضة حركة إسلامية صرف تسعى الى انتزاع كرسي رئاسة الجمهورية من الموارنة مهما كلف الثمن. وكذّب زعماء المعارضة هذه

أقرتها الحكومة في ١٩ آب. وتولى تلك المهمة وزير المالية اميل لحود. وفي أثره مضى سامي الصلح الى المنصة، وما ان تفوه بالكلمات الأولى حتى توترت أعصاب الجميع في ترقب الفضيحة. وأطلق رئيس الوزراء لنفسه العنان فانهال بانتقاد لاذع على رئيس الجمهورية ونظامه الذي غدا رمزاً للفساد والتعسف. وللمرة الأولى وجهت في مجلس النواب تهم إلى رئيس الدولة بهذه اللهجة الشديدة المؤذية. فقد اتهم سامي الصلح رئيس الجمهورية بالتغاضي عن التهريب وتفشي المخدرات وتعمد احباط التدابير الموجهة ضد الكازينوهات ومحلات القمار. كذلك اتهمه بمحاولات إخضاع وزارة الداخلية والتأثير على سير المرافعات القضائية، ونشر المحاباة والمحسوبية في كل مكان، مما يدل عليه تدخل الشيخ سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية في شؤون الدولة بكل وقاحة. وخلص سامي الصلح الى الاستنتاج ان اغتصاب رئيس الجمهورية صلاحيات رئيس الوزراء بلغ حداً لم يترك أمامه مجالاً سوى طلب الاستقالة.

قبل الرئيس بشارة الخوري استقالة سامي الصلح وأصدر في الحال مرسوماً يقضي بتأليف حكومة جديدة من ثلاثة أشخاص هم ناظم عكاري وموسى مبارك وباسيل طراد. الا ان ناظم عكاري الذي كانت له خبرة واسعة جداً بالعمل في أجهزة السلطة التنفيذية لم يكن يمثل المستوى الرفيع لزعيم مسلم مسموع الكلمة بالمقدار الذي يحتاج اليه النظام في تلك المرحلة الحرجة. ولذا لم يخامر كمال جنبلاط ولا زملاءه شك في أن رئيس الجمهورية سيحاول من جديد كسب ود صائب سلام.

وهذا ما حصل بالفعل. ففي ١٢ ايلول قبل الرئيس بشارة الخوري استقالة حكومة ناظم عكاري وكلف صائب سلام تأليف الوزارة. إلا أن التأليف لم يعد ممكناً. فتحت ضغوط المعارضة لم يجرؤ أحد على السير ضد التيار مجازفا بمستقبله السياسي من اجل منافع مشكوك فيها. في ذلك اليوم طرح كمال جنبلاط ستة شروط لمشاركة الجبهة الاشتراكية في السلطة، وأهمها تولي منصب رئيس الوزراء والحقائب المفصلية في الحكومة. وإلى ذلك، أصرت الجبهة على منح الحكومة حق إصدار المراسيم الاشتراعية، كما طالبت بأن يكون في جيب رئيس الوزراء مرسوم موقع من رئيس الجمهورية في شأن حل مجلس النواب في أية لحظة.

شهاب بحزم قائلاً ان حفظ النّظام من شأن رجال الشرطة والدرك وليس من مهمات الجيش.

ولم يبق بعد ذلك مبرر للنقاش. سلّم الشيخ بشارة الخوري قائد الجيش مرسوماً بتعيينه رئيسا للحكومة الانتقالية وكتاب الاستقالة الذي يبدو أنه أعده مسبقاً. وانصرف اللواء فؤاد شهاب ثم قال، وهو في الباب:

- قد تتصور، يا فخامة الرئيس، أنني لم أؤدّ واجبي بالكامل في هذه الأوضاع. أنا آسف للنتائج[٣٤].

الشائعات بشدة. وفي اجتماع طارئ لهم اعدوا بيانا أكدوا فيه أن الجبهة الاشتراكية وحلفاءها لا ينوون بأية حال انتخاب رئيس الجمهورية من غير الموارنة. ووقع البيان ممثلو جميع الأحزاب والحركات، وكان بينهم كمال جنبلاط مع أنه احتفظ برأيه الخاص خلافاً للآخرين. وأثناء مناقشة هذه الوثيقة اقترح كمال جنبلاط إضافة كلمتي «لهذه المرة» الى عبارة «ان منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو للموارنة». الا ان التعديل الذي اقترحه رفض، فحذفت «لهذه المرة» من الصيغة النهائية للوثيقة.

ويستنتج من هذا المشهد أن كمال جنبلاط كان في ذلك الحين يفكر بجدّ في كسر الاحتكار الماروني لأعلى منصب في الدولة. وخلافاً للرأي الشائع فإن هذا الاحتكار لم يكن نابعاً بأي حال من التقليد السياسي السابق. ففي عهد الانتداب كان ثمة ثلاثة موارنة فقط بين سبعة رؤساء للجمهورية اللبنانية، أما الأربعة الباقون فمن ديانات أخرى. وفي كتابه «حقيقة الثورة اللبنانية» الذي صدر في ما بعد كتب كمال جنبلاط بمرارة عن نفوره من نظام التمثيل الطائفي القائم في لبنان: «والتقليد يقضي كما هو معروف بأن يتبوأ الرئاسة الأولى شخص ينتمي الى الطائفة المارونية مولداً، ولو كان ملحدا بدينه كافراً برسوله وبإنجيله. هذا هو التقليد في بلد تقوم فيه الطائفية السياسية مقام الدين. وبكلمة، فإن خُمس لبنان يحكم البلد بواسطة رئاسة الجمهورية - والموارنة خمس اللبنانيين - وخمس لبنان الآخر - السنة - يحكم البلد بواسطة رئيس الحكومة والشيعي والدرزي والأرثوذكسي والكاثوليكي والأرمني والآشوري والكلداني وما إلى ذلك يحكمون لبنان هذا بخمسه وهذا بسدسه وهذا بعشره وهذا بجزئه الخامس عشر والعشرين والثلاثين كأننا في نظام العشائر والبطون والأفخاذ»[٣٣].

وجاءت الخاتمة في ١٨ أيلول. فقد استدعى الرئيس بشارة الخوري في ذلك اليوم اللواء فؤاد شهاب لحديث حاسم. وتقول الرواية الشائعة ان رئيس الجمهورية تخلى عن فكرة استخدام الجيش في الصراع من أجل السلطة حقناً للدماء، وقال كلماته الشهيرة: «لن أسمح بإراقة دماء اللبنانيين من اجل الاحتفاظ بالكرسي». إلا أن اللواء فؤاد شهاب قال في ما بعد إن الرئيس بشارة الخوري طلب منه في لقائهما الأخير أن يخرج الجيش فوراً الى الشارع ويخمد القلاقل بالقوة. وما كان بالإمكان الحيلولة دون إراقة الدماء لولا أن رفض اللواء فؤاد

الفصل الثامن

كميل شمعون

بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري اتّضح أن ما لا يقلّ عن ستة أشخاص يطمحون إلى تسنم المنصب الأعلى في الدولة. وكان يدور في أروقة مجلس النواب ووراء الكواليس كلام كثير عن ترشيح كميل شمعون وحميد فرنجيه وشارل حلو والياس الخوري، إلا أن المحافل السياسية ما كانت تستبعد أيضاً ترشيح ألفرد نقاش وشارل مالك. وذكر في هذا الخصوص أيضاً اسم إيليا أبو جودة وكذلك هنري فرعون.

كان كمال جنبلاط يدرك أنه مضطرّ وزملاءه في الجبهة إلى القيام بأهم خيار سياسي[1]. وفي رأيه أن المرشح الوحيد المؤهّل لمنصب رئيس الجمهورية هو اللواء فؤاد شهاب الذي سيحظى عند اللزوم بتأييد الأكثرية النيابية من جهة، وبالدعم الواسع من الأوساط المسيحية والإسلامية من جهة أخرى. إلا أن محاولات كمال جنبلاط المتكرّرة لاقناع اللواء شهاب بالترشيح لم تكلّل بالنجاح. فهو كما كتب جنبلاط في ما بعد «كان يبدو كأنه أمام كأس غابة الزيتون المرير أو كمن يدور برأسه عن هدية الرئاسة المقدّمة إليه على طبق من ذهب»[2]. كما أخفقت محاولات مماثلة قام بها سياسيون متنفّذون من أمثال هنري فرعون وتقي الدين الصلح وعلي بزّي وحميد فرنجيه.

ولم تسفر عن نتيجة الاتصالات مع ألفرد نقاش وعدد من سياسيّي الجيل الأقدم الذي كان يجدر بهم، كما قال كمال جنبلاط، ان ينخرطوا بمزيد من النشاط في الصراع من أجل الرئاسة وليس الوقوف مكتوفي الأيدي في انتظار أن تطرق الرئاسة بابهم. وحتى الحادي والعشرين من أيلول بات واضحاً أن النواب



البلاد؟»[٤].

وفي اليوم التالي عقدت الجبهة الاشتراكية جلستها الحاسمة في دار ديكران طوسباط بعاليه وحضرها بيار إده وغسان تويني وأنور الخطيب وعبد الله الحاج وكميل شمعون وكمال جنبلاط. وحضر كذلك العميد ريمون إده غير المنضوي إلى الجبهة. وتأكيداً لحوار الأمس مع كمال بك عاهد كميل شمعون زملاءه بأنه سينفذ في منصب رئيس الجمهورية جميع المطالب الأساسية للجبهة والأحكام المفصلية لبرنامجها. ولم تترك التزامات كميل شمعون المحرّرة خطياً والمذيلة بتوقيعه مجالاً للشكّ في أن الكلمة الأولى والأخيرة في حل المسائل الملحّة لسياسة لبنان الداخلية والخارجية ستعود فور انتخابه إلى الجبهة الاشتراكية.

واتّخذ قرار تأييد ترشيح كميل شمعون بالإجماع. آنذاك كان زعماء الجبهة واثقين فعلاً من أن النصر في «الثورة البيضاء» فتح أمامهم أبواب السلطة ولم يعودوا ينادون كالسابق بحل مجلس النواب مدركين أن المجلس وحده، ومهما تكن تركيبته، هو الذي يضفي على مرشحهم الشرعية والصدقية التامة. إلا أنه كان واضحاً آنذاك أن كلا المرشحين حميد فرنجيه وكميل شمعون لن يتفوّقا على بعضهما إلا بأكثرية طفيفة من الأصوات، وإذا فاز أي منهما بالرئاسة فسيتمتّع بتأييد نصف عدد الناخبين أو يزيد. لكن المعارضة بحاجة إلى رئيس دولة قوي لن يكون لها إلا في حال انتخابه بالأكثرية الساحقة. وكان ذلك أمراً يفهمه المرشحان أيضاً. ولذا اجتمعا بحضور تقيّ الدين الصلح وكمال جنبلاط واتّفقا على أن تستوضح هيئة تحكيمية مرموقة، وبالاستجواب السري، أمزجة النواب، وعندها يسحب ترشيحه الرجل الذي يكون حظّه أضعف ويناشد أنصاره التصويت لمصلحة منافسه.

باشرت الهيئة التحكيمية عملها في الحال. وكانت تألّفت من كمال جنبلاط وعبد الله اليافي وحبيب أبي شهلا. واتّضح أن الأسبقية لكميل شمعون بتفوّق طفيف. وبهدف اتّخاذ قرار نهائي، التقى المتنافسان في منزل رجل الأعمال المعروف يوسف سالم الذي كان نائباً عن الجنوب. واستمرّ الحوار ساعات عدّة ملفعاً بالكتمان. وأخيراً نهض حميد فرنجيه من مقعده ومدّ يده إلى كميل شمعون مصافحاً ومهنئاً بالنصر. وفتح باب غرفة الاستقبال على مصراعيه، فهرع المصوّرون صوب المرشح الوحيد وعدسات التصوير تطقطق في أيديهم بعدما

سيختارون واحداً من مرشحين اثنين هما كميل شمعون وحميد فرنجيه.

في البداية لاح كأن لسيّد زغرتا حظاً أوفر في الفوز بكرسي الرئاسة. فإلى الأكثرية في مجلس النواب كان حميد فرنجيه يتمتّع بتأييد الشيخ بطرس الخوري صاحب الكلمة المسموعة في لبنان ليس فقط على صعيد المال والتجارة، بل وفي انتخاب رئيس الجمهورية والنواب. إلا أن نواب طرابلس المسلمين اعترضوا على ترشيحه، بل وإن مسلمي لبنان عموماً فضّلوا عليه كميل شمعون الذي اشتهر في تلك الحقبة بكونه وطنياً عربياً.

وفي طريقه إلى كرسي الرئاسة ما كان بوسع كميل شمعون أن يتجاهل السفارة البريطانية وسفارات أجنبية أخرى. وكان حتى قبل استقالة الرئيس بشارة الخوري مارس نشاطاً مكثّفاً لكسب ودّ الأكثرية النيابية مستفيداً من علاقاته الشخصية بالأوساط الديبلوماسية. وقبل أيام من الإضراب العام توجه إلى سوريا حيث التقى العقيد أديب الشيشكلي. ووفقاً لنصيحة الإنكليز حرّك حاكم سوريا عشية الانتخابات كل قنواته اللبنانية، وحمل جميع نواب بيروت تقريباً وعدداً كبيراً من نواب الشمال على الانتقال إلى صفّ كميل شمعون. ومن جهتهم تمكّن الديبلوماسيون البريطانيون من أن ينتزعوا من حميد فرنجيه سياسيين بارزين من أمثال حبيب أبي شهلا وشارل حلو وهنري فرعون وموسى دي فريج ويجعلوهم حلفاء «لفتى العرب الأغرّ». وبهدف توفير العدد اللازم من الأصوات كان من الضروري إقناع أشدّ نواب الكتلة الدستورية عداء لكميل شمعون بالتصويت لمصلحته. وأوكلت هذه المهمة الحساسة إلى ميشال شيحا فنفّذ المطلوب وحصل على وعد من الشيخ بشارة الخوري بتأييد كميل شمعون.

وطوال تلك الفترة لم ينسَ كميل شمعون كمال جنبلاط لحظة، فتوجّه في ٢٠ أيلول إلى المختارة ليحصل على التبريك المطلوب. ويبدو أنه أفلح في إقناع كمال جنبلاط بأن ولايته الرئاسية ستغدو نصراً للجبهة الاشتراكية وتفتح أبواب الإصلاحات الجذرية أمام البلاد. وعاهد كميل شمعون صاحب المختارة على أنه لن يبخل بالجهود لوضع الشوف كله تحت إمرة المختارة وان أنصاره سيصوّتون بالإجماع لمصلحة اللائحة الجنبلاطية في الانتخابات النيابية المقبلة[٣].

كان جنبلاط متردّداً بالفعل حتى آخر لحظة. فقد قال لأحد أصدقائه ذلك المساء: «يا عمّي، شو عاد بهدّي ابن دير القمر إذا صار كميل شمعون رئيس

ساقه. وما إن رفعت الجلسة حتى توجّه إلى المختارة ليلفّها بالضماد ويستعدّ للقاء غير رسمي بين زعماء الجبهة الاشتراكية والرئيس كميل شمعون في المقرّ الصيفي للرؤساء في بيت الدين. كان كمال بك ينوي أن يبحث مع رئيس الجمهورية المنتخب في الحكومة الجديدة حيث يأمل هو وزملاؤه في الجبهة تسلّم الحقائب الوزارية الحساسة. وعندما وصل إلى بيت الدين وجد في انتظاره إميل البستاني وغسّان تويني وأنور الخطيب وديكران طوسباط وعبد الله الحاج وبيار إده. كانوا جميعاً منفعلين بعض الشيء، كما هي الحال قبيل كل تبدّل مهم بهيج.. ولم يكن يخامر أحداً الشكّ في أن مسألة مشاركة الجبهة في السلطة أمر مفروغ منه ولم يبق سوى توزيع الحقائب.

استقبل رئيس الجمهورية رفاقه القدامى بأريحية صادقة وشكرهم على التعاون والتأييد. وبعد التهاني، والمجاملات تطرّق الحديث إلى أحداث الأيام الأخيرة، وهي أحداث درامية خطيرة، لكن فيها، فضلاً عن ذلك، كثيراً من الطرافة، بل وحتى التفاصيل المضحكة. إلا أن كمال بك استشفّ من وراء الانتعاش والمرح رغبة الحاضرين في حل المسألة الرئيسية بأسرع ما يمكن، فنقل الحديث الى مجرى العمل الجاد وقال موجها كلامه الى الرئيس شمعون:

– وصلنا الى السلطة اليوم. وحان الوقت للتفكير في تنفيذ برنامج الجبهة الاشتراكية الذي أعددناه كقاعدة لنشاط السلطة. ونأمل أن تتألف الحكومة الأولى من بيننا نحن أعضاء الجبهة المنتصرة، ولا أرى مبرراً للتصرف على نحو آخر.

وخيّم الصمت. وتطلع الجميع الى كميل شمعون، فأطفأ السيجار على حافة المنفضة ونفث الدخان ببطء ثم قال، كأنه يتكلم عن توافه لا شأن لها:

– بدنا نشوف شو صاير بالدني. صحيح وصلنا بس لازم تعطونا شوية وقت.

وشعر كمال جنبلاط بالاحتقان رأساً. وعاودته توجساته القديمة. وعندما أدرك عدم جدوى الاستمرار في الحديث لمس الموضع المؤلم في ساقه وقال منكمش التقاسيم:

– رجلي عمتوجعني، لازم نمشي.

صافح رئيس الجمهورية ومضى الى الباب وهو يعرج قليلا. بدا عابساً مدلهماً. وعندما بلغ الشذروان الذي في الساحة أمسك يد بيار اده السائر بجنبه

كانوا ملّوا من الانتظار.

في يوم الانتخاب، الثلاثاء الموافق ٢٣ أيلول، أمر اللواء فؤاد شهاب بإعلان منع التجوّل في بيروت. وجرى التصويت في مجلس النواب بالإجماع تقريباً، فانتخب كميل شمعون بـ٧٤ صوتاً من أصل ٧٦. وبعد أداء اليمين الدستورية اعتلى رئيس الجمهورية الجديد المنصّة وألقى خطابه الأوّل.

تركت كلمة الرئيس شمعون انطباعاً طيباً للغاية في نفس كمال جنبلاط. فكان يتمعّن في كل مفردة من مفرداتها ويؤكد بارتياح أن كميل شمعون كشف فقرة من الأحكام الأساسية في برنامج الجبهة الاشتراكية. الصياغات عينها وكذلك الحماسة والتصميم نفسه على النضال من أجل الإصلاحات. ويبدو أن تعهّدات الرئيس شمعون في التمسّك بالنهج الذي رسمته الجبهة لم تكن كلاماً فارغاً. فكل ما كان يعيشه كمال جنبلاط ويعانيه سيتحوّل واقعاً من الآن فصاعداً. ولم يبق سوى التأهّب للعمل، فشمّروا عن السواعد. فالرئيس اليوم رئيسنا، وغداً الحكومة لنا، وفي المستقبل القريب نبني السلطة التشريعية الجديدة التي تتولّى بناء لبنان الجديد وترعاه!

بعد انفضاض الجلسة تحلّق العشرات حول كمال جنبلاط، وصفّقوا له، وشكروه وهنّأوه بالفوز. فالخيار أقدم عليه الزعيم الدرزي بنبذ الخلافات والتنافس القديم بين المختارة ودير القمر لعب، باعتقاد الكثيرين من اللبنانيين، الدور الحاسم في بزوغ نجم كميل شمعون. فرئيس الجمهورية الجديد الذي تمثّل المختارة ساعده الأيمن وزغرتا ساعده الأيسر، من حقّه أن يأمل في مستقبل سياسي باهر، لاسيما وأن جميع الزعماء المسلمين المتنفّذين آزروه في الواقع.

كان كمال جنبلاط يتلقى التهاني ويداري بصعوبة ابتسامة الداهية الحصيف. فبين ليلة وضحاها غدا في أنظار مئات الآلاف من الناس الشخصية الثانية في لبنان. إلا أن القلائل فقط، ممّن يرون ما وراء الحجب، استشفّوا حقيقة الاصطفاف السياسي الجديد والتناسب الفعلي بين القوى والأدوار.

-١-

لم يدم انتعاش آمال كمال بك طويلاً. ففي مساء ذلك اليوم حدث أمر يشكّل، بحسب كل الدلائل، مفاجأة بالنسبة إليه. فهو كان قبل جلسة الانتخاب جرح

وبالنتيجة قرر الرئيس شمعون أن يشكل حكومة غير برلمانية. ففي ٣٠ أيلول شكل الأمير خالد شهاب، بتكليف منه، حكومة من أربعة وزراء تتمتع بحق إصدار المراسيم الاشتراعية على مدار الاشهر الستة التالية.

ولفترة من الوقت لم يفقد كمال بك أمله في تصحيح الموقف بحيث تحتل الجبهة الاشتراكية عاجلا أم آجلاً موقعها في البنية السلطوية. وجعله ذلك يمتنع عن الإدلاء بتعليقات أو ملاحظات تتضمن انتقاداً صريحاً للرئيس شمعون. فاختار عبدالله اليافي هدفاً وكبش فداء ليشن عليه حملة صحافية عاتية في بداية تشرين الأول.

لم يكن التصدع في العلاقات بين جنبلاط وشمعون بادياً للعيان في بادئ الأمر. وظل معظم اللبنانيين على يقين بأن كمال جنبلاط لا يزال يسير مع كميل شمعون في موكب واحد. ووسط النشوة التي عمت البلاد، لم يلتفت أحد الى ما قاله العميد ريمون اده ساخراً من أن «شهر العسل بين القصر والمختارة مش راح يطوّل كتير».

ففي ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ أقرت حكومة الامير خالد شهاب قانون الانتخابات الجديد الذي تضمن مستجدات مبدئية عدة. فتقلص عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤. وألغي ما يسمى نظام اللوائح الكبيرة الذي تقسم البلاد بموجبه إلى خمس مناطق متعددة المقاعد ومتوافقة مع التقسيمات الإدارية أي مع حدود المحافظات. وبدلا من ذلك قسم لبنان دوائر انتخابية صغيرة ٢٢ منها تنتخب نائباً واحداً، فيما تنتخب الدوائر الـ١١ المتبقية نائبين لكل منها. وصار التصويت مباشرا وإلزامياً.

وللمرة الاولى منح حق الانتخاب الفعلي للنساء الحاصلات على شهادة التعليم الابتدائي.

جاءت تقويمات الأوساط السياسية اللبنانية لقانون الانتخاب الجديد متباينة. فقد رحب أنصار الإصلاحات بزيادة عدد الدوائر الانتخابية متصورين أن ذلك يوفر للناخب العادي فرصا أكبر للاختيار الموزون، فيما استقبله على أسنة الحراب كثير من النواب وخصوصاً من الزعماء التقليديين. وقد وجدوا في النظام الانتخابي الجديد، وهم على حق، محاولة من الرئيس كميل شمعون لاضعاف مواقع مفضلين اللوائح الكبيرة التي تمكنهم من تأليف تكتلات قوية أثناء الحملة

وانحنى على أذنه قائلا له بالفرنسية:

- يظن الناس أننا قمنا بانقلاب. والواقع أن الانقلاب الذي قمنا به انقلاب أبيض بكل معنى الكلمة. أعتقد أننا سنجد أنفسنا مضطرين إلى إعادة الكرّة والقيام بمثل ما قمنا به مجدداً.

شعر كمال جنبلاط بالإهانة شعور من غرر به ووقع ضحية المكر والخداع. وكتب في ما بعد بمرارة: «أدركنا خطأنا التاريخي في تقدير الاشخاص»(٥). إلا أن مهنة السياسة لا تجيز له الانسياق وراء العواطف، ناهيك بالتألم للإهانات. ألم يقل هو أكثر من مرة إن «الحياة السياسية كلها مسرحية... فمن لا يتقن فنون العرض والإخراج لا يصلح لمهنة السياسة»(٦)؟

ما كان كمال جنبلاط يفتقر الى موهبة التمثيل. والمسرح القائم على الحسابات الواعية والحدس الدقيق هو الوسط الذي يجيد العوم فيه خير إجادة. وفي اليوم التالي، في جلسة الجبهة الاشتراكية، بدا في أحسن مزاج. تبادل النكات والنوادر مع الحاضرين، ثم كرر المطالبة بتأليف «حكومة ثورية» يعود الى الجبهة فيها ما لا يقل عن نصف الحقائب الوزارية، كأنما نسي نهائياً حادث الأمس. والى ذلك اقترحت الجلسة تخويل الوزارة المرتقبة حق إصدار المراسيم الاشتراعية، وفي حال رفض هذا الاقتراح تصر الجبهة على حل مجلس النواب.

الا أن تأليف وزارة كهذه لم يتحقق لا في المحاولة الأولى ولا في الثانية ولا حتى في الثالثة. فقد رفض عبد الله اليافي الذي كلفه الرئيس شمعون تشكيل الحكومة في ٢٦ أيلول، تلبية مطالبة الجبهة، المفرطة في اعتقاده، بأكثرية المقاعد الوزارية أو بنصفها في أقل تقدير. ولم تكن تروق عبدالله اليافي كذلك مطالب كمال جنبلاط في شأن تطهير جهاز الدولة وعزل المسؤولين المدافعين عن مصالح الشركات الأجنبية. كما بدا له فظيعاً للغاية اقتراح مصادرة الاموال التي «سرقتها» أسرة الرئيس بشارة الخوري من الشعب.

ثم ان راديكالية كمال جنبلاط الذي أصر على دور الجبهة الاشتراكية الحاسم في انتصار «الثورة البيضاء» ولزوم الاعتراف ببرنامجها كأساس للسياسة الداخلية والخارجية، أرعبت سعدي المنلا الذي كلفه رئيس الجمهورية تشكيل الحكومة بعد فشل عبدالله اليافي. ولم ينجح في مهمته رشيد كرامي ثالث المكلفين تأليف الوزارة.

جهدت لتجعله يعجب الآخرين ويتحكّم فيهم أو يحكمهم، وما من رئيس أو ملك مجايل له إلا ووقع في أسر جاذبيته.

ومع اقتراب ربيع ١٩٥٣ اتضح لكمال جنبلاط أن آماله في التعاون مع كميل شمعون كانت مبنية على الرمال. وأثناء الحفل الذي أقيم بدارة نجيب جنبلاط في البرامية تكريماً لولي العهد السعودي الأمير سعود بن عبد العزيز في زيارته إلى لبنان في نيسان ١٩٥٣، حدث أول صدام مع كميل شمعون. فقد ألقى كمال جنبلاط، بحضور رئيس الجمهورية، كلمة رحب فيها بالضيف الكبير، إلا انه ختمها خلافاً للاعراف الديبلوماسية بعبارة متعالية ومهينة جدا بالنسبة الى الرئيس شمعون: «قلنا لهذا كن فكان، وقلنا لذلك زل فزال».

والغريب أن هذا الكلام الذي صدر عن كمال جنبلاط للمرة الاولى على المكشوف وجعل الناس في ما بعد ينعتونه بـ«صانع الرؤساء»، لم يترك صدى صاخباً وطناناً في الأوساط الاجتماعية. فمع أن جنبلاط أشار إلى الحادث في افتتاحية «الأنباء»، الا أن أكبر الصحف اللبنانية لاذت بالصمت في شأنه، مما جعل البعض في ما بعد يشككون في صدقيته. ولم يرد ذكر حادث البرامية إلا بعد سنين في كتاب ناديا ونواف كرامي عن أحداث عام ١٩٥٨. ثم تكاثرت التفاصيل حوله حتى غدا حقيقة ثابتة في سيرة كمال جنبلاط السياسية.

-٢-

في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٥٣ أعلنت استقالة حكومة الامير خالد شهاب التي أقرت عشرات المراسيم في ستة اشهر. ولم تحظ محاولات الرئيس شمعون لإصلاح جهاز الدولة والجهاز الإداري باستحسان المؤسسة السياسية اللبنانية. فالسياسيون التقليديون الذين كان بينهم كثيرون من أنصار الرئيس السابق بشارة الخوري، لم يخفوا تذمرهم واستياءهم من الغربلة الإدارية التي دأبت عليها الحكومة. وكان سلبياً موقف المعارضة السابقة التي لا تزال مسألة المشاركة في السلطة هي الأهم بالنسبة إليها.

وقدم مايكل هدسون وصفاً دقيقاً للموقف فقال: «إذا كانت الإصلاحات تتعثر من دون البكوات، فإن الاحتفاظ بالحكومة من دون سياسيين أمر مستحيل أصلاً»(٧).

الانتخابية، وبالتالي تسهل عليهم امرار محسوبيهم الى مجلس النواب.

ولا يعقل أن كمال جنبلاط لم يفهم أن قانون الانتخاب الجديد موجه موضوعياً ضد مصالحة هو شخصياً. إلا انه أعلن على الملأ تأييده للقانون الذي هو، على حد قوله، الخطوة الأولى من جانب رئيس الجمهورية على طريق الإصلاحات الجادة. والأكثر من ذلك أن زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي سلط سيف الانتقاد على النواب الذين عارضوا تعديل النظام الانتخابي. وفي ما بعد اعترف بخطأ موقفه موضحاً أسباب ذلك كونه في تلك الحقبة كان مدفوعاً بالعواطف والمثالية.

ومهما يكن من أمر فقد امتنع كمال جنبلاط منذ خريف ١٩٥٢ وحتى مطلع ربيع ١٩٥٣ عن الانتقاد الصريح لرئيس الجمهورية. كان لا يزال يداري أملا في أن يشرك كميل شمعون الجبهة الاشتراكية في الحكومة، مما يوفر الفرصة للانتقال من اصلاحات الامير خالد شهاب النصفية الحذرة، الى تدابير التحويل العميق للمجتمع على أسس اشتراكية. وكان كمال بك يتوقع انعطاف الأحداث على هذا النحو لأنه واثق من أن الشعب الذي انتصر في «الثورة البيضاء» لن يتوقف عند ما حققه، وسيواصل النضال لبلوغ مبادئه ومثله العليا. وفي الوقت الذي انحسرت فيه موجة الحماسة بعدما بلغت ذروتها في أيلول ١٩٥٢ واصل كمال جنبلاط عرض المطالب التي بدت في الموقف الجديد راديكالية حتى في نظر أنصار الأمس. وبشعور من الحماسة اللاهب يصر الزعيم الدرزي على اتخاذ تدابير فورية بحق رئيس الجمهورية السابق وحاشيته، ويدعو الى حملة تطهير في جهاز الدولة والجهاز الإداري وإقرار قانون «من أين لك هذا؟».

أما الرئيس كميل شمعون فما كان ينوي التعاون مع الذين ساعدوه على تسلق قمة السلطة، بل على العكس أخذ يبذل قصارى جهده لزرع الفرقة بينهم، ولإضعاف مواقعهم وتصفية نفوذهم السياسي. وكان في الوقت ذاته يكسب المزيد من الشعبية بين المسيحيين. والناس معجبون بأناقته ومظهره وابتسامته الجذابة، وحسن معشره وبساطته في التعامل معهم. فقد ولّى ذلك الزمان الذي كان فيه كميل شمعون مضطراً الى شراء بذلاته بالتقسيط، وهو الآن يرتدي ثيابا من أشهر الخياطين، مماجعل أناقته التي لا تشوبها شائبة وعاداته الشبيهة بعادات اللوردات الانكليز تثير إعجاب الذين يلتقيهم ويلتقونه. وبدا كأن الطبيعة نفسها

ماحقة الى درجة جعلت قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي لا ترى ضرورة المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات فسحبت جميع مرشحيها.

وجاء رد فعل كمال جنبلاط على نتائج الانتخابات انفعالية للغاية. فقد أطلق العنان للاستياء والاستنكار، واتهم السلطات بالتدخل في سير التصويت. حتى أنه أورد وقائع من المخالفات الصارخة. وفي ١٥ تموز أعلن للصحافيين أن مأساة انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ تكررت اليوم في لبنان. وفي مؤتمر صحافي عقده بعد يومين أدلى باعتراف مثير مفاده أن الاستخبارات البريطانية حاولت شراء ذمته وعرضت عليه مليون ليرة في مقابل الكف عن انتقاد مشروع الدفاع المشترك. صحيح أنه لم يورد أدلة ثبوتية، إلا أن تلك الأدلة ليست لازمة بالضرورة. وحتى المتعاطفون مع كمال جنبلاط يدركون أن المخالفات هذه المرة لم تكن أكثر مما تعودوه أثناء جميع الانتخابات. ثم ان الاصطفاف في مجلس النواب يعكس، في رأي العارفين، توزيع القوى الفعلي في البلاد بشكل معقول. صحيح أن جميع الذين كان يمكن أن يشكلوا معارضة خطرة على رئيس الدولة دمروا تماماً ودخلوا مجلس النواب هذه المرة بحسب مخططه، في جماعات صغيرة مشتتة لا جسور بينها. إلا أن شمعون الذي أفلح في تفريق خصومه لم يوفق مع ذلك في تأليف كتلة رئاسية متضامنة ومهيمنة تسحق الجميع بثقلها.

كانت حدة الخطاب الجنبلاطي انعكاسا للمرارة والأسف المكبوت. فقد أحس الرجل أنه وقع على نحو غير ملحوظ أسيرا لميثولوجيا وضعها بنفسه. وكاد ان يفقد حس الواقع وهو يؤكد ذات اليمين وذات الشمال دور الجبهة الاشتراكية الحصري في «الثورة البيضاء». فقد خيل إليه فعلاً أن «الجماهير الشعبية الواسعة» المستعدة للنضال المستميت في سبيل التحويلات الاشتراكية تؤازره، وأن هذه المؤازرة توفر له إمكانا غير محدود تقريبا لتوجيه تطور الأحداث والتأثير على رئيس الجمهورية. إلا أن المبالغة في «ثورية» الجماهير ودور الجبهة الاشتراكية قدمت إلى كمال جنبلاط خدمة معكوسة. ويلاحظ على بعض أحكامه صبغتها العاطفية والحدسية والمثالية، مما أسفر عن طائفة من الهفوات ذات الأثر السلبي. وقد خانه الحس السياسي، مثلا، أثناء انتخاب النائب الذي يحل محل كميل شمعون بعد توليه مهمات رئيس الجمهورية. فالعميد ريمون اده زعيم الكتلة الوطنية وحليف كمال جنبلاط في المعارضة والذي كان يتمتع تقليديا بنفوذ

ولعلمه بهذه الحقيقة كلف الرئيس كميل شمعون صائب بك سلام تأليف الوزارة الجديدة ومع ان الاخير أعلن ضرورة تحقيق أهداف «الثورة البيضاء»، إلا أن كمال جنبلاط كان يرتاب كثيرا في كون صائب سلام عندما يشغل منصب رئيس الوزراء، سيعزز أقواله بالأفعال ويشمّر عن ساعديه لتطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجادة. والى ذلك، فقد أرجأ تعيين صائب سلام احتمال مشاركة المعارضة في السلطة الى أجل غير مسمى. ولذا اقترح كمال جنبلاط على أعضاء الجبهة الاشتراكية التصويت ضد الثقة بحكومته. وكانت المعارضة اتخذت هذا القرار في ١١ أيار ١٩٥٣، الا ان إجماعها ذاك كان، كما بينت الأحداث لاحقاً، هو الأخير، ذلك لأن إمارات الانقسام لاحت في صفوف الجبهة التي كانت تمثل آنذاك كتلة برلمانية صغيرة رغم تأثيرها الكبير، وحالت دون بقائها على قيد الحياة أمدا أطول. فاميل البستاني وديكران طوسباط اللذان لا يشاطران كمال بك موقفه المتشدد من العهد، كفّا عن حضور جلسات الجبهة. وحذا حذوهما غسان تويني ولمح مرارا الى انه يناصر الموقف الأكثر اعتدالا ولا تعجبه راديكالية كمال جنبلاط. وبعد ١١ أيار لم تعقد الجبهة الاشتراكية جلسة واحدة بكامل اعضائها. وعندما أعلن الرئيس كميل شمعون عن حل مجلس النواب في ٣٠ أيار فكّر كمال جنبلاط جاداً في تأليف معارضة من طراز جديد تكون أكثر نشاطاً وفاعلية في سياق الحملة الانتخابية وفي مجلس النواب الجديد.

كانت الانتخابات النيابية التي جرت صيف ١٩٥٣ فاشلة تماما بالنسبة الى كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي. فلم يوفق سوى جنبلاط نفسه، حيث فاز متفوقاً بـ٦١٣ صوتا لا غير، وكذلك زميله في الجبهة الاشتراكية عبدالله الحاج الذي لم يكن رسمياً من أعضاء الحزب. ورغم أن عبدالله الحاج كان من القريبين من كمال بك، ويتمتع على ما يبدو بثقته التامة، فان موقف الحزب التقدمي الاشتراكي منه اتسم بالحذر. أما منظّر الحزب الشهير الشيخ عبدالله العلايلي فقد وصفه بـ«المغامر السياسي»[٨].

وفي الوقت ذاته مني بالهزيمة في كل مكان الأشخاص الذين يشكلون «الرصيد الذهبي» للحزب. ففي الشوف خسر فؤاد رزق المعركة لمصلحة نعيم مغبغب، وفي بيروت نسيم مجدلاني في مواجهة غسان تويني. وكانت الهزيمة

ما بعد على لوائح المرشحين المعلنة، جعلت جنبلاط يرتاب به ويستبدله بفيليب البستاني ابن اخ المطران أوغسطينوس البستاني صديق المختارة القديم، وكان مديراً لمكتب حزب الكتائب في دير القمر، في حين أن الحرص على العلاقة مع اميل البستاني، بصفته حليفا في النضال ضد الرئيس كميل شمعون، كان سيعود بنفع كبير. وبالعكس بدا الأمر كأن كمال جنبلاط استحث بنفسه رجل الأعمال الماروني المتنفذ على التقارب مع رئيس الجمهورية. فما ان انتهت الانتخابات حتى زار اميل البستاني الرئيس كميل شمعون في مقره ثم ادلى بتصريح يستفاد منه ان البستاني يعتبر نفسه مؤسسا وزعيما للجبهة الاشتراكية التي لم يعد فيها مكان لكمال جنبلاط.

وكان ذلك يعني نهاية الجبهة الاشتراكية. فقد تباعدت مصالح أطرافها السابقين وتعارضت حتى لم يعد ممكنا الكلام عن أية معارضة متضامنة ومستعدة للنضال في سبيل تطبيق المطالب المنهاجية لاجتماع دير القمر التاريخي. وكان كمال بك، والحال هذه، في منتهى الانزعاج. ولذا أمضى ما تبقى من الصيف وبداية الخريف في محاولات تأليف المعارضة الجديدة. وفي اجتماع عقد في المختارة يوم ٢٠ تموز التقى أنصار كمال جنبلاط ومحازبوه، وطرحت خطة تأسيس «الجبهة الاشتراكية الشعبية». وكان يراد لهذه الجبهة، بحسب جنبلاط، أن تتزعم حركة المعارضة الشعبية الواسعة تحت شعار الكفاح في سبيل بناء الدولة على أساس مبادئ لائحة حقوق الإنسان. إلا أن هذه المحاولة أجهضت. فعندما ظهرت في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي في ٢ أيلول وثيقة تشكيل الجبهة، اتضح أن الأكثرية الساحقة ممن وقّعوها تتكون من المسؤولين القياديين في الحزب نفسه، وان ثلاثة فقط من المؤسسين ينتمون الى تيارات سياسية أخرى.

وشعر كمال جنبلاط أن زمام المبادرة أخذ ينفلت. فإن شعارات حقوق الإنسان، رغم إعجاب الجميع بها، يصعب أن تغدو أساساً لنشاط معارضة يراد لها أن تكون بديلاً من تكتل سياسيي زعماء الشوف المتنفذين الذي سمي «الجبهة الاشتراكية» دون حق. فتشكيل المعارضة الجديدة، بدلا من الجبهة التي تقوضت، يتطلب العثور على أساس تتوحد حوله قوى سياسية غير متجانسة.

وغدا نضال المغرب في سبيل الاستقلال هذا الأساس. فالعالم العربي كله

كبير في الشوف، رشح للنيابة جورج عقل، فيما اقترح كمال بك لملء هذا الشاغر عضو الحزب التقدمي الاشتراكي رئيس تحرير «الأنباء» ايلي مكرزل. واوجد التنافس بين كمال جنبلاط وريمون اده جواً لخلاف كاد ان ينسف وحدة قوى المعارضة في الشوف من الداخل. فاقترح أعضاء الجبهة الاشتراكية سحب كلي المرشحين ما دام صون الوحدة أهم بكثير من صوت إضافي في مجلس النواب. إلا أن حليفي الأمس أصرا على موقفيهما. وقبيل الإنتخابات بقليل سلط كمال جنبلاط سيف الانتقاد على الكتلة الوطنية متهماً إياها بخيانة مصالح الشعب. وأشاعت ألسنة السوء أن الرغبة في امرار عضو آخر من أعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي إلى مجلس النواب مهما كلف الامر دفعت كمال جنبلاط إلى تذكير الرئيس كميل شمعون بوعوده في دعم زعامة المختارة في الشوف. وبالنتيجة صوت أنصار رئيس الجمهورية لمصلحة مكرزل ففاز. إلا أن فوز الحزب التقدمي الاشتراكي جاء على حساب خلاف لا جدوى منه مع ريمون اده. وقال علي بزي لصديقه كمال بك: «إن خلافكم على اختيار المرشح يشبه إطلاق مدفع على ثعلب»[٩].

وبعد سنين تذكّر كمال جنبلاط هذا الحادث بأسف، وقال في مقدمة «ربع قرن من النضال»: «التضامن كان مفروضاً عوضا عن الخلاف، لمنع شمعون الرئيس الجديد من أن يتحلل ويتفلت سريعا من تعهداته وارتباطاته»[١٠].

واقترفت هفوات كبيرة أثناء الانتخابات. فالمبالغة في دور الحزب التقدمي الاشتراكي حملت كمال جنبلاط على اللجوء الى طرح لوائح حزبية، إلا أن مرشحيه فشلوا في كل مكان. واعترف جنبلاط في ما بعد بخطأ الإصرار على ترشيح المسؤول الحزبي نسيم مجدلاني في مواجهة غسان تويني ببيروت. وعاد فوز غسان تويني بخسارة جسيمة على جنبلاط، وكان بالإمكان أن يعود عليه بالنفع فيما لو جرى تنظيم الأمر على نحو آخر. فقد زعل صاحب «النهار»، وخصوصاً بعد البرود الذي لاح في علاقاته مع جنبلاط في الآونة الأخيرة، فانتقل من صف حلفائه الى صف منافسيه. وفي مقالة نشرتها «النهار» في ١٥ تموز أعلن غسان تويني أن كمال جنبلاط لا يحق له أن يتكلم باسم الجبهة الاشتراكية.

ولم يكن بعيد النظر تماماً موقف جنبلاط من اميل البستاني الذي رشحه في بادئ الأمر عن الجبهة في دائرة دير القمر الانتخابية، إلا أن عدم موافقة الأخير في

فتعطلت. وخوفاً من وقوع ضحايا، أمر كمال جنبلاط أنصاره بالتوقف. فعقد اجتماع عفوي ألقى فيه جنبلاط كلمة وناشد المتجمهرين ألا يحقدوا على الدرك، «فما هم إلا أداة لتنفيذ إرادة الغير». وللمرة الاولى وجه اللوم على ما حدث إلى رئيس الجمهورية مباشرة.

-٣-

في تشرين الثاني ١٩٥٣ استقل كمال جنبلاط وعقيلته السيدة مي الطائرة إلى سويسرا ومنها إلى يوغوسلافيا، وأمضيا هناك ما تبقى من العام. وبعد العودة كانت تنتظر كمال بك أخبار مؤسفة. فشقيقته ليندا المتزوجة من الأمير حسن الأطرش أبلغته أن رجال أديب الشيشكلي اعتقلوا زوجها بتهمة التآمر على الدولة وأودعوه سجن المزة في دمشق. وكانت الحال في الواقع أسوأ من ذلك. فديكتاتور سوريا قبض على جماعة من الزعماء الدروز المعارضين ووجه قوات مسلحة إلى جبل الدروز فعاثت فيه فسادا ونكّلت بالسكان الآمنين تنكيلاً وحشياً. وبدأت هجرة واسعة إلى المناطق الجنوبية من الجبل، واضطر كثيرون من زعماء الدروز على الفرار إلى الأردن تخلصاً من الملاحقات.

وكانت لدى العقيد الشيشكلي كل مبررات الخوف من الدروز. وهو قال مرة: أعدائي كالثعبان رأسه جبل الدروز وبدنه حمص وذنبه حلب[١١]. وفي أواخر عام ١٩٥٣ لم يعد «الثعبان» الذي يخيف اديب الشيشكلي مجرد استعارة بليغة، بل تحول مؤامرة التقت فيها القوى السياسية المتنفذة في البلاد لإطاحته. وكان زعماء المعارضة اتفقوا على العمل المشترك في إطار الميثاق الوطني الذي وقعوه وأخذوا يستعدون فعلاً لانتفاضة ينوون إعلانها في جبل الدروز.

في تلك الأيام كان الشوف والمناطق الدرزية أشبه بعش النمل نبشته أيد عابثة. آلاف الدروز مستعدون لحمل السلاح ونجدة أشقائهم في سوريا. إلا أن ذلك كان متعذراً بسبب الثلوج التي سدت المضايق الجبلية. وسافر إلى دمشق الدكتور فيليب حتي صديق العائلة الجنبلاطية القديم لإنقاذ الأمير حسن الأطرش. وبناء على طلبه، رافقه سامي بك الصلح الذي له معرفة شخصية بالعقيد الشيشكلي. ولم تسفر عن نتيجة المحادثات مع اديب الشيشكلي، فقد ظل مصراً على أن الدروز هم سبب المشاكل في سوريا. إلا أن العقيد عدل عن رأيه فجأة بعد عودة

كان يتابع نضال المغرب بتوتر واهتمام بالغ. وفي آب ١٩٥٣ نفت السلطات الفرنسية الى مدغشقر «سلطان الاستقلال» سيدي محمد بن يوسف، مما فجر موجة استنكار اجتاحت الأقطار العربية. وطالبت أحزاب وحركات قومية كثيرة في لبنان الرئيس كميل شمعون بأن يستنكر سياسة فرنسا بحزم ويقطع العلاقات الديبلوماسية معها. وكان انفجار الخلاف بين القوميين والعهد هيأ التربة الصالحة لتضامن جميع قوى المعارضة. ونظراً الى ذلك أيّدت قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط الحركة الاجتماعية الصاعدة وسارعت إلى تولي أحد الأدوار الحساسة في رصّ صفوفها لاحقاً.

ففي الرابع عشر من تشرين الاول ١٩٥٣ عقد اجتماع واسع في مقر حزب النجادة السني في البسطة شاركت فيه وفود عن الحزب التقدمي الاشتراكي والجبهة الشعبية وحزب النداء القومي والحزب القومي الاجتماعي والاتحاد النسائي العربي ولجنة أنصار السلم والهيئة الوطنية وجمعية الشباب المسلمين وعدد من منظمات طرابلس. وأسفر الاجتماع عن تأسيس «المؤتمر الدائم للأحزاب والهيئات والنقابات» وتنظيم تجمّع حاشد لدعم نضال الشعب المغربي. وفي أوج المداولات، عندما اعتلى المنصة عبدالله قبرصي ممثل الحزب القومي، تحطّم زجاج النوافذ فجأة في المبنى الغاص بالحاضرين ودوت ثلاثة انفجارات لقنابل يدوية رماها مجهول وأصيب عدد من الأشخاص بجروح. كان كمال جنبلاط جالساً عند منصة الرئاسة فأصابته شظية عابرة تركت جرحا طفيفاً في رقبته. وتعرّض لجروح غير خطيرة عبدالله المشنوق وابتهاج قدورة ومندوبون آخرون كانوا جالسين مع جنبلاط.

ولم يستولِ الذعر على الحاضرين لهذا العمل الإرهابي الذي قام به، كما اتضح في ما بعَد، رشاد قليلات، وهو من قبضايات بيروت. واستمر الاجتماع حتى نهايته. ولم يكن كمال جنبلاط يشك في أن الجريمة من تدبير السلطات، ولا بد من اعتبارها أول تبليغ أو دليل على استعدادها لاستخدام العنف والبطش بالخصوم. وفي مثل هذا الموقف كان من اللازم الردّ على القوة بالقوة. وعندما أخذت الجموع الغاضبة تتقاطر على قصر المختارة صباح اليوم التالي، دعاها جنبلاط للتحرك في مسيرة احتجاجية الى بيروت. إلا أن الدرك أطلقوا النار على الموكب عند مفترق معاصر بيت الدين. وتعرضت سيارة كمال بك لإصابة بالغة

مجلس النواب واتهم رئيس الوزراء عبدالله اليافي علناً ليس فقط بإطلاق النار على المظاهرة الطالبية بل وبتدبير التفجيرات في مقر النجادة. ونهض رئيس الوزراء الحانق من مقعده وراح يقاطع جنبلاط ويصرخ مدافعاً عن نفسه. ورداً على ذلك رماه كمال بك بكأس الماء بأقوى ما يستطيع، فأخطأ لحسن الحظ. وعم الهرج والمرج القاعة. فاضطر رئيس المجلس عادل عسيران إلى وقف الجلسة كيلا تصل الأمور الى حدّ العراك والاشتباك.

وفي ما بعد قال كمال جنبلاط عن تظاهرة طلبة الجامعة الأميركية المعمدة بالدم أنها «الانعطاف» الذي دشن مرحلة جديدة في تاريخ لبنان بعد الحرب العالمية الثانية. ولاحظ بارتياح، وهو يتابع تطور الأحداث، كيف تستولي الأفكار التي توقع ظهورها في مقالاته من أواسط الأربعينات على أفئدة الناس من شتى المعتقدات والآراء. ففي صيف ١٩٤٩ كان الحزب التقدمي الاشتراكي طرح الموضوعة الشهيرة حول مبدأ عدم الانحياز ودعا إلى تضامن شعوب آسيا وأفريقيا المتحررة من الاستعمار وانضوائها في ما سمي «القوة الثالثة». في بادئ الأمر بدا ذلك للكثيرين تجريديات لا رابط لها بالواقع الفعلي. ولكن بمرور الزمن وعندما تلمست منطقة الشرق الأوسط أنفاس «الحرب الباردة»، أخذت تلك الفكرة تمتلئ بمضمون حيوي مفهوم. واعتباراً من عام ١٩٥٤ باتت مقاومة الأحلاف العسكرية تتحول حركة اجتماعية جبارة كانت ستضم، في اعتقاد كمال جنبلاط، جميع القوى المعارضة لنظام الرئيس شمعون.

في تلك الحقبة كان كمال جنبلاط مرتاباً بالمعسكرين الغربي والشرقي على حد سواء، مصراً على أن تبني الأقطار العربية تعاونها معهما على أساس النفع المتبادل وحده. وفي أحاديثه مع السفير الأميركي دونالد هيث الذي كان يتردد أحياناً على المختارة، انتقد كمال بك بصراحته المعتادة السياسية الخارجية لواشنطن وتأييدها لإسرائيل والصهيونية خلافاً لمصالح الأقطار العربية. وذات مرة، على الغداء، دعاه السفير الأميركي الى زيارة الولايات المتحدة، فقبل جنبلاط الدعوة بعد تردد. ولم يخف بعض الرفاق الحزبيين دهشتهم من قبوله الدعوة وحاولوا إقناعه بالعدول عن الرحلة، لأن خصومه يمكن أن ينتهزوا الفرصة لتشويه سمعته. واعترض كمال جنبلاط عليهم قائلا: «انا ذاهب لاسماع رأينا للعالم لأننا لا نخاف المكاشفة (...) ولسنا أعداء أي شعب وأية دولة،

الرجلين من دمشق وأمر بالإفراج عن حسن الأطرش.

ولحين من الوقت حجبت أحداث سوريا كل ما عداها بالنسبة إلى كمال جنبلاط. وفي لقاء أعيان الدروز في بداية شباط سنة ١٩٥٤، حيث قدمت إلى المجتمع الدولي ومسؤولي الصليب الأحمر أدلة على الأفعال الدموية والبطش في سوريا، هاجم كمال جنبلاط العقيد أديب الشيشكلي بحدة جعلت الديكتاتور المهان يصدر أمره فوراً بغلق الحدود السورية - اللبنانية. وأخيرا وصل في ٢٥ شباط نبأ اطاحة الشيشكلي على يد جماعة من الضباط بزعامة النقيب مصطفى حمدون تلميذ أكرم الحوراني وصديقه.

وما ان هدأت العواصف السياسية في دمشق، حتى تفجرت أزمة أشدّ في لبنان. ففي ٢٧ آذار ١٩٥٤ قامت تظاهرة طالبية في بيروت احتجاجاً على محاولات جر دول آسيا والشرق الأوسط إلى التكتلات والأحلاف العسكرية التي كانت الولايات المتحدة تنوي تدبيرها لمواجهة «الخطر الشيوعي». وكان موضوع الساعة على وجه التحديد الاتفاق الذي يجري التحضير لتوقيعه بين تركيا وباكستان، على أن ينضم إليها العراق في المرحلة التالية. وشارك جنبلاط في الإعداد للتظاهرة الطالبية بأنشط مشاركة، وهو لا يكل عن توضيح اخطار جر العرب إلى الأحلاف العسكرية الموالية للغرب.

وصباح ذلك السبت انطلق المتظاهرون من الجامعة الأميركية وتحركوا في موكب منتظم باتجاه ساحة البرج. ورغم أن المسيرة كانت سلمية لا تشكل أي خطر على النظام العام، فقد رأت السلطات أن تستخدم القوة. واستقبلت قوات الامن الطلبة على مشارف الساحة بالنار. وسقط بالطلقات الأولى الشاب حسان أبو إسماعيل المسؤول الطالبي في الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان في مقدم المسيرة. وأصيب كذلك أكثر من ٣٠ طالبا بجروح. فيما ظل مصطفى نصرالله طريح الفراش بقية عمره بعدما اخترقت رصاصة عموده الفقري.

أثار البطش بالطلبة موجة من الاستنكار في بيروت الى درجة جعلت السلطات المرتعبة تمنع تشييع الطالب القتيل وتحاول نقل جثته سراً إلى الشوف. إلا أن المحاولة أخفقت وشارك في تشييع الفقيد نحو ٣٠ ألف شخص.

كان كمال جنبلاط متأثراً ومتألماً للغاية، فجاء خطابه في التشييع مفعماً بالأسى الصادق وكأنه فقد وحيده. وبعد ثلاثة أيام أطلق العنان لغضبه في جلسة

كمال جنبلاط تلك الأمسية في ضيافة السفير شارل مالك في مأدبة عشاء عائلية تجاذبا فيها أطراف الحديث في السياستين العربية والدولية. وفي اليوم التالي تقاطر على الفندق سفراء الدول العربية ومسؤولو الجاليتين اللبنانية-السورية، وفي مساء ذلك اليوم أحيى الشيخ أسعد الفقيه سفير المملكة العربية السعودية حفل استقبال فخماً في مقر السفارة دعي إليه كبار موظفي الخارجية الأميركية ورؤساء الممثليات الديبلوماسية للدول العربية والاسلامية.

كان برنامج زيارة كمال جنبلاط الى الولايات المتحدة مشحوناً باللقاءات. ففي السبت المصادف ٢٢ أيار ١٩٥٤ جاء الديبلوماسي الأميركي ريتشارد سنغر وهو مسؤول رفيع المستوى في الخارجية، ورافقه في جولة لتفقد معالم واشنطن. ومساء ذلك اليوم مأدبة أخرى أقيمت هذه المرة في منزل المليونير اللبناني أمين داود صاحب مجموعة مطاعم «المرآة الزرقاء» وحضرتها الصفوة الديبلوماسية.

وكان الأحد مشحوناً باللقاءات والمقابلات أيضا. فقد دعي كمال بك والوفد المرافق له لتناول طعام الغداء في منزل الديبلوماسي المعروف ارشيبلد روزفلت الذي نعتته جريدة «الانباء» خطأً في تقريرها من واشنطن بابن الرئيس فرنكلين روزفلت. والمهم بهذا الخصوص طبعاً ليس «خطأ الوراثة» بل ان أرشيبلد الذي هو من ألمع الملمين بشؤون العالم العربي، وهو الى ذلك ابن عم حفيد الرئيس تيودور روزفلت، كان في الواقع موظفاً كبيراً جداً في المخابرات الأميركية. إلا أن جريدة «الأنباء» وكمال جنبلاط ما كانا على علم بذلك آنذاك. وخلال سني الخدمة زار ارشيبلد الكثير من عواصم الشرق الأوسط. إلا أن بيروت تحتل مكانة خاصة في ملفه الشخصي. فبجهوده نشأت شبكة متشعبة لعملاء وكالة المخابرات المركزية. ولم يتخلف عن ارشيبلد ابن عمه كيرميت المخبر المحترف مثله الذي كان قبل عام واحد من ذلك التاريخ وضع ونفذ خطة إطاحة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق.

استقبل ارشيبلد روزفلت وزوجته لاكي، الدرزية الأصل، كمال جنبلاط ورفاقه بمنتهى الحفاوة والتكريم. وبهدف خلق جو خال من التكلف، حدّث ارشيبلد جنبلاط كيف زار المختارة مع ابن عمه كيرميت عام ١٩٤٤ واستقبلتهما السيدة نظيرة. وقال أيضا أنه التقى كمال بك نفسه «على الماشي» في بداية

فنحن أعداء نهج معين وسياسة خارجية معينة»[١٢].

في منتصف أيار ١٩٥٤ استقل كمال جنبلاط الطائرة إلى أمستردام، وبعد أيام التحق به ايلي مكرزل وجوزف مجدلاني. وفي الطريق إلى نيويورك هبطت الطائرة في برستويك في اسكوتلنده. وفي مقصف المطار طلب كمال بك قدحاً من العصير، فجاءه النادل بنصف قدح، مما أثار المرح في نفسه. وروى جنبلاط هذه الحادثة في ما بعد فكتب في «الأنباء»: «هذه البلاد مشهورة بالبخل، وتروى عن أهلها النكات الكثيرة، وأردنا أن نتحقق من ذلك فطلبنا كأساً من العصير فقدموا الينا نصف كأس. فقلنا عن ذلك: اقترن السمع بالفعل»[١٣].

لازم كمال جنبلاط المرح المقترن إلى التهكم طوال الرحلة التي استغرقت شهراً على وجه التقريب. وما عدا الهند التي لها مكانة متميزة في نفسه، لم يفوّت زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في رحلاته الخارجية الفرصة لاطلاق كلمة لاذعة أو كتابة تعليق ينال فيه من كل ما يعتبره بليداً وعجيباً في غبائه وحماقته. فقد تشفى من حب العظمة الملازم للاميركيين والمشبع بشعور الاستعلاء والتفوق الذي لا يخجلون من المجاهرة به. وكان يضحكه حقاً أن كل شيء في أميركا أكبر مما في سائر العالم. قال الدليل الأميركي باعتزاز عندما بلغ القطار الصاعد من نيويورك الى واشنطن جسر تشيزبك بي: «ها انتم على أطول جسر في العالم». وعلق كمال بك مازحا: «مياهكم كثيرة، ولا بد لكم من جسر طويل»[١٤].

والمرة الوحيدة التي دهش فيها كمال جنبلاط «لضخامة» اميركا كانت في ولاية تينيسي حيث شاهد محطة كهربائية بقدرة ٩ ملايين كيلوواط. منظر الوادي الخيالي الخلاب، وهو غارق في بحر من الأضواء التي تغشي الأبصار، ترك في نفسه انطباعاً عميقاً الى درجة جعلته يطلق العنان للتعبير عن إعجابه الصادق.

قوبل كمال جنبلاط في أميركا بحفاوة تليق بالضيوف الرسميين، مع أن رحلته كانت ذات طابع شخصي. وكلفت وزارة الخارجية مسؤولين من مستوى رفيع لمرافقته، وأقيمت تكريماً له حفلات استقبال دعي الى حضورها ممثلو المؤسسة السياسية الأميركية. وما ان وصل جنبلاط وأعضاء الوفد المرافق له الى واشنطن حتى جاء الى فندق «فيرفاكس» الذي نزلوه، شارل مالك مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة والذي كان طوال سنين سفيراً للبنان في الولايات المتحدة الأميركية، وهو بالطبع مطلع حتى على صغائر الأمور في هذه البلاد. وأمضى

العسكري أو الاقتصادي، وإنما نريد أن نكون أحراراً في بلاد حرة، نمد يدنا إلى الاميركيين والى غير الأميركيين كأحرار يصافحون أحراراً. نحن نريد أن تتفهم أميركا الشعوب العربية والآسيوية تفهما تاماً على أساس الحرية والمساواة، وان تعدّل سياستها على أساس هذا التفهم، وعند ذاك لا نتهم في وطنيتنا ولا يتعب ضميرنا إذا قلنا إننا أصدقاء أميركا»(١٥).

وصعق الضيوف الأميركيون. وقال سياسي كبير منهم: «إننا لم نعرف قبل اليوم زائراً ينتقد سياسة بلادنا بصراحة وإخلاص مثل جنبلاط»(١٦).

بعد العودة من أميركا غرق كمال جنبلاط في شؤون لبنان الداخلية. ففي صيف ١٩٥٤ اتضح أن أزمة وزارية جديدة هي على الأبواب. حكومة عبد الله اليافي على وشك الاستقالة. ويعني ذلك توافر الفرصة للمعارضة من جديد كي تشارك في السلطة. وكان شخص سامي بك الصلح الذي توقعوا له أن يحل محل عبد الله اليافي، يرضي جنبلاط تماماً على أمل أن يحصل الحزب التقدمي الاشتراكي في الوزارة الجديدة على مقعدين في أقل تقدير. وكيلا يفوّت هذه الفرصة طلب كمال جنبلاط من أحد أصدقائه في منتصف آب أن يدخل نيابة عنه في محادثات غير معلنة مع الرئيس كميل شمعون. واتضح أن رئيس الجمهورية لا اعتراض له على تأليف حكومة يساهم فيها الحزب التقدمي الاشتراكي وكذلك الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية، حتى ان الاتفاق تم على حصول الحزب على وزارتين يتولاهما كمال جنبلاط وأنور الخطيب.

إلا ان الآمال التي كادت ان تنتعش للمشاركة في السلطة، سرعان ما تبددت دون اثر. فلم تتسلم المعارضة ولا حقيبة وزارية في الحكومة التي تألفت في السادس عشر من أيلول. وكان غدر الرئيس شمعون المفاجئ أمراً مهيناً بخاصة، ذلك أن منصب وزير الدفاع في الوزارة الجديدة أنيط بالأمير مجيد ارسلان الذي أحاطه العهد باهتمام بالغ نكاية بالمختارة. وعندما انتخب الدروز في تشرين الأول ١٩٥٤ شيخ العقل الثاني رشيد حمادة لم يتمالك كميل شمعون نفسه عن غواية إهانة كمال بك مجدداً، فبعث بتهنئة الى الشيخ رشيد حمادة من خلال الأمير مجيد ارسلان بالذات، وهو يعرف دون شك أن جنبلاط لا يحبذ وجود زعيمين دينيين للدروز. وكان بعد وفاة الشيخ عبد الصمد اقترح تناسي التقليد القديم والالتفاف حول شيخ عقل واحد.

الخمسينات، إلا أن حوار لم يتم بينهما لسبب ما.

ورغم الجهود التي بذلها صاحب المنزل لم يتم بينهما حوار هذه المرة أيضاً. ويبدو أن كمال جنبلاط كان تعب من الولائم المتكررة، فبدا مرهقاً ولم يتفوه طوال المأدبة إلا ببضع عبارات. وقال أرشيبلد روزفلت متذكراً في ما بعد: «لم يكن ضيفاً بشوشاً، بل لم يكد يتحدث إلينا والى الذين دعوناهم للتعرف اليه. انصرف بحدّة، ثم عاد على عجل ليودعنا كأن هذه الفكرة خطرت على باله متأخرة. كان منطوياً بمعزل عنا. إنه رجل عديم الحيلة، ضائع في عالمه المثالي الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن عالم السياسيين اللبنانيين المشدودين إلى واقع الحياة اليومية».

وبلغت الرحلة ذروتها في الحفل الذي أحياه السفير شارل مالك ودعا إليه الصفوة السياسية الأميركية. لم يتنظر الضيوف الكبار حتى يلقي كمال جنبلاط كلمته، فأحاطوا به من كل جانب وأمطروه بوابل من الأسئلة في شأن الموقف في الشرق الأوسط. وفي الحال ثار جدل في أكثر القضايا حدة وخرج الحوار عن مجراه المألوف وارتدى لهجة تتجافى مع الممارسات الديبلوماسية. إلا أن الامر الأكثر إزعاجاً كان ينتظر الجمهور في كلمة جنبلاط الذي لم يبخل بالنعوت الخشنة في انتقاداته الماحقة للسياسة الخارجية الأميركية.

قال كمال جنبلاط يومها: «إن الشعوب العربية لا تكره الشعب الأميركي والدستور الأميركي الذي هو مثال الدساتير العالمية، ولكنها تكره السياسة الأميركية التي تدعم الإستعمار والرجعية حيث تجد لها مصالح خاصة، ان في المغرب، أو في الهند الصينية، أو في مصر وغيرها من البلدان التي امتدت إليها الأيدي الأميركية. ثم ان الوتد الذي وضعته أميركا بالاشتراك مع بريطانيا في علاقاتها مع الدول العربية بخلقها إسرائيل وتشريدها اهل فلسطين الشرعيين، ما هو إلا عامل فعّال يزيد من كره الشعوب العربية للسياسة الخاطئة التي انتهجتها أميركا أو أجبرت على انتهاجها.

إن الشعوب العربية خاصة، والآسيوية عامة، لا تريد حسنة أو امتيازات من أميركا، ولكنها تريد إنصافا وتعاوناً صادقا في سبيل الحرية والاستقلال كما تنص شرعة حقوق الإنسان وميثاق الأمم المحدة اللذان يعطيان الشعوب الحق في تقرير مصيرها. فنحن لا نريد أن نكون عبيداً تذلّنا الحسنة، ويحقرنا الإستعمار

ساعتهم بفارغ الصبر في غرفة المراجعين بالقصر الرئاسي. إلا أن الاعتماد على الكتلة الوطنية لم يمنع الرئيس شمعون من مغازلة بعض المتساهلين والمعتدلين من سياسيي الكتلة الدستورية مؤملاً في استخدامهم ثقلاً للموازنة حيال «الوطنيين». وكان ذلك، كما أكّد كمال جنبلاط بمنتهى السخرية، انعكاساً للمثل القائل «لكل قرد خنزير».

كذلك طبقت سياسة «فرّق تسد» حيال الزعماء السنة المتنفّذين الذين لم يكن أحد منهم، مع ذلك، يتمتّع بتأييد اجماعي من طائفته بعد اغتيال المرحوم رياض الصلح. وكانت بيد الرئيس شمعون في لعبته السياسية أوراق سنّية رابحة عدة يتحكّم بها دوماً فيوكل إلى هذا رئاسة الوزارة اليوم، ويوكلها إلى ذاك غداً ويغذّي بذلك روح التنافس، مما يعرقل توحيد الرأي حتى عندما تتطلّب مصالح الطائفة السنّية وحدة الرأي.

ورغم أن كميل شمعون تخلّى عن برنامج الجبهة الاشتراكية ولم يتقيّد في نشاطه اليومي بأية خطة معلّلة علمياً، كان الاقتصاد اللبناني في عهده يتطوّر بحركية فاعلة، حتى أن مستوى المعيشة في لبنان بات أعلى بكثير مما في الأقطار العربية المجاورة. وكان قانون السرّية المصرفية الذي أقرّ في إطار نظرية الانفتاح الاقتصادي لواضعها الأستاذ ميشال شيحا قد فتح الأبواب على مصاريعها أمام العائدات النفطية التي صبّ سيلها في لبنان قادماً من دول الخليج العربية. وبفضل نقود الأثرياء النفطيين المتدفقة إلى شبكة المصارف المنتفخة سريعاً، كسبت بيروت سمعة العاصمة المالية للشرق الأوسط. وشجّعت الحكومة تجارة الترانزيت وإعادة التصدير والسياحة حتى غدت المصدر الأوّل للعائدات «الخفية» التي أمنت للبلاد ميزان مدفوعات راجحاً. وكان اعتماد الاقتصاد اللبناني على «تصدير الخدمات» تطلّب المزيد من الاهتمام بتطوير البنية التحتية، فبدأت في البلاد نهضة عمرانية وإنشائية فعلية. وسار العمل آنذاك حثيثاً في توسيع مطار بيروت الدولي، وافتتح حوض جديد في مرفأها التجاري، وشقّ الأوتوستراد بين العاصمة والمعاملتين، حيث تلوح مداخن المحطة الكهرحرارية الجديدة في زوق مصبح. وفي تلك السنوات شيّدت في بيروت المدينة الرياضية، ودشّنت السنترالات الأوتوماتيكية وتحسّنت أوضاع الكهرباء. وبهدف اجتذاب السياح العرب والأجانب أنشئت في مدارج بعلبك التي تعود إلى العهود الرومانية،

تحولت تهنئة شمعون تلك قطرة طفحت فيها كأس صبر كمال جنبلاط. ففي ذلك الخريف «قطع شعرة معاوية» نهائياً، على حد تعبير «النهار»، ولم يعد يربطه رابط بالرئيس شمعون الذي تخلى عن التزاماته الانتخابية بل وراح يبعد من المسرح السياسي الواحد تلو الآخر أولئك الذين حملوه إلى دست الحكم في الواقع. وشملت دسائسه بهذا المقدار أو ذاك معظم رفاقه السابقين في المعارضة. بعضهم سرعان ما وجد نفسه بعيداً عن دفة الحكم، وبعضهم الآخر فضّل ركوب سفينة النجاة صعوداً على سلّم الامتثال. إلا أن كمال جنبلاط ظل يشكل العائق الوحيد أمام الرئيس. فوراءه طائفة تلعب تقليدياً دوراً مهماً في حياة لبنان، ووراءه حزب سياسي حيوي نشيط له مريدوه وأنصاره في طول البلاد وعرضها.

كتب كمال جنبلاط متذكراً تلك الأيام: «(...) وكان لنا الحظ الأوفر طبعا - كعادتنا والحمد الله - في تلقي أولى الصدمات (...) وكان أن استعان علينا ببضع زعماء السنة والشيعة الأقوياء، بعد ما هيّج وسمّم الرأي العام المسيحي الانعزالي وبخاصة الماروني بدعاياته الطائفية، وبدعوته المعلنة لمقاومة كمال جنبلاط والحزب الاشتراكي بصفتهما «خطراً داهماً» على الكيان اللبناني وعلى كيان المسيحيين في لبنان وعلى نفوذهم السياسي، وسواها من الإدعاءات. وقد ذهبت الحماقة بشمعون وبأعوانه المباشرين إلى شنّ حملة صليبية حقيقية علينا كان عنوانها - ويكاد العاقل لا يصدق ذلك - دعوة إخواننا المسيحيين إلى «التحرر» من الزعامات المحمدية، والى استثارتهم على أخذ ثأرهم من الدروز بعد مرور قرن على الحوادث المؤسفة المعروفة»[١٧].

لم يكن للرئيس شمعون من يضاهيه في فن الدسائس السياسية. كان يتفنن في التلاعب والتحكّم بالتناقضات بين شتى التكتّلات والجماعات في الصفوة اللبنانية، فيتمكّن بسرعة من تشييد هرم السلطة الذي يتوقّف مصير كل مسؤول فيه على إرادته هو وحده. وبعد أن تخلّص من كل من له علاقة ما بالرئيس بشارة الخوري ومن كل الدستوريين، اعتمد في بداية ولايته على الكتلة الوطنية والكتائب أساساً. إلا أنه خصّص لكل منهما في البنية السلطوية التي شيّدها، مكاناً معيّناً لا يحيد عنه. وما أن يحاول أحد أن يعزّز نفوذه أو يقتطع من قالب حلوى السلطة أكثر مما يستحقّ، حتى يدخل الصراع ضدّه منافسوه الذين ينتظرون

الفصل التاسع

الدماء الأولى

مهرجانات سنوية للفنون، وفتحت أبواب «كازينو لبنان» الذي اشتهر في العالم بأسره، خصيصاً للأثرياء الذين يفضّلون القمار على الفنون الجميلة.

واقترنت النهضة التجارية بتزايد الفساد على نحو مرعب، حتى بات يتفشّى كالورم السرطاني في كيان البلاد. و«ازدهرت» الرشوة والمحسوبية والمحاباة في دوائر الدولة، وامتصّت دوامتها جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم وألوانهم. وتراكمت ثروات طائلة من الاختلاس والإتاوات والتهريب. ولم يعد أحد يتستّر على ذلك المال الحرام، بل على العكس أخذوا يتباهون به ويتفاخرون. وشيّدت في ضواحي بيروت الغالية قصور الأثرياء الحديثي النعمة وفيلاتهم المتلاصقة العائدة بمعظمها إلى كبار القضاة وموظفي الجمارك والديبلوماسيين وقادة الدرك والشرطة. وأخذت ثروة الرئيس شمعون الشخصية تتكاثر وقال كمال جنبلاط ذات مرّة: «شمعون قَبَر الفقر يا عمي». وأضاف: «يقبض من الملتزمين والمتعهدين، وأخذ من فيكتور موسى ألف سهم في شركة الكازينو، وطهمز على الملايين اللي بعتها باسمو إخواننا في أميركا لتوزّع على اللي ضربهم الزلزال»(١٨).

كانت الحمى الاستهلاكية التي نخرت كيان الفئات الحاكمة في لبنان تثير التقزّز والاشمئزاز في نفس كمال جنبلاط. وفي ١٤ نيسان ١٩٥٤ تمكّن أخيراً، وبتأييد من العماد ريمون إده، من أن يمرّر من خلال مجلس النواب قانون «من أين لك هذا؟» الذي كان يجب، في اعتقادهما، أن يقف في وجه الثراء غير المشروع. إلا أن مبادرة جنبلاط-إده أجهضت. فلم يعد بالإمكان تفعيل الرقابة على مداخيل الأثرياء الحديثي النعمة وأموالهم في مجتمع نخر الفساد عظامه.

بديهي أن كمال جنبلاط ما كان ليستطيع التفرّج على مساعي الفئات الحاكمة لتحويل الدولة بقرة حلوباً، في حين يزداد فقر الفقراء وتتفاقم المشاكل الاجتماعية إلى حد رهيب. آنذاك كان لا يزال في أسر الأوهام واثقاً بصدق من أن المجتمع اللبناني يعيش في انتظار الإصلاحات الاجتماعية التي لم يبق لتحقيقها سوى مشاركة المعارضة في السلطة على نطاق واسع.

كان ولع كميل شمعون بكل ما هو إنكليزي وبريطاني معروفاً للجميع. إلا أن ذلك الولع لم يحل دون ذيوع صيته نصيراً للعروبة ومدافعاً عن حقوق الفلسطينيين. فأيّد المسلمون بالإجماع تقريباً ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية، لما جعل المعارضة تأمل بأن انتخابه سيعزّز الوفاق الوطني ويوفّر الظروف الملائمة لتطبيق برنامج الاصلاحات دون عائق. أما كمال جنبلاط فقد ظلّ متردّداً حتى اللحظة الأخيرة، ولم يقدم على خيار نهائي لمصلحة شمعون إلا بعدما وقّع بخطّ يده الوثيقة التي تنصّ فقرتها الأولى على تعهّد رئيس الجمهورية المنتخب حماية استقلال لبنان ووحدة اراضيه ودعم العلاقات الودية مع جميع الدول الكبرى دون تفضيل إحداها على الأخرى.

وكانت هذه السياسة تتجاوب تماماً مع مبادئ الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ التي قام عليها توازن القوى والمصالح الهشّ في لبنان. وفي طبيعة الأشياء أن يكون في مقدّم اهتمامات رئيس الجمهورية المنتخب الحفاظ على الوضع القائم طبقاً لتلك السياسة. إلا أن أواسط الخمسينات شهدت في سياسة لبنان الخارجية ميلاً شديداً صوب الغرب. وعلّق كمال جنبلاط على ذلك قاصداً شمعون: «إن أتباع المدرسة السياسية القديمة لا يمكن الركون إليهم لما تعوّدوه من انتهازية ومن مركب الضعف مما يجعلهم على الدوام ينشدون «عكاز» الأجنبي ومساندته وتوجيهه. فـ«الباب العالي» لا يزال بالنسبة إلى هؤلاء هو هو، إنما انتقل مركزه وعنوانه من شاطئ البوسفور إلى ضفاف نهري التايمز والهدسون»[1].

وأثارت محاولة الرئيس شمعون ضمّ لبنان إلى حلف بغداد الذي وقّعه العراق

أما الآن فقد حان الوقت للنظر إلى أمور كثيرة بمنظار آخر. لقد لاحت أمام كمال جنبلاط جوانب جديدة وغير متوقعة من شخصية الرئيس جمال عبد الناصر الذي تزعّم حركة قوية ضد حلف بغداد ودعا الدول العربية إلى توحيد الجهود لمواجهة سياسة الأحلاف العسكرية. وراح كمال بك جنبلاط يتأمل في مغزى الزيارات التي قام بها الى القاهرة رجال يكن لهم مشاعر الاحترام مثل جواهر لال نهرو ويوسف بروز تيتو. واخيراً قلب مؤتمر باندونغ تصورات كمال جنبلاط عن جمال عبد الناصر بالكامل. فقد عاد منه هذا المصري القليل الشهرة زعيماً معترفاً به للعالم الثالث يقف في مصاف شخصيات عالمية شهيرة مثل نهرو وشو إن لاي.

وسرعان ما توافرت فرصة اللقاء مع جمال عبد الناصر. ففي بداية حزيران ١٩٥٥ طلب وزير الخارجية والدفاع السوري خالد العظم ورئيس أركان الجيش شوكت شقير اللذان تربطهما علاقات صداقة مع كمال بك، أن يسافر إلى القاهرة على عجل ويعرض على المسؤولين المصريين مشروعاً اعداه للوحدة العسكرية. قال كمال جنبلاط في ما بعد: «كان المشروع يتضمن على ما نذكر: توحيد القيادة، وإنشاء صندوق مشترك للانشاءات العسكرية وتنسيق الأسلحة والتدريب». ونظراً إلى أهمية هذا التحالف العسكري بالنسبة إلى سوريا التي كانت تتعرض دوماً لاستفزازات مسلحة من جانب تركيا والعراق، أجّل كمال بك كل أشغاله واستقل الطائرة إلى العاصمة المصرية.

تم اللقاء بينه وبين جمال عبد الناصر في القناطر الخيرية بضواحي القاهرة. ودهش جنبلاط لمعيشة الزعيم المصري التي كانت أقرب إلى التقشف. ففي المنزل الضيّق المطل على النيل لا أثر للأبهة، ولا شيء يثير الالتفات سوى المكتب العتيق الذي يكاد يشغل نصف مساحة الغرفة، وعليه يعمل عبد الناصر ويتناول طعامه ويستجم ويستقبل الضيوف. وفي الحال كسب جمال عبد الناصر ودّ كمال جنبلاط بأريحيته وبساطته وقدرته على الإنصات وفهم محدثه، وكذلك بحسه المرهف الذي يمكّنه من استشفاف الترابط بين النتائج والأسباب، وقراءة تطوّر الأحداث اللاحقة قبل أن تحصل بنقلات عدة. وبعد سنين كتب كمال جنبلاط عن ذلك في مذكراته إنه منذ اللحظات الأولى للتعارف لمس طاقة الخير المنبعثة من جمال عبد الناصر وأحسّ بميل عميق إليه.

وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥، مقاومة عنيفة من جانب السواد الأعظم من اللبنانيين. ولم يتخلّ كميل شمعون عن مخطّطاته تلك إلا بعدما تيقّن من خطر انقسام المجتمع وإمكان حدوث صدامات طائفية فعلاً. وقال أحد كتّاب سيرة الرئيس شمعون: «لم ينضمّ لبنان إلى حلف بغداد لكنه بقي على مسافة قريبة منه»[٢].

جاء ردّ فعل كمال جنبلاط على توقيع حلف بغداد شديداً لا هوادة فيه. وبمبادرة منه اجتمع في مقرّ الحزب التقدّمي الاشتراكي في ١٠ آذار ممثّلو كبرى المنظّمات والحركات المعارضة واستنكروا الحلف العسكري العراقي-التركي بمنتهى الحزم، واعلنوا تأييدهم لمبادئ الميثاق الوطني التي لا تجيز مشاركة لبنان في اية تكتلات عسكرية. وطالب المجتمعون الرئيس كميل شمعون بأن يعلن بدقة ووضوح رفض لبنان الانضمام إلى حلف بغداد، وناشدوه ان يؤيد الائتلاف المصري- السوري- السعودي الذي نشأ لمواجهة التحالف العسكري بين تركيا والعراق.

-١-

في ربيع ١٩٥٥ تابع كمال جنبلاط بمنتهى الاهتمام المبادرات الديبلوماسية النشيطة التي اقدمت عليها القاهرة، حيث قادت تنظيم مقاومة سياسة الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط. وقبل حين من ذلك التاريخ ما كان النظام الذي قام بمصر عقب انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٣ يثير حماسة في نفسه، فهو يعتبر البكباشي جمال عبد الناصر الذي غدا الشخصية الأولى على الساحة المصرية، بعد تنحية اللواء محمد نجيب عن السلطة في ١٩٥٤، ضابطاً مستبداً قمع الحريات والحقوق المدنية بهدف الهيمنة على البلاد دون منازع. وفي خريف ١٩٥٤ نشرت «الأنباء» مقالة انتقدت فيها «الضباط الأحرار» على التنكيل بحزب الوفد وإعدام الإخوان المسلمين عقب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، ووصفت النظام المصري بالديكتاتوري والفاشي. وكان سلبياً للغاية موقف الحزب التقدمي الاشتراكي من المعاهدة الانغلو-مصرية التي انتقصت من سيادة مصر، كما قالت «الأنباء»، وربطتها إلى عجلة الغرب مما يلحق ضرراً بمصالح الشعوب العربية.

التقدمية. وتوقف كذلك عند ما يعتبره اكثر قيمة في تجربة العماليين البريطانيين والاشتراكيين الهنود وحتى الأنظمة الاستبدادية في الدول الشيوعية.

في نهاية ايلول ١٩٥٥ لمع اسم جمال عبد الناصر على واجهات أمهات الصحف العربية والأجنبية. والتفت العالم إلى نبأ مثير يقول إن مصر خرقت للمرة الأولى في التاريخ الاحتكار الغربي لتوريد السلاح إلى الأقطار العربية، وعقدت صفقة ضخمة مع احدى حكومات المعسكر الشرقي. وعندما أعلن الرئيس عبد الناصر نبأ الصفقة مع تشيكوسلوفاكيا كانت الناقلات السوفياتية التي وصلت إلى مينائي الإسكندرية وبورسعيد تفرغ شحناتها من الدبابات والمدافع والأسلحة الخفيفة والآليات الأخرى، وفي المطارات الحربية المصرية كان المدربون الروس يجربون بأنفسهم في الأجواء طائرات «الميغ-١٥» الفضية.

وقوبلت خطوة جمال عبد الناصر الجريئة بالابتهاج والتهليل في عواصم الدول العربية. وقامت في الكثير من المدن الكبرى تظاهرات عفوية تؤيد مصر. وبلغ رد الفعل الشعوري في العالم العربي على خطوة القاهرة المنقطعة النظير درجة من الحماسة والتأييد جعلت حتى خصمي عبد الناصر الرئيسيين نوري السعيد وكميل شمعون يبعثان اليه بالتهنئة. ولم يعد أحد يشك في أن المبادرة انتقلت إلى أيدي السياسيين المعارضين لحلف بغداد الذين يدعون حكوماتهم إلى تأييد الائتلاف المصري - السوري - السعودي الوليد. وكانت موجة التأييد لمصر التي عمّت دمشق جعلت رئيس الوزراء المعين حديثاً سعيد الغزي يعجّل في توقيع الاتفاق السوري - المصري في شأن الوحدة العسكرية. ولم يكن ذلك الاتفاق الذي وقّع في دمشق في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥ قد نفذ بالكامل، إلا أن واقع وجوده ساق الدليل على فوز القاهرة دون ريب في صراعها مع بغداد من أجل كسب سوريا.

وقدّر جنبلاط كامل التقدير أهمية الحدث الذي وصفه بالتاريخي وكتب عنه: «وبرز قائد نهضة مصر منذ تلك الساعة بطلاً للتحرر الوطني في العالم العربي بأسره»(٥). وصار ملايين الناس يستمعون يومياً إلى إذاعة «صوت العرب» التي غدت كلمتها بالنسبة إليهم حقيقة الحقائق. وعلى المساحات الشاسعة من المحيط إلى الخليج أخذت الأمة الناهضة تكرر شعارات القاهرة البسيطة والمفهومة لدى الجميع، والداعية إلى عدم الانحياز والحياد الإيجابي والتعايش

في اليوم الأول استغرقت المحادثات اكثر من ثلاث ساعات. واكتمل في الواقع العمل المرتبط بالوثيقة التي حملها كمال جنبلاط. وأبدى الرئيس عبد الناصر ملاحظات وتعديلات عدة تناولت التفاصيل أساساً، ولم تبدل شيئاً في جوهر المشروع الذي لم يبق، كما خيّل إلى كمال بك، سوى تذييله بتواقيع الطرفين. إلا أن ما أثار استغرابه هو وجهة نظر جمال عبد الناصر البعيدة عن التفاؤل في هذا الخصوص. فقد قال له: «إننا نقبل بهذا المشروع، ولكنك سترى يا كمال بك أنّهم - أي الحكومة السورية آنذاك - هم الذين لن يقبلوا به ولن ينفّذوه...»[٣].

بدا هذا التخمين يومها غريباً بالنسبة إلى كمال جنبلاط. لكنه سرعان ما اقتنع بأن الرئيس عبد الناصر كان على حق. فرغم جهود رئيس الاركان شوكت شقير استطال قرار الحكومة السورية النهائي أشهراً، ولم توقع معاهدة توحيد القوّات المسلحة مع مصر، والتي كانت ضرورية لسوريا كل الضرورة، إلاّ في شهر تشرين الأول.

قبيل العودة إلى الوطن التقى كمال جنبلاط الرئيس عبد الناصر مرة أخرى. وعمّق لقاؤهما الثاني الثقة المتبادلة. وحدّث جمال عبد الناصر الزعيم اللبناني بصراحة متناهية، كأنه يفكر بصوت مسموع عن الإصلاحات التي ينوي تحقيقها، وعن مستقبل مصر في تصوراته. كتب كمال جنبلاط في ما بعد: «كان يسترشد بالمبادئ والأفكار التي يمكن أن تحقق ازدهار بلاده ورفع مستوى الشعب المصري في العدالة والاخوّة والتضامن والمساواة مادياً ومعنوياً وقومياً»[٤]. وأدرك جنبلاط أن جمال عبد الناصر الذي يدرس بإمعان ويقارن بين شتى الأنظمة الاجتماعية والسياسية، لم يتخذ قراراً نهائياً بعد. إلا أن الكثير مما سمعه يذكّره بقصة بحثه هو شخصياً عن الطريق.

دار الحديث بين الرجلين عن الاشتراكية أساساً. واستنتج كمال جنبلاط من مونولوجات الرئيس عبد الناصر أنه يفضّل الاشتراكية التعاونية الأكثر صلاحاً، في اعتقاده، لبلد فلاّحي مثل مصر. ولاحظ جنبلاط مع نفسه أن ما يهم جمال عبد الناصر في الاشتراكية ليس فقط جانبها الاقتصادي والاجتماعي، بل وجانبها الروحي المرتبط بتقيّده شخصياً بالمبادئ والقيم الإسلامية. وخاض كمال بك في هذا الموضوع، فحدث عبد الناصر عن الأسس الروحية لعقيدة الاشتراكية

السياسيين في البلاد. كما اشتدت مخاوف الدول الغربية من «التوسع الشيوعي» في المنطقة عندما اقترن «تياسر» دمشق مع تزايد ميل الفئات الاجتماعية المتطرفة إلى الاتحاد السوفياتي الذي بدا، وعلى نحو مقنع من خلال خطواته الديبلوماسية المضادة لتركيا والعراق، كأنه حليف حركة التحرر الوطني العربية الجبار. ونظراً إلى كون فقدان سوريا يعني نهاية حلف بغداد، أقدمت العراق وبريطانيا والولايات المتحدة على تدبير مؤامرة لإطاحة الحكومة السورية وتنصيب سياسيين موالين للغرب. وصارت بغداد مركزاً للنشاط التخريبي ضد سوريا، فمنها سالت النقود والأسلحة انهاراً لدعم المتآمرين. وأفردت الدوائر الأمنية الغربية دوراً كبيراً في خططها للبنان الذي فر إليه في تلك الفترة كثير من كبار خصوم النظام الحاكم في سوريا ممن كان يُنتظر أن يشغلوا المناصب الحساسة في الدولة بعد الانقلاب.

ومن عام ١٩٥٦ جرت في لبنان تحضيرات مكثفة لانقلاب حكومي في سوريا بعلم من كميل شمعون. كانت نواة المؤامرة جماعة من قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد. وكلهم متهمون بمقتل نائب رئيس الأركان العامة للجيش السوري عدنان المالكي في نيسان ١٩٥٥، وكان كثيرون منهم محكومين غيابياً بالإعدام. وإضافة إليهم، شاركت في المؤامرة جماعة من ضباط الجيش المغضوب عليهم وفي مقدمهم النقيب صلاح شقيق أديب الشيشكلي حاكم سوريا السابق. وفي تموز ١٩٥٦ وصل الأخير إلى بيروت سراً، إلاّ انه لم يبق هناك فترة طويلة وغادر لبنان فجأة في الشهر عينه[٦].

كانت خيوط المؤامرة تقود إلى السفارة العراقية في بيروت التي زودت المتآمرين المال. وكان هؤلاء يتلقون التعليمات من الملحق العسكري العقيد مهدي السامرائي. وقيل إن مجموعة ما تسلموه بلغ خمسة آلاف قطعة سلاح وأكثر من مليوني ليرة لبنانية نقداً[٧]. وفي صيف ١٩٥٦ افتتح مقاتلو الحزب القومي معسكراً في الجبال على مقربة من بيت مري تمّ فيه، خلال أمد قصير، تدريب أكثر من ٣٠٠ رجل على الرماية والاشتباك بالسلاح الأبيض.

ومن المستبعد أن يكون كمال جنبلاط آنذاك يتصور بالكامل أبعاد انجرار الرئيس شمعون إلى المؤامرة على سوريا. فقد علم في ما بعد، من محاضر محاكمة المتآمرين التي جرت في بغداد بعد سقوط نظام نوري السعيد في ١٩٥٨،

السلمي بين الشعوب.

تركت مبادرة جمال عبد الناصر التاريخية أثرها العميق في الموقف داخل لبنان. وأكد كمال جنبلاط بارتياح أنه حتى الذين أيدوا حلف بغداد في بادئ الأمر، أملاً في معونة الغرب في حل المشكلة الفلسطينية، أخذوا يتخلصون من هذه الأوهام. وعارض سياسة الأحلاف العسكرية البطريرك الماروني بولس المعوشي وعدد من السياسيين المسيحيين المتنفذين، مما يعني أن نهج كميل شمعون الموالي للغرب لم يعد يحظى بالتأييد في المجتمع، ولم يبق أمام رئيس الجمهورية إلاّ الاعتماد على الكتائب اللبنانية والقوميين السوريين في تطبيق فكرة انضمام لبنان إلى حلف بغداد.

وكان الوضع الناشئ في البلاد استدعى تعبئة جميع القوى المعارضة للعهد بشكل أو بآخر، وتوحيدها في تيار معارض واحد. وكان كمال جنبلاط ساهم أنشط مساهمة ربيع ١٩٥٥، كما أسلفنا، في إعداد ميثاق مؤتمر الأحزاب والهيئات اللبنانية الذي ضمّ، إلى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي، كلاً من المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية وحزب النجادة وبعض المستقلين. إلاّ أن ذلك لم يكن كافياً لممارسة ضغط فعال على رئيس الجمهورية. وفي خريف العام ذاته قام كمال جنبلاط بمحاولة لتفعيل المعارضة ضد الرئيس شمعون من خلال إنشاء ائتلاف أوسع تشارك فيه أيضاً أحزاب مرموقة مثل الكتائب وحزب النداء القومي وحزب الاتحاد الدستوري. وكانت أولى الاتصالات مع زعمائها واعدة، حتى أمكن توقيع بيان مشترك مع الكتائب رسم اتجاهات التعاون المرتقب. إلا أن التعاون لم يمض إلى أبعد من ذلك. وفي بداية عام ١٩٥٦ استنتج كمال بك أن مصارعة النظام الحَاكم تتطلب تأليف جبهة شعبية واسعة في البلاد.

كانت الهزيمة في الصراع من اجل سوريا وتصاعد نفوذ جمال عبد الناصر السريع في العالم العربي، أرغما مهندسي حلف بغداد على تغيير التكتيك والتسلح بطرائق المؤامرات السرية. وكان لا بد أن تسفر إرساليات الآليات العسكرية إلى مصر وبدء المحادثات في شأن بيع السلاح إلى دمشق، عن تزايد نفوذ موسكو في المنطقة. وتجلى ذلك بخاصة في سوريا حيث تقدم إلى مقدم المسرح السياسي الشيوعيون الذين أيدوا البعثيين بهمة ونشاط في مقاومتهم للأحلاف العسكرية. واحتل زعيم الشيوعيين خالد بكداش مكانه بين أقوى

كتب رئيس الوزراء البريطاني انطوني ايدن في مذكراته في ما بعد: «إن الضغوط الاقتصادية والسياسية وحدها ما كانت لتوقف عبد الناصر على ما يبدو. وكان علينا أن نستعد منذ البداية لدعم خطواتنا بعمليات حربية»(٩).

كان جنبلاط يشعر بالقلق والامتعاض من الصحف الغربية التي تصله متأخرة. فإن أمهات الجرائد البريطانية تستشهد بخطاب ايدن الذي وصف الرئيس المصري في كلمته في البرلمان بـ «الديكتاتور الفاشي». وكررت «النيويورك تايمس» قول رئيس الوزراء البريطاني ناعتة عبد الناصر بـ «هتلر النيل». وفي حملتها الهستيرية على جمال عبد الناصر، توقعت جميع وسائل الإعلام الغربية حرباً لا مفر منها. وتأكدت توقعات الصحافيين ببدء تحركات القوات البريطانية والفرنسية إلى مالطة وقبرص، إضافة إلى ما كان مرابطاً منها هناك سابقاً ووضع على أهبة الاستعداد التام.

اشتد قلق كمال جنبلاط وهو يرى إلى العالم العربي تجتاحه النشوة القومية من أقصاه إلى أدناه. ورداً على تهديدات الغرب، أعلنت الحكومة السورية فوراً تأييد مصر الكامل، وحذّر بتعطيل تدفق زيت «شركة نفط العراق» عبر الأراضي السورية في حال حصول عدوان على مصر. وغصّت مدرجات الملعب البلدي في دمشق بجموع المتظاهرين وهم يصبون اللعنات على المعتدين ويهتفون بشعارات مؤيدة لجمال عبد الناصر. وسجل الشباب البعثيون والشيوعيون أسماءهم في قوائم المتطوعين لـ «المقاومة الشعبية» المستعدة لصد «دسائس قوى الإمبريالية والرجعية» في أية لحظة. وزادت في حماسة الجموع المتطرفة أنباء وصول أسلحة سوفياتية إلى سوريا، وكذلك أخبار الوحدة المرتقبة مع مصر والتي وضعت مشروعها لجنة مختصة برئاسة وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار بعد تسلم حكومة «الوحدة الشعبية» مقاليد السلطة في دمشق.

كانت الروح الثورويّة لدى المتهورين تزعج كمال جنبلاط وتثير مخاوفه. ففي ٣ آب ١٩٥٦ بعث إلى عبد الناصر ببرقية تهنئة لمناسبة تأميم قناة السويس أعرب فيها عن تأييده التام لهذا القرار. وأشار إلى أن خطوة مصر هذه هي في منتهى الشرعية، ولا تتعارض مع القانون الدولي مطلقاً إذا تم دفع التعويضات وضمان حرية الملاحة. إلا أن «الأنباء» نشرت مقالة بتوقيعه في اليوم عينه اعتبرت الوضع حول مصر خطيراً للغاية، وناشدت جمال عبد الناصر أن يبدي المزيد من بعد

أن العراقيين سلموا كميل شمعون مبالغ كبيرة في مقابل تعاونه لامرار المؤامرة. وفي ما بعد، وعقب اغتيال كمال جنبلاط، اتضح من مذكرات المخبر الأميركي بيل إيفلند ان المخابرات المركزية الأميركية عملت بشكل مكثف صيف ١٩٥٦ على التحضير لإسقاط الحكومة السورية، وان الرئيس كميل شمعون أُبلغ مسبقاً بتلك الخطة. وكان كمال جنبلاط كتب: «أما المؤامرات على سوريا فكانت تهدف إلى دمجها في حلف بغداد وفي سياسته. لكي يسهّل على لبنان والاردن وربما السعودية واليمن، أمر تقرير الاشتراك بالحلف المذكور، ويكون بذلك تم عزل مصر المنادية بعدم الانحياز وعدم الارتباط بالأحلاف عزلا تاماً عن هذا القسم الشرقي من العالم العربي، على أن يهيأ في ما بعد طرف آخر للكلابة الضاغطة من ثغرة في المغرب العربي، لتطويق عبد الناصر ومنع انتشار دعوته وأفكاره»[٨].

إلا أن تطور الأحداث سار في مجرى مغاير تماماً. ففي ٢٦ تموز ١٩٥٦ ألقى جمال عبد الناصر من شرفة بورصة القطن في الإسكندرية كلمة في جمهور حاشد أعلن فيها قرار الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس. وكانت القناة التي افتتحت رسمياً للملاحة في ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩ أهم ممر عالمي لنقل قسم كبير من الشحنات بين آسيا وأوروبا. وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان يمر عبر القناة سدس الشحنات البحرية العالمية ونحو ربع التداول البضاعي الخارجي لبريطانيا، و٨ في المئة من النقليات النفطية الأميركية. وكانت «الشركة العامة لقناة السويس البحرية» أكبر مؤسسة دولية يضم مجلسها الإداري ممثلين عن رأس المال البريطاني والفرنسي والاميركي، إلا أن أسهمها موزعة على نحو يضمن للندن القول الفصل في صنع القرار. واعتبارا من عام ١٨٧٥ عندما اشترى دزرائيلي من الخديوي إسماعيل حصة مصر من أسهم الشركة، لم تفلت بريطانيا زمام السيطرة على القناة معتبرة إياها أهم أداة لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط والمنطقة الآسيوية.

ووقع نبأ تأميم القناة وقع الصاعقة في العواصم الغربية. ولم يخامر أحداً الشك في أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ستستخدمان القوة لحل أزمة السويس لتستعيدا بضربة واحدة السيطرة الدولية على القناة وتصفيا في الوقت ذاته نظام عبد الناصر الذي تريان فيه تهديداً خطيراً لمصالحهما الحيوية في المنطقة.

وحطمت واجهات المتاجر. وفي الأحياء الإسلامية ظهرت صور عبد الناصر في كل مكان، وألصقت على جدران المنازل وعلى زجاج السيارات وشدت إلى عروات السترات. وطالبت الجماهير الحكومة بمنع دخول سفن بريطانيا وفرنسا موانئ لبنان، وغلق مطار بيروت في وجه طائرات البلدين. واقترن شعار تأييد مصر دون قيد أو شرط بالمطالبة بقطع العلاقات الديبلوماسية فوراً مع لندن وباريس. وخوفاً من القلاقل، أعلنت السلطات حال الطوارئ في البلاد وفرضت رقابة مشددة. وعهدت إلى الجيش في مهمة الحفاظ على النظام العام.

كان الرئيس كميل شمعون أعلن في آب، في كلمة ألقاها بدير القمر لمناسبة عيد سيدة التلة، أن تأميم قناة السويس حق مشروع للمصريين، وناشد الغرب أن يمتنع عن استخدام القوة. ورأى كثيرون في ذلك تلميحاً إلى استعداد الرئيس اللبناني للتخلي عن موالاة الغرب والتوجه صوب التضامن مع موقف العرب المؤيد لمصر. إلا أن هذه الآمال سرعان ما تبددت، كما قال كمال جنبلاط في ما بعد. وجاءت المصارحة أثناء القمة العربية التي عقدت في بيروت بمبادرة من الرئيس شمعون، حيث ألقى في يوم الافتتاح كلمة حماسية دعا فيها العرب إلى توحيد الكلمة في مواجهة الخطر المشترك. إلا انه سرعان ما اتضح أن ذلك كان مجرد كلام جميل أملته سياسته المفضلة «لإمساك العصا من الوسط» كي يتجنب غضبة العرب والغرب في آن واحد واعتبرت الأوساط السياسية رفض كميل شمعون الإعلان عن قطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، أسوة ببعض الدول العربية، خيانة للمصالح المشتركة، مما أدى إلى عزلة لبنان عن العالم العربي وإلصاق نعت صنيعة الدول الغربية به.

وأسفر موقف الرئيس شمعون الذي انحاز نهائياً إلى التعاون مع الغرب، عن توتر شديد في لبنان. واحتجاجاً على سياسة الانسلاخ عن العالم العربي، قدم رئيس الوزراء عبد الله اليافي ووزير الدولة صائب سلام إستقالتيهما. وتفاقمت الأزمة الوزارية بتصاعد التوتر في المجتمع المنقسم إلى مؤيدي القطيعة مع بريطانيا وفرنسا ورافضيها.

كان كمال جنبلاط يتابع بقلق مجادلات الشارع التي وصلت أحياناً الى حد العراك، ويدرك تماما أن البلاد اقتربت من الحافة الخطيرة، وان الخلافات السياسية تكاد ترتدي لبوساً طائفياً، وعند ذلك لا مفر من العنف والاصطدام.

النظر والجرأة، ويتفادى أية خطوات غير سديدة قد يدفعه إليها القوميون المتطرفون الذين يصفقون لقراره. ورغم رغبة كمال جنبلاط الواضحة ليعبّر عن آرائه بأكبر مقدار من الليونة، فهو لم يتمكن من ستر مخاوفه في شأن الأزمة الدولية المتفاقمة التي يمكن، باعتقاده، أن تسفر عن أسوأ العواقب وقد تضع العالم على شفير حرب عالمية ثالثة. وفي هذه المقالة قدم جنبلاط تقويماً رفيعاً لشخص الرئيس المصري «فهو من القادة القليلين الذين توافرت فيهم كفاءة العقل المدبر الحكيم وجرأة الثائر، وتواضع المؤمن، وبصيرة المتحسس»[١٠].

أمضى كمال بك نهاية الصيف وبداية الخريف في عمل مكثف لتعبئة الشعب تأييداً لمصر. وفي ١٠ آب وقّع باسم الحزب التقدمي الاشتراكي بيان مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية الذي تضمن دعوة إلى جميع الأقطار العربية لاتخاذ التدابير اللازمة لصد العدوان المحتمل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، واتخاذ موقف موحّد ومنسق حيال الأزمة. كانت كلمته تدوي كل يوم تقريباً داعية الجماهير الغفيرة المتظاهرة في شتى أرجاء لبنان إلى التضامن مع نضال مصر ضد الأجانب الذين نهبوا ثرواته الوطنية عشرات السنين. والى جانب كمال جنبلاط شاركت في الحوار الحي المتواصل مع الجماهير، العناصر القيادية في الحزب التقدمي الاشتراكي امثال شكرالله نصر الله وفريد جبران وأنور الخطيب.

وقوبلت بعاصفة من التصفيق المتواصل في أحد الاجتماعات الحاشدة والهائجة بإحدى مناطق بيروت دعوة أنور الخطيب الى اعتبار العدوان على مصر بمثابة إعلان الحرب على العالم العربي بأسره.

بدأ العدوان الثلاثي على مصر بدخول الإسرائيليين شبه جزيرة سيناء ليلة الثلاثين من تشرين الأول ١٩٥٦، وفي اليوم التالي انضم إليهم الإنكليز والفرنسيون بضربة جوية مكثفة على المطارات الحربية المصرية. وفي ٥ تشرين الثاني أنجزت القوات الإسرائيلية احتلال سيناء بأكملها تقريباً، فيما قام الإنكليز والفرنسيون بإنزال موحد في منطقة بورسعيد، واستولوا على قطاع كبير من منطقة قناة السويس جنوب المدينة.

وردّ العالم العربي على العدوان بتضامن مع مصر لم يسبقه مثيل من حيث العمق والنطاق. وعمّت بيروت الغربية سلسلة من التجمعات الحاشدة والتظاهرات الاحتجاجية الغاضبة. وأحرقت الجموع الهائجة إطارات السيارات،

-٢-

في كانون الثاني ١٩٥٧ طلب الرئيس دوايت أيزنهاور من الكونغرس الأميركي منحه صلاحيات استخدام الجيش للدفاع عن بلدان الشرق الأوسط دون العدوان من جانب أية دولة خاضعة للشيوعية العالمية، واعتماد ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة هذه البلدان في تنمية اقتصادها وتعزيز قواتها المسلحة. وحظي «مشروع ايزنهاور» بتأييد الكونغرس في ٩ آذار، وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ توجه مبعوث الرئيس الأميركي الخاص جيمس ريتشاردز إلى الشرق الأوسط لإقناع حكومات الأقطار العربية بتأييد المبادرة الأميركية الجديدة.

رفضت مصر وسوريا مبدأ ايزنهاور، إلا أن الأوساط الحاكمة في لبنان أولته اهتماماً بالغاً. وصدر بعد محادثات ريتشاردز وشمعون في ١٤-١٦ آذار بيان مشترك أكد رغبة الطرفين في التعاون في إطار المشروع. وإلى ضمانات التدخل المسلح من جانب واشنطن في حال ظهور خطر خارجي على النظام في لبنان، وعد الاميركيون الحكم اللبناني بمساعدة مالية لتنفيذ برامج عدة في بناء القوات المسلحة وتحديثها.

كان القبول بمشروع أيزنهاور دق إسفيناً في العلاقات بين كميل شمعون وجمال عبد الناصر. وفي بداية صيف ١٩٥٧ تعرض الرئيس اللبناني لحملة دعائية مكثفة من إذاعة القاهرة وضعته في صف نوري السعيد والملك حسين اللذين اتهمتهما مصر بخيانة مصالح الأمة العربية. وعندما غدت الناصرية في أذهان الكثيرين تجسيداً للنضال في سبيل الوحدة والبعث العربي، وصاروا يعتبرون كل كلمة يقولها جمال عبد الناصر هي الحق والحقيقة، أدى الخلاف المتزايد بين كميل شمعون والقاهرة إلى انقسام المجتمع اللبناني معسكرين متعارضين. كان عدد المتحمسين لعبد الناصر يزداد بسرعة في الأحياء الإسلامية ببيروت، فيما كانت موجة العروبة المتصاعدة تثير المزيد من القلق عند الطوائف المسيحية، وعند الموارنة بخاصة، مما جعلهم يتأهبون للمواجهة.

ورداً على مشروع ايزنهاور انتقل زعماء المسلمين المتنفذون وبعض الزعماء المسيحيين إلى صف المعارضة نهائياً. وفي ٤ نيسان ١٩٥٧، أثناء المصادقة على البيان الأميركي - اللبناني في مجلس النواب، تخلى عبدالله اليافي ورشيد كرامي وأحمد الأسعد وصبري حمادة ومعروف سعد وحميد فرنجيه عن

وكان في اعتقاده أن تصرفاً رمزياً صرفاً من السلطات مثل إبعاد سفيري بريطانيا وفرنسا، من دون قطع العلاقات الديبلوماسية، يمكن أن يخفف من حدة التناقضات بين مسيحيي لبنان ومسلميه. إلا أن جميع محاولاته لإقناع رئيس الجمهورية بهذا الإجراء باءت بالفشل. ونشأ انطباع كأن كميل شمعون يسير بالأمور عمداً إلى النزاع الطائفي.

وبعد مشاورات مع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب والسياسيين المنضمين إلى مؤتمر الاحزاب والهيئات، دعا كمال جنبلاط زعماء المسلمين والمسيحيين المتنفذين للاجتماع في مقر البطريركية المارونية لتهدئة الوضع بمجرد حضورهم وإقناع الناس بأن الخلافات السياسية ليست موجباً للعداء الشخصي ناهيك بالنزاع الطائفي. ورغم تردد بعض زعماء المسلمين حاول كمال بك إقناعهم بصدق الجهود التي يبذلها البطريرك بولس المعوشي وجدّيتها للحفاظ على الوحدة الوطنية. وبفضل إصرار جنبلاط وصبره تم اللقاء في بكركي. واستمر الحوار بين زعماء المسلمين والمسيحيين في بيروت. ورغم أن هذه اللقاءات كانت ذات صبغة سطحية عموماً، ورغم تعثر المشاركين فيها وفشلهم أحياناً في التوصل إلى التفاهم التام، فإن الدعوات إلى وحدة لبنان واستقلاله وارتباطه العربي لقيت أذناً صاغية من جانب الذين وجهت إليهم، فأخذ التوتر الخطير في العاصمة يخف ويخفت بالتدريج.

إلا أن كمال جنبلاط أدرك أن الهدوء ظاهري لا أكثر. فجذوة الحزازات الداخلية لم تنطفئ، وتكفي هبة ريح لتسعرها من جديد. وممّا عمق خطورة الموقف الذي يهدد بالانفجار، أن قوام الحكومة التي ألفها سامي الصلح في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ يدل على تصميم الرئيس شمعون المتعنت على التقيد بنهجه السابق. فمجرد تعيين السفير شارل مالك وزيراً للخارجية لم يترك مجالا للشك في أن التوجه الرئيسي بين أولويات السياسة الخارجية اللبنانية ظل كالسابق يستهدف التقارب مع الولايات المتحدة التي لم تخف رغبتها في ملء «فراغ القوة» الذي نشأ في الشرق الأوسط عقب فشل العدوان الثلاثي على مصر.

إلا أن التبدل في تصرف كمال جنبلاط لا يعني التخلي عن مبادئه الاستراتيجية ولا إعادة النظر في مواقفه المعلنة. فالمقربون يفهمون جيداً ان هذا مجرّد تكتيك. والتهاون الظرفي في نشاط كمال بك يرجع فقط إلى مخاوفه من أن الميلان بالزورق، في البحر الهائج اصلاً، يؤدي إلى انقسام المجتمع على اساس ديني ويسفر عن صدامات طائفية دموية، كما حدث في تاريخ لبنان اكثر من مرة. ثم تعمد عشية الانتخابات النيابية تفادي مواجهة حادة مع العهد، وكذلك التهجم المباشر على رئيس الدولة، معتبرا بحق أن ذلك يمكن ان يلحق به ضرراً في الشوف، ذلك أن نصف الناخبين مسيحيون ومعظمهم من أنصار الرئيس شمعون.

صلاحيات كميل شمعون الرئاسية تنتهي في ١٩٥٨. وبعدما كسب حليفاً جباراً هو الولايات المتحدة، أخذ يمهد للتجديد لرئاسته. ولهذا الغرض كان بحاجة إلى مجلس نواب يكون طوع بنانه ويغدو فيه نفوذ زعماء المعارضة على اقله، بل حبذا لو تحول صفرا. وأول ما قام بها على هذا الطريق تعديله قانون الانتخابات ورفعه عدد النواب من ٤٤ إلى ٦٦ نائبا. وقد أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تؤمن لمرشحي النظام الحاكم أوفر حظ من الفوز. ومع اقتراب موعد الانتخابات نشطت السفارات والدوائر الأمنية الاجنبية محاولة بكل الوسائل تأمين فوز السياسيين المتعاونين معها. ولم تكن الانتخابات تجري في السابق بدون ذلك، إلا ان تدخل الاجانب هذه المرة تميز ليس فقط باتساعه بل بوقاحته السافرة. وبلغ الأمر حداً كان فيه السفير الأميركي دونالد هيث يراجع شخصياً لوائح المرشحين للنيابة ويشطب منها أسماء السياسيين الذين لا يروقونه. وكلف مكتب المخابرات المركزية الأميركية في بيروت مهمة إسقاط النواب الذين استقالوا احتجاجاً على مشروع ايزنهاور. واعتمدت لهذا الغرض مبالغ كبيرة من الصناديق المختصة. وأثناء الانتخابات كان المخبر الأميركي بيل ايفلند يتردد على قصر الرئاسة يومياً حاملاً حقيبة ملأى بالليرات اللبنانية يسلمها شخصياً إلى الرئيس كميل شمعون. ولم يستنكف من نفوذ الأميركيين رئيس الوزراء سامي الصلح، فكان يفيد منها لاضعاف خصومه في صفوة الطائفة السنية[١١].

جرت الانتخابات على مرحلتين في أيار-حزيران ١٩٥٧، وشهدت تجاوزات صارخة، حتى أن الوزيرين المكلفين مراقبتها اضطرا إلى الاستقالة. ورغبة منه

مقاعدهم البرلمانية، وتركوا مبنى مجلس النواب احتجاجاً على المشروع الأميركي. وقبل ذلك بأيام وجه السياسيون المعارضون مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت مطالبهم، إلا انه رفض تسلمها بحجة أنها نشرت في صحف بيروت من قبل. ورداً على ذلك قرر أصحاب المذكرة تأليف «جبهة الاتحاد الوطني» للنضال ضد العهد.

في بادئ الأمر تضامن كمال جنبلاط مع المعارضين وذيّل المذكرة بتوقيعه، إلا انه أعاد النظر في موقفه فجأة وسحب توقيعه في اليوم التالي موضحاً ذلك صراحة أنه لم يتمكن لا هو ولا قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي من الإطّلاع على نصها. وفي بداية نيسان التقى كمال بك في منزل فؤاد عمون كلاً من عبد الله اليافي وصائب سلام وبحث معهما في آفاق حركة المعارضة الجديدة. غير أنه ابتعد في ما بعد عن جبهة الاتحاد الوطني وقال إنها غير موجودة. ونشأ وضع فيه بعض الغرابة. فالحزب التقدمي الاشتراكي يساهم في أعمال الجبهة من خلال نسيم مجدلاني، فيما يقف كمال جنبلاط بعيداً عنها ويبدي بين حين وآخر ملاحظات انتقادية بحق المعارضين. ثم أن موقف كمال بك نفسه من مشروع ايزنهاور فيه غموض، ولا نستطيع أن نخرج من أقواله المنشورة آنذاك باستنتاج نهائي واضح عما إذا كان يستهجن مبادرة الرئيس شمعون أم يستحسنها.

وتلفت مراجع كثيرة، بما فيها مراجع حزبية، النظر إلى أن زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي طوال الفترة من إقرار مشروع ايزنهاور حتى نهاية الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧، فضل الامتناع عن توجيه الانتقاد الشديد إلى العهد، وفي بعض الحالات أبدى ولاء غير مألوف له، حتى كان جنبلاط وحزبه، على حد تعبير أحد المؤرخين، في حال مهادنة مع العهد، اذ فقدت مقاومتهما سياسة الرئيس شمعون الموالية للغرب حدتها واصرارها. ولوحظ، مثلا، غياب كمال جنبلاط عن التظاهرة الجماهيرية المشهودة التي نظمتها جبهة الاتحاد الوطني في ٣٠ ايار. وطالب زعماء المعارضة باستبدال وزارة سامي الصلح بحكومة محايدة يمكن ان تتولى الاشراف على الانتخابات المرتقبة. في ذلك اليوم أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين فلقي خمسة منهم مصرعهم وجرح ٣٢ شخصاً، وأصيب بجروح طفيفة نسيم مجدلاني وكذلك صائب سلام الذي اعتقل ونقل إلى مركز الشرطة.

كمال جنبلاط أن يتصل هاتفياً ببيروت ولكن دون جدوى. وكرر المحاولة مراراً، فاتضح له أن شخصاً قطع أسلاك الهاتف لشدة غضبه، وتوقف الاتصال بالعالم الخارجي. وسرت شائعات أن الجموع الغاضبة في الشوف سدت الطرق في بعض الأماكن وزحفت على مخافر الدرك. ومع أن السلطات تحلت بضبط النفس ولم ترد على تهجمات الجمهور المنفعل إلى أقصى حد، فإن خطر نشوء قلاقل واضطرابات كان يزداد من ساعة إلى أخرى.

وغادر جنبلاط القصر ليلاً متوجهاً إلى بيروت على نحو غير ملحوظ. فهو كان يدرك أن وجوده في العاصمة واحتمال اعتقاله في أية لحظة وسيلة ناجعة لمنع أهالي الشوف من القيام بأعمال عنف خوفاً عليه. كان، بحسب الظاهر، هادئاً واثقاً من نفسه كالعادة. ولا يعلم إلاّ الله كم بذل من جهد لضبط أعصابه.

لازم جنبلاط المنزل بعض الوقت ليداري الإرهاق الذي دهمه فجأة. وصار يشعر بالاشمئزاز الشديد، إلى حد الغثيان، من عالم السياسة ودسائس كواليسها ولعبتها الوقحة دون أي تقيد بالأصول. إلاّ انه لا يطيق الفكرة التي صورت له بقية العمر شوطاً متواصلاً في حلقة مفرغة. فأخذ يتأمل في احتمالات تصرف المهاتما غاندي في مثل هذه الأحوال. ألم يكن مبدأ اللاعنف نسغ الحياة ومغزى الوجود بالنسبة إليه؟ فماذا كان غاندي سيفعل لو أنه عاش في لبنان الذي تحكمه عصابة من قطاع الطرق الذين لا يتقبلون أية حجة تفتقر إلى القوة، وهم لا يفقهون لغة سوى لغة القوة؟ العجوز النحيل الذي يتطلع من الصورة على الحائط في الغرفة شبه المعتمة صامت لا يجيب، كأنه ينتظر من كمال جنبلاط نفسه أن يجيب.

كتب جنبلاط في ما بعد أنه توصل آنذاك إلى استنتاج قطعي في شأن حتمية الثورة على النظام. وفي نهاية حزيران عاود الاتصالات مع جبهة الاتحاد الوطني وشارك في عملها. ولم تكن المعارضة يومها تملك سلاحاً ولا رجالاً مدربين عسكرياً وقادرين على ردع فصائل الموالين المسلحة التي شكلها العهد. وبتكليف من كمال بك توجه إلى دمشق على عجل مبعوثه أمين أبو فخر الدين، فاستقبله مدير الأمن السوري عبد الحميد السرّاج بترحاب وطلب منه أن يحمل إلى جنبلاط مبلغاً من المال كان الرئيس جمال عبد الناصر حوّله له. ورد أمين أبو فخر الدين بأنه غير مخوّل مثل هذه الصلاحية، ويتعين عليه أن يتشاور مع كمال بك في هذا الشأن. إلاّ أن جنبلاط رفض تسلم المال قطعاً وقال لأمين: «بلغ

في اسقاط المرشحين الذين لا يروقونه استخدم الرئيس شمعون قوات الأمن والدرك، كما استخدم لتخويف الناخبين القبضايات المحليين الذين لم يتورعوا حتى عن الايذاء الجسدي. وبلغ عدد ضحايا العنف الذي دبرته السلطة ٥٠ شخصاً. واستخدم التزوير والخداع إلى اقصى حد في الشوف الذي تنافست فيه قائمتا شمعون وجنبلاط. ويتذكّر انطوان الاشقر عضو مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان آنذاك عضوا عاديا في الحزب ان الاموات صوتوا لمصلحة مرشحي شمعون في دير القمر، بعدما ابقى الموظفون المرتشون «اسماءهم» في لوائح الشطب. ويضيف: «كانت صناديق الاقتراع في الكنائس وغيرها من الامكنة العالية توضع في الطوابق الثانية والثالثة، فتصعد المرأة على الدرج. ولأن النساء الدرزيات محافظات جداً فلم يطلعن الأدراج، والنتيجة أن اربعين في المئة فقط من النساء اللبنانيات انتخبن»[١٢].

وصعق اللبنانيون لنتائج الانتخابات. فقد تجاوزت أحابيل الرئيس شمعون الحدود بهدف التخلّص من الخصوم. وخسر مرشحو المعارضة في جميع الدوائر الانتخابية تقريباً. إلاّ أن الخبر الذي لم يصدّق كان فشل شخصيات أساسية على المسرح السياسي اللبناني مثل كمال جنبلاط وصائب سلام وعبدالله اليافي وأحمد الأسعد. ويبدو ان انعطاف الأحداث على هذا النحو الخطير، إن لم نقل المأسوي، جعل حتى كميل شمعون نفسه ينفعل ويكتئب. فهو لم يكن يتوقع أن الأمور ستبلغ هذا الحد. وبديهي انه أمن لنفسه أكثرية طيعة في مجلس النوّاب، ولكن ما قيمة هذه الأكثرية إذا كان ظل خارج الميدان الدستوري أشخاص لو تفوهوا بكلمة واحدة لكانت كافية لخروج نصف سكان البلاد إلى الشوارع في ساعات معدودات؟

-٣-

ما إن أذيع نبأ سقوط كمال جنبلاط من الإذاعة حتى عمت المختارة حالة من الانفعال الشديد. وكما هي الحال دوماً عند الدروز في أوقات الخطر، غصّ القصر فوراً بالرجال المسلحين. جاء بعضهم ببنادق الصيد، فيما استخرج بعضهم الآخر على عجل بنادق انتفاضة عام ١٩٢٥ المخبأة من ذلك الزمان. ولم تفلح كل المحاولات لإقناعهم بضبط النفس والعودة إلى منازلهم بهدوء. وأراد

السودا الذي كان عام ١٩٣٦ أحد مؤسسي «حركة الميثاق الوطني اللبناني» تحت شعار الاستقلال والتعاون مع الاقطار العربية. وكانت الجريدة تتوقع أن تكون لافكار يوسف السودا صدى مسموع في الأوساط المارونية.

إلاّ أن تأزم الموقف في الشوف إلى أقصى حد دفع الكثير من السياسيين ورجال الدين والشخصيات إلى البحث عن سبل هدنة، إن لم يكن المصالحة، بين جنبلاط والعهد. وبفضل جهود شيخ عقل الدروز محمد أبي شقرا والأمير حسن الأطرش أمكن تخفيف حدة التوتر داخل الطائفة الدرزية حيث كان أتباع الأمير مجيد ارسلان أيّدوا الموالين منذ البداية. وبعد ذلك شارك في الوساطة الرامية إلى تحقيق الهدنة رجالات كبار امثال خليل تقي الدين سفير لبنان السابق في القاهرة، والوزيرين شارل مالك وجميل المكاوي والمصرفي المعروف هنري فرعون وزعيم الكتائب الشيخ بيار الجميل. وتم الاتفاق على الهدنة في بداية أيلول ١٩٥٧، بعدما قبل الرئيس شمعون عدداً من مطالب كمال جنبلاط، فوافق على التخفيف من غلواء نعيم مغبغب أشد أنصاره حماسة في الشوف. وتوقفت الاشتباكات المسلحة، إلاّ أن جنبلاط المدرك النيات الحقيقية للسلطات كان واثقاً من أن الهدنة ضرورية لكميل شمعون كي يستجمع القوى ويسدد ضربة إلى الموضع الأكثر إيلاماً. وكان محقاً. فبعد أيام ظهر فجأة في منطقة دير العشائر فصيل من الدرك بصحبة مخبري قوى الأمن في زي مدني. فتصدى لهم مسلحون من أتباع شبلي آغا العريان زعيم راشيا. وكان هؤلاء تلقوا أمراً بالوقوف في وجه الدرك مهما كلف الأمر ومنعهم من الوصول إلى مستودعات السلاح. واستمر تبادل النار بين الطرفين نحو أربع ساعات اضطر رجال الدرك بعدها إلى التراجع دون أن ينفذوا المهمة التي أوكلت إليهم.

وأدت معركة دير العشائر التي سقط فيها ضحايا من الجانبين، بين قتلى وجرحى، إلى نسف الهدنة. وفي نهاية ١٩٥٧ حصلت في بيروت سلسلة انفجارات تحملت مسؤوليتها جماعات متطرفة مثل عصابة إبراهيم منيمنة و«منظمة تحرير الوطن السليب». وانفجرت عبوات ناسفة من مختلف الأحجام في مكاتب الجرائد الموالية للحكومة او بالقرب لها مثل «النهار» و«الحياة» و«الجريدة» و«صدى لبنان» وكذلك في مكتب إذاعة «صوت أميركا» في بيروت ومبنى السفارة الأردنية. وردت السلطات على ذلك بحملة تنكيلية واسعة. ولم

إخواننا السوريين أن رجالي مستعدون للتضحية بالنفس لا من أجل المنافع المادية. ولن نقبل نقوداً من أحد، إلاّ أننا سنكون شاكرين لو ساعدونا بالسلاح والذخيرة».

في تموز ١٩٥٧ أمكن تنظيم تسلم السلاح والذخيرة من سوريا. كانت الشحنات «المهربة» ملفوفة في صرر ثقيلة تنقل عبر المسالك الجبلية الوعرة على ظهور البغال إلى دير العشائر جنوب وادي البقاع، حيث نظم شبلي آغا العريان، وهو من أنصار كمال جنبلاط، نقطة توزيع سرية يأخذ السلاح طريقه منها بكميات قليلة إلى الشوف، وكذلك إلى بيروت حيث يتسلّمه رجال صائب بك سلام وسائر زعماء المعارضة الإسلامية.

لم يشهد الشوف استقراراً طوال الصيف. وجرت فيه اشتباكات متواصلة أريقت فيها دماء أحياناً، بين الموالين والجنبلاطيين. إلاّ أن عرض العضلات الجدي الأول في المنازلة مع العهد حدث في آب عندما حاول أنصار كمال جنبلاط نسف جسر السكة الحديد في ضهر البيدر. فأرسلت مفرزة من الدرك لملاحقتهم فقابلوها بالرصاص. واستمر تبادل النار حتى طوقت قوى الأمن المنطقة على عجل، إلاّ أنها لم تتمكن من القبض على أحد من الدروز.

ولم تكتف السلطات بإثارة ضجة في الصحف حول حادث ضهر البيدر، بل أقدمت على استفزازات موجهة ضد كمال جنبلاط مباشرة. ففي ٢١ آب ١٩٥٧ اقتحم الدرك دار بشارة الدهان في صوفر حيث كان كمال بك في ذلك اليوم، وفتشوا الدار بحثاً عن أسلحة زعموا أنها مخبأة هناك. ولم يتراجعوا إلاّ بعدما تجمهر أهالي المحلة امام الدار خشية أن تتعرض السلطات لجنبلاط بسوء. وفي اليوم عينه طوق رجال الدرك قصر المختارة وطالبوا بتسليمهم ثلاثة من الجنبلاطيين متهمين، بحسب زعمهم، باستخدام السلاح. وهددوا بمهاجمة القصر في حال الامتناع عن تسليم المطلوبين. ولم يحل دون إراقة الدماء إلاّ الأمير حسن الأطرش الذي تمكّن من إقناع السلطات بأن تسرّعها وتصرّفها هذا يمكن أن يسفر عن أوخم العواقب.

وكان كمال جنبلاط شرع عقب الانتخابات بحملة صحافية ضد تجديد الولاية الرئاسية لكميل شمعون. وعلى مدار الصيف نشرت «الأنباء» تحت عنوان عام: «التجديد خيانة عظمى» فصولاً من كتاب المفكر المازوني المعروف يوسف

في آذار ١٩٥٨ ضاعف أنصار الرئيس شمعون في مجلس النواب نشاطهم لتجديد انتخابه. وكان ادراج مسألة تعديل الدستور ضمن جدول أعمال المجلس يتطلب موافقة ثلثي أعضائه. ويعتبر التعديل نافذاً إذا صوت لمصلحته ثلاثة أرباع النواب. وكان تطور الأحداث على هذا النحو وارداً ما دام المجلس يتكون كله تقريباً من الموالين لرئيس الجمهورية. ثم أن فكرة ترشيح كميل شمعون لولاية ثانية حظيت بدعم قوي من سفراء الدول الغربية، وبالدرجة الأولى السفير الأميركي الجديد روبرت مكلينتوك. إلا أن معارضة شديدة قامت ضد التجديد لشمعون. فإلى زعماء جبهة الاتحاد الوطني، عارضت تعديل الدستور جماعة من السياسيين ورجال الأعمال المتنفذين كانت تسمي نفسها «القوة الثالثة» وكان بين ممثليها المتذمرين من سياسة العهد ومن الرئيس شمعون شخصياً شخصيات تحظى بالتقدير في لبنان كله امثال هنري فرعون وشارل حلو وغسان تويني ويوسف سالم وجبرائيل المر وجورج نقاش ويوسف حتي وسواهم. وكان من معارضي الرئيس شمعون أيضاً البطريرك الماروني بولس المعوشي الذي رفض سياسة عزل لبنان عن العالم العربي، وهو القائل: «نحن الموارنة نقطة في بحر المسلمين، فإما أن نعيش معهم بمحبة وسلام أو فلنرحل أو فلنفنَ»(١٤).

واصل كمال جنبلاط في آذار - نيسان ١٩٥٨ اتصالاته المكثفة مع جميع القوى المناهضة للرئيس شمعون. ولفتت انتباه الجميع زيارة وفد كبير من الحزب التقدمي الاشتراكي للبطريرك الماروني بمقره في بكركي، اذ توجه إليه موكب من ٣٠٠ سيارة مزينة بأعلام الحزب. وفي ١٨ آذار شارك كمال بك في جلسة «المؤتمر الوطني» التي عقدت بدار هنري فرعون. وأكد الحاضرون، وكان عددهم لا يقل عن ٨٠ شخصية، تمسكهم باستقلال لبنان وفقا لمبادئ الميثاق الوطني، وأعلنوا معارضتهم ترشيح كميل شمعون لولاية ثانية. وانتخب هنري فرعون رئيساً للمؤتمر، وعبد الله اليافي نائباً له، فيما انتخب كمال جنبلاط أميناً عاماً.

-٤-

في بداية أيار غدا واضحاً أن البلاد انقسمت في الواقع معسكرين متعارضين استنفدا كل إمكانات المساومة وأعدا العدة للاقتتال. ولم يبق سوى الرصاصة الأولى التي تشعل فتيل الحرب. ودوت تلك الرصاصة ليلة ٧ على ٨ أيار

يبق شك في أن جميع إمكانات التسوية استنفدت، وان لبنان أخذ ينزلق على نحو خطير إلى هاوية الفوضى وإراقة الدماء.

في الأول من شباط ١٩٥٨ أعلن عن تأسيس الجمهورية العربية المتحدة. وعلى رغم أن الشائعات حول الوحدة بين مصر وسوريا سرت في بيروت من بداية العام، فالإعلان عن ميلاد الدولة العربية الجديدة فجّر موجة الميول الوحدوية بين المسلمين. إلا أن كمال جنبلاط الذي قدّر عالياً المحاولة التوحيدية الاولى في التاريخ العربي المعاصر، لم يؤيد الفكرة التي ظهرت بين المسلمين حول انضمام لبنان إلى دولة الوحدة. بل اكثر من ذلك، اعتبر مثل هذه الميول والأفكار ضارة وخطرة للغاية. وفي بداية آذار توجه كمال بك إلى دمشق على رأس وفد كبير من أنصاره ليهنئ شخصياً الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان وصل إلى العاصمة السورية. وفي ٩ آذار ألقى بحضور عبد الناصر خطاباً يمكن اعتباره برنامجياً دون مبالغة. فمنذ بداية الخطاب شدد كمال جنبلاط على خصوصية لبنان الذي يتعايش ويتفاعل فيه ممثلو شتى الأديان والتيارات في إطار الميثاق الوطني الذي يشكل أساس وحدة البلاد واستقلالها. وأكد لجمال عبد الناصر أنه لا وجود لأي تناقض أو تعارض بين فكرة لبنان المستقل والفكرة العربية، وأفضل دليل على ذلك القسط المرموق الذي ساهم به المنورون اللبنانيون في النهضة الثقافية والحضارية العربية. ومن أهم منجزات الثورة المصرية، في رأي كمال جنبلاط، أنها رفضت الطائفية السياسية منذ البداية، بحكم كونها علمانية بطبيعتها، وميزت بدقة بين وظائف الدين والدولة. إلا أن الإصلاحات المعلنة في مصر لا يمكن ان تنفّذ بنجاح إلا إذا تشبعت بروح تعاليم سيدنا المسيح والنبي محمد وسائر معلمي البشرية العظام. وتكمن قوة الثورة المصرية، باعتقاد جنبلاط، في كونها جمعت بين ما يلازم الإسلام من ديموقراطية وتسامح، وما يرافق المسيحية الحقيقية من شعور بالعدالة والاخوة والمحبة: «كلنا في التوجه الحقيقي والمساواة مسلمون وكلنا في الاخوة والمحبة نصارى»[١٣].

وعندما نقرأ بإمعان نص خطاب جنبلاط في دمشق لا بد أن ندرك أنه موجّه إلى اللبنانيين وليس إلى عبد الناصر وحده. وحتى الثناء على الثورة المصرية ما هو إلا محاولة لإيصال وجهة نظر كمال جنبلاط السياسية إلى أبناء جلدته عشية الأحداث التي قدر لها، في تصوراته وأمنياته، أن تفتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان.

في مسجد عمر، أدت إلى اضطرابات وفوضى اجتاحت المناطق الأخرى أيضاً. وفي آخر النهار بلغ عدد الضحايا ١١ شخصاً إضافة إلى عشرات الجرحى. والى طرابلس، وقع ضحايا في بيروت حيث جرت اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة في منطقة المقاصد وكذلك في المصيطبة وبرج أبي حيدر. ووردت من الشمال أنباء عن تفجير أنبوب شركة نفط العراق.

وفي صباح ١٢ أيار التقى زعماء جبهة الاتحاد الوطني لعرض النتائج الأولية. وكان عدد القتلى بلغ حتى تلك اللحظة ٥٠، فيما تجاوز عدد الجرحى ٢٠٠، ومع ذلك رفض الرئيس شمعون مطلب المعارضة الاستقالة رفضاً باتاً. ورداً على ذلك قررت المعارضة أن تشن الكفاح المسلح ضد العهد في أرجاء البلاد. وما إن رفعت جلسة الجبهة حتى توجه كمال جنبلاط إلى المختارة، وكانت كل الاستعدادات جاهزة لبدء القتال. مساء ذلك اليوم اتصل بقائد حامية بيت الدين وطلب إليه الاستسلام دون قتال. وعندما رفض الطلب أمر كمال بك رجاله بالاستعداد للهجوم. وتحت جنح الظلام احتل الثوار مواقع أمامية على التلال والمنحدرات جنوب شرق بيت الدين، فيما شغلت هيئة أركانهم مقر المطرانية الفارغ. وفي الليل قطع رجال جنبلاط أسلاك الهاتف التي تربط بيت الدين ببيروت وحاولوا غلق الدروب المؤدية إلى قصر الرئاسة بالصخور والأحجار. وفي اليوم التالي قامت مفرزة بإمرة علي العود مختار رأس بيروت بمحاولة لاقتحام القصر الذي وصلته إمدادات إضافية من رجال الدرك وفصائل الحزب السوري القومي الاجتماعي. وبعد تبادل النار الكثيفة تمكنت قوات الثوار الأساسية من اقتحام المدينة، وكانت في انتظارها المفرزة الأمامية التي تمركزت عند كنيسة بيت الدين على مقربة كبيرة من القصر. وبدا النصر قاب قوسين أو أدنى، إلا أن طائرة ظهرت في أجواء بيت الدين، مرقت فوق التلال في تحليق منخفض ثم استدارت منقضة على مواقع الثوار فاضطروا إلى تركها والانسحاب تفاديا للهجوم الجوي. ووفي اليوم التالي قام المختار علي العود بمحاولة أخرى لاقتحام القصر، إلا أنها أخفقت.

وما ان اندلعت الثورة حتى ازدادت إرساليات السلاح من سوريا. وفي ١٢ أيار احتجز موظفو الجمارك في نقطة المصنع على الحدود السورية - اللبنانية لوي دي سان القنصل العام البلجيكي في دمشق الذي حاول نقل كمية كبيرة من

١٩٥٨. ووقع ضحيتها الصحافي اليساري المعروف نسيب المتني صاحب جريدة «التلغراف» الذي كان خرج من السجن قبل ذلك بقليل حيث أمضى عقوبة حبس بتهمة إهانة رئيس الدولة. وعلم في اليوم التالي أن القتلة كانوا يتربصون بالمتني في باب الدار القائمة قبالة مبنى الجريدة وأطلقوا النار عليه عندما غادر المكتب في ساعة متأخرة بعد منتصف الليل.

وخلافاً للشائعات التي روجها خصومه، لم يكن نسيب المتني الماروني شيوعياً، بل كان تبنى آراء اشتراكية معتدلة. كان من خصوم العهد، ينتقد في جريدته السياسة الخارجية للرئيس شمعون ومخططاته لتجديد ولايته. وفي الوقت الذي اتهمت فيه المعارضة السلطات اللبنانية باغتياله، روج الموالون رواية زعمت أن تلك الجريمة هي من فعل المخابرات السوفياتية الـ «كي. جي. بي.» التي حاولت، بحسب هذه الرواية، تشويه سمعة النظام الحاكم في لبنان وايجاد مسببات القلاقل والاضطراب. ووردت في هذا الخصوص إشارة إلى الدوائر الأمنية السورية. وفي ما بعد تطرق سامي الصلح في مذكراته المنشورة إلى هذا الأمر على أنه حقيقة ثابتة[١٥].

وعلى أية حال استخدمت المعارضة اغتيال نسيب المتني الذي هز البلاد بأسرها ذريعة لقرع طبول الحرب. وفي ٩ أيار أصدرت جبهة الاتحاد الوطني وزعماء المعارضة في طرابلس وممثلو مؤتمر الأحزاب والمنظمات بيانا مشتركاً حمّلوا فيه النظام المسؤولية كاملة عن موجة الاستفزازات والاغتيالات التي اجتاحت البلاد، ودعوا اللبنانيين إلى الإضراب العام الى أجل غير مسمى. وعندما وقع كمال جنبلاط البيان كان، شأن سائر زعماء المعارضة، واثقاً أن اطاحة النظام لن تستغرق اكثر من ثلاثة أيام، حتى أنه راهن ذات مرة مع العميد ريمون اده الذي أكد أن كميل شمعون سيبقى في منصبه حتى نهاية المدة القانونية في ٢٣ أيلول[١٦]. وكان سبب ثقة جنبلاط في النصر القريب أن الموقف الناشئ في البلاد يشبه تقريباً، باعتقاده، ما كان عشية «الثورة البيضاء» عام ١٩٥٢ حيث غدا الاضراب العام فاتحة لاستقالة الرئيس بشارة الخوري.

إلا أن المعارضة في ١٩٥٨ أخفقت في تكرار سيناريو ١٩٥٢ الذي حال دون إراقة الدماء في حينه. ففي ٩ أيار ١٩٥٨ أريقت الدماء الأولى في طرابلس. وكانت محاولة قوى الأمن لتفريق التظاهرة العفوية التي قامت بعد صلاة الجمعة

الانتفاضة في بيت صائب بك سلام، كان بأيدي الثوار معظم وادي البقاع وعكار والمناطق الساحلية شمال طرابلس. وكان الوضع في الشوف هادئاً نسبياً حتى بداية حزيران ١٩٥٨، إلا أن العاصمة شهدت انفجار القنابل يومياً تقريباً، مما أسفر عن سقوط ضحايا كثيرة بين الأهالي المسالمين. وفي طرابلس خاضت فصائل المعارضة بقيادة رشيد كرامي معارك ضارية ضد الموالين في حي التبانة والقبة، أما في القسم الشمالي من البقاع الذي يدين بالولاء للوجيه الإقطاعي صبري بك حمادة، فقد حدثت مناوشات بين الثوار الشيعة ومقاتلي الحزب القومي.

والغريب أن الرئيس كميل شمعون، حتى قبل يوم واحد من اندلاع الثورة، لم يكن يصدق انها ستقوم. فقد قال لأحد معاونيه: «التهديد بالثورة مثل باقي تهديداتهم: حكاية تقشير وشغب، لا أهتم لها مطلقاً». إلا أن الحكومة اللبنانية سعت إلى تدويل النزاع الداخلي اعتباراً من ١٢ أيار عندما اتضح أن الخطر على العهد قائم فعلاً. فالهجوم من جهة الأراضي السورية على مركز الجمارك في المصنع قدم للمسؤولين في بيروت ذريعة لاتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان. فوجّهوا إلى حكومتها مذكرة احتجاج في ١٣ ايار ١٩٥٨. وفي اليوم ذاته عقد وزير الخارجية شارل مالك مؤتمراً صحافياً حمّل فيه القاهرة ودمشق مسؤولية الاضطرابات الناشئة في لبنان. وفي ٢١ أيار خرج الرئيس شمعون إلى الصحافيين وكان امتنع منذ البداية عن الإدلاء بتصريحات رسمية. وكرر في كلمة بالانكليزية اتهاماته للقاهرة، وأعلن أن الرأي العام العالمي سيطّلع في القريب العاجل على وقائع كثيرة تدل على تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. وفي اليوم ذاته وجهت الحكومة اللبنانية إلى الجامعة العربية شكوى من أفعال الجمهورية العربية المتحدة، وفي اليوم التالي بعثت بشكوى مماثلة إلى مجلس الأمن الدولي.

وأثار استنجاد السلطات الرسمية بالهيئات الدولية استنكار زعماء المعارضة. وفي ٢٥ ايار وجهت قيادة جبهة الاتحاد الوطني برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد طالبت فيها بعدم النظر في شكوى لبنان المستندة إلى تزوير الوقائع والهادفة إلى نسف علاقات حسن الجوار مع الجمهورية العربية المتحدة. وأيّد جنبلاط وجهة النظر هذه بالكامل. فبعث في ٢٦ أيار إلى الأمين العام للأمم

الأسلحة والذخيرة في سيارته. وليلة ١٢ - ١٣ أيار زحفت فصيلة كبيرة من الدروز من دير العشائر وهاجمت المصنع بغتة. وفجّر المهاجمون مبنى الجمارك ومكتب الأمن وقتلوا خمسة من خفراء الجمارك وانسحبوا تحت جنح الظلام باتجاه الحدود السورية. واتضح في ما بعد أن شبلي آغا العريان خطط للعملية، ونفذها خزاعي آغا العريان وسلمان أبو حمزة وسامي عطاالله[١٧].

ومنذ الأيام الأولى واجه كمال جنبلاط مشكلة خطيرة. فالأمير مجيد أرسلان الذي يؤيده تقليدياً قسم من الدروز، إنحاز إلى الموالين بل عرض استعداده بمنتهى الحزم لدعم النظام الحاكم بقوة السلاح. وفي ١٥ أيار اشتبك الثوار في بتلون مع فصيل نعيم مغبغب وصلاح جنبلاط المكوّن من المسيحيين والدروز، وبعد تبادل النار بضراوة أرغموه على الانسحاب. إلا أن الامير مجيد ارسلان هب لنجدة الموالين مع ما لا يقل عن ثلاثمئة مقاتل درزي من أنصاره. وبفضل وساطة الشيخ محمد أبي شقرا الذي بعث برجاله إلى بتلون لمقابلة الأمير مجيد، أمكن تفادي اقتتال بين الاخوة داخل الطائفة الدرزية. وتأييدا للمفاوضات بعث كمال بك برسالة إلى الأمير مجيد ناشده فيها أن يبذل قصارى جهده لصون روح الاخوة والمحبة بين الدروز وعدم السماح بإراقة الدماء مهما تكن الظروف.

وخابت بذلك آمال أنصار الرئيس شمعون في الشوف، حيث فضّل الأمير مجيد ارسلان الصلح على الخصام فعاد إلى مقره في خلده في ١٨ أيار ١٩٥٨.

وبالتدريج أنشأ كمال جنبلاط في الشوف إدارة توافرت لها كل المستلزمات والهيئات الكفيلة تلبية حاجات الأهالي وحفظ النظام العام. وكان المعيار الوحيد الذي انطلق منه في تعيين المسؤولين، معتقداتهم وخصالهم الشخصية، وليس انتماءهم الطائفي. فقد عيّن فيمن عين، للمناصب الحساسة في المحكمة والادعاء العام واللجان التي تولت شؤون المالية والخدمات الطبية والصحافة والدعاية والإعلام، مسيحيين ممن يتمتعون باحترام السكان. وهكذا تم في الشوف وللمرة الاولى إلغاء مبدأ التمثيل الطائفي، وظهر النموذج الإداري العلماني كلياً والذي ينبغي، باعتقاد جنبلاط، أن يغدو أساسا لبناء الدولة في المستقبل.

وحتى نهاية الأسبوع الأول من الثورة، سيطرت المعارضة على قسم كبير من الأراضي اللبنانية. وإلى الأحياء الإسلامية في بيروت حيث تلتقي كل خيوط

تنسيق الأعمال، كان معظم زعماء المعارضة يعملون على نحو منفرد ومستقل عن بعضهم البعض، مما أدى إلى تناثر قوى الثوار وتشرذمها دون أن تتمكن من توحيد كلمتها لتسديد الضربة الحاسمة إلى حكم كميل شمعون.

ومنتصف الاسبوع الثاني من حزيران ١٩٥٨ قرر كمال جنبلاط تنشيط العمليات للسيطرة على الشوف كاملا بهدف تهيئة رأس جسر هناك للزحف اللاحق إلى بيروت.

وفي ٩ حزيران تحركت أربع مجموعات من الثوار في وقت واحد صوب بلدة الفريديس وطوّقتها من جميع الجهات. وكانت في البلدة قوات كبيرة من الموالين بقيادة نعيم مغبغب، وهي تسيطر على اتجاه الباروك - عين زحلتا المهم من الناحية الاستراتيجية. وفي ١٠ حزيران استسلم اهالي الباروك، وبينهم عدد كبير من أنصار كمال جنبلاط، وساعد هذا القرار الطرفين على تفادي الخسائر بالأرواح. وفي ١٢ حزيران شن مقاتلو «القوات الشعبية» هجوماً على الفريديس والمطر يتساقط مدراراً. وتكللت عملياتهم الحازمة بالنجاح. فرغم الدعم الجوي، لم يتمكن الدرك ورجال نعيم مغبغب المرابطون في البلدة من الصمود في مواقعهم فانسحبوا مشتتين بعدما تكبدوا نحو ٦٠ قتيلاً.

واصلت فصائل الثوار هجومها، بعد احتلال الفريديس، صوب طريق بيروت - دمشق المهم استراتيجياً، إلا أنها لم تنجح في الوصول إليه. فقد واجهتها من منطقة مصح السل الأرمني في العزونية وحدات الجيش اللبناني التي كانت حتى ذلك الحين متقيدة بالحياد ولم تساند عملياً أياً من الجانبين المتحاربين. وبعد مناوشة طفيفة مع وحدات الجيش اتصل كمال جنبلاط فوراً باللواء فؤاد شهاب. وتم بينهما لقاء مهم في سبلين أسفر عن توقيع اتفاق الهدنة. وتعهد جنبلاط تأمين حرية تنقّل المدنيين وسيارات المواد الغذائية في اتجاه بيت الدين ودير القمر، فيما وافقت قيادة الجيش على بقاء نقطة التفتيش في بتلون بأيدي الثوار، وعدم زيادة عديد الدرك في بيت الدين ومنعهم من التجول بسلاحهم خارج حدود المدينة.

وسرى مفعول الاتفاق اعتباراً من ١٥ حزيران. وفي اليوم عينه وصلت إلى لبنان مجموعة من المراقبين الدوليين كات تألفت بموجب قرار مجلس الأمن الصادر في ٦ حزيران ١٩٥٨. وفي اليوم التالي وصل إلى بيروت ثلاثة مفتشين

المتحدة ببرقية باسمه أكد فيها أن الأحداث الجارية في لبنان ذات طابع داخلي صرف ويجب ألا تعرض على بساط البحث في المنظمة الدولية[١٨].

كان كمال جنبلاط واثقاً من أن الثورة يجب أن تستمر حتى يتم تقويض العهد. ولهذا السبب لم يشعر بالارتياح والرضا من ازدياد المحاولات في نهاية أيار وبداية حزيران ١٩٥٨ للتوسط بين كميل شمعون وزعماء المعارضة. وكانت مبادرة الاخوين ريمون وبيار اده اللذين اقترحا على الرئيس شمعون إقالة سامي الصلح وتعيين اللواء فؤاد شهاب رئيساً للوزراء موقتاً صادرة عن حسن نية بالطبع، إلا أنها غير مقبولة بالنسبة إلى كمال جنبلاط لمجرد أنها تفترض بقاء كميل شمعون في منصب رئيس الجمهورية. وكان جنبلاط يرى أن موقف البطريرك بولس المعوشي اكثر جذرية. فقد طلب من الرئيس شمعون أن يتنازل عن صلاحياته ويغادر البلاد ويسلم السلطة كاملة إلى اللواء فؤاد شهاب. وفي ٢٦ أيار أدلى كمال جنبلاط من المختارة مباشرة بتصريح إلى الصحف أكد فيه: «أن الثورة الشعبية لن تهدأ قبل تنازل رئيس الجمهورية»[١٩]. وفور صدور قرار مجلس الأمن الدولي ايفاد مراقبين من الأمم المتحدة إلى لبنان، اعلن كمال جنبلاط بمزيد من الحزم عن الاستعداد «للزحف الى بيروت». «فالتعبئة العامة في الجبل آخذة طريقها إلى الاكتمال(...) وكذلك بالنسبة إلى توحيد القيادة العامة لمختلف المناطق»[٢٠].

ولم يكن جنبلاط يجانب الحقيقة وهو يتحدث عن الموقف في الجبل. ففي الشوف كان يجري تشكيل جيش الثورة الذي يفضل كمال بك تسميته «القوات الشعبية». وكانت فصائله تكتمل يومياً برجال من مختلف الأديان يتواردون من عاليه والجرد والمتن وجنوب لبنان ومن وادي البقاع كذلك. وإلى الدروز الذين كان شبلي آغا العريان يرسلهم من راشيا إلى المختارة، انخرط في صفوف الثوار اعضاء الأحزاب الأرمنية اليسارية ومسيحيون من أهالي القرى المجاورة. وكان من الأحداث المهمة وصول ١٥٠ مقاتلاً مسلحاً من دير القمر للالتحاق بقوات المختارة. وهم وصلوا برفقة فيليب البستاني حليف جنبلاط الذي عبّر كذلك عن نيّة جماعة من الزعماء الموارنة برئاسة فؤاد عمون وفيليب ابي نادر تقديم كمية كبيرة من الأطعمة والسجائر بصفة هدية إلى «القوات الشعبية». إلا أن الأمر كان اسوأ في ما يخص «القيادة الموحدة» لفصائل الثورة. فخلافاً للتصريحات حول

الذي عينه كمال جنبلاط قائدا للقوات الثورية. وفي ٣٠ حزيران زحفت فصائل غير كبيرة من كفرحيم باتجاه شملان واستولت في اليوم التالي على المرتفعات المحيطة بها. وتميز القتال في منطقة شملان بالضراوة نظراً إلى ان الثوار اضطروا هناك إلى شل مقاومة رجال الحزب القومي المدربين جيداً. ورغم استخدام الموالين المدفعية على نطاق واسع، اضافة إلى التغطية الجوية بالطائرات الحربية، فقد تمكنت قوات «المقاومة الشعبية» من تطويق شملان، وكانت مستعدة لاقتحامها إلا أن الجيش تدخل في الأحداث من جديد في اللحظة الحاسمة، فاضطرت قوات المقاومة إلى التراجع. واشتاط كمال جنبلاط غضباً. فسكوت صائب سلام وسائر زعماء العاصمة الذين لم يهبوا لنجدة ثوار الشوف وهم يكادون يدخلون بيروت ولا تفصلهم عنها سوى عشرة كيلومترات، جعله يدرك تماماً القيمة الحقيقية لحلفائه في المعارضة. فكتب بمرارة: «ولكن الذهنيات الرجعية والنزعات البورجوازية كانت ابداً تسيطر كأن كل قائد ثورة قد اقتطع له جزءاً ضمن لبنان ويريد احتكار السيادة داخله»[٢١]. وفي حديث إلى مراسل «الاسوشيتيد برس» انتقد كمال جنبلاط زعماء المعارضة في بيروت لافتقارهم إلى التنظيم والانتظام، على حد تعبيره، واعترف بأن السبب الأول لانسحابه هو الخسائر الفادحة التي تكبدتها قوات الثوار في سياق العملية[٢٢].

إلا أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ او الانقلاب العسكري الذي حدث في بغداد وأطاح الأسرة المالكة ونظام نوري السعيد الديكتاتوري عجّل كثيراً في حل العقدة اللبنانية. فقد استدعى الرئيس شمعون إلى قصر الرئاسة فورا السفير الأميركي روبرت مكلنتوك وقدم اليه طلب لبنان الرسمي بإرسال مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات بين البلدين في إطار مشروع ايزنهاور. وجاء كومض البرق رد الولايات المتحدة القلقة لتبدل الموقف المفاجئ في الشرق الاوسط. وبدأ إنزال مشاة البحرية الأميركية على شواطئ الاوزاعي الخالية في ١٥ تموز. وفي ساعات معدودات تحولت أطراف بيروت معسكراً حربياً هائلاً. وتوزعت قوات الإنزال الأساسية على بساتين الزيتون حول مطار خلدة الدولي الذي أخذت طائرات النقل العسكرية تهبط على مدرجه الواحدة تلو الأخرى حاملة وحدات اضافية من القوات الأميركية المرابطة في ألمانيا. وتلقى مشاة البحرية أمر قائد القوات

كلفوا الاشراف على عمل لجنة المراقبين. وكان كمال جنبلاط مرتاحاً تماماً إلى الوضع الناشئ عقب سقوط الفريديس، فتلقى نبأ وصول المراقبين الدوليين بهدوء وبشيء من المزاح. كان يقهقه بطيبة خاطر، عندما حدثوه أن الكثيرين من المراقبين يتصرفون كأنهم سياح جاؤوا إلى مصايف البحر الأبيض المتوسط ليتمددوا على البلاجات في النهار، ولا يندر ان يجدوا هناك السفير الأميركي روبرت مكلنتوك، وفي الليل يغطون في نوم عميق لا يعكر صفوه شيء. وضحك كمال بك بخاصة عندما سمع بما حدث لمفتش الأمم المتحدة غالو بلازا، وهو ابن رئيس جمهورية الاكوادور. فعندما وصل إلى بيروت توجه في الحال إلى ناد ليلي وانهمك في اللعب حتى نسي الرئيس شمعون الذي كان ينتظره دون جدوى في قصر الرئاسة. وبعد فترة قصيرة توافرت لجنبلاط فرصة التعرف إلى مفتش آخر هو راجيشفار ديّال الهندي الذي زار المختارة وكان من اكثر الناس بشاشة وأريحية، وإلى ذلك فهو مولع باليوغا وتعاليم الصوفيين الهنود القدامى. وساد اللقاء كلام لا نهاية له عن الهند والهندوكية وعن مزايا وعيوب النظام الشمولي في الاتحاد السوفياتي الذي أمضى السيد ديّال بعض الوقت فيه سفيراً للهند. واتفق رأي الرجلين على ان سياسة الرئيس شمعون تتميز بالتهور وتشكل خطراً على لبنان. كان الحديث ذا شجون وفيه نفع كثير. وفي نهايته فقط تذكر الاثنان ان عليهما ان يبحثا في عمل المراقبين الدوليين بالشوف، ولم يعد في الوقت متسع للخوض في هذه الأمور.

في ٢٥ حزيران ١٩٥٨ اعلن الرئيس شمعون أنه يتمتع بكل الصلاحيات الدستورية ليطلب عند الاقتضاء تدخلاً عسكرياً اجنبياً بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وسرت في بيروت شائعات مؤداها ان اعضاء حكومة سامي الصلح وقعوا قبل حين وثيقة تقر هذه الصلاحيات وسلموها إلى السفارة الأميركية. واقلق تصريح شمعون هذا كمال جنبلاط إلى اقصى حد، وجعله هذا الانعطاف الخطير يصمم على بدء الزحف إلى العاصمة دون أن ينتظر حتى يدرك زعماء المعارضة البيروتيون الذين تورطوا في حرب موضعية فاترة، ضرورة استجماع كل القوى في قبضة واحدة وتسديد الضربة الختامية القاضية إلى النظام.

واختيرت هدفا للهجوم قرية شملان الصغيرة في منطقة عاليه المطلة على بيروت وغير البعيدة عن المطار الدولي. ووضع خطة العملية اللواء شوكت شقير

من جهة، وكثير من زعماء جبهة الاتحاد الوطني من جهة اخرى. وكان كمال جنبلاط ايضا يميل في البداية إلى يوسف حتي، إلا أنه، بعد الحديث مع روبرت مورفي، وافق على ترشيح اللواء فؤاد شهاب، ولكن شرط ان يعمل الأخير على سحب القوات الأميركية من لبنان بأسرع ما يمكن، ويشرع بتطبيق الإصلاحات ويوفر للمعارضة فرصة المساهمة الفعالة في السلطة. وبعد حين أوضح كمال جنبلاط النقطة الأخيرة بمزيد من الدقة معلناً ان الحزب التقدمي الاشتراكي يأمل في الحصول على حقيبة الداخلية في الحكومة الجديدة اضافة إلى حقيبة اخرى وكذلك منصب نائب رئيس الوزراء(٢٣). وكان روبرت مورفي في محاولته دعم ترشيح اللواء فؤاد شهاب، أعلن لمحدثيه ان قائد الجيش هو الشخص الذي تؤيده القاهرة. وقال في حواره مع رشيد كرامي: «عبد الناصر يعتبر ان التفاهم ممكن اذا جاء شهاب رئيسا للجمهورية»(٢٤). وبالنتيجة أيد ترشيح قائد الجيش جميع زعماء المعارضة، اللهم إلا عبدالله اليافي.

انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في ٣١ تموز ١٩٥٨ بأكثرية ٤٨ صوتاً في مقابل ٧ اصوات أعطيت للعميد ريمون اده الذي لم يكن يأمل في الرئاسة لكنه رشح نفسه لكي لا يقال ان هذا الانتخاب قد تم «في ظل الأسطول السادس» على حد تعبيره (٢٥).

-٥-

لم يُخف المسيحيون استياءهم من انتخاب اللواء فؤاد شهاب واعتبر كثيرون منهم موقفه الحيادي من أحداث ١٩٥٨ ورفضه استخدام الجيش ضد الثوار خيانة يتصورون أنها دفعت البلاد إلى شفير الكارثة. فالأوساط المسيحية التي أرعبتها موجة العروبة، تعتقد أن هدف الثورة ضم لبنان إلى دولة الوحدة (المصرية - السورية). وكان احتمال الذوبان في البحر الإسلامي الذي لا حدود له أوجد حالة من الذعر والفزع بين المسيحيين جعلت حتى الذين كانوا قبل حين خصوماً للرئيس شمعون ومن منتقديه على تفشي الفساد، يعتبرونه بطلاً قومياً ضحى بنفسه قرباناً على مذبح استقلال لبنان!

انقضت نهاية الصيف في مجادلات طويلة عريضة في شأن رئيس الوزراء الجديد. كانت قيادة جبهة الاتحاد الوطني رشحت رشيد كرامي اصراراً منها على

الأميركية في لبنان الأميرال جيمس هولاوي بتفادي الاشتباكات مع اللبنانيين وعدم اطلاق النار إلا في حال هجوم فصائل المعارضة الموالية لعبد الناصر من البسطة أو هبوط فصائل جنبلاط من الجبال في محاولة لاقتحام العاصمة.

وأثار انزال القوات الأميركية موجة من الغضب والاستنكار في صف المعارضة. واعتبرته جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب والمنظمات عدواناً على لبنان، فيما دعا صائب بك سلام الثوار الى مواجهة «الضيوف الثقلاء» بقوة السلاح. ولم يكن موقف كمال جنبلاط اقل تشدداً وراديكالية. فهو قال أن كميل شمعون عندما استدعى الأميركان اطلق «آخر سهم في جعبته». وناشد الجيش اللبناني أن ينتقل إلى صف الشعب ويقاوم الغزاة بالتعاون مع المتطوعين من الأقطار العربية المجاورة.

وفي ١٧ تموز أوفد الرئيس ايزنهاور نائب وكيل وزارة الخارجية الاميركية روبرت مورفي إلى لبنان وكلفه مهمة تقصّي الحقائق ودرس الموقف، والبحث عن أفضل حل للأزمة يرضي الولايات المتحدة. وقد تخلى الأميركيون آنذاك عن الرئيس شمعون مدركين أن الخروج من الطريق المسدود يستدعي وجود رئيس جديد للبلاد يرضي جميع أطراف النزاع. ولذا فحالما وصل مورفي إلى بيروت توجه إلى حي المصيطبة الإسلامي وليس إلى رئيس الجمهورية. وكانت المصيطبة غدت، على حد تعبير العميد ريمون اده، محور محادثاته في بيروت. وبعد التحدث إلى صائب سلام وعبدالله اليافي وحسين العويني اقتنع مورفي بصدقية جعل التشاور مع المعارضة حجر الزاوية في مهمته. ووجه الديبلوماسي الاميركي جهوده ايضاً في اتجاه طرابلس حيث التقى رشيد كرامي. وكان له لقاء مهم للغاية مع كمال جنبلاط في إقليم الخروب، في إطار الحوار مع المعارضة. والى زعماء الثورة، بحث روبرت مورفي في الوضع بالبلاد مع البطريرك الماروني بولس المعوشي، ومع زعيمي «القوة الثالثة» هنري فرعون وريمون اده، وكذلك مع اميل البستاني الذي كان عائداً لتوه من القاهرة، وبالطبع مع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب.

ومع أن مورفي أصر في محادثاته مع السياسيين اللبنانيين على ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية، فقد كان للكثيرين منهم رأي آخر. ونوقش في المحافل السياسية امر ترشيح يوسف حتي الذي كان يؤيده زعماء «القوة الثالثة»

الف مقاتل مستعدين عند الاقتضاء للعمليات الحازمة لاستعادة الشرعية واحلال النظام. وفي حال حجب الثقة عن حكومة رشيد كرامي في مجلس النواب، اقترح جنبلاط حل المجلس وتشكيل حكومة من أعضاء جبهة الاتحاد الوطني وتخويلها حق اصدار القوانين حتى انتخاب مجلس نيابي جديد.

إلا أن تطور الأحداث سار وفق سيناريو آخر خيب آمال جنبلاط فزعماء جبهة الاتحاد الوطني لم يصمموا على الافادة من الموقف، وفضلوا المساومة على الضغوط القسرية متصورين أنها ترضي الجميع. وأسفرت تلك المساومة عن تأليف حكومة وزعت حقائبها الوزارية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. وكانت الحكومة الجديدة التي جلس فيها زعيما الثورة رشيد كرامي وحسين العويني إلى طاولة واحدة، مع زعيم الكتائبيين بيار الجميل وزعيم الكتلة الوطنية ريمون اده، تجسيداً دقيقاً لشعار التهدئة الذي طرحه صائب بك سلام: «لا غالب ولا مغلوب». وكان على هذه الحكومة، في تصور الرئيس فؤاد شهاب، ان تحقق المصالحة الوطنية وتؤمن الاستقرار.

وفي النصف الثاني من تشرين الاول ١٩٥٨، اخذت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي. فرفعت المتاريس من الشوارع، وتم تنظيفها من القمامة التي تكسدت خلال الاشهر الأخيرة. والغي منع التجول جزئياً في البداية، ثم كلياً. وفي نهاية تشرين الأول غادر لبنان آخر جندي اميركي. وعاد أهالي العاصمة إلى ممارسة نزهاتهم المسائية على الكورنيش والاستمتاع بهواء البحر المنعش المضمخ بدخان المجامر وعبق البن والهال. ومن خلال الضجيج والتشويش يصدح صوت فريد الأطرش ومحمد عبد الوهاب من إذاعة القاهرة عبر أجهزة الراديو. والشباب المتأنقون في قمصان النايلون البيضاء والأحذية المدببة على الموضة يطقطقون بالأصابع ويهمسون بالشفاه مترنمين طرباً للاغاني المحببة إلى النفوس. وفي حي الزيتونة شعّت من جديد الأضواء الملونة على واجهات الملاهي الفخمة، وشوهدت المومسات اللواتي يرتدين تنانير من جلد الفهد يتزاحمن على الزبائن الذين يتقاطرون في الليل بسيارات بالكاديلاك والشيفروليه الغالية. وفي شرفة فندق سان جورج الشهير يتجاذب الصحافيون والسياسيون أطراف الحديث ويحتسون الويسكي بتؤدة واطمئنان، وهم يتبادلون الأنباء والآراء في شأن الحكومة التي خيل الى الكثيرين أنها ستغدو ضمان العودة إلى السلام والوفاق في البلاد.

تأليف حكومة من زعماء الثورة. وقوبل هذا الاقتراح باعتراض من السياسيين المسيحيين. ورفضه حتى النواب الذين صوتوا لمصلحة الرئيس فؤاد شهاب، فيما هدد زعيم الكتائب بيار الجيمل صراحة بأنه سيدعو أنصاره إلى الإضراب لو تم تعيين رشيد كرامي. ولم يكن هناك شك في أن الكتائبيين وحلفاءهم المستائين من الوضع الجديد، يفكرون حقاً في الانتقام. واتخذ خطف الصحافي فؤاد حداد المحرر في جريدة «العمل» لسان حال الكتائب، على ايدي مجهولين ذريعة للردة المسيحية التي اندلعت قبل بضعة أيام من مراسم تنصيب الرئيس فؤاد شهاب رسمياً. فما ان أعلن بيار الجميل عن الإضراب المقرر في ٢٢ ايلول، حتى قامت المتاريس بين شطري بيروت الشرقية والغربية، وحدث في بعض الأماكن تبادل نار عفوي بين المقاتلين المسيحيين وفصائل المعارضة الإسلامية.

ووفقاً للتقاليد المرعية أقيم حفل اداء القسم في ٢٣ ايلول. كانت السماء صافية والشمس مشرقة، ودوت في الأحياء الإسلامية طلقات التحية لرئيس الجمهورية الجديد. وردت بيروت الشرقية على الحدث بقرع الاجراس برنة حزن. وفي اليوم التالي ذيّل الرئيس فؤاد شهاب بإمضائه مرسوم تعيين رشيد كرامي رئيساً للوزراء وكلفه تشكيل الحكومة. ورد عليه الكتائبيون بحركة مسلحة سموها «الثورة المضادة». وفي اليوم ذاته حدث في ساحة الشهداء وسط العاصمة نزاع بين مقاتلي حزب الكتائب وفصائل المعارضة. ورغم تدخل الجيش فقد أسفرت الاشتباكات الضارية عن مقتل ٢٨ شخصاً وإصابة ٥٣ آخرين بجروح. وعقب ذلك انتقلت الاضطرابات إلى كسروان والمتن، ومن هناك إلى زحلة حيث استقطب الأهالي المنقسمين طائفياً، وظهرت في الصحف أنباء عن خطف رهائن وتعذيبهم بوحشية.

كان موقف كمال جنبلاط من المتمردين صارماً، لا هوادة فيه. فقد أيد بالكامل حكومة رشيد كرامي التي ضمت اربعة من اعضاء جبهة الاتحاد الوطني، وثلاثة من ممثلي «القوة الثالثة» ووزيراً مستقلا. وكان كمال بك يؤكد ان الرئيس السابق كميل شمعون هو محرك الثورة المضادة التي اعلنها الكتائبيون، وان السلطة الشرعية ملزمة استخدام القوة لإخمادها. وكان يكفي لحقن الدماء باعتقاده، مئتان او ثلاثمئة من الجنود ومدرعات عدة. وناشد جنبلاط الشيخ بيار الجميل ان يتخلى عن مؤامرة الردة الشمعونية. وحذّره من أن لدى المعارضة ٢٠

تدريب الرجال الموالين له لثورة مضادة أخرى تقوم في الربيع المقبل. وكان جنبلاط في بادئ الأمر على يقين من أن شمعون يستحق أقسى العقاب، وقد طالب السلطات أكثر من مرة بإحالته على المحكمة أو ابعاده إلى الخارج. إلا أنه في ما بعد غيّر موقفه بعض الشيء مدركاً أن محاكمة الرئيس شمعون لا بد أن تضفي عليه هالة القديس المعذّب وتضاعف عدد أنصاره بين الطائفة المارونية. ولذا أخذ يشدد في كتاباته ومحاضراته ليس على شخص شمعون الذي يفضّل غلق جميع السبل أمامه، بل على ضرورة مكافحة نظرية الحزازات الطائفية التي ينادي بها. ولهذا الغرض لا بد، في اعتقاد جنبلاط، من غلق الصحف والمجلات التي يصدرها كميل شمعون أو التي غدت بوقاً ومنبراً لأفكاره، ومنعه إدارياً من ممارسة أي نشاط سياسي أو اجتماعي. هذا أولا. وثانياً ينبغي فصل موظفي الدولة الذين ظلوا على ارتباط بالرئيس شمعون. وأخيراً يتعين على الحكومة أن تقطع دابر نشاط دوائر المخابرات الأجنبية التي قدمت المال والسلاح الى المنظمات اللبنانية التي مارست سراً إعداد وتدبير النزاعات الطائفية.

ولم يكن أقل تشدداً موقف كمال جنبلاط من الحزب القومي الذي كان مُنع رسمياً عام ١٩٥١، إلا أنه عاد ومارس نشاطه شرعيا بعدما التزم صيف ١٩٥٨، هو والكتائب والطاشناق، جانب الموالين وقاتل بالسلاح. وبمباركة الرئيس شمعون حصل الحزب على رخصة رسمية مجدداً في ١٨ أيلول، وذلك قبل خمسة أيام من انتهاء مدته الشرعية، وصار يعمل على المكشوف من خلال شبكة متشعبة لخلاياه وفروعه في الكثير من مناطق لبنان. وكان كمال جنبلاط قلقاً بخاصة لأن أعضاء الحزب القومي ظلوا يخدمون في دوائر الدولة ويعملون معلمين في المدارس ويتولون مهمات رؤساء المجالس البلدية ومخاتير القرى، بل ويشغلون مناصب مسؤولة حتى في الدوائر الأمنية. وسرت أقاويل تؤكد أن مقاتلي هذا الحزب ينقلون السلاح من الخارج. لذلك طالب كمال جنبلاط بسحب رخصة الحزب القومي فوراً ومنع نشاطه منعاً باتاً في جميع الأراضي اللبنانية وغلق جميع صحفه ومطبوعاته ونزع سلاح أعضائه.

إلا أن تحذيرات جنبلاط ظلت صرخة في واد. وبعد تحليل الموقف في البلاد أشار بمرارة وألم إلى أن عدم اتخاذ السلطات أية إجراءات ضد الرئيس شمعون وأنصاره له سبب بسيط للغاية. فالكثيرون من السياسيين المسيحيين يخشون في

لم يكن كمال جنبلاط يشارك المجتمع الانتعاش والآمال التي استجدت بتأليف حكومة رشيد كرامي. فحكومة «النصفين» تذكّره بنظام القائمقاميتين الذي غدا فاتحة سلسلة من النزاعات الطائفية الدموية. ولم يتقبل جنبلاط قطعا شعار «لا غالب ولا مغلوب» الذي قال عنه إنه «أسخف نظرية تفتقت عنها مخيلة بعض الذين يحلمون بإعادة الأمور إلى سابق عهدها»(٢٦). ويبدو أن زعماء جبهة الاتحاد الوطني كانوا راضين تماماً عن النظام الطائفي القديم، ولا يشغل بالهم سوى توسيع نطاق التمثيل الإسلامي في مجلس الوزراء وجهاز الدولة. ولم يكن بالإمكان تأليف حكومة «ثورية» قوية مع هؤلاء بحيث تتمكن من تولي المهمات الوطنية العامة. وبسبب ضعف إرادتهم وتشرذمهم وقلة إدراكهم، غدت الثورة التي نعتها لينين بـ «قاطرة التاريخ» أشبه بعربة خيل تزحف ببطء على أرض لبنان، بحسب تعبير كمال جنبلاط الساخر.

ومع ذلك كان كمال بك خريف ١٩٥٨ طيّب المزاج. فرغم أن الملابسات حالت دون تحقيق الكثير مما كان ينوي تحقيقه، إلا أن النتائج الأولية تقدم أكثر من سبب للتفاؤل. فتأكيدا لأبن تمام القائل: «السيف أصدق أنباءً من الكتب»، هيأت الثورة المسلحة في البلاد وضعاً يختلف تماماً عما نشأ نتيجة «الثورة البيضاء» عام ١٩٥٢. فالجبهة الاشتراكية لم تكن قبل ست سنوات تتمتع بدعم شعبي واسع، مما جعل الرئيس كميل شمعون يحنث بالتزاماته ووعوده ويزيح من المسرح السياسي أولئك الذين تسلق السلطة على أكتافهم. أما الآن فالمعارضة تمتلك آلاف الأنصار المسلحين، وتتمتع بتأييد ثورة التحرر الوطني القائمة داخل العالم العربي وخارجه على نطاق منقطع النظير. وبعد تحليل دروس الانتفاضة خرج كمال جنبلاط باستنتاج مفاده أن ثورة صيف ١٩٥٨، رغم كل نواقصها وهفواتها، كشفت عن إرادة الشعب اللبناني وطموحه إلى التحولات الجذرية، ومهدت التربة لتصفية نظام الطائفية السياسية والانتقال إلى بناء دولة علمانية قادرة على تنفيذ مبادئ الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

وفي احدى محاضراته التي ألقاها خريف ١٩٥٨ تحدث كمال جنبلاط صراحة عن مغبة امتناع النظام الجديد عن اتخاذ تدابير حازمة بحق كميل شمعون. فالرئيس السابق افاد من تغاضي السلطات، وأخذ يظهر في المحافل يرافقه حراس مسلحون كأنه براء من كل ذنب. وسرت شائعات متكررة تقول إنه يعمل سرا على

الفصل العاشر

البك والأمير

الواقع أن يؤدي إضعاف مواقع كميل شمعون، ناهيك بنزع سلاح مقاتلي الحزب القومي، الى الاخلال جدياً بتوزيع القوى العام ويرجّح كفة المسلمين. ولذا فحتى ان خصوم رئيس الجمهورية السابق عارضوا اتخاذ أية تدابير ضده، وكانوا يوافقون على حجج كمال جنبلاط قولا، لكنهم يبذلون قصارى الجهد كيلا تتحرك الأمور من نقطة الجمود. وكانت الأوهام الطائفية المعشة في أذهانهم أقوى من العقل السليم، وكان التمسك الغريزي بالانعزالية التي يغذيها مركّب الخوف والفزع يدفعهم إلى التحالف حتى مع العدو إذا كان من طينتهم ودينهم.

وساق هذا الموقف الدليل على صحة الاستنتاج الجنبلاطي القائل بأن مشكلة لبنان الأولى هي غياب الوعي الوطني أو الوجدان القومي. فالمعيار الرئيسي لتحقيق الذات بالنسبة إلى أهالي البلد هو الانتماء إلى هذه الطائفة الدينية أو تلك. بديهي أن قروناً من التعايش والوجود المشترك لم تمر دون أثر. وكان لا بد أن تظهر أمور مشتركة كثيرة بين اللبنانيين المنتمين إلى شتى الطوائف، إلا أن لحمة وجودهم وسداه هي الطائفة الدينية التي تعلو مصالحها السياسية ومنافعها الاقتصادية على كل ما عداها، وتحدد موقفهم من الدولة والعالم المحيط بهم. ويعتقد كمال جنبلاط أن واقع الأمر هذا لا يتجاوب مع روح العصر. ففي النصف الثاني من القرن العشرين حيث تجري في كل مكان عملية الجمع البشري وتوحيد الناس، بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية ومعتقداتهم الدينية وحتى لون بشرتهم، كان النظام الطائفي الانعزالي المتبقي في لبنان تركة عفا عليها الزمن وهي موضوعياً تعوق تطور البلاد.

صعق الرأي العام في لبنان لما جرى في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٩. ففي الحشد الذي أقيم في عين المعاصر احتفاء برئيس الجمهورية فؤاد شهاب، تعرض النائب نعيم مغبغب للضرب المبرح حتى الموت، وهو من أنصار شمعون المقربين ومن ألد خصوم كمال جنبلاط في الشوف. في ذلك اليوم المشؤوم وصل نعيم مغبغب إلى مكان التجمع متأخراً ومعه وفد من أهالي عين زحلتا. وكان كمال بك بدأ كلمته مرحباً بالرئيس اللبناني عند مدخل عين المعاصر. وما إن ظهر نعيم مغبغب الذي يعتبره الدروز شر عدو لهم، حتى اهتاجوا وهاجموه وانهالوا عليه بوابل من التهديدات والإهانات. وعندما شهر مسدسه في وجوههم هرع إليه من سيارة «الويليس» الواقفة عن كثب عدد من الشبان فطرحوه أرضاً ثم أشبعوه ركلاً ورفساً حتى قضى نحبه.

وفي اليوم التالي انفجر الموقف السياسي. ونشرت الصحف مقالات اتهمت فيها كمال جنبلاط وشبلي العريان بالتحريض على القتل. ومضت جريدة "Le Soir" الصادرة بالفرنسية لصاحبها ديكران طوسباط، نائب نقيب الصحافيين، الى أبعد. فألقى معلقها الصحافي المعروف كسروان لبكي تبعة الحادث على كمال جنبلاط كليّاً وطالب بمحاكمة جريدة «الأنباء» مدعياً أن مجادلاتها المتواصلة مع نعيم مغبغب كانت السبب في حادث عين المعاصر. ولم تقف جريدة «النهار» بعيدة عن الضجة، فزعمت أن جنبلاط يأوي القتلة في قصره بالمختارة، مع أن مراسلي الجريدة الواسعي الاطلاع يعرفون بالطبع أن قتلة نعيم مغبغب فرّوا إلى سوريا عقب فعلتهم تلك.

مصالح الدولة فوق مصالحه الشخصية. كانت نزاهة الرئيس فؤاد شهاب وشهامته موضع إعجاب وتقدير جميع الذين عرفوه وخبروه عن قرب. وإذا كان فيه شيء من ديغول أو عبد الناصر اللذين حاول مجاراتهما والإقتداء بهما، كما قيل، فذلك هو التجرد ونكران الذات، مما تجلى في التقشف والزهد بملذات الدنيا.

عندما تسلم الرئيس فؤاد شهاب في أيلول ١٩٥٨ زمام البلد المنقسم معسكرين متواجهين، دفعته الضرورة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإحلال الأمن والنظام والاستقرار. وكان تأليف الحكومة من زعماء المسلمين المسموعي الكلمة ساعد على حقن الدماء ومكّن رئيس الجمهورية من كسب الوقت لتوسيع قاعدة سلطته وتقويتها. ومن أهم الخطوات على هذا الطريق لقاؤه والرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٥ آذار ١٩٥٩ في خيمة أقيمت على الحدود اللبنانية-السورية. وجاء الاتفاق مع الزعيم المصري في شأن تأييد لبنان لسياسة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين العربي والدولي وتعهد القاهرة عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية، ليؤمن للرئيس شهاب تعاطف المسلمين، ويخفف بقدر ما التوتر في الأوساط المسيحية.

ولحين من الوقت ظل الجيش اللبناني السند الأساسي والوحيد للرئيس فؤاد شهاب، حتى ارتفع تعداده تدريجاً إلى ١٥ ألف رجل. وفي عام ١٩٥٨ عمد شهاب إلى توسيع وتقوية «المكتب الثاني» الذي تألف من العاملين في الاستخبارات العسكرية الأمنية. وعيّن الرائد انطوان سعد مديراً للمكتب الجديد، وهو من أبناء زغرتا ويتحلى بالهمة والطموح. كما ادخل إلى المكتب الثاني عدد من الضباط المسلمين بهدف تقويته. وفي بادئ الأمر عمل «المكتب» على حل الخلافات والنزاعات المحلية في عكار والبقاع وشارك في تصفية عصابات المجرمين ونزع سلاح الجماعات والفرق التي انشأها زعماء المناطق صيف ١٩٥٨. إلا أنه بمر الزمن أخذ يتدخل في السياسة بمزيد من النشاط وأحكم السيطرة على الحركات والتكتلات المتطرفة، ونظم التعاون مع الزعماء والنافذين في أحياء بيروت التي كانت قاعدة لسلطة السياسيين التقليديين في العاصمة.

وغدا عناصر المكتب الثاني «عيوناً وآذاناً» للرئيس شهاب، فصار بفضلهم حاضراً في خضم الأحداث، ملماً بأدق ذبذبات الموقف. وبعد ذلك تفرغ رئيس

وفي ٣١ تموز أدلى كمال جنبلاط بتصريح إلى الصحافيين عبّر فيه عن أسفه لما حدث لنعيم مغبغب. وقال إنه ربما ما كان يجدر به الظهور في تجمع لأناس يعتبرونه من ألد أعدائهم. وفي اليوم عينه أصدر نسيم مجدلاني بياناً رسمياً باسم الحزب التقدمي الاشتراكي حول الحادث. إلا أن الجمهور المنفعل ما كان يريد الانصات إلى أية حجج وذرائع. وكان الجميع في انتظار رد فعل رئيس الجمهورية. فمكانته وسمعته وحرصه على الشرعية والنظام العام تلزمه بموقف متشدد وتصرّف حازم. غير أن ثمن الخلاف مع المختارة نتيجة تصرف كهذا كان سيغدو باهظاً. وفي مواجهة الخيار الصعب أبدى الرئيس فؤاد شهاب رباطة جأش مذهلة وبُعد نظر يحسد عليه. وحاول جهده أن يتفادى الغلظة والخشونة في الأقوال والتزم ذلك التريث المعتاد الذي اتصف به كسياسي محنك وكان أنجده في الكثير من المواقف العصيبة. وعند أواسط آب انحسرت الحملة المضادة للجنبلاطيين ثم تلاشت بالتدريج. وبمر الزمن خفّت حدة الجدل حول مقتل نعيم مغبغب الذي اعتبر أول قربان يقدمه رئيس الجمهورية على مذبح الوحدة الوطنية، على حد تعبير أحد الكتّاب اللبنانيين[1].

قدّر كمال جنبلاط موقف الرئيس اللبناني فؤاد شهاب حق قدره. فأقدم في ١٢ آب ١٩٥٩ على نقلة جوابية صاغ من خلالها رسمياً موقفه تجاه رئيس الدولة وعهده:

«إننا سنوالي العهد القائم ست سنوات متواصلة وما يليها أيضاً بالنسبة إلى شخص ولي هذا العهد، تأييداً ومساندة وتضامناً وصداقة، أياً تكن الظروف وأياً تكن الملابسات، وكما كنّا في الماضي سنكون أيضاً في المستقبل، لأننا لا ننسى ولا يمكن أن ننسى اليد الكريمة التي امتدت للدفاع عن بعض مواقفنا الوطنية لأجل المبادئ اللبنانية والإصلاحية التي نؤمن بها (...) وستظل علاقاتنا بشخص الرئيس الأول عاطفة تقدير ومحبة واحترام»[2].

-١-

كان اللواء فؤاد شهاب من السياسيين اللبنانيين القلائل الذين يكن لهم كمال بك احتراماً ووداً صادقاً. فهذا الاريستوقراطي الخالص الذي حكم أجداده لبنان زهاء مئة وخمسين عاماً يتحلى بالشهامة والكرامة والشعور بالواجب، ويضع

ولا يكل كمال بك عن تكرار القول أن النبيذ الجديد لا يصح أن يخزن في الاقربة العتيقة. وفي تصريح له بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٩ حذّر مرة أخرى من أن بقاء قائمقامية المسيحيين وقائمقامية المسلمين لا بد أن يؤدي إلى الانقسام العميق في المجتمع ويبدد أمانيه في معاودة بناء الوحدة الوطنية «وعبثاً نحاول إيجاد حل عميق فعلي نهائي للأزمة إذا بقينا ندور في فلك الطائفية السياسية»[٤]. ويرى أن المخرج الوحيد من تلك الأزمة هو تأليف حكومة جديدة من ممثلي الأوساط الوطنية، أو على الأقل إسناد الحكومة القائمة ودعمها بممثلي الأحزاب والحركات الوطنية والاشتراكية، وهذا في اعتقاد كمال جنبلاط أحد شروط تطبيع الوضع الذي يستبعد أن يتم ما لم تخض الحكومة نضالاً حازماً ضد جماعة العهد البائد الذين علقوا الآمال على تأجيج الخلافات والنزاعات الطائفية وتدبير استفزازات جديدة بالأسلحة والاموال الواردة من الخارج. ويؤكد كمال بك أن السبب الأول للأزمة اللبنانية ليس الخلاف بين المسيحيين والمسلمين، بل الصراع بين دعاة الطائفية السياسية وأنصار فكرة المجتمع المدني العلماني. ولذا يناشد العهد الجديد أن يعاقب قضائياً أولئك الذين يغرسون بذور النعرة الطائفية ويسمّمون ذهنية المجتمع بالمذهبية الفتّاكة. ويمضي كمال جنبلاط إلى القول بضرورة إقرار قانون عاجل ينص على الحبس المؤبّد بل وحتى الحكم بالإعدام على من يتّهم بتأجيج النزاعات على أساس طائفي أو التحريض على قتل أبناء الأديان الأخرى.

أما الطائفية السياسية المتجذّرة عميقاً في النظام السلطوي اللبناني فيجب، في رأي جنبلاط، أن تلغى تدريجاً وينبغي أن تتمّ تصفيتها على مراحل عدّة، تتطلّب كل مرحلة منها جهوداً موزونة وهادفة من جانب الحكومة. وفي إطار الإصلاح الإداري يقترح كمال بك إنهاء خدمة جميع الموظفين الذين عملوا أكثر من ٢٥ عاماً في دوائر الدولة وفي بلدية بيروت والمدن الأخرى، وسدّ الشواغر الناشئة عن ذلك وفقاً للتناسب القائم بين المسلمين والمسيحيين. وبعد ذلك ينبغي فوراً، ووفقاً للأصول الاشتراعية، إلغاء مبدأ الطائفية والمذهبية وتحديد فترة انتقالية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات تجري خلالها كل التعيينات والترقيات في الدولة على أساس الكفاءة والمباراة. ولكن المعروف أن المستوى التعليمي لدى بعض الفئات والطوائف الإسلامية وكذلك لدى الروم الأرثوذكس والأرمن أدنى بكثير

الجمهورية للإصلاح الإداري، عصب برنامج التحديث الذي أعده لتحويل لبنان دولة عصرية. ففي حزيران ١٩٥٩ أصدرت الحكومة مجموعة من المراسيم الاشتراعية في شأن التدابير الرامية إلى إعادة تنظيم الجهاز الإداري وغربلة التعيينات بغية تفعيل آلة الدولة وتخليصها من الفساد. واتخذ قرار انشاء مجلس الخدمة المدنية ومن صلاحياته تحديد عدد مستخدمي الدولة ومتابعة نشاطهم ومراقبة التعيينات والترقيات وإجراء المباريات لسد الشواغر في مختلف المصالح. وبهدف زيادة مراقبة عمل دوائر الدولة تألفت إدارة التفتيش المركزي.

رحب كمال جنبلاط بالإصلاح الذي بدأه الرئيس شهاب، وكان من حيث المضمون يتجاوب مع الاقتراحات التي صاغها الحزب التقدمي الاشتراكي من عشر سنين. واعتبر المراسيم الاشتراعية الجديدة حدثاً مهماً في تاريخ لبنان، وشدد على ضرورة تطهير جهاز الدولة بحزم من الموظفين الموالين للعهد القديم والذين لوثوا سمعتهم بالفساد. وتلك مهمة يتعذر تنفيذ الإصلاح بدونها، في اعتقاد جنبلاط. وإلى ذلك ناشد الحكومة أن تكون أكثر عدلاً وإنصافاً في توزيع «كعكة» السلطة. ولفت الأنظار إلى الفوارق الصارخة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق.

إلا أن الموقف الناشئ في لبنان أثار قلق كمال جنبلاط كثيراً. فإن محاولة رئيس الجمهورية تحقيق الوفاق الوطني من خلال «حكومة النصف بنصف» كانت، في اعتقاده، تنطوي على خطر بالغ، ناهيك عن عقمها أصلاً. فما كان بالإمكان بناء دولة عصرية ذات تقسيم دقيق للسلطات وشبكة متشعبة من المؤسسات والهيئات الفاعلة، بالاعتماد على النموذج العتيق للقائمقاميتين الذي يمثل المصالح المحلية والطائفية الضيقة التي لا يقوى حتى الشيطان على التوفيق بينها وبين المصالح الوطنية للبلاد، على حد تعبير كمال بك. كان إبقاء نظام الطائفية السياسية ينطوي على خطر الإمعان في تشرذم اللبنانيين وتفريقهم على أساس الانتماء الديني والمذهبية التي تمزق الصفوف وتحول دون لم شمل الأمة في إطار مجتمع مدني يوفر الحقوق المتساوية والفرص المتكافئة للجميع. كتب كمال جنبلاط في احدى مقالاته: «نقول هذا الوطن - والمرارة في نفوسنا - لأننا نوشك أن نرى هذا الوطن ذاته يتحول إلى اتحاد فدرالي للطوائف، ولا يعود وطناً لأحد على الاطلاق»[٣].

ذلك نصّت التعديلات على جملة تدابير الغرض منها تفادي المخالفات التي حدثت عام ١٩٥٧ ومكّنت الرئيس كميل شمعون من إسقاط خصومه السياسيين وتأليف مجلس نواب «طوع بنانه».

جرت الانتخابات على أربع مراحل في حزيران وتموز ١٩٦٠، وهي كانت على العموم ناجحة بالنسبة إلى كمال جنبلاط، مع أن تقويماته المتحفّظة كانت تنمّ عن أمله في المزيد. وأهم حصيلة لتلك الانتخابات دون شك أن الحزب التقدّمي الاشتراكي غدا للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٩ «الحزب الأوّل في مجلس النواب»، حيث كانت له أكبر كتلة فيه تضم ثمانية نوّاب. فإلى كمال بك فاز بالمقاعد النيابية اثنان من قياديي الحزب هما نسيم مجدلاني وفريد جبران، فيما غدت المقاعد الخمسة الأخرى من نصيب حلفاء الحزب الذين رشّحوا ضمن لوائحه الانتخابية.

إلا أن الفائز الأول في انتخابات ١٩٦٠ النيابية هو الرئيس فؤاد شهاب بالطبع. فمع أن مجلس النواب الجديد يمثّل جميع الأطراف الأساسية المساهمة في نزاعات ١٩٥٨، فقد كان أنصار الرئيس كميل شمعون أقلية، فيما يعود أكثر من ثلثي المقاعد إلى ممثّلي القوى السياسية المؤيدة للعهد. ولكن الرئيس فؤاد شهاب أقدم فجأة على خطوة حيّرت البلاد كلها. فأعلن في ٢٠ تموز أنه أنجز مهمّته في إحلال النظام والاستقرار ويقدّم الآن استقالته رسمياً إلى رئيس مجلس النواب المنتخب صبري حمادة.

أثارت خطوة رئيس الجمهورية غير المألوفة تكهّنات وتفسيرات عدة، ورأى البعض أن قراره نهائي لا رجعة عنه، فيما اعتبره البعض الآخر نقلة مسرحية موزونة بمنتهى الدقة. ومهما يكن من أمر فقد ساد الفزع والاضطراب الأوساط السياسية. وقامت في بيروت ومدن أخرى تظاهرات عفوية لأنصار رئيس الجمهورية. وسعى رئيس مجلس النواب وزعماء الكتل النيابية وأبرز السياسيين إلى إقناع الرئيس فؤاد شهاب بالعدول عن قرار الاستقالة. فنزل عند طلبهم الذي كان أشبه بالاستغاثة، وسحب استقالته عائداً إلى قصر الرئاسة.

ومهما تكن الدوافع التي انطلق منها الرئيس اللبناني، فإن الضجة التي أثيرت حول استقالته زادت من شعبيته كثيراً وساقت الدليل على الثقة التي محضته إياها أبرز القوى السياسية في البلاد. وعندما عاد لتولّي مهماته أعلن عن حلّ حكومة

مما لدى الموارنة والكاثوليك. وبهدف توفير الفرص المتكافئة للجميع في انتقاء الموظفين على أساس الكفاءة يتعيّن إضافة درجات إلى مجموع درجات الراغبين في العمل من أبناء الطوائف الأدنى مستوى، وذلك وفقاً لمعدلات يحدّدها القانون لكل طائفة على حدة. وإلى ذلك فالحكومة ملزمة بأن تخصّص اعتمادات كبيرة لتطوير التعليم في الطوائف المتخلّفة، وتعتمد منحاً دراسية لأبناء تلك الطوائف كي يتمكّنوا من النهوض وبلوغ المستوى التعليمي العام. وبعد الفترة الانتقالية يغدو المعيار الوحيد لتعيين الموظفين والمستخدمين هو خصالهم الشخصية ومستوى التأهيل المهني بصرف النظر عن الانتماء الطائفي.

وفي مطلع تشرين الأول ١٩٥٩ أسفرت استقالة وزير الداخلية ريمون إده المفاجئة عن أزمة حكومية. وسرت شائعات بأن لاستقالة العميد إده الذي كسب حتى ذلك الحين سمعة الرجل المناضل دون خوف أو وجل في مكافحة الإجرام، صلة بالصفعة التي سددها مدير المكتب الثاني الرائد أنطوان سعد إلى عضو حزب الكتلة الوطنية فيليب خير بسبب أقوال مهينة تفوّه بها الأخير بحق رئيس الجمهورية. وجاء تصرّف ريمون إده ليسوق الدليل بصورة غير مباشرة على صحة هذه الرواية. فهو لم يبخل بالنعوت والتقريع الموجّه إلى الجيش والمكتب الثاني. إلا أن الأوساط القريبة من الحكومة تعتقد أن سبب الاستقالة هو غيرة العميد إده من الشيخ بيار الجميّل الذي ازداد نفوذه بعدما فضّله الرئيس فؤاد شهاب على ريمون إده وسائر السياسيين المسيحيين على أمل استخدام الكتائب سنداً من أسانيد عهده. وعقب استقالة العميد إده عيّن في الحكومة خمسة وزراء جدد يمثّلون مختلف الاتجاهات السياسية. ووصف كمال جنبلاط توسيع الوزارة على هذا النحو بـ «العودة إلى الوضع اللبناني العادي»، لكنه أكّد أنه لن يؤيّد الحكومة إلا إذا باشرت بهمة ونشاط تطهير جهاز الدولة، وشرعت في تنفيذ جميع المراسيم الاشتراعية فعلاً وليس قولاً.

مع حلول عام ١٩٦٠ غدت الانتخابات النيابية الجديدة مدار المناقشات السياسية ومحورها. وفي ٢٠ نيسان أقرّ مجلس النواب التعديلات التي تقدّم بها مجلس الوزراء على قانون الانتخابات. وكان في مقدّم المستجدات رفع عدد نواب المجلس من ٦٦ إلى ٩٩. وشمل التغيير أيضاً الدوائر الانتخابية فحدّد عددها بعدد الأقضية. ما عدا بيروت التي أفردت لها ثلاث دوائر انتخابية. وإلى

أصلاً من نصيب الأرثوذكس، أما الدرزي فلا يأمل في أكثر من منصب وزير.
وكانت هذه المفارقة في تدرج المراتب سبباً لإحراجات طريفة بالنسبة إلى زعيمي الحزب التقدّمي الاشتراكي. وقال نسيم مجدلاني في ما بعد: «كنت في بعض الأحيان أواجه مواقف محرجة لأن رئيس حزبي يشغل منصب وزير، بيما أشغل أنا منصب نائب رئيس الوزراء. إلا أن تلك هي مفارقات النظام الطائفي وعجائبه في لبنان»(٥).

-٢-

في الجمعية العمومية التي عقدها الحزب التقدّمي الاشتراكي في ٢٨ شباط ١٩٦٠، بعد انقطاع دام ثلاث سنوات، طرح كمال جنبلاط مبدأ «الموالاة الإيجابية» للعهد الشهابي. وكان يعتقد أن رئيس الجهورية المعروف بدعوته الصادقة إلى الإصلاحات، يمكن أن يحظى بالتأييد التام والثابت من جانب الحزب على امتداد فترة ولايته. إلا أن هذا المبدأ لا يشمل الحكومة وبقية هيئات السلطة التنفيذية. فموقف الحزب التقدّمي منها يراوح بين التعاون والمعارضة تبعاً لمدى استجابة سياسة تلك الهيئات لمصالح البلاد الجذرية وللبرنامج الذي صاغه الحزب لاصلاح المجتمع اللبناني.

كان قرار جنبلاط بشأن المشاركة في السلطة نابعاً من ثقته في كون التعاون الفعال مع الرئيس-المصلح يوفر له فرصة لتحقيق الكثير مما لم يتمكّن من تحقيقه نتيجة لثورة ١٩٥٨ بسبب غياب القيادة المشتركة للمعارضة، والتدخل العسكري الأميركي. وكتب المفكّر الدكتور خليل أحمد خليل: «كان كمال جنبلاط يتوخى في مطلع الستينات أن يتمكّن من قطف ثمار نضال وطني لبناني طويل، في ظل ظروف عربية جديدة تتميّز بما يأتي: الوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨-١٩٦١)، حضور جمال عبد الناصر القوي في المشرق العربي كقائد قومي سياسته بوصلة وموقفه فيصل»(٦).

ولم يخفِ كمال جنبلاط عدم ارتياحه الى نتائج ثورة ١٩٥٨ التي «انتهت من حيث كان يجَب الا تنتهي»، على حد تعبيره. فالانقسام او التقسيم العميق في المجتمع المشبع بالريبة والمخاوف والشكوك، يذكّره بالموقف الذي ساد البلاد قبل عام ١٩٤٣. وحذّر من تلك الظاهرة قائلا: «ولكن هذا التقسيم إذا استمر

أحمد الداعوق التي كان شكّلها لإجراء الانتخابات، وكلّف صائب بك سلام تأليف الوزارة الجديدة. وفي الحال بدأت في أروقة السلطة مساومات في شأن توزيع الحقائب الوزارية، وهو أمر قلّما يخلو من الفضائح والدسائس فيما وراء الكواليس.

التقى كمال جنبلاط الرئيس صائب سلام في أواخر تموز للبحث في شروط مشاركته في الحكومة التي ينتظر أن تقوم على مبادئ دقيقة وواضحة، ويكون لها برنامج عمل موزون تماماً. ورداً على تهجمات الخصوم الذين رشحوا آخرين من الدروز بدلاً من كمال جنبلاط، أدلى زعيم الحزب التقدّمي الاشتراكي ببيان إلى الصحف أكد فيه بخاصة أنه ينوي دخول الحكومة ليس نيابة عن الدروز، بل بصفته رئيساً لحزب لن يكون تمسّكه بالفكرة الوطنية وتأييده المبدئي للإصلاحات مادة للمساومة السياسية. وجاء كمال جنبلاط إلى الحكومة ببرنامج خاص به مكوّن من ١٦ فقرة طرحها على رئيس الجمهورية. وفي بداية آب استدعي إلى قصر الرئاسة. واستمرّ الاجتماع نحو سبع ساعات نوقش فيها البرنامج فقرة فقرة. وبعد مداخلات طويلة وافق الرئيس فؤاد شهاب على ١٤ فقرة منها وحذف من البرنامج مطلب تطبيق قانون «من أين لك هذا؟» الذي أقرّ عام ١٩٥٤، وكذلك اقتراح إعادة النظر في قانون الانتخابات بهدف رفع عدد النواب من ٩٩ إلى ١٢١ نائباً. وثار نقاش حاد حول تركيبة الوزارة المرتقبة. وقدّم كمال جنبلاط أدلّة على صدقية إعطاء الأولوية في اختيار الوزراء إلى ممثّلي الأكثرية النيابية مع تحديد عددهم. إلا أن هذه الفكرة تتعارض تماماً مع مخططات رئيس الجمهورية. فهو يرغب في توسيع مجلس الوزراء ليستوعب، على ما يبدو، جميع الزعماء التقليديين. ولعله يتصوّر أن خلافاتهم داخل جدران الحكومة أهون من خطر ائتلافهم خارجها. وحين لمس كمال بك تصميم الرئيس الأول على المضي في موقفه، تنازل وكفّ عن الجدل، ما دام لن ينتج ثمراً.

تولى كمال جنبلاط مهمات وزير التربية في مجلس الوزراء الجديد المكوّن من ١٨ وزيراً، وهو أكبر حكومة في تاريخ لبنان. وعين نسيم مجدلاني الأرثوذكسي الذي يشغل المرتبة الثانية بعد زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في سلم المسؤوليات الحزبية، نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدل فغدا على سلم الحكومة في مرتبة أعلى منه. والحقيقة أن منصب نائب رئيس الوزراء في لبنان هو

المثقفة الذي يرفع شعارات مفهومة من الناس ولديه برنامج عمل واضح الصياغة.

إن النخبة المفكرة والصفوة المتنورة بالنسبة الى كمال جنبلاط هي «ملح الأرض» وهي الفارس الممسك بيد ثابتة عنان الحصان الذي يرمز، على حد تعبير الأب هرمس، الى شعب لا يدرك مغزى الوجود، ولا يعرف إلى أين يسير. ويشدد جنبلاط في محاضراته في الجامعات و«الندوة اللبنانية» وأمام شبيبة الحزب التقدمي الاشتراكي على فكرته بان مصير المعركة، من اجل توحيد لبنان وابراز مفهوم شعبه، قد يتوقف على القيادة التي ستتوافر لمثل هذا النضال الكبير، «وستقع مسؤولية ذلك على المثقفين، وعلى مدى انخراطهم في مجالات العمل الشعبي وتزعمهم للقيادة وممارستهم أفضلها نهجاً وأكثرها تحرراً»[٨].

وابتداء من خريف ١٩٥٨ أمضى كمال جنبلاط وقتاً طويلاً في إعادة تنظيم الحزب الذي أراد أن يتحول مدرسة لتربية النخبة المفكرة. كان مقر الحزب في بناية مصطفى قمورية بحي زقاق البلاط يعج بالناس دوماً، ويتردد عليه رفاق من تنظيمات القاعدة وأصدقاء ومؤازرون للحزب وطلبة وتلاميذ وأساتذة جامعيون وصحافيون وكثير من الباحثين عن المناصب. وفي انتظار المقابلة كان الرهبان الموارنة يحتسون القهوة ويتجاذبون أطراف الحديث مع الشيوخ الدروز. وبين حين وآخر يدخل المكتب، دون التفات الى طابور المراجعين، ديبلوماسيون وزوار أجانب وضيوف كبار. ويستقبل كمال بك المراجعين يومي الثلثاء والخميس، فيما يكرس يوم الجمعة للتأمل والتمرن الروحي والبدني، ويقضي السبت والأحد في المختارة حيث يفتح القصر أبوابه لجميع الذين ينشدون العون أو النصح.

في تلك الحقبة لم يكن يعمل في جهاز الحزب مسؤولون متفرغون، ولعل الموظف الثابت الوحيد هو السائق الذي يلازم المكتب منذ الصباح الباكر. أما الباقون فيعملون في دوائر الدولة ولا تجدهم في المقر الا بعد الظهر. وعقب أحداث ١٩٥٨، حيث كان الحزب القوة المحركة الرئيسية للثورة في الشوف، حلت فترة ركود في نشاطه اعتبرها كمال جنبلاط نتيجة طبيعية للانتقال من الكفاح المسلح الى العمل السلمي. وكان يكرر أن من السهل استنهاض الناس أثناء الثورة بالسلاح أو بدونه وصولا الى مستوى النضال الحقيقي ما دامت الثورة تحيي

يصبح خطراً على لبنان وعلى كيانه ذاته(...) فكيف يستطيع لبنان أن يدوم ويبقى وهو يلعب بقشور الطائفية السياسية ويلتهي بصراعها الداخلي، وحولنا في سوريا، وفي مصر، وفي العراق، وفي تونس، والجزائر، - هذا إذا اقتصرنا على بعض الدول العربية - فكرة القومية الجامعة المتحررة من الطائفية، تنمو بسرعة وتجتاح وتسيطر، والفكرة الاشتراكية تتحقق في كل مكان؟»(٧).

في بداية الستينات شعر كمال جنبلاط بخيبة أمل مريرة حيال حلفائه السابقين في المعارضة. وعندما كان يعود بالذاكرة الى «الثورة البيضاء» عام ١٩٥٢ والى الانتفاضة المسلحة الأخيرة يتضح له عبث تلك الآمال التي علّقها على الإصلاح الجذري للمجتمع من خلال «الجبهة الاشتراكية» ثم «جبهة الاتحاد الوطني» في ما بعد، وكانتا مجرد كتلتين تكتيكيتين لساسة وزعماء تقليديين ترتبط مصالحهم الحقيقية ليس بتقويض نظام الطائفية السياسية، بل بإعادة توزيع السلطة لمصلحتهم واقتسام النفوذ داخل هذا النظام. وما كانوا يسمونه كفاحاً إنْ هو في الواقع إلا هموم أنانية تشغل بالهم كلّما أسفرت الملابسات عن حرمانهم الامتيازات التي ضمنها لهم الميثاق الوطني مدى الحياة والمتجسدة في منصب وزاري أو مقعد برلماني. أما إذا كان الميثاق الوطني نفسه يتعرّض للخطر فتجدهم يرصون الصفوف ويذودون عنه بقوة السلاح، مغازلين الشارع الهائج بشعارات يرفعونها حول الوحدة العربية، بل وحتى الاشتراكية. ولكن ما إن تقتطع لهم السلطة قطعة من «كعكتها» وتعود الأمور إلى سابق عهدها، حتى يدس هؤلاء «الثوار» سيوفهم الخشبية في أغمادها ويتربعون على السدة السياسية المعتادة ليواصلوا لعبتهم الكلامية التهريجية في انتقاد الفساد والمطالبة بالإصلاح، فلا خطر من الكلام أو التهريج مهما طال.

وبعد التأمل في أسباب الاخفاقات وتحليلها استنتج كمال جنبلاط أن مشاكل البلاد لن تحل في نادي الوجهاء، وأن النضال في سبيل لبنان ديموقراطي علماني اشتراكي يتطلب أساليب وطرائق مغايرة مبدئياً. ولن يتمكن من مواجهة الزعماء الإقطاعيين وأصحاب البيوتات المالية الذين أقاموا «جدار المال» الأصم على طريق الإصلاحات، إلا سياسي ينجح في كسب ثقة الجماهير الواسعة وتأييد المجتمع. وكان زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي على يقين من أن مهمة توعية الشعب وتعبئته للنضال في سبيل التبدلات الجذرية يجب أن يتولاها حزب النخبة

الثاني. إلا أنها اكتفت في ذلك اليوم بالاستماع إلى تقرير جنبلاط السنوي من دون اتخاذ أية قرارات، وذلك لعدم اكتمال النصاب للمرة الاولى في تاريخ الحزب بسبب غياب عدد كبير من قيادييه. ولم تتم المناقشة الجادة للوضع الناشئ في الحزب الا في ٨ كانون الثاني ١٩٦١. وحاول كمال جنبلاط أن يوضح في تقريره أن التعاون مع العهد والمشاركة في الحكومة لا يلغيان أهداف الحزب ومهماته الطويلة الأجل. فالحزب كان وسيظل تنظيماً ثورياً طليعياً يناضل في سبيل انتصار مبادئ الاشتراكية الإنسانية. وانتقد المسؤولين القياديين على تهاونهم وعدم مواكبتهم الحركة النقابية والعمالية الصاعدة، وناشدهم أن يكتسبوا مناعة ضد «مغريات الحكم» ويتناسوا المنافع الشخصية رغم الصعوبات المادية، ويكرسوا أنفسهم للعمل اليومي الصبور في سبيل توسيع صفوف الحزب وتربية نخبة جديدة. وقال: «نحن بحاجة في هذا الحزب الى أن نتخلص من الانتهازيات على إطلاقها، ومن التسويات والمساومات في شكلها العادي السياسي الرخيص. فقد أوشك الحزب التقدمي الاشتراكي أن يصبح في مفهوم بعض الرفاق حركة إصلاحية من نوع مذكرة الإصلاح للوجهاء والشخصيات التي تقدمنا بها مع فريق من اخواننا اللبنانيين سنة ١٩٤٦، أو على شاكلة لجنة الإنقاذ الوطني أو الجبهة الاشتراكية الوطنية أو أخيراً جبهة الاتحاد الوطني. وفات عدداً منا أننا حركة ثورية أصيلة إذا ما تجمعت امكاناتنا وتصوّبت وتحددت طاقتها وفرشنا أمامها تضحيات عرق الجبين والجهد والألم والمال وتضحية هذا الجسد عندما تطالبنا الظروف بذلك، فلا يمكن لهذه الحركة الثورية إلا أن تنتصر. هذا شيء محتوم كما هو علم المعادلات الحسابية شيء محتوم»(٩).

ورداً على اللوم الصادر عن أشخاص يبدو أن كمال جنبلاط يعتز بآرائهم، حاول من جديد أن يقنع الحاضرين بأن الدافع الأول لمشاركته في الحكومة هو تنفيذ البرامج التي وضعها الحزب، وأن ذلك لا يعني بأية حال تراجعاً عن الأهداف الاستراتيجية المعلنة. والتكتيك الذي يقترحه كمال بك يبشر بمنافع مزدوجة في تصوراته. فالتعاون مع العهد يرسخ من جهة الفكرة التي ارتسمت في ذهنية المجتمع عن الحزب التقدمي الاشتراكي بصفته قوة سياسية شرعية تشكل جزءا لا يتجزأ من السلطة القائمة. ومن جهة اخرى فإن الطابع الثوري للحزب الذي يتحلى برؤية دقيقة وواضحة للآفاق المستقبلية ويسعى إلى كسب ثقة

الروح وتبعث في النفوس الهمة والطاقة والأماني السامية والبسالة الهادفة، وهي أمور غائبة عادة عن الحياة اليومية.

وفي مطلع الخمسينات عندما كان الحزب التقدمي الاشتراكي في نهوض مطرد، انخرط في صفوفه آلاف المثقفين من شتى الطوائف معتبرين أفكار الاشتراكية التقدمية قاعدة عقيدية متينة للتحولات الجذرية في البلاد. وازداد تعداد الحزب حتى بلغ ١٨ ألفا. وكاد ان يتحول حركة لبنانية شاملة تتجاوز الحواجز الطائفية وتتمكن بالتالي من النهوض بالمهمات الوطنية العامة. إلا أن كثيرين من الأعضاء المسيحيين تركوا صفوف الحزب في عهد الرئيس كميل شمعون، فتقلص تعداده بعد بضع سنوات الى ١٠ آلاف - ١٢ ألفا. ولحق بالحزب ضرر بالغ عقب انسحاب أعضاء القيادة المسيحيين الخمسة وعلى رأسهم جبران مجدلاني في تشرين الأول ١٩٥٦. واستمر خروج المسيحيين في السنوات اللاحقة حتى بلغ أوجه المؤسف صيف ١٩٥٨ حيث تخاذل بعض القياديين وفضلوا الانزواء والتفرج في جو المواجهة المسلحة المعقدة.

وتعرض الحزب لأزمة مطلع الستينات. فالمشاركة في حكومة صائب سلام أثارت الحيرة في صفوف التقدميين الاشتراكيين، وتصوّر كثيرون منهم أن الحزب استلم زمام السلطة أخيراً وحان الوقت لحل مشاكلهم الشخصية. واستولى على بعض المسؤولين القياديين، بل وعلى البسطاء من أعضاء الحزب، هوس البحث عن المناصب المرموقة في الوزارات وسائر دوائر الدولة. وما كان يخلو يوم من مراجعة الحزبيين لكمال بك طالبين التزكية والتوصية. واقترن تصاعد الميول الانتهازية مع ضعف التقيد بالانضباط. ولم يعد بعض الرفاق يتذكرون متى سددوا بدل الاشتراك آخر مرة، ناهيك بالتبرعات التي كانت في السابق تتوارد بانتظام على مالية الحزب. وتقدمت المصالح الشخصية الى مرتبة الصدارة حتى باتت تلهي الأعضاء عن العمل الحزبي المعتاد. وإذا كانت عجلة العمل اليومي الروتيني لا تزال تدور في الجهاز المركزي، ففي الكثير من منظمات القاعدة انعدمت إمارات الحياة النشيطة، حتى ساد الركود التام في بعضها.

واشتد قلق كمال جنبلاط من خطر تحول الحزب التقدمي الاشتراكي حركة إصلاحية عفا عليها الزمن، فدعا إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العمومية للحزب في نهاية آب ١٩٦٠. وبسبب الارتباك التنظيمي أرجئت الجلسة الى ٢٧ تشرين

الخاصة الفاخرة التي توفّر مستوى تعليمياً باهظ التكاليف وأرفع من المدارس الحكومية، إنما هم من أبناء الطوائف المسيحية الغنية. وبالتالي كان عدد المدارس الخاصة في المناطق المسيحية أكثر عموماً مما في المناطق الإسلامية حيث مستوى المعيشة أوطأ بكثير، فيسعى أولياء أمور التلاميذ إلى إدخالهم المدارس الحكومية. إلا أن هذه المدارس قليلة جداً، والمدارس الخاصة معدومة تماماً في المناطق غير المتطوّرة اقتصادياً مثل الجنوب والقسم الشمالي من وادي البقاع، وكذلك عكار حيث معظم السكان من الشيعة والسنة ذوي الدخل المحدود. وأدى هذا الوضع إلى تثبيت التفاوت بين الطوائف ووفّر للمسيحيين، وبخاصة الكاثوليك والموارنة، فرصاً أكبر للعمل في دوائر الدولة وفي الشركات الخاصة من جهة، وأثار من جهة أخرى استياء وسخطاً لدى الطوائف التي تشعر بالغبن والإجحاف.

وتجلى الانقسام الطائفي كذلك في نظام التعليم العالي، حيث تتبلور الكليشهات المغروسة في نفوس التلاميذ منذ الطفولة وتتحوّل معتقدات ذهنية معلّلة لدى الطلبة تقيم حواجز صماء بين أبناء مختلف الطوائف. وغالباً ما تكون الفوارق في التوجهات الثقافية والسياسية عميقة إلى درجة تجعل خريجي جامعة القديس يوسف اليسوعية التي تفضّلها الصفوة السياسية اللبنانية، يجدون صعوبة في التفاهم مع خريجي الجامعة الأميركية التي أسّسها البروتستانت عام ١٨٦٦ في إطار البحث عن سبل نشر أفكار الليبرالية الانكلوسكسونية في لبنان والشرق الأوسط.

ولم يأت تلميح كمال جنبلاط إلى كونه جندياً في خندق المقدم من قبيل المصادفة. فقد توقع أن أية محاولة لتغيير نظام التربية والتعليم ستقابل على أسنة الحراب من الانعزاليين الذين لهم مصلحة في بقاء الوضع القائم على حاله. ولعل ذلك هو ما حمله على الاستعانة بالمصطلحات العسكرية في أول اجتماع لوزارة التربية، حيث أعلن أنه سينسفها من الداخل بـ«الألغام الوطنية» ليجتث روح الفرنجة ويزيل آثارها، ويوجه العمل في مجرى المثل والقيم الثقافية والحضارية الملازمة للبنان. وكانت النظرية التربوية التي يريد كمال جنبلاط أن يتّخذها أساساً لنظام التعليم في البلاد هي غرس المعارف وتهذيب المشاعر، أي اقتران العملية التدريسية بالتربية الشعورية، وذلك لأن التناسق بين الجانبين

الجماهير وتأييدها، إنما يجعله «مركز ضغط» قادراً على التأثير الفعال في السلطة.

إلا إن ملامة الرفاق لم تكن تجانب الحقيقة من بعض النواحي. ففي آب ١٩٦٠ انتقل كمال بك إلى مكتبه الجديد في مبنى وزارة التربية. وصار عمله في منصب الوزير واجتماعاته ورحلاته اللامتناهية تشغل حيزاً كبيراً من وقته وتستنزف طاقاته، فلم يعد قادراً على إيلاء أمور الحزب ما تستحقه من اهتمام. وتقلّصت المراجعات في القضايا الشخصية فاقتصرت على يوم الاثنين من كل أسبوع، إلاّ أنها كثيراً ما تلغى لأسباب قاهرة. وحتى مع المسؤولين القياديين في الحزب غدت لقاءات كمال بك أندر وأقصر.

ومنذ الأيام الأولى تلمّس كمال جنبلاط موقف الحذر، إن لم نقل العداء المبيت، من جانب الكثير من موظفي الوزارة. وقال لأصدقائه المقرّبين ذات مرة: «أنا ونسيم في وضع لا نحسد عليه. فأكثر ما يجمع عليه أنصار الطائفية هو مقاومة الإصلاحات القليلة التي نسعى إلى تنفيذها. وبهذا المعنى كلانا جنديان في خندق المقدم».

إلا أن البرود الذي قوبل به الوزير لم يفت في عضده. وهو منذ البداية متأهّب لصراع عنيف حازم. فنظام التربية والتعليم القائم في البلاد يعوق، باعتقاده، تكوين الذهنية الوطنية أو الوجدان القومي الذي لا يمكن بدونه بناء لبنان المستقل الموحّد. وخلافاً للدول الغربية بل وللأقطار العربية المجاورة حيث معظم المؤسسات التعليمية في أيدي الدولة، كان أكثر من ٦٠ في المئة من تلاميذ لبنان يتعلّمون في مدارس خاصة. ومع أن المعلّمين ملزمون رسمياً بالتقيّد بمناهج تدريس عامة، كان هذا المبدأ عرضة للمخالفات حتى في المدارس الحكومية، أما المدارس الخاصة فتربي التلاميذ تحت تأثير المبادئ العقائدية السائدة في هذه الطائفة أو تلك. وبالنتيجة يتخرّج في المؤسسات التعليمية الخاصة مواطنون يتمسّكون بآراء وتوجّهات ثقافية وسياسية متباينة، ومتعارضة تماماً في أغلب الأحيان، تجاه ماضي لبنان ومستقبله، مما يجعل الحوار بينهم، ناهيك بالتفاهم متعذّراً أصلاً.

ومما زاد في تعقيد المشكلة، الفوارق الكبيرة في مستوى الأحوال المادية والمعيشية بين شتى الطوائف والمناطق الجغرافية. ومعظم تلاميذ المدارس

حرية التعليم الذي هو، باعتقاده، أحد أعمدة الليبرالية اللبنانية. وثار حول الموضوع جدل ساخن في وزارة التربية أيضاً، حيث أعرب كثير من موظّفيها المعيّنين وفقاً للحصص المستحقّة للموارنة، عن تأييدهم التام للشيخ بيار الجميّل وراحوا يعرقلون جميع مبادرات كمال جنبلاط. فردّ عليهم مستعيناً بالتفسير الهندوكي واليوناني لمفهوم الحرية باعتبارها هي المعرفة والحكمة، وحاول أن يقنعهم بأن احتكار آباء الكنيسة لميدان التربية والتعليم أشبه بممارسات الأنظمة الاستبدادية، وهو في كل الأحوال احتكار لا يمت بصلة إلى الحرية. إلا أن خصوم كمال جنبلاط لم يعيروا حججه أذناً صاغية. وأثارت دعوته للتخلي عن التوجه الوحيد الجانب صوب الغرب وتحويل تدريس العلوم والمواد الإنسانية الأساسية إلى مجرى الثقافة العربية، الإستياء والإستنكار لدى قسم من الصفوة المارونية الذين يعتبرون لبنان وطناً للمسيحيين، لكنهم يعترفون بطابعه العربي اضطراراً ولمجرّد التقيّد بمبادئ الميثاق الوطني.

لذلك فإن العمل في وزارة التربية كان أشبه بالقتال في الجبهة. فالأشهر العشرة التي أمضاها كمال جنبلاط في منصب وزير التربية، مشحونة بالصراع المرير لتنفيذ المشاريع التي دخل الحكومة في الواقع من أجلها. فكل مسألة يطرحها على مجلس الوزراء لا بدّ أن يعترض عليها بيار الجميّل. وعندما تشتدّ الخلافات بينهما إلى درجة خطيرة يتولى دور الحكَم رئيس الحكومة صائب سلام أو حتى رئيس الجمهورية. وفي كانون الثاني ١٩٦١ أثار بيار الجميّل ومعه الرئيس السابق كميل شمعون ضجة في شأن نية جامعة بيروت العربية فتح كلية للحقوق تدرّس فيها المواد الأساسية باللغة العربية. وكانت أيّة محاولة لتعريب العملية التدريسية على مستوى التعليم الثانوي، ناهيك بالتعليم العالي، تستنفر السياسيين الموالين للغرب، أما جامعة بيروت العربية التي تأسّست في عام ١٩٦٠ فهي تثير حساسية بالغة لديهم وتصبّ الزيت في لهيب الخلاف كونها فرعاً لجامعة الإسكندرية، مما يعني في تصورات البعض أنها ذات علاقة بالقومية العربية.

ورغم الاستياء الشديد، عمل كمال بك ببرودة أعصاب وبمزيد من الحزم. ورداً على تهديد نقابة المحامين بإعلان الإضراب لأجل غير مسمّى، اقترح على الحكومة إتّخاذ التدابير لتقييد احتكار المحاماة قانونياً. وعندما بدأ الإضراب فعلاً دعا جنبلاط بحزم إلى حلّ نقابة المحامين فوراً. ومع أن الضجة استمرّت أشهراً

الذهني والروحي في الإنسان، هو وحده القادر على جعله شخصية متطورة من جميع الوجوه.

ومن الناحية التطبيقية كان كمال جنبلاط يتوخى تنفيذ مهمتين ملحتين هما: توسيع شبكة المدارس الحكومية، وبخاصة في المناطق المتخلّفة، وتوحيد مناهج التدريس إلى أقصى حد ممكن مع التركيز على التاريخ الذي هو، باعتقاده، أساس تكوين الوعي الوطني والوجدان القومي. وفي مؤتمر صحافي عقد يوم ٥ كانون الثاني ١٩٦١ طرح جنبلاط على سبيل المناقشة مشروعه للتعليم الابتدائي المجاني العام، وفي نهاية آذار أحاله إلى رئيس الجمهورية والحكومة للنظر فيه. وفي الوقت ذاته كان العمل جارياً في وضع برنامج طويل الأمد لبناء مدارس للتعليم المهني من أجل أبناء ذوي الدخل المحدود بخاصة، وكذلك المشاريع المرتبطة بإعداد المعلّمين وتأهيلهم. ويعتبر كمال جنبلاط المشاريع الأخيرة مهمة للغاية بالنسبة إلى لبنان الذي لم تكن فيه، ولا مؤسسة تعليمية واحدة لإعداد المدرّسين، وعندما كان يتفقّد المدارس الثانوية في مختلف المناطق، واجه وضعاً غريباً حيث يقوم محاسب المجلس البلدي بتدريس الرياضيات إضافة إلى وظيفته، ويمارس طبيب المستشفى تدريس علم الأحياء، ويقوم مساح من العاملين في إحدى شركات البناء بتدريس الجغرافية، كل ذلك لعدم كفاية المدرّسين.

وفي نهاية عام ١٩٦٠ أقدم كمال بك على أولى الخطوات لتوحيد مناهج التدريس. وفي كلمته أثناء افتتاح «أسبوع الكتاب العربي» طرح ضرورة تأليف كتاب في تاريخ لبنان يتّخذ أساساً لتدريس هذه المادة في جميع مدارس البلاد. وأشركت وزارة التربية اختصاصيين مشهورين في وضع نظرية التطور التاريخي للبنان باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من التاريخ العربي. وتفادياً للّوم ورداً على الادعاءات في شأن التحيّز الطائفي، أشرك كمال جنبلاط في هذا العمل، إلى خبراء «النادي الثقافي العربي»، أعلام المحافل العلمية المسيحية مثل رئيس أكاديمية الفنون الجميلة ألكسي بطرس، وعالم الآثار موريس شهاب، والمؤرّخ والكاتب المعروف قسطنطين زريق.

قوبلت مبادرة كمال جنبلاط باعتراضات شديدة من الشيخ بيار الجميّل وزير المالية. فقد اعتبر زعيم حزب الكتائب توحيد مناهج التدريس تطاولاً على مبدأ

بالتغاضي عن النشاط التعويقي الذي يمارسه أنصار الرئيس السابق كميل شمعون والقوميون وحزب الكتائب المتعاون معهم في بعض النواحي. وإمعانا في احباط المحاولات التي صدرت في تلك الفترة عن وزارة الخارجية، الموالية للغرب، من أجل تحويل وجهة السياسة الخارجية اللبنانية من الولايات المتحدة صوب فرنسا، انتقد كمال جنبلاط فرنسا بشدة على حربها المستمرة في الجزائر، وأعلن أن تأييد النضال التحرري للشعب الجزائري ضد المستعمرين الفرنسيين يتجاوب بالكامل مع المصالح الوطنية للبنان. وجاء رد فعل جنبلاط عنيفا أيضا على النبأ القائل أن الوفد اللبناني لدى الأمم المتحدة صوّت ضد قبول جمهورية الصين الشعبية في عضوية هذه الهيئة الدولية. واعتبر جنبلاط خطوة الديبلوماسية اللبنانية هذه خرقا فظا لمبدأ الحياد بل وإهانة له شخصيا، لكنه استدرك وقال إنه لا ينوي تأجيج الخلاف لان لديه في وزارة الخارجية أصدقاء طيبون.

إلا أن الخطوة الحاسمة جاءت في نهاية شباط ١٩٦١. ففي برقية تهنئة بعثها جنبلاط إلى الرئيس جمال عبد الناصر لمناسبة مرور ثلاثة أعوام على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة كتب، كأنه يتجاوب مع كلمة صائب سلام في السنة الماضية: «لو أذن للبنان أن يرحب بكم لزحف بجباله ووديانه»[١٠]. وفي بداية آذار توجّه جنبلاط على رأس وفد شعبي كبير إلى سوريا لحضور الاحتفالات واللقاءات مع الرئيس عبد الناصر الذي كان وصل إليها. ولم تسكت القاهرة ودمشق على ما كتبته الصحف اللبنانية اليمينية ضد مصر آنذاك. فقد رد جمال عبد الناصر بشدة في خطبه أثناء التجمعات والمظاهرات الجماهيرية على محاولات الكتائبيين والقوميين وبعض السياسيين اللبنانيين دق إسفين في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان، واتهمهم بالتآمر على دولة الوحدة. وفي ٢ آذار أدلى كمال جنبلاط بتصريح إلى الصحافة أعاد فيه إلى الأذهان محاولاته الكثيرة لإقناع السلطات اللبنانية بضرورة النضال الحازم ضد كميل شمعون والقوميين، وعبّر عن تقديره وتقويمه الرفيع لخطب الرئيس عبد الناصر الذي «تكلم كزعيم لبناني حقيقي»[١١].

في المقابل أثيرت في لبنان ضجة جديدة، من جانب القوميين بخاصة، الذين اتهموا كمال جنبلاط بكل الخطايا. ولم يتخلف عنهم الكتائبيون وجريدتهم الرسمية «العمل» التي أخذت تنشر كل يوم افتتاحيات مكرسة لكمال جنبلاط

عدّة فإن محاولات المعارضة منع إعداد الحقوقيين والمحامين من خلال التدريس باللغة العربية باءت بالفشل في النهاية. وبفضل جهود كمال جنبلاط اتّخذت الحكومة في صيف ١٩٦١ قراراً نهائياً لمصلحة كلية الحقوق العربية. إلا أنها أكدت من جهة أخرى لزوم خضوعها للجامعة اللبنانية.

واتّسم بمزيد من الحدة الجدل بين كمال جنبلاط وبيار الجميّل في مسألة سياسية صرف تتعلّق بموقف الحكومة من التعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر. فرغم أن العلاقات الودّية التي قامت مع القاهرة عقب اللقاء التاريخي بين الرئيسين اللبناني والمصري أمنت للبنان على مدى سنين الاستقرار السياسي الخارجي الذي يحتاج إليه لتنفيذ الاصلاحات، فقد ظلّ موقف القسم الموالي للغرب من الصفوة المسيحية متحيّزاً ضد جمال عبد الناصر، إن لم نقل كارهاً له. وكان من أسباب الضجة التي أثيرت في مجلس الوزراء وتلقفتها صحافة بيروت في الحال الحديث الذي أدلى به رئيس الوزراء صائب بك سلام إلى جريدة «الجمهورية» القاهرية ووصف فيه حكومته بأنها «امتداد طبيعي لثورة لبنان» وأكّد تمسكه بالقومية العربية. وثارت ثائرة الأوساط السياسية المسيحية لقول رئيس الوزراء أن قلوب اللبنانيين مع الجمهورية العربية المتحدة.

ففي اليوم التالي طالب بيار الجميل الرئيس صائب سلام بإيضاح رسمي مهددا بالاستقالة الفورية في حال رفض الطلب. ولم يكن أقل حدة من ذلك رد فعل الكتلة الوطنية التي أعلنت حجب الثقة عن الحكومة. وما كان بالإمكان إخماد الجذوة إلا بعد تدخل الرئيس فؤاد شهاب شخصيا. إلا أن المصالحة الاضطرارية لم تستمر طويلا. فقد استعرت المواجهة مجدّداً داخل الحكومة في تشرين الأول ١٩٦٠. وكان بيار الجميل نفسه عكّر الصفو هذه المرة أيضا. ففي احدى مقالاته شكك في كون الرأي العام في سوريا يؤيد فعلا الوحدة مع مصر وسياسة جمال عبد الناصر. وبعد شهر من ذلك التاريخ واصل الجميل حملته المعادية للرئيس عبد الناصر فأعاد إلى الأذهان موضوعا كاد ان يطويه النسيان هو دعم بعض الدول الأجنبية لثوار لبنان أثناء أحداث ١٩٥٨، واتهم زعماء الثورة صراحة بأنهم تسلموا المال والسلاح من الخارج.

ورد كمال جنبلاط على التحدي بسلسلة من المقالات الشديدة اللهجة في «الأنباء»، سلط فيها النقد على السياسة الخارجية للحكومة، واتهم العهد

الاقتصادي في لبنان ساق التقرير بالأرقام الدليل على التفاوت الشديد في توزيع الثروات الوطنية بين مختلف فئات السكان ومناطق البلاد. وتفيد معطيات فريق الأب لوبريه أن نصف سكان لبنان تقريبا هم من الفقراء والمحرومين، وأن حصة هذا النصف من الناتج الوطني الإجمالي لا تناهز ١٨ في المئة، فيما تتجاوز حصة النصف الثاني المكون من فئات تراوح بين ذوي الدخل المتوسط والأثرياء جدا، ٨٠ في المئة(١٣).

عاد الاتصال والتفاهم مع الخبراء الفرنسيين المنتسبين رسميا إلى وزارة التصميم العام بالنفع العميم على كمال جنبلاط. وكان يقدّر أيضا الخبرة التي اكتسبها في وزارة الأشغال العامة. وكتب في ما بعد باعتزاز: «إننا تعلمنا مهنة جديدة واكتسبنا معارف عملية في حقول التنمية والانشاء»(١٤).

دامت وزارة صائب سلام الثانية ١٤٨ يوما بعدما حازت ثقة مجلس النواب بشق النفس. إلا أن كمال جنبلاط تمكن خلال هذه الفترة الوجيزة من أن ينجز الكثير. وهو يعتقد أن من منجزاته الرئيسية خطة التنمية الخماسية التي وضعتها وزارة الأشغال العامة ونصت على مبلغ استثماري قياسي بالنسبة إلى لبنان هو ٤٥٠ مليون ليرة لتنفيذ مشاريع الري وتوفير الماء والكهرباء وشق الطرق وبناء المساكن والمنشآت العامة. وكان موضع اعتزاز كمال جنبلاط أيضا مشروع مد شبكة الطرق في المناطق المتخلفة اقتصاديا، وهو المشروع الذي أعده بتكليف من رئيس الجمهورية. كانت أوقات كمال بك في تلك الحقبة مكثفة ومضغوطة إلى أقصى حد. ويداوم في غرفة المراجعين عدد كبير من ممثلي شركات البناء. وكل يوم ينفخ الروح في مشروع إنشائي جديد بلمسة من قلمه في ذيل عقد المقاولة. كان مندفعا برغبته الشديدة في رؤية ثمار عمله، فصار يعمل دون استراحة ليتمكن من تنفيذ أكبر مقدار ممكن من المشاريع، حتى أنه أفلح ذات مرة في تسليم أكثر من ٣٠ مشروعا إنشائيا إلى المقاولين في غضون أسبوع. وخلافا لحكومة صائب سلام الأولى حيث خلقت المنازعات المتواصلة بين بعض الوزراء جوا لا يطاق، فقد كانت الأنفاس طليقة في الوزارة الجديدة المكونة من ستة أعضاء فقط. وحتى الخلافات مع بيار الجميل الذي ظل وزيرا للمالية، باتت نادرة وصار بالإمكان العثور على سبل التفاهم معه من حين الى آخر في المسائل المرتبطة باعتماد الأموال لمشاريع التنمية.

تصوره تارة في دور نيرون الذي أحرق بلاده، وطوراً في دور الموتور الحاقد على المسيحيين والمسلمين دون تفريق.

كان توتر أعصاب الخصوم السياسيين وانفعالهم في مصلحة كمال جنبلاط. فالموجة التي استثاروها أدت إلى اتساع شعبيته الواسعة أصلا في الأحياء الإسلامية، فباتت تردد اسمه الى جنب اسم جمال عبد الناصر وتتخذه راية للنضال في سبيل الوحدة والقومية العربية. كما أدت إلى انتشار سمعته بين الشباب المسيحيين المثقفين الذين أخذوا، على غرار زملائهم وأبناء جيلهم في أوروبا، يقرأون بمنتهى الإعجاب جان بول سارتر وهربرت مركوزه وكارل ماركس مدفوعين وراء رومانسية التمرد وبطولة التغييرات الثورية.

-٣-

تولى كمال جنبلاط مهمات وزارتي التصميم العام والأشغال العامة دفعة واحدة في حكومة صائب سلام الثانية التي تألفت في ٢٠ أيار ١٩٦١. وكانت هذه المهمات تعتبر ثانوية قبل بضع سنوات، ألا أن وظائف الوزارتين اتسعت كثيرا وازدادت أهميتها في الظروف الجديدة بعدما أعلنت الدولة أن التنمية الاقتصادية هي في مقدم أولوياتها.

في بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب نصح له الأب يوحنا مارون بإجراء تحليل دقيق للأوضاع الاقتصادية الفعلية في لبنان، وأوصاه بالافادة من خدمات الأب اليسوعي لوي جوزف لوبريه مدير معهد البحوث والتدريب على الإنماء (إيرفد) في باريس، وهو معهد مشهور في أوروبا.

قال الرئيس فؤاد شهاب متذكرا في ما بعد: «لا بأس بالفكرة لأن جماعتنا في لبنان لا يمكن أن يقبلوا بالتطور والإنماء إلا إذا أخذوه من إكليركي كاثوليكي معتمد من البابا، وعندئذ يصبح في الإمكان أن يقفوا من الفكرة ايجابيا. أما إذا جاءت من غير إكليركي ومن غير أجنبي ربما اعتبروها جرعة غير قابلة للتناول»(١٢).

باشرت بعثة الأب لوبريه عملها في لبنان عام ١٩٦٠، وفي أيار ١٩٦١ قدمت إلى الحكومة اللبنانية تقريرا بمجلدين كان حصيلة التحليل والجرد الدقيق لحاجات البلاد وامكاناتها الاقتصادية. وخلافا للتصور الشائع في شأن الازدهار

أرباب العمل وإدارات المؤسسات الحكومية بدفع ١٤ في المئة من أجور العاملين إلى صندوق خاص، وكذلك ٧ في المئة من الاعتمادات للشؤون الاجتماعية، ومنها معاشات التقاعد والعجز وفقدان المعيل(١٧).

أبدى كمال جنبلاط إعجابه بشجاعة الرئيس عبد الناصر وحزمه وأكد باعتزاز أن التحولات الجارية في مصر تتجاوب بالكامل مع المبادئ المعلنة في ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي. وقدّر بخاصة كون خطوات الزعيم المصري الثورية معززة ليس بأفكار تجريدية بل بروح الاشتراكية العربية العملية الرامية إلى بلوغ أهداف ملموسة لمصلحة المجتمع والفرد. وكتب: «إن هذه الروح العملية التجريبية الملازمة والآخذة بواقع مصر وشعبها ربما كانت هي التي أوحت تأليف من الاقتصاد المؤمم والاقتصاد المختلط والاقتصاد الفردي في آن واحد، على غرار التجربة الاشتراكية الهندية وبعض دول أوروبا الشرقية»(١٨).

إلا أن جنبلاط، وهو يرحب بمراسيم عبد الناصر الاشتراكية، لم ينس سوريا لحظة. فالإصلاحات المماثلة طبقت فيها من دون مراعاة الظروف المحلية، فأثارت سخط فئات واسعة من السكان فضلا عن البورجوازية الكبيرة وملاك الأراضي. وكان، بحكم صلاته الواسعة في سوريا، يملك معلومات موثوقة عن الموقف المتوتر الذي نشأ هناك نتيجة لتعسف المشير عبد الحكيم عامر. وكان كمال بك قلقا بخاصة من الشائعات في شأن الميول المعادية لعبد الناصر في الجيش السوري بعدما سرح منه عدد من الضباط الذين لهم اتصالات بحزب البعث العربي الاشتراكي أو خفضت رتب بعضهم الآخر ونقلوا الى الخدمة في مصر، حتى أن عددا من الضباط السوريين تعرض للتنكيل. وفي بداية ١٩٦١، عندما كان كمال بك وزيراً للتربية، استدعى مدير مدرسة كفرحيم توفيق بركات الذي يثق به وأوفده إلى سوريا على عجل لتقصي الحقائق ودرس موقف الشعب من التيارات الانفصالية التي لوحظت هناك. ويرسم التقرير الذي عاد به توفيق بركات من سوريا صورة قاتمة لا تترك مجالا للشك في أن الوحدة السورية - المصرية تتعرض للخطر فعلا(١٩).

لم يكن انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة بعد الانقلاب العسكري في ٢٨ أيلول ١٩٦١، مفاجأة بالنسبة إلى كمال جنبلاط. وفي بداية تشرين الأول أصدر مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي بيانا تضمن تقويما سلبيا شديد

وفي صيف ١٩٦١ تابع كمال جنبلاط بكل اهتمام سير التحولات في مصر التي خطت، في اعتقاده، خطوة حازمة أخرى في اتجاه الاشتراكية. وخلال لقائه جمال عبد الناصر بدمشق في آذار من العام ذاته، تحدث الرئيس المصري عن الصعوبات التي واجهها برنامج التصنيع في مصر. فالحكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتمويل مشاريع الخطة التنموية الخمسية التي أقرت في ١٩٦٠، فيما تتهرب البورجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة من التعاون وتحول رساميلها الهائلة إلى الخارج. وأكد عبد الناصر أن كل الامتيازات مضمونة لرأس المال الوطني، وأن مصر أمنت له عملة صعبة وتسهيلات ضريبية وغيرها، وأوقفت استيراد السلع الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها محليا. ومع ذلك دأب الرأسماليون المصريون على كسب الأرباح وصرفها في الخارج[١٥].

وأرغمت مقاطعة البورجوازية النظام الحاكم في مصر على اعتماد واحد من خيارين، فإما مواصلة الثورة وإما الاستسلام لرأس المال الوطني. واضطر جمال عبد الناصر إلى اتخاذ قرار جذري في التصرف برأس مال بورجوازيته لمصلحة البلاد. ففي حزيران ١٩٦٠ أعلن احتكار الدولة لتصدير القطن، وفي تموز وقع مراسيم تأميم المصارف الخاصة وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية الكبرى وشركات النقل. كما وقع مرسوما خاصا يقضي بمصادرة جميع الأسهم التي تتجاوز قيمتها الحد الأقصى المقرر لعائدات المالك الواحد وهو ١٠ آلاف جنيه مصري. وبالنتيجة وضعت الدولة يدها على النظام المالي وجميع المؤسسات الإنتاجية الكبرى، ومعظم المؤسسات المتوسطة، وكذلك تجارة الجملة والمتاجر الفخمة. وبهدف الحفاظ على رساميلهم، أقبل كثيرون من رجال المال الماليين والصناعيين على شراء الأراضي بشكل محموم. وردا على ذلك أقر في مصر في ٢٥ تموز ١٩٦١ قانون الإصلاح الزراعي الجديد الذي خفض الحد الأقصى للملكية الزراعية من ٢٠٠ إلى ١٠٠ فدان للفرد الواحد[١٦].

اقترنت الضربة الموجهة إلى رأس المال الكبير بتدابير حماية لمصالح البورجوازية الصغيرة والعمال. فبموجب قانون ١٤ آب ١٩٦١ تعهدت الدولة تعويض أصحاب الأسهم في الشركات المؤممة بمبلغ لا يتجاوز ألف جنيه مصري وتسديد مبلغ التعويضات لأصحاب الشركات المؤممة التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه. وفي اليوم عينه وقع الرئيس جمال عبد الناصر قانونا يلزم

العصبية وحدهم على كف الأقدار كيلا تتمكن «القوى الإمبريالية» من التغلغل إلى سوريا على موجة الوضع المتأزم. وكتب في هذا الشأن: «إن الحركة الدمشقية لم تكن نكسة بالمعنى الصحيح على قدر ما هي ردة فعل عصبية وغير واعية إلى الوراء»[٢٢]. وإلى ذلك لا يخفي كمال جنبلاط الهواجس الثقيلة التي تلاحقه: «فالاستقرار السوري لن يتم إلا إذا انسجمت معه الأوضاع المجاورة» ولا بد من التنبه وتأمين مستلزمات الاستقرار في لبنان فإن «أحداثاً جساماً تنتظرنا قبل فصل الربيع»[٢٣].

أثار تفكك الجمهورية العربية المتحدة الحيرة والارتباك في صفوف الحركة القومية العربية في لبنان. وإدراكا منه لاخطار تطور الأحداث على هذا النحو دعا كمال جنبلاط إلى تشكيل حركة لدعم الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة تضم جميع القوى المنادية بالتحرر الوطني والاشتراكية. وفي مطلع تشرين الأول ١٩٦١ أعلن عن تأسيس «الجبهة العربية التقدمية» التي انضوى تحت لوائها الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، وكذلك معروف سعد وعدد من النواب والكتاب والصحافيين القريبين من كمال جنبلاط. إلا أن هذه المبادرة أجهضت. فقد اقتصر نشاط الجبهة على بضعة بيانات استنكرت تصرفات الانفصاليين ودعت إلى التضامن والوحدة، ولم يكن لها صدى ملحوظ في المجتمع، ما أدى إلى اختفاء الجبهة من الساحة السياسية في بداية عام ١٩٦٢ مثلما ظهرت على عجل.

في خريف ١٩٦١ قامت أزمة وزارية في لبنان انتهت إلى استقالة حكومة صائب سلام الثانية. وتولى كمال جنبلاط مهمات وزير الداخلية في الحكومة الجديدة التي ألفها رشيد كرامي.

-٤-

كان كمال جنبلاط كأنما يقرأ الغيب عندما أصر على لزوم حل الحزب السوري القومي الاجتماعي. تذكر لقاءه الأخير مع المرحوم انطون سعادة في مقهى «الشاليه سويس» عام ١٩٤٩، ولم يعد يخامره شك في أن نجاح الانفصاليين في سوريا سيدفع أنصاره إلى القيام بخطوات حازمة للخروج من العزلة التي وجد حزبهم نفسه فيها على أرض لبنان، بل وقد يحاولون الاستيلاء

اللهجة للأحداث في سوريا، معتبرا إياها ردة عن التحرر الوطني وعن مبادئ الاشتراكية التعاونية التي أعلنتها الجمهورية العربية المتحدة. وجاء في البيان: «الحدث السوري يبدو ارتدادا عن النهج التحرري الوطني والمبادئ التعاونية الاشتراكية والروح العربية الانسانية التي ارتكزت عليها أسس الجمهورية العربية المتحدة في الحقل الداخلي والدولي في تصرف الفرد وسلوك الدولة(...) وهو يهدف إلى تقويض قاعدة انطلاق الفكرة العربية الاشتراكية(...) وهو امتداد لتخطيط نوري سعيد وعبد الله في انشاء الهلال الخصيب ويتم في تجزئة كيان لبنان والقضاء على استقلاله»[٢٠].

وتألم كمال بك كثيرا لما حدث. فهو يدرك جيدا أن خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة التي غيّرت الاصطفاف والموازين في العالم العربي، ألحق ضررا جسيما بالقوى الوطنية التقدمية في لبنان وسائر الأقطار العربية، وحرمها من سند متين في النضال من أجل الديموقراطية والاشتراكية. إلا أن مسؤولية الساعة تملي الامتناع عن الانسياق للمشاعر أو التقويمات المفرطة في الحدة. وتميزت افتتاحيات «الأنباء» في تشرين الأول ١٩٦١ والتي عرض فيها كمال جنبلاط وجهة نظره في شأن الأسباب والنتائج المحتملة للأحداث السورية، بالموضوعية الموزونة، بل وتضمنت عتابا رقيقا للرئيس جمال عبد الناصر صيغ بمنتهى اللياقة والأدب وبعبارات لا تغيظ. ومن مآخذ كمال بك على الرئيس عبد الناصر منع نشاط الأحزاب التقدمية، وفي الدرجة الأولى حزب البعث العربي الاشتراكي الذي «كان بإمكانه أن يلعب دورا مهماً في تنمية الروح الاشتراكية» ويقدم لقيادة الجمهورية العربية المتحدة دعما فعالا في صد مقاومة البورجوازية الكبيرة والاقطاعيين[٢١]. ومن المآخذ أيضا الإمعان في منع النشاط السياسي في الجيش، مما جعل الضباط البعثيين يتركونه ويزداد نفوذ الانفصاليين في قياداته. ومن أسباب الفاجعة السورية، في اعتقاد جنبلاط، الجفاف الذي استمر ثلاث سنوات متتالية وكان كارثة على الفلاحين، وكذلك تعاون الأوساط البورجوازية والإقطاعية مع الإمبريالية والاتحاد السوفياتي في مقاومتهم لدولة الوحدة.

ومما له دلالة كبيرة، أن كمال جنبلاط لا يدعو إلى مقاطعة زعماء الانقلاب أو إقامة طوق العزلة حولهم، بل يرى، على العكس، ألا يُتركوا في هذه الأوقات

مغلوب»، كادت ان تقود البلاد إلى كارثة وطنية. ومن جهة أخرى، أشار كمال بك إلى أن المحاولة الانقلابية في لبنان هي جزء من مؤامرة إمبريالية أوسع، ودلل على ذلك بالانقلاب العسكري في سوريا والأحداث الفاجعة في الكونغو والجزائر وكردستان العراق.

لقد عوّد العمل اليومي المتوتر في وزارة الداخلية كمال جنبلاط على رؤية الكثير مما كان يبدو له في السابق تافها لا قيمة له أو كان قابعا وراء إطار رؤيته.

وقال في ما بعد متذكرا تلك الفترة: «أكثر الأشياء التي تحصل في السر تبلغنا. ومن مجريات الأمور وتفاصيلها التافهة ندرك هذا الذي جرى في خبث السرية. وما أكثر الكذب، وما أكثر التلبس أحيانا في لبنان. ولكن الانتباه إلى عيون الشخص وملاحظة يديه، وهذا الحدس الذي يكاد يكون قراءة الأفكار ينبئ بأطوار كثيرة عن أشياء لا يتوقف عندها الرجل السطحي العادي، وتظهر في المستقبل أنها حقيقة»[٢٦].

وبعد ثلاثة أعوام استعرض جنبلاط حصيلة عمله في وزارة الداخلية، فنوه بطائفة من مشاريع القوانين التي قدمها إلى مجلس النواب لاقرارها، وتطرق إلى انتخابات هيئات السلطة المحلية حيث أفلح في تأمين الحد الأقصى من النظام والشرعية، وأشار إلى المستجدات التي ساعدت على تحسين عمل المجالس البلدية، واستفاض في الحديث عن مساعدة سكان الأحياء البيروتية الفقيرة، وعن مكافحة المخدرات والتهريب وما إلى ذلك مما يتطلب تفصيله مجالا كبيرا. وكلما استطالت قائمة الإنجازات اليومية في نشاط جنبلاط من أجل الإصلاحات، ترسّخ يقينه بأن التحويل الجذري للبلاد يتطلب أساليب وطرائق مغايرة مبدئيا. وأكد عام ١٩٦٣ أن سياسية العهد الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف بناء الدولة المستقلة، لن تنفذ بأبعادها الكاملة إلا إذا اتخذت وجهة اشتراكية ثورية.

إلا أن الاشتراكية آنذاك كانت مجرد حلم. فالواقع الذي اصطدم به جنبلاط يثير الغضب والاشمئزاز. ومع وصول موجة المال من الدول النفطية الغنية في الجزيرة العربية إلى لبنان ولدت خرافة بيروت الزاهرة، «مونتي كارلو العرب» و«لؤلؤة المتوسط» و«أرض الميعاد» بالنسبة الى رجال الأعمال والسياح. فإن مدينة الفنادق الفخمة والكازينوهات والملاهي والمطاعم والبارات الراقية،

على السلطة في البلاد. وكانت تحذيرات كمال جنبلاط وتوقعاته في شأن «الأحداث الجسام» تحققت قبل نهاية عام ١٩٦١. فبعد أسبوعين من انفصال سوريا عن دولة الوحدة اتخذ زعماء الحزب القومي في جلسة سرية عقدت بدار أسد الاشقر قرارا بالتحضير لانقلاب عسكري. وراحوا يجسون النبض فأطلعوا على خططهم الرئيس كميل شمعون وسليمان العلي وجواد بولس وفؤاد لحود وبعض الذين يعتبرونهم من ألد خصوم العهد ولهم مصلحة في إسقاطه. إلا أن أحدا من هؤلاء «الحلفاء» لم يوافق على المشاركة في المؤامرة. ورغم سرية العمل كان «المكتب الثاني» مطلعا بالكامل، ومنذ اليوم الأول، على كل خطوة يخطوها المتآمرون. وعندما تحركت كتيبة النقيب فؤاد عوض ليلة ٣٠-٣١ كانون الأول من صور في اتجاه بيروت، كانت كل الإجراءات في العاصمة اللبنانية جاهزة لقمع التمرد[٢٤].

اجتاحت لبنان موجة من الاعتقالات. ولم تقتصر الملاحقات على أعضاء الحزب القومي، بل شملت كثيرين من المشتبه في تعاونهم معه أو تأييدهم لخططه. وظهرت في الطرق، كما في زمن الحرب، حواجز ونقاط تفتيش. وسرت في كل مكان شائعات تقول إن المعتقلين في سجون المكتب الثاني يتعرضون للضرب وحتى التعذيب.

استنكر الحزب التقدمي الاشتراكي المؤامرة ودانها بشدة. وما إن بلغ نبأ محاولة الانقلاب الشوف حتى هرع عشرات الدروز المسلحين إلى المختارة لحمايتها من الاستفزازات التي يحتمل أن يقوم بها رجال الحزب القومي. وشنت جريدة «الأنباء» حملة مكثفة على القوميين فاضحة ارتباطاتهم بأنصار الرئيس كميل شمعون وحماتهم في الخارج. بدأ التحضير لإصدار مجموعة المقالات التي كان كمال جنبلاط كتبها منذ عام ١٩٥٢ في إطار المجادلات العقائدية مع الحزب القومي. وما إن صدر عام ١٩٦٢ هذا الكتاب الذي تضمن خلاصة آراء جنبلاط في القضايا القومية، حتى استرعى انتباه الأوساط الاجتماعية والعلمية[٢٥].

اعتبر كمال جنبلاط تمرد القوميين الفاشل نتيجة مباشرة لسياسة العهد الداخلية. فالسلطات اللبنانية التي حاولت تبرير تغاضيها عن أكثر القوى تطرفا بضرورة الحفاظ على التوازن السياسي وبالمناورة وفقا لشعار «لا غالب ولا

في بداية ١٩٦٣ كلف وزارة الداخلية إعداد مشروع قانون حول الرقابة على الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، وأوصى بإدراج رجال الدين ضمن لجان الخبراء. ولم تقتصر «القائمة السوداء» على الأفلام الخلاعية السافرة بل ضمت في الواقع كل ما يمكن أن يعتبر منافيا للحشمة والأخلاق. وإلى ذلك منعت الوزارة العروض الخلاعية والرقصات البذيئة ذات الطابع الجنسي في الاماكن الترفيهية بالعاصمة، واتخذت إجراءات مشددة لمكافحة الدعارة والبغاء. وأقفلت في لبنان في العامين ١٩٦٢-١٩٦٣ أبواب ١١٦ مبغى وأحيل أصحابها على المحكمة.

وكان كمال بك يعتبر انتشار المخدرات أشد خطورة من أي شيء آخر. ففي آذار ١٩٦٣ أصدر أمره باعداد مشروع قانون ينص على زيادة العقوبة على تعاطي المخدرات وبيعها. وزيد الحد الأدنى من الحبس على اقتراف هذه الجرائم إلى ثلاث سنوات، وما كان يجوز خفضه حتى بوجود اسباب لتخفيف الجرم.

ووفر منصب وزير الداخلية لكمال جنبلاط فرصا لم تكن متوافرة لديه إطلاقا في السابق، حتى بدا كأن الوقت حان لتحقيق الكثير من الأفكار التي يريد تحقيقها من زمان. إلا أنه لم يكن قد شعر قبل ذلك أبدا بمثل هذا التعب والوحدة والانفراد في مقاومة الشر الذي كان ينسحب تارة ليعود إلى الظهور من جديد كلما سنحت الفرصة. وأشار جنبلاط بمرارة عام ١٩٦٣ إلى أن أي خطوة إلى الأمام تتطلب جهودا بالغة لتذليل المقاومة المسعورة من جانب دعاة الماضي الذين أحاطوا كل ما هو جديد وتقدمي بشبكة لزجة من الدسائس والمؤامرات. وكانت الحياة في جو الحرب السرية المتواصلة والحذر الدائم من احتمال ضربة غادرة إنما ترهق البدن والروح. وفي بعض الليالي لم يكن يغمض لكمال بك جفن حتى مطلع الفجر، أو ينتفض في الظلمة لكابوس يدهمه في المنام. وهو كتب في احدى مقالاته آنذاك: «ولولا صداقة مجردة من كل غاية تربطنا قبل الحكم وبعده بالرجل الذي يتمسك بهذه السياسة ويثابر عليها ويوحيها، لما بقينا في ممارسة الحكم، وسط هذه الملابسات العثمانية الملتوية للإدارة ولأجهزة التنفيذ، دقيقة واحدة»[٢٨].

إلا أن عهد الرئيس فؤاد شهاب شهد تبدلات كبيرة، وسجل نجاحات مرموقة، وخصوصا في تطوير الهياكل الإرتكازية أو البنية التحتية، وفي الميدان

المدينة التي تزهو في حلة الزجاج والأضواء تسحر الأثرياء الوافدين بما فيها من حرية مطلقة لم يتعودوا عليها. وتبدو لهم جنة عدن لا تعكر صفوها الهموم والأحزان. وكانت هذه الأسطورة تأسر بسهولة كل من يتمشى على رصيف الحمراء بمتاجرها الفخمة اللماعة ومقاهيها الغالية. إلا أن وراء هذا الرخاء الظاهري لبنان آخر يعج بالتناقضات الاجتماعية ويغلي بسخط الذين يعودون بعد الدوام إلى أحياء بيروت الفقيرة، «جزر البؤس» التي تلوذ عوائلها المعدمة بأكواخ الخشب أو الصفيح.

في تلك السنوات غدا تبديد أسطورة الفردوس أو «جنة عدن» أحد المواضيع المهمة في كتابات كمال جنبلاط. فهو يرسم لبيروت الزاهرة الفاخرة صورة منفرة أخرى، صورة بابل الجديدة، المدينة التجارية الرأسمالية الغارقة في الكبائر والملذات، حيث «الحرية المطلقة تبرز في شتى ألوان التهريب، ليس فقط تهريب المخدرات والسكاير، بل أيضا تهريب وعرض الأفلام البذيئة والإعلانات الهدامة التي تخرب ذهنية الطفل والتلميذ، وتفسد مشاعر الكبير منا، وقد يأتي دور التلفزيون بعد مآسي المقاهي والملاهي والمحطات على شواطئ البحر، وكل ذلك لكي يعيش اللبناني كالأوروبي المتقدم تماما- والتقدم هنا هو في غير معناه الحقيقي - أي كالذي لا يخجل من شيء والذي لا يرى حراما في شيء(...) إن هذه الحرية الفينيقية هي التي نقاوم ونحارب لأننا نرى أنها ستهدم لبنان لأنها قد هدمت الأخلاق، وهدمت الدين وهدمت الدولة في لبنان»[٢٧].

بدأت الحرب ضد «بابل الجديدة» في كانون الأول ١٩٦١ بمنع الروك اندرول والرقصات العصرية الأخرى في نوادي بيروت وملاهيها. وألزم أصحاب المحلات الترفيهية بزيادة الإنارة في المراقص والملاهي وعدم السماح للقاصرين بدخولها. وفي بداية عام ١٩٦٣، وبأمر من كمال جنبلاط، منع دخول المغني جوني هولداي الذي يعزى إليه استحداث رقصة التويست المشهورة جدا آنذاك. وقد احتجزت السلطات اللبنانية الرجل في مطار بيروت وأبطلت تأشيرة دخوله وطلبت منه مغادرة البلاد، ما أثار الأسف في نفوس المعجبين به. عقب ذلك صودرت في بيروت اسطوانات الروك اندرول والتويست ومنع توريدها إلى لبنان.

وفي صيف ١٩٦٢ أمر جنبلاط بفرض رقابة مشددة على الأفلام الأجنبية، ثم

الرئيس كميل شمعون. وكان لانضمام صائب بك سلام إلى الائتلاف أهمية كبيرة. فهو لم يسامح رئيس الجمهورية على عزله من رئاسة الحكومة في ١٩٦١. ومع أن الخصام كان لا يزال قائما بين صائب سلام وكميل شمعون عام ١٩٦٣، فما كانا يطيقان بعضهما بعضا فقد سرت في الأروقة السياسية شائعات متكررة عن استعداد الرئيس السابق لتناسي الماضي وعداواته وتأييد صائب سلام في الانتخابات النيابية الجديدة.

لم يكن قيام الائتلاف المناوئ للرئيس فؤاد شهاب يثير مخاوف كمال جنبلاط كثيرا. فهو كان يستبعد أن تتمكن المعارضة من الحصول أثناء الانتخابات على عدد من المقاعد النيابية يكفي لاحباط التعديل الدستوري الذي يؤمّن التجديد للرئيس فؤاد شهاب. والى ذلك، أدى تزايد شعبية الرئيس كميل شمعون بين الموارنة إلى إضعاف مواقع الشيخ بيار الجميل الذي أخذت عليه الأوساط المسيحية تعاونه مع العهد. ثم إن الكتائبيين أنفسهم لم يخفوا خيبة الامل في الشهابية وحاولوا الابتعاد عنها قدر الامكان. وساعد ذلك، من الجهة الاخرى، على ازدياد وزن الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان سيظل، في حال التجديد للرئيس فؤاد شهاب، أحد أعمدة السلطة، مما يزيد فرص تأثيره على السياستين الداخلية والخارجية للبلاد.

ورغم مقاومة المكتب الثاني الذي تدخل على المكشوف في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤، فقد تمكن مرشحو المعارضة للعهد الشهابي من تحقيق نجاحات مرموقة. إلا أن الأكثرية ظلت، كما توقع كمال جنبلاط، لأنصار رئيس الجمهورية. وانتخب لمجلس النواب ثمانية مرشحين عن الحزب التقدمي الاشتراكي شكلوا فيه كتلة أطلقوا عليها اسم «جبهة النضال الوطني». وأيد كمال بك بالكامل مبادرة رشيد كرامي لتجديد رئاسة فؤاد شهاب، فكلف نواب الجبهة أن يعدوا مسودة التعديل اللازم على الدستور. وكانت كل الحسابات تفيد أن تعديلا كهذا سيحصل بسهولة على ثلثي الأصوات لإقراره، حتى بدا أن مسألة التجديد للرئيس ست سنوات أخرى تحصيل حاصل.

إلا أن رفض الرئيس شهاب القطعي ترشيحه مجددا لرئاسة الجمهورية جاء مفاجأة تامة بالنسبة الى أنصاره. وفي هذا الموقف الحرج أعلن ٢٢ نائبا، وعلى رأسهم رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، أن رفض رئيس الجمهورية الترشح

الاجتماعي. ففي سنوات معدودة اكتست البلاد بشبكة من الطرق العصرية. وفي الكثير من المناطق المتخلفة تقليديا أضيئت المصابيح الكهربائية للمرة الاولى، ومدت شبكات المياه وشيّدت المدارس والمستشفيات. وكان قانون الضمان الاجتماعي الذي أقر عام ١٩٦٣ خطوة كبيرة إلى الأمام مع أنه لم يوضع حيز التنفيذ إلا بعد عامين. وفي معرض تقويم نشاط الرئيس شهاب أشار جنبلاط بارتياح إلى أن رئاسة الدولة غدت للمرة الاولى في تاريخ لبنان، في يد رجل يسعى صادقا إلى تجديد الجهاز الإداري وتخفيف التفاوت الاقتصادي واستحداث نظام الضمان الاجتماعي. وقد هيأت هذه السياسة التي تنطوي، باعتقاد جنبلاط، على عناصر «الاشتراكية المعتدلة» ظروفا ملائمة للتحولات الاشتراكية الجذرية في المستقبل.

وعام ١٩٦٣ سرت في الأوساط السياسية شائعات مكثفة عن نية الرئيس فؤاد شهاب في تجديد ولايته. وغدا ذلك الموضوع مدار حديث انصار الرئيس وخصومه الذين لهم المقدار عينه من المصلحة في استيضاح تناسب القوى الفعلي قبل الأوان. وحتى ذلك الحين كان واضحا أن سياسة الأمير فؤاد شهاب أبعدت عنه قسما كبيرا من المسيحيين الذين لا يروقهم نهج العهد العربي وتوجهه نحو عبد الناصر الذي كان لرأيه تأثير كبير في صنع أهم القرارات. وانتشرت بين الموارنة الفكرة القائلة أن برامج التنمية التي تشدد على تطوير المناطق المتخلفة تخدم مصالح السكان المسلمين أساسا، ولا بد أن تؤدي في المستقبل إلى نسف الهيمنة المارونية على الحياة الاقتصادية في لبنان.

وأخذت القوى المعارضة للرئيس شهاب تلّم صفوفها خطوة فخطوة في تكتل تزعمه سياسيان لا يجمعهما جامع حسب الظاهر، هما الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده. ولعب رئيس تحرير «النهار» غسان تويني دوراً كبيراً في هذا التكتّل، فكانت جريدته المتنفذة تسلط الانتقاد الشديد على النظام الحاكم وتسمح لنفسها بمهاجمة المكتب الثاني الجبار. وأعلن البطريرك الماروني بولس المعوشي عن تأييده الصريح للائتلاف المناوئ للواء فؤاد شهاب بعد ما كان تحمس لانتخابه رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٨ وعارض التجديد لكميل شمعون. إلا أن البطريرك غيّر موقفه تماما من الرئيس شهاب عام ١٩٦١ كونه لم يبد حفاوة بالغة به ولم يستأنس برأيه في القضايا المهمة، الامر الذي دفعه إلى مصالحة

الفصل الحادي عشر

زمان القلق والآمال

جعل فكرة عقد الدورة الاستثنائية للمجلس بهدف إقرار التعديل الدستوري أمرا لا معنى له. وذكر الأسعد أن من الأنسب تحديد يوم ٢٣ تموز موعدا لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد. ثم ان خروج كتلة الاسعد النيابية «حركة الوحدة الوطنية» من معسكر الموالين للعهد، قلّصت عدد نوابهم إلى ٥٦ نائباً، وهذا لا يكفي بأية حال لإقرار تعديل الدستور.

مارس رشيد كرامي وكمال جنبلاط وصبري حمادة و سائر أنصار الرئيس فؤاد شهاب نشاطا مكثفا للعثور على مخرج من المأزق الدستوري الذي فاجأهم بغتةً. فتراهم تارة يحاولون إقناع رئيس الجمهورية بالعدول عن قراره، وطوراً يلجأون إلى الضغط على كامل الاسعد مهددين بمقاطعة الانتخابات الرئاسية، ما يؤدي إلى حل مجلس النواب بموجب الدستور. وبهدف زيادة عدد الموالين إلى الثلثين دخل كمال بك في محادثات مع صائب سلام وحميد فرنجيه اللذين لهما كتلتان في مجلس النواب، إلا أن المحاولة أخفقت.

وفي نهاية تموز بات واضحا للجميع أن المخرج الوحيد من الأزمة الدستورية هو البحث عن مرشح جديد لرئاسة الجمهورية. وكالعادة تدخلت في هذه العملية سفارات الدول الأجنبية التي يتعذر بدونها العثور على حل وسط يرضي مختلف القوى السياسية في لبنان. واقترح الرئيس فؤاد شهاب شارل حلو خليفة له بعدما أبلغ بخياره هذا سفير مصر عبد الحميد غالب، وتأكد أن الرئيس جمال عبد الناصر لن يعترض عليه.

واتضح أن شارل حلو يرضي الجميع. فعقدت الأكثرية النيابية (٥٦ نائباً) جلسة في فندق «كارلتون» ببيروت في ١٦ آب ١٩٦٤ وأعلنت ترشيحه للرئاسة.

وعشية الانتخابات زار شارل حلو كمال بك في منزله في المصيطبة. ومما له دلالته أن الزيارة تمت في السادسة صباحا من دون تكلف، حتى أن جنبلاط خرج للقاء ضيفه في دشداشة. ولم يكن الحديث الودي طويلا. فقد غادر شارل حلو منزل جنبلاط قرابة السابعة مع تبريكات تعني أن الطريق إلى الرئاسة مفتوح أمامه[٢٩].

وفي ١٨ آب ١٩٦٤ انتخب شارل حلو رئيسا للجمهورية اللبنانية بأكثرية ٩٢ صوتا في مقابل ٥ أصوات.

عام ١٩٦٤ شهد الشرق الأوسط أحداثا كان مقدرا لها أن تغدو ممهدا أو فاتحة للحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة. وقبل الإعلان رسميا عن تولي شارل حلو مهمات رئاسة الجمهورية توجه إلى الإسكندرية في أيلول من العام المذكور للمشاركة في المؤتمر الثاني لرؤساء الدول العربية الذي دعا الرئيس عبد الناصر الى عقده عاجلا. وكان البند الرئيسي في جدول أعمال هذه القمة البحث في الموقف الناشئ عن قرار إسرائيل شق قناة لإرواء صحراء النقب من مياه نهر الأردن. ومعروف أن الخلاف على الموارد المائية لحوض الأردن بدأ من عام ١٩٥٩ عندما أعلنت تل أبيب خططها لاقامة شبكة مائية عامة في إسرائيل، وبلغ ذروته في خريف ١٩٦٣ بعدما تصاعدت التهديدات المتبادلة بين سوريا وإسرائيل وكادت الاشتباكات الحدودية المسلحة ان تدفع البلدين إلى شفير الحرب. ورغم الضغوط التي مارستها سوريا ودعوتها الأقطار العربية الى حل الخلاف بالقوة، أصر جمال عبد الناصر في القمة العربية الأولى في كانون الثاني ١٩٦٤ على حل سلمي يقضي باقامة شبكة مائية لتحويل الروافد الشمالية لنهر الأردن، وتحديد تدفق المياه إلى إسرائيل. وكان رشيد كرامي الذي حضر القمة الأولى، رفض اقتراح المصريين والسوريين ان ترابط وحدات من قواتهما في الأراضي اللبنانية لحمايتها من التطاولات الإسرائيلية، معلنا أن بلاده تفضل الحصول على مساعدات مادية لتطوير قواتها المسلحة. إلا أن مسألة التعاون العسكري طرحت مجددا في قمة الإسكندرية الثانية في أيلول ١٩٦٤، واضطر شارل حلو إلى النزول عند الضغوط المصرية والسورية فوافق على مساهمة لبنان في القيادة

تقليديا في البقاع والجنوب. كل ذلك أدى إلى اشتداد التوتر في المجتمع. وكان باديا للعيان أن سخط السكان وتذمرهم من الأوضاع الاجتماعية في نهاية عهد الرئيس شهاب كان أكثر بكثير مما في بداية الإصلاحات. وزاد حدة الأزمة المختمرة ما أبدته القوى السياسية المحافظة من مقاومة متزايدة لـ«النهج» الشهابي، وكانت هذه القوى ضاعفت تمثيلها النيابي بعد انتخابات ١٩٦٤، ما وفر لها إمكان المزيد من التأثير على العهد.

ومن تحليل الوضع السياسي الخارجي وتوازن القوى في الداخل توصل كمال جنبلاط إلى الاقتناع بضرورة إعادة النظر في المواقف التي التزمها في عهد الرئيس شهاب. وصار يولي أهمية بالغة مسألة التعاون مع الرئيس شارل حلو وكتلة «النهج» التي يتزعمها رشيد كرامي في مجلس النواب، وذلك من أجل جعل العهد الجديد يحافظ على الإصلاحات التي أعلنها الرئيس شهاب وعلى مواصلة التوجه الناصري في السياسة الخارجية. إلا أن المجال لم يعد ملائما لـ«الموالاة الإيجابية» بشكلها الذي كانت عليه في العلاقات مع الرئيس السابق. وقد أثبتت الأيام خطأ حسابات الرئيس شهاب وأمله في إمكان غرس الإصلاحات من فوق اعتمادا على جماعة من التكنوقراطيين المخلصين له وعلى المكتب الثاني الواسع النفوذ. وكانت تجربة الرئيس جمال عبد الناصر الذي أعلن الجمهورية العربية المتحدة في آذار ١٩٦٤ دولة اشتراكية ديموقراطية قائمة على تحالف قوى الشعب العامل قد ساقت الدليل على أن النجاح في التحويل الجذري للمجتمع غير ممكن ما لم تتم تعبئة الجماهير الشعبية وكسب تأييدها. وأخذت تأملات كمال جنبلاط حول تجربة مشاركته شخصيا في الحكومة وفي المعارضة تدفعه إلى الاقتناع بعدم جدوى اللعبة السياسية التقليدية، وما يرافقها من توزيع للحصص الطائفية وتحالفات فوقية يبقى فيها هو، وبغض النظر عن مناصبه الوزارية أو رئاسته للكتل النيابية، مجرد زعيم محلي لا تتعدى صلاحياته، رغم قوته، المرتبة المحددة للطائفة الدرزية في النظام السلطوي اللبناني. وترسخت لديه فكرة البحث عن حلفاء سياسيين جدد بين الأحزاب اليسارية والوطنية من أجل تأليف تحالف قوي قادر على الدخول في حوار حي مع الجماهير الشعبية التي بات كسبها يوما بعد يوم مهمة رئيسية وملحة بالنسبة إليه.

بدأت محاولات كمال جنبلاط الأولى للتعاون مع الأحزاب العقائدية العلمانية

العربية المشتركة.

على هذه الصورة وجد لبنان نفسه بين دول المواجهة بعدما كان طوال سنين يحاول الابتعاد عن مشاكل المنطقة الساخنة. ومما ساعد على تطور الأحداث في هذا المسار أن قمة الإسكندرية اعترفت رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها مكانة المراقب في جامعة الدول العربية، بالاضافة إلى قرار تشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وضم شارل حلو صوته إلى القرارات المشتركة، فلم يكن أمامه خيار آخر. صحيح أنه أصر على ألا تكون لجيش التحرير الفلسطيني قواعد في الأراضي اللبنانية وأن يغادر الفلسطينيون الذين ينخرطون فيه أرض لبنان دون رجعة. إلا أن هذه التحفظات ما كان بوسعها أن تخلّصه من الشعور بأن لبنان بدأ من الآن فصاعدا يميل بشكل خطير صوب المشاركة المباشرة في النزاع العربي - الإسرائيلي وفي المشكلة الفلسطينية، وهو أمر كان اللبنانيون نجحوا في تفاديه سنوات طويلة.

-١-

عندما ألقى الرئيس فؤاد شهاب عبء الرئاسة على كاهل شارل حلو أخذ منه وعداً بمواصلة الإصلاحات بالاعتماد على الجهاز الإداري الذي شكله وفي مقدمه المكتب الثاني. ولكن سرعان ما اتضح أن الإيفاء بهذا الوعد أمر مستحيل. فقد بات جليا منذ عام ١٩٦٤ أن تنفيذ برنامج التجديد يسير ببطء وصعوبة، وأنه أخفق عمليا في الكثير من الاتجاهات المهمة بسبب المقاومة القوية من جانب الزعماء الإقطاعيين والطواغيت الماليين الذين أقاموا في طريق التجديد «جدار المال» الأصم، على حد تعبير الرئيس شهاب. ومما زاد في فشل الإصلاحات التضخم المالي الذي ظهر باندلاع الحرب الفيتنامية وجعل المصارف الأميركية والأوروبية تزيد كثيرا نسبة الفائدة على الودائع، الامر الذي أدى إلى انسحاب رساميل كبيرة من لبنان. ففي الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات الأساسية في الزراعة تركّز على تنمية المحاصيل التصديرية كالتفاح كان الاستيراد الواسع للمواد الغذائية الرئيسية يقود إلى تقليص إنتاجها محليا. وبالنتيجة ارتفعت أسعار المواد الغذائية كثيرا في نهاية ١٩٦٤، وازدادت البطالة بتزايد نزوح المزارعين إلى العاصمة بعدما أصابهم الإفلاس في المناطق المتخلفة

١٩٦٤ أيدت الجبهة إضراب المعلمين الذي استمر ثلاثة أسابيع بهدف زيادة رواتب معلمي المدارس الابتدائية والسماح بتأسيس نقابة لهم. وقوي التضامن والتفاهم بين الأحزاب اليسارية في سياق مشاركتها في إضراب طلبة الجامعة اللبنانية وعمال معمل الريجي للتبغ. وتجلى تعاضد جميع القوى اليسارية في الحشد الذي جرى في سينما «بيبلوس» في بيروت يوم ١٨ تموز ١٩٦٥ وعارض بشدة مشروع القانون الذي اعدته حكومة الحاج حسين العويني في شأن ضمان الاستثمارات الأميركية في لبنان.

وفي نهاية صيف ١٩٦٥ غدت «أزمة التفاح» المشكلة الاجتماعية الأكثر سخونة في نظر المجتمع اللبناني. وكان التفاح السلعة الرئيسية في قائمة الصادرات اللبنانية التي تعود بأرباح طائلة على محتكري المحاصيل الزراعية ونقلها وخزنها وتسويقها. وفي أواسط الستينات كان في لبنان، بحسب بعض الاحصاءات، أكثر من ٤ ملايين شجرة تفاح، وقد سجل المحصول السنوي رقما قياسيا هو ١٢٠ الف طن[٢]. وجعل فيض المحصول محتكري التسويق يفرضون شروطا مجحفة على المنتجين، وهم بالاساس من صغار المزارعين الذين لا يملكون وسائل نقل ولا مستودعات خزن مبردة. كان المشترون يترددون على المزارع قبيل رياح أيلول التي تهدد بإتلاف التفاح غير الناضج بعد، ويشترون من المزارعين أفضل المحاصيل بأبخس الأثمان. وما لم يتمكن المزارعون من بيع محصولهم، حتى بأبخس الأثمان، فإنه يتعرض للتلف طبعا. ولما كان إنتاج التفاح في لبنان حرفة يمارسها ما لا يقل عن ٦٠ في المئة من مزارعي نبع الصفا وكسروان والمتن فإن المصيبة التي تتكرر سنويا وتؤدي إلى خراب بيوت الكثير من المزارعين، تجاوزت حدود أزمة فيض الإنتاج وتحولت مشكلة اجتماعية عويصة.

ولكي يكون لـ «أزمة التفاح» صدى في عموم لبنان، عقد الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب اليسارية المتعاونة معه في ٢٦ أيلول ١٩٦٥ مهرجانا في قرية بتخنيه (المتن الأعلى) حضره نحو ١٥ ألف شخص. وألقى فيه كمال جنبلاط كلمة عرض فيها سبل حل المشكلة «على أساس اشتراكي» يفترض مساهمة الدولة في شراء التفاح والمحاصيل الزراعية الأخرى وخزنها وتسويقها، بالإضافة إلى الرقابة المشددة على أسعار البيع والشراء. وكان مهرجان بتخنية

في مطلع الستينات. وبهدف العثور على مخرج من الأزمة التي واجهها الحزب التقدمي الاشتراكي آنذاك، أخذ يتابع باهتمام الحركة العمالية والنقابية الصاعدة التي كان الحزب الشيوعي يشغل مواقع قوية فيها بحكم العادة. وفي عام ١٩٦٢ ساعد الحزب التقدمي الاشتراكي على تأليف «جبهة التحرر العمالي» التي حصلت على رخصة شرعية بفضل جهود جنبلاط وزير الداخلية في حينه. واعتبارا من بداية ١٩٦٥ أخذ كمال جنبلاط يبحث عن حلفاء لتأليف جبهة أوسع للقوى التقدمية. قال في حديث إلى مجلة «الحرية» الأسبوعية: «إن وحدة اليسار التي ندعو إليها مع بعض المخلصين تعني تجميع الذين يؤمنون بالفكرة الاشتراكية وبالنهج التحرري، هيئات وأفراداً وأحزاباً ونقابات... وليس من الضروري أن يكون جميع هؤلاء اشتراكيين مئة في المئة، بل أن يكونوا متجهين في هذه المرحلة إلى بعض الحلول الاشتراكية»[1].

ومن العوامل المهمة التي ساعدت على توحيد الأحزاب اليسارية في لبنان خطوة الرئيس جمال عبد الناصر لإعادة النظر في موقفه من الشيوعيين. ففي آذار ١٩٦٤ أفرج عمن كان في غياهب السجون المصرية من الشيوعيين. وسمح لهم بأن يشاركوا في الحياة السياسية، بل وأن ينتسبوا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي في بعض الحالات. وبعد زيارة نيكيتا خروتشوف إلى الجمهورية العربية المتحدة في أيار ١٩٦٤، أخذ التعاون المصري-السوفياتي يتطور سريعا. وفي الحال كفت الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية عن المجابهة الطويلة مع الرئيس عبد الناصر. وحدد الحزب الشيوعي اللبناني موقفه من الجمهورية العربية المتحدة بوضوح واعتبرها القوة القيادية في العالم العربي. وفي المؤتمر العام الذي عقدته اللجنة المركزية في آذار ١٩٦٥ أعلن هذا الحزب أن الاشتراكية هدفه الرئيسي وأيد التعاون مع الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

وكان التقاء القوى اليسارية والوطنية جرى في ظل التوتر الاجتماعي المتصاعد في المجتمع اللبناني والانقسام العميق في العالم العربي بسبب الخلاف بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة حول الحرب الأهلية في اليمن. وجاءت الخطوة الأولى لقيام التحالف اليساري بعقد تجمع حاشد في تشرين الأول ١٩٦٤ تأييدا للشعب القبرصي شارك فيه ممثلو الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي و«المؤتمر الوطني» وعدد من النواب. وفي نهاية

جانب الرئيس عبد الناصر دون قيد أو شرط، واستنكرت بشدة الخطوة السعودية-الإيرانية لتشكيل «الحلف الإسلامي» الذي وصفه كمال جنبلاط بمحاولة أخرى لإحياء حلف بغداد. وكان من اسقاطات التناقضات المصرية-السعودية على لبنان «الحرب الباردة» التي قامت في الصحافة اللبنانية بعد إغتيال كامل مروة صاحب جريدة «الحياة» ورئيس تحريرها في أيار ١٩٦٦. فقد دخلت «الأنباء» في سجال مع الصحف اللبنانية ذات التوجهات الغربية وفندت، بالارتباط مع الحدث الفاجع، الحملة الشعواء التي شنتها تلك الصحف على جمال عبد الناصر. ودعت الجريدة بحزم إلى مواصلة نهج التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة واستنكرت محاولات الرياض، من خلال التهديد بالعقوبات الاقتصادية، لحمل العهد اللبناني على التخلي عن نهجه.

وفي مطلع عام ١٩٦٧ لاحت نذر العاصفة. كانت المواجهة بين دمشق وتل أبيب تشتد بسرعة من كانون الثاني ١٩٦٥ عندما باشر السوريون شق قناة لتحويل مياه اليرموك ردا على تنفيذ مخطط الشبكة المائية الإسرائيلية. وفي آذار ١٩٦٥، ثم في أيار وتموز ١٩٦٦ سددت إسرائيل ضربات إلى المشاريع السورية شمال بحيرة طبريه فدمرت الآليات الإنشائية وأتلفت القطاع الجاهز من القناة. وأدى ذلك إلى تصعيد شديد في الاشتباكات على الحدود. وفي ٧ نيسان ١٩٦٧ حصل هناك اشتباك مسلح استخدم فيه الطرفان الدبابات وسلاح الجو. وفي ذلك اليوم ظهرت المقاتلات الإسرائيلية للمرة الاولى في أجواء دمشق. أثر ذلك أخذ الإسرائيليون يحشدون قواتهم على الحدود مهددين سوريا بالويل والثبور إن لم تضع حدا لتوغل الفدائيين الفلسطينيين داخل إسرائيل. وردا على هذه التهديدات طالب جمال عبد الناصر بانسحاب قوات حفظ السلام الدولية من سيناء واستبدالها بقوات مصرية. وفي ٢٢ أيار أعلن الرئيس المصري في كلمة أمام أفراد إحدى القواعد الجوية في سيناء عن قراره غلق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية والبواخر التي توصل المساعدات العسكرية إلى إسرائيل، وأضاف ما معناه: اليهود يهددوننا بالحرب، نقول لهم أهلا وسهلا، ونحن مستعدون للحرب[٣].

كان واضحا بالنسبة إلى جنبلاط أن اشتباكا حربيا واسع النطاق يمكن أن ينشب مع إسرائيل في أية لحظة ويكون له حتما تأثير على مصير شعوب الشرق الأوسط.

الذي أرسى بداية «جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية» أثار حفيظة الأوساط المحافظة، فأقدمت على خطوة جوابية وأقامت في ٣٠ تشرين الأول مهرجان الصفا الذي رفع شعارات مناهضة للاشتراكية ونادى بحماية «الاقتصاد الحر». وانقسم المجتمع في لبنان آنذاك على وجه التحديد إلى يساريين ويمينيين وقفوا بعد سنين وراء متاريس متواجهة.

لم تكن للجبهة التي تألفت في أيلول ١٩٦٥ صفة رسمية، ذلك لأن معظم المشاركين فيها يمثلون أحزابا وهيئات غير مجازة تمارس العمل العلني أو شبه العلني. وكان المنهج الفكري الذي جمع بين أطراف الجبهة التمسك بالأفكار الاشتراكية وفكرة القومية العربية في مفهومها الناصري. وإلى الحزب التقدمي الاشتراكي ضمت الجبهة الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وجبهة التحرر العمالي وبعض السياسيين المستقلين من «الجناح اليساري» لكتلة «النهج» وبينهم شخصيات شهيرة في لبنان بأسره مثل معروف سعد واللواء جميل لحود.

ورغم إعلان منع التجمعات السياسية بعد مهرجان بتخنيه ما لم تحصل على ترخيص من السلطات، فقد مارست الجبهة من يوم تأسيسها كفاحا نشيطا في سبيل حل أعقد المشاكل الاجتماعية، وتمكنت بالنتيجة من تحسين ظروف عمل العمال جزئيا، وزيادة الأجور وتحديد حدّها الأدنى المضمون. وكان تأييد الجبهة مبادرة وزير الزراعة جوزف نجار لتوسيع صلاحيات مكتب الفاكهة الحكومي والتدابير التي اتخذتها حكومة عبد الله اليافي لتنفيذ بعض قرارات مهرجان بتخنيه، قد زاد الخلاف كثيرا مع المعارضة المحافظة التي أصرت على صيانة نظام «الاقتصاد الحر». وأبدى كمال جنبلاط وحلفاؤه اهتماما كبيرا بقضايا القطاع المصرفي الذي كان نفوذ رأس المال الأجنبي فيه يزداد عاما بعد عام. وعقب إفلاس مصرف «انترا» في تشرين الأول ١٩٦٦ ألقى جنبلاط، وكان وزيرا للأشغال العامة في حكومة عبد الله اليافي، تبعة أزمة انتر على الأوساط المالية الأجنبية وطالب بفرض قيود على نشاط المصارف الأجنبية، وخصوصا الأميركية، في لبنان، فهي باعتقاده يجب أن تستثمر في الاقتصاد اللبناني ما لا يقل عن نصف أرصدتها.

وفي الخلاف الذي نشأ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وكاد ان يقود البلدين إلى مواجهة مسلحة في اليمن، التزمت الجبهة

مساعدات اقتصادية استثنائية إلى الرئيس جمال عبد الناصر. وفي حديث استمر ساعة ونصف ساعة أكد السفير السوفياتي سروار عظيموف لكمال بك ان موسكو مصممة على الحؤول دون تقوض النظامين التقدميين في مصر وسوريا، وأنها ستبذل الغالي والنفيس لاستعادة القدرة القتالية لقواتهما المسلحة بأسرع ما يمكن.

وفي مؤتمره الصحافي بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٦٧ جاء تقويم كمال جنبلاط للموقف مغايرا تماما لما قال في ١٠ منه. وأكد هذه المرة أن المعركة الجديدة مع إسرائيل مقبلة في القريب العاجل، وأن العرب سيحرزون فيها دون ريب نصرا حاسما بقدراتهم الهائلة وموقعهم الجغرافي الأفضل استراتيجيا وسلاحهم الجبار المتمثل في الوحدة والتضامن. وقدّر جنبلاط كثيرا موقف «الدول الصديقة»، ولا يصعب على المرء أن يقرأ وراء هذه التسمية الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وناشدها أن تواصل المساعدات المادية والمعنوية والسياسية للشعوب العربية.

واصل جنبلاط تأملاته وخلص إلى أن العرب يجب أن يتخلوا عن عادة إلقاء تبعة تصرفاتهم على الآخرين، ويجدوا الشجاعة الكافية للاعتراف بأخطائهم. ففي حديث أدلى به إلى مجلة «روز اليوسف» أثناء زيارته إلى القاهرة في تموز ١٩٦٧ قال إن مصيبة العرب تكمن في الذهنية السحرية، ذهنية الكلام التي تمحض القول ثقة مبالغا فيها حتى يقترن في أعماق الوعي بالفعل ويحل محله في أغلب الأحيان. وهذا، باعتقاد جنبلاط، هو مبعث ولع العرب بالهتافات والشعارات التي تغدو بمثابة طلاسم وتعويذات سحرية لا تتجسد، كما يتصورون ويريدون، في إنجازات محسوسة، وبالتالي لا تقربهم قيد أنملة من بلوغ الأهداف المعلنة. وكان كمال جنبلاط يستهجن السجالات العقائدية الصاخبة بين المثقفين الشباب، ومطالبة مختلف الجماعات اليسارية المتطرفة، والمتأثرة بالدعاية الماوية وبشعارات تشي غيفارا، بشنّ «الكفاح الشعبي المسلح» ضد إسرائيل أو إعلان «حرب الأنصار العربية الشاملة» عليها. وهذه الثرثرة اللامسؤولة الى جانب صخب الهتافات الثورية إنما هي، باعتقاد جنبلاط، مظهر تلك الذهنية عينها، ذهنية الكلام التي يزيدها تعقيدا الارتباك والحيرة وعدم الثقة بالنفس.

وقد حذّر الحكومة مرارا منذ بداية عام ١٩٦٧ من الخطر الذي يتهدد لبنان، وأصر على ضرورة التجنيد الالزامي وتعبئة السكان وتدريبهم العسكري ونشر فصائل الدفاع المدني، وبناء الملاجئ والتحصينات على الحدود مع إسرائيل. وكان يرى أن من أولى المهمات البالغة الشأن تشكيل لواء خاص من الفلسطينيين الموجودين في لبنان بحيث يقاتل ضمن الجيش اللبناني في حال اندلاع الحرب. وفي ٢٥ أيار ١٩٦٧ وزع على أعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي إيعاز يلزمهم بالتهيؤ للتطوع في صفوف القوات المسلحة استجابة لأول نداء يصدر بهذا الخصوص. وفي كلمة ألقاها كمال جنبلاط في مؤتمر صحافي عقده في ٢ حزيران، عشية الحرب، أكد أن سبب النزاع في الشرق الأوسط ليس غلق خليج العقبة، بل احتلال فلسطين، ودعا إلى مقاومة المصالح الأميركية والبريطانية في لبنان بكل حزم، وإلى حد تجميد رساميل البلدين في حال تأييدهما اسرائيل في حربها ضد العرب.

-٢-

كان لنبأ هزيمة الجيشين المصري والسوري وقع مؤلم جدا في نفس كمال جنبلاط[٤]. ومعروف أن هزات من هذا النوع تثير ردود فعل عصبية عادة عند الناس فينساقون للانفعال الشعوري العنيف أو اليأس والخور النفساني والبدني. إلا أن كمال بك، رغم العاطفية الملازمة له، لم يكن في لحظات الشدة يطلق العنان للغضب أو الذعر أو الهلع. وعندما كانت بيروت الغربية تتظاهر بعنف تأييداً لجمال عبد الناصر كتب كمال جنبلاط افتتاحية «الأنباء» التي جاءت كأول رد فعل منه على الكارثة وعكست بكل دقة أمزجة الرأي العام العربي في تلك الأيام: «خسرنا معركة لم يكن بالإمكان عدم خسارتها لأن أميركا مدّت إسرائيل بالعتاد بينما السوفيات لم تكن مساعدتهم بالمستوى المطلوب»[٥].

إلا أن الأحداث اللاحقة أقنعت جنبلاط بخطأ هذا الرأي. ففي ١٠ حزيران، وهو اليوم عينه الذي ظهرت فيه افتتاحية «الأنباء»، أعلن الاتحاد السوفياتي عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وشرع بعد هذا الإجراء بإرسال كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات إلى مصر. ونشرت الصحف الغربية نبأ وصول المجموعات الأولى من الخبراء العسكريين السوفيات إلى القاهرة وتقديم

شعبه، لا بد أن يأخذها بالاعتبار. ولم يشذ الرئيس جمال عبد الناصر عن القاعدة من هذه الناحية. فقبل عام ١٩٦٧ كان زعيم المنظمة ياسر عرفات يجد صعوبة حتى في مقابلة سامي شرف مدير مكتب الرئيس. أما في عام ١٩٦٨ فقد صار عبد الناصر نفسه يحاول الظهور على الملأ برفقة عرفات، بل أنه ضمه إلى الوفد الذي رافقه الى المحادثات في موسكو.

جرى تسليح الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في لبنان على قدم وساق عام ١٩٦٨. ومع أن الأردن كان مركز العمليات الفدائية آنذاك فإن قادة حركة المقاومة الفلسطينية اعتبروا لبنان منذ البداية رأس جسر مهماً، لنشر حرب الأنصار. وبعدما بدأ الفدائيون بهجومين مسلحين من الأراضي اللبنانية عام ١٩٦٧ استمروا في القتال عام ١٩٦٨ حتى بلغ عدد العمليات الفدائية ٢٩، أما عام ١٩٦٩ فقد شنوا ١٥٠ عملية. وكان يقيم في لبنان في نهاية الستينات ما لا يقل عن ٢٣٥ ألف فلسطيني، مما مكّن حركة المقاومة من تجنيد المزيد من المقاتلين الجدد يوما بعد يوم[٦].

كانت الإمدادات والأسلحة والذخيرة تتوارد من سوريا بانتظام على منطقة العرقوب في جنوب شرق لبنان حيث أخذت تقام قواعد الفدائيين منذ شتاء ١٩٦٨-١٩٦٩. واتسم بأهمية كبيرة كون الحكومة اللبنانية المضطرة إلى مسايرة النهج العربي العام، لم تضع عقبات أمام نشاط حركة المقاومة الفلسطينية. فمع أنها ظلت حتى عام ١٩٦٩ محتفظة بالإشراف على مخيمات اللاجئين، وكانت لها في تلك المخيمات مخافر لرجال الأمن والمكتب الثاني، إلا أن تسليح الفلسطينيين كان يجري في الواقع على المكشوف. والشيء الأهم بالطبع هو أن حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان كانت تتمتع بتأييد مطلق من ٨٠ في المئة من السكان. وهذا التأييد يناهز مئة في المئة عند السنة والطلاب الراديكاليين وممثلي الأحزاب اليسارية. وتجلى هذا التحول المشهود في الرأي العام أثناء تشييع المرحوم خليل الجمل أول لبناني يستشهد أثناء أداء مهمة قتالية في نيسان ١٩٦٨. فقد شارك في موكب التشييع الحاشد نحو ٢٥٠ ألف شخص، وكان بينهم رئيس الوزراء عبد الله اليافي، والمفتي الشيخ حسن خالد، وممثلو جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد.

ومن نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ بالنسبة إلى لبنان نشوء معارضة مسيحية

بعد الحرب انحسر نشاط جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية. ونشأت خلافات كثيرة بل ونزاعات بين الأحزاب التي سبق أن انضوت تحت لوائها. وحمّل كمال جنبلاط تبعة ذلك كله الشيوعيين الذين تقيدوا بمواقف انفرادية حيال القضايا المبدئية مثل أسباب هزيمة العرب في الحرب، وسبل حل القضية الفلسطينية، والعروبة والوحدة العربية. ثم ان الانقسام في صفوف حركة القوميين العرب الحق ضررا بالغا بوحدة الجبهة. فمنذ عام ١٩٦٦ ظهرت لدى زعماء الحركة اليساريين خلافات مع الرئيس جمال عبد الناصر حول الحرب في اليمن، وبعد نكسة حزيران ١٩٦٧ سلطوا على النظام المصري انتقادا عنيفا وأعلنوا القطيعة التامة معه. كل تلك الملابسات جعلت العمل المشترك مستحيلا، فتوقف نشاط الجبهة في الواقع منذ بداية أيلول من العام ذاته.

وكانت النكسة سددت ضربة موجعة إلى الكرامة العربية والعزة الوطنية، وولدت أمزجة تشاؤمية وانهزامية في العالم العربي، وخيبة أمل عميقة في الأنظمة التقدمية العربية وفي قدرة جيوشها النظامية على إنجاز مهمة تحرير فلسطين. ومع أن مئات الآلاف من الناس في الأقطار العربية خرجوا إلى الشارع في تلك الأيام ليعبروا عن ثقتهم بعبد الناصر الذي ظل في أنظارهم رمزا للنضال في سبيل التحرر الوطني والوحدة، فإن الإهانة في حرب الأيام الستة لم تمر مر الكرام، وبهت اللمعان في هالة الناصرية البراق الذي كان حتى الآونة الأخيرة يبدو كأنه سيظل براقا إلى الأبد.

بعد حزيران ١٩٦٧ نهضت حركة المقاومة الفلسطينية بخطى متسارعة. وجاءت أولى الأنباء عن العمليات الفدائية التي أجراها الفلسطينيون لتعين ملايين الناس في أرجاء العالم العربي على التخفيض من وطأة، الانكسار المرتبط بالكرامة المهانة، فبعثت الآمال في النفوس باستعادة العزة الوطنية وأنعشت الأماني بأن العرب قادرون، كما كانوا في عهود العز والأمجاد، على ان يحلوا مشاكلهم بالسلاح، وأن يستعيدوا بالقوة ما انتزع منهم بالقوة، على حد تعبير جمال عبد الناصر. وبالتدريج غدت منظمة التحرير الفلسطينية أحد الأطراف الرئيسيتين في اللعبة السياسية العربية. وبعد «معركة الكرامة» في غور الاردن عندما صد المقاتلون الفلسطينيون الجيش الاسرائيلي في آذار ١٩٦٨، اتسعت شعبية المنظمة الى درجة جعلت كل زعيم عربي يطمح إلى الحصول على تأييد

وكان يثير الحذر والالتفات بهذا الخصوص الاهتمام المفرط بالانتخابات من بعض الدول الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة التي لم يخف سفيرها وليم بورتر تعاطفه مع «الحلف الثلاثي»، حتى أنه التقى كميل شمعون وسائر الزعماء المسيحيين مرارا أثناء الحملة الانتخابية.

أسفرت انتخابات ١٩٦٨ عن تغيير الاصطفاف السياسي وتوازن القوى في لبنان. فكشفت عن المزيد من التضامن بين القوى المسيحية اليمينية المحافظة. ومن الناحية الأخرى بينت عجز العهد، وربما عزوفه عن الوقوف في وجه هذه التطورات. ويبدو أن الرئيس شارل حلو الذي وجد نفسه بين نارين في ظل الاستقطاب الجاري في البلاد بات في قرارة نفسه يميل إلى الحلف الثلاثي مؤملا بأن ذلك يمكنه من تبديد رواية «رهين الشهابية» التي رافقته منذ أن انتخب لتولي المنصب الأعلى في الدولة. ويعتقد كمال جنبلاط أن المكتب الثاني أدى دوراً غير مشرّف في تعجيل غروب الشهابية، إذ ساعد موضوعيا على إضعاف مواقع الدولة التي تأسس خصيصا من أجل تعزيزها وحمايتها. كان موقف جنبلاط حيال المكتب الثاني في السابق أيضا في منتهى السلبية، فهو يرى أن جبروت المكتب يشكل خطرا مباشرا على الديموقراطية. لكنه امتنع عن مهاجمته صراحة من أجل التضامن مع الرئيس شهاب. أما الآن، حيث بات واضحا أن سفينة الشهابية تغرق بالتدريج، فقد سمح جنبلاط لنفسه بأن يسلط انتقادا عنيفا على هذه الدائرة السرية في الجيش مستنكرا أفعالها ضد السياسيين المؤيدين للرئيس شهاب ونهجه الإصلاحي، متهما إياها بدفعهم، من خلال تلك الأفعال، إلى أحضان خصوم «النهج»، مما عزز مواقع هؤلاء وغدا سببا للموقف المتأزم في البلاد. وساق كمال جنبلاط مثالا على تلك السياسة السلبية الحملة الشعواء التي شنها المكتب الثاني على صائب بك سلام، مما دفعه في النهاية إلى التصالح مع عدوه اللدود كميل شمعون والتعاون في الواقع مع الحلف الثلاثي. وكانت المواجهة بين المكتب الثاني والبطريرك بولس المعوشي أسفرت عن نتيجة مماثلة، حيث انحاز البطريرك إلى صف الرئيس شمعون عام ١٩٦٨ بعدما عارضه بمنتهى الشدة عام ١٩٥٨.

في هذه الظروف اعتبر كمال جنبلاط دعم المقاومة الفلسطينية مهمة ملحة من الدرجة الأولى. ورأى أنها باتت عاملا قويا للغاية وقادرا على توحيد جميع القوى

يمينية قوية ضد «النهج». وكانت الاتصالات الأولى بين السياسيين الذين تزعموا هذه المعارضة في ما بعد، وهم الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده والشيخ بيار الجميل، جرت في شباط من العام ذاته، حين اتخذوا في اجتماعاتهم السرية قرارات مهمة حول تنسيق الجهود أثناء الانتخابات النيابية المرتقبة، واتفقوا على تشكيل حلف بين أحزابهم. وجاءت هزيمة عبد الناصر التي أضعفت مواقع أنصار الشهابية وأسفرت عن تشرذم فكري بين الأحزاب اليسارية وعن تقوض ائتلافها غير الرسمي، لتخلق جوا ملائما تماما «للحلف الثلاثي»، فتمكن في النصف الثاني من عام ١٩٦٧ وتحت شعارات مكافحة الديكتاتورية وتعسف المكتب الثاني، من أن يلف حوله قسما كبيراً من الناخبين المسيحيين، ولاسيما أن الكنيسة المارونية أيدت منذ البداية هذا الائتلاف الجديد بين السياسيين المحافظين.

سجل الحلف الثلاثي في انتخابات ربيع ١٩٦٨ نجاحاً مرموقاً فاجأ حتى المكتب الثاني الذي بذل جهده للحؤول دون نجاح مرشحي المعارضة، لكنه أخفق في مهمته كما يقول العقيد غابي لحود أحد كبار مسؤوليه[٧]. ودخل مجلس النواب عن حزب الوطنيين الأحرار (كميل شمعون) سبعة نواب وعن حزب الكتائب تسعة، فيما ضاعفت الكتلة الوطنية (ريمون اده) حضورها بالمقارنة مع انتخابات ١٩٦٤ فصارت لها ستة مقاعد نيابية. وعلى هذه الخلفية بدت متواضعة للغاية نجاحات الحزب التقدمي الاشتراكي الذي تمكّن من الحصول على سبعة مقاعد فقط، على رغم أنه ظل مع حلفائه النهجيين محتفظا بالأكثرية النيابية. وهكذا باتت الأقلية المعارضة في مجلس النواب قوة سياسية متنفذة لا بد أن يحسب لها ألف حساب.

آلمت نتائج الانتخابات كمال جنبلاط فوصفها بـ «الكارثة». واعتبر ما حدث بداية لثورة مضادة تسعى إلى إنهاء نهج الإصلاحات الاجتماعية الشهابي وتصفية الحركة الوطنية. والخطر الرئيسي باعتقاده يكمن في كون شبح الانقسام الطائفي البشع لاح في الأفق السياسي من جديد بفوز القوى المحافظة في جبل لبنان، مما ينطوي على عواقب وخيمة يصعب التكهن بها، وقد تبلغ حد انقسام البلاد بأسرها. وإذا تطورت الأحداث، بحسب هذا السيناريو، فسيكون ذلك في مصلحة إسرائيل، فهي تبيّت من زمان مخططات تقسيم لبنان دويلات عدة هزيلة.

التجنيد الإلزامي. وأمكن بشق النفس تسوية الخلاف بين الطلبة بعدما توسطت فيه شخصيات عديدة. وتعبيرا عن المصالحة بين الفريقين وضع وفد مشترك منهما إكليلا على ضريح الجندي المجهول في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٨.

إلا أن حال الهدوء لم تستمر طويلا. ففي ٢٦ كانون الأول هاجم مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة ركاب إسرائيلية في مطار أثينا. وردا على ذلك أقدمت تل أبيب على أول عملية انتقامية كبيرة ضد لبنان. ففي ٢٨ منه قامت مجموعة من الكوماندوس الإسرائيليين بإنزال في مطار بيروت الدولي وفجرت ١٣ طائرة تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط. وأثار هذا العمل العدواني الذي لم يواجه أية مقاومة من جانب الجيش وقوات الأمن، موجة من الاستنكار في العالم العربي بأسره. ووجهت الحكومة اللبنانية شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، وألّفت لجنة للتحقيق في الحادث. ودعا العاهل الأردني الملك حسين إلى عقد قمة عربية طارئة.

ونشرت جريدة «المحرر» في ٣١ كانون الأول مقالة لكمال جنبلاط بعنوان «فضيحة الفضائح»، حمل فيها الرئيس شارل حلو مسؤولية ما حدث، اذ هو لم يفعل شيئا لتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد. وكتب إن الرئيس وأعوانه لم يتجرأوا على اتخاذ قرار بشراء السلاح السوفياتي ولا يزالون يعيشون على الأوهام القائلة إن الدول الغربية لن تسمح لإسرائيل بتسديد ضربة إلى لبنان.

كان جنبلاط، شأن الكثيرين من اللبنانيين، يدرك تماما أن هدف الهجمة الانتقامية الإسرائيلية على مطار بيروت ليس إلحاق ضرر اقتصادي بلبنان، ولا سيما أن مدير شركة طيران الشرق الأوسط نجيب علم الدين كان أمّن على طائرات الشركة وسيتسلم التعويضات كاملة. فالعملية الانتقامية تهدف، في رأيه إلى دفع القوى المعترضة على وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان إلى نزاع سافر مع الفلسطينيين، سيؤدي حتما إلى اشتباكات بين اللبنانيين أنفسهم. وكتب جنبلاط متنبئاً: «إننا للمرة الرابعة في تاريخ لبنان الحديث نقف بين اختيارين حاسمين: فإما أن تمتنع الدولة عن التدخل لمنع وعرقلة تيار التطور الشعبي في الحقل الوطني والتقدمي، وإما أن نتوقع اندلاع موجة من العنف في لبنان ستتصاعد حتما في السنوات المقبلة حتى تبلغ الذروة»[٨].

الوطنية والتقدمية في البلاد. وكان الحزب التقدمي الاشتراكي، الرافض إمكان الحل السلمي للقضية الفلسطينية، قد دعا عام ١٩٦٨ إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في العمل الفدائي، ونادى مع سائر الأحزاب الوطنية والمنظمات الشعبية بتأليف حركة لبنانية لنصرة المقاومة الفلسطينية. وفي مهرجان حاشد عقد في تشرين الثاني ١٩٦٨ لمناسبة ذكرى وعد بلفور أعلن كمال جنبلاط أن الكفاح المسلح الفلسطيني بات أهم ظاهرة في حياة العرب بعد عام ١٩٦٧، وطالب الحكومة بإلغاء جميع القرارات التي تقيّد الفلسطينيين في لبنان أو تعوق العمليات الفدائية.

ومن نهاية عام ١٩٦٨ غدا موضوع إطلاق حرية العمل الفدائي من داخل الأراضي اللبنانية محور الجدل بين مختلف القوى السياسية. وقامت في بيروت في تشرين الثاني تظاهرة لطلبة الجامعتين اللبنانية والعربية احتجاجا على التنكيل الذي تعرضت له فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن. وعندما حاول بعض طلبة كلية الآداب الفرنسية الانضمام إلى حركة الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، قوبلوا بمقاومة ضارية من زملائهم الكتائبيين الذين افتعلوا اشتباكات دموية أصيب فيها عدد من الطلبة بجروح. واتضح أن للشيخ بشير الجميل ابن وزير الداخلية الشيخ بيار الجميل دوراً في هذه الاشتباكات. وطالب كمال جنبلاط الحكومة بالتحقيق في الحادث وإنزال أشد العقوبات بالمذنبين، مهدداً بخطوات سلبية في حال رفض الطلب، إلا أن السلطات الرسمية تجاهلت الأمر. وبعد يومين دعا المسؤولون الطالبيون اليساريون في الجامعة العربية رفاقهم الى تجمّع احتجاجي أمام مبنى الاونيسكو المقر الموقت لمجلس النواب الذي يجري ترميم مبناه في ساحة النجمة. وأنزل المتظاهرون العلم اللبناني الذي كان يرفرف فوق الاونيسكو ورفعوا صورة ضخمة لجمال عبد الناصر على واجهته.

تأزم الموقف في البلاد إلى درجة حادة. واستمرت المناوشات بين الطلبة المؤيدين للكفاح المسلح الفلسطيني وبين وزملائهم المعارضين من أعضاء المنظمة الطالبية الكتائبية. وأثناء اشتباك في طرابلس لقي الطالب بسام مرعي مصرعه. وقابل وفد من الأحزاب الوطنية والتقدمية في طرابلس الرئيس شارل حلو، وطالب كمال جنبلاط أثناء اللقاء باستقالة الحكومة ومعاقبة المذنبين وإقرار

خطر نشوء خلافات مع الدول العربية واحداث انقسام في البلاد على أساس طائفي. ومع ذلك حاولت السلطات في نيسان أن تحكم السيطرة على المخيمات الفلسطينية وتقيّد نشاط الفدائيين في جنوب لبنان. وطوقت وحدات من الجيش بلدة بنت جبيل بهدف اعتقال فدائيين عادوا إليها بعد تنفيذ مهمة قتالية. ورفض أهالي البلدة تسليم الفلسطينيين. لكن هؤلاء قرروا ترك المخبأ الذي تحصنوا فيه حقنا للدماء بعد ثلاثة أيام من الحصار والتهديد بقصف البلدة. ولقي أحدهم مصرعه، فيما أقتيد الآخرون تحت الحراسة إلى ثكنة صور.

وما إن وصل نبأ الحادث الى المخيمات حتى بدأت فيها القلاقل والاضطرابات. ودعا تجمع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية إلى القيام بمظاهرة احتجاجية كبرى في بيروت، لكنه لم يتمكن من نيل ترخيص رسمي من السلطات رغم جهود كمال جنبلاط. وبهدف حقن الدماء واصل جنبلاط محادثاته مع الحكومة فاقترح حلا وسطا هو استبدال تظاهرة بإضراب للطلبة الجامعيين وتلاميذ مدارس بيروت الغربية. إلا أن الحادث الذي جرى صباح الثالث والعشرين من نيسان اهدر كل جهوده. فأثناء تشييع جثمان الفدائي محمد علي موسى في صيدا أطلقت قوات الأمن النار على الموكب ولقي أربعة أشخاص مصرعهم، فيما أصيب ٢٩ شخصا بجروح. وحدثت اشتباكات مماثلة في البقاع وقع فيها ضحايا أيضا. وبعد أن ذاع النبأ في بيروت لم يعد بالإمكان منع التظاهرة.

وحسب الاتفاق السابق بين جنبلاط والحكومة لم يشارك في المظاهرة لا هو ولا زملاؤه من قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي. وفي ذلك اليوم عقد كمال بك ندوة فكرية لمسؤولي الحزب ألقى فيها محاضرة عن المفهوم اليوناني للجدلية. أما التظاهرة فقد مثّل الحزب فيها طلبته، وبينهم وليد جنبلاط ابن التاسعة عشرة. وتقرر أن تكون ساحة المقاصد مكانا للتجمع، فتقاطرت عليها في الثالثة بعد الظهر وفود عن كل جامعات بيروت ومدارسها، وكذلك مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ما عدا معسكر برج البراجنة الذي كان مطوقا بوحدات من الجيش من جميع الجهات. تحرك موكب المتظاهرين في قرابة الرابعة وهم يهتفون: «عاصفة»، «عاصفة». واستقبل أول حاجز لقوات الأمن المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه. ورغم ذلك أعاد الموكب اصطفافه وواصل

مطلع عام ١٩٦٩ أعلن طلبة أربع جامعات في لبنان الإضراب العام احتجاجا على عجز العهد عن حماية البلاد من التطاولات الإسرائيلية. واتسع الإضراب الذي رفع شعار حرية العمل الفدائي حتى شمل صيدا وصور ومدنا لبنانية أخرى واكتسب طابع الاضطرابات الجماهيرية التي نعتها المتطرفون من زعماء المنظمات الشبابية بـ«ثورة الطلاب» على غرار حركات التمرد الطالبية التي قامت في الأقطار الأوروبية وخصوصا في فرنسا، كذلك في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٦٨.

وأتضح في ربيع ١٩٦٩ أن إسرائيل بلغت الهدف الذي نشدته. إذ ان عملية استقطاب المجتمع اللبناني تسارعت كثيرا. وكان زعماء الحلف الثلاثي الذين أقلقهم تصاعد الميول اليسارية بين المسلمين وتضامنهم مع حركة المقاومة الفلسطينية، اجتمعوا في مؤتمر لهم في برمانا يوم ٧ آذار وأعلنوا أن «الخطر الشيوعي والصهيوني» خيّم على البلاد واقترحوا نشر قوات الأمم المتحدة على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية. وغدا مؤتمر برمانا الذي اعتبر الأحداث اللبنانية الداخلية مواجهة بين المسيحيين والمسلمين، منطلقا لانقسام في البلاد.

وفي نيسان من العام ذاته تمكّن كمال جنبلاط، وللمرة الاولى منذ هزيمة حزيران، أن يلم شمل الأحزاب والمنظمات الوطنية واليسارية في البلاد. وتم توحيد القوى التي تمثل جميع تلاوين الأيديولوجية اليسارية على أساس دعم حركة المقاومة الفلسطينية وحق المقاتلين الفلسطينيين في شن عمليات فدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية. وفي اجتماع عقدته تلك القوى في ٢١ نيسان أعلنت عن تأسيس «تجمع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية» وأقرت بيانا مشتركا استنكرت فيه زج العهد بالجيش ضد القواعد الفلسطينية في جنوب لبنان واستثارة الاشتباكات المسلحة مع الفدائيين.

وحاولت السلطات اللبنانية الامتناع موقتاً عن استخدام القوة ضد الفلسطينيين. وبعد تشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في نيسان ١٩٦٩ والتي حاولت أن تمارس نفوذها على جميع التنظيمات العسكرية الفلسطينية في الأردن وسوريا ولبنان، تصاعد نشاط الفدائيين بشكل ملحوظ على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، الامر الذي أحرج العهد الى درجة كبيرة. وكان سكوته ينطوي على خطر شن حملات انتقامية جديدة من جانب إسرائيل، فيما ينطوي استخدام الجيش على

أراضيه، فيما جاهر بيار الجميل بموقفه السلبي من الوجود الفلسطيني المسلح، وقال إن العمليات الفدائية وما تثيره من بلبلة قد أدت إلى انسحاب رأس المال الأجنبي ولا تزال تلحق الضرر بالسياحة التي هي قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد اللبناني. وكان موقف العميد ريمون اده أكثر تشددا، فقد ظل مصرا على مرابطة قوات دولية على امتداد الحدود اللبنانية-الإسرائيلية.

في ٨ أيار ١٩٦٩ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على رأس وفد رسمي إلى بيروت بعدما تلمس بما يتحلى به من حدس وحس رهيف المزايا التي توفرها له حراجة الموقف السياسي في لبنان. أجرى عرفات محادثات مع الرئيس شارل حلو وقائد الجيش العماد أميل البستاني بحضور السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر. ورداً على اقتراح الجانب اللبناني في شأن الاعتراف بالوجود الفلسطيني المسلح من دون الاعتراف بحق شن عمليات فدائية عبر الحدود اللبنانية، طالب ياسر عرفات بإطلاق حرية العمل الفدائي من الأراضي اللبنانية، ورفع الحصار عن المخيمات والإفراج عن الفلسطينيين الموقوفين. ورفض مبدأ التنسيق مع الجيش اللبناني وأعلن بكل حدّة أن وجود الفدائيين على الحدود الفلسطينية في أي جزء من الوطن العربي لا يمكن أن يكون موضع مساومة، وأن المرجع الوحيد الذي يقرر شن العمليات الفدائية هو القيادة الفلسطينية للكفاح المسلح(١٢).

انتهت المحادثات دون نتيجة. وكل ما تم الاتفاق عليه هو وقف الهجمات الفلسطينية عبر الحدود موقتاً والتعاون مع الجيش في الحيلولة دون وقوع احداث مأسوية. ووفر ذلك للسلطات اللبنانية فرصة لالتقاط النفس هي بأمس الحاجة إليها لتجاوز الأزمة السياسية الداخلية.

وإلى ذلك، كانت الاستشارات في شأن تأليف الحكومة تواجه مأزقا بعد مأزق. وبات الموقف ميؤوسا منه في نهاية أيار عندما وجه الرئيس شارل حلو رسالة إلى الشعب قال فيها: «إن واجبنا أن لا نوفر للعدو أسبابا يتذرع بها لتنفيذ مخططاته التوسعية(...) ونتجنب كل ما من شأنه تصديع جبهتنا الخارجية والداخلية». وأضاف: «إن تأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني يجب ألا يتم بمعزل عن التحسس بهذه الأخطار(...) إننا نؤيد العمل الفدائي في حدود إمكاناتنا التي نقرها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا وسلامتنا وتكون منطلقا

سيره. عندها أطلقت قوات الأمن النار، فلقي ٦ أشخاص مصرعهم وجرح ٤٦. وارتعبت الحكومة لتطور الأحداث على هذا النحو، ففرضت حظر التجول في بيروت وكلفت الجيش تولي مهمة حفظ الامن.

في اليوم التالي استقالت حكومة «الأفندي» (رشيد كرامي). وأوضح رئيس الوزراء في مجلس النواب سبب استقالته مشيراً الى أن المشكلة الرئيسية التي تحول دون أداء الحكومة مهماتها هي غياب الموقف الموحّد لدى السياسيين اللبنانيين في خصوص الوجود الفلسطيني في البلاد. وقال: «لقد سال بالامس بعض الدم البريء(...) إن أحداثا كهذه تتطلب في هذا الوقت أن تكون هناك مشاركة بين مختلف اللبنانيين بحيث يتفقون فيما بينهم بعيدا عن النغمات السابقة لأننا إذا بقينا على شروطنا فلن نخرج بالوضع من خطورته»[٩].

اعتبر كمال جنبلاط استقالة رشيد كرامي تهربا من المسؤولية، وقال إنه تصرف كممثل لطائفة لا كرئيس للحكومة. وكان «المطلوب أن يلتزم الخط الوطني ويقر التجنيد الإلزامي لا أن يكون وزيرا كبيرا بين الوزراء»[١٠].

نشأت في البلاد أزمة حكومية مستديمة. وفي أوائل أيار ١٩٦٩ تقدم كمال جنبلاط بمذكرة من ١٧ فقرة عرض فيها موقفه من جميع القضايا الملحة في السياسة اللبنانية. وطالب بمنح الفلسطينيين حق خوض الكفاح المسلح من الأراضي اللبنانية، ودعا إلى إقرار قانون التجنيد الإلزامي وطالب بتشكيل مجلس استشاري فلسطيني يتعاون مع السلطات اللبنانية في كل ما يتعلق بوجود الفلسطينيين في لبنان. وفي تعليقه على مذكرة جنبلاط تملص رشيد كرامي عن الإجابة الصريحة عن المسائل المفصلية، واكتفى بتبريرات عمومية فضحت ارتباكه وحيرته بعدما بات عرضة للتهجمات من اليمين واليسار[١١].

لم تسفر الاستشارات التي بدأت في نهاية نيسان لتأليف الوزارة الجديدة عن نتيجة. فالأطراف الرئيسيون في اللعبة السياسية اللبنانية فشلوا في الإجماع على قواسم مشتركة في شأن سبل الخروج من المأزق. حتى زعماء الحلف الثلاثي لم يتمكنوا من اتخاذ موقف منسق فجاءت تصريحاتهم يناقض بعضها البعض الآخر. واستنكر الرئيس كميل شمعون بطش قوات الأمن بالمتظاهرين، ووافق من حيث المبدأ على اقتراح كتلة الوسط (صائب سلام وكامل الأسعد وسليمان فرنجية) في شأن تنسيق العمل مع الفلسطينيين بشرط ألا يلحق ضررا بسيادة لبنان وحرمة

شنتها وسائل الإعلام على السوفيات سخط الرئيس جمال عبد الناصر. وكانت موسكو آنذاك تقدم الى مصر مساعدات كبيرة في اطار استعادة القدرة القتالية لجيشها. وكانت العلاقات المصرية-السوفياتية في أوج ازدهارها. وبتكليف من الرئيس عبد الناصر اتصل السفير المصري بالمكتب الثاني مطالبا بوضع حد فوري للحملة الصحافية التي تسيئ إلى سمعة الاتحاد السوفياتي في العالم العربي.

وكان كمال جنبلاط من هذا الرأي أيضا. فبعد لقاء والسفير السوفياتي شكك صراحة في الرواية الرسمية وأكد أن الضجة المثارة إنما هي نتيجة لمؤامرة الأثر الأميركي فيها واضح للعيان. وقال لرئيس المكتب الثاني العقيد غابي لحود: «الاتحاد السوفياتي بلد صديق للعرب ولا يجوز أن نشرشحه على هذا النحو»[١٥]. وحاول لحود ان يقنعه بأن الامور ليست بهذه البساطة، فرفض جنبلاط الاصغاء إلى اعتراضاته وقال منفعلا ان هذه الحجج لا موجب لها ولا داعي الى التفاصيل. «فما حاجة لبنان إلى هذه «الميراج»؟ وحتى لو كانت كل هذه الاقوال صحيحة كان الافضل تسليم الطائرة الى الروس. فهم أعطوا العرب مئة طائرة أو أكثر»[١٦].

كان موقف كمال جنبلاط من الاتحاد السوفياتي، حتى بداية الستينات، متحفظا حذرا. ففي كتاباته الكثيرة التي تتعرض للماركسية بالانتقاد، أعرب عن استهجانه للنظام الاستبدادي السوفياتي بما يلازمه من تقسيم للمجتمع طبقات، وتفضيل المادي على الروحي. وفي الخمسينات عندما غدت «الحرب الباردة» بين المعسكرين عاملا حاسما في السياسة العالمية لم يكن جنبلاط يفرّق بعد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حتى أنه وضع علامة المساواة بينهما معتبرا تنافسهما على الزعامة العالمية خطرا على شعوب الأقطار المتحررة والنامية. وفي مطلع الستينات خامرت جنبلاط أولى الشكوك في صحة هذا الموقف. فالتقارب بين القاهرة ودمشق وموسكو التي صارت تعتبر صديقا وحليفا لحركة التحرر الوطني العربية جعله يعيد النظر في مواقفه السابقة، فيما أقنعته أحداث ١٩٦٧، والمساعدات العسكرية والاقتصادية السوفياتية التي كانت الضمان لإنقاذ الأنظمة العربية التقدمية من الهلاك، بصواب وجهة نظر جمال عبد الناصر الذي وضع تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في مرتبة الصدارة من حيث الأهمية بالنسبة إلى العرب. وكانت أول زيارة قام بها كمال جنبلاط إلى

وأساسا لكل حل»[١٣].

ولم يخف كمال جنبلاط استياءه الشديد من موقف رئيس الجمهورية. فكتب في «النهار»: «إن الأزمة القائمة لا تعالج بالخطب الرنانة(...) والسيادة الوطنية وقسم اليمين للدفاع عن أراضي لبنان يجب أن يعنيا إنشاء جيش قوي مكتمل المعدات(...) فتأييد الكفاح الفلسطيني لا يكون بالخطب بل يكون بتهيئة كل لبنان للدفاع عن سيادته ولتدعيم الكفاح الفلسطيني(...) والحفاظ على الجنوب يكون بتدريب مواطنيه على السلاح وعلى الحرب الشعبية»[١٤].

كانت رسالة رئيس الجمهورية ورد كمال جنبلاط المنشوران في العدد نفسه من جريدة «النهار» يمثلان وجهتي نظر على طرفي نقيض في شأن قضية السيادة اللبنانية. فجنبلاط يستهجن موقف السياسيين المحافظين الداعي إلى الامتناع عن أي تحرك يمكن أن تتخذه إسرائيل ذريعة لشن عمليات انتقامية ضد لبنان. وهو يعتقد أن خطط اسرائيل لضم الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني ظهرت قبل قيام حركة المقاومة الفلسطينية بكثير نتيجة نيات إسرائيل حل مشكلة مواردها المائية على حساب جيرانها العرب. ولم تكن خافية على أحد فكرة تجزئة لبنان التي ظهرت من أواخر الأربعينات. ولذا فالضمان الوحيد الكفيل بصون أمن لبنان هو، في رأي جنبلاط، انشاء جيش قادر على القتال، وتعبئة جميع السكان لحماية الحدود الجنوبية، ومساندة الحركة الفدائية للشعب الفلسطيني، والتعاون مع الأنظمة العربية التقدمية. وأي طريق آخر إنما ينطوي على خطر الانقسام الوطني وإضعاف الدولة، مما يوفر الظروف الملائمة لتنفيذ المخططات الإسرائيلية البعيدة المدى.

في صيف ١٩٦٩ بات واضحا لكمال جنبلاط ان البلاد تواجه أزمة اكبر من الأزمة الحكومية. فالتناقضات العميقة في السياسة الداخلية تفاقمت مع تدهور الأحوال المعيشية للسكان وازدياد التوتر الاجتماعي. ولم يبق من عهد الرئيس شهاب ومبادراته الجريئة وخططه المدهشة سوى المكتب الثاني الذي كان لا يزال قويا، إلا أن الفساد الفتاك استشرى في صفوفه. وكان آخر ما رافق موكب توديع الشهابية الفضيحة التي أثيرت في نهاية الصيف عندما كتبت الصحف عن محاولة قامت بها الدوائر الأمنية السوفياتية، وكشفها، المكتب الثاني، لسرقة طائرة حربية من طراز «ميراج» فرنسية تابعة للقوة الجوية اللبنانية. وأثارت الحملة التي

ذلك، ونزولا عند ضغوط الوسطاء المصريين، ذيّل العماد البستاني بإمضائه في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ اتفاقا حدد مكانة حركة المقاومة الفلسطينية وحقوقها في لبنان وطبيعة علاقاتها مع السلطات اللبنانية.

نص اتفاق القاهرة على الاعتراف بحق الفدائيين الفلسطينيين بالوجود المسلح في لبنان و«المشاركة في الثورة الفلسطينية» بشكل «كفاح مسلح» من الأراضي اللبنانية على أن يجري «ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية» وبالتنسيق مع الجيش اللبناني. وخول اتفاق القاهرة الفلسطينيين حق الإشراف على مخيمات اللاجئين، على أن تستمر الدولة اللبنانية «في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق وفي كل الظروف»[١٧].

وما إن بلغ كمال جنبلاط نبأ توقيع اتفاق القاهرة حتى عقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه تأييده لما تم توقيعه من اتفاقات غدت، على حد تعبيره، نصراً مهماً في الكفاح من أجل حرية العمل الفدائي وإشراف الفلسطينيين على مخيمات اللاجئين. وقد أيد اتفاق القاهرة أيضا، وإن بفتور، زعيما الحلف الثلاثي الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل، وكانا عشية الانتخابات النيابية المرتقبة يخشيان أن تسوء علاقاتهما مع المسلمين. وظل العميد ريمون اده السياسي اللبناني الوحيد الذي رفض اتفاق القاهرة رفضا باتا واعتبره تطاولا خطيرا على السيادة الوطنية، كما كان الشخص الوحيد الذي صوّت ضد الاتفاق أثناء عرضه على مجلس النواب.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩، وبعد ٢١٥ يوماً على أشد أزمة سياسية، ألف رشيد كرامي حكومة حصل الحزب التقدمي الاشتراكي فيها على حقيبتين وزاريتين. فكانت لكمال جنبلاط وزارة الداخلية، ولأنور الخطيب وزارة الموارد المائية والكهربائية.

-٣-

في أيلول ١٩٦٨ عقدت بمدينة بروغه في شمال غرب بلجيكا ندوة علمية دولية مكرسة لمؤلفات بيار تيار دو شاردان، بتنظيم من «جمعية دو شاردان» ومركزها الرئيسي في بروكسل. وكان كمال جنبلاط تسلم رسالة من رئيسة الجمعية السيدة دومينيك دي ويسبان دعته فيها للمشاركة في الندوة بمحاضرة في

موسكو تمت عام ١٩٦٥، إلا أنه أطلع على وقائع المجتمع السوفياتي بشكل أعمق في خريف ١٩٦٧ حين دعي لحضور احتفالات الذكرى الخمسينية للثورة الاشتراكية وأمضى في الاتحاد السوفياتي نحو ثلاثة أسابيع متابعا حياة الناس اليومية متفهما حقيقة الإصلاحات الاقتصادية الجارية هناك. إلا أن التحول في الموقف من موسكو ما كان ليعني القبول بالنموذج السوفياتي للاشتراكية دون قيد أو شرط. ورغم أن التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي بات موقفا مبدئيا لجنبلاط حتى النهاية، إلا أنه لم يخف مطلقا خلافاته مع الماركسية، بل كان يتحدث صراحة عما هو غير مقبول بالنسبة إليه.

توافقت فضيحة «الميراج» زمنيا مع تأزم الموقف الداخلي مجدداً. ففي نهاية آب حدث اشتباك بين الفلسطينيين ورجال الدرك في مخيم نهر البارد قرب طرابلس. فطوقت وحدات من الجيش المخيم، ثم حدثت قلاقل في مخيمات الفلسطينيين في الجنوب. وأدى تدخل الجيش إلى حوادث مسلحة عدة. أما محاولة قائد الجيش العماد اميل البستاني في تشرين الأول ١٩٦٩ قطع «درب عرفات» الذي تأتي من خلاله المؤن من سوريا إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أسفرت عن اشتباكات دموية بين الجيش والفلسطينيين في الكثير من المناطق الجنوبية على مقربة من الحدود السورية. وسرعان ما اتسع نطاق الصدامات الدموية حتى شمل المناطق اللبنانية الأخرى. وسيطرت الفصائل الفلسطينية المسلحة بالكامل على العديد من المخيمات. وفي سياق المعارك الضارية تمكن الفلسطينيون والفصائل المسلمة المؤيدة لهم من تثبيت مواقعهم في بعض قطاعات المنطقة الواقعة بين راشيا وعكار.

في هذا الموقف الحرج تعرّض المسؤولون في بيروت لضغوط قوية من جانب العالم العربي. فأعلنت سوريا غلق حدودها مع لبنان. واستنكر العراق والجزائر واليمن الجنوبي والسودان وليبيا تصرفات الحكومة اللبنانية بمنتهى الحدة. وبناءً على نصيحة الرئيس فؤاد شهاب، طلب الرئيس شارل حلو من الزعيم المصري جمال عبد الناصر التوسط في الأمر. وفي ٢٧ تشرين الأول استقل الوفدان اللبناني والفلسطيني الطائرة إلى القاهرة وجلسا فورا إلى طاولة مفاوضات. وكانت لدى الوفد اللبناني برئاسة العماد اميل البستاني تعليمات مشددة في شأن عدم توقيع أية وثيقة رسمية تضفي شرعية على الوجود المسلح الفلسطيني. ومع

لوحات نادرة، وتمتعنا بمنظر معمار القرون الوسطى. وفي اليوم الأخير، بعد مأدبة العشاء التوديعية، ركبنا قاربا في احدى قنوات بندقية الشمال ومضينا صوب البحر...[١٨].

كان جنبلاط يعاني آنذاك من أزمة نفسانية. ومن المحتمل أن الجولة في بروغه برفقة أناس طيبين مرحين أعادت إلى الذاكرة الأحداث العائدة إلى ما قبل عشرين عاما، رحلة شهر العسل في ربوع أوروبا مع السيدة مي زوجته الأولى والوحيدة التي أحبها كل الحب ووصفها بالنجمة الغالية. في تلك الحقبة بدا له أن هذا الوئام سيظل إلى الأبد، إلا أن العلاقات العائلية تعكّرت بمر الزمن نتيجة سوء الفهم وغياب التفاهم وعدم التشابه، وربما التعارض التام أحيانا، في المشارب والأذواق والعادات بل وحتى النظرة إلى الحياة. في بادئ الأمر حاولت مي الذكية الفطينة أن تتكيف قدر المستطاع وطبيعة زوجها غير العادية، فشاطرته اهتماماته الفكرية، وتولت دور الصديق والمستشار الذي لا غنى عنه. وتركت أحدث الروايات الفرنسية على الرفوف يعلوها الغبار وعكفت على قراءة برغسون وكريشنامورتي وبلافاتسكايا. وفي بداية الخمسينات شدت الرحال معه مرتين إلى الهند حيث عرّفها الى شري أتماندا. إلا أنها بمرور الزمن تضايقت من بساطة نمط الحياة المتقشفة تقريبا الذي ارتضاه كمال جنبلاط لنفسه، وهو تقشف غريب على طبعها المرح وتربيتها الأوروبية المتحررة. في البداية اعتبرت تعوده توسد الحصيرة وخزن الكتب في صناديق الفاكهة من غرابة الأطوار التي تثير الابتسامة، إلا أنها صارت في ما بعد تنفعل لمثل هذه الأمور. ولم تعد تطيق القاعدة التي طبقها جنبلاط، واعتبرتها أمرا لامعقولا، حيث يخلد إلى الاختلاء والنوم فور حلول الظلام ويستيقظ مع الفجر فينكب على المطالعة أو الكتابة في الفراش على لهب الشمعة المتراقص. لقد تعارضت وتائر حياتهما على نحو مؤسف، وتحولت الخلافات الطفيفة سوء فهم ونفوراً. وحدثت أول قطيعة بينهما عقب وفاة الست نظيرة.

افترقا، ولكن ليس نهائيا. وعلى مدار عشر سنين ونيف كانت هناك محاولات للعودة ورأب الصدع في العائلة. وعام ١٩٦٤ حاولا أن يعيشا معا مرة أخرى. فاستأجرت السيدة مي، فرحة مسرورة للآمال التي كادت ان تنتعش، شقة أثثتها على هواها. إلا أن الوفاق العائلي لم يستمر طويلا. كان من المتعذر ترميم

موضوع يختاره هو.

استقل كمال جنبلاط الطائرة إلى بروكسل برفقة نجله وليد والصديق القريب جوزف دوناتو الذي كانت له مع «جمعية دو شاردان» علاقات عمل وصداقة. وكانت السيدة آليس عقيلة روجيه غوديل بعثت إلى دوناتو في مطلع عام ١٩٦٧ برسالة أبلغته فيها برغبة بعض أعضاء الجمعية في زيارة لبنان، ورجته أن يساعدهم في ذلك قدر المستطاع. وفي ربيع ذلك العام وصل الى بيروت وفد من ١٢ شخصا برئاسة السيدة دي ويسبان. وفي أحد الأيام زار هؤلاء العلماء الأوروبيون المختارة فاستقبلهم جنبلاط بمنتهى الحفاوة ودعاهم على الغداء. وقد أثارت سعة اطلاع سيّد المختارة وموسوعيته دهشة الضيوف، اذ هو أبدى تعمقا في جميع المسائل التي تطرق إليها الحديث. إلا أن أشد ما أدهش دومينيك دي ويسبان أن هذا الأريستوقراطي الدرزي لم يكتف بالتبحر في نتاج دي شاردان العلمي، حيث يستشهد بمقتطفات مستفيضة، وعن ظهر قلب، من «التسابيح الكونية» و«ظاهرة الإنسان»، بل غدا الشخص الأول والوحيد الذي اتخذ من نظرية دو شاردان التطورية أساسا لعقيدة حزب سياسي.

حضر الندوة في بروغه علماء من مختلف الاختصاصات: في الآثار وعلم الاحياء والطب والفلسفة والفيزياء. ووصل كمال جنبلاط ومرافقاه من بروكسل بالقطار. وبحسب التقاليد المرعية، نزل ضيوف الندوة ليس في الفنادق بل في بيوت أعضاء الجمعية الذين وفروا لهم كل مستلزمات الإقامة وتولوا مهمات الأدلاء في أوقات الفراغ بين الجلسات، واطلعوهم على معالم المدينة.

أعجب كمال بك كل الإعجاب بمدينة بروغه التي تخترقها شبكة من القنوات المائية فسميت «بندقية الشمال». حافظت المدينة على ملامحها الفلمنكية القروسطية منذ تأسست في القرن السابع. ومع كل خطوة يخطوها المرء في هذه المدينة تصادفه اكتشافات مذهلة. تاريخ أوروبا الحي الذي تحميه الجدران القوطية الثخينة من رياح الزمان مدون على اللوحات المحفوظة في متحف الفنون الهولندية وفي معرض البلدية الفني. وبالطبع تشكل لوحة «العذراء» الأصلية لمايكل انجلو المعلقة في كاتدرائية اونزي فراوكيرك (القرن الثالث عشر) جوهرة هذه المجموعة النادرة من التحف. وتذكر جوزف دوناتو في ما بعد قائلا: «تمشينا كثيرا في أزقة بروغه وشاهدنا كل معالمها، وزرنا متاحفها وما فيها من

إلا أن رسالة وصلته منها فجأة، ثم وصلت هي بنفسها صيف ١٩٦٩ مع شلة من الأصدقاء لحضور مهرجان بعلبك. ومن جديد أمطرته بعشرات الأسئلة اللجوجة، وأدهشته بتعطشها الشديد إلى معرفة الحقيقة، والكشف عن خبايا الأفكار وتلقف ما لا تراه العين في كل ما يعتبر أمرا عاديا لا جدل فيه. كانت جولاتهما بين طلول جبيل العتيقة وفي قلعة الشقيف القائمة من العصور الوسطى أشبه بجولات المشّائيين. إلا أن تلك الجولات قادت إلى نتيجة مذهلة لا تمت بصلة إلى الحق المطلق والحقيقة الكاملة، فقد أسفرت عن تقارب روحي مدهش لم يكن كمال جنبلاط تلمسه وجرّبه قبل ذلك أبدا.

ومن بداية السبعينات بات كمال جنبلاط وميراي بيغوري على رفقة متواصلة. كانت تغادر لبنان أحيانا إلى أوروبا، ولكن لأمد قصير عادة. وكانا يقضيان معظم أوقاتهما معا، تارة في المختارة وطورا في منزل جنبلاط بالمصيطبة. وقد تقبلت بالكامل بساطة عيشته وتقشفه، حتى صارت تنام، مثله، على حصيرة. وقد سافرا معا إلى الهند مرات عدة، وبذلت ميراي جهدها لإدراك حقائق الباطنية الهندوكية بتوجيه منه. وأدت خصوصية الموقف ووضع الفتاة المثير للتساؤلات إلى انتشار مختلف الشائعات والأقاويل عن علاقتهما. وكانا كلما ظهرا معا أمام الناس يتبادلون هؤلاء النظرات مستغربين ويهزون رؤوسهم ويتهامسون لائمين. وشارك في حملة الاستنكار المرائية خصوم جنبلاط السياسيون الذين لا يستنكفون عادة عن وسائل التشهير. وغصت صحفهم بالتلميحات الشائنة والافتراءات والاتهامات في مخالفة آداب السلوك والأخلاق العامة. وفي اللحظات العصيبة وجد جنبلاط سندا في أصدقائه الذين يدركون مكانة الآنسة بيغوري في نفس الرجل وحياته ويحترمون خياره النهائي والأخير. كان كمال بك يتقيد بالمراسم، فلا يصطحب الفتاة إلى الجلسات الرسمية وحفلات الاستقبال، وفي المقابل كانت هي ترافقه دوما في شلة الإخوان، وتتمتع باحترام الادباء والمثقفين البارزين وودّهم من أمثال ميخائيل نعيمة وكميل أبي صوان.

لازمت ميراي بيغوري كمال بك جنبلاط في سنواته السبع الأخيرة الدرامية المفعمة بالأحداث. وكان حبه لهذه المرأة حرّك شاعريته. فخلال هذه الفترة ظهرت إلى الوجود بالفرنسية سلسلة من القطع الادبية الرهيفة. وقد منحته ميراي ما كان هو بأمس الحاجة إليه: التوازن المعنوي والروحي، والإعجاب به،

السعادة المهشمة. ولم تسر حياتهما في مجرى واحد، فمضيا في اتجاهين متباعدين. وباتت القطيعة مع مي لسعة حامية بالنسبة الى كمال بك، وظل الألم يعتصر فؤاده أمدا طويلا. ولم يسعفه في حجب ما يعتمل في نفسه عن الآخرين إلا الإرادة المتوترة على الدوام.

ولعل الشعور بالوحدة الخانقة والتشوق إلى دفء الأنوثة والحب الجامح الذي يبحث عن منفذ ومتنفس - كل ذلك لعب دوره في التحولات التي طرأت على حياة الرجل وهو في الخمسين، ولاحت بوادرها فجأة، وللمرة الاولى أثناء ندوة بروغه. كان كمال بك قبل عام من ذلك التاريخ تعرف الى ميراي بيغوري البلجيكية المعجبة أشد الإعجاب بتراث دو شاردان. حدث ذلك أثناء زيارة وفد الشاردانيين إلى المختارة، لكنها لم تكن تتميز عن سائر أعضاء الوفد إلا بصغر سنها. فلم يعرها جنبلاط التفاتا خصوصيا. أما في بروغه فقد استقبلته هي كشخص لها به معرفة سابقة، وأمطرته بالأسئلة عن التعاليم الباطنية الشرقية، كأنما هي تواصل الحديث الذي بدأ في المختارة قبل عام. ووجد فيها كمال بك مستمعة مهتمة شاكرة فحدثها بكل سرور عن رحلاته إلى الهند وعن المعلم شري اتماناندا وسائر المرشدين الروحيين هناك. كانت لدى الآنسة بيغوري، خريجة كلية علم النفس في جامعة بيركلي بكاليفورنيا، جعبة غنية بمفاهيم العلوم الإنسانية الحديثة، وهي تتلقف جوهر الأمر وتهضمه في الحال ايا تكن المواضيع التي يتطرق إليها الحديث. وأكثر ما أثار دهشة جنبلاط أنها تتحدث معه في الواقع بلغة واحدة. ثم إن ميراي، وهي ابنة أحد المسؤولين في شركة معروفة للتأمين، تنتمي روحيا إلى جيل الشباب في الستينات بكل ما يلازم هذا الجيل من استهانة بالثوابت التقليدية للمجتمع البرجوازي ونزوع ثوري الى كل مجهول وبحث دائم عن القيم الذاتية والمثل العليا الشخصية. وكانت، بما تتميز به من شعورية فوارة وحركية ناشطة وانفعالات جامحة، وبشعرها الحنطاوي المنساب على كتفيها وثوبها الطويل الفضفاض ونعليها المكشوفين، أشبه بالفتيات المتحررات من بنات جيلها اللواتي تعود كمال بك أن يراهنّ أثناء محاضراته في الجامعة الأميركية، حتى أنه لم يعتبرها في البداية امرأة ناضجة، بل صبية تنضح بحب الاستطلاع وتطرح أسئلة لا نهاية لها على أبيها المجرب الذي عركه الزمن.

وعندما عاد إلى بيروت انهمك في العمل حتى كاد ان ينسى الصبية البلجيكية،

وكانت المهمة الأولى الأكثر إلحاحا. وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٦٩ أفلح جنبلاط في تحقيق انسحاب الفلسطينيين المسلحين من المواقع التي احتلوها أثناء أزمة الخريف في المناطق الشمالية والشرقية من لبنان. وبالتعاون الوثيق مع اللجنة السياسية العليا التي ألفتها منظمة التحرير الفلسطينية للتنسيق مع السلطات اللبنانية فرض جنبلاط في كانون الأول بعض القيود على مواكب تشييع الشهداء كيلا يرافقها إخلال بالنظام العام. وفي كانون الثاني ١٩٧٠ منع حمل السلاح والظهور بالبزة العسكرية الفلسطينية في الأماكن العامة، كما منع إطلاق الرصاص في الهواء تعبيرا عن المشاعر. وعلى أثر ذلك فرض حظر مشدد على إطلاق النار عبر الحدود. وصدرت التعليمات إلى الفدائيين في الجنوب بالابتعاد مسافة لا تقل عن كيلومتر عن المراكز السكنية. وفي نهاية كانون الثاني أمكن الاتفاق على مبادئ التعاون بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية أثناء شن العمليات الفدائية من أراضي لبنان. واعتبارا من بداية شباط ظهرت مخافر الشرطة مجدداً في مخيمات اللاجئين.

ورغم تقلص الحوادث المسلحة في المنطقة الحدودية اعتبارا من تشرين الثاني ١٩٦٩، تشكى كمال جنبلاط من التلكؤ في تنفيذ اتفاق القاهرة مشددا أن تنفيذه كاملا يتطلب وقتا طويلا. وكان من أسباب ذلك غياب وحدة الرأي داخل القيادة الفلسطينية، وعجز قيادة الكفاح المسلح عن السيطرة على تصرفات الفدائيين الذين كانوا من حين الى آخر يقصفون الاراضي المحتلة بالمدفعية والصواريخ، عبر الحدود، ويظهرون بلباسهم العسكري وإسلحتهم في الأماكن التي يريدون خلافا للمنع المفروض. وردا على هجمات الفدائيين، شنت إسرائيل عمليات انتقامية في الجنوب استخدمت فيها المدفعية الثقيلة وسلاح الجو، مما أسفر عن فرار للسكان على نطاق واسع إلى الشمال. وراوح عدد الأهالي الذين تركوا ديارهم في أيار ١٩٧٠، بحسب شتى التقديرات، بين ١٥ و ٣٠ ألفاً[٢٠].

كان الشعور المعادي للفلسطينيين يتصاعد بسرعة في الأوساط المسيحية بصرف النظر عن حجج كمال جنبلاط وتوضيحاته القائلة إن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى وقت لكي تتكيف والظروف الجديدة، وتحل النظام في صفوفها. وأخذ زعماء الحلف الثلاثي يتكلمون عن فشل اتفاق القاهرة وعن

والإخلاص له، والرقة والحنان والأنوثة، ونكران الذات. «كانت تعبد جنبلاط بالمعنى الحرفي للكلمة، فكاد ان يكون بالنسبة إليها الإله نفسه». هذا ما قال عنها أحد أصدقاء كمال بك المقربين.

وعندما اطلقت النار على كمال جنبلاط وهو في سيارته في آذار ١٩٧٧ اخترقت رصاصة صورتها التي لم تكن تفارقه. وأعاد وليد بك جنبلاط في ما بعد هذه الصورة المثقوبة المعمدة بالدم الى صاحبتها فهي أغلى تذكار لديها. وبعد عام من اغتياله جاءت ميراي بيغوري إلى المختارة، بموافقة وليد بك، لتنحني أمام ضريح «الاله» الراحل.

-٤-

يقول الناس في العالم العربي: القاهرة تكتب وبيروت تنشر وبغداد تقرأ. ولعل الأمر كان كذلك في زمن ما، في الخمسينات مثلا. إلا أن بيروت الستينات المكهربة سياسيا صارت تعتبر العاصمة الفكرية والثقافية للعالم العربي، وباتت تكتب وتقرأ ما تحلم به القاهرة وبغداد. ورغم كل قيود الرقابة في ما يخص منع التعرض لرؤساء الدول الصديقة أو المسؤولين الكبار في البلاد، فقد وفّر الانفتاح اللبرالي اللبناني فرصا لم يوفرها أي بلد عربي آخر للمثقفين الساعين إلى مواكبة الأيديولوجيات اليسارية والراديكالية الجديدة.

في نهاية الستينات كانت لكمال جنبلاط منزلة رفيعة جدا في أوساط السياسيين الراديكاليين والمثقفين اللبنانيين التقدميين. وكان إعجاب الشباب من المسلمين والمسيحيين بشخصيته واهتمامهم البالغ بأفكاره، يبرر القول بأنه زعيم لبناني على أوسع نطاق. وأكد كريم بقرادوني الكتائبي البارز أن كمال جنبلاط كان محبوب الطلبة في أواخر الستينات. وحتى الشباب الكتائبيون يعترفون بغناه الفكري وبدعواته إلى إعادة بناء المجتمع جذرياً[١٩].

ولقد اتسعت قاعدة كمال جنبلاط وازداد تأثيره الشخصي، وهو في منصب وزير الداخلية، بفضل العلاقات الوثيقة التي اقامها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي رأت فيه حليفا وسندا رئيسيا لها في لبنان. وعندما تولى جنبلاط مهمات الوزارة وضع نصب عينيه ثلاث مهمات أساسية وهي: تنفيذ اتفاق القاهرة والنضال في سبيل الحريات الديموقراطية وتحسين العلاقات مع الأقطار العربية.

واليسارية التي صارت لهم حتى ذلك الحين علاقات ودية معها. وإلى ذلك كان ياسر عرفات القلق من تصاعد الميول المناوئة للفلسطينيين بين أنصار الحلف الثلاثي، يفكر جادا في التفاهم مع أبرز السياسيين المحافظين، وفي مقدمهم بيار الجميل وكميل شمعون. وساقت أولى الاتصالات الدليل على صحة توقعات الزعيم الفلسطيني الذي أدرك أن السياسيين الموارنة بحاجة إلى تأييد المسلمين في عام الانتخابات الرئاسية، ولذا سيمتنعون عن تأزيم العلاقات مع حركة المقاومة الفلسطينية، بل سيحاولون خلق انطباع كأنهم يؤيدون نضال الفلسطينيين من حيث المبدأ. وهذا صحيح على وجه التحديد في ما يخص بيار الجميل الذي بدأ حملته الرئاسية في نيسان ١٩٧٠، ففي خطبه وكتاباته آنذاك لم يعد يهاجم الفلسطينيين، بل اتهم بكل الخطايا والشرور اليسار اللبناني والشيوعية الدولية اللذين قال انهما استغلا قضية الشعب الفلسطيني النبيلة لمصالحهما الأنانية.

ومع بداية الحملة الانتخابية وجّه الحزب التقدمي الاشتراكي انتقادا شديدا الى الممارسات اللاديمقراطية للمكتب الثاني الذي صار في الواقع دولة داخل الدولة. وأعلن الحزب تنصله من كتل «النهج» النيابية، وكانت القطيعة النهائية مع الشهابية بالشكل الذي آلت إليه في نهاية عهد الرئيس شارل حلو، قد صيغت في الدورة الطارئة التي عقدتها الجمعية العمومية للحزب التقدمي الاشتراكي في ١٢ تموز ١٩٧٠. فقد جاء في القرار الذي صوت عليه ١٨٠ مندوباً، أن الحزب لن يؤيد بأية حال المرشحين المعروفين بعدائهم للقوى الوطنية التقدمية ولحركة المقاومة الفلسطينية. وفي نهاية الشهر المذكور رشّح الحزب رسميا العماد جميل لحود لرئاسة الجمهورية، ردا على ترشيح الحلف الثلاثي الشيخ بيار الجميل وترشيح النهجيين الرئيس فؤاد شهاب.

كان ترشيح العماد لحود الذي لم يكن يمتلك في الواقع أي فرصة للفوز، نقلة تكتيكية بالطبع من جانب كمال جنبلاط. فقد أخذ مهلة وراح يتابع بمنتهى الاهتمام مناورات أطراف اللعبة الانتخابية. آنذاك لمح الرئيس شهاب أنه لن يشارك في الانتخابات إلا إذا صوّت لمصلحته ما لا يقل عن ثلثي النواب. وفي الحال أعلن الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده أنهما مستعدان للتصويت في مصلحة سليمان فرنجية. وفي ٤ آب انسحب الرئيس شهاب وأعلن عشية الانتخابات عن ترشيح الياس سركيس الذي كان مديرا لمكتب الرئيس شارل حلو

اخطار الوجود الفلسطيني المسلح على النظام السياسي في لبنان. واعتبر زعيم حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل اتفاق القاهرة غلطة واقترح نقل الفدائيين الفلسطينيين إلى أقطار عربية أخرى. وزادت من درجة العداء للفلسطينيين المزاعم التي تقول إن وجودهم يؤدي إلى الإخلال بالتوازن السكاني في البلاد لمصلحة المسلمين. وكتب كمال جنبلاط في هذا الشأن: «كان هؤلاء يخشون من أن يصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين خلال عشر سنين أو خمس عشرة سنة مليونا، وأن يتسبب ذلك في اضطرابات داخلية، لأنهم اعتبروا أنه سيكون ثمة كثير من الغرباء حينذاك إضافة إلى خمسمئة ألف سوري وإلى العرب الآخرين الذين يعيشون في لبنان. إذاً فإن الوجود الفلسطيني أثار مخاوف الموارنة. ولسوء الحظ، فإن الانعزاليين لم يفهموا أنه ليس بالإمكان تغيير ما كان، وأنه ينبغي لهم، بالتالي، مقاربة المشكلة على نحو آخر، والاستفادة من مختلف صداقاتهم في العالم: بأن يشرحوا لأصدقائهم الاميركيين والأوروبيين وسواهم أنه لا يمكن حل المشكلة الفلسطينية إلا بإعادة ١٢٠٠٠٠٠ فلسطيني بمن في ذلك المقيمون منهم في لبنان، بالطبع إلى إسرائيل، أي إلا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ وإذاً، فقد كان أولى بالموارنة وخير لهم أن يستندوا إلى البضعة ملايين شخص اللبنانيي الأصل ممن يعيشون في الخارج، وإلى النفوذ الأوروبي، لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، من أن يشنوا هذه الحرب الصليبية»[٢١].

وحدث أول صدام خطير في ٢٥ آذار ١٩٧٠ عندما نصب كتائبيون مسلحون بإمرة بشير الجميل مكمناً في بلدة الكحالة المسيحية لفلسطينيين رافقوا جثمان شهيد لهم من بيروت إلى دمشق. وخلال تبادل إطلاق النار قتل وجرح اكثر من عشرين شخصا. وعلى أثر ذلك اندلعت صدامات متفرقة بين الكتائبيين والفلسطينيين، كما جرت في منطقة المطار معركة بين الجيش وفصائل المقاومة الفلسطينية. وفي اليوم ذاته أسر الفلسطينيون في مخفر قرب معسكر تل الزعتر بشير الجميل. وتطلبت خطورة الموقف تدخل كمال جنبلاط شخصيا، فاتصل على الفور بياسر عرفات. وبعد ثماني ساعات من الاتصالات والمفاوضات المكثفة أمكن الإفراج عن الجميل.

وبهدف توسيع الدعم الجماهيري للفلسطينيين في لبنان، دعا المجلس الوطني الفلسطيني في ربيع ١٩٧٠ إلى تعزيز الاتصالات مع القوى الوطنية

المعيار الرئيسي الذي يحدد موقفهم من المرشح لرئاسة الجمهورية، ولاسيما ان مسألة حرية الحزب أثارت جدلا عاصفا في الأوساط السياسية، ذلك بأن اليمينيين، وعلى رأسهم بيار الجميل، يشككون في حق وزير الداخلية في اتخاذ مثل هذا القرار بنفسه، وأصروا أن ذلك من صلاحيات مجلس الوزراء وحده.

وبعد لحظة أضاف كمال جنبلاط : «حدسي أنك جدي ولن تقع تجاهنا في ما وقع به غيرك من تناقضات وتغيير مواقف. ومن الأفضل أن تزورنا غدا في بيتنا، فرفاق لنا سيكونون بانتظارك. هي زيارة شكلية بيتعرفّو عليك الاخوان»(٢٢).

وقبل اللقاء وإلياس سركيس زار مسؤولان بارزان في الحزب الشيوعي جورج حاوي وكريم مروة، بعد حصول الحزب على الرخصة الرسمية، سفارة الاتحاد السوفياتي في بيروت وبحثا مع السفير سرفار عظيموف في مسألة ترشيح سركيس. وخلافا للقاهرة المؤيدة للشهابية تقليديا، كانت لموسكو تحفظات عن الشهابيين، وهي مستاءة من تعاون المكتب الثاني مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وتفضل بالتالي سليمان فرنجية لصلته بمعارضي الرئيس شمعون عام ١٩٥٨، وعلاقاته الودية الوثيقة مع السوريين. وكان زعماء الحزب الشيوعي مترددين في شأن حضور اللقاء وإلياس سركيس، يفكرون في البقاء في الظل بعض الوقت وتكليف أحدٌ حلفائهم استيضاح موقفه من حرية العمل الحزبي. إلا أن السفير السوفياتي أصر على ضرورة مشاركة الشيوعيين بفاعلية في عملية انتخاب رئيس الجمهورية الجديد.

كانت «الزيارة الشكلية» التي وعد بها جنبلاط الياس سركيس أشبه بالامتحان الذي يتعين عليه أن يجيب فيه عن أسئلة أعدها مسبقا نائبا رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عباس خلف ومحسن دلول، أمام «هيئة تحكيمية» متحيزة ضده سلفا ومكونة من ٢٠ الى ٢٥ شخصا يمثلون جميع تلاوين اليسار اللبناني. وقد بعث جورج حاوي بمذكرة إلى عباس خلف طلب منه فيها أن يسأل سركيس عن موقفه من نشاط كمال جنبلاط في تنفيذ اتفاق القاهرة وان يستوضحه رأيه في شأن صدقية قرار جنبلاط إطلاق حرية الأحزاب السياسية.

ارتبك إلياس سركيس وحاول أن يتملص من الرد الصريح. وقال ما معناه إن الرئيس اللبناني لا يحكم لوحده، وثمة مسائل يعتبر حلها من صلاحيات مجلس الوزراء ومجلس النواب. فلم يقنع هذا الجواب الحاضرين، فطلب جورج حاوي

معظم فترة ولايته، ثم عين حاكماً للمصرف المركزي. وفي ١٦ آب، قبل الانتخابات بيوم واحد، أعلنت كتلة الوسط رهانها الأخير ورشحت رسميا سليمان فرنجية.

وبقي على كمال جنبلاط أن يحدد خياره. ولم تكن نتيجة الانتخابات الرئاسية، في أي وقت مضى، ذات أهمية حاسمة بالنسبة اليه كما هي هذه المرة. فالنفوذ الهائل الذي كسبه في عالم السياسة اللبنانية يخوله أنِ يأمل في توافر أفضل الظروف لمحاولة الانتقال من إصلاح نظام الحكم الحالي إلى بناء نظام سياسي جديد مبدئيا يقوم على أصول الديموقراطية والعلمانية. وقبيل تركه منصب وزير الداخلية، فاجأ جنبلاط الجميع في ١٥ آب بالترخيص للحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق، ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي الموالية لسوريا وحتى الحزب السوري القومي الاجتماعي كونه التزم جانب حركة المقاومة الفلسطينية اعتبارا من عام ١٩٦٧، وفي الوقت ذاته، ورغم اعتراضات بيار الجميل، رخص جنبلاط لتنظيم سياسي جديد هو «حركة ٢٤ تشرين» برئاسة فاروق المقدم منافس رشيد كرامي في طرابلس. وفي اليوم عينه اتصل كمال جنبلاط هاتفيا بالعميد ريمون اده في محاولة لإقناعه بالترشح لرئاسة الجمهورية، إلا أن العميد رفض الاقتراح.

وقبيل انتخاب رئيس الجمهورية زار إلياس سركيس المختارة. ولم يكن كمال جنبلاط يميل إلى انتخاب رئيس شهابي يعتمد على قدرات الجيش والمكتب الثاني، مع أنه على علم بتأييد عبد الناصر لترشيح سركيس. تم لقاء المختارة في جو ودي هادئ. فكانت الأحكام الأساسية في البرنامج الذي عرضه إلياس سركيس تتجاوب مع مطالب الحزب التقدمي الاشتراكي الى درجة لم يجد فيها جنبلاط سبيلا إلى الاعتراض. وقال له في الختام: «أثق بك كل الثقة، أبني مواقفي على حقائق، فأنت تجاوبت إلى حد كبير مع المشاريع التي تقدم بها الحزب التقدمي الاشتراكي. وانشالله منكمّل سوى ...».

بدا كأن الطرفين اتفقا تماما. إلا أن كمال جنبلاط لم يستعجل في قراره النهائي. فهو يريد هذه المرة أن يستوضح رأي إلياس سركيس في شأن التدابير التي اتخذها في منصب وزير الداخلية لتنفيذ اتفاق القاهرة والترخيص للأحزاب السياسية اليسارية. فهذا بالنسبة إلى جنبلاط وحلفائه اليساريين والفلسطينيين هو

ووصفه بالإنسان الرشيد المتزن، والنزيه للغاية. وأعرب عن أسفه أن الرجل لم يتمكن من الرد بوضوح على السؤالين المطروحين في شأن اتفاق القاهرة وحرية العمل الحزبي. ثم خاطب سليمان فرنجية قائلا: «ما رأيك يا سليمان بك في هذين السؤالين؟».

وجاء رد فرنجية في الحال: « يا كمال بك لو سألتني عن أمور ستجد في المستقبل يمكن ان أرد، أما أنت تسألني عن تجربة أثبتت نجاحها وأمّنت الاستقرار النسبي للبنان وهي تعد بخروج من الأزمة، فهذا السؤال هو تحصيل حاصل. أنا ليس فقط متمسك بهذا النهج في تطبيق اتفاق القاهرة وأصر على حرية الأحزاب، بل سأطلب منك أن تعطيني تعهدا أن تكون أكثر في وزارة الداخلية لمتابعة هذه السياسة كضمان لنجاحها، يا كمال بك هل أنت تضمن لنا هذه التدابير؟ من مصلحتنا التعاون معك، وإذا لم نتعاون ستكون هذه التدابير كالدبّور».

ودوّت القاعة بالتصفيق.

عندما غادر سليمان فرنجية مقر الحزب التقدمي الاشتراكي صرح للصحافيين الذين أحاطوا به من كل جانب أنه عزم على الترشح لمنصب رئيس الجمهورية نهائيا ودون رجعة[٢٣].

لم يفز أحد في الجولة الأولى من الانتخاب. وحصل العماد جميل لحود على خمسة أصوات فقط. وكانت فرصة الياس سركيس هي الأفضل (٤٥ صوتا)، أما سليمان فرنجية فشغل المرتبة الثانية (٣٨ صوتا). وصوّت عشرة نواب لمصلحة بيار الجميل، كما صوت نائب واحد لمصلحة عدنان الحكيم زعيم حزب النجادة الذي لم يكن يأمل في منصب رئاسة الجمهورية كونه مسلما، إلا أن ترشيحه جاء لمجرد التحدي. وفي الجولة الثانية اتضح أن في صندوق الاقتراع مئة استمارة بدلا من ٩٩، فاعتبرت نتائج التصويت لاغية. وفي الجولة الثالثة كان المنطق يقتضي أن يعطي النواب المؤازرون لبيار الجميل وعدنان الحكيم أصواتهم إلى سليمان فرنجية. وفي هذه الحال يحصل على ٤٩ صوتا بدلا من الخمسين المطلوبة حداً أدنى. وبالتالي يتعين على كمال جنبلاط أن يضع في كفة سليمان فرنجية صوتا واحدا من أنصاره، هو القول الفصل في مصير الرئاسة.

الكلمة وكرر السؤال بمزيد من الوضوح والتحديد: «حضرة الأستاذ إلياس سركيس، نحن لا نسأل عن أمور لم تحصل بعد. نسألك بصفتك مواطنا لبنانيا وتترشح إلى مركز رئاسة الجمهورية، ما هو موقفك الشخصي؟».

وعاد سركيس يخوض من جديد في تعميمات كان واضحا منها انه لن يقول ما يريده منه الحاضرون. وفي ختام الجلسة أكد كمال جنبلاط لزملائه بالفرنسية: «هذا مساعد جيد والمساعد الجيد لا يمكن أن يصبح الرجل الأول. فهو يحضّر القرار وينفذه بشكل جيد لكنه لا يتخذ قرارا».

وصباح اليوم التالي نشرت جميع الصحف اللبنانية أن إلياس سركيس سقط في الامتحان.

وجاء دور سليمان فرنجية، المرشح الثاني لرئاسة الجمهورية، كي يؤدي هذا الامتحان. ولم يخف السفير السوفياتي عظيموف ارتياحه عندما حدثه جورج حاوي بتفاصيل اللقاء في دار كمال جنبلاط. وأثنى من جديد على فرنجية وتذكّر زيارة الأخير إلى الاتحاد السوفياتي، الامر الذي جعل جورج حاوي يفكر في لقاء فرنجية ليبلغه شخصيا التأييد السوفياتي قبل أن يمثل ذاك أمام حلفاء كمال جنبلاط في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي. وهذا بالطبع أمر يرفع من منزلة الحزب الشيوعي في نظر رئيس الجمهورية المرتقب.

وتوسط لترتيب اللقاء غير الرسمي بين جورج حاوي وسليمان فرنجية أحد معارفهما وهو محمود طبو الذي وضع سيارته الخصوصية في تصرفهما. جلس طبو وراء مقود السيارة وجنبه كريم مروة، وفي الخلف جورج حاوي مع سليمان فرنجيه الذي ارتدى لهذه المناسبة بزة بيضاء. وعلى مدار ساعة جابت سيارة محمود طبو شوارع بيروت ببطء، وحدث جورج حاوي سليمان فرنجية عما دار أمس في اللقاء مع إلياس سركيس، وعن الحوار مع السفير السوفياتي. ثم حذّره قائلا: «سيسألونك الاسئلة نفسها، ويجب ان تكون مستعدا». فشكره فرنجية باسما: «شكرا على هذه المعلومات، ولا تشغل بالك».

أما اللقاء وفرنجية في مكتب الحزب التقدمي الاشتراكي بالخندق الغميق فقد تم في الاولى بعد الظهر وحضره نواب جبهة النضال الوطني وممثلو الأحزاب والحركات اليسارية وعدد من السياسيين المستقلين والصحافيين. وأدار كمال جنبلاط الجلسة هذه المرة. فتحدث بإيجاز عن لقاء الأمس وإلياس سركيس،

مع استاذه ورفاقه في عينطورة. وهو الثالث من اليمين في الصف الامامي (١٩٢٧).

مع الاب سارلوط (في الوسط) ورفاق له في عينطورة. ويبدو كمال جنبلاط الاطول في الصف الاخير (١٩٣٧).

في احدى المناسبات الرسمية
ويبدو الى يساره
السيدان عبدالله اليافي
وحبيب أبي شهلا،
والرئيسان بشارة الخوري
ورياض الصلح
والسيد هنري فرعون
(١٩٤٧).



يتسلم من
الرئيس بشارة
الخوري عينة
من بذور الصنوبر
(١٩٤٧).

مع الأمير مجيد ارسلان والسادة غبريال المر وعادل عسيران ويوسف المراوي.

مع رياض الصلح ومدير الجمارك موسى مبارك.



مع مؤسسي الحزب التقدمي الاشتراكي السادة جورج فيليبيدس وجان نفاع وفؤاد رزق والبر ديب وعبدالله العلايلي وفريد جبران وجميل صوايا (١٩٤٩).



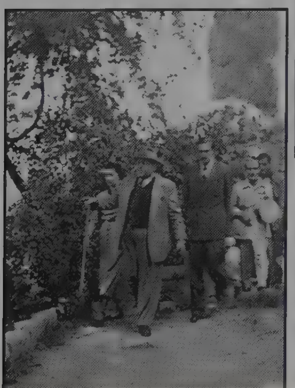
في مركز الحزب في بيروت مع السادة فؤاد رزق وكامل العبدالله وكميل شمعون، خلال المشاورات لتشكيل الجبهة الاشتراكية الوطنية المناوئة للشيخ بشارة الخوري.

كمال جنبلاط زعيم الدروز، بعد تعيينه وزيراً للاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية في حكومة الرئيس رياض الصلح. ويبدو الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح والوزير والنائب يوسف المراوي (١٩٤٦).



مع الرئيس رياض الصلح في مرفأ بيروت (١٩٤٧).

الرئيس بشارة الخوري على درج المختارة (١٩٤٨).



رئيس الجمهورية وكمال جنبلاط في حديقة المختارة (١٩٤٨).

الفصل الثاني عشر

اعتلاء الموج



في مهرجان صوفر الذي اقيم في دارة رشيد بك جنبلاط، ويبدو كمال جنبلاط متوسطاً كميل شمعون وريمون اده.



يعلن ميثاق الحزب، وبدا الصحافيان غسان تويني وفاضل سعيد عقل (أول أيار ١٩٤٩).

بعد شهر واحد من انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية حصلت في الأردن أحداث كانت لها انعكاسات مأسوية في تاريخ لبنان. فحتى العام ١٩٧٠ تعززت مواقع المقاومة الفلسطينية وفصائلها المسلحة في الأردن الى درجة فقدت معها الحكومة والجيش هناك السيطرة على الموقف نهائياً في بعض المناطق. ففي شمال المملكة الأردنية الهاشمية حيث القواعد الأساسية للفدائيين انتقلت السلطة في الواقع إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ونشأت في البلاد ازدواجية في الحكم. وزادت في توتر الموقف دعوات المنظمات الفلسطينية اليسارية المتطرفة الى إسقاط النظام الملكي.

أعلن الملك حسين الأحكام العرفية، وبدأ عملية تصفية الوجود المسلح الفلسطيني مستغلا ردود فعل المجتمع الدولي والرأي العام السلبية على خطف مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثلاث طائرات ركاب تابعة لشركات غربية في أيلول ١٩٧٠ الى مطار صحراوي في الأردن. وفي ١٧ منه قصفت وحدات من الجيش مكونة من البدو المخلصين للملك من أبناء المناطق الشرقية، قواعد الفدائيين العسكرية بالمدفعية. وعلى مدار الأيام التسعة التالية تمكن الجيش من أن يلحق هزيمة ماحقة بالفصائل الفلسطينية المسلحة. وفي سياق تلك العمليات الانتقامية التي لم يسبقها مثيل من حيث القسوة قتل ما لا يقل عن ١٠ آلاف من أفراد المقاومة الفلسطينية وأصيب عشرات الآلاف بجراح. وفرّ من بقي منهم إلى سوريا، ومن هناك عبروا المسالك الجبلية إلى مناطق الجنوب اللبناني.

كان أيلول عام ١٩٧٠ «أسود» بكل معنى الكلمة. فما إن توقف إطلاق النار

روجرز» بأن وقف إطلاق النار لا يعني أبداً التخلي عن المواجهة المسلحة مستقبلاً، مثلما وفّر الاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ الذي اعتبره البعض استسلاماً، فرصة التقاط النفس للجيوش العربية ومكّنها من استعادة قدراتها القتالية والانتقال إلى حرب الاستنزاف.

أدرك كمال بك أن وفاة الرئيس عبد الناصر المفاجئة ستنتج في العالم العربي حتماً عواقب وخيمة ليس بالإمكان تصور أبعادها في تلك الأيام المفعمة بالأسى والحداد. وفي شأن خلافة الرئيس عبد الناصر، كان كمال بك يميل إلى أنور السادات الذي تعرف اليه في الخمسينات ثم تعاون معه في إطار حركة التضامن الافروآسيوية. بالطبع كان كمال جنبلاط عارفاً بالاحتكاك الذي طرأ على العلاقات بين عبد الناصر والسادات في الآونة الأخيرة، إلا أنه لم يعتبره خطيراً إلى هذا الحد. وكان واثقاً من أن السادات سيواصل عن جدارة واستحقاق رسالة الرئيس الراحل، وأن مصر ستحتفظ بدور الزعامة في النضال من أجل الاشتراكية ووحدة الصف العربي.

-١-

في تشرين الأول ١٩٧٠، بعد انتقال مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان، توارد عليه آلاف الفلسطينيين الذين نجوا من حمام الدم في الأردن. وكان رئيس الوزراء صائب بك سلام وسائر الزعماء السنة راضين عن الموجة الجديدة من اللاجئين لاعتقادهم أنها ستساعد على تغيير التناسب السكاني في البلاد لمصلحة المسلمين. وإلى ذلك، حاولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن تأخذ عبرة من الفاجعة الأردنية كيلا تتكرر في لبنان الذي غدا بالنسبة اليها القاعدة الرئيسية الوحيدة التي ليس وراءها مجال لانسحاب أفراد المقاومة مهما حدث. وكان لبنان من جوانب عديدة المكان الأفضل، في تصورات زعماء الثورة الفلسطينية، لمواصلة الكفاح المسلح. فهم فيه تحت مظلة اتفاق القاهرة الذي ضمن لهم وجوداً شرعياً ويسّر أمر تسليح المقاتلين وتدريبهم والتحضير لشنّ عمليات فدائية عبر الحدود. ولم يكن اقل أهمية من ذلك أن حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان تتمتع بتأييد الأهالي المسلمين، وهو عند أكثر فئات السكان فقراً تأييد إجماعي مطلق يبرر القول بنشوء «تركيبة فلسطينية لبنانية سنية». ثم أن بيروت بمواصلاتها

في الأردن حتى هز العالم العربي في ٢٨ منه نبأ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر. وجرت اضطرابات واسعة طوال أيام الحداد الثلاثة. وفي الأحياء الإسلامية كان الرصاص يلعلع في الهواء ليل نهار، والمتفجرات تدوي ودخان الإطارات المحترقة الخانق يخيم على الأجواء. وراح الصبية في بعض الأماكن يحطمون زجاج المتاجر والمقاهي غاضبين، ويقلبون السيارات الواقفة على الأرصفة، ويوقفون سيارات الأجرة مطالبين بإطفاء مصابيحها معلقين أشرطة الحداد السود على هوائياتها. وفي تلك الأيام الأخيرة من تولي كمال جنبلاط مهمات وزير الداخلية، بذل قصارى جهده ليقلل إلى الحد الأدنى من أضرار القلاقل. وطبقاً للتعليمات، تغاضى رجال الامن عن التظاهرة العفوية التي انطلقت في بيروت الغربية في اليوم الأول من الحداد، إلا أن مشاعر الجماهير في يوم التشييع انفجرت وتعذر تفادي وقوع ضحايا في الاشتباكات مع قوات الامن.

كانت وفاة جمال عبد الناصر فاجعة شخصية بالنسبة الى كمال جنبلاط. كان يومها في المختارة وعلم بالنبأ الحزين من سامي نمور الذي استمع إلى نشرة الأخبار الصباحية. فترك جنبلاط كل أعماله وتوجه إلى بيروت في الحال. وكان أول ما قام به زيارة السفارة المصرية في الرملة البيضاء ليعبر لأركانها عن مواساته بالمصاب الأليم. وفي مكتب السفير اختنق كمال بك بعبراته مرات عدة، إلا أنه تمالك نفسه ومضى في الكلام حتى النهاية. وعندما هبط في المصعد إلى بهو السفارة في ما بعد مال بجبهته على حائط المصعد البارد وأطلق العنان للدموع بصمت وبدنه يرتعش. وكان كمال بك التقى الرئيس عبد الناصر آخر مرة قبل ثلاثة أسابيع أو يزيد، أثناء زيارة إلى القاهرة جاءت خاتمة لسلسلة من الزيارات التي قام بها إلى الأقطار العربية في محاولة لتفادي الانقسام في العالم العربي بسبب قبول مصر والأردن «مشروع روجرز» لوقف إطلاق النار عند حدود المواجهة مع إسرائيل. بدأ كمال جنبلاط ديبلوماسيته المكوكية في النصف الثاني من حزيران ١٩٧٠ فزار خلال صيف ذلك العام كلا من الكويت وسوريا والعراق والجزائر، وعرّج على القاهرة ثلاث مرات في هذه الفترة. وكانت له كل مرة لقاءات طويلة والرئيس عبد الناصر. ورغم أن جنبلاط واثق من ضرورة حل النزاع العربي-الإسرائيلي بالقوة فقد أيّد موقف عبد الناصر بالكامل وكشف عن مزايا الحسابات الواعية والواقعية في السياسة، وحاول أن يقنع أشد خصوم «مشروع

السياسي اللبناني، ولم يعد بالإمكان حل أية مسألة داخلية دون أخذ مصالحها في الاعتبار.

عقب تولي سليمان فرنجية مهمات الرئاسة أقدم الفلسطينيون على محاولة لاختبار متانة اتفاق القاهرة. فقد اعتبرت قيادات بعض المنظمات الفلسطينية وفاة الرئيس عبد الناصر الذي كان الضامن الخارجي لاتفاق القاهرة، إشارة إلى تشديد الضغوط على السلطات اللبنانية بهدف تضييق نطاق الاتفاقات التي قيّدت نشاط تلك المنظمات في لبنان، وصولا إلى إزالة القيود التي تثقل عليها. وكان من تلك القيود الفقرة التي اشترطت مجيء المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان من سوريا فقط وبالطرق البرية وحدها. وخلافاً لهذه الفقرة وصلت من بغداد إلى مطار بيروت في تشرين الأول ١٩٧٠ طائرة تحمل ٤٠ فدائياً مسلحاً ينتمون إلى الجبهة العربية لتحرير فلسطين التي يؤيدها العراق. إلا أن الرئيس سليمان فرنجية أبدى صلابة في الموقف ومنع دخول هؤلاء الفدائيين الاراضي اللبنانية. ورغم تصميم الضيوف الثقلاء على الدخول وخطفهم أحد مستخدمي المطار بصفة رهينة، ظل الرئيس فرنجية مصراً على موقفه الامر الذي اضطر الطائرة العراقية للعودة إلى بغداد بعد مفاوضات استمرت ١٧ ساعة دون نتيجة.

إلا أن موقف الرئيس فرنجية المتصلّب لم يحل دون بدء تفكك اتفاق القاهرة. ومع أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قللت كثيراً من العمليات الفدائية عبر الحدود في السنوات ١٩٩٧٠-١٩٧٢ خشية تكرار فاجعة الأردن، الا إنها كانت عاجزة عن السيطرة على الجماعات الفلسطينية المتطرفة التي انتقلت في تلك الفترة إلى تكتيك اختطاف الطائرات وممارسة عمليات إرهابية تتصور أنها ستلفت أنظار الرأي العام العالمي إلى القضية الفلسطينية. وفي ٢٩ أيار ١٩٧٢ أطلق جماعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأفراد «الجيش الأحمر» الثوري الياباني النار على الركاب أثناء التفتيش الجمركي في مطار اللد الإسرائيلي، فلقي ٢٦ شخصاً مصرعهم وجرح عشرات الأشخاص. ورداً على ذلك شنت إسرائيل عملية انتقامية واسعة النطاق على جنوب لبنان، وظلت طوال أربعة أيام تقصف قواعد اللاجئين ومخيماتهم من البر والبحر والجو. وأثناء الدورة الأولمبية في ميونيخ في أيلول ١٩٧٢ احتجزت مجموعة من منظمة «أيلول الأسود» الفلسطينية عدداً من الرياضيين الإسرائيليين ومدربهم. ثم تبادلت النار مع الشرطة الالمانية،

المتطورة هيأت إمكانات واسعة للعمل الدعائي والنشاط الديبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو العمل الذي أولاه زعماؤها منذ بداية السبعينات بالغ الأهمية.

إلا أن حركة المقاومة الفلسطينية واجهت في لبنان مشكلة يعتبر حلها أمرا حيوياً بل حياتياً بالنسبة لها. فخلافاً لسوريا أو أي بلد عربي آخر، كان للثورة الفلسطينية في لبنان، إلى جانب أنصارها، خصوم يشكلون فئة كبيرة جداً من السكان. وفي سياق السجال الذي قام في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذ قرار بضرورة كسب قاعدة تأييدية جماهيرية في لبنان من خلال تقوية التكتلات مع الحلفاء المحتملين، وإقامة الاتصالات مع الأحزاب والمنظمات والحركات على اختلاف تلاوينها وتوجهاتها السياسية. وبوشر هذا العمل المهم دون إبطاء. وفي فترة قصيرة نسبياً أحرزت حركة المقاومة الفلسطينية نجاحات ملموسة. وأدت الائتلافات بين مختلف المنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المتقاربة عقائدياً والمرتبطة بالمعسكر الاشتراكي أو الأنظمة العربية، إلى تعزيز مواقع المقاومة، اذ أمنت لها البعد الدولي الذي هي بأمس الحاجة إليه. فقد غدت منظمة العمل الشيوعي أقرب حلفاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان، كما عولت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على الحزب الشيوعي اللبناني وتعاونت، منظمة «الصاعقة» مع البعثيين اللبنانيين الموالين لسوريا، فيما تعاونت الجبهة العربية لتحرير فلسطين مع البعثيين الموالين للعراق. أما الجناح الأكثر نفوذاً في المقاومة الفلسطينية، ونعني «فتح»، فقد حاول منذ البداية السيطرة على قبضايات الأحياء السنية في بيروت الذين يخدمون الزعماء المسلمين تقليدياً. وصاروا في السنين العشر الأخيرة يتعاونون بوثوق مع المكتب الثاني. وزودت فتح القبضايات المال والسلاح، وتمكنت بمساعدتهم من أن توطد نفوذها في بيروت الغربية، وكذلك في بعض مناطق طرابلس حيث استخدم الفلسطينيون أنصارهم المحليين للضغط على رشيد كرامي. وبتسليح حلفائهم اللبنانيين، أوجد الفلسطينيون ضماناً إضافياً وفعالاً لأمنهم وسلامتهم. وصاروا يشعرون بمزيد من الثقة لعلمهم أن أي اشتباك بينهم وبين السلطات الرسمية أو الجيش لا بد أن يتحول نزاعاً داخلياً لبنانياً. وهكذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية تدريجاً، وبفضل الروابط المتينة مع حلفائها المحليين، لاعباً متنفذاً جداً على المسرح

وقدّر رفيع التقدير مساهمة كمال جنبلاط في تطوير حركة التضامن الأفروآسيوية وخدماته الكبيرة في النضال من أجل السلام والتفاهم بين الشعوب. وبعد أسبوع عقد في بيروت المؤتمر الوطني العربي الذي حضره مندوبون عن مصر والجزائر والمغرب وسوريا والعراق ولبنان وأقطار عربية أخرى، إضافة إلى نحو مئة وفد عن الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية في الدول الغربية والمنظمات الديموقراطية الدولية. واتخذ ممثلو ٤٧ من الأحزاب والمنظمات السياسية العربية ذات التوجهات الاشتراكية والوطنية والديموقراطية قرارا بتأسيس «الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»، وانتخبوا كمال جنبلاط بالإجماع أميناً عاماً لها.

-٢-

أسند الرئيس سليمان فرنجية مهمات رئاسة الوزارة من جديد إلى صديقه وحليفه القديم صائب بك سلام. وكانت تلك أول خطوة يقدم عليها في مكافحة الشهابية. وتألفت الحكومة من خارج مجلس النواب فدخلها ١٢ وزيراً من التكنوقراطيين الشباب الذين أعلنوا فوراً ضرورة «الثورة من فوق» بهدف تفادي الثورة المختمرة تحت. وحاول رئيس الوزراء أن يوحي للجميع أن التمسك بالإصلاحات ليس من صلاحيات النهجيين الشهابيين والمعارضة اليسارية، ويدلل على أن تركيبة الزعماء التقليديين المتحالفين مع البورجوازية الكبيرة التي تسلمت مقاليد الحكم هذه المرة، مهتمة بتقدم البلاد وازدهارها لا أقل من اهتمام الشهابيين. وقوبلت خطط التكنوقراطيين الطموحة، ومعظمهم من خريجي الجامعة الأميركية وأساتذتها، بالتهليل والابتهاج موقتاً. ولم يستهجنها سوى المعجبين بكل ما هو فرنسي إدراكاً منهم لزحف النفعية البرغماتية الأميركية وغزوها لبنان.

بدأ «تفكيك الشهابية» في البنى السلطوية بحملة التطهير في المكتب الثاني. فقد أوكلت إلى الكثير من مسؤوليه مهمات دبلوماسية في الخارج، وفرّ أشرسهم إلى سوريا وكانوا يأملون في البقاء هناك إلى حين تبدل الأمور. وكلفت جماعة من ضباط الجيش الموالين للعهد انشاء جهاز مخابرات جديد. ولم يتفاد الجيش نفسه حملة تطهير مماثلة، فقد أعيد اليه العماد اسكندر غانم صديق رئيس

فقتل الرياضيون. ودفع لبنان الثمن من جديد. فلقي أكثر من ٤٠٠ شخص مصرعهم في الجنوب اللبناني على أثر حملة انتقامية إسرائيلية.

بحلول عام ١٩٧٢ صار الفلسطينيون في بيروت يشعرون بأنهم بين أهليهم. فالبزة العسكرية باتت عنصرا معتاداً في حياة المدينة. ولم يعد أحد يدهش إذا رأى جماعة من الفدائيين يخترقون بكامل عدتهم باب مطعم صغير أو مقهى وسط العاصمة. وكانت سيطرتهم على الأحياء الإسلامية سبباً في تقويض القاعدة التقليدية لسلطة الزعماء السنة، ففقدوا تأييد العناصر المحلية شبه الإجرامية، بل وكذلك تأييد الأهالي الذين ازدادت بينهم شعبية أفكار الراديكاليين اليساريين وشعارات الثورة الفلسطينية. وتجلى هذا الاتجاه بخاصة أثناء انتخابات ١٩٧٢، فللمرة الاولى في الحياة النيابية اللبنانية أفلح ممثلو بعض الأحزاب اليسارية العقائدية في الحصول على مقاعد بمجلس النواب. وفي بيروت فاز نجاح واكيم الناصري اليساري البالغ السادسة والعشرين من العمر وتفوق كثيراً على المرشح الذي زكاه صائب سلام. وفي طرابلس حصل عبد المجيد الرافعي الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق على العدد اللازم من الأصوات النيابية للتفوق في صراع شديد للغاية على الشخص الذي رشحه رشيد كرامي.

وفي بداية السبعينات ترسخت علاقات الثقة المتبادلة بين كمال جنبلاط وزعماء منظمة التحرير الفلسطينية، حتى أن الأوساط الصحافية المحلية وصفته بالقائم بأعمال الثورة الفلسطينية في لبنان. وكان لتأييد جنبلاط أهمية تفوق التقدير بالنسبة إلى منظمة التحرير نفسها. وليس ثمة شك، بالطبع، في أن النفع كان متبادلاً. فالتحالف الاستراتيجي مع الفلسطينيين ساعد على تعزيز نفوذ جنبلاط شخصياً في الاوساط الإسلامية، ورسخ بالكامل دوره كمنظّر وزعيم فكري للقوى الوطنية والتقدمية.

في تشرين الثاني ١٩٧٢ جرى حدثان أثبتا أن شهرة كمال جنبلاط تعدت حدود لبنان. ولعله بات السياسي اللبناني الوحيد الذي يتمتع باعتراف دولي واسع. ففي حفل مهيب أقيم بمركز الاونيسكو في الحادي والعشرين من الشهر المذكور تسلم كمال بك جائزة لينين «للسلام والصداقة بين الشعوب». وهي كانت في ذلك الزمان من الجوائز الدولية المرموقة. وفي الكلمة التي ألقاها الجراح السوفياتي الشهير نيكولاي بلوخين، نائب رئيس لجنة جوائز لينين، ثمّن

وعلى نقيض «حكومة الشباب»، ألف صائب سلام وزارة أخرى من سياسيي الجيل الأقدم الذين كان كثيرون منهم على شفير العجز البدني، كما قال كمال صليبي متهكماً[١]. ولم يكن سهلاً الافتراض أن حكومة من هذا النوع يمكن أن تحول دون الكارثة الاقتصادية الداهمة. فالنمو السنوي للدخل القومي الذي بلغ معدله ١٠،٥٪ في السنوات ١٩٦٠-١٩٦٥ انخفض إلى ٢،٥٪ عام ١٩٧٠، وتجمد عند نقطة الصفر عام ١٩٧٤ وأخذ التضخم النقدي في مطلع السبعينات يتصاعد بوتائر رهيبة، حتى بلغ بحلول عام ١٩٧٣، ٢٣٪ وابتلع كل العلاوات المتواضعة التي تمكن الموظفون والاجراء من الحصول عليها تعويضاً لغلاء المعيشة السريع[٢]. وقبيل عام ١٩٧٥ ارتفعت أسعار الرز والخضر والفواكه أكثر من مرتين، وحتى فنجان القهوة التقليدي صار من الكماليات بالنسبة الى الفئات الفقيرة، فبات ثمنه ليرة كاملة بعدما كان ٢٥ قرشاً[٣]. وغدا ارتفاع ايجار المساكن مصيبة على الكثير من العائلات التي اضطرت الى ترك منازلها وانتقلت للعيش في أكواخ. وفي «حزام البؤس» الذي يطوق بيروت بأكواخه المبنية من صناديق الخشب المعاكس وألواح الصفيح المضلع، كان يقيم في منتصف السبعينات نحو ٤٠ في المئة من المزارعين السابقين الذين نزحوا من الجنوب ووادي البقاع هرباً من الجوع وبوار المواسم فضلا عن نيران الإسرائيليين. وكتب كمال جنبلاط في هذا الشأن: «كان المواطن يكابد أنواع الجور والتنكيل (...) فأربعة في المئة من الناس يملكون بمفردهم ستين في المئة من الدخل القومي القائم في حين أن الستة والتسعين يتقاسمون الأربعين الباقية»[٤].

في النصف الأول من السبعينات اجتاحت لبنان موجة شديدة من الاحتجاجات الاجتماعية. ففي بداية تشرين الثاني ١٩٧٢ كان اضرب عمال غندور في بيروت، وطالبوا بيوم عمل من ثماني ساعات، ودفع الإجازات المرضية المترتبة على الإصابة أثناء الدوام، وزيادة الأجور بنسبة خمسة في المئة، وإدخال جميع العمال في الضمان الاجتماعي، وإلغاء التفتيش في المداخل والأبواب، ووقف التسريح التعسفي، وكذلك تأمين حق الانتساب إلى نقابة مستخدمي معامل الحلويات. وردت السلطات بالقوة على مطالب العمال. فأطلق فصيل من الأمن الداخلي، استدعته إدارة المعمل في الشيّاح، النار على المضربين العزل. ولقي عامل وعاملة مصرعهما، فيما أصيب خمسة آخرون

الجمهورية. إلا أن حمى التسريح مست الجهاز الإداري بمقدار أكبر، اذ أبعد الشهابيون عن المناصب ذات الاهمية الواحد تلو الآخر، اللهم ما عدا الياس سركيس، فقد ظل في منصب حاكم المصرف المركزي. وملئت الشواغر حالاً بموظفين من حاشية الرئيس الجديد أو من أبناء بلدته زغرتا، الامر الذي أثار تقولات وملامة في المجتمع الذي شم رائحة الفساد المعروفة. واستاءت صالونات بيروت ومحافلها السياسية بخاصة من تعيين طوني فرنجية ابن رئيس الجمهورية وزيراً للبريد والبرق، اذ لم تقف سمعته المتردية حائلاً دون صعوده السريع.

وشعر كمال جنبلاط بالمرارة والألم لتعيين صائب سلام رئيساً للوزراء. ولا يقتصر سبب ذلك على حنث الرئيس فرنجية بوعده قبيل الانتخاب في شأن تولي جنبلاط مهمات وزير الداخلية ولا على بقاء كمال بك خارج السلطة عموماً. فالأخطر من ذلك أن صائب سلام افاد من علاقاته الودية مع ياسر عرفات وصلاته بالأوساط الحاكمة في المملكة العربية السعودية، فسعى رأساً إلى «عزل» كمال جنبلاط وحلفائه اليساريين عن قيادة حركة المقاومة الفلسطينية ودق إسفين بينها وبينه.

ورغم وجود عدد من الوزراء المؤهلين والنزيهين والراغبين حقاً في الاصلاح، فقد كان كمال جنبلاط واثقاً من أن مبادراتهم الطموحة ستصطدم حتماً بـ«جدار المال» الأصم الذي تحطمت عليه في حينه آمال الرئيس فؤاد شهاب. وسرعان ما صدق ظنه. فقد يئس وزير التربية غسان تويني من إمكان تجاوز مقاومة خصوم المستجدات التي جاء بها، فقدم استقالته بعد مئة يوم من تعيينه. ولم يبق في منصبه أمداً طويلاً خليفته في هذه الوزارة الدكتور نجيب أبو حيدر الأستاذ في كلية الطب بالجامعة الأميركية الذي عجز عن تلبية مطالب المدرسين والطلبة المضربين. أما الوزير هنري أده الذي حل محل ابي حيدر، فقد فُصل لمجرد أنه حاول العودة إلى برنامج غسان تويني. وهذا ما حدث أيضا لوزير المالية الياس سابا الذي قادته إلى الاستقالة جهوده الإصلاحية، شأن محاولات وزير الصحة اميل بيطار لتحديد أسعار ثابتة لأهم الأدوية. وبات واضحاً في بداية عام ١٩٧٢ أن تجربة صائب سلام غير المألوفة انتهت إلى الفشل، فاضطرت «حكومة الشباب» إلى الاستقالة فور الانتخابات النيابية الجديدة.

قامت صلات وثيقة بينهم وبين الحزب التقدمي الاشتراكي وسائر الأحزاب والمنظمات اليسارية. وفي بداية السبعينات كانت على رأس حركة الشبيبة الديمقراطية اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب اللبنانيين ورئيسها أنور الفطايري عضو الحزب التقدمي الاشتراكي. وكان للجامعة اللبنانية الدور الأول في توحيد الطلبة من أجل تدعيم المطالب الاجتماعية للعمال والمستخدمين. وفي نهاية كانون الثاني ١٩٧٣، وتلبية لنداء اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب اللبنانيين، أقام طلبة بيروت تظاهرة تضامن مع إضراب المعلمين. وانتهت التظاهرة باشتباك مع قوات الأمن جرح فيه ٢٥ طالباً و٦ من رجال الشرطة. ووصف كمال جنبلاط، مستنكراً استمرار العنف، وزارة صائب سلام بـ«حكومة معّازة» ملمحاً إلى حكاية رعاة الماعز الذين يرمونها بالحجارة كيلا تبتعد عن القطيع. ورغم معارضة السلطات، واصل الطلبة تأييدهم للمعلمين الـ ٣٠٩ المفصولين بأمر من الحكومة، ودعوا إلى إعلان الإضراب العام.

كان كمال جنبلاط في تلك الفترة يعتقد أن جميع عناصر الوضع الثوري توافرت في لبنان عشية عام ١٩٧٥. ففي حرم الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية كانت شعارات القومية العربية وأفكار التمرد المقتبسة عن باكونين وماركوزه وتشي غيفارا وماركس تلهب المشاعر وتسخّن الأذهان، حتى غدت «الثورة» كلمة السر بالنسبة الى جيل اللبنانيين الشباب. وكتب كمال جنبلاط في آخر مؤلف له «هذه وصيتي»:

«التمرد كان في الهواء الذي نتنشقه كما يقال، بحيث أن الشبيبة كلها كانت تريد التغيير (...) فقد تكونت عشرات دوائر الدراسة حيث يجتمع فيها الشباب يجتذبهم بريق الجديد، لدراسة الماركسية أو النظريات الأخرى التي كان بعض منها نظريات غريبة خرقاء. وثمة ظاهرة أخرى ساهمت في هذا الاندفاع الثقافي، هي ضخامة عدد الطلاب: فقد كان هناك نحو ٦٠٠٠٠ طالب في الجامعات الخمس، وهو عدد ضخم بالنسبة إلى مدينة كبيروت. وكان ذلك كله منغمساً، غارقاً في وسط الثورة الفلسطينية. فكنت تسمع الحديث عن الثورة آناء الليل وأطراف النهار، بينما كانت مثالية الشباب السليقية تتكفل بالباقي. فالتطلع إلى الثورة والقيام بدور ثوري كان أمراً دارجاً (...) وكانت الانتلجنسيا تنشر الأفكار الجديدة، وكانت هذه الأفكار تنتقل بسرعة كبيرة، ويروّج لها كثير من أساتذة

بعيارات نارية نقلوا على أثرها إلى المستشفى.

ولم يكن أقل قسوة التنكيل بمزارعي التبغ في المناطق الجنوبية الذين حاولوا الذود عن حقوقهم في الصراع مع شركة الريجي الحكومية التي تحصر فيها إدارة جميع معامل التبغ في البلاد. واستخدمت السلطات وحدات الجيش في كانون الثاني ١٩٧٣ لتفريق تجمع أمام مكتب شركة الريجي في النبطية. ولقي شخصان مصرعهما وجرح ١٥، واعتقل العشرات ونقلوا إلى مراكز التوقيف.

لقد تحول العنف فعلاً يومياً معتاداً. ويبدو أن الحكومة التي تمثل مصالح كبار الإقطاعيين والاوليغارشية المالية والتجارية لم تجد في الحوار مع الشعب وسيلة أفضل من الرصاص والفصل والتسريح. وعندما اندلعت الحركة الفلاحية في عكار ضد تعسف الإقطاعيين عام ١٩٧٤ دفعت السلطات ضدها بآلاف الجنود مزودين المدرعات والدبابات والهليكوبترات كأن المطلوب ليس تهدئة مواطنين بلغ بهم اليأس أبعد حدوده، بل صد جيش معاد غزا لبنان. وكان كمال جنبلاط منذ توليه مهمات وزير الداخلية عام ١٩٦٩ حاول اقرار برنامج المساعدات الحكومية لفلاحي عكار المنطقة التي تعتبر من أكثر مناطق البلاد تخلفاً. إلا أن هذا البرنامج الذي نص على دفع تعويضات نقدية وبناء المساكن وتطوير البنى التحتية في عكار، وضع كالعادة في أدراج النسيان، ولم تعد إليه الحكومة مجددا رغم كل جهود جنبلاط.

وفي دفاعه المتواصل عن مصالح العمال والمستخدمين، كان كمال جنبلاط يحذر من شحنة الانفجار الاجتماعي الفظيعة التي تتراكم في البلاد. وفي اجتماع التضامن مع عمال معمل غندور والذي عقد بمبادرة من الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه، طالب جنبلاط الحكومة بالتحقيق في ملابسات «المذبحة الوحشية» وإنزال أشد العقاب بالمذنبين. وناشد الناس ألا يحقدوا على الدرك والشرطة ما دامت مسؤولية العنف لا تقع عليهم، بل على السلطات التي تصدر إليهم الأوامر. وفي كانون الثاني ١٩٧٣ ألقى جنبلاط كلمة في المتظاهرين احتجاجاً على التنكيل بمزارعي التبغ في الجنوب، ووصم بالعار والشنار «حكم السوط والقمع»، ودعا إلى دعم نضال الشغيلة العادل في سبيل حقوقهم المشروعة.

ولقد تميزت الحركة الاضرابية في لبنان بالمشاركة الفاعلة من الطلبة الذين

بضرورة تنحية العماد اسكندر غانم معللاً رأيه بتعذر تفادي الاشتباكات بين الفلسطينيين والجيش اللبناني إن لم يتم عزل قائده. وردا على رفض رئيس الجمهورية القاطع سلمه كتاب استقالته[٧].

لم يبدر من كمال جنبلاط رد فعل سلبي على إستقالة وزارة صائب سلام التي قبلها رئيس الجمهورية في ١٣ نيسان ١٩٧٣. ففي التصريحات التي أدلى بها إلى الصحف آنذاك انتقد بشدة شكاوى رئيس الحكومة من سكوت الجيش وقال إن رئيس الوزراء، وهو وزير الداخلية في الوقت عينه، ملزم قبل كل شيء باستخدام قوى الأمن التي في عهدته، وإن اتهاماته لقائد الجيش ما هي إلا محاولة لإلقاء تبعة أخطائه الشخصية على كاهل الغير. وإلى ذلك، استنكر جنبلاط موقف العماد اسكندر غانم الذي كان صرح أن الدستور لا يجيز لرئيس الوزراء أن يصدر أوامر إلى الجيش، فهو خاضع لرئيس الجمهورية مباشرة. وألقى جنبلاط المسؤولية الكاملة على العهد متهماً إياه بالعجز عن حماية لبنان من التطاولات الخارجية، وعن ضمان أمن فصائل المقاومة الفلسطينية الموجودة في أراضيه. وفي إطار الهجمة الواسعة التي أعلنها الحزب التقدمي الاشتراكي وخلفاؤه على السلطات، اعتبر زاهر الخطيب النائب عن الحزب، ما حدث آنذاك محاولة لـ «ضرب الثورة العربية». وافترض أنور الفطايري أن ثمة تواطؤاً بين السلطات اللبنانية وإسرائيل. وأعلن كمال جنبلاط وزعماء الأحزاب والمنظمات الوطنية والتقدمية أن المخرج الوحيد، في ظل عجز السلطات المطبق، هو إطلاق حرية الكفاح المسلح لحركة المقاومة الفلسطينية ومنحها حق الدفاع عن النفس. ودعوا اللبنانيين إلى التأهب لحماية الوطن والمقاومة الفلسطينية.

في ١٢ نيسان احتشد في ساحة النجمة اكثر من ٢٥٠ ألف شخص لتشييع الزعماء الفلسطينيين الشهداء. وبمحض المصادفة وصل كمال جنبلاط إلى الساحة في الوقت الذي وصل فيه الشيخ بيار الجميل الذي كان يتصور أن حضوره مراسم التشييع يخفف من توتر الموقف نوعاً ما. تصافح الرجلان ومضيا معا إلى المسجد وسط عاصفة من تصفيق الجمهور[٨]. آنذاك كان جنبلاط ينوي إلقاء كلمة في الجموع أعد لها مسبقا، لكنه لم يفعل لشدة الزحام.

عجلت أحداث ١٠ نيسان المأسوية عملية الاستقطاب في البلاد. ففي المعسكر المسيحي تعالت أصوات تطالب بوضع حد للوجود الفلسطيني

الجامعات والمعلمين والموظفين»[٥].

في ربيع ١٩٧٣ شهد لبنان أحداثاً غدت تحذيراً رهيباً من الحرب الأهلية الآتية. ففي فجر العاشر من نيسان قام فريق كوماندوس إسرائيلي من ٣٠ شخصا بإنزال من جهة البحر في أحد البلاجات الخالية في منطقة الرملة البيضاء ببيروت. وكان ينتظرهم مخبرون محليون في ست سيارات أستؤجرت مسبقاً من وكالة «لينا كار». توجه عدد من النسافين إلى محلة الفاكهاني وفجروا هناك مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ومضت جماعة أخرى في اتجاه شارع فردان حيث تقع قبالة ثكنة لقوات الأمن الداخلي بناية تستأجرها منظمة التحرير الفلسطينية لمسؤوليها القياديين. فأطلق القتلة النار على الحراس واقتحموا البناية صاعدين السلم. في ذلك الصباح استشهدوا في شققهم محمد يوسف النجار رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان، وكمال ناصر الممثل الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكمال عدوان عضو اللجنة المركزية لفتح. ووقع ضحية هذه الجريمة أيضاً زوجة النجار وضابطان من قوى الأمن اللبنانية سارعا إلى مكان الحادث فور سماعهما إطلاق النار[٦]. وبعدما نفذ رجال الكوماندوس عمليتهم الخاطفة ببرود أعصاب، استقلوا سياراتهم من جديد. ثم غادروا لبنان بحراً دون عائق.

وكان اللبنانيون تعرضوا خلال السنوات الأخيرة لهزات موجعة كثيرة، إلا أنهم اعتبروا ما حدث في ١٠ نيسان إهانة للكرامة الوطنية. وهذا هو الشعور الطاغي حتى عند الفئات المعارضة للوجود الفلسطيني في لبنان. فقد اتصل رئيس الوزراء صائب سلام حالاً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحمّل قائد الجيش اللبناني مسؤولية الحادث، لأنه لم ينفذ أمر الحكومة بإبادة فريق الكوماندوس، ووعد بعزله. وبلغ نبأ المكالمة مسامع رئيس الجمهورية، فاعتبر وعد رئيس الوزراء تطاولاً على صلاحياته السلطوية. وتقول احدى الروايات أن الرئيس فرنجية بادر صائب سلام بسؤال مفاجئ ما إن اجتاز عتبة مكتبه:

- إمتى راح تصدر أوامرك بعزل قائد الجيش؟

- استغفر الله يا سليمان بك، أنت صاحب الأمر - أجابه رئيس الوزراء مرتبكاً. فهو لا يتمتع بمثل هذه الصلاحيات.

وقال صائب بك في ما بعد إنه حاول في ذلك اليوم إقناع الرئيس فرنجية

الداخلي في حملة اعتقالات واسعة للفلسطينيين من خارج المخيمات. وكانت مخاوف زعماء منظمة التحرير الفلسطينية من نية النظام الحاكم تكرار «أيلول الأسود» الاردني، قد تأكدت فجأة على لسان الرئيس سليمان فرنجية. فقد أعلن في جلسة لحكومة أمين الحافظ الجديدة أنه مستعد للتفاوض مع الفلسطينيين لكنه أضاف: «لكننا لن نرضى أن يكون في لبنان جيش احتلال».

في بداية أيار وصل إلى لبنان وسطاء عرب هم محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية، وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري، وعبد الخالق السامرائي المبعوث الشخصي للرئيس العراقي. إلا أن المعارك في بيروت اندلعت من جديد مساء السابع من أيار عندما أحيل اتفاق وقف إطلاق النار على مجلس الوزراء لاقراره، فقررت الحكومة اللبنانية إعلان حال الطوارئ في البلاد.

طالب كمال جنبلاط فوراً برفع حال الطوارئ التي تخول الجيش اللبناني الإمعان في التضييق على الفلسطينيين. كما طالب باستقالة وزارة أمين الحافظ وتأليف حكومة وطنية قوية تضع حداً لإراقة الدماء، كما دعا إلى عقد قمة عربية عاجلة لبحث الموقف بلبنان. في تلك الأيام كان جنبلاط على اتصال دائم بزعماء المقاومة الفلسطينية والوسطاء العرب. وقابل المفتي والبطريرك الماروني وشيخ عقل الدروز. كما بذل، من جهة أخرى، قصارى جهده لمساعدة الفلسطينيين المحاصرين في المخيمات. وتلبية لطلب عرفات كلف جنبلاط زاهر الخطيب وداود حامد ايصال السلاح والذخيرة إليهم.

في صبيحة الثامن عشر من أيار نزل الرئيس سليمان فرنجية عند الضغوط العربية المكثفة وأمر الجيش بوقف القتال. وفي اليوم عينه وقع في فندق ملكارت ببيروت بروتوكول لتسوية العلاقات بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين على أساس اتفاق القاهرة. وبموجب هذا البروتوكول تعهدت منظمة التحرير الفلسطينية تجميد العمليات الفدائية على الحدود وعدم استخدام لبنان قاعدة لتنفيذ أعمال إرهابية في الخارج. وتألفت لجنة من ممثلي الجيش والقيادة الموحدة للتشكيلات الفلسطينية المسلحة من اجل متابعة تنفيذ الاتفاقات والحل العاجل للمشاكل الطارئة.

وبنتيجة أزمة أيار ١٩٧٣ طرأ على الوضع في لبنان تبدلان قادا البلاد تدريجاً

المسلح. وكانت اتجاهات مماثلة تستولي على كبار ضباط الجيش الساعين إلى الثأر مما تعرضت له القوات المسلحة. وشعرت قيادة منظمة التحرير بالقلق الشديد من احتمال تطور الأحداث بحسب السيناريو الأردني. إلا أن الفلسطينيين في لبنان، خلافاً للأردن، يتمتعون بتأييد الكثير من السكان ولديهم قدرة عسكرية كبيرة، فما كانوا ينوون الرضوخ للتهديد والوعيد. وفي ١٤ نيسان دمرت انفجارات قوية مستودعات مصفاة الزهراني التابعة لشركة التابلاين قرب صيدا، والحقت الضرر بقسم من أنبوب النفط في منطقة النبطية. ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية نفت قطعا مسؤوليتها عن هذا العمل الإرهابي وأكدت أنه من فعل الإسرائيليين، فإن مخابرات الجيش اللبناني شككت في هذه الرواية ولمحت إلى أصابع فلسطينية مدّعية أنها عثرت على آثارها في الحادث. وفي ٣٠ نيسان قبض في مطار بيروت على فلسطينيين حاولوا تهريب متفجرات في حقائب بطائرة تتأهب للإقلاع إلى احدى الدول الأوروبية. وفي ١ أيار اعتقلت دوائر الأمن خمسة فلسطينيين مسلحين بتهمة محاولة شن هجوم على السفارة الأميركية. وردا على ذلك خطف مقاتلو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ثلاثة من أفراد الجيش في منطقة الحرج وأعلنوا أنهم لن يفرجوا عن الرهائن إلا بعد أن تطلق السلطات المعتقلين الفلسطينيين لديها.

وتأزم الموقف إلى أقصى حد. فوجّهت السلطات إنذاراً إلى الفلسطينيين تنتهي مدته ظهر الثاني من أيار، وبذلك أكدت استعدادها لاستخدام القوة في حل الخلاف معهم. وفرض الجيش حصاراً على منطقة الطريق الجديدة ومخيمي صبرا وشاتيلا. وصباح ٢ أيار التقى كمال جنبلاط رئيس الجمهورية وناشده التحلي بالصبر والتروي، ووعد بإلقاء كل ثقله للإفراج عن الرهائن. ووفى جنبلاط بوعده، إلا أن ذلك لم يخفف من حدة الموقف. ففي الوقت الذي أفرج فيه الفلسطينيون عن الجنود اللبنانيين المخطوفين ونقلوهم إلى منزل كمال جنبلاط، اندلعت معارك ضارية في منطقة المخيمين التي يطوقها الجيش.

كانت تلك أول اشتباكات طاحنة على هذا المقدار من الاتساع. وفي ٣ أيار ١٩٧٣ قصف الفلسطينيون المطار الدولي بالصواريخ من معسكر برج البراجنة. فردّ الجيش بقصف المعسكر من الجو. وكالنار في الهشيم اجتاحت البلاد كلها العمليات الحربية التي استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة. وشرعت قوات الأمن

يؤيداه، فردّا طلبه بتأدب وصلابة في آن واحد. وكانت للفراغ الذي نشأ حول حكومة الحافظ أسباب متباينة ولكنها منطقية ومفهومة تماما. فبالنسبة الى المؤسسة السياسية الإسلامية، من المهم جدا أن هذا الاخصائي الطرابلسي في الأربعين (دكتوراه في الاقتصاد) لا ينتمي إلى «نادي رؤساء الحكومات» الذي لا يأمل في عضويته إلا أبناء بعض العائلات ذات الوزن والنفوذ التقليدي في الاوساط الاسلامية، وان ترشيحه، باعتقاد جميع الزعماء السنة، أضعف كثيرا مواقع السياسيين المسلمين في التركيبة السلطوية اللبنانية. أما كمال جنبلاط فكان ينطلق من اعتبارات مغايرة تماما، لاعتقاده أن لبنان، في جو ما بعد أزمة أيار، يحتاج إلى حكومة وطنية قادرة على إقامة علاقات جديدة نوعيا مع الفلسطينيين وإعادة العلاقات المتزعزعة مع سوريا وسائر الأقطار العربية إلى عهدها.

بعد استقالة حكومة أمين الحافظ أعلن كمال جنبلاط أنه يمكن أن يؤيد ترشيح عبد الله اليافي أو رشيد الصلح أو تقي الدين الصلح. كما حبذ رشيد كرامي وبعض الزعماء السنة ترشيح الأخير، فوقع اختيار الرئيس سليمان فرنجية عليه. واعتبارا من ٢٠ حزيران بدأت عملية طويلة ومريرة لتأليف الحكومة الجديدة التي كان تقي الدين الصلح يريد له أن تمثل جميع الفئات السياسية في لبنان.

ومنذ اليوم الأول غدت مسألة تعيين كمال جنبلاط وزيرا للداخلية محور المشاورات الأساسي الذي دارت حوله أشد المناقشات في أروقة السلطة. وكان أول المعترضين صائب سلام الذي وضع «الفيتو» على مشاركة جنبلاط في الحكومة. وأيده في ذلك بيار الجميل وكميل شمعون. وبهدف العثور على حل وسط عرض تقي الدين الصلح على كمال بك وزارة المالية، ثم مضى إلى أبعد فوعده أن يستحدث له منصب رئيس لمجلس وزراء مصغر، رغم علمه أن اقتراحات كهذه لن تحظى بالقبول. وكان تقي الدين الصلح قال مازحا ذات مرة في شلة من الاصدقاء: «إذا كانت البورجوازية لا تأتمن جنبلاط على بندقية، فهل تأتمنه على أموالها؟» إلا ان جنبلاط المتيقن من أن منصب وزير الداخلية يوفر له إمكانات كبيرة للتأثير على الموقف السياسي في البلاد، حاول أن يجد سبيلا للتفاهم مع خصومه. فقام في ٢٦ حزيران بزيارة الشيخ بيار الجميل الذي كان يتلقى العلاج في عيادة ببكفيا وأهدى اليه علبة فيها أجود أنواع العسل في المختارة. ثم زار البطريرك الماروني بمقره في بكركي. ويبدو أن الحديث مع

إلى مزالق الحرب الأهلية. فمن جهة نشأ لدى المسيحيين الذين تأكدوا من عجز العهد عن إرغام الفلسطينيين بالقوة على احترام السيادة اللبنانية، «مركب خوف» من تصاعد قدرات التحالف بين المسلمين والفلسطينيين. ودفعهم مركب الخوف هذا إلى الالتفاف حول السياسيين اليمينيين الأكثر تشدداً، والذين دعوهم إلى حمل السلاح لحماية لبنان المسيحي دون الاعتماد على الحكومة. ومن جهة أخرى أقنعت أحداث أيار الفلسطينيين الذين لا يمكن أن ينسوا المأساة الأردنية، بأن الضمان الكفيل باستمرارهم في لبنان هي تقوية العلاقات مع حلفائهم السياسيين المحليين ومواصلة تعزيز قدراتهم العسكرية.

ومع أن اتفاقات ملكارت خففت من حدة التوتر الداخلي، إلا أن أحداً لم يكن يصدق أنها وفرت مستلزمات السلام والاستقرار في البلاد لأمد طويل. واعتباراً من صيف ١٩٧٣ أخذ المسيحيون يتسلحون بكل السبل. فأعلنت في المناطق المارونية حملات جمع التبرعات لاقتناء السلاح. وفي الجبال بوشرت اقامة معسكرات للتدريب والرماية. وراح شبان في بزات عسكرية يتدربون على القتال في إشراف ضباط من الجيش. ومن خلال مرفأ بيروت ونادي جونيه لليخوت وصلت إلى الميليشيات المسيحية علناً أسلحة وذخيرة من الأردن والسعودية وبلجيكا وعدد من أقطار أوروبا الشرقية. ومن طريق قنوات الجيش اللبناني تسلمت التشكيلات المسيحية اليمينية عام ١٩٧٤ أول دفعة كبيرة من بنادق كلاشنيكوف الرشاشة ومدافع الهاون عيار ٦٠ ملم من تشيكوسلوفاكيا. وعندما بدأت العمليات الحربية ربيع ١٩٧٥ تسلمت مدافع من عيار ١٢٠ ملم.

ومن أواخر ١٩٧٣ باشر الفلسطينيون هم أيضا تسليح حلفائهم المسلمين واليساريين وتدريبهم. تجنب هؤلاء، خلافاً للمسيحيين، الإعلان عن استعداداتهم الحربية، إلا أنهم تمكنوا في اشهر معدودة من تشكيل ميليشيات عدة غير كبيرة، لكنها مؤهلة تماما للقتال.

-٣-

بعد توقيع بروتوكول ملكارت باتت مسألة تأليف الوزارة أمرا ملحا للغاية. فرئيس الحكومة أمين الحافظ الذي قدم استقالته في ٨ أيار ١٩٧٣ نزولا عند طلب كمال جنبلاط ورشيد كرامي، عاد إلى تولي مهماته في ١٩ منه وناشدهما أن

ستجري على حساب الفلسطينيين. واشتدت هذه المخاوف بعد النتائج الأولى لدبلوماسية هنري كيسينجر المكوكية التي أفلحت في توقيع اتفاقات فصل القوات في النصف الأول من عام ١٩٧٤، وأيضا، وبمقدار لا يقل عن ذلك، بعد التأييد الصريح لفكرة التسوية من جانب الأوساط المسيحية.

وعندما صاغ كمال جنبلاط وجهة نظره في شأن التسوية السلمية، أخذ في الاعتبار طبعا الموقف الناشئ في حركة المقاومة الفلسطينية حيث كانت الكلمة، عشية مؤتمر جنيف وخلال الاشهر الأولى من عام ١٩٧٤، لأنصار المواقف المتشددة الرافضين التفاوض مع إسرائيل والمصرين على مواصلة الكفاح المسلح. في نهاية عام ١٩٧٣ كانت ظهرت داخل المقاومة الفلسطينية، وبدعم نشيط من ليبيا والعراق، حركة خصوم التسوية السلمية الذين توحدوا في تشرين الاول ١٩٧٤ في ما سمي جبهة الرفض التي ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والجبهة العربية لتحرير فلسطين، وجبهة الكفاح الشعبي الفلسطيني. وبعد العودة من دمشق، عقب لقاء مع الرئيس حافظ الأسد مطلع تشرين الثاني، أدلى كمال جنبلاط بتصريح صحافي يستنتج منه أنه متشائم جدا في شأن إمكان الحل السلمي، ويميل إلى ضرورة الكفاح المسلح الطويل الأمد. وفي نهاية الشهر المذكور توجه جنبلاط إلى بغداد على رأس وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي لإجراء محادثات مع القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي. وسجل البيان المشترك الذي نشر في عقب الزيارة موقفا أكثر تشدداً يرفض «الحلول الداعية إلى الاستسلام لمشيئة العدو»، ويؤكد أن «استمرار القتال واستنزاف طاقة العدو هو الوسيلة العملية المضمونة لاستعادة حق الشعب العربي في وطنه»[٩] وبهذه اللهجة الحازمة ايضا جاء التصريح الذي أدلى به كمال جنبلاط بعد لقائه زعيم الثورة الليبية العقيد معمر القذافي في الأيام الأخيرة من عام ١٩٧٣.

إلا أن تبدلات ملحوظة طرأت على موقف كمال بك بمر الزمن، فصار يميل إلى المزيد من الواقعية الموزونة. واعتبارا من نيسان ١٩٧٤ فقدت كتاباته وتصريحاته حدتها السابقة وصارت تدور حول جدوى البحث عن سبل التسوية السلمية للنزاع العربي-الإسرائيلي. وفي أيار صاغ الحزب التقدمي الاشتراكي للمرة الاولى موقفا جديدا من حيث المبدأ، فأعلن رسميا التأييد «لحل سياسي

الشيخ بيار لم يسفر عن نتيجة، بل أدى إلى تدهور العلاقات الشخصية بين الرجلين بعدما كانت تميزت بحسن المعاملة طوال الوقت، رغم الخلافات العقائدية بينهما. ولم تتحرك المسألة من نقطة التجمد بعد اللقاء مع البطريرك. وفي اليوم التالي ظهر جنبلاط في قصر الرئاسة. وبعد حديث طويل مع الرئيس سليمان فرنجية أعلن أنه يتخلى عن المشاركة في الحكومة تفاديا لزيادة تعقيد الموقف المعقد أصلا.

ومع أن حقيبة الداخلية في الحكومة الجديدة التي تألفت يوم ٩ تموز اسندت الى بهيج تقي الدين صديق جنبلاط وحليفه، ورغم أن منصب وزير الصناعة أسند إلى توفيق عسّاف عضو جبهة النضال الوطني، فقد شعر كمال بك بالمرارة وكان يداري انفعاله بصعوبة. وكتب في افتتاحية «الأنباء» ليوم ١٣ تموز: «عرضوا عليّ الداخلية ولم أطلبها أنا، ثم غيّروا موقفهم». وكان أكثر ما أساءه أنه لم يحظ بأي تأييد عربي في محاولاته تولي مهمات وزير الداخلية.

كانت الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة في ٦-٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ أهم حدث في عهد حكومة تقي الدين الصلح التي عاشت ١٤ شهرا. وجاءت البداية الواعدة التي شهدت عبور القوات المصرية الرائع قناة السويس واجتياز «خط بارليف» المنيع لتثير موجة من الحماسة المنقطعة النظير في العالم العربي. وحتى المرحلة النهائية التي كادت ان تتحول كارثة على الجيشين المصري والسوري، لم تعكّر فرحة العرب فتشبثوا بالتوضيح المسكّن القائل إنهم خسروا معركة لكنهم كسبوا الحرب.

لم تمس «حرب أكتوبر» لبنان، ما عدا غارة الطيران الإسرائيلي على محطة الرادار في الباروك يوم ١٨ تشرين الأول. إلا أن الأكثر إيلاما بالنسبة اليه هو أحداث الفترة التي أعقبت الحرب وارتبطت بانقسام العالم العربي حول الخطة الأميركية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط على مراحل. ففي تشرين الثاني ١٩٧٣ اعترفت قمة الجزائر لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت أن السلام مع إسرائيل لا يمكن توقيعه دون مشاركة مباشرة من المنظمة في المفاوضات. إلا أن ذلك لم يبدد المخاوف التي ظهرت قبل حرب أكتوبر لدى الزعماء الفلسطينيين، وخصوصاً زعماء المنظمات الفلسطينية المتطرفة، من أن التسوية الشرق الأوسطية، وفقا للسيناريو الأميركي،

«المشاركة» القديم الذي يفترض توسيع صلاحيات رئيس الوزراء وزيادة تمثيل المسلمين في جميع هيئات سلطة الدولة والإدارة، وطالبوا بجعل يوم الجمعة عطلة رسمية لتأمين التكافؤ في حقوق المسلمين والمسيحيين.

ومع أن المسألة تدور في الحقيقة حول إعادة توزيع السلطة فقط في إطار الميثاق الوطني الذي لم يكن أحد يشكك في صدقيته، فقد استقبل السياسيون المسيحيون المحافظون هذه المطالب على أسنة الحراب معتبرينها محاولة للانتقاص من الامتيازات التقليدية للطائفة المارونية. وأيد كمال جنبلاط تلك المبادرة الرامية إلى المزيد من العدل والإنصاف في مشاركة المسلمين في الحكم، لكنه لم يخف هدفه الاستراتيجي الرامي إلى إلغاء الميثاق الوطني وبناء نظام سياسي في لبنان يَقوم على مبادئ التمثيل الديموقراطي. آنذاك كان يرى أن المجتمع اللبناني مؤهل للتبدلات الجذرية، وأن توازن القوى الملائم في البلاد أنعش الأمل في إمكان تحقيق التغيير الديموقراطي بالطرق السلمية.

إلا أن الحوادث اللاحقة أثبتت استحالة بلوغ هذه الأهداف. فمع أن عهد تقي الدين الصلح لم يشهد أحداثا جساما مثل انفجارات العنف في عام ١٩٦٩ أو ١٩٧٣، فقد كان من نصيب حكومته تدهور الأوضاع وتردي الموقف السياسي عموما. فالارتفاع الفاحش للأسعار نتيجة تدفق الرساميل النفطية على لبنان بعد حرب أكتوبر زاد التناقضات الاجتماعية إلى أقصى حد. واجتاحت البلاد موجة من التظاهرات والإضرابات. ففي آذار ١٩٧٤ تظاهر في شوارع بيروت ١٥ ألف شخص طالبوا الحكومة بخفض أسعار الخبز، وهدد الاتحاد العمالي بإعلان الإضراب العام في حال رفض هذا الطلب. وطوال السنة المذكورة لم تتوقف في الواقع احتجاجات الطلبة الذين استنكروا زيادة الاقساط المدرسية وطالبوا بإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية فورا. وكان من الظواهر الجديدة مشاركة «حركة المحرومين» الشيعية التي أسسها الإمام موسى الصدر في النضالات الشعبية. ففي ١٧ آذار ١٩٧٤ أعلن الصدر عن الاستعداد لتسليح أتباعه لحماية الجنوب اللبناني والكفاح من أجل الحقوق الاجتماعية للشيعة. وتأزم الموقف الداخلي المتوتر أصلا نتيجة الهجمات الإسرائيلية المتواصلة في جنوب لبنان، كما أدى إلى نزوح للسكان إلى بيروت ولجوئهم إلى «حزام البؤس» الذي يطوق العاصمة اللبنانية من جميع الجهات. وكانت الصدامات المسلحة اليومية على

لقضية الاحتلال الإسرائيلي وتحرير فلسطين مشروط بتحقيق الانسحاب الكامل وضمان الحقوق الوطنية لشعب فلسطين واشراك منظمة التحرير الفلسطينية وقيام سلطة وطنية فلسطينية على الجزء المحرر من فلسطين»[١٠].

وقد قدّرت قيادة منظمة التحرير تأييد كمال جنبلاط المبدئي للموقف الفلسطيني الذي أخذت تتفوق فيه اعتبارا من صيف ١٩٧٤ الاتجاهات الواقعية الواعية. وعندما تعرض جنبلاط في أيار من العام ذاته لانتقادات شديدة من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي اتهمته بالنزعة الاستسلامية، أصدرت قيادة فتح بيانا رسميا أكدت فيه أن أي تهجم على جنبلاط إنما يلحق ضررا جسيما بقضية الشعب الفلسطيني.

كان لتنظيم التعاون مع المقاومة الفلسطينية وتعميقه أهمية بالغة بالنسبة إلى كمال جنبلاط. فخيبة أمله في الشهابية أقنعته نهائيا بعدم جدوى الأمل في «الثورة من فوق»، وبتعذر تحقيق أي إصلاح من دون إعادة بناء النظام السياسي اللبناني جذريا. إلا أن الاوليغارشية المالية والإقطاعية الحاكمة أبدت مقاومة مسعورة لكل محاولات التغيير، ولم تتورع عن استخدام القوة كلّما بلغ نضال العاملين من أجل حقوقهم الاجتماعية حدا خطيرا، من وجهة نظرها، وكلّما بات هذا النضال يشكل خطرا على بقاء الأوضاع القائمة. وكان الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان رجّح كثيرا كفة الأحزاب والمنظمات اليسارية، وأعطى دافعا ومحفزا قويا لتجذر الراديكالية بين المسلمين الذين بدأوا يتخلصون من نفوذ الزعامات التقليدية وينضوون تحت لواء القوى الوطنية والقومية. وبهدف عدم تضييع الفرصة التاريخية النادرة التي وفرها التعاون مع الفلسطينيين أرسى كمال جنبلاط من بداية السبعينات قاعدة نظرية مبدئية لذلك التعاون فطرح فكرة الثورة المشتركة التي تقتضي دمج النضال في سبيل التغيير الديموقراطي في المجتمع اللبناني، بكفاح الفلسطينيين التحرري الوطني في مجرى ثوري واحد.

بديهي أن مستقبلا كهذا ما كان ليرضي الزعماء التقليديين السنة الذين ترتبط مصالحهم الجذرية ارتباطا مباشرا ببقاء النظام السياسي القائم الذي خصص لهم مكانة ثابتة في قمة هرم السلطة. ودفعهم خطر فقدان السلطة وتضييع النفوذ بين المسلمين إلى تأليف ما سمي «الجبهة السنية». ففي عام ١٩٧٤ عمد أبرز السياسيين السنة، مدعومين من المفتي الشيخ حسن خالد، إلى إحياء شعار

انتمائه إلى عائلة الصلح الشهيرة، يشغل خانة متواضعة في الشعبية بين السياسيين اللبنانيين. وإلى ذلك فهو محسوب على كمال جنبلاط الذي ساعده في الانتخابات النيابية عام ١٩٧٢، ومع ذلك فضّله رئيس الجمهورية على المرشحين الآخرين. وبعد أسبوع قدم رشيد الصلح إلى مجلس النواب قائمة بـ ١٨ وزيرا حازت الثقة بالأكثرية الساحقة. ولم يدخلها كمال جنبلاط، لكنه كان راضيا تماما عنها لأن المناصب الحساسة فيها باتت من نصيب أقرب مريديه امثال عباس خلف (وزيرا للاقتصاد الوطني) وخالد جنبلاط (للمالية) وكذلك مجيد حمادة (للزراعة).

تسلمت حكومة رشيد الصلح الائتلافية السلطة في البلاد وهي في حالة قريبة من الفوضى. ففي الاشهر الأخيرة من ١٩٧٤ اجتاحت لبنان موجة من العنف لم يسبقها مثيل. وكانت نشرات الأخبار تحوي يوميا أنباء تفجير القنابل والنهب والسلب والقتل. وكان الوضع مثارا للقلق في شمال البلاد وبخاصة في عكار ومنطقة زغرتا حيث نشبت حرب حقيقية بين العائلات الإقطاعية المتنافسة. وفي طرابلس فرضت عصابة من القبضايات بزعامة أحمد القدور سيطرتها على الجزء القديم من المدينة، وصارت تشن من هناك هجمات مباغضة زارعة الرعب في نفوس أهالي المنطقة. وكان عجز رجال الشرطة والأمن عن مكافحة الإجرام المتزايد اوجد جوا من الحيرة والارتباك، وزادت الجو انقباضا شائعات في شأن احتمال قيام نزاع مسلح جديد مع إسرائيل إضافة إلى توقعات من المحللين السياسيين في شأن حرب اهلية داهمة.

وشهدت بداية عام ١٩٧٥ تأزما جديدا في الوضع في الجنوب اللبناني. ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت مرارا طوال عام ١٩٧٤ عن تجميد عملياتها الفدائية المنطلقة من الأراضي اللبنانية، إلا أن تلك الاعلانات ظلت وعودا ونيات، فقد استمرت الهجمات الفدائية عبر الحدود دون توقف في الواقع. ودأبت قيادة منظمة التحرير على الاعتذار للسلطات اللبنانية عن هذه الهجمات ملقية تبعتها على من سمتهم «عناصر غير منضبطة» تعمل خلافا للتوجهات العامة داخل المقاومة الفلسطينية. وكان المقصود بتلك العناصر تنظيمات جبهة الرفض غير الخاضعة لقيادة منظمة التحرير التي أخذت، بعد اعتراف الأمم المتحدة بها رسميا في تشرين الثاني ١٩٧٤، تصر على المشاركة في التسوية السلمية. وكانت

الحدود تثير غضب المسيحيين على الفلسطينيين. وتزيد أوار هذا الغضب النزاعات بين بعض الجماعات والتنظيمات الفلسطينية. وأخذت تتعالى في أوساط السياسيين المحافظين أصوات تطالب بالغاء اتفاق القاهرة وإنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وكان تسليح الميليشيات المسيحية الذي بدأ أواسط ١٩٧٣، أخذ يتسع، وغدت أمرا مألوفا الكتابات على الجدران في بيروت الشرقية التي تدعو كل لبناني أن يقتل فلسطينيا واحدا على الأقل!

استقالت حكومة تقي الدين الصلح في ٩ تشرين الأول ١٩٧٤ بعدما عجزت عن تذليل الصعوبات المتزايدة في البلاد ونشب صراع حاد حول رئيس الوزراء المكلف. فقد اعترض كمال جنبلاط بشدة على القرار الذي اتخذه الرئيس سليمان فرنجية، تحت ضغط من التحالف الثلاثي المعارض (صائب سلام ورشيد كرامي وريمون اده) وبتأييد من بيار الجميل وكميل شمعون، باسناد رئاسة الحكومة إلى صائب سلام. والتقى جنبلاط رئيس الجمهورية وأعرب له عن اعتراضه الشديد على ترشيح صائب سلام، وأكدً أن جبهة النضال الوطني لن تشارك والحال هذه في الاستشارات في شأن تأليف الحكومة. وكتب في مقالة نشرتها «الأنباء» في ١١ تشرين الأول ١٩٧٤ بعنوان «حكومة شو ما كان»: «إن البلاد بحاجة إلى غير أصناف من الرجال، وهؤلاء الرجال التقليديون لا يمثلون شيئا في الشارع ولا خارجه ولا يستطيعون شيئا(...) ونحن مطمئنون لمقاطعتنا هذه الحكومة لأنها لن تشكل إلا تفاهةً جديدة».

وبهدف تقييد طموحات صائب سلام الذي أعلن أنه سيؤلف حكومة على هواه، طرح الرئيس سليمان فرنجية شروطاً عدة في شأنها. ورفض رئيس الحكومة المكلف شرط إدراج إسم نجل الرئيس طوني فرنجية ضمن قائمة الوزراء. وإلى ذلك، غيّر زعيما الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار رأيهما بعد أن كانا أيدا صائب سلام في بادئ الأمر، وأصرا هذه المرة على تأليف الحكومة وفقا لمبدأ «لا غالب ولا مغلوب»، بمعنى توزيع الحقائب الوزارية على السياسيين التقليديين الأرفع منزلة. وفي النتيجة دخلت الاستشارات في شأن الحكومة طريقا مسدودا. وسرعان ما سحب صائب سلام ترشيحه من تلقائه.

في نهاية تشرين الأول عرض كمال جنبلاط على رئيس الجمهورية ثلاثة مرشحين هم عبد الله اليافي وشفيق الوزّان ورشيد الصلح. وكان الأخير، رغم

بمظاهرات أخرى أكثر عنفا، والإضرابات بإضرابات أوسع نطاقا، وسيردون على القساوة بالمثل وعلى القوة بالقوة[١٢].

وعندما كثرت التقولات في شأن الحرب الأهلية التي لا مرد لها، لم يكن أحد يصدق أنها باتت على الأبواب، وأن البداية ستأتي مع التظاهرة التي قام بها صيادو الأسماك في صيدا احتجاجا على الترخيص الممنوح رسميا لشركة «بروتيين» الكويتية-اللبنانية لصيد السمك بواسطة البواخر والاتجار به والتي كانوا يخشون أن تضع يدها على الثروة السمكية في لبنان بالكامل وتحرمهم بالتالي لقمة العيش.

قامت تظاهرة صيدا التي تقدمها النائب نبيه البزري ورئيس البلدية معروف سعد في ٢٦ شباط ١٩٧٥، وما إن تحرك الموكب حتى اعترضت طريقه وحدات من الجيش وقوى الأمن الداخلي. وزعمت قيادة الجيش في ما بعد أن رصاصات أطلقها مجهولون من الجمهور صرعت رقيبا من أفراد الجيش، فرد هؤلاء على النار بالمثل ووقع قتيلان وأصيب سبعة أشخاص بجروح. واحدهما معروف سعد الذي صرعه عيار ناري في رأسه. وفي ٢٨ شباط قامت في بيروت تظاهرة احتجاج نظمها تجمع الأحزاب الوطنية والتقدمية. وفي اليوم التالي خرج أهالي صيدا إلى الشارع وقطعوا الطريق الرئيسية التي تربط المدينة بصور. واطلقت الميليشيات المحلية والفدائيون من مخيم عين الحلوة الرصاص على وحدات الجيش التي تحركت في اتجاه المدينة لاعادة فتح الطريق، مما جعل الجيش يقتحم صيدا في هجوم أسفر عن مقتل خمسة من أفراده و١١ مدنيا. ولم يتوقف القتال إلا في ١ آذار بعدما تلقى أهالي صيدا تعهدات رسمية بسحب القوات من المدينة.

وأسفرت أحداث صيدا عن تأزم الوضع الداخلي في لبنان على نحو درامي.

وكان محور المناقشات في الأوساط السياسية مسألة عزل قائد الجيش العماد اسكندر غانم واستقالة حكومة رشيد الصلح. وقد أصر على ذلك اليسار المتطرف والتحالف الثلاثي (سلام وكرامي واده) ومعظم السياسيين السنة التقليديين. وإلى ذلك طالب الزعماء السياسيون السنة بإجراء تعديلات على قانون الجيش، واقترحوا تأليف مجلس قيادة للجيش يكون فيه للمسيحيين والمسلمين تمثيل متكافئ.

الرغبة في تشويه سمعة المنظمة، في أنظار الرأي العام العالمي لتبرير صدقية الاعتراض على مشاركة الفلسطينيين في العملية التفاوضية، دفعت إسرائيل إلى تصعيد عملياتها الحربية في الجنوب اللبناني، مما أدى إلى تزايد الاحتكاكات بين فصائل الفدائيين ووحدات الجيش اللبناني المرابطة هناك.

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٧٥ شن الإسرائيليون هجوما على قرية كفر شوبا في منطقة العرقوب. ونتيجة القصف المكثف على مدار أسبوع كامل دمّرت جميع الدور السكنية في القرية. وفر من كفر شوبا إلى مرجعيون نحو أربعة آلاف شخص حرموا المأوى وأسباب العيش. وهناك قاموا بمظاهرة طالبوا فيها الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مناطق الجنوب ودفع تعويضات للمتضررين. وفي ١٨ كانون الثاني حدث في منطقة الحدود اشتباك مسلح بين الجيش اللبناني ومقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجيش التحرير الفلسطيني، وفي ٢٠ منه أطلقت من المواقع الفلسطينية ستة صواريخ على ثكنة الجيش في صور. وفي الحال أدلى الشيخ بيار الجميل بتصريح شديد اللهجة عبّر فيه عن سخطه واستيائه من الوجود الفلسطيني في الجنوب، وطالب بوضع حد للفوضى بين الجماعات الرافضة في حركة المقاومة الفلسطينية. وأكد أن في لبنان مناطق على امتداد الحدود مع إسرائيل وكذلك في بيروت ومدن لبنانية أخرى، خاضعة لجماعات مجهولة ولا تسيطر عليها السلطات اللبنانية. وثمة حكومة لبنانية رسمية واحدة وحكومات كثيرة أخرى غير لبنانية وغير رسمية ومجهولة الهوية[١١].

ولكي يخفف من ردود فعل الأوساط المحافظة، سارع ياسر عرفات إلى الإدلاء بتصريح استنكر فيه بشدة أعمال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ووعد بقمع أي نوع من هذه الأعمال في المستقبل بقبضة من حديد. إلا أن تصريح عرفات هذا، وكذلك زيارته لرئيس الوزراء رشيد الصلح لم يؤثرا في نفوس الزعماء المسيحيين الذين كانوا، على ما يبدو، يبحثون عن ذريعة لشن حملة مكثفة على الفلسطينيين. ففي ٢٠ شباط وجه بيار الجميل مذكرة إلى الرئيس سليمان فرنجية طالب فيها بإجراء استفتاء عام حول الوجود الفلسطيني في لبنان، وهدد باتخاذ التدابير اللازمة إذا عجزت الدولة عن أداء وظائفها أو أبدت ضعفا وترددا. وقال إن المعترضين على الوجود الفلسطيني سيواجهون التظاهرات

الفصل الثالث عشر

النصر يطرق الأبواب

وعلى النقيض من ذلك كان موقف السياسيين المسيحيين المحافظين. فقد ألقوا تبعة الأحداث في صيدا على المنظمات اليسارية المتطرفة والفلسطينيين، وتضامنوا مع الحكومة وقيادة الجيش بالكامل. وبمبادرة من الكتائبيين والوطنيين الأحرار قامت تظاهرة في فرن الشباك تأييدا للجيش شارك فيها ٣٥ ألف شخص.

ومنذ بداية الأزمة التزم كمال جنبلاط جانب حكومة رشيد الصلح. وفي تصريح صحافي ألقى تبعة الأحداث الفاجعة على قسم من اليسار المتطرف الذي «سبب في بعض الأحيان مشاكل كثيرة» على حد تعبيره. وقوبل هذا التصريح باللوم والتقريع من زعماء عدد من الأحزاب اليسارية وغدا مدار مناقشات حادة في الاجتماع الذي عقد في منزل كمال جنبلاط مساء ٢٦ شباط. وأصدرت الأحزاب الوطنية والتقدمية يومها بيانا لم يصر جنبلاط على إدراج وجهة نظره في نصه، إلا أنه أبدى تصلبا في مسألة الحكومة التي كان يرى أن استقالتها في هذه الظروف تغدو كارثة على البلاد.

وبفضل جهود كمال جنبلاط أمكن الحفاظ على وزارة رشيد الصلح، إلا أن أحدا ما كان بوسعه أن يبعد البلاد عن شفير الهاوية. فأحداث صيدا أنهت حرب النيات التي استمرت سنوات طوالا.

وكانت حرب من نوع آخر على الأبواب!

---

* علم المؤلف بهذا المشهد من شاهد العيان الدكتور سمير صباغ في اللقاء الذي تم بينهما ببيروت في ٤ تشرين الأول ١٩٩٩.

صبيحة الأحد الموافق فيه ١٣ نيسان ١٩٧٥ وصل رئيس «الكتائب» الشيخ بيار الجميل لحضور تدشين كنيسة جديدة في عين الرمانة ببيروت. وما ان بدأ القداس حتى انطلقت من أحد الأزقة الضيقة سيارة «فيات» رقمها مغطّى بخرقة وسخة، واندفعت صوب الكنيسة في شارع مار مارون. خففت سرعتها أمام المدخل، وبلمح البصر أطلق مجهولان كانا في داخلها النار من بندقيتين رشاشتين مصوبتين من النوافذ الجانبية على الجمهور المحتشد عند الرصيف، فلقي أربعة أشخاص مصرعهم في الحال، ومنهم جوزف أبو عاصي المرافق الشخصي للشيخ بيار الجميل.

كان الرجال المسلحون عند الكنيسة لا يزالون يبحثون في تفاصيل الحادث الدموي بصخب وضجيج، عندما ظهرت في عين الرمانة حافلة تقل، كما اتضح في ما بعد، فلسطينيين عائدين الى مخيم تل الزعتر القريب من المنطقة، بعدما شاركوا في تجمع أقيم في مخيم صبرا ذلك اليوم احتفالاً بالذكرى الأولى للغارة الفدائية على مستعمرة كريات شمونة الاسرائيلية. وكانت الاعلام الفلسطينية ترفرف من نوافذ الحافلة، التي كان ركابها يصفقون ويرددون أناشيد المقاومة. ولم يدر أحد ما الذي جعل السائق يختار طريقه عبر ضاحية عين الرمانة، ومعظم سكانها من الموارنة، وكان الفلسطينيون عادة يتحاشون المرور بها، فكانت تلك الغلطة قضاء محتوماً على ركاب الحافلة، وطوال عشرين دقيقة من الطلقات النارية تحولت الحافلة الى ما يشبه الغربال. وعندما أسرع رجال الاسعاف الى مكان الحادث كان سقط ٢٧ قتيلاً و١٩ جريحاً مضرجين بدمائهم.

في اليوم التالي التقى جنبلاط وزعماء الاحزاب الوطنية والتقدمية ياسر عرفات الذي عاد من الخارج على جناح السرعة، ثم التقى الجميع الامام موسى الصدر والرئيس رشيد كرامي. وكان كمال جنبلاط واثقاً بان احالة المذنبين على القضاء، بأسرع ما يمكن، هي السبيل الوحيد لتفادي إغراق البلاد في حمام من الدم. واعتبر «رفض الكتائب تسليم المطلوبين ضلوعاً في التآمر»[١]. وأيد الامام الصدر ورشيد كرامي وجوب معاقبة المذنبين، وكان من هذا الرأي أيضاً الرئيس صائب سلام وسائر الزعماء المسلمين. وصدرت بيانات بهذا المعنى عن حزب النجادة، والمجلس الاسلامي، والتجمع الاسلامي، وجمعية خريجي المقاصد، ولجنة المؤتمر الوطني، وجمعية الاصلاح الاجتماعي، وخريجي جامعة بيروت العربية، ومنظمات وجمعيات دينية أخرى. وبمبادرة من كمال جنبلاط وحلفائه عقدت في نادي خريجي المقاصد يوم ١٥ نيسان ١٩٧٥ جلسة للهيئات الاجتماعية أقرت بالاجماع توصيات طالبت بتسليم المذنبين، وتضمنت دعوة واضحة الى فرض عقوبات على حزب الكتائب. وكانت تلك التدابير تفترض عزل وزيري الكتائب من الحكومة والامتناع عن الحوار السياسي مع الكتائبيين، لتجريدهم من حق التحدث باسم المسيحيين، كما تفترض مناشدة الاقطار العربية الامتناع عن اجراء اي اتصالات او محاولات للتوسط معهم. وبدوره رفض كمال جنبلاط بحزم محاولات رئيس الوزراء رشيد الصلح، وكذلك هنري فرعون المعروف بمهارته في تسوية الخلافات، مد الجسور ما بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب للشروع في مفاوضات مباشرة بينهما. والتقى كمال بك الامين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض الذي وصل الى بيروت موفداً من الرئيس المصري انور السادات وعرض عليه وجهة نظره وشرح دوافع اصراره على تسليم المطلوبين «لان القانون يجب ان يكون المنتصر»[٢].

وبعدما استدعى الرئيس سليمان فرنجيه - وكانت اجريت له جراحة في المستشفى - الشيخ بيار الجميل وطالبه بالعمل على «تنقية الاجواء»، تم تسليم اثنين من المتهمين السبعة بتدبير الحادث الى السلطات في ١٦ نيسان. وتوافقت خطوة الكتائبيين هذه مع وقف اطلاق النار الذي امكن تحقيقه بفضل الامين العام للجامعة العربية. في ذلك اليوم تلبدت سماء بيروت بسحب كثيفة صاحبها مساء

-١-

وقرابة الساعة السادسة مساء اجتمع زعماء الأحزاب الوطنية والتقدمية في جلسة عاجلة بمنزل كمال جنبلاط. الا ان التيار الكهربائي في المصيطبة انقطع، فاقترح محسن دلول، عضو مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، استكمال اللقاء في شقته في منطقة الرمل الظريف. ومع ان المشاركين في الاجتماع لم يكونوا اطلعوا، حتى ذلك الحين، على كل ملابسات حادث الصباح، فان رد فعل الفلسطينيين الشديد وإرسال فصائلهم المسلحة في اتجاه عين الرمانة والأشرفية، لم يتركا مجالاً للشك في ان تطور الأحداث اتخذ طابعاً خطيراً لا تحمد عقباه.

بعد قليل لعلعت الرصاصات الأولى في الأزقة ما بين عين الرمانة ومحلة الشياح التي يقطنها نازحون شيعة، وسرت موجة العنف بالتداعي، فاجتاحت النواحي القريبة، الواحدة تلو الأخرى. وعندما خيم المساء على بيروت كانت المعركة الطاحنة بالمدفعية والهاونات تدور بين تل الزعتر والدكوانة، والشهب النارية المتقابلة تخترق الأجواء فوق النبعة وسن الفيل.

لم يكن ياسر عرفات يومذاك في لبنان، فاتصل كمال بك فوراً بأبو أياد ليقنعه بعدم الانسياق للعواطف، ويناشده ان يلقي بثقله لحل النزاع بالطرق السلمية. وأقر المشاركون في اجتماع الاحزاب بياناً أجمعوا فيه على اتهام الكتائب بالتنكيل بالفلسطينيين العزل، وطالبوا بتسليم المذنبين الى القضاء فوراً. ولتفادي التحركات غير المرخص بها، والتي قد تقدم عليها الميليشيات اليسارية والاسلامية، اتخذ الاجتماع قراراً بتأليف «قيادة مشتركة» ضمّت زعماء أحزاب التقدمي الاشتراكي، الشيوعي، البعث الموالي للعراق، السوري القومي الاجتماعي وحركة الناصريين المستقلين (المرابطون).

الا ان أهم حصيلة للاجتماع كانت قراره عزل حزب الكتائب، بناء على اقتراح الامين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي والأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي محسن ابرهيم، وكانا يريدان له ان يحقن الدماء وينقل النزاع الى صعيد المواجهة السياسية. واتضح في ما بعد ان النيات الطيبة لا تؤدي دوماً الى الهدف المنشود. فتحولت تلك الخطوة، التي تصورّها كمال جنبلاط موفقة وفاتحة للسلام الى ممهدة للحرب الدموية.

صمم الشيخ بيار الجميل على القيام بخطوة ذات مغزى شجعه عليها تأييد المسيحيين وازدواجية موقف العديد من السياسيين السنة. ففي اول جلسة يعقدها مجلس الوزراء عقب الاحداث يوم ٧ أيار، قدم وزيرا الكتائب استقالتيهما، وعلى اثر ذلك ترك الحكومة اربعة وزراء آخرين: ثلاثة من الوطنيين الاحرار والرابع هو الامير مجيد ارسلان وزير الصحة.

وأسفرت استقالة ٦ وزراء من ١٨ وزيراً عن تبدل جوهري في الموقف، اذ ان غياب أشد الخصوم هيأ، في اعتقاد جنبلاط، الظروف الملائمة في الحكومة للعودة الى مسألة اصلاح النظام السياسي. ولذا اتخذت الاحزاب اليسارية في ٨ أيار قرارا بدعم حكومة رشيد الصلح والتعاون معها في حل أكثر مشاكل المجتمع الحاحا. وعلى مدار الاسبوع التالي قابل كمال جنبلاط مرارا الرئيس سليمان فرنجية محاولا اقناعه بعدم الرضوخ لضغوط الكتائبيين وانصارهم وابقاء رشيد الصلح في رئاسة الوزارة.

رغم استقالة الوزراء عادل عسيران وزكي مزبودي وطوني فرنجية، ظل جنبلاط مصرا على استمرار الحكومة آملاً بأن الاكثرية النيابية ستؤيدها. وفي جلسة عقدها مجلس النواب في ١٥ أيار تلا رشيد الصلح بيانا اتهم فيه الكتائب بتدبير مجزرة عين الرمانة، وطالب باصلاح النظام السياسي اللبناني، وتعديل قانون الجيش بهدف تمثيل المسلمين في قيادته العليا تمثيلا عادلا، كما طالب بمساهمة لبنان في النضال العربي المشترك واقرار قانون التجنس. الا ان النائب امين الجميل اصر في اثناء المداخلات على شطب الاتهامات الموجهة الى الكتائب من محضر الجلسة، مؤكدا عدم شرعية اي تهمة ما لم تثبت الادانة قضائيا، وحمل رئيس الوزراء مسؤولية الموقف، فهو ملزم، على حد تعبيره، باتخاذ كل التدابير لاستعادة النظام واستتباب الامن، لكنه لم يفعل رغم انه يشغل منصب وزير الداخلية، اضافة الى رئاسة الحكومة. وجرت مشادة كلامية حادة بين رشيد الصلح وامين الجميل كادت ان تنتهي بمناوشة، وبات مستبعدا ان تصمد الحكومة في تركيبتها المبتورة تلك. وفي اليوم عينه توجه رشيد الصلح الى قصر الرئاسة وقدم استقالته.

قام جدل واسع في الاوساط السياسية حول الشخصية التي ستكلف تأليف الحكومة الجديدة، في جو تبادل اطلاق النار الذي تجدد بعد هدوء استمر منذ

برق ورعد، واختلط ذلك كله بأزيز الرصاص الذي كان لا يزال يدوي في بعض الاماكن. مع الفجر توقف المطر وخيم هدوء غير مألوف، الا ان شائعات سرت في المدينة ظهرا عن وجود قناصة يطلقون النار من سطوح المنازل على عابري السبيل وسط بيروت. وكان الجميع يتحدث عن «قوة ثالثة» تحاول احباط الجهود الرامية الى احلال النظام واستتباب الامن. والى ذلك تضمنت بلاغات الشرطة انباء عن تفشي الجرائم في شوارع العاصمة على نحو لم يسبق له مثيل، فلازم الاهالي منازلهم مذعورين لما يسمعونه من أخبار النهب والسلب والقتل والخطف. كانوا ينصتون الى سكون الليل ويأملون بعودة الامور الى مجراها الطبيعي بعد ايام.

في اجتماع زعماء الاحزاب الوطنية والتقدمية الذي دعي اليه الامام موسى الصدر طرح كمال جنبلاط مسألة عزل الكتائب سياسيا واقتصاديا، واعلن ان جبهة النضال الوطني ستحجب الثقة عن كل حكومة تتألف بمشاركة الكتائبيين. ومع ان زعماء الاحزاب اليسارية والامام موسى الصدر استحسنوا هذه المبادرة، الا ان فكرة مقاطعة الكتائب لم تلق حماسة لدى السياسيين السنّة التقليديين، فأيدها بعضهم بفتور خشية فقدان ماء الوجه حيال ابناء طائفتهم التي يؤيد السواد الاعظم منها رأي كمال جنبلاط. وفي ٢٦ نيسان خطا كمال بك خطوة اخرى في هذا الاتجاه، فتمكن في جلسة «الجبهة العربية» المشاركة في الثورة الفلسطينية، من استصدار قرار بشأن استنكار افعال الكتائبيين ومقاطعتهم في العالم العربي.

في ٣٠ نيسان ١٩٧٥ قابل وزيرا الحزب التقدمي الاشتراكي عباس خلف وخالد جنبلاط رئيس الجمهورية بعد مغادرته المستشفى، وسلماه استقالتيهما من الحكومة فرفض وناشدهما ارجاء الموضوع. حتى ذلك الحين كان واضحا تمتع الكتائبيين بدعم قوي من جانب الاوساط المسيحية المحافظة اذ اعلن الرئيس كميل شمعون ان حزبه لن يدخل الحكومة الا اذا شارك فيها حزب الكتائب. واعرب الاب شربل قسيس باسم الرهبانية المارونية التي لها نفوذ كبير جدا بين الموارنة، عن التضامن التام مع الكتائبيين، فيما قال البطريرك انطونيوس بطرس خريش، بلهجة مؤدبة وصارمة في الوقت عينه، ان «فيتو» جنبلاط لا يروق الكنيسة المارونية. ولم يؤيد العميد ريمون اده فكرة عزل الكتائب معتبرا هذا الاجراء تجاه احد أكبر الاحزاب في البلاد حماقة وسفاهة.

كشفت استهانته بمصالح المسلمين الراغبين في المشاركة المتكافئة في أهم المسائل السياسية. وأخيرا فان حكم العسكريين يشكل، دون ريب، خطرا على حركة المقاومة الفلسطينية، وسيغدو الخطوة الاولى في طريق تصفيتها.

أثار تأليف الحكومة العسكرية مخاوف الرئيس السوري حافظ الاسد فقرر أن يوفد مبعوثا الى بيروت للمرة الاولى منذ بداية الاحداث اللبنانية. ومساء الرابع والعشرين من أيار وصل الى العاصمة اللبنانية نائب رئيس الوزراء السوري وزير الخارجية عبد الحليم خدام برفقة مدير الامن القومي نائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل، وسلما الرئيس فرنجية رسالة شخصية من الرئيس الاسد تضمنت رؤيته لتسوية الازمة اللبنانية. وفي الحال تجلت آثار الزيارة الخاطفة للضيفين السوريين الكبيرين : ففي السادس والعشرين من أيار استقالت حكومة العماد نور الدين الرفاعي دون ان تتاح لها الفرصة كي تمثل امام مجلس النواب. وبعد يومين كلف الرئيس سليمان فرنجية، على مضض وتحت ضغط السوريين، الرئيس رشيد كرامي تأليف الحكومة الجديدة. وكان الزعماء المسلمون والقوى الوطنية رشحوه لهذا المنصب.

أخرجت أول وساطة تقوم بها سوريا الموقف السياسي بمقدار ما من الطريق المسدود، لكنها لم تتمكن من الحيلولة دون تصاعد العنف الذي اتخذ ابشع اشكاله في نهاية ايار ١٩٧٥ . فإلى تبادل قذائف المدفعية والصواريخ صباح ٢٤ ايار – وكانت المحادثات السورية اللبنانية جارية – اجتاحت بيروت موجة من الخطف العشوائي. وفي غضون يوم واحد، الثلاثين من ايار، خطف في بيروت ٩٠ شخصا تعرض كثيرون منهم لتعذيب وحشي حتى الموت، اما الباقون على قيد الحياة فلم يتعرف اليهم احد لشدة ما اصابهم من تشويه وعاهات.

في بداية حزيران ١٩٧٥ اتسعت رقعة الاشتباكات، فنشبت معارك ضارية جنوب العاصمة ما بين الشيعة في حارة الناعمة الساحلية وفصائل حزب الوطنيين الاحرار في الناعمة والدامور، وامتد التوتر الى الشمال ايضاً، فسدت الميليشيات المسيحية في جبيل طريق بيروت – طرابلس المهمة استراتيجياً. وفي منتصف حزيران خيّم هدوء نسبي مكّن الطرفين المتحاربين من اعادة توزيع قواتهما وتزود اسلحة وذخيرة، الا ان تبادل اطلاق النار استؤنف آخر الشهر بشدة اكثر وعلى كل خطوط المواجهة وبلغ ذروته على الخط الفاصل ما بين عين الرمانة والشياح.

الاتفاق على وقفه في ١٦ نيسان ١٩٧٥ . وفي ١٨ ايار خاضت ميليشيات الكتائب في منطقة الدكوانة معركة مع فلسطينيين من مخيم تل الزعتر ينتمون الى «جبهة الرفض والتصدي». وهبت فصائل مسلحة من حزب العمل الاشتراكي العربي ومنظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي واحزاب يسارية اخرى لنصرة الشيعة والفدائيين على امتداد خط المواجهة بين عين الرمانة والشياح. وسرعان ما شملت المعارك منطقة سن الفيل ذات الغالبية المارونية حيث اشتبك الكتائبيون مع الميليشيات الشيعية في النبعة والفدائيين المؤيدين لهم.

وفي سياق الجهود الرامية الى البحث عن مخرج من الازمة، عثر الرئيس سليمان فرنجية على حل غير مألوف، لكنه لم يكن موفقا بكل حال، اذ اعلن في ٢٣ ايار ١٩٧٥ عن تأليف حكومة عسكرية من ستة وزراء برئاسة العماد المتقاعد نور الدين الرفاعي البالغ السادسة والسبعين من العمر. وأثار ذلك ردة فعل عنيفة من جانب المؤسسة السياسية الاسلامية والقوى الوطنية، وأحيا من جديد أسوأ توقعات زعماء المقاومة الفلسطينية ومخاوفهم. وعقب اعلان اسماء الوزراء الذين كان بينهم مدني واحد هو الدكتور لوسيان دحداح شقيق صهر رئيس الجمهورية رودريك دحداح، عقد في دار الفتوى اجتماع طارئ برئاسة المفتي الشيخ حسن خالد، شارك فيه كمال جنبلاط والامام موسى الصدر الى رشيد كرامي وصائب سلام. وطالب المجتمعون باستقالة حكومة الرفاعي فورا، فيما هدّد بعض الاحزاب اليسارية بمقاومة حكومة العسكريين بالسلاح. وفي ساعات ظهر على المسرح السياسي اللبناني، في مواجهة قرار رئيس الجمهورية الاعتباطي، تحالف غير رسمي ضم الزعماء السنة التقليديين وحزب الكتلة الوطنية بزعامة العميد ريمون اده، وكذلك كمال جنبلاط وحركته الوطنية. وعبّر جنبلاط عن استياء الجميع واستنكارهم معدداً الاسباب الاساسية التي تجعل وجود حكومة عسكرية في لبنان امرا مستحيلا من حيث المبدأ. وقال ان ترشيح رئيس الوزراء، خلافا للاعراف، تمّ دون تشاور أو تنسيق مع قيادات الكتل النيابية، وهذا امر مرفوض قطعاً، لاسيما ان الكلام يدور على تأليف حكومة عسكرية، وتلك سابقة لم يشهد تاريخ لبنان مثيلا لها. هذا أولا، وثانيا تعارض الحركة الوطنية بحزم كل محاولات فرض الحكم العرفي على لبنان البلد الديموقراطي الوحيد في العالم العربي. ثم ان خطوة رئيس الجمهورية المباغتة

يكن لها ما يبررها، فقد احتفظ كرامي لنفسه بحقيبة الدفاع تفادياً لمحاولات الزعماء الموارنة توريط الجيش في النزاع لمصلحتهم، واسند حقيبة الداخلية الى كميل شمعون.

ازداد استياء كمال جنبلاط بسبب اخفاق محاولة عزل الكتائب ما دام كميل شمعون ينوي تمثيلهم في الحكومة. وكان ثمن هذا النجاح الشكلي التخلي عن المشاركة في السلطة، وهي المشاركة التي تعتبر في نظر جنبلاط ضرورية الآن اكثر من كل وقت مضى. والى ذلك فالحكومة تتألف من الطاقم السياسي المحافظ القديم، ما عدا غسان تويني، ممن يتألقون في علية المجتمع ولكنهم غير مؤهلين لتحقيق اصلاحات جذرية. ثم ان سياسيي هذا الرعيل لم يعودوا، في اعتقاد جنبلاط، يمثلون احداً، لذا لم يبق بين وزراء الحكومة الجديدة من يتمتع بنفوذ سياسي فعلي سوى رشيد كرامي وكميل شمعون.

في ١٥ تموز ١٩٧٥ محض مجلس النواب حكومة كرامي ثقته، فصوت لمصلحتها ٨٣ نائباً وامتنع عن التصويت ١٦ من انصار جنبلاط. ومع ذلك سلم كمال بك رئيس الوزراء برنامجاً سياسياً ضمّنه التدابير العاجلة للخروج من الازمة، في مقدمها الغاء الطائفية السياسية وتوزيع الصلاحيات على نحو اكثر عدلاً ما بين مختلف فروع السلطة، وتغيير النظام الانتخابي، واعادة هيكلة الجيش وتنظيمه، واقرار قانون للتجنس يرمي الى تيسير منح الجنسية اللبنانية لبعض الاقليات الاسلامية.

وفي لقاء الاول من تموز ما بين عبد الحليم خدام ورشيد كرامي وياسر عرفات وقائد الجيش العماد اسكندر غانم، تم الاتفاق على وقف اطلاق النار الذي وفر للبلاد فرصة لالتقاط الانفاس استمرت نحو شهرين. وقبل يومين من ذلك التاريخ اعلن عرفات من الاذاعة والتلفزيون ان المقاومة الفلسطينية ليست طرفاً في النزاع القائم في لبنان، وانها تنوي التقيد التام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. سبق هذا التصريح لقاء بين عرفات والرئيس فرنجية في ٢٣ حزيران، اعتذر خلاله الزعيم الفلسطيني عن تجاوزات بعض الفلسطينيين ووعد باستعمال نفوذه للتخفيف من حدة الموقف لدى القوى الوطنية وتقليص ضغوطها على الكتائب[٣].

انعشت وعود حكومة الانقاذ الوطني، بقطع دابر الفوضى والارهاب، آمال

ومنذ بداية المشاورات في شأن تأليف الحكومة وضع كمال جنبلاط على رشيد كرامي شرطين لا مجال للمساومة السياسية حولهما، كما قال: الاول عدم مشاركة الكتائب فيها، والثاني عدم جواز تعيين عسكريين في منصبي وزير الدفاع ووزير الداخلية. وادى هذا الموقف الى احراج كرامي الذي كان يواجه وضعاً في منتهى الصعوبة. ورفض الشيخ بيار الجميل «فيتو» جنبلاط قطعاً، واعلن عن رفضه اقصاء حزبه عن الحكومة اياً تكن الظروف، وايده في ذلك كميل شمعون معلناً انه لن يدخل الوزارة الا اذا دخلها الكتائبيون. وزاد في حراجة الموقف العداء الشخصي ما بين كميل شمعون ورشيد كرامي، والذي تعود جذوره الى العام ١٩٥٨ عندما كانا في متراسين متقابلين اثناء «الثورة». ومذذاك لم يجر اتصال بينهما. واثناء المشاورات التي اجراها لتأليف الحكومة لم تتوافر الفرصة لرشيد كرامي ليكلم زعيم «الوطنيين الاحرار» مباشرة. والى ذلك كان الرئيس سليمان فرنجية الذي كلفه تأليف الحكومة مرغماً يتعمد التملص من التعاون معه، بل يضع العقبات في طريقه.

ولكي يوفّر كمال جنبلاط لرشيد كرامي امكان تجاوز هذا الموقف وافق على حل وسط، وقال انه لن يصر على المشاركة في الحكومة اذا لم يشارك فيها الكتائبيون. الا ان هذا التنازل لم يحل المشكلة لأن الشيخ بيار الجميل وكميل شمعون اصرا على موقفيهما، فباتت الامل الوحيد امام رشيد كرامي وساطة السوريين القلقين على لبنان من الانزلاق السريع الى حمأة الفوضى. واسفرت الزيارة التي قام بها عبد الحليم خدام الى بيروت في ٢٩ حزيران ١٩٧٥، وهي ثالث زيارة له منذ بداية الاحداث، عن انفراج الموقف. فقد ايد وزير الخارجية السوري فكرة الحكومة التي لا يشارك فيها اليساريون ولا الكتائبيون. وتمكن بسرعة من اقناع كميل شمعون بمصالحة رشيد كرامي والمشاركة في الحكومة التي كلف الاخير تأليفها.

وفي ٣٠ حزيران اعلن رشيد كرامي تشكيل «حكومة الانقاذ الوطني» من ستة وزراء. ورغم ان احداً من الكتائبيين لم يدخلها فقد استاء كمال بك لأن رشيد افندي لم يرَ ضرورة للاستئناس برأيه حول توزيع الحقائب الوزارية. وكان جنبلاط يخشى ان يقع منصب وزير الدفاع في يد الامير مجيد ارسلان او كميل شمعون، والاحتمال الثاني أسوأ من الأول بكثير طبعاً. الا ان تلك المخاوف لم

محسن الذي اكد ما معناه ان نهاية الكتائب ستحل في غضون ٢٤ ساعة لو زج الفلسطينيون كل قواهم في المعركة.

والى ذلك، كان كمال جنبلاط واثقاً من ان الكتائبيين لن يحصلوا على التأييد حتى من الموارنة، ناهيك بسائر المسيحيين في لبنان. وحاول ان يدلل على هذه الفكرة بحسابات بسيطة: «ان جميع الموارنة، بمن فيهم الكتائب، المهاجر والقائم - لا يبلغ عددهم اليوم ثمانية عشرة في المئة من مجموع المواطنين اللبنانيين (...) ولهم زعامات عدة ، شمالية ووسطية، اي قائمة في الجبل والمدينة. والمعروف ان ما من زعيم يستطيع ان يجمع حوله اكثر من ربع الطائفة المارونية الكريمة. فيكون آنذاك رائد هذه الفتنة لا يأتمر بأمره في اقصى الحدود سوى هذا الربع، اي خمسة بالمئة من سكان لبنان»(٦).

وجاءت الاحداث في ما بعد لتثبت خطأ هذه الحسابات. فشعار عزل الكتائب ادى، في نهاية المطاف، الى نتيجة عكسية. الا ان كمال جنبلاط، شأن الكثيرين في لبنان صيف ١٩٧٥، لم يتوقع ان النزاع المسلح سيدخل مرحلة مزمنة، طويلة الامد. والاكثر من ذلك ان عدم مشاركة الميليشيات والاحزاب والمنظمات المسيحية في عمليات حربية فعلية حتى ذلك الحين، واخفاق محاولة الزعماء الموارنة والمحافظين فرض نظام عسكري على البلاد، وفشلهم في استخدام الجيش ضد الحزب التقدمي الاشتراكي والحركة الوطنية، كل ذلك عزز ثقة كمال جنبلاط بنفسه واقنعه بأن الهدف المنشود بات قريباً وان النصر يقرع الابواب.

وفي تموز ١٩٧٥ شرع كمال جنبلاط في صوغ البرنامج المرحلي لاصلاح النظام السياسي اللبناني ديموقراطياً. وفي ١٨ آب طرح هذا البرنامج على الرأي العام في مؤتمر صحافي عقده بفندق «بوريفاج» في بيروت. وقال جنبلاط يومذاك: «هذه الازمة التي تطاول مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة الى تعديلات اساسية في السياسة الوطنية الدفاعية، وفي النهج الاقتصادي، وفي الميدان الاجتماعي، وفي التركيب السياسي، وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو اكثر زخماً في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ اذا قلنا انها تمثل الاكثرية الساحقة من اللبنانيين. ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، التي اضطلعت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد

اللبنانيين بأن اسوأ ما يمكن ان يحدث مضى وانقضى، وان الحياة ستعود تدريجياً الى مجراها الطبيعي. ومما شجع توقعات المواطنين المتفائلة عودة الشرطة وقوى الامن الداخلي الى الشارع، وكذلك ما كتبته الصحف عن اعتقال لصوص والقبض على جماعة من تنظيم شيوعي سري كانت دبرت سلسلة من الانفجارات في بيروت. الا ان كمال جنبلاط كان متشائماً في تقويم نشاط الحكومة، وحذّر من ان التدابير التجميلية والترقيعية التي تتخذها لا تعالج المرض، فهي مجرد مسكنات. واعتبر الاستقرار النسبي الذي حل في البلاد هدوءاً يسبق العاصفة. وتوقع في ما كتب وخطب آنذاك حصول موجة جديدة من العنف.

-٢-

رغم الفوضى التي عمت البلاد وارتفاع عدد الضحايا، فإن احداً في لبنان صيف ١٩٧٥ لم يتحدث عن حرب اهلية. ولم يكن كمال جنبلاط المتقيد بسياسة عزل الكتائب، يشك في ان هذا التكتيك سيؤدي في القريب العاجل الى انعطاف جذري في ميزان القوى لمصلحته ويهيئ الظروف الملائمة للانتقال الى الاصلاحات الفعلية. كانت حساباته مبنية على ضآلة القدرة العسكرية للكتائبيين، بالمقارنة مع القدرة الحربية للفلسطينيين المؤيدين للاحزاب اليسارية في لبنان. وهو كان يستهين بالميليشيات المسيحية ويعتبرها كشافة تطلق سيقانها للريح فور تعرضها للهجمة الاولى الجدية من القوى اليسارية والفلسطينية. وكان يقدر عديد ميليشيات الكتائب بألفين وخمسمئة رجل، في حين قدّرتها مصادر اخرى آنذاك بما لا يقل عن ستة آلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين جيداً. واذا اضفنا اليهم فصائل حزب الوطنيين الاحرار، ومتطوعي زغرتا، وتشكيلات الزعماء المسيحيين المحافظين الاصغر، فإن العدد الاجمالي لهذه الميليشيات يناهز العشرة آلاف[٤]. وكتب كمال جنبلاط في هذا الشأن: «بالحقيقة، لو قصد المقاتلون الوطنيون تطهير جميع انحاء بيروت من الكتائب في عملية اقتحام واسعة، لكانوا فعلوا ذلك بسهولة كلية لأن الجماعة تتقن فنون الضرب والتدمير من بعيد، كما علمها ذلك اربابها ومدبرو امرها في الخارج، ولكنها عند الامتحان المباشر تهرب كالغزال»[٥]. واعتمدت ثقة الرجل على تقويمات الزعماء الفلسطينيين ومنهم مدير الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية زهير

الحالات الآتية: امتناعه عن الاجتماع ثلاث مرات متتالية في دورته المعلنة مسبقا، ورده الموازنة برمتها، واسقاطه الحكومة مرتين في غضون سنة واحدة. واقترح البرنامج اجراء استفتاءات عامة في شأن أهم القضايا في البلاد.

وينص البرنامج ايضا على انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة لمجلس النواب والمجلس الدستوري الذي يغدو في الواقع الهيئة العليا للبرلمان، وتسند مهمة ترشيح رئيس الوزراء الى مجلس النواب، فيما يبقى لرئيس الجمهورية حق اصدار مرسوم الموافقة على خيار المجلس. ويكون للرئيس المكلف تأليف الحكومة حق تسمية الوزراء بعد استشارة الكتل النيابية. اما مرسوم تعيينهم فيصدره رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء. وبناء على اقتراح من رئيس الحكومة يستطيع رئيس الجمهورية تنحية الوزراء اذا خالفوا الدستور او القانون، واقالة الحكومة، على ان تجرى في هذه الحالة انتخابات نيابية عامة.

وطالب البرنامج باستقلال السلطة القضائية استقلالا تاما، على ان تكون التعيينات والتنقلات والتسريحات للقضاة من صلاحية مجلس القضاء الاعلى الذي يشكل لهذا الغرض وينتخب اعضاؤه بالاقتراع السري المباشر مرة كل سنتين. كما طالب بانشاء محكمة عليا تتولى مراقبة مطابقة القوانين للدستور، ومحكمة خاصة للنظر في مخالفات الرؤساء والوزراء للقانون. ومن التدابير المهمة للغاية بالنسبة الى المجتمع اللبناني الاقتراح الوارد في البرنامج لوضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية يعالج مسائل الزواج والطلاق والارث للراغبين في عدم التقيد بقوانين الطوائف.

ويتناول البندان الرابع والخامس من البرنامج اصلاح الادارة والجيش. فبهدف مكافحة الفساد الذي ينخر جسد المجتمع اللبناني كالمرض المزمن، يجب ان يخضع جميع موظفي الدولة لقانون الاثراء غير المشروع الذي اقترحه كمال جنبلاط مرارا، وهو يقضي بتصريح هؤلاء عن مداخيلهم ومصادرها الزاميا. أما في خصوص الجيش فالمطلب الاساسي الذي يقترحه البرنامج هو حصر مهمته في الدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني، وكذلك حظر تدخله في شؤون الدولة، ومنع استخدامه في النزاعات الداخلية في البلاد منعا باتا. وشدد البرنامج خصوصا على ان يضطلع الجيش بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية

المبادرة الى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والنامية ببرنامج مرحلي يحدد مطالبها الرئيسة في مختلف المجالات، ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من اجل لبنان عربي وطني ديموقراطي متقدم. وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المرحلي في محوره الاول: «تحقيق الاصلاح الديموقراطي في النظام السياسي، على ان تستكمله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الآخرين المتعلقين بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية، وبالقضية الاقتصادية الاجتماعية - الثقافية من ناحية ثانية»[٧].

ويتضمن المحور الاول من البرنامج المرحلي سبعة بنود او خطوات لتحقيق الاصلاح الديموقراطي في النظام السياسي اللبناني، اولها وأهمها الغاء نظام الامتيازات الطائفية السياسية وتطبيق العلمنة التامة في المجتمع. ونظرا الى خصائص الوضع الناشئ في البلاد، يقترح البرنامج بادئ ذي بدء تطبيق الحد الادنى من التدابير اللازمة، اي الغاء مبدأ التمثيل الطائفي في مجلس النواب والمجالس البلدية والقضاء والجيش.

وتتعلق الخطوة الثانية بالتعديلات الجذرية على قانون الانتخابات. ويقترح البرنامج جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة، والأخذ بنظام التمثيل النسبي بترشيح نائب واحد عن كل عشرة الاف ناخب، على ان يتم اعفاء المرشحين للنيابة من الضمانة المالية ومنحهم حق الافادة المجانية من وسائل الاعلام للدعاية الانتخابية وخفض سن الانتخاب الى الثامنة عشرة. اما الهيئات التمثيلية المحلية فيجب، في رأي كمال جنبلاط، منحها مزيدا من الاستقلالية وتوسيع صلاحياتها.

وكرس البند الثالث من البرنامج لمسألة هي في منتهى الاهمية بالنسبة الى لبنان، اي فصل السلطات واستقلالها وتحقيق التوازن اللازم في ما بينها. فكل الصلاحيات الاشتراعية يجب ان تكون محصورة في مجلس النواب. واقترح البرنامج تأليف برلمان من مجلسين، بعد استحداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه مختلف النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى «مجلس النشاطات اللبنانية الاساسية» يتولى، بالاشتراك مع مجلس النواب، اقتراح القوانين ومناقشتها وانتخاب رئيس الجمهورية. ويشترط البرنامج ألا يصدر رئيس الجمهورية مرسوم حل مجلس النواب سوى في

رافقتها عمليات خطف وتعذيب ونهب للمتاجر والمنازل. ونزح المسيحيون من طرابلس زرافات ووحدانا... والى الموارنة اضطر الى مغادرة المدينة الروم الارثوذكس وهم من أهاليها الاصليين، وكانوا التزموا الحياد منذ بداية الاحداث. أثر ذلك اجتاحت موجة العنف عكار حيث استولى المقاتلون المسلمون والفلسطينيون على قرية بيت ملات وعاثوا فيها فسادا وأرغموا اهاليها على الفرار الى كسروان.

وتميزت الاحداث في الشمال بصبغة خاصة كون زغرتا مسقط رأس الرئيس سليمان فرنجية وطرابلس القاعدة السلطوية التقليدية لرئيس الوزراء رشيد كرامي. وكانت جلسات الحكومة العقيمة في تلك الايام اشبه بلعبة شد الحبل. ففي الوقت الذي أصر رئيس الجمهورية والوزراء المسيحيون على اعلان حال الطوارئ واستخدام الجيش للفصل بين الطرفين المتحاربين، عارض رئيس الحكومة والوزراء المسلمون هذه التدابير بشدة، الا ان كرامي أخذ يميل تدريجا الى هذه الفكرة، اذ لم ير سبيلا آخر لحقن الدماء، ورفضت الحركة الوطنية موقف رئيس الوزراء هذا وأصدرت بيانا حذرت فيه كرامي من مغبة زج الجيش في الصراع. فهو لن يتمكن من البقاء على الحياد، ولا بد ان يلتزم جانب الميليشيات المسيحية. وأعرب زعماء المسلمين عن مخاوفهم بهذا الخصوص فأعلنوا انهم لن يقبلوا باستخدام الجيش ما دام العماد اسكندر غانم قائده، اذ لا أحد يجادل في علاقاته الوثقى بالسياسيين المسيحيين المحافظين.

وفي ١٠ ايلول عقدت جلسة طارئة لمجلس الوزراء ترأسها سليمان فرنجية الذي وصل من اهدن الى بعبدا على جناح السرعة. وأفلح في اتخاذ قرار باجراء عملية محدودة للفصل بين الطرفين المتقاتلين، ووافق على منح قائد الجيش غير المقبول من المسلمين اجازة لأجل غير مسمى، وتعيين العماد حنا سعيد، المعروف بالاعتدال، في هذا المنصب موقتا.

وكما توقع كمال جنبلاط، فسرعان ما اتخذت الاحداث طابعا مأسويا. ففي ١٤ ايلول لقي ١٢ مقاتلا من اعضاء «حركة ٢٤ تشرين» التي يتزعمها فاروق المقدم مصرعهم في اشتباكات مسلحة بمنطقة شكا مع وحدات الجيش التي هبت لنجدة ميليشيات زغرتا. وكهرب هذا النبأ الاوضاع في بيروت الى اقصى حد. ففي اجتماع عقده زعماء الاحزاب الوطنية والتقدمية في منزل جنبلاط اتخذ قرار

والقضايا العربية. ولا بد من ابعاد الجيش، شأن فروع السلطة الاساسية، عن كل ما هو طائفي، وازالة القيود الطائفية والفئوية المرتبطة بانتماءات العسكريين الدينية.

وكرس البند السادس لحقوق المواطنين وحرياتهم الديموقراطية والعامة. واللافت في هذا الخصوص الاقتراح باضفاء صفة القانون اللبناني على شرعة حقوق الانسان، واجراء التعديلات اللازمة لجعل التشريعات اللبنانية منسجمة مع مطالب الشرعة، اما البند السابع والاخير فيتضمن دعوة الى انتخاب جمعية تأسيسية دستورية من ٢٥٠ عضوا ينتخبهم الشعب على أساس لا طائفي، من اجل اجراء حوار وطني في شأن برنامج الاصلاح المقترح واعداد القوانين الدستورية اللازمة لتطبيقه.

وعندما طرح كمال جنبلاط البرنامج المرحلي لم يكن بالطبع يأمل في ان تتفهمه المؤسسة السياسية اللبنانية وتتقبله. الا ان البرنامج مهم بالنسبة اليه، كونه بات منهاجا مشتركا رسم الاهداف واتجاه النضال لمختلف الاحزاب والمنظمات المتباينة المنضوية تحت لواء الحركة الوطنية. وكانت تلك، كما قال في ما بعد، خطوة جوهرية نحو تأليف جبهة حقيقية[٨]. ولا يقل عن ذلك أهمية، بالنسبة الى كمال جنبلاط، ان برنامج الحركة الوطنية سلط الاضواء الساطعة للمرة الاولى على طبيعة الأزمة اللبنانية من الداخل، وأبطل محاولات حصر اسباب اللهب الذي التهم البلاد في النزاع بين اللبنانيين والفلسطينيين.

-٣-

أنهت الاشتباكات المسلحة التي دارت في منطقة زحلة يوم ٢٤ آب ١٩٧٥ بين المسيحيين من جهة، والشيعة والفلسطينيين المؤيدين لهم من جهة اخرى، فترة الهدوء النسبي التي استمرت نحو ثمانية اسابيع. وكانت تلك الاشتباكات بدأت بعراك مألوف في احد المقاهي، الا انها سرعان ما اجتاحت المدينة وضواحيها. ورغم الجهود الحثيثة لرجال الامن فقد استمر تبادل اطلاق النار في زحلة اياما عدة واستخدمت فيه الرشاشات والصواريخ.

وفي بداية ايلول تأزم الموقف بدرجة أكبر في الشمال، فدارت في طرابلس معارك ضارية بين مقاتلي «حركة ٢٤ تشرين» وميليشيات زغرتا المسيحية،

٢٢٢٢٤٤. كان ذلك رقم هاتف منزل كميل شمعون في السعديات. استغرقت اول مكالمة هاتفية بينهما منذ ١٧ عاماً بضع دقائق، وبعد التحية والسلام التقليدي شكر جنبلاط شمعون على انقاذه حياة وليد، ولم يضف الى ذلك كلمة واحدة. ثم وضع السماعة في مكانها وسلم الجهاز عفويا الى جوزف الذي كان الى جانبه وأومأ اليه بأنه يريد ان يختلي بنفسه(١٠).

في مساء ذلك اليوم ادلى كمال جنبلاط ببيان أكد فيه بحزم ضرورة الحل السياسي للنزاع، ودعا الى وقف اطلاق النار فوراً. ورداً على ذلك وسع الكتائبيون رقعة العمليات الحربية، فقصفوا منطقة الاسواق التجارية، ولم يبق هناك شك في كونهم قرروا نهائياً استخدام القوة. ولم تفلح فرق الاطفاء التي وصلت من دمشق في اخماد الحرائق التي اندلعت تلك الليلة لأن مناطق الوسط التجاري كانت هدفاً للقناصة القابعين على سطوح المباني وشرفاتها.

وكُلف كبار الديبلوماسيين السوريين اداء ما عجزت فرق الاطفاء عن تحقيقه. ففي ١٨ ايلول عقد الرئيس حافظ الاسد اجتماعاً عاجلاً للبحث في الموقف في لبنان، وفي اليوم التالي ظهر السيد عبدالحليم خدام ورئيس اركان الجيش السوري اللواء حكمت الشهابي في بيروت. وجاءت مسارعة السوريين الى معالجة الازمة في لبنان لسببين: فمن جهة شعرت القيادة السورية بقلق شديد من دخول النزاع اللبناني مرحلة جديدة خطيرة يمكن ان تؤدي الى تقسيم البلاد وقيام دويلتين على اراضيها، اذ وفي اواسط ايلول اعرب الزعماء المسيحيون صراحة عن شكوكهم في امكان التعايش مع المسلمين. وفي المناقشات الايديولوجية التي شهدتها جامعة الكسليك تبلورت بشكل واضح فكرة تجزئة البلاد على اساس فيديرالي او قيام كانتونات على غرار سويسرا او حتى تقسيمها طائفياً. وفي حال تحقق ذلك فسيكون سابقة خطيرة بالنسبة الى وحدة اراضي سوريا نفسها، التي تمكنت من احتواء مشاكل الاقليات. والى ذلك، يدرك السوريون ان الدويلة المسيحية في لبنان ستسير في ركاب تل ابيب سياسياً، فيما تغدو الدويلة الاسلامية التي سيحكمها ائتلاف اليساريين اللبنانيين مع الثورة الفلسطينية برميل بارود يفجر حرباً جديدة في الشرق الاوسط.

وفي الجهة الاخرى كان السوريون واثقين من ان تأزم الموقف الداخلي في لبنان اخيراً يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاتفاق المصري - الاسرائيلي الثاني للفصل بين

باعلان الاضراب العام ليوم واحد في ١٥ ايلول احتجاجا على توريط الجيش وتأييدا لمقاتلي الحركة الوطنية في طرابلس.

وخيم خطر الاشتباكات المسلحة على بيروت ايضا. وتوقع الزعماء السنة والمفتي الشيخ حسن خالد ان يعمد الكتائبيون الى تفجير الموقف لارغام رشيد كرامي على زج الجيش في العاصمة، فحاولوا اقناع كمال جنبلاط بالتخلي عن الاضراب. وكان هذا ايضا رأي ياسر عرفات الذي خشي ان يؤدي تصعيد العنف في بيروت الى توريط الفلسطينيين في عمليات حربية كانت قيادة منظمة التحرير تتفاداها جاهدة طوال الاشهر الاخيرة. واقتنع كمال بك بالحجج المنطقية لحلفائه فأعلن الغاء الاضراب في آخر لحظة، الا ان ذلك القرار لم يعد قادرا على تغيير مجرى الاحداث. ففي ١٦ ايلول طالب الشيخ بيار الجميل مجددا وبمنتهى الحدة باستخدام الجيش لاحلال النظام. وعندما لم يتسلم ردا على انذاره هذا، بدأ الكتائبيون في اليوم التالي قصف المناطق المركزية في بيروت بالمدفعية على نحو مسعور، وفي اليوم عينه، نشبت معارك ضارية في انحاء عدة من لبنان ورافقها خطف.

وفي ١٨ ايلول واجه وليد، نجل كمال جنبلاط، حادثا مروعا. فعندما خرج من شقته في الحازمية اعترض مسلحون سيارته وخطفوه وعصبوا عينيه ونقلوه الى جهة مجهولة. في ذلك اليوم عانى كمال بك أشد المعاناة. فأنباء التعذيب والاعدامات الواردة من مختلف ارجاء بيروت تثير الرعب والفزع. واستخدم كمال جنبلاط كل السبل الممكنة للبحث عن ابنه، واستعان بأبي حسن سلامة مدير الدائرة الامنية في منظمة التحرير الفلسطينية. وسرعان ما اتضح ان جماعة من مقاتلي الوطنيين الاحرار اختطفوا وليد ونقلوه الى موقع في «قناطر زبيدة». وفوجئ كميل شمعون بهذا التصرف الاعتباطي فكلف ابنه داني ان يتخذ جميع التدابير لانقاذ حياة جنبلاط الشاب. وبعد حين افرج عن وليد بك ونقل الى القصر الجمهوري حيث كان الرئيس سليمان فرنجية والوزير كميل شمعون في انتظاره. وكان قد فقد الامل في البقاء حياً على حد تعبيره[٩].

عادت الروح الى كمال جنبلاط، ودفعته الخاتمة السعيدة الى تصرف ما كان سيقدم عليه في ظروف اخرى، فقد اخذ جهاز الهاتف العتيق الاريكسون ذا السلك الطويل من يد مرافقه جوزف ابي خليل وأدار قرصه مكوناً الرقم

والذكية في اوروبا وأميركا والعالم»[١٢].

شرع عبدالحليم خدام، فور وصوله بيروت، في محادثات مكثفة مع الطرفين المتحاربين. وتمكن في غضون يومين من بلوغ اتفاق على وقف اطلاق النار. كذلك اجرى حواراً مثمراً مع البطريرك الماروني انطونيوس خريش، وأفلح في اقناعه بالادلاء ببيان يستنكر فيه محاولة تقسيم لبنان. الا ان الحلقة الاساسية في مسلسل الجهود الديبلوماسية التي بذلها نائب رئيس الوزراء السوري على مدار سبعة ايام هي لقاؤه وبيار الجميل الذي وافق على الجلوس الى طاولة المفاوضات مع خصومه السياسيين. وجاءت خطوة عبدالحليم خدام هذه لتنهي عزلة الكتائب السياسية.

في ٢٤ ايلول اعلن في بيروت عن تأليف «لجنة الحوار الوطني» التي علق عليها الناس آمالهم لحقن الدماء واحلال السلام والاستقرار في لبنان.

وفي اليوم عينه اصدرت الاحزاب الوطنية والتقدمية بياناً قوّمت فيه الوساطة السورية وأعربت عن استعدادها للمشاركة في عمل لجنة الحوار الوطني وتجاوز الازمة على اساس الاصلاح السياسي. وتقرر ان تعقد اللجنة جلستها الاولى في ٣٠ ايلول. وللمرة الاولى خلال الاسبوعين الاخيرين فتحت المتاجر والمصارف في بيروت ابوابها منذ الصباح، واستبشر الناس خيراً بقرب انتهاء الحرب. الا ان آمال اللبنانيين في توصل الطرفين المتحاربين الى حل وسط ليجدا في الحوار المباشر سبيلهما الى المصالحة الوطنية، كانت سابقة لأوانها، لأن خلافات مبدئية ظهرت منذ الجلسات الاولى للّجنة في آراء اعضائها حول اسباب النزاع وسبل حله.

ولاعتقاده ان المصالحة الوطنية غير ممكنة الا من طريق الاصلاح الجذري للنظام السياسي، ناشد كمال جنبلاط المشاركين في جلسة اللجنة ان يركزوا في المقام الاول على برنامج الاصلاح المرحلي. الا ان بيار الجميل وكميل شمعون رفضا هذا الاقتراح وأصرا على ضرورة الاتفاق في البداية على وقف العمليات الحربية وهو امر لا يمكن بلوغه، في اعتقادهما، الا بواسطة الجيش. ولما كانت مسألة الاولويات ذات اهمية مبدئية للطرفين، كونها ليست من الاجراءات التنظيمية الشكلية، فقد دخل عمل لجنة الحوار الوطني في طريق مسدود منذ البداية. الى ذلك، لم يخفِ بيار الجميل وكميل شمعون موقفهما السلبي من

القوات والذي وقّع بوساطة وزير الخارجية الاميركي في ١ ايلول ١٩٧٥. وقال عبدالحليم خدام في ختام زيارته لبنان ما معناه: «ان ما جرى في لبنان مخطط يستهدف لبنان والقضية الفلسطينية وسوريا (...) والاحداث في لبنان هي انعكاس لاتفاق سيناء»[١١].

اقلق تدهور العلاقات المصرية – السورية كمال جنبلاط اشد القلق. ولادراكه خطر تعمق الانقسام في العالم العربي، دعا الى الكف عن تأجيج الهستيريا ضد مصر وعن توجيه الاتهامات الاعتباطية الى انور السادات والامتناع عن الاندفاع وراء العواطف، والتقيد بالموضوعية والعقل السليم. وعدد في بضع مقالات نشرها حول هذا الموضوع الجوانب الايجابية، في اعتقاده، لاتفاق سيناء وحاول ان يوضح تحولات السياسة الخارجية المصرية، فنسبها الى عدم رغبة الدول النفطية الخليجية بالمساهمة في القضية العربية المشتركة، وعدم تقديم المعونة المادية الفعالة الى دول المواجهة المباشرة مع اسرائيل.

كتب جنبلاط:

«الامر الثاني الذي تمكنت من خلاله الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل من ان تتسلل الى الشرق العربي وأخذت تلعب دوراً في احداث التناقضات والخلافات، هو ما اشرنا اليه مراراً وتكراراً: واقع البخل العربي لدول النفط في مد معركة مصر، بشكل خاص، بما تحتاج اليه من مال «غير مشروط» لتسديد ديونها الى الاتحاد السوفياتي – هذه الديون البالغة ستة مليارات من الدولارات – لتمكينها من الاستمرار في مشاريع التنمية الاقتصادية وتقوية الطاقة العسكرية بما تستحقه معركة المصير.

قلنا ولا نزال ندعي انه لو خصصت دول الجزيرة العربية والخليج عشر مال عائدات النفط، او حتى زيادة في العائدات الناجمة عن رفع سعر النفط في سنة ١٩٧٤ – لو خصص ذلك لمعركة مصر وسوريا، لكان تم تحرير ارض فلسطين برمّتها من الاحتلال الاسرائيلي، بعد تمكّن هاتين الدولتين من استيعاب الاسلحة الجديدة.

اننا سنستمر في المطالبة بتخصيص عشرة مليارات دولار من اموال عائدات النفط لمعركة تحرير الاراضي العربية وتحرير فلسطين، وعشرة مليارات اخرى من الهبات لدول العالم الثالث، ومليار دولار سنوياً للدعاية المنظمة والمنسقة

الكتائبيين وفصائل «المرابطون» على مقربة من مرفأ بيروت، في منطقة الفنادق الفخمة امثال «سان جورج» و«فينيسيا» و«هيلتون» و«هوليداي ان». واتسعت رقعتها فشملت الاحياء الراقية في عين المريسة ورأس بيروت والقنطاري. وكان للمرابطون موقع عسكري في الدور الفوقاني لأعلى عمارة في بيروت هي «برج المر». ومن هناك كانوا يطلقون النار على الكتائبيين المتحصنين في الـ«هوليداي ان» ويصححون تصويب مدفعيي «الصاعقة» الذين يسندونهم بالصواريخ. وعلى سطوح الـ«هوليداي ان» ورفوف نوافذها قبع رماة متخفون يتصيدون كل هدف متحرك. وعلى امتداد مئات الامتار تحولت المنطقة الى صحراء حجرية، لا شيء فيها سوى الواجهات المتفحمة المخرمة بالشظايا، وفوهات النوافذ الخاوية الفارغة، وسحب الدخان المتصاعدة من القمامة وهياكل السيارات المحترقة على امتداد الارصفة.

في نهاية تشرين الاول ١٩٧٥ قام رشيد كرامي بمحاولات عدة لانهاء القتال وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي ٢٨ منه اعلن عن تشكيل «اللجنة الامنية» التي تضم تسعة من اكثر السياسيين اللبنانيين نفوذا من مختلف الطوائف. الا انها اجهضت لان بعضهم تجاهل مبادرة رئيس الوزراء. اما الذين وافقوا على التعاون معه فكانت جهودهم قليلة النفع، ولم تتمكن من تحريك القضية وزحزحتها من نقطة الجمود. ولكن محاولة رشيد كرامي الثانية حققت نجاحا اكبر نظرا الى ارتباطها بتشكيل «لجنة التنسيق العليا» التي ضمت ممثلي مختلف التكتلات اللبنانية والفلسطينية، وكذلك ممثلين عن الجيش وقوى الامن. واوكلت الى اللجنة صلاحية متابعة وقف اطلاق النار وقطع دابر المخالفات في هذا المجال. وادى ذلك الى التخفيف من حدة المعارك وساعد على خفوتها تدريجاً.

آنذاك بلغ الخلاف بين رشيد كرامي وسليمان فرنجية اوجه. فرئيس الجمهورية الذي يتمتع بتأييد كميل شمعون، رفض صراحة التعاون مع رئيس الوزراء، بل اصر على اقالته. وتجلى عجز رئيس الحكومة واضحا في بداية تشرين الثاني اثناء حادث السفينة المجهولة التي اوصلت الى جونية شحنة كبيرة من السلاح. فالوحدة العسكرية التي ارسلها لتفتيش السفينة حاصرها على مشارف الميناء كتائبيون مسلحون واعيدت الى ثكنتها بأمر من الرئيس فرنجية. وبلغ الاستياء بكمال جنبلاط حدا جعله يطالب فورا باقالة قائد الجيش العماد حنا

اللجنة التي لا تتمتع بصلاحيات اتخاذ قرارات إلزامية للتنفيذ، فاقترحا غير مرة طرح المسألة على بساط البحث في مجلس النواب. ولم تتوصل اللجنة في جلساتها العامة الى اتفاق حول اي من القضايا التي كانت موضوع بحث، فتقرر في ١٣ تشرين الاول احالة اعمالها على اللجان الفرعية للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. الا ان ذلك ايضاً لم يسفر عن نتيجة. وأثناء المناقشة التي جرت في لجنة الاصلاح السياسي اعلن بيار الجميل ان حزبه لا يمانع في الغاء التمثيل الطائفي شرط ان تنتشر العلمنة في كل ميادين الحياة، وحتى مسائل الاحوال الشخصية يجب ان يضبطها قانون يعمم على كل المواطنين.

استحسن كمال جنبلاط هذا الموقف، الا ان السياسيين المسلمين رفضوه في الحال معتبرين العلمنة تطاولا على اصول الدين الحنيف. وفي محاولة لايجاد حل وسط تحدث المحامي المعروف ادمون رباط باسم الكاثوليك واقترح على اللجنة ان تضفي صفة اختيارية على القوانين المدنية، ورحب كمال جنبلاط بالتعديل الذي اقترحه رباط، فهو كان مستعدا لحصر مطالبه في تصفية الطائفية السياسية. الا ان الزعماء المسلمين اعترضوا ثانية وزاد في الطين بلة اعلان بيار الجميل انه لن يقبل بأي حل وسط، ومطالبته بعلمنة كاملة شاملة، والا فلن يكون لها معنى.

كانت تلك حلقة مفرغة، وكان جنبلاط منفعلا رغم ادراكه ان الامر لن يكون على غير هذه الحال. فواضح ان بيار الجميل عندما اصر على العلمنة التامة كان يراوغ لعلمه بأن السياسيين المسلمين لن يتقبلوا هذه الفكرة بأي حال. وجاءت هذه النقلة المحسوبة جيدا لتشطب اقتراح الحركة الوطنية اعادة النظر في النظام السياسي وتكرس امتيازات الموارنة في نظام الحكم في لبنان. ثم ان موقف الجميل وشمعون المعرقل نابع من كونهما يتمتعان آنذاك بتأييد القوى المحافظة في العالم العربي، وخصوصا مصر والسعودية، ولا يرغبان في العمل على انجاح المبادرات الديبلوماسية من جانب سوريا التي تسند الحركة الوطنية وحركة المقاومة الفلسطينية.

وكان الجو المتوتر الذي ساد جلسات لجنة الحوار الوطني يتصاعد مع تزايد الصدامات الدموية بين الطرفين المتحاربين. ففي الاسبوع الاخير من تشرين الاول ١٩٧٥ نشبت اشد المعارك ضراوة منذ بداية الاحداث، بين ميليشيات

المملكة العربية السعودية، اخذوا يبتعدون عن الحركة الوطنية في الآونة الاخيرة ويبتدعون وصفات من عندهم للتسوية، فنشر بهذا الخصوص سلسلة من المقالات التي تضمنت انتقادات لاذعة، ومهينة احيانا لأولئك الزعماء.

في ٣ كانون الاول وجه الرئيس حافظ الاسد دعوة رسمية الى بيار الجميل لزيارة دمشق فلباها، ووصل الى العاصمة السورية في ٦ منه عقب رحيل المبعوث الفرنسي موريس كوف دو مورفيل الذي كان في زيارة لسوريا استغرقت ثلاثة ايام. الا ان مسلسلا من الاحداث في لبنان سبق زيارة وفد الكتائب لدمشق. وكانت وراء تلك الاحداث قوى حاولت نسف محادثات الجميل مع الرئيس الاسد.

وبدأ التوتر يتصاعد في ٣ كانون الاول عندما احرق مجهولون على طريق الكحالة البلدة المارونية، شاحنة محملة بنسخ من القرآن الكريم صادرة حديثا. واثر الحادث تعرضت كنائس مسيحية عدة لاعتداءات همجية لم يعثر المسؤولون على مرتكبيها هذه المرة ايضا.

وفي ٥ كانون الاول فتحت الفصائل الفلسطينية، المرابطة في مدينة عاليه، نيران المدفعية على الكحالة، مما سبب دمارا كبيرا واوقع ضحايا بين السكان العزل. واخيرا في صباح السادس من كانون الاول، اي في يوم سفر بيار الجميل الى دمشق عثر في تلة بمنطقة الفنار في ضاحية بيروت الشرقية على جثث اربعة من قادة الميليشيات لقوا حتفهم برصاص قتلة مجهولين نصبوا لهم مكمنا وعملوا تشويها في جثثهم. وتردد آنذاك ان القتلى تابعون لجهاز الامن في الكتائب وكانوا في مهمة لاستكشاف الطريق التي كان سيسلكها بيار الجميل في توجهه الى دمشق.

وردا على ذلك دبرت الكتائب و«نمور» الوطنيين الاحرار والميليشيات المسيحية الاخرى مجزرة بشعة في منطقة مرفأ بيروت والوسط التجاري. ففي السادس من كانون الاول الذي وصف بـ«السبت الاسود» خطف اكثر من ٢٠٠ شخص كانوا في الشوارع والسيارات والحافلات وجرت تصفيتهم رميا بالرصاص وكانوا كلهم مسلمين. وبعد يومين شن المرابطون ومقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بزعامة احمد جبريل هجوما على مواقع الكتائب في منطقة الفنادق وارغموهم على اخلاء فندقي فينيسيا وسان جورج.

سعيد الذي تصور انه انتقل الى صف الميليشيات المسيحية في الواقع. واقترح جنبلاط على رشيد كرامي ان يجهز قوارب الحراسة ويستخدمها لقطع الطريق على تموين الميليشيات المسيحية اليمينية. وكتب جمال جنبلاط بمرارة: «الرئيس كرامي امام مأزق ولا شك، لانه في حكومة ألّفها وهو غريب عنها، وقد فرضوها عليه. فقد يستطيع الرفض الكلامي لما يجري والتحدث عن المخربين من الداخل واصدار الاتهامات وتأليب الرأي العام الى حد كبير، ولكن يبقى انه لا يستطيع القيام بالكثير على صعيد الامن وعودة الامور الى طبيعتها، فهو كالصياد الذي علق في شرك لم يتورع هو نفسه عن السقوط فيه وظن انه سبيل لتطويق الاخرين»(١٣).

شهد شهر تشرين الثاني محاولات كثيرة لوضع حد لاراقة الدماء. ففي ٩ منه وصل الى بيروت الكاردينال باولو بيرتولي مبعوثا من الفاتيكان، وفي ١٩ منه وصل اليها المبعوث الفرنسي الخاص موريس كوف دو مورفيل. ومع ان بعثتي الوساطة لم تسفرا عن نتيجة، الا ان خط الفاتيكان وفرنسا لتشجيع الحوار الداخلي في لبنان ربما دفع الرئيسين فرنجية وكرامي بقدر ما الى التعاون في البحث عن حل وسط يحول دون دفع البلاد الى الهاوية. وجاءت المصالحة بينهما في اواسط تشرين الثاني، تحت ضغط دمشق، لترسي بداية طور جديد في عملية السلام التي استندت الى الصيغة اللبنانية التقليدية لتوازن مصالح الطوائف المختلفة. ورغم اصرار رشيد كرامي على ضرورة الاصلاح السياسي، الا ان المطالب التي طرحها كانت اهدأ واكثر اعتدالا من مطالب الحركة الوطنية. وفي ٢٩ تشرين الثاني ادلى الرئيسان فرنجية وكرامي ببيانين يستفاد منهما انهما ينويان، كخطوة اولى، توسيع مجلس الوزراء باشراك ابرز السياسيين فيه من كلا الطرفين من اجل البحث عن سبل تسوية ورسم ابعاد الاصلاح المرتقب.

اعترض كمال جنبلاط فورا على المبادرة المشتركة للرئيسين ورفض قاطعا الاشتراك في الحكومة الموسعة التي يجري البحث في تأليفها من اجل «التسوية العشائرية»، على حد قوله. وكرر من جديد ان الاصلاح الديموقراطي للنظام السياسي يجب ان يسبق كل تجديد للحكومة. وكان كمال بك واثقا من ان جهود الرئيسين لن تسفر في افضل الاحوال الا عن تعديلات طفيفة على الميثاق الوطني. وقد آلمه ان رشيد كرامي وسائر الزعماء السنّة الذين يتطلعون الى

العليا في ٦ كانون الثاني، فيما حذّر ياسر عرفات من أن الحصار سيفك بالقوة إذا اقتضى الأمر. ولم يلق تحذيره أذنا صاغية. ففي ١٢ كانون الثاني طوقت الميليشيات المسيحية مخيم اللاجئين في ضبيه ثم اقتحمته في ١٤ منه وهجّرت جميع سكانه إلى بيروت الغربية. وبذلك فتح أمامها طريق الهجوم على الكرنتينا والمسلخ اللتين تحميهما ميليشيات الشيعة وفصائل الفدائيين الفلسطينيين.

وبهدف تخفيف الضغط عن المخيمات المحاصرة، شنت القوات المشتركة لمنظمة «فتح» و«الصاعقة» و«الحركة الوطنية» في ١٢ كانون الثاني هجوما على مواقع الكتائبيين ونمور الأحرار في بلدة الدامور الساحلية الاستراتيجية. وسبقت ذلك مداولات ساخنة في الجلسة المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، فاعترض كمال بك بشدة على مهاجمة الدامور. وهو كان يخشى أن تنتقل المعارك من هناك إلى مناطق الشوف الجبلية التي يسيطر عليها الحزب التقدمي الاشتراكي فتكتسب الاشتباكات الصبغة الطائفية بين الدروز والموارنة. وركّز في الجلسة على القول إن «الحرب في الجبل هي غير الحرب في بيروت. وإذا بدأت الحرب في الجبل فيجب أن تستمر إلى النهاية، أي إلى أن ينتصر أحد طرفيها ويهزم الآخر. الحرب في الجبل تنتج أحقادا يجب أن نتعاون لاحقا على تطويق نتائجها. ففي الجبل ستحصل أحقاد لدى العائلات والقرى بسبب الدم. ففي بيروت لا يعرف الناس خصومهم وقد يلتقي المرء من قتل أخاه من دون أن يعرفه. في الجبل هناك أحقاد وثأرات»[١٤]. ولم تتفهم المقاومة حجج كمال جنبلاط وأصرت، كما كتب متألما في ما بعد، على أن يجري كل شيء في «المجال العسكري حيث كان الفلسطينيون أصحاب اليد العليا»[١٥] ورغم أن ياسر عرفات شكك جديا في جدوى احتلال الدامور خشية أن يحدث تدخل إسرائيلي في جنوب لبنان، فإن عضو اللجنة المركزية لفتح أبو صالح والقائد الميداني المعروف أبو موسى وزعماء بعض أحزاب الحركة الوطنية تمكنوا من أن يفرضوا على المجلس العسكري وجهة نظرهم مؤكدين أن هدف العملية ليس فقط إنقاذ الفلسطينيين المحاصرين في المخيمات، بل كذلك فك الحصار عن الطريق الاستراتيجية المهمة التي تربط بيروت بالمناطق الجنوبية.

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٧٦ حضر كمال جنبلاط الاجتماع الطارئ الذي عقده الزعماء المسلمون في دار المفتي الشيخ حسن خالد في عرمون. وشارك

وفرضوا طوقا من الحصار على مبنى هوليداي ان حيث مركز قيادة الكتائبيين، كما ضيقوا الخناق على قواتهم الاساسية في منطقة ساحة الشهداء.

ارسى «السبت الاسود» بداية «القتل على الهوية» الذي تفشى كالطاعون في البيروتين الشرقية والغربية. آنذاك كانت هناك جيوب اسلامية في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسيحية، اكبرها منطقة النبعة، وفي شمالها الغربي اثنان من الاحياء الشيعية الفقيرة هما الكرنتينا والمسلخ. وكان في بيروت الشرقية مخيمان كبيران للاّجئين هما تل الزعتر وجسر الباشا. وفي نهاية عام ١٩٧٥ بدأ الكتائبيون حملة تطهير المناطق المسيحية من المسلمين. ففي ١٥ كانون الاول دخلوا حارة الغوارنة في انطلياس وارغموا سكانها على الفرار الى بيروت الغربية. وفي ١٧ منه لقي المصير عينه السنّة شبه الرحل المقيمون في سبنيه القريب من قصر الرئاسة في بعبدا.

ورغم تأزم الموقف من جديد لم يفارق كمال جنبلاط حتى نهاية ١٩٧٥ الامل في حل الازمة سياسيا. فتوجه في ١٥ كانون الاول الى دمشق وبحث مع الرئيس حافظ الاسد طوال اربع ساعات في الموقف الذي ينطوي على خطر تقسيم لبنان. وبعد العودة ادلى بتصريح اكد فيه استعداد الحركة الوطنية للتقيد التام باتفاق وقف اطلاق النار والعمل على ايجاد سبل التسوية السلمية للنزاع، وفي ١٩ منه، اثناء وصول اللواء حكمت الشهابي الى بيروت، اخلت فصائل المرابطون والحزب التقدمي الاشتراكي مواقعها في منطقة الفنادق بناء على امر كمال جنبلاط.

-٤-

في بداية عام ١٩٧٦ اكتسبت الحرب الأهلية في لبنان، على غير المتوقع، بعداً جديداً وخطيراً للغاية. فبموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه بوساطة سورية في نهاية حزيران ١٩٧٥ امتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة المباشرة في الاشتباكات المسلحة مؤكدة الطابع اللبناني الصرف للنزاع. إلا أن الموقف تبدل تماما في ٤ كانون الثاني ١٩٧٦ عندما بدأت فصائل الكتائبيين و«نمور» الوطنيين الأحرار الحصار التمويني لمخيمي اللاجئين في تل الزعتر وجسر الباشا وطوقت منطقة النبعة ذات الغالبية الشيعية.

واحتجاجا على محاصرة المخيمين ترك كمال جنبلاط جلسة لجنة التنسيق

اتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون هجوم الميليشيات المسيحية على بيروت الغربية.

قرر السوريون هذه المرة أن يتحركوا دون إبطاء. فبأمر من الرئيس الأسد اجتازت الحدود السورية-اللبنانية قوات لواء «اليرموك» الفلسطيني ووحدات من لواءي «حطين» و«القادسية» التابعين لجيش التحرير الفلسطيني، واستولت على قسم كبير من وادي البقاع وطريق دمشق -بيروت الاستراتيجية. وتحركت في الوقت ذاته فصائل «الصاعقة» وجيش التحرير الفلسطيني في اتجاه زغرتا، واشتبكت هناك مع فصائل «المردة» المحلية وجنود الجيش اللبناني[١٦].

وفي ساعة متقدمة من مساء ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦ توجّه إلى دمشق وفد من الحركة الوطنية برئاسة كمال جنبلاط. وأمضى الوفد ساعات الليل في محادثات مكثفة مع عبد الحليم خدام في مبنى وزارة الخارجية السورية، وصباح اليوم التالي دعي الوفد إلى منزل الرئيس الأسد. فاطلع جنبلاط الرئيس السوري على الموقف في لبنان، واعترف صراحة بأنه لن يتمكن هذه المرة من العمل دون تدخل فعال من جانب دمشق: «بكل عزيز يا سيادة الرئيس نناشدك التدخل لوقف هذه الحرب. لم نعد نستطيع الاحتمال. الدم كثير والوضع خطير»[١٧]. ووعد الرئيس الأسد بالمساعدة، إلا أنه أكد أن سوريا لن تسمح بانتصار أحد الطرفين على الآخر بأي حال. وقال، وهو يعني تسوية الخلافات بين طرفي النزاع: «أنا مستعد، ولكن وقف الحرب يعني التوصل إلى تسوية. فإذا كنتم تقبلون تسوية فنحن على استعداد للتدخل»[١٨].

وبناء على ذلك وصل الى بيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦ وفد سوري برئاسة عبد الحليم خدام. ومنذ اليوم الأول أسفرت محادثاته المكثفة مع ممثلي مختلف القوى السياسية عن تأليف اللجنة العسكرية العليا (اللبنانية- السورية- الفلسطينية) لمراقبة وقف اطلاق النار اعتبارا من الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٢ من الشهر ذاته. وأخذت الحياة في العاصمة اللبنانية تعود تدريجا إلى مجراها الطبيعي بعد رفع الحصار عن مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا وفتح المطار الدولي. وفي الاجتماع بالسيد خدام في مقر منظمة التحرير الفلسطينية، أعلن كمال جنبلاط تأييده مبادرة دمشق السلمية، معرباً عن أمله بأن الحرب في لبنان وضعت أوزارها أخيرا.

في الاجتماع ايضاً رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي والإمام موسى الصدر ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى السيد محمد مهدي شمس الدين وكذلك توفيق الصفدي وأبو الزعيم عن منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما كان النقاش في عرمون على أشده سمع الحضور، وكان الوقت ظهراً، هدير طائرات فهرعوا إلى الشرفة فرأوا اثنتين من مقاتلات سلاح الجو اللبناني تغيران على مواقع للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية علِى بعد بضع مئات من الأمتار عن دار المفتي. فاتصل رشيد كرامي هاتفيا بالعماد حنا سعيد قائد الجيش وطالبه بالتوقف فورا عن استخدام سلاح الجو، إلا أن سعيد رد بأنه ينفذ أمرا من الرئيس سليمان فرنجية. فاشتد قلق المشاركين في القمة الإسلامية من تطور الأحداث على هذا النحو، واتصلوا بوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام مرتين راجين الرئيس حافظ الأسد أن يطلب من الرئيس فرنجية وقف زحف الميليشيات المسيحية.

كان الموقف العسكري غير ملائم للقوات المشتركة الفلسطينية واليسارية. ولم يترك طرد الفلسطينيين والمسلمين من المناطق المسيحية، وما ارتبط به من استقطاب السكان طائفيا، شكا في أن الأمور سائرة إلى تقسيم البلاد. وكان من أبشع التدابير في هذا المجال جر الجيش وتوريطه في النزاع لمصلحة الميليشيات المسيحية بتشجيع واضح من الرئيس سليمان فرنجية. وعلى اثر اقتحام ضبيه شن الكتائبيون ونمور الأحرار هجمات مكثفة على الكرنتينا والمسلخ وأسكتوا مقاومة المدافعين عنهما في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦، وتعرض للبطش والتنكيل على أيدي المقاتلين المسيحيين أكثر من ألف لبناني وفلسطيني من أهالي هاتين الناحيتين الفقيرتين، وهجّر إلى بيروت الغربية أكثر من ٢٠ ألف شخص ومسحت الجرافات أكواخهم من وجه الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة. ولعجزه التام عن تحقيق وقف لاطلاق النار ومنع الجيش من المشاركة في القتال، قدم رئيس الوزراء رشيد كرامي استقالته إلى رئيس الجمهورية.

صباح ١٩ كانون الثاني دعا الشيخ حسن خالد كمال بك إلى اجتماع عاجل للزعماء المسلمين عقد بمبادرة من رشيد كرامي في دار قريبه الوزير السابق مالك سلام. وبعد بحث في الموقف العسكري والسياسي طوال أربع ساعات تقريبا توجه المشاركون في القمة الإسلامية هذه إلى الرئيس حافظ الأسد مجدداً طالبين

المناصب لممثلي الملل الأصغر داخل الطائفتين المسيحية والإسلامية. ولم تحظ هذه الاقتراحات بقبول المشاركين في قمة عرمون. ومع أن رشيد كرامي أعاد النظر في موقفه السابق ولم يعد يعترض من حيث المبدأ على التمثيل النسبي، فإن صائب سلام عارض بكل شدة فكرة «رجل واحد - صوت واحد» معتبراً إياها أمراً غير قابل للتطبيق في ظروف المجتمع اللبناني المتعدد الدين. وقال: «أعطوني شيئا مدروسا وصحيحا عن التمثيل النسبي قبل أن تحكموا الحكم القاطع على أنه الأنسب»[٢٠]. أما اقتراح إلغاء المذهبية فقد أهمل، ولعله خلق لدى السياسيين المسلمين شبهات في شأن الدوافع التي حدت بكمال بك على طرحه. وهم يتذكرون جيدا أن جنبلاط تمكن في الستينات، وبتزكية من جمال عبد الناصر، من الحصول على فتوى رسمية من الأزهر بأن الدروز مسلمون. ويبدو انهم يخشون اليوم أن يغدو كمال جنبلاط، في حال إلغاء المذهبية، المرشح الأكثر احتمالا لمنصب رئيس الوزراء بعدما غدا في الواقع زعيما لغالبية المسلمين في لبنان.

في ٧ شباط ١٩٧٦ توجه الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي إلى دمشق للبحث مع الرئيس حافظ الأسد في الصيغة النهائية للتعديلات الدستورية. ووضع السوريون على بساط البحث وثيقة من ١٧ بندا وأعطوا ضمانات بأن مكانة الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية ستكون في إطار أحكام اتفاق القاهرة وبروتوكولات ملكارت. وكان ذلك ثمن موافقة المسيحيين على التنازلات التي توفر للمسلمين مشاركة أوسع في السلطة. ومساء ١٤ شباط أعلن الرئيس سليمان فرنجية من التلفزيون مضمون «الوثيقة الدستورية» التي تم الاتفاق عليها في دمشق. واستقبلت بيروت النبأ بالتهليل واطلاق الرصاص في الهواء والألعاب النارية الزاهية، إلا أن رد فعل الأوساط السياسية كان فاترا أكثر من المتوقع. ففيما أعرب الشيخ بيار الجميل عن ارتياحه الى المستجدات الدستورية، وبدأ الزعماء الشيعة حملة التمثيل المتساوي مع السنة في مجلس النواب، لاحت خيبة الأمل على وجوه زعماء الأحزاب اليسارية والوطنية والكثير من السياسيين المسلمين.

واستهدف بأشد الاعتراضات البند الأول من الوثيقة المتعلقة بتوزيع الرئاسات الثلاث. فتثبيت هذا الاتفاق غير المدون وادراجه في الدستور يضفي عليه صفة القانون، الأمر الذي اعتبره كثيرون خطوة إلى الوراء حتى بالمقارنة مع الميثاق

وفي ٣٠ كانون الثاني عرض عبد الحليم خدام على الزعماء المسلمين في اجتماع عرمون المبادئ الأساسية لمشروع الإصلاح السياسي الذي يراد له، في رأي السوريين، أن يغدو أساسا للمصالحة الوطنية في لبنان. وأكد البند الأول من المشروع بقاء المناصب العليا الثلاثة في الدولة لممثلي الطوائف المارونية والسنية والشيعية. وحدد البند الثاني طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بما لا يقل عن ثلثي أصوات النواب، بشرط الا يقل عدد المقترعين في الدورة الأولى عن نصف أعضاء المجلس المسجلين، وعن ٥٥ في المئة في جميع الدورات اللاحقة. ووردت في البندين الثالث والرابع من المشروع السوري تعديلات جوهرية على التشريعات السارية: انتخاب رئيس الوزراء من مجلس النواب وليس تعيينه من رئيس الجمهورية كما كان الحال سابقا، وتوزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. وأشار البند الخامس إلى إلغاء نظام الحصص الطائفية في تعيين الموظفين بالمناصب الإدارية ما عدا أربعة مناصب في ما يسمى الفئة الأولى. ونص البند السادس على استحداث هيئة قضائية عليا لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والوزراء. كما نص البند السابع والأخير على تأليف المجلس الاقتصادي الاجتماعي[١٩].

بعد مناقشة المشروع السوري لم يتخذ الزعماء المسلمون أي قرار في شأنه، وفضلوا إرجاء القرارات النهائية إلى ما بعد الإعلان عن نتائج زيارة الرئيس سليمان فرنجية المرتقبة إلى دمشق. وإلى ذلك، عارض جميع المشاركين في المداولات قوننة مبدأ توزيع المناصب الثلاثة العليا وفضلوا بقاءه بشكل مبدأ غير مدون تعترف به شفويا جميع الطوائف. وأصر الزعماء المسلمون على ادراج الاقرار بالطابع العربي للبنان ضمن الصيغة النهائية للمشروع، إلا ان السيد عبد الحليم خدام رفض هذا الاقتراح ليقينه أن المسيحيين لن يقبلوا به في أي حال من الأحوال.

لم يكن المشروع السوري يراعي المطالب الأساسية في برنامج الإصلاح المرحلي، بل شطبها في الواقع واستبدل مهمة التغيير الجذري للمجتمع بتعديل طفيف على نظام السلطة القائم يخدم مصلحة الزعماء المسلمين التقليديين. ورغم ذلك امتنع كمال جنبلاط عن انتقاد المشروع واكتفى بمحاولة البحث في إدراج فقرة في نص الوثيقة تتعلق بالتمثيل النسبي وإلغاء المذهبية التي تمنح بعض

ممتازة(...) وموقفه ايجابي دائما»[٢١]. وتلقى الصحافيون من خدام جوابا مماثلا حتى في يوم ٢٤ شباط، بعد اللقاء الذي سلمه فيه كمال جنبلاط مذكرة حول موقف الحزب التقدمي الاشتراكي من الوثيقة الدستورية، حيث رفض الحزب سبعة من بنودها الأساسية الـ١٧، وتجاهل خمسة بنود أخرى أو رفضها جزئيا ولم يقبل إلا بخمسة بنود ليست جوهرية بأي حال[٢٢].

ولم يرغب كمال جنبلاط في العمل على إنجاح المبادرة السورية المتعلقة بتشكيل حكومة وحدة وطنية. ففي ٢٦ كانون الأول ١٩٧٦ اقترح عليه عبد الحليم خدام البحث في ثلاث صيغ لتأليف هذه الحكومة. الصيغة الأولى توسيع مجلس الوزراء الحالي بدخول كمال جنبلاط وبيار الجميل، أي العودة إلى المعادلة التي كان معمولا بها في عهد الرئيس فؤاد شهاب. والصيغة الثانية تنص على تأليف حكومة جديدة من غير الزعماء التقليديين. أما الصيغة الثالثة، غير المستبعدة، فهي أن يدخل هؤلاء الزعماء الحكومة الجديدة بصفة وزراء دولة.

ولم يسفر الحوار على مدار ساعة تقريبا عن نتيجة. وقال كمال بك إنه يفضل عدم إجراء أية تعديلات على مجلس الوزراء الحالي إلى أن يصادق مجلس النواب على جميع الاتفاقات التي ينتظر أن توقع، بوساطة السوريين، بين الطرفين المتحاربين. وفي ما بعد وافق على لزوم تشكيل الحكومة، إلا انه اشترط عدم إدراج أحكام الوثيقة الدستورية في البيان الوزاري. واستغرق الجدل في هذا الموضوع وقتا طويلا، واستنزف جهودا كبيرة دون أن يقرب الطرفان من تأليف الحكومة قيد أنملة.

وفي النصف الثاني من شباط أثير جدل حول عدد الوزراء. فالزعماء المحافظون حاولوا تفادي إشراك الحركة الوطنية في الحكومة المرتقبة أو تقييده على الأقل. فطالبوا بإبقاء مجلس الوزراء على حاله وبأن لا يتجاوز عدد أعضائه، حتى في حال توسيعه، ١٢-١٤ وزيرا. أما كمال جنبلاط الطموح إلى توفير أكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية للحركة الوطنية، فقد أصر على توسيع المجلس إلى ٢٢-٢٤ وزيرا. وأكد بعد احدى الجلسات لزعماء الأحزاب الوطنية والتقدمية «ضرورة أن تكون الحكومة على أوسع ما يمكن، وان تدخل فيها الفئات التي قاتلت فعلا من الجانبين أو التي لها قيمة معنوية وكفاية، والا ينحصر التمثيل المسيحي أو التمثيل الإسلامي بالشخصيات أو الأحزاب التقليدية. ولماذا

الوطني لعام ١٩٤٣. ويتوخى البند الثاني أيضا تكريس الطائفية السياسية من خلال توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين وتحديد حصص الطوائف بالتناسب مع تعدادها. وقد ارتاح الى هذه المستجدات السياسيون المسلمون الذين بات لهم تمثيل أوسع في السلطة، وأيدوا كذلك البند الثالث من الوثيقة الذي يوسع صلاحيات رئيس الوزراء. فانتخاب رئيس الحكومة من الأكثرية النيابية يجعله أكثر استقلالا عن رئيس الجمهورية. ويدعم البند السابع من الوثيقة مواقع رئيس الوزراء السني. فهو ينص على أن تكون جميع القوانين والمراسيم منسقة بين الرئيس الأول ورئيس الحكومة ومذيلة بتوقيعهما.

وثار جدل ساخن في الأوساط السياسية على أثر إعلان «الوثيقة الدستورية». وكان من أشد خصوم «الدواء السوري» صائب سلام وريمون اده لاعتقادهما أنه يؤدي إلى تفاقم المرض المزمن في المجتمع اللبناني. أما الإمام موسى الصدر فهو، على العكس، أيد المستجدات بحرارة مؤكدا أنها خطوة مهمة في الطريق إلى السلام الذي طال انتظاره. وعلى هذه الخلفية بدا موقف كمال جنبلاط المائع غريبا بعض الشيء، اذ هو يتفادى إعطاء تقويمات محددة. وتبريرا لصمته الطويل أصدر جنبلاط في ١٥ شباط ١٩٧٦ بيانا أكد فيه عدم جواز الاستنتاجات المتسرعة والمعالجات العاطفية لمسألة ذات أهمية حيوية بالغة بالنسبة الى البلاد. وظل زعماء الحركة الوطنية يماطلون في الرد أكثر من أسبوعين في محاولة لصوغ موقف مشترك حيال الوثيقة الدستورية. ونصح بعض زعماء الأحزاب الوطنية، وخصوصا جورج حاوي، لكمال جنبلاط أن يتقبل الوثيقة بخطوطها العريضة أو على الأقل ألا يستعجل الانتقاد الذي يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات غير محمودة في العلاقات مع دمشق. وواجه كمال بك خيارا صعبا، فهو من جهة لا يريد الاختلاف مع السوريين، ومن جهة أخرى ما كان بوسعه مبدئيا أن يقبل «المصالحة العشائرية» التي فرضوها عليه وعلى الحركة.

ولعل عبد الحليم خدام استاء من موقف كمال جنبلاط المتملص والمائع ومن دعواته المتواصلة إلى إحياء لجنة الحوار الوطني بهدف البحث في مسألة العلمنة والتمثيل النسبي. إلا انه لم يرالى حين من الوقت أن من الحكمة عرض الخلافات أمام الرأي العام، فكان يرد على أسئلة الصحافيين في سياق المحادثات بجواب واحد يكرره على الدوام: «الجو إيجابي ونتيجة الاجتماع مع كمال بك

على المكشوف في المعارك ضد الفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين. ولئن كتبت عبارة «قوات الأمن» على مدرعات الجيش باللون الأبيض وارتدى الجنود على أية حال بزة الدرك إبان اقتحام المسلخ والكرنتينا، ففي الدامور بعد بضعة أيام تخلت قيادة الجيش عن أي تمويه من هذا النوع وزجت بمغاوير الجيش والطائرات الحربية ضد الفصائل الفلسطينية والميليشيات اليسارية.

وبسبب الإجراءات الأخيرة نفذ صبر قسم من الجنود والضباط المسلمين من ذوي الميول الوطنية واليسارية الذين كانوا أرغموا على الاشتراك في الاقتتال بين الاخوة. وإلى هذه الفئة بالذات ينتمي الملازم الاول أحمد الخطيب (٣٤ عاماً) قائد سرية الدبابات في ثكنة أبلح في البقاع، وهو من أبناء قرية شحيم في إقليم الخروب. وكان ابن أخ المرحوم أنور الخطيب صديق كمال جنبلاط ونصيره، وابن عم النائب زاهر بن أنور الخطيب الذي انتخب عام ١٩٧٠ بدعم من كمال جنبلاط ليحل في مقعد والده المتوفى في البرلمان. ومنذ تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٧٥ كان أحمد الخطيب ينوي ترك الجيش الذي بات، في اعتقاده، أداة طيعة في أيدي الزعماء المسيحيين المحافظين. إلا أن والده زين الخطيب وابن عمه زاهر كلما طلبا النصح والمشورة من كمال بك جنبلاط كانا يتلقيان الجواب عينه: «الافضل أن يبقى داخل الجيش، والنضال من داخله أجدى دائما من النضال من خارجه. ومن الافضل ألا يتفكك الجيش»[٢٤].

في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦ استولى الملازم الاول أحمد الخطيب مع مجموعة من الجنود الذين انضموا إليه على ثكنة أبلح وأعلن عن تشكيل ما سمي «جيش لبنان العربي». وفي اليوم نفسه بلغ النبأ بيروت فقال كمال جنبلاط في تصريح إلى الصحافة: «حركة أحمد الخطيب ظاهرة إيجابية صحيحة تستحق الدرس». وبعد أيام، في نهاية كانون الثاني أو بداية شباط، التقى جنبلاط الضابط المتمرد في دار أحد مسؤولي الحزب التقدمي الاشتراكي من عائلة الميس في شتورا وتحدث معه طويلا على انفراد. ودار الحديث، كما تذكر أحمد الخطيب في ما بعد، عن التعاون العسكري بين جيش لبنان العربي والحركة الوطنية. في تلك الفترة لم يعد كمال جنبلاط واثقا من إمكان المحافظة على وحدة الجيش، فصار يأمل في استخدام القسم المتمرد الذي انفصل عنه بصفة قوة ضاربة رئيسية للحركة الوطنية[٢٥].

لا يأتي مثلا سعيد عقل في الحكومة؟ فنحن نلتقي واياه في شأن العلمنة أكثر بكثير وبأشواط مما نلتقي وحليفنا غير الحليف رئيس الحكومة، أو حليفنا على الرغم منا. كذلك نلتقي وسواه في قضايا أساسية إصلاحية داخلية، وان كنا نختلف معهم في شأن تكريس عروبة لبنان، لأنها بحث بيزنطي في النهاية ولأن الواقع يكرس هذه العروبة وليس وضع هذه العروبة في بيان أو في اعلان»(٢٣).

وفي ضوء استعجال السوريين الراغبين في إنجاز التسوية السلمية في لبنان لمناسبة سفر الرئيس حافظ الأسد إلى فرنسا في ١٦ آذار ١٩٧٦ بدا غريبا وغير مفهوم تباطؤ كمال جنبلاط وتماهله اللذين يتعارضان مع طبيعته وأسلوبه الاندفاعي النشيط في العمل السياسي. ونشأ انطباع كأنه يتعمد تعويق تطور الأحداث وإرجاء النهاية المؤسفة وكسب الوقت على أمل حصول انعطاف درامي يؤدي تلقائيا إلى إحباط المبادرة السورية في ظروف قاهرة.

وجاءت تلك الظروف القاهرة. ففي نهاية شباط غدا انقسام الجيش اللبناني أمرا واقعا لا مرد له بعدما بدأ بتمرد الضابط أحمد الخطيب في احدى حاميات الجنوب يوم ٢١ كانون الثاني. وكان كمال جنبلاط على مدار الأشهر العشرة الأولى من الحرب يدعو صادقا على صون الجيش والحفاظ عليه. وقد اعترض بحزم على استخدامه في النزاع داخل لبنان، وحذّر مرارا من أن خطوة كهذه ستغدو حتما فاتحة لتفكك الجيش وما يتبعه من تقسيم للبلاد. وفي الظروف التي لم تعد فيها الدولة قائمة في الواقع كدولة، ظل الجيش المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تنبض في عروقها الحياة، وكان يتعين عليه بالذات، في اعتقاد جنبلاط، أن يتولى بعد انتهاء الحرب مهمة ضمان الاستقرار واستتباب الأمن اللازم لتطبيق البرنامج المرحلي للإصلاحات الديموقراطية.

وكان بعض الضباط وأفراد الوحدات الصغيرة انتقلوا إلى صف الميليشيات المسيحية في الاشهر الأولى من الحرب أيضا. إلا أن تلك العملية لم تكن على مقدار كبير من الاتساع ولم تثر آنذاك مخاوف شديدة. ومن حين على الآخر كان يكشف النقاب عن وقائع تسليم أسلحة وذخيرة إلى القوى المحافظة. أما استخدام وحدات الجيش على نطاق محدود لتطويق النزاعات وللفصل بين الجانبين المتحاربين، فكان في الواقع يجري طوال الوقت. وبات الوضع مقلقا بخاصة في كانون الثاني ١٩٧٦ عندما إنحاز الجيش إلى الميليشيات المسيحية

تفكك الجيش يؤدي حتما إلى فشل المبادرة السورية. وكان هذا أيضا رأي الفلسطينيين الذين لا يريدون السير مجددا في ركاب اتفاق القاهرة. وإدراكا منها لواقع كون التمرد في الجيش يقوي مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان ويوفر لها مزيدا من التأثير على قرارات الحركة الوطنية، قدمت قيادة فتح، وخصوصا أبو جهاد، إلى الملازم أحمد الخطيب منذ الأيام الأولى معونة فاعلة ووجهت حركته من وراء الكواليس ومنحته دعما ماليا ولوجستيا.

وبإعلان «الوثيقة الدستورية» سارت عملية تفكك الجيش على قدم وساق. ففي ٢٧ شباط عاد الوفد السوري برئاسة عبد الحليم خدام إلى دمشق دون أن يفلح في تشكيل الحكومة. وتأزم الموقف الداخلي في لبنان رأسا بعد مغادرة الوفد. ففي ٤ آذار طوقت وحدات جيش لبنان العربي، بقيادة الرائد أحمد المعماري، قرية القبيات المسيحية في عكار. وأثار ذلك اضطرابا بين النازحين المسيحيين في كسروان وعصيانا بين العسكريين في ثكنة صربا التي يخدم فيها كثير من أبناء عكار. وردا على ذلك انضوت تحت لواء جيش لبنان العربي حاميات عديدة في جنوب البلاد وشمالها. وبعدما استولت وحدات جيش لبنان العربي دون قتال على بطاريات المدفعية البعيدة المدى في أرنون على مقربة من الحدود الإسرائيلية، وصل إلى بيروت على جناح السرعة وفد عسكري سوري برئاسة رئيس الاركان اللواء حكمت الشهابي. وكان واضحا أن دمشق قلقة أشد القلق من حركة أحمد الخطيب. وفي اجتماع شارك فيه زعماء الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، تحدث رئيس الأركان السوري بلهجة بالغة الحدة موجها كلامه بالأساس إلى كمال جنبلاط. وقال بانفعال إن مغامرا مثل أحمد الخطيب بمدفعيته الثقيلة يشكل خطرا عظيما في منطقة الحدود مع إسرائيل. وطالب باتخاذ تدابير فورية لنزع سلاح الضابط المتمرد. ورد عليه جنبلاط بلطف:

- نحن لا نستطيع القيام بذلك. الأفضل، والحال هذه، أن يقوم به الإسرائيليون.

ولم تنفع كل محاولات الاقناع اللاحقة، فقد استمع كمال جنبلاط بأدب إلى حجج اللواء الشهابي، لكنه لم يتنازل عن موقفه[٢٧].

ومنذ صباح ١١ آذار سرت في بيروت شائعات عن انقلاب عسكري تجري الاستعدادات له. وغذّى تلك الشائعات الخلاف الذي بلغ ذروته بين الرئيس

لم يعد جنبلاط يعوّل على المليشيات الإسلامية واليسارية الضعيفة التسليح والقليلة التعداد والتي تجاوزت تصرفات الكثير منها في ميدان النهب والسلب كل مناقبها في ميدان القتال حيث كانت عاجزة عن القيام حتى بخطوة واحدة من دون مشاركة مباشرة من الفلسطينيين. وقد اكتشف كمال جنبلاط كل تلك الجوانب بوضوح أثناء معارك الشوارع في خريف، ١٩٧٥، وخصوصا في كانون الثاني ١٩٧٦ حين استعان الطرف المقابل بالجيش صراحة ولم يقف في وجه الكارثة الحربية إلا تدخل دمشق في الوقت المناسب. وإلى ذلك، لم يعد كمال جنبلاط يطيق اعتماده المتزايد شخصيا على الفلسطينيين الذين هيمنوا على صنع القرار في جميع المسائل العسكرية ابتداء من تزويد الحركة الوطنية السلاح والذخيرة وانتهاء بإدارة العمليات الحربية.

وتشكى كمال جنبلاط في مذكراته: «لم نكن نملك في تلك الحقبة أسلحة ثقيلة لنواصل القتال أو لنتشبث بالأماكن والمراكز التي كسبناها. وكانت ثمة لعبة توازن قوى تتم عبر حاجز تسليم الأسلحة والذخائر المودعة في سوريا، وكذلك فإن حرماننا المنظم - بل المقصود والمخطط على ما يبدو لي - الأسلحة الثقيلة كان يجعلنا مرتهنين للفلسطينيين الذين كانوا يتصرفون بدورهم بالتنسيق والاتفاق مع السوريين. ولا تزال مختلف الأسلحة الثقيلة تقريبا من تلك التي اشتريناها أو أرسلت إلينا من بعض الدول العربية محتجزة في «مستودع قسري» في سوريا مع كمية ضخمة من الأسلحة الخفيفة. ومن جهة أخرى فإن الأسلحة التي كان يفترض بنا تسلمها غالبا ما كانت تصادر عندما تصل إلى لبنان من أصدقائنا وحلفائنا الفلسطينيين في فتح. وكان ذلك يجري بسرية كبيرة ومن دون إخطارنا. وعندما كنا نعرف بهذا الاختلاس فإن الاعتذارات كانت تنهال علينا بالألوف، ولكن دون أن يصلنا نصيبنا بتاتا أو أنه كان يصلنا ناقصا. كان ثمة ضرب من الوفاق الضمني بين البعث السوري وبعض كبار القادة الفلسطينيين وربما بينه وبين بعض الأحزاب أولا، لعدم إتاحة الفرصة للحزب التقدمي الاشتراكي ولكمال جنبلاط في آن واحد لأن يصبحا قوة عسكرية حقيقية وعنصرا مستقلا وحاسما في الحرب. وثانيا، لعدم تزويد حلفائنا من الأحزاب - وخصوصا الأحزاب اليسارية، كمية كافية من السلاح بحيث تصبح على الأقل ذات فاعلية عسكرية»[٢٦]. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة صحة رأي كمال جنبلاط في كون

رجالها مبنى الاستوديو التلفزيوني. وبدت على مقدار كبير من الإقناع الرواية القائلة أن الانقلاب تزعمته قيادة الجيش لكنها لم تظهر في دائرة الضوء لأسباب معروفة. وإضافة إلى الفلسطينيين أشار البعض إلى أصابع مصرية، وإلى نشاط تخريبي نسب إلى الملحق العسكري الاميركي الذي كان يتردد بانتظام على مبنى الأركان العامة، وإلى مشاركة سفارات أجنبية أخرى في المؤامرة. ويشكك كثيرون في عدم دراية السوريين بالانقلاب، فلهم مصادر إعلامية أمينة في الأوساط العسكرية اللبنانية. ولم يسلم من شبهة الاشتراك في الانقلاب حتى كمال جنبلاط الذي ادعت الشائعات انه شوهد قبل ساعتين من الحدث برفقة ضباط في الجيش في بناية قريبة من أركان المنطقة العسكرية.

وقرابة منتصف ليل ١١ آذار ١٩٧٦ أخذ أبرز السياسيين اللبنانيين يدلون الواحد تلو الآخر بتصريحات حددوا فيها موقفهم من «تظاهرة» العميد الأحدب التلفزيونية. فقد رفضها كميل شمعون وبيار الجميل قطعا بصفتها محاولة لاشرعية منافية للدستور، فيما أيدها بالكامل الكثير من الأحزاب والمنظمات الإسلامية والمسيحية. والاهم أنها حظيت بالتعاطف من أوساط عسكرية تحمست لها.

وجاء موقف كمال جنبلاط متميزا تماما. ففي أول رد فعل له على الحادث، أذيع في ساعة متقدمة من الليل، أعلن رفضه المبدئي للانقلابات العسكرية التي تهدد الحقوق والحريات الديموقراطية. واستنكر الشكل اللادستوري الذي لجأ إليه العميد الركن عزيز الأحدب لإيصال مطالبه إلى الشعب، لكنه أيد تلك المطالب تماما في جزئها المتعلق باستقالة رئيس الجمهورية، وقال: «إن الجيش قوة صامتة ويجب أن تظل صامتة. وإذا كان هناك من خلاف بين قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية، فيجب أن يحسم كما حسم سابقا في عهد الشيخ بشارة الخوري، أي بعمل صامت. إن إذاعة البلاغات بهذا الشكل، أي البلاغ رقم ١، سابقة لا يمكن أن نرضى بها. وطبعا أن رئيس الجمهورية يجب أن يستقيل، ولكن بغير هذا الأسلوب وبغير هذه الطريقة»[٢٨].

ظلت بيروت يوم ١٢ آذار في انتظار استقالة رئيس الجمهورية. وتواردت على العميد الأحدب بلا انقطاع برقيات التأييد من أرجاء لبنان. فأعربت عن تأييدها له أحزاب وحركات كثيرة ومؤسسات حكومية ومنظمات اجتماعية وشخصيات

سليمان فرنجية وكبار ضباط الجيش وفي مقدمهم قائده العماد حنا سعيد. ولم يجد قائد الجيش سبيلا لإنقاذ المؤسسة، من التفكك النهائي سوى التعهد بالعفو التام عن كل من يعود إلى الثكن طوعا. إلا أن رئيس الجمهورية رفض قطعا توقيع مرسوم العفو وهدد بإقالة قائد الجيش. ولم تساعد مهمة الوساطة التي وصل عبد الحليم خدام من أجلها إلى بيروت على رأس وفد سوري في التخفيف من حدة الموقف، فعاد إلى دمشق قبيل المساء تاركا الأحداث تتطور بشكل طبيعي. آنذاك لم يعد سر الانقلاب العسكري المرتقب خافيا على أحد، فراحت المصادر المطلعة تدلي بالمعلومات السخية عنه إلى كل من يطلبها.

وفي الثامنة والنصف مساء وكالعادة بدأت من قنوات تلفزيونية عدة نشرة الأخبار التي يقبل عليها اللبنانيون أوسع إقبال. وتلا المذيع آخر أنباء حرب الحاميات المستمرة، والجولة الختامية من محادثات عبد الحليم خدام مع الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي، ومأدبة الغداء بالقصر الجمهوري في بعبدا تكريما للضيوف السوريين المغادرين. إلا أن النبأ المثير الذي كانت بيروت تنتظره منذ الصباح الباكر جاء في آخر النشرة حيث ظهر فجأة خلف طاولة المذيع قائد منطقة بيروت العسكرية العميد الركن عزيز الأحدب الذي قرأ، بحسب أصول فن الخطابة، نص ما سمي البلاغ رقم واحد. وأعلن عن تحركه لإنقاذ وحدة الجيش والسيطرة على الموقف الداخلي المتدهور سريعا، وطالب باستقالة رئيسي الجمهورية والحكومة وفرض حظر التجول في بيروت وحال الطوارئ في جميع أرجاء البلاد. وناشد العميد الأحدب الذي سمى نفسه الحاكم العسكري الموقت للبنان، النواب أن ينتخبوا في غضون سبعة أيام رئيسا جديدا للجمهورية يباشر تأليف حكومة جديدة حالما يتولى مهمات الرئاسة.

ورغم هزليته، أربك الانقلاب التلفزيوني الأوساط السياسية وأثار الكثير من التساؤلات. ولم يكن خافيا أن كل ما يمتلكه العميد المتمرد مساء ١١ آذار يقتصر على الاستوديو التلفزيوني في تلة الخياط وثلاث مدرعات تقف عند مدخل مبنى قيادة منطقة بيروت العسكرية. أما الوحدات المرابطة في العاصمة والتي فر منها نصف جنودها، فيما تأهب النصف الثاني للفرار في أول فرصة سانحة، فمن المستبعد أن تعتبر قوة قادرة على دعم الديكتاتور الدعي. وسرت شائعات أن الفلسطينيين يسندون الانقلاب، وعلى وجه التحديد منظمة فتح التي يحرس

الرئاسة. وإلى ذلك كانت الأوساط السياسية تخوض مناقشات في شأن المرشحين المحتملين لتولي مهمات رئيس الجمهورية. ومع أن تلك المناقشات تطرقت إلى أسماء بيار اده وجان عزيز وميشال الخوري وبيار الحلو والياس سركيس ومنوال يونس، إلا أن المرشح الوحيد الذي يمكن أن يحظى بتأييد المؤسسة السياسية الإسلامية والأحزاب الوطنية والتقدمية وحركة المقاومة الفلسطينية وأوساط واسعة من الرأي العام المسيحي هو دون ريب العميد ريمون اده.

وفي ١٣ آذار وقّع ٦٧ نائبا عريضة تناشد الرئيس سليمان فرنجية الاستقالة. وكان بين الموقعين كمال جنبلاط وجميع أفراد كتلته النيابية. وكان هؤلاء قاطعوا جميعا مجلس النواب وحالوا دون اكتمال النصاب فيه، إلا أنهم هذه المرة حضروا الى المجلس واوفدوا مجموعة منهم على رأسهم عادل عسيران، إلى بعبدا ليقابلوا الرئيس سليمان فرنجية ويطالبوه بأن يتنازل طواعية قبل أن يتسلم العريضة رسميا. إلا أنه رفض طلبهم قطعاً وقال لهم بانفعال: «في الدستور ما في إقالة، روحوا بلطوا البحر وأنا لا أجد سببا يجعلني أختصر ولايتي. أنا باق بقوة الشرعية ولن أستقيل»[٣٠].

وفي اليوم التالي أعلن العميد الأحدب بصيغة الانذار انه سيضطر إلى حسم مسألة الرئاسة بقوة السلاح إذا لم يبت موضوع استقالة الرئيس بالطرق السياسية في القريب العاجل. وكانت الأوساط العسكرية تعتقد أن تلك مجرد مراوغة، فليس لدى الأحدب القوة والوسائل اللازمة لتنفيذ انذاره. إلا أن كمال جنبلاط رتب ليلة ١٣-١٤ آذار لقاءً بين عبد العزيز الأحدب وأحمد الخطيب في كتمان شديد. وفي ١٥ آذار أعلن رسميا أن نتيجة المفاوضات هي قرار السعي معا الى اقالة رئيس الجمهورية وتوحيد الجهود لترميم الجيش.

كان الاتفاق على التعاون بين حركة الأحدب الإصلاحية وجيش لبنان العربي نصرا مهمًا لكمال جنبلاط. فقد صار بوسع الحركة الوطنية أن تأمل فعلا بتأييد قوة عسكرية كبيرة تقدر بآلاف عدة من الرجال المسلحين بالدروع والمدفعية وحتى الدبابات. وكان جنبلاط واثقا من أن جميع وسائل الضغط السياسي استنفدت، وان استقالة رئيس الجمهورية لن تتم إلا بالحرب. وهو يرى أن الوضع الثوري في البلاد قد نضج ووفر للحركة الوطنية فرصة نادرة للحسم

سياسية ورجال دين وبعض وحدات الجيش والدرك. وفي ثكن العاصمة التي كانت حتى الأمس يسودها الخمول والعزوف عن أداء الخدمة، تعالت الخطب الحماسية وراح الجنود يناقشون بانفعال آخر بيانات القيادة التي طالبت بالعفو العام وتأليف حكومة فورا. ومنذ الصباح الباكر تزاحم الناس في دار كمال جنبلاط: زعماء الأحزاب اليسارية والنواب والسياسيون ومسؤولو الحزب التقدمي الاشتراكي والعامة من أعضائه. وبعد مكالمة هاتفية مع قائد الجيش أبلغ كمال جنبلاط الحاضرين بآخر أخبار الوضع في البلاد. وبدأ اجتماع الحركة الوطنية في الحادية عشرة بمداولات حماسية صاخبة استمرت أكثر من ساعتين ونصف ساعة وأسفرت عن بيان اجماعي أهم مطالبه استقالة سليمان فرنجية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وإصدار مرسوم العفو العام وإصلاح الجيش طبقا لـ «البرنامج المرحلي»، وكذلك إلغاء حال الطوارئ ورفع حظر التجول فورا.

وجاء رفض سليمان فرنجية الاستقالة قطعا ليؤكد مخاوف كمال جنبلاط من أن حل الموقف بالطرق السلمية غير ممكن. وفي ١٢ آذار طرح في المداولات مع أقرب أنصاره بإصرار الفكرة القائلة أن الصيغة اللبنانية للثورة الفرنسية الكبرى قد تتطلب حملة على فرساي واقتحام التويلري وقال: «سليمان فرنجية يحاول أن يكسب الوقت لكي ينقضّ بمساعدة بعض حلفائه على كل الذين تحركوا ضده. وعلينا أن نُفهمه أن هذا الأسلوب وهذه المراهنات لن تنجح لأننا مستعدون للحسم العسكري بالتعاون مع احمد الخطيب، ومستعدون لمواجهته في بعبدا ولمواجهة كل من يحاول مساعدته في جبل لبنان. وبعد نجاحنا الأكيد في فرض الموقف بالقوة، سنحول المطالب الإصلاحية بالطرق السياسية إلى ثورة تنسف قواعد هذا النظام من أساسه، وتسقط كل مشاريع التسوية، حتى تلك التي أعلنت في الوثيقة، ونفرض العلمنة على كل المستويات، وننصّب الشخص الملائم لرئاسة الجمهورية دون أي التزام من قبلنا بمبدأ حفظ منصب الرئاسة الأولى للطائفة المارونية»(٢٩).

ولم يلتفت كمال جنبلاط إلى النصيحة بالتريث وانتظار ما ستؤول إليه الأحداث، فتوجه ليلة ١٢-١٣ إلى شتورا والتقى هناك الملازم أول احمد الخطيب وبحث معه طوال ساعات عدة إمكان القيام بعملية عسكرية ضد قصر

يخرجوا، فدورهم انتهى. ومشكلة تأليف الحكومة باتت قضية لبنانية فقط[٣٣].

واضطر الرئيس حافظ الأسد الى إرجاء زيارته لفرنسا بسبب تفاقم الموقف في لبنان. وطرح في مفاوضات دمشق شعار «لا للعنف» وأكد لجميع المشاركين في اللقاء بمنتهى الحدة أن سوريا لن تسمح بالحسم العسكري للنزاع اللبناني بأي حال. وبنتيجة مفاوضات دمشق والاتصالات الهاتفية الكثيفة مع ممثلي شتى القوى السياسية في لبنان، تمكن السوريون من وضع صيغة للخروج من المأزق ترضي، في اعتقادهم، جميع أطراف النزاع وتساعد على إحياء مبادرتهم السلمية في لبنان. ونزل الرئيس سليمان فرنجية عند ضغوطهم فوافق على إجراء تعديل على الدستور يتيح إمكان إجراء الانتخابات الرئاسية في غضون ستة اشهر قبل انتهاء ولايته ووعد باتخاذ الخطوات اللازمة للاستقالة الدستورية فور انتخاب خليفة له.

إلا أن كمال جنبلاط لم يقبل بأية مساومات لا تعني سوى العودة إلى التسوية على أساس الوثيقة الدستورية، فظل يطالب باستقالة سليمان فرنجية فورا ودون قيد أو شرط. كان يتمتع بتفوق عسكري ملحوظ، وكان واثقا من أنه على قاب قوسين أو أدنى من النصر، وما من حجج تقنعه بالتخلي عن هدفه المنشود. وصار يعلن صراحة أن الحسم العسكري وحده يهيىء الظروف للحل السياسي. وفي ٢٠ آذار، قبل يوم واحد من بدء الهجوم الواسع على مواقع المليشيات المسيحية اليمينية، أعلن كمال جنبلاط عن تأسيس «جيش فخر الدين» الذي كانت جميع القوى الوطنية «من زغرتا حتى جزين» ستنضوي تحت لوائه كما يأمل. وقال: «ما من منطقة في جبل لبنان إلا ونستطيع أن نتناولها من عاليه حتى زغرتا. وهذه المرة فإن المخطط سيكون شاملا، وسينفذ من دون تراجع. وعلى إخواننا من جميع الطوائف وخاصة من المسيحيين أن ينبذوا الكتائب والوطنيين الاحرار»[٣٤].

ولم يكن ثمة إجماع بين زعماء المقاومة الفلسطينية على جدوى مشاركة التشكيلات المسلحة الفلسطينية في العملية الهجومية في الجبل. إلا أن إصرار كمال جنبلاط الذي أعلن أنه لن يتراجع عن قراره مهما تكن الظروف حمل قيادة منظمة التحرير في النهاية على تأييد المبادرة العسكرية. وادعت رواية افتراضية طرحها بعض زعماء الحركة الوطنية السابقون أن الفلسطينيين هم الذين «ورطوه»

العسكري بوثبة سريعة واحدة، فتتمكن من تحقيق الإصلاحات الديموقراطية بالاعتماد على دعم الغالبية الساحقة من اللبنانيين. وفي ١٤ آذار تحركت وحدات جيش لبنان العربي من وادي البقاع واحتشدت في منطقتي صوفر وعاليه على مقربة من القصر الجمهوري. وفي اليوم التالي باتت عاليه حيث اجتمع زعماء أحزاب الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، أشبه بمقر لجيش مقاتل يتأهب للمعركة الحاسمة. ولعل الملازم الاول أحمد الخطيب، وهو يصدر أوامره الأخيرة بحماسة، كان يتصور نفسه كنابوليون قبيل معركة طولون.

خيّم السكون والقلق على قصر الرئاسة في انتظار الهجوم. ومنذ الصباح كان سليمان فرنجية، وأصابعه تعبث بالمسبحة في انفعال، يجوب غرفة الاستقبال في جناحه في الطبقة الثانية ويطالب مرة كل عشر دقائق بتقرير عن تحركات المتمردين. وفي تلك الأثناء عقد الرئيس حافظ الأسد اجتماعاً طارئاً في دمشق حضره عبد الحليم خدام وناجي جميل وحكمت الشهابي. وتم في الحال تنفيذ قرارهم باستخدام القوة لمنع إطاحة الرئيس سليمان فرنجية. وما إن تلقت وحدات جيش التحرير الفلسطيني و«الصاعقة» أمرا من دمشق حتى تحركت معترضة قوات جيش لبنان العربي وقطعت الطريق عليها عند المفترق غرب الكحالة وعلى مشارف خلدة وأرغمتها على التوقف(٣١).

تلقى كمال جنبلاط نبأ تدخل السوريين المفاجئ الذي حال دون الهجوم على بعبدا وهو في اجتماع الأحزاب الوطنية والتقدمية في عاليه وأخرجه عن طوره لبعض الوقت. فضرب الطاولة بيده حانقا: «نحن مستقلين في هالبلد. ما منقبلش الوصاية. يا عمي ما بيقدروش يعملوا وصاية على اللبنانيي. منقبلش هالشي أبدا. لأول مرة ممكن يصير فيه حل عسكري للأمور السياسية في لبنان، فقطعوا علينا الطريق»(٣٢).

وفي اليوم ذاته قرر السوريون إجراء مفاوضات عاجلة في دمشق يشارك فيها رشيد كرامي وعزيز الأحدب وأحمد الخطيب وياسر عرفات وزهير محسن ونايف حواتمة بالإضافة إلى وفد عن الكتائب ضم جورج سعادة وكريم بقرادوني. وبالطبع دعا السوريون كمال جنبلاط أيضا إلا انه رفض المشاركة في المفاوضات متحديا دمشق للمرة الاولى على المكشوف، وأوضح موقفه في حديث إلى مراسل «الانترناشونال هيرالد تريبيون» قائلا إن السوريين يجب أن

وعينطورة واتخذت لها مواقع راسخة على خط يبعد بضعة كيلومترات عن بكفيا معقل الكتائب. ورافق احتلال المناطق السكنية بطش ونهب وسلب أسفر عن نزوح الكثير من الأهالي. وفي نهاية الأسبوع الأول من الحملة بات موقف مليشيات «الجبهة اللبنانية» عصيبا في معظم قطاعات المواجهة. وأصاب الذعر السكان الموارنة، وخصوصا بعد الأنباء التي قالت إن الرئيس سليمان فرنجية غادر قصره في بعبدا وانتقل إلى زوق مكايل صباح ٢٥ آذار ١٩٧٦. وفي اليوم ذاته وجه الشيخ بيار الجميل نداء حماسيا للغاية رفع فيه شعار «الوطن في خطر»! وناشد السكان المسيحيين وأفراد الجيش أن يلتفوا حول «الجبهة اللبنانية» لإنقاذ لبنان من الهلاك(*).

شددت سوريا ضغوطها على كمال جنبلاط منذ الأيام الأولى لحرب الجبل في محاولة لإقناعه بالموافقة على وقف إطلاق النار. وحالت العمليات الحربية دون عقد جلسة لمجلس النواب بهدف تعديل الدستور على نحو يتيح انتخاب رئيس الجمهورية قبل الأوان، مما هدد مخطط التسوية السوري بل وحط من سمعة سوريا في لبنان. وإلى ذلك فإن مهمة العقيدين محمد الخولي وعلي المدني مبعوثي الرئيس حافظ الأسد المكلفين تحقيق وقف لإطلاق النار تعثرت نظرا الى تصميم كمال جنبلاط على مواصلة الحملة. وفي تلك الأيام واجه جنبلاط كل الضغوط الممكنة، من تهديد قيادة «الصاعقة» باحتلال عاليه، إلى المحاولات الملحة التي بذلها ياسر عرفات للتخفيف من حدة التوتر المتصاعد بين جنبلاط ودمشق. ووجد عرفات نفسه بين مطرقة دمشق وسندان جنبلاط فاضطر إلى تولي دور الوساطة المحرج.

وبفضل تلك الوساطة وجهت القيادة السورية في ٢٦ آذار دعوة رسمية إلى كمال جنبلاط لزيارة دمشق وعقد لقاء شخصي والرئيس حافظ الأسد. إلا أن خلافات نشأت في الحركة الوطنية حول الموضوع. فقد سعى زعماء بعض

(*) ثمة ما يبرر الافتراض بأن حال الميليشيات المسيحية في الجبل لم تكن في الواقع ميؤوساً منها إلى الدرجة التي بدت فيها للوهلة الاولى. وعندما أعلن كمال جنبلاط استعداده لتلقي طلب استسلامها في ريفون إنما كان يبالغ كثيرا في الامكانات الفعلية للقوات المشتركة. ويرى بعض الباحثين ان قوات الحركة الوطنية - المقاومة الفلسطينية لم تكن تمتلك القدرات الحربية الكافية لدحر قوات الجبهة اللبنانية، أما نداء بيار الجميل فكان يستهدف على الاكثر استمالة الرأي العام العالمي والقيادة السورية (المؤلف).

في حرب الجبل التي كان يرفضها بشدة على حد زعمهم. إلا أن تصريحات كمال جنبلاط نفسه تفنّد تلك الادعاءات. فقد أفاد في ما بعد: «كنت أنا المحرّض على هذه الحملة التي تهدف إلى تقصير أمد الحرب». وفي موضع آخر أكد أنه ما كان بوسعه ورفاقه أن يضيعوا الفرصة التاريخية لتحويل كل الأنظمة والمؤسسات الطائفية العتيقة إلى علمانية وديموقراطية حقاً[٣٥].

كان قرار كمال جنبلاط في شأن نقل الحرب إلى الجبل نابعا من رغبته في الإسراع بحل النزاع الذي اتخذ في بيروت صفة حرب موضعية ومواقعية مدمرة لم يتمكن أي جانب من تحقيق تفوّق حاسم فيها. وكان من العوامل التي دفعته إلى ذلك القرار التقولات التي انتشرت حتى في الحركة الوطنية وزعمت أن كمال جنبلاط يفضل القتال بأيدي الغير في العاصمة كي يبعد شرور الحرب عن الدروز.

في ٢١ آذار ١٩٧٦ شنت تشكيلات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية بالاشتراك مع وحدات جيش لبنان العربي هجوما في بيروت والجبل في وقت واحد. ففي ليلة ٢١-٢٢ آذار تمكنت القوات المشتركة لفتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بزعامة احمد جبريل والمرابطون والاتحاد الاشتراكي العربي، بدعم آليات جيش لبنان العربي ومدرعاته، من إخلاء الكتائب من مواقعهم المحصنة في فندق «هوليداي إن» واحتلال مبناه. وبعد سقوط الـ«هوليداي إن» نشبت معارك ضارية على جبهات المواجهة في الشياح - عين الرمانة، الحدث - الليلكي، بدارو - ثكنة المصالح، الناصرة - السوديكو. وأسفر تبادل نيران المدفعية الثقيلة والبعيدة المدى بين شطري بيروت الشرقية والغربية عن احداث تدمير كبير ووقوع ضحايا بين المدنيين العزل. ومنذ اليوم الأول التهمت النيران مبنى السرايا الكبيرة المشيدة في عهد السلطان عبد الحميد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكانت منذ عام ١٩٤٣ مقرا للحكومة اللبنانية. ومساء ٢٢ آذار بدأت مدفعية القوات المشتركة قصف قصر الرئاسة في بعبدا من منطقة المطار الدولي في خلده.

وفي الجبل شملت العمليات الحربية منطقة شاسعة من عاليه والكحالة حتى ضهور الشوير وبكفيا. وتعرضت لقصف المدفعية بيت مري وبرمانا وبعبدات. وفي ايام عدة من المعارك الطاحنة تمكنت القوات المشتركة من احتلال المتين

الحسم العسكري، في اعتقاده، أمرا لا مفر منه. استمع إليه الرئيس السوري بمنتهى الانتباه، وكان يومئ برأسه موافقا على كل فكرة تحظى بالقبول، ويعترض بالحجة والبرهان على كل ما يبدو غير مقبول أو موضع جدل وخلاف. وبدا كأن اللقاء سيختتم بالروحية الهادئة البناء عينها. ولكن ما إن تطرق الطرفان إلى الموضوع الأكثر حدة وإيلاما بالنسبة لهما، ونعني حرب الجبل، حتى توتر الحوار وأصر كل من الجانبين على وجهة نظره، وتحول الكلام تدريجا إلى جدل حاد للغاية. أخذ الجو يتأزم. فترك جنبلاط مقعده منفعلا مرات عدة، إلا أنه كان يعود ويجلس ثانية. ومرت ساعة ونصف ساعة أو ساعتان في هذا الجو المكهرب. وأخيرا نهض بعدما أدرك، على ما يبدو، عدم جدوى مواصلة التراشق بالألفاظ، وهمّ بالانصراف إلا أن الرئيس الأسد قطع عليه الطريق وقال باسما بلهجة مصالحة: «كلا، يا كمال بك، لن أتركك تنصرف دون ان نتفق». وبعد ذلك طلب من عباس خلف ومحسن دلول ووزير الداخلية السوري علي ظاظا الذي حضر اللقاء، أن يتركوه لوحده مع كمال جنبلاط. وفي غالب الظن تميزت المقابلة التي استمرت خمس ساعات وجها لوجه بالحدة والتوتر نفسيهما، لكنها هي أيضا انتهت دون نتيجة، كما هو معروف.

كان السبب الأول للخلاف الذي أدى إلى فشل المحادثات بين الأسد وجنبلاط مسألة الحسم العسكري للأزمة اللبنانية. فقد التزما في هذا الخصوص وجهتي نظرهما على طرفي نقيض. وكتب كمال جنبلاط عن ذلك في مذكراته يقول:

«لا زلت أذكر لقائي الأخير مع الرئيس الأسد ورفضي إعلان وقف القتال فورا(...) فأنا لم أطلب منه سوى مهلة ثلاثة أو أربعة أيام أو أسبوعا أو أسبوعين على الأكثر أي ما يكفي لفك الحصار عن ضهور الشوير وبسكنتا حيث كان أنصارنا محاصرين. فقد كنا واثقين من أن نصرنا العسكري وحده قادر على إنهاء حرب الانعزاليين، وكان ينبغي العمل بسرعة، ذلك أن إسرائيل (وصحافتها) كانت ترثي وتشفق على مصير اليمين اللبناني الذي «تخلى» عنه الاميركيون وأوروبا. كنا سنعلن ريفون مدينة مفتوحة، ونتلقى طلب الاستسلام ونوقع الهدنة، وبعد ذلك يصير بإمكاننا بل ويجب علينا أن نظهر اللبرالية والشهامة.

وفي خلال هذه المحادثة الأخيرة تكلم الرئيس الأسد بكثير من الصراحة وقال

الأحزاب إلى إقناع جنبلاط بمواصلة الحرب حتى الانتصار التام لوضع دمشق أمام الأمر الواقع. وأكدوا أن سوريا لن تجرؤ على مهاجمة الفلسطينيين والمسلمين، فالشعب السوري والأقطار العربية لن يسمحوا لها بذلك. وعلى هامش الجلسات حاولوا إقناع جنبلاط بأن مصر والمملكة العربية السعودية مستعدتان لتأييد مرشح الحركة الوطنية في الانتخابات الرئاسية المرتقبة، حتى أنهم ذكروا مبالغ خيالية قيل إنها اعتمدت للحملة الانتخابية. وكان مغايرا لهذا الموقف رأي الحلقة الأقرب إلى كمال جنبلاط مثل محسن إبراهيم وجورج حاوي ومحسن دلول وتوفيق سلطان الذين يدركون مغبة القطيعة التامة مع السوريين وأخطارها. ولعلمهم بأن كمال جنبلاط لن يوافق في الظروف الحالية أبدا على وقف إطلاق النار، فقد توقعوا أن المحادثات مع حافظ الأسد يمكن أن تسفر عن خلاف جدي خطير، ولذا أجمعوا على إقناعه بإرجاء السفر إلى دمشق حتى حصول أوقات أفضل. إلا أنه قرر السفر بعدما استمع إلى كل الحجج والاعتراضات. وكان واثقا في قرارة نفسه من أنه سيتمكن خلال التفاهم الشخصي من إقناع الأسد بصواب موقفه، بل كان يأمل حتى في الحصول من السوريين على المدفعية الثقيلة التي هو بأحوج ما يكون إليها لبلوغ النصر في حرب الجبل.

وفي ساعة مبكرة من صباح ٢٧ آذار توجه كمال جنبلاط إلى سوريا ومعه عباس خلف ومحسن دلول.

في الجبال برد غير معتاد في مثل هذا الوقت. ورغم التدفئة في السيارة فقد غطى جنبلاط ذقنه منكمشا في طيات الكوفية الفلسطينية البيضاء الحمراء الملفوفة على رقبته، فهو لم يشف بعد من الاستبراد الشديد الذي ألم به قبل حين. كان مرهقا بالمرض وبتوتر الأعصاب في الأيام الأخيرة، فبدا نحيلا مكفهر الوجه بعينين محتقنتين من السهاد المتواصل.

بدأ اللقاء بين جنبلاط والأسد ظهرا. وفي ما بعد قال عباس خلف ومحسن دلول اللذان حضراه، إن الرئيس السوري استقبل وفد الحزب التقدمي الاشتراكي بمنتهى الحفاوة، وان الجو الودي الذي بدأت فيه المحادثات كان يعطي مبررا كبيرا للأمل في نجاحها. عرض كمال جنبلاط أمام الرئيس الأسد على مهل وبالتفصيل رؤيته للموقف في لبنان، وتوقف خصوصا عند الأسباب التي جعلت

– خلاص، لا موجب للقتال. تريد أن تكمّل وننهي الموضوع. وسنأخذ مطالبكم في الاعتبار وإذا كانت عندكم مطالب أخرى إبحثوها بهدوء، فالحرب انتهت.

– لا، هذا لا يجوز[٣٧].

فرد الرئيس حافظ الأسد قائلا:

– نحن متفقون وإياكم على تحليل أحداث لبنان، وعملنا جميعا من أجل وقف إطلاق النار، ساعدناكم سياسيا وساعدناكم عسكريا، (أقصد عسكريا بإمدادكم بالأسلحة والذخائر)، ومع هذا لم تستطيعوا أن تصمدوا. ودخلنا لبنان وغامرنا باحتمال مجابهة الحرب مع إسرائيل، وحققنا للمقاومة كل الضمانات التي تريدها والكفيلة بحرية عمل المقاومة. ثم ناقشنا الإصلاحات الوطنية، واتفق على الوثيقة الدستورية، وهذه الوثيقة تتضمن الكثير، ٩٠ أو ٩٥ في المئة مما كنتم طرحتموه. ثم جاء الانقلاب وطرح استقالة رئيس الجمهورية، ومع أن المشكلة لم تكن مطروحة ولم نكن نؤيدها. أيدتم الانقلاب، أيدتم أهداف الانقلاب باستقالة رئيس الجمهورية. فاتصلنا وبذلنا جهدا وتوصلنا إلى اتفاق حول هذا الموضوع. وعندما توصلنا إلى اتفاق فجّرتم الموقف أنتم. حتى الآن نحن راضون عما فعلناه، راضون لأننا كنا نسير في الضوء ونعرف إلى أين نسير، وكنا نعتقد أننا نسير وإياكم على خط واحد، أما الآن وبعد هذا الذي حصل، فنريد أن تعلمونا حقيقة ماذا تريدون. المقاومة، وحقوقها... ضماناتها لم تعد مشكلة. الإصلاحات الوطنية بالمقدار الذي تسمح به ظروف لبنان لم تعد مشكلة، موضوع الرئاسة، استقالة الرئيس لم تعد مشكلة، فماذا لديكم بعد؟

وعندما تطرق الكلام إلى «الوثيقة الدستورية» لم يوافق كمال جنبلاط قطعا على القول بأن برنامج الإصلاحات الذي اقترحه السوريون تضمن ٩٠ في المئة من مطالبه، واعتبر هذا البرنامج «صورة كاريكاتورية عن الديموقراطية البرلمانية تتجاهل مبادئ القانون الاساسية»[٣٨]. إلا أن جنبلاط يدرك بالطبع أن مستوى هذا اللقاء الرفيع لا يسمح بتعابير بمثل هذه الحدة فاكتفى بالقول إن الحركة الوطنية رأت أن بالإمكان القبول بستة فقط من بنود الوثيقة السبعة عشر. فاعترض عليه الرئيس الأسد قائلا:

– ليس المهم عدد البنود، ستة أو سبعة عشر، المهم ماذا تحتوي هذه البنود.

لي: «إصغ إليّ. إنها مناسبة تاريخية بالنسبة إليّ لتوجيه الموارنة صوب سوريا وكسب ثقتهم وإقناعهم بأن حاميهم ليست فرنسا وليس الغرب. وينبغي أن نساعدهم على عدم طلب المعونة من الأجنبي. ولهذا، فإنني لا أستطيع القبول بانتصارك على المعسكر المسيحي في لبنان، فمن شأن ذلك أن يخلق شعورا بالغم والغيظ لديهم».

وأجبته: إن القضية ليست قضية المعسكر المسيحي. ولا تنسى يا سيادة الرئيس أن الروم الأرثوذكس والأرمن وثلاثة أرباع الروم الكاثوليك وثلث الموارنة أنفسهم يعادون موقف متطرفي المارونية الانعزالية. وهؤلاء يربون على ثلثي المسيحيين في لبنان ولا بد من تخليصهم من النير الفاشي: من كل الانعزاليين وجميعهم لا يزيد على نسبة ٢٥ بالمئة من المسيحيين. فأجابني بصورة قاطعة: «حتى لو كان الأمر كذلك فإني لا أستطيع أن أسمح لك بقتال الانعزاليين ولا أريد لهم أن يشعروا بشعور المهزوم»[٣٦].

وقاد تعذر المساومة مبدئيا على مسألة الحسم العسكري المحادثات بين الرجلين إلى طريق مسدود. وفي أوج الجدل دعي الرئيس الأسد إلى جهاز الهاتف، فاعتذر من جنبلاط وخرج، ثم عاد بعد دقائق وقال:

- جاء تلفون من البطريرك خريش. هو لا يزال قلقا فطمأنته.

- لا، لا تطمئنه.

- لا، يا كمال بك، أنا أطلب منك.

- وماذا سأقول للناس في بيروت؟

- حمّلني مسؤولية. في سبيل السلام لا بد من التضحية.

- هذا لا يجوز، أنا أستغرب كيف يقول الرئيس حافظ الأسد نفسه لن أدعك تحسم، وسأمنعكم وأويّد القوى الانعزالية في لبنان.

- هذا شعبكم وأبناؤكم فكيف تريد أن تحسم؟ تقتلهم ثم تحكمهم؟ هذا لا يجوز.

- هذه قوى معادية.

- لا، عدونا ليس هم. القوات الانعزالية بعثت لي برسالة تريد أن تدخل معي في اتحاد فيديرالي.

- نحن لن ندخل لأن النظام يختلف ونريد نظاماً آخر.

بالإسلام فيجب عدم الاستهانة به[٣٩].

وحتى هذا المقتطف غير المستفيض من المحادثات بين الرئيس حافظ الأسد وكمال جنبلاط يدل على أنهما لم يتوصلا إلى اتفاق حول جميع المسائل التي بحثت. وفي ما بعد تذكّر الرئيس الأسد قائلا: «خرج كمال جنبلاط من هذا اللقاء وترك لدي انطباعاً انه مصر على القتال. وقلت له: لا تعتمدوا على مساعدتنا. فنحن لا نستطيع أن نسير معكم في طريق نحن وإياكم متفقون سابقا على أنه طريق المؤامرة»[٤٠].

وصل كمال جنبلاط الى قصر الروضة الذي استضاف وفد الحزب التقدمي الاشتراكي قرابة التاسعة مساء. وكان ينتظره على العشاء في صالة الحفلات كل من السيد عبد الحليم خدام واللواء حكمت الشهابي. وفي الأروقة احتشد مراسلو الصحف المحلية والأجنبية. جلس جنبلاط على الأريكة جنب عباس خلف وهمس في اذنه بالإنكليزية متلفتا ذات اليمين وذات الشمال: It was not so good كان دوما يتكلم بالإنكليزية عندما يريد أن يخفي شيئا عن الحاضرين. إلا أن حيطته هذه المرة لا معنى لها. فمظهره غني عن البيان. وعقب اللقاء اتصل الرئيس الأسد هاتفيا بعبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وكلفهما أن يقنعا كمال جنبلاط بالبقاء في دمشق يوما آخر، إلا أنه اعتذر بأدب قائلا إن أمورا لا تقبل التأجيل تنتظره في لبنان. ولم تجد نفعا محاولات عباس خلف ومحسن دلول لاقناعه بالعدول عن السفر ليلا، ولاسيما أن زوابع آذار تعصف بالجبال[٤١].

عاد كمال جنبلاط إلى لبنان مكتئبا للغاية، تنهشه فكرة حرمانه النصر في اللحظة التي طرق فيها أبوابه. فما هو إلا أسبوع أو أسبوعان، وما هي إلا ضربة حاسمة واحدة حتى يتغيّر كل شيء في لبنان، باعتقاده. بيد أن إرادة من حديد غريبة اعترضت طريقه، إرادة لا تشاطره القضية التي نذر لها نفسه وحياته. ولم يبق أمامه سوى خيار واحد، فإما الاعتراف بالهزيمة والرضوخ لها وإما تحديها والسير حتى النهاية.

ماذا ورد في هذه البنود لا ينسجم مع ما طرحتم؟ وماذا طرحتم ولم يرد في هذه البنود؟

وأجابه جنبلاط:

- شكلنا لجنة درست الوثيقة ورأت أنها غامضة.

ولم يقتنع الرئيس الأسد بهذا التقويم:

- هذه خطوط عريضة لعمل مقبل، كل بند فيها يحتاج إلى قرارات، يحتاج إلى مراسيم، يحتاج إلى قوانين، وهناك تتحدد المعاني بدقة وتفصلون فيها ما شئتم، أما هنا فالأمر غير ممكن، ولا داعي للتفصيل والتحديد أكثر مما هو حادث.

واعترض جنبلاط مؤكدا أن الكلام يدور ليس عن التفاصيل بل عن أمور ذات أهمية مبدئية مثل العلمنة التي تحصرها الوثيقة في ميدان ضيق من التعيينات الإدارية، وحتى تلك التعيينات تستثني المناصب المسؤولة والكبيرة. فهل يمكن الكلام بجد عن بناء دولة ديموقراطية علمانية على أساس وثيقة تقر بتوزيع المناصب العليا الثلاثة في الدولة على ممثلي كبرى الطوائف الدينية؟

وعندما تناول كمال جنبلاط مشكلة العلمنة وفر لمحدثه من غير قصد فرصة تسديد ضربة جوابية إلى أضعف موضع في الجدل. فقال الرئيس الأسد:

- إن الكتائب متحمسة للعلمنة. عندما زارنا حزب الكتائب، قيادة حزب الكتائب، وعلى رأسها الشيخ بيار الجميل، سألته شخصيا عن هذا الموضوع، فقال لي: أنا لا أقبل من العلمنة بديلا، أنا مصر ومتمسك بدولة علمانية في لبنان. وطرحت هذا الأمر على مفتي المسلمين وعلى السيد موسى الصدر، وعلى بعض رؤساء الوزاراء ومجلس النواب، فرفضوه لأن الأمر يتعلق بجوهر الدين الإسلامي. المسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العلمنة، وليس العكس، لأن الأمر يتعلق بجوهر الإسلام. رجال الدين المسلمون، علماء الدين، هم الذين لا يوافقون على العلمنة.

فقال جنبلاط:

- لا تهتم بهم، إنهم لا يمثلون شيئا.

فرد الرئيس الأسد:

- الأمر ليس أمر تمثيل. إنما يتعلق بالدين الإسلامي، وعندما يتعلق الأمر



جنبلاط
اصبح اباً
لوليد
(١٩٤٩).

مع معلمه
في الهند شري
اتمانندا (١٩٥١).



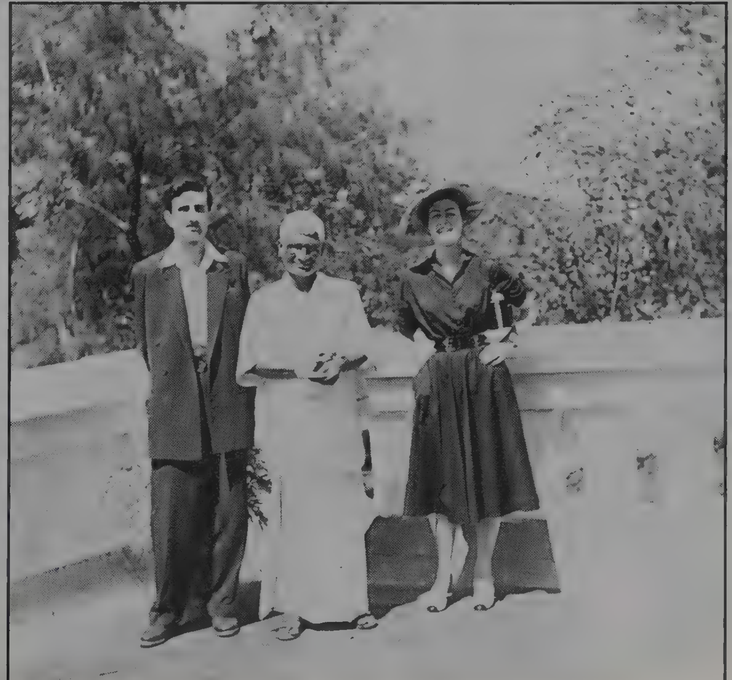
مع وليد الشاب ومربيته الفرنسية.

في المختارة مع اللواء شوكت شقير والدكتور بشارة الدهان (١٩٥٨).



مع عدد من ثوار ١٩٥٨ في المختارة (١٩٥٨).

شهر العسل في سويسرا: كمال جنبلاط والأميرة مي ارسلان في جنيف وخلفهما بحيرة ليمان الشهيرة (١٩٤٨).



كمال ومي مع إحدى الشخصيات الهندية (١٩٥٣).



وجها لوجه والامير مجيد ارسلان.

يصافح الرئيس تقي الدين الصلح، وبدا الرئيس رشيد الصلح
والوزير فؤاد النجار والنقيب رياض طه.



مع الرئيس صبري حماده.

مع الرئيس
رشيد كرامي
(١٩٧٥).



في لقاء سياسي، وبدا النواب
ناظم القادري وانطوان الهراوي
وجميل لحود وميشال ساسين
والرئيس صائب سلام
والسيد محسن دلول.

مع الرئيس رشيد الصلح (١٩٧٤).



مع الرئيس الحاج حسين العويني.



يعود الشيخ بيار الجميل
في بكفيا.



مصافحا الوزير والنائب السابق غسان تويني.

في منزله ببيروت متوسطا السيدين هنري فرعون ويوسف سالم.



مع الرئيس عبدالله اليافي (١٩٧٤).



كمال ووليد جنبلاط في زيارة لالمانيا الديموقراطية.



في الساحة الحمراء بموسكو، يرافقه محسن ابرهيم وعباس خلف وفريد جبران (١٩٦٤).



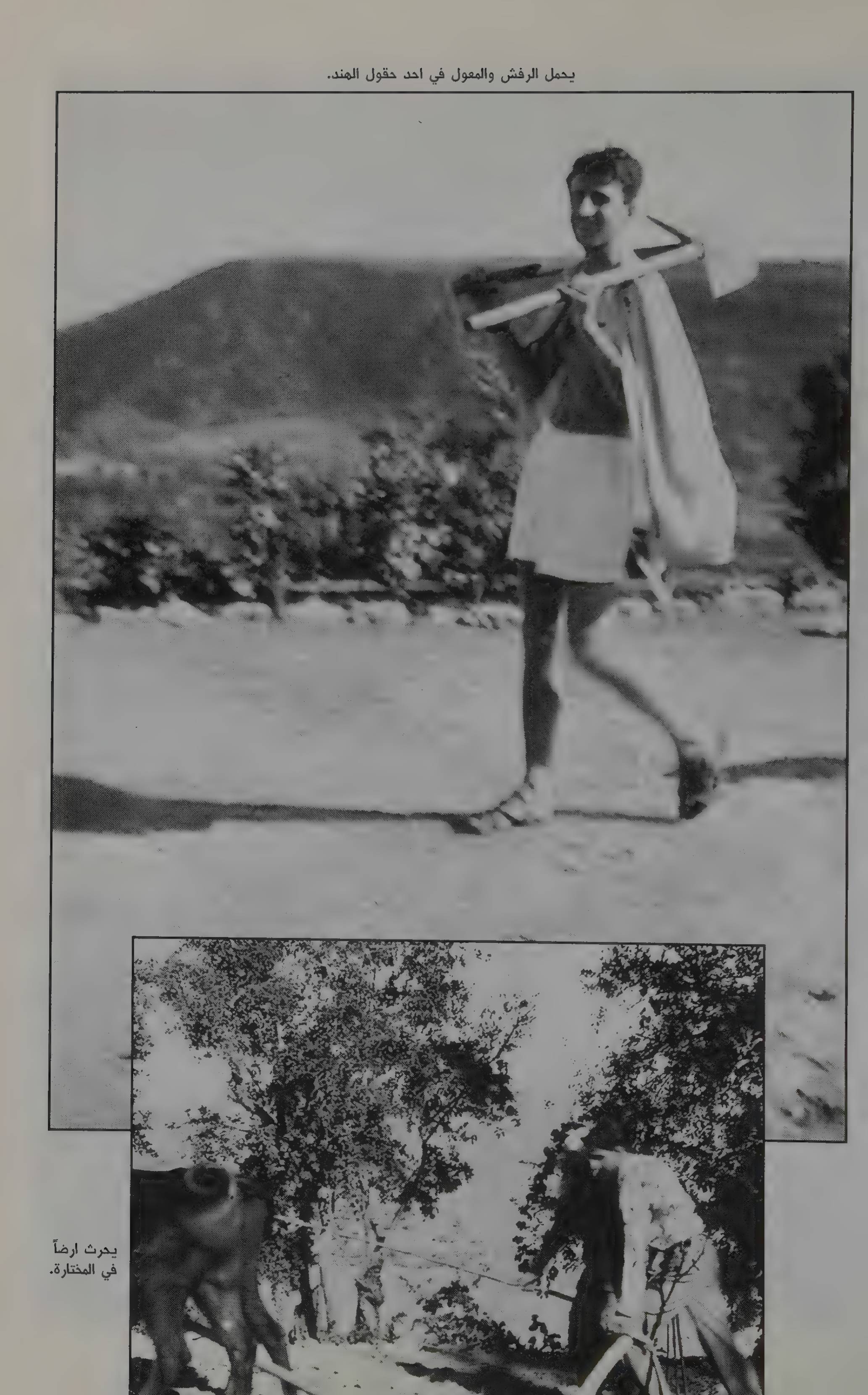
في رحلة صيد بالبادية.

جلسة تأمل.



كمال جنبلاط
وميراي بيفوري
في المختارة.

يحمل الرفش والمعول في احد حقول الهند.



يحرث ارضاً في المختارة.

في مصر مع نجله وليد
واللواء شوكت شقير (١٩٦٨).



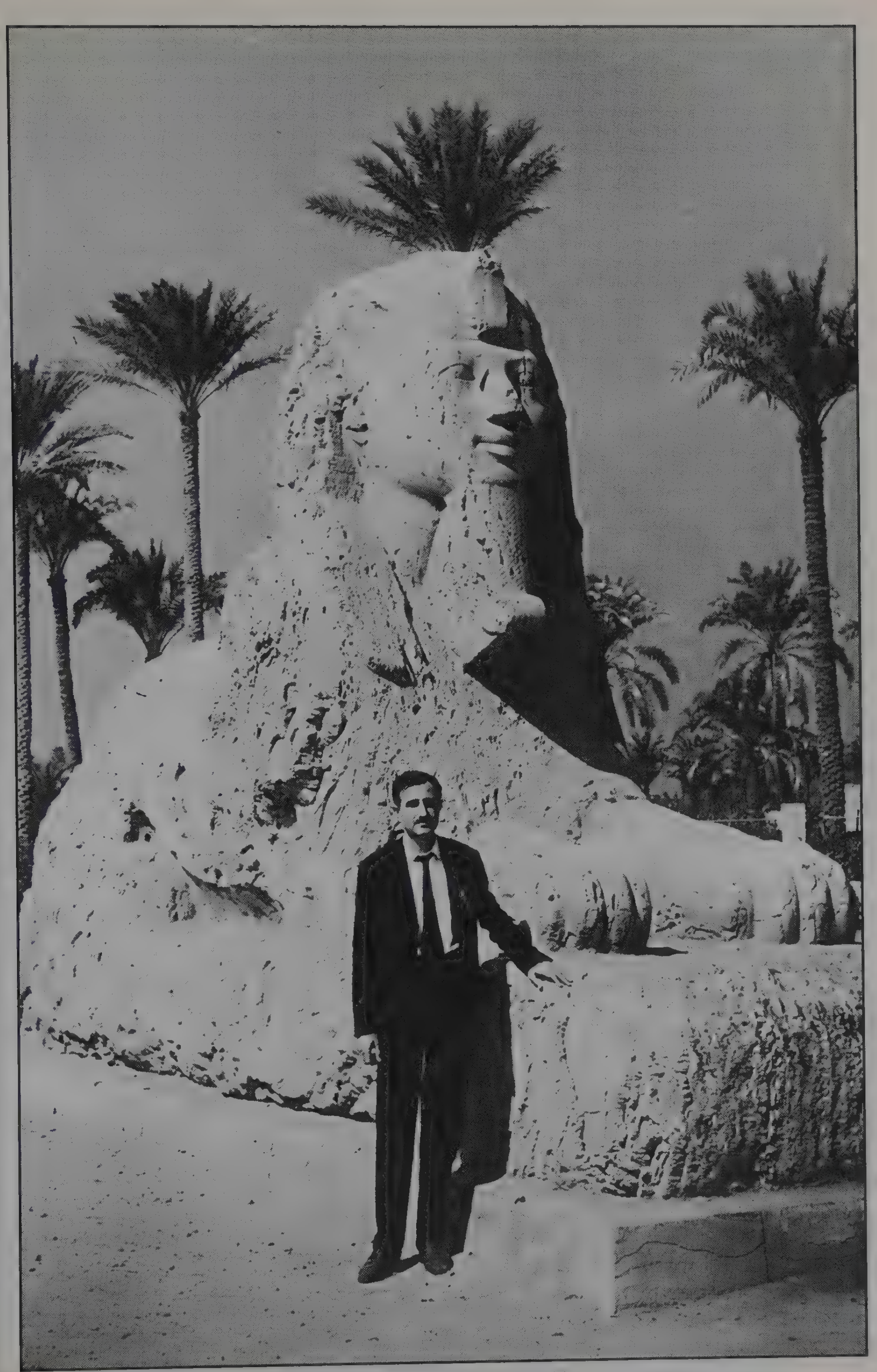
في رحلة الى الهند
(١٩٥٣).



في زيارة للصين.



يستقبل الرئيس الهندي جواهر لال نهرو لدى توقفه في المطار للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز (١٩٦١).



امام تمثال ابو الهول في مصر (١٩٧٠).

الفصل الرابع عشر

موعد مع القدر

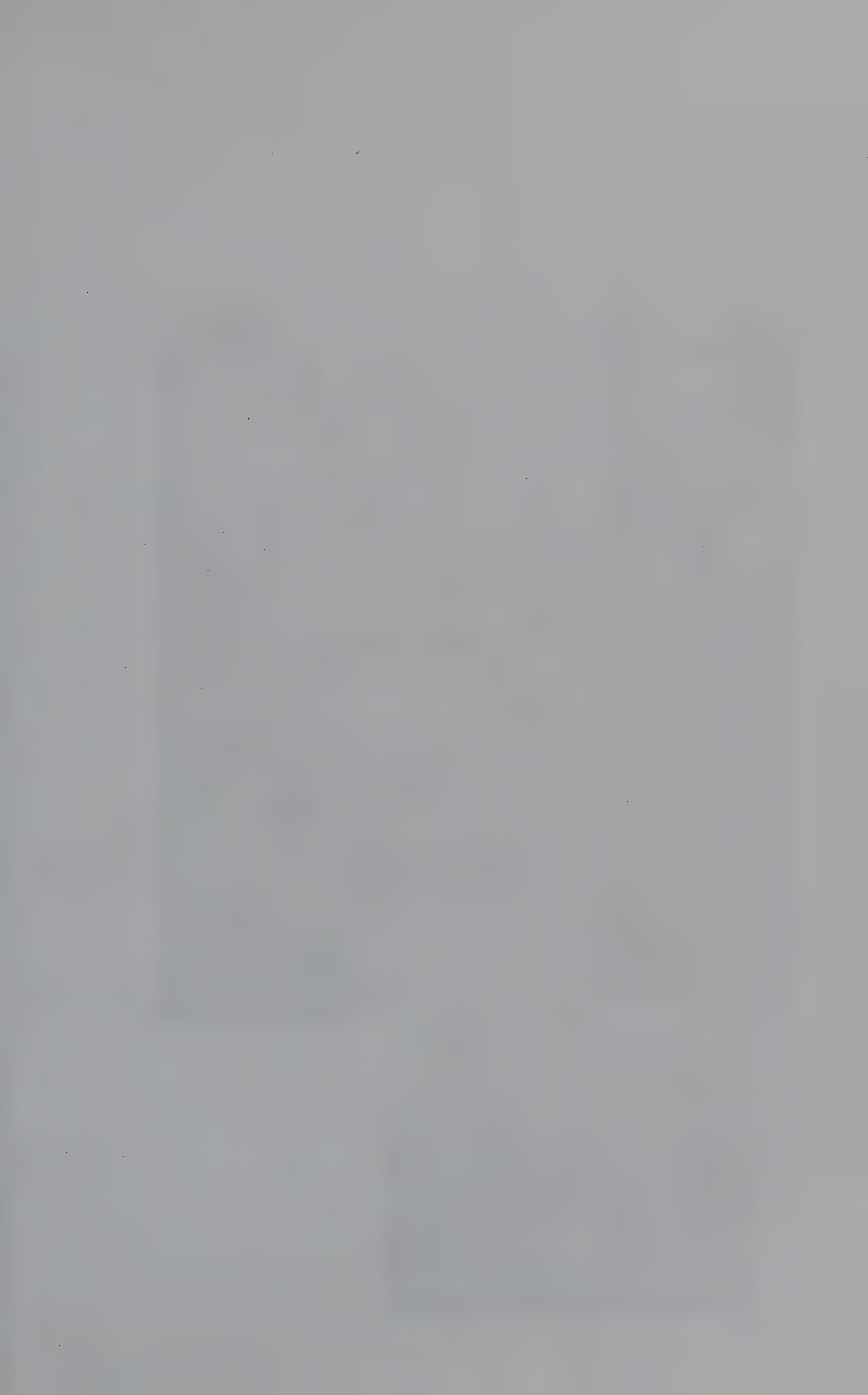


مع الامين العام
السابق للحزب
الشيوعي الفرنسي
جورج مارشيه.

مع الملا مصطفى البارزاني.

كان ربيع ١٩٧٦ بالنسبة الى كمال جنبلاط فترة الخيار الأخلاقي البالغ المسؤولية. فالتحدي السافر الذي واجه به دمشق يبدو لبعض المراقبين في يومنا الحاضر مغامرة محكوما عليها بالفشل مسبقا، بل لعلها أقرب إلى الجنون. فهو عندما راهن على الحسم العسكري ألقى في حومة الرهان بكل ما يملك. وهو ربما لم يكن يتصور بالكامل العواقب المحتملة لتصرفاته. بالطبع لا يستطيع أحد، سوى أكثر أنصاره تبصرا وأدقهم قراءة للمستقبل، أن يوضح أسباب انسياقه وراء سيكولوجية الفرصة الأخيرة التي أغوته بالمخاطرة الطائشة من أجل الهدف المنشود.

قال محسن إبراهيم في ما بعد: «أنا أذكر أنه في عام ١٩٧٤، أي قبل حرب ١٩٧٥ بسنة، كنت معه في مهرجان أول أيار، وهو عيد العمال وعيد الحزب في آن واحد. وقد نظمنا مهرجانا في ساحة الشهداء في سينما «الامبير». كنت أنا خطيبا معه، هو يلقي كلمة الحزب التقدمي الاشتراكي، وأنا كلمة اليسار. وكنا جالسين في الصف الأول وعريف الاحتفال يقدم وعدد من الخطباء النقابيين يلقون كلماتهم. ونحن، كما يحصل في كل المهرجانات حيث الناس تحكي مع بعضها البعض ولا تصغي إلى الخطيب، فكان يتكلم معي حول المهرجان ويقول، ولا أذكر الآن فحواه جيدا، ويهمس لي سائلاً: كم احتفالا في واحد أيار كنا معا؟ فقلت: «كثيرا». فقال: «كل سنة يتكرر الكلام نفسه. آن الأوان أن نحسم. ثم إنك تعرف - والكلام له - إن عندي مشروعا لتحديد سن تقاعد للنواب والوزراء والسياسيين، لأن تقديري أن القائد السياسي ينبغي ألاّ يعطى



من القتال. وذهب مباشرة إلى لبنان ليبلغ هذا إلى الآخرين»(٢).

بعد العودة من دمشق مارس ياسر عرفات نشاطا مكثفا لوقف إطلاق النار. ففي ٢٩ آذار ١٩٧٦ زار كلا من المفتي الشيخ حسن خالد وشيخ عقل الدروز محمد أبي شقرا وأبلغهما نتائج محادثاته السورية على أمل أن يساعداه في التأثير على كمال جنبلاط ليخفف من تشدده. وفي اليوم ذاته علم أن السوريين قرروا وقف المساعدات العسكرية إلى القوات المشتركة، وكخطوة أولى في هذا الطريق جمدوا إرسال دفعة كبيرة من الأسلحة الثقيلة والذخائر بمبلغ إجمالي مقداره ١٢ مليون دولار(٣). وتأكيدا لجدية نيات دمشق، استولت وحدات «الصاعقة» على مطار بيروت الدولي في بداية نيسان، فيما حاصرت السفن الحربية السورية موانئ صور وصيدا وطرابلس.

وسدد الحظر السوري ضربة موجعة إلى كمال جنبلاط الذي كانت فصائله المقاتلة تعاني أصلا شحاً في السلاح والذخيرة. وفي هذا الموقف المعقد وافق زعماء الحركة الوطنية على وقف إطلاق النار لمدة ١٠ أيام مكنت مجلس النواب من إجراء التعديل الدستوري اللازم لانتخاب رئيس الجمهورية قبل الأوان. ونتيجة للاتفاق بين الطرفين المتحاربين، خفتت المعارك من بداية نيسان وحل هدوء نسبي في جميع الجبهات. إلا أن كمال جنبلاط المستاء من العقوبات السورية كان متشددا للغاية. ففي الأسبوع الأول من نيسان وجّه أكثر من مرة انتقادا لاذعا الى سوريا وتناول مسألة حساسة بالنسبة إلى دمشق هي موضوع مشاركة مصر والأقطار العربية الأخرى في تسوية النزاع اللبناني. فقد ضم جنبلاط صوته إلى أصوات المعترضين على اقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم حول بحث الشأن اللبناني في مجلس الأمن الدولي، وأيد بإصرار مبادرة مجلس الأمن القومي المصري لمرابطة قوات عربية رمزية في لبنان، واستحسن فكرة مشاركة الأقطار العربية على نطاق واسع في التوسط لإحلال السلام.

كل ذلك أثار رد فعل عصبيا للغاية لدى دمشق. كان السوريون يخشون أن يحاول اليسار اللبناني في آخر لحظة، إفشال جلسة مجلس النواب فعمدوا إلى عرض عضلات. فحشدوا على حدودهم مع لبنان قوات كبيرة في ٨ نيسان ١٩٧٦، وصباح اليوم التالي عبرت ٤٠ دبابة سورية الحدود في نقطة المصنع الحدودية الجمركية وتوغلت في الأراضي اللبنانية كيلومترات عدة. وردا على

فرصة إلى ما لا نهاية، بل يجب أن يأخذ فرصته في الوقت المناسب، فإذا نجح نجح وإذا لم ينجح عليه أن يتقاعد، واعتقادي أن الستين هي سن مناسبة حتى يأخذ نفسه الإنسان الذي وصل إلى نهاية الاختبار».

طبعا، كمال جنبلاط ولد في ١٩١٧، وفي ١٩٧٧ كان عمره ستين سنة. ونحن عندما انفجر القتال عام ١٩٧٥ ورددنا البرنامج المرحلي للحركة الوطنيةوطرحناه قال لنا جنبلاط إن الفرصة لا تسنح في الحياة مرتين، فإذا لم نستغل هذا الظرف الحامي الحاسم وتوالت الأحداث فاننا نعود مرة أخرى وكأن شيئا لم يحصل. فإذا لم نكمل وإذا ضاعت هذه الفرصة تكون ضاعت فرصة التغيير إلى الأبد.

ولذلك تصرف كمال جنبلاط فعلا كما لو أن هذه الفرصة هي الفرصة الأخيرة. إن سيكولوجيته وتقديره أنه بلغ نهاية المطاف في رحلة حياته السياسية لعبت دورا في شحنه بمزيد من الارادوية، إن صح التعبير، ومحاولة لوي عنق الأحداث والذهاب بالمجازفة إلى آخرها»[١].

-١-

في اليوم التالي بعد اللقاء الفاشل مع كمال جنبلاط، استدعى الرئيس حافظ الأسد السيد ياسر عرفات وعدداً من أعضاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان له معهم لقاء طويل عسير. وعرض على الفلسطينيين تفصيلا جوهر خلافه مع كمال جنبلاط وطالبهم بلهجة شديدة أن يوقفوا فورا التعاون العسكري مع الحركة الوطنية اللبنانية. وقال الرئيس الأسد في ما بعد: «ناقشتهم في اخطار الحسم العسكري الذي يدعو إليه. أريد أن أقول في ما يتعلق بالحسم العسكري: الحسم العسكري في بلد كلبنان، الحسم العسكري بين الفئتين في وطن واحد، أمر غير ممكن.

المهم، في هذا اللقاء طلبت من الأخ ياسر عرفات أن يقدّر خطورة هذه الظروف، خطورة الاستمرار في عمليات القتال. وبشكل خاص خطورة اشتراك المقاتلين الفلسطينيين بشكل رئيسي وأساسي في هذا القتال. وقلت له آنذاك(...) لا أستطيع أن أتصوّر ما هي العلاقة بين أن يقاتل الفلسطينيون في أعلى جبال لبنان وتحرير فلسطين(...) وعدني ياسر عرفات في ذلك اللقاء بأن ينسحب

الكتائب لمواقع الحركة الوطنية في ضهور الشوير في ١٤ نيسان أدلى كمال جنبلاط بتصريح أكد فيه أن القوى الوطنية لم تبادر الآن ولا سابقا إلى إراقة الدماء وأن مشاركتها في الحرب اقتصرت دوما على الدفاع عن النفس وقال: «يتناسى الأخ الكريم الرئيس الأسد أن جميع أحداث لبنان منذ حادثة عين الرمانة لم تبرز فيها الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية إلا للدفاع عن نفسها في وجه الفتنة التي خططت لها إسرائيل وبعض المخابرات الأجنبية، وكانت الحركة الوطنية دائما حريصة على وقف الاقتتال وتحويل الصراع الدموي إلى صراع ديموقراطي شعبي.

كنا ونحن نستمع إلى خطاب سيادة الأخ الرئيس حافظ الأسد نحن والجماهير الوطنية ونفكر بأن هذا التكفير عن الخطيئة المميتة التي ارتكبناها للدفاع عن أنفسنا في بيروت والجبل، وخطة الدفاع التي اعتمدتها الحركة الوطنية لصيانة الثورة الفلسطينية ولإحباط مخطط التقسيم، كنا نتذمر ونتساءل: هل نحن الذين أقدمنا على قتل ركاب البوسطة من الفلسطينيين واللبنانيين بأجمعهم؟ وهل نحن الذين بدأنا مهاجمة المخيمات وقصفها وقصف المنطقة الغربية الإسلامية بعشرات الآلاف من القنابل؟ وهل نحن الذين ألقينا القبض على المئات من العمال السوريين والعرب وأمعنا في تعذيبهم قبل ذبحهم على بطاقة الهوية الدينية؟ أم هل نحن الذين كنا نعمل لإحراق الناس من سوريين، وعرب، وهم أحياء لمجرد أنهم مسلمون؟(...) أم هل نحن الذين قتلنا في يوم واحد، يوم «السبت الأسود» ويوم صعود بيار الجميل إلى دمشق، ٢٥٠ شخصا لكونهم مسلمين بعد خطفهم وتعذيبهم أيضا؟(...) ثم هل نحن الذين طوقنا ضبيه، وحارة الغوارنة، والمسلخ، والكرنتينا وقتلنا وذبحنا المئات فيها، وطردنا الآخرين ونسفنا بيوتهم وجرفناها وكان لا يزال فيها بعض الأحياء(...)؟[٤].

وحتى منتصف نيسان صار كمال جنبلاط يدرك بوضوح أن موقف دمشق من الحركة الوطنية اللبنانية تبدل مئة في المئة وأن من أبرز خصائص نهج القيادة السورية الجديدة دق إسفين بين الحركة والفلسطينيين، مما أدى إلى إحراج قيادة منظمة التحرير. وقد أصاب أبو أياد، الرجل الثاني في حركة فتح وهو يقول عن الموقف المعقّد أن المقاومة الفلسطينية كانت موزعة بين ضرورة الحفاظ على العلاقات الطيبة مع حليفها السوري والواجب الأخلاقي لدعم القوى اليسارية

تصرف دمشق هذا، بعث كمال جنبلاط برقية إلى الأمين العام للجامعة العربية ناشده فيها اتخاذ التدابير الفورية لوقف احتلال القوات السورية لبنان.

وفي ١٠ نيسان أقر مجلس النواب بجلسته في قصر العسيلي، وبـ ٦٧ صوتا، تعديل المادة ٧٣ من الدستور بحيث تجيز انتخاب رئيس الجمهورية قبل ٦ اشهر من انتهاء ولاية الرئيس الحالي. ورغم تغيّب كمال جنبلاط عن الجلسة فقد ابدت الأحزاب الوطنية والتقدمية في بيانها بتاريخ ١١ نيسان ١٩٧٦ ارتياحها الى هذه البوادر الأولى في اتجاه التسوية السلمية، ومبدية حسن نية في تمديد الهدنة حتى نهاية نيسان. إلا أن ميليشيات «الجبهة اللبنانية» اعتبرت هذه الالتفاتة من جانب الحركة الوطنية محاولة لكسب الوقت نظرا الى الشح في الأسلحة والذخائر، فنشبت معارك ضارية من جديد في اليوم عينه على جميع خطوط المواجهة.

ورغم محاولات ياسر عرفات المتكررة الى التخفيف من حدة الخلاف بين الرئيس حافظ الأسد وكمال جنبلاط، فقد استمر التدهور في العلاقات بينهما. فأثناء افتتاح المؤتمر العام الثاني لاتحاد شبيبة الثورة في ١٢ نيسان هاجم الرئيس الأسد كمال جنبلاط بشدة، دون أن يذكره بالاسم، واعتبره من الزعماء السياسيين الذين يتاجرون بالمبادئ ويراهنون على الدين من أجل بلوغ أهدافهم المغرضة. ولمّح الى انه لن يسمح بالحسم العسكري للازمة في لبنان بأي حال. تلقفت الأحزاب والمنظمات الموالية لسوريا هذا الموضوع فشنت حملة مركّزة على كمال جنبلاط متهمة إياه بالسير بالأمور عمدا إلى تقسيم لبنان. وكان رئيس الوزراء رشيد كرامي أول من أطلق السهم المسموم. ففي ٢٨ آذار، فور اذاعة نبأ فشل مفاوضات دمشق، أدلى كرامي بتصريح صحافي مستفيض وسّع فيه الفكرة السورية في شأن التقسيم الذي زعموا ان جنبلاط يخطط له بهدف تكريس سلطته في قسم من أراضي البلاد. وفي أثر كرامي انخرطت في الحملة الصاخبة للتشهير بكمال جنبلاط منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان و«الصاعقة» وجماعات مثل «اتحاد قوى الشعب العامل» التي كانت انبثقت من الحركة الوطنية وشكلت «جبهة الاحزاب التقدمية والقومية» الموالية لسوريا.

ورغم أن خطاب الرئيس الأسد الذي لقي صدى واسعاً لدى الرأي العام اللبناني ترك أثره في سمعة جنبلاط، إلا أن كمال بك تلقى الضربة بشجاعة ثم ما لبث ان انتقل إلى الهجوم المضاد حالما توافرت له الفرصة. وعندما بدأ اقتحام

الجمهورية الجديد واستقالة سليمان فرنجية. أما البنود الستة الأخرى فلم يرد ذكرها في البيان إطلاقا. وإلى ذلك، واغاظة للسوريين، احتوى البيان فقرتين في شأن عدم جواز «توريط قوات عسكرية عربية في لبنان» (والمقصود ضمنا القوات السورية) وفي شأن «التضامن النضالي الراسخ بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية».

وبغض النظر عن إعلان الهدنة، شهد النصف الثاني من نيسان معارك دامية كانت تخفت لأمد قصير ثم تندلع من جديد في بيروت والمتن. وحتى ذلك الحين بات انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الميدان الأساسي للمجابهة بين سوريا والحركة الوطنية. واشتد التنافس على الرئاسة وبخاصة بين الياس سركيس وريمون اده. ففي ٤ نيسان أعلن صائب سلام فور عودته إلى بيروت بعد المحادثات مع حافظ الأسد، أن السوريين مصرون على ترشيح سركيس كونه منذ بداية الأحداث وقف بعيدا عن النزاع ولم يفضّل أحد الأطراف المتحاربين على سواه. إلا أن لكمال جنبلاط رأيه بهذا الخصوص، فهو يعتقد أن خيار السوريين نابع من رغبتهم في تنصيب رئيس لا يتمتع بأي تأييد يذكر لا في البلاد ولا في الجيش الذي كان دوما السند الرئيسي للشهابيين. وفي هذه الظروف يجد رئيس الدولة المنتخب نفسه مضطرا للجوء إلى حماية دمشق، مما يحوّل لبنان عمليا إلى محمية سورية.

ورغم اللقاءات الكثيرة التي أجراها كمال جنبلاط مع الياس سركيس في نيسان وبحث وإياه خلالها في البرنامج المرحلي وسبل حل الأزمة اللبنانية فإن أحدا لم يكن يخامره شك في أن سركيس «سيسقط» في الامتحان هذه المرة أيضا وسيقع اختيار الحركة الوطنية على العميد ريمون اده. فابن جبيل الماروني هذا الذي ورث ممارسة السياسة أبا عن جد وجمع بين اعتدال المحافظين وليبرالية «مدرسة جيفرسون»، هو من قدامى أصدقاء كمال جنبلاط، ويتمتع باحترام الزعماء السنة وثقتهم رغم صعوبة التكهن بتصرفاته. ولعل ما رجح كفة اختيار جنبلاط بالأساس أن زعيم الكتلة الوطنية الذي لديه ناخبوه التقليديون في جبل لبنان انتقد «الجبهة اللبنانية» بشدة ولم يخف موقفه السلبي إزاء التدخل السوري في الشأن اللبناني.

وعندما راهن السوريون على الياس سركيس وظّفوا كل إمكاناتهم لتأمين تأييد

اللبنانية. ونشأت في قيادة المقاومة خلافات حادة. فزعماء الجناح اليميني من فتح ألحّوا على ياسر عرفات بأن يبتعد عن كمال جنبلاط والأحزاب اليسارية، وأعادوا إلى الأذهان أن الهدف الرئيسي للمقاومة الفلسطينية ليس الحرب في لبنان بل تحرير فلسطين. إلا أن عرفات فضّل تفادي الإجراءات الجدية وظل يعلق الآمال على التقريب بين مواقف دمشق والمختارة، مدركا أن القطيعة مع كمال جنبلاط تعني الانتحار بالنسبة الى الفلسطينيين الذين سيفقدون، والحال هذه، حليفهم الأمين الوحيد الذي له مصلحة في مواصلة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

في ١٤ نيسان ١٩٧٦ عرض ياسر عرفات على كمال جنبلاط مشروع تسوية وضعه بالاشتراك مع صائب سلام وكان ينوي أن يطرحه على بساط البحث مع السوريين أثناء المحادثات المقرر إجراؤها في اليوم التالي. ونص المشروع على إيجاد حل وسط في شأن الوجود العسكري السوري بلبنان في مقابل موافقة القيادة السورية على إلغاء «الوثيقة الدستورية» وإدراج ممثلي أطراف النزاع ضمن اللجنة العسكرية العليا التي تستأنف أعمالها.

وفي ١٥ نيسان دعي قادة منظمة التحرير، وفي مقدمهم ياسر عرفات، إلى دمشق وأمضوا هناك ليلة مسهدة بحثوا فيها مع الرئيس حافظ الأسد وفريقه السياسي في شروط اتفاق يؤمن تطبيق المخطط السوري للتسوية في لبنان. إلا أن السوريين رفضوا اقتراحات عرفات. وبعد محادثات استغرقت ست ساعات فرضوا عليهم مشروعهم لاتفاق من سبعة بنود لم يرد فيه أي تلميح إلى حل وسط مع القوى اليسارية. وإلى التعهد بالمساعدة على بقاء الهدنة حتى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد في أقل تقدير، اضطر الفلسطينيون إلى الموافقة على استئناف عمل اللجنة العسكرية العليا في تركيبتها السابقة وعدم قبول أية محاولات لـ«تعريب» النزاع أو «تدويله»، وهي المحاولات التي تعني مرابطة قوات دولية أو عربية في لبنان.

وقابل كمال جنبلاط مخطط التسوية السوري الجديد بمنتهى البرود. ففي بيان أقر بمبادرة منه بعد مناقشة اتفاق دمشق في جلسة مشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية لم يحظ بالتأييد من بين البنود السبعة سوى البند الأول الذي ينص على وقف إطلاق النار وبقاء الهدنة طوال الفترة اللازمة لانتخاب رئيس

الانتخاب. وصباح السابع من أيار عقد كمال جنبلاط في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي جلسة طارئة لجبهة النضال الوطني وطرح موضوع التغيب عن الجلسة. إلا أن الآراء اختلفت حتى بين أعضاء كتلته، وأعلن بهيج تقي الدين الذي يتمتع بأرفع منزلة بين النواب، أنه بصفته لاحزبياً لا يعتبر نفسه ملزماً بالتقيد بالقرارات الحزبية، ولذا سيشارك في الانتخاب بل وسيصوت لمصلحة الياس سركيس. وقبيل المساء، في الجلسة الموسعة للحركة الوطنية، أيد زعماء الأحزاب مبادرة كمال جنبلاط وناشدوا النواب مقاطعة الانتخاب. واتخذت قرارا مماثلا كتلتا صائب سلام وريمون اده وكذلك عدد من النواب المؤازرين والمستقلين. وكانت آمال أنصار العميد اده في نجاح الخطة التي وضعوها ترتبط الى درجة كبيرة بتأييد ياسر عرفات وبعض زعماء فتح الذين وعدوا ببذل قصارى جهودهم لإحباط الانتخاب.

إلا أن دمشق استدعت ياسر عرفات بصورة عاجلة قبيل التصويت. وبلهجة شديدة كلفته أن يتخذ كل التدابير لتأمين النصاب وسير الانتخاب. وفور عودته إلى بيروت توجه عرفات إلى منزل صائب سلام وأبلغه الى أن الموقف تبدل فجأة وأنه مضطر أن ينفّذ تعليمات السوريين المتشددة. وكانت تلك هي الكارثة بعينها. وفي اللحظة الأخيرة دعا كمال جنبلاط اللبنانيين إلى الإضراب العام احتجاجا على «محاولة تعيين الرئيس بالقوة». إلا أن هذه الدعوة، وكذلك إطلاق النار العشوائي الذي بدأته الميليشيات اليسارية على أمل أن ترد «الجبهة اللبنانية» على النار بالمثل، لم تجديا نفعا.

ورغم غياب نحو ثلث النواب، انتخب الياس سركيس رئيسا للجمهورية في ٨ أيار بأكثرية ٦٦ صوتا من أصل ٦٩. وعندما كانت أجراس كسروان تقرع فرحا وصفارات البواخر تطلق صفيرا مستديما والرصاص يلعلع عشوائيا في الهواء، أطلق من بيروت الغربية رصاص ليس مثل ذلك الرصاص. فقد قام مقاتلو «المرابطون» والحزب التقدمي الاشتراكي بمحاولة لتطويق فندق «كارلتون» الذي غدا مقرا لالياس سركيس خلال فترة الانتخاب، إلا أن فصائل «الصاعقة» وجيش التحرير الفلسطيني وصلت في الوقت اللازم وصدت المحاولة. وعلى اثر ذلك نشبت معارك ضارية بين الطرفين تكبدا خلالها خسائر جسيمة. وفي المساء وصف زعماء الأحزاب في الجلسة الطارئة للحركة الوطنية انتخاب رئيس

الأكثرية النيابية له. واستخدموا لهذا الغرض جميع سبل التأثير ابتداء بالضغوط السياسية والإقناع وحتى شراء الذمم والتهديد والوعيد. فحتى الوصوليون الذين تعودوا أكثر الأساليب وقاحة انزعجوا من اعتراف النائب سليمان العلي من عكار صراحة بأنه سيصوت لمصلحة الياس سركيس «بناء على رغبة الأشقاء السوريين». ومع اقتراب موعد الانتخاب في ١ أيار بات واضحا أن السوريين أفلحوا في تحقيق أمنيتهم، وأن الياس سركيس سيفوز بما لا يقل عن ٧٠ صوتا. وأعلن كمال جنبلاط أن ما سيجري في الظروف الراهنة ليس انتخاب رئيس الجمهورية بل تعيينه، وطالب بإرجاء الاقتراع إلى وقت أبعد. وبناء على طلبه حدد رئيس مجلس النواب كامل الأسعد يوم الثامن من أيار موعدا للتصويت.

ولعلمه أن ريمون اده لن يفوز إطلاقا، حتى في حال تأجيل الانتخاب، كان كمال جنبلاط يجد صعوبة في كظم غيظه. وأساءه بخاصة عدم التناسب الصارخ بين قدرات الحركة الوطنية الهائلة من حيث التأييد لدى الناخبين في البلاد، وضآلة إمكاناتها في مجلس النواب، حيث لا تمتلك سوى «كتلة» صغيرة غير متراصة أبدا. وقال كمال جنبلاط في بيان إلى الصحف في نهاية نيسان: « نرقب بقلق اللعبة البرلمانية لمجلس أثبت في جميع المناسبات تقريبا أنه لا يمثل شيئا في البلاد، إذ نرى أن معظم الإخوان في المجلس يبدون كأنهم لا يتحسسون أن معظم مناطقهم هي في يد الحركة الوطنية(...) نحن الذين نمثل الشعب اللبناني بنسبة ٧٥ بالمئة من سكانه وبنسبة ٨٢ بالمئة من أرضه(...) ولن نقبل بأية تسوية إلا من ضمن البرنامج المرحلي، ونؤكد أن العلمنة وإلغاء الطائفية متوجبة، شرط أن تكون العلمنة نظاما واخلاقا والتزاما بالقيم»(٥).

ورغم أن في الأرقام التي أوردها كمال جنبلاط بعض المبالغة طبعا وفي إعلانه أن الشعب اللبناني كله يسير وراء الحركة الوطنية شيئا من استبدال واقع الحال بأمنيات الخيال، ففي أقواله دون ريب جزء كبير من الحقيقة، وقلّ أن تجد من يجادل في أن مجلس النواب الذي تأهب لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد في أيار ١٩٧٦ لم يعد من زمان يتجاوب مع اصطفاف القوى في البلاد.

قبل يوم من الانتخاب لم يعد أحد يشك في فوز الياس سركيس بنسبة عالية. وإدراكا منهم أن عدم اكتمال النصاب هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون تطور الأحداث بحسب السيناريو السوري، علق أنصار ريمون اده آمالهم على مقاطعة

ميليشيات «الجبهة اللبنانية» في جبل لبنان. وقال: «إن الحركة الوطنية، أي الأحزاب اليسارية، هي وحدها التي تحمي ظهر المقاومة في لبنان، وهي لذلك لن تألو جهداً في مساعدة القوى اليسارية لتحقيق أهدافها أولا، وإحباط أية محاولة لضربها من أية جهة كانت».

وعلى أثر ذلك غدا موضوع الساعة في لبنان الحادث الدموي المروع في طرابلس الذي قتل فيه أكثر من ١٥٠ شخصا أثناء المعارك الضارية بين ميليشيات حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق، وفصائل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» من جهة، ووحدات «الصاعقة» وجيش التحرير الفلسطيني الموالي لسوريا من جهة أخرى. فقد تجاهل قادة «الصاعقة» وجيش التحرير على المكشوف أوامر ياسر عرفات حول وقف إطلاق النار ومغادرة المدينة وواصلوا القتال إلى أن قابل الإمام موسى الصدر الرئيس حافظ الأسد في دمشق، موفدا من القمة الإسلامية في عرمون ووضع الرئيس الأسد حدا لإراقة الدماء بمكالمة هاتفية واحدة.

في ١٢ أيار ١٩٧٦ أعلنت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية و«جيش لبنان العربي» تشكيل قيادة مشتركة تولت مهمات تنسيق العمليات الحربية ومهمات ضد الميليشيات المسيحية في جميع الجبهات. وبعد أيام أكّد أبو أياد تصميم الفلسطينيين على القتال في صف اليسار في خطاب ألقاه أمام طلبة الجامعة الأميركية في بيروت وقال كلمته الشهيرة: «الطريق إلى فلسطين تمر عبر جونيه».

وقد عززت القطيعة الدرامية بين الفلسطينيين ودمشق مواقع كمال جنبلاط واوجدت في نفسه ثقة بان النصر على الأبواب. والآن، بعدما توافرت له فرصة مخاطبة خصومه من مواقع القوة لم يعد يرى ضرورة للاعتراض على نتيجة الانتخاب، كما لم يعد يعارض الحوار مع الياس سركيس. ولعله صار في ما بعد يأمل جادا في أن يساعد سركيس على وضع البرنامج المرحلي حيّز التنفيذ.

إلا أن الرئيس سركيس، قبل أن يلتقي جنبلاط، رأى أن يأخذ موافقة حافظ الأسد على ذلك. وأوفد لهذا الغرض إلى دمشق في منتصف أيار مستشاره الخاص (لاحقا) وعضو المكتب السياسي لحزب الكتائب كريم بقرادوني في مهمة سرية. وفي محادثات استغرقت ثلاث ساعات لم يخف الرئيس الأسد على مبعوث الياس سركيس موقفه السلبي من جنبلاط، وحدثه طويلا عن تفاصيل

الجمهورية بـ«التزوير المفضوح للإرادة اللبنانية»، وأعلنوا رفضهم الاعتراف بنتائجه.

وتشجعت ميليشيات «الجبهة اللبنانية» بالنصر السياسي فاستأنفت القتال في اليوم التالي واستولت على نقاط سكنية عدة كانت تحت سيطرة «القوات المشتركة». وردا على ذلك انتقلت الحركة الوطنية و«جيش لبنان العربي» والفلسطينيون إلى الهجوم المضاد في كسروان والمتن الشمالي. وبدأ من جديد تبادل القصف المدفعي المدمر بين بيروت الشرقية والغربية. وعلى اثر ذلك اجتاحت المعارك الطاحنة كل أرجاء لبنان في أيام معدودة.

ولم تفتّ الهزيمة الانتخابية في عضد كمال جنبلاط، بل لعلها أعادت الروح إليه. ولا شك أن تفاؤله يعود بمقدار كبير إلى تفاقم التناقضات بين حركة المقاومة الفلسطينية ودمشق، وتحولت تلك التناقضات عقب الانتخاب إلى خلاف سافر. وكان إصرار السوريين على فرض الوصاية على الفلسطينيين والتحكم بعملياتهم في لبنان، يثير تذمر قيادة منظمة التحرير من زمان. وقد استاء ياسر عرفات خصوصا من تصرفات التشكيلات المسلحة الموالية لسوريا - «الصاعقة» وجيش التحرير الفلسطيني اللذين يعتبران رسميا خاضعين له إلا انهما ينفذان في الواقع تعليمات دمشق وأوامرها. وقد ضغط السوريون على عرفات بشدة في نيسان عندما أصرت دمشق على تنصل المقاومة من جنبلاط وحركته الوطنية. وإلى ذلك فإن جهود ياسر عرفات للتقريب بين حليفيه الرئيسيين لم تكلل بالنجاح، بل شددت من تبعيته للسوريين. وتجلى ذلك واضحا في مطالبتهم إياه بأن يؤمّن إجراء الانتخاب وفق السيناريو الذي أعدوه، مما أحرج الفلسطينيين ودفعهم إلى موقف مهين اختلفت فيه الآراء، ثم وضع أمامهم، بانتخاب الياس سركيس، احتمالا واردا تماما للوقوع نهائيا في شرك السوريين. وكان هذا المستقبل الكالح ينتظرهم خصوصا على خلفية بحث السوريين في خطط الاتحاد الفيديرالي مع الأردن على أن ينضم لبنان إليه على الاكثر.

بعد انتخاب الرئيس سركيس أخذت العلاقات الفلسطينية - السورية تتدهور بسرعة كبيرة. ففي ٩ أيار استدعى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي السفراء ورؤساء الممثليات الديبلوماسية العرب وأعلن لهم عن قرار منظمة فتح في دخول المعارك إلى جانب الحركة الوطنية ضد

الفلسطينية-السورية بحضور ياسر عرفات الذي دعي خصيصا إلى دمشق لهذا الغرض. وفي ١٧ أيار ظهر جلود برفقة عرفات في بيروت على غير المتوقع. وبدأ زيارته الخاطفة للبنان بمقابلة الزعماء المسلمين في عرمون، ثم انتقل إلى مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حيث التقى مرتين في غضون يوم واحد كمال جنبلاط وزعماء المقاومة والحركة الوطنية. وردا على سؤال رئيس الوزراء الليبي حول موقف الحركة الوطنية، أعلن جنبلاط بصلابة أن سوريا يجب، في المقام الأول، أن تسحب قواتها من الأراضي اللبنانية، وعند ذاك تكون الخطوة الثانية وقف إطلاق النار وعقد الطاولة المستديرة بين اللبنانيين، وأخيرا استئناف العلاقات الودية مع القيادة السورية. ويبدو أن هذا المنطق حيّر جلود الذي لم يكن يتوقع أن التناقضات التي تولى تسويتها أكثر تعقيدا مما يتصور. وفي اليوم التالي غادر عبد السلام جلود إلى دمشق دون أن يحقق نتيجة ملحوظة.

في ٢١ أيار ١٩٧٦ أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أثناء زيارته الرسمية للولايات المتحدة أن فرنسا مستعدة لإرسال كتيبتين أو ثلاثا إلى لبنان في غضون ٤٨ ساعة إذا لقيت هذه المبادرة تأييدا من جميع أطراف النزاع. وكانت للمبادرة الفرنسية أصداء متباينة، ابتداء بالتأييد التام دون قيد أو شرط وانتهاء بالانتقاد الغاضب. وساقت المبادرة دليلا آخر على تعارض وجهات النظر بين الأطراف المتحاربين فيما يخص سبل إحلال السلام والنظام وأساليبها. ففي الوقت الذي أعلن فيه بيار الجميل وكميل شمعون ترحيبهم باقتراح ديستان الذي يساعد، في اعتقادهما، على ملء الفراغ الأمني وضبط «المد العابث المخرب» اعترض كمال جنبلاط وزعماء أحزاب الحركة الوطنية قطعا على المبادرة الفرنسية انطلاقا من اقتناعهم التام بأن استعادة النظام هي قضية لبنانية خالصة ولا تتطلب وجود أية قوات أجنبية. وفي ما بعد ذكر كمال جنبلاط أن موقفه السلبي من إرسال قوات فرنسية إلى لبنان يعود بمقدار كبير إلى كون الرئيس ديستان عرض مبادرته وهو في زيارة رسمية للولايات المتحدة، وبدا هذا الأمر بالذات مثيرا للشبهة في رأي جنبلاط.

والغريب أن كمال جنبلاط لم يقلق كثيراً لأمور أخرى لا تقل إثارة للشبهة عن المبادرة الفرنسية، لكنها بالغة الأهمية، كونها تشير إلى أن دمشق منذ بداية أيار ١٩٧٦ أخذت تعد بكل جد خطط التدخل العسكري الواسع في لبنان. ففي ٨ أيار

لقائهما الأخير، إلا انه وافق في الختام على المقابلة بين سركيس وجنبلاط، بل مضى إلى أبعد معلنا استعداده لتناسي الخلافات مع كمال جنبلاط اذا ايّد الاخير الرئيس اللبناني المنتخب(٦).

تم أول لقاء غير رسمي بعد انتخابات الرئاسة بين الياس سركيس وكمال جنبلاط يوم ١٩ أيار في منزل الوزير والنائب جوزيف أبو خاطر ليس بعيدا عن محلة «الإيدن روك» في منطقة الجناح. ونظّم هذا اللقاء الذي بقي طي الكتمان ياسر عرفات الذي زار كمال جنبلاط في داره بالمصيطبة قبل يوم من ذلك التاريخ واتفق معه على موعد اللقاء ومكانه. وفي سياق الحديث وجها لوجه طوال ساعة عرض سركيس على جنبلاط خطته للتسوية التي تنص على تعهد جميع الأطراف المتحاربين التقيد الصارم بوقف إطلاق النار وتنظيم طاولة مستديرة يتفق فيها اللبنانيون على مبادئ المصالحة الوطنية. وقال سركيس لجنبلاط: «لقد تعاونا في عهد فؤاد شهاب، وآمل في أن أستطيع الحكم بالتعاون معك ومع الكتائب بتشجيع من سوريا والمقاومة الفلسطينية»(٧). ورد عليه جنبلاط أن وقف إطلاق النار مستحيل ما دامت القوات السورية موجودة في لبنان. أما المحادثات حول الطاولة المستديرة فلن يكون لها، باعتقاده، معنى إلا إذا تبنى المشاركون فيها برنامج الإصلاح الذي طرحته الحركة الوطنية أو على الأقل بنوده التي تطالب بتصفية الطائفية السياسية وتطبيق التمثيل النسبي لانتخاب النواب(٨).

وعد كمال جنبلاط الرئيس سركيس بأنه سيبحث خطته مع زعماء أحزاب الحركة الوطنية ويعطيه الجواب النهائي في يومين. وبعد ذلك دخل الغرفة ياسر عرفات وأبو أياد وناقشوا جميعا، ساعة أخرى، موضوع مشاركة المقاومة الفلسطينية في تطبيع الوضع في لبنان.

أثار تعمق الخلاف بين المقاومة ودمشق قلقا شديدا لدى القيادة الليبية. وخوفا من أن يعلق الفلسطينيون الذين قد يبحثون عن حليف بديل آمالهم على التقارب مع مصر السادات، كلف زعيم ثورة الفاتح من سبتمبر العقيد معمر القذافي رئيس وزرائه الرائد عبد السلام جلود مهمة وساطة بين سوريا والمقاومة الفلسطينية، وبذل قصارى جهده لتطبيع العلاقات بينهما. وفي ١٥ أيار وصل رئيس الوزراء الليبي إلى دمشق وأجرى طوال يومين محادثات مع الرئيس حافظ الأسد وسائر القادة السوريين، فبحث في الموقف في لبنان ومشكلة العلاقات

تتوافر لهم عام ١٩٦٩ فرصة الوقوف في وجه الدبابات السوفياتية التي اقتحمت تشيكوسلوفاكيا، لن يسمحوا لنظام دمشق بأن يضع العقبات في طريق الإصلاحات الديموقراطية في لبنان. وكان توصل إلى هذه الاستنتاجات بعد لقاءاته المبعوث الأميركي دين براون في نيسان ١٩٧٦، وأطلع على البرنامج المرحلي للحركة الوطنية الذي ترجم إلى الإنكليزية ليتمكن من قراءته وأعطاء تقويم رفيع له. وقال براون مازحا إنه برنامج جدير بأن يطرحه الحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة، ثم أضاف ليهدئ جنبلاط: «لن يكون لبنان تشيكوسلوفاكيا أخرى، ولا محمية تدور في الفلك السوري، ولا دولة مواجهة ضد اسرائيل»[١٢].

وتذكر كمال جنبلاط في ما بعد بمرارة الخطأ الفادح الذي كلفه غاليا، فاعترف: «لم نحسب المجازفة بدقة. كنا نعتمد على أوروبا والولايات المتحدة وفرنسا وعلى العرب والسوريين أنفسهم لمنع الرئيس الأسد من أن يصك عقبيه ويرسل إلينا بجيشه. ولم نعتقد بوجود خطر تدخل عسكري، ربما لأننا لم نكن على علم تام بالعلاقات القائمة بين واشنطن ودمشق ولا بضغوط واشنطن على إسرائيل، ولم نكن نعلم أن الميثاق الشيطاني قد أبرم. كان ذلك خطأ فادحا في التقدير»[١٣]. وللأسف الشديد أن الأمر هو كذلك بالفعل. ففي أيار ١٩٧٦ ما كان كمال جنبلاط يعرف، وما كان بوسعه أن يعرف، عندما حاول دين براون أن يقنعه باستحالة الاقتحام السوري للبنان، أن الولايات المتحدة لم تكن ضد الفكرة بل بذلت منذ بداية نيسان قصارى الجهود لدفع الرئيس الأسد إلى الإقدام على هذا القرار. ومن خلال هنري كيسينجر وبجهوده علمت سوريا آنذاك أن إسرائيل لن تعترض على احتلال لبنان إذا كانت القوات التي ستدخله غير مزودة بصواريخ سام السوفياتية المضادة للطائرة ولا يكون لها أكثر من لواء واحد جنوب «الخط الأحمر». ولم يكن جنبلاط يعلم أن مهمة براون الأولى في بيروت ليست تقصّي الحقائق والإطلاع على الموقف، كما أعلن رسميا آنذاك، بل توفير المستلزمات الديبلوماسية لمخطط كيسينجر الرامي إلى توريط سوريا في النزاع اللبناني.

وأواخر أيار ١٩٧٦ هاجمت وحدات «جيش لبنان العربي» بقيادة الرائد أحمد المعماري، ودون عذر معقول، قريتي القبيات وعندقت المارونيتين في عكار. وكان أهاليهما طلبوا النجدة من سوريا. وقبلها، في شباط من العام ذاته، كان

أعلن عبد الحليم خدام أن سوريا لن تتردد في إرسال قوات إلى لبنان لاحباط مؤامرة تقسيمه. وأوضح أنه عندما قال قبل حين أن سوريا ستحتل جزءا من الأراضي اللبنانية وتلحقها بها فإنه قصد احتلال عاليه والمناطق المجاورة لها بهدف شل حركة كمال جنبلاط والحيلولة دون تقسيم لبنان(٩). ورغبة منهم في توفير كل مستلزمات الحذر والحيطة في شأن العملية المرتقبة، أحاط السوريون السفير الأميركي في دمشق علما بأن تصرفاتهم ليست موجهة بأي حال ضد إسرائيل وأن هدفها هو إحلال السلام في لبنان. وفي النصف الثاني من أيار أجروا محادثات مع وزراء خارجية الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن وتونس، ناهيك باللقاءات الكثيرة التي عقدوها مع المسؤولين الكبار القادمين من لبنان(١٠). بديهي أن كمال جنبلاط كان مطلعا تماما على هذه الدوامة الديبلوماسية. ولكن الغريب انه لم يولها أهمية كبيرة. كما لم تكن خافية عليه اللقاءات المتواصلة بين الرئيس حافظ الأسد وأعضاء القيادة القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة المركزية لـ«الجبهة الوطنية التقدمية» في الأسبوع الأخير من أيار. ورغم الاعتراف بأنه كان يعرف أن موضوع البحث في تلك اللقاءات هو احتمال التدخل العسكري في لبنان، فإن كل تلك الملابسات لم تثر مخاوف جدية في نفسه.

وفي ما بعد تحدث كمال جنبلاط عن أسباب صمته تجاه التحذيرات والإنذارات بالخطر التي كانت تبلغ مسامعه من جميع الجهات، وعزاه إلى يقينه أن الخوف من خطر الصدام العسكري المباشر مع إسرائيل لن يجعل الرئيس حافظ الأسد يقدم على تدخل عسكري واسع النطاق في لبنان. وكان يقول للقريبين منه: «ما إن يحاول الجيش السوري اجتياز الحدود في منطقة المصنع حتى يتدخل الجيش الاسرائيلي»(١١). وخيل إليه أن من غير المعقول أن يتجرأ حافظ الأسد على ضرب الفلسطينيين فيعرّض سمعته للخطر ليس في العالم العربي وحده بل في بلاده سوريا أيضا. وجاءت زيارة رئيس الوزراء السوفياتي أليكسي كوسيغين إلى بغداد، حيث كان، كما أفادت الأنباء، ينوي السفر من هناك إلى دمشق، دليلا على تصميم موسكو على الحيلولة دون تطور الأحداث بشكل لا يروقها. والأكثر من ذلك أن كمال جنبلاط لم يكن يشك في أن التدخل العسكري السوري سيلقى مقاومة شديدة من واشنطن، وأن الأميركيين الذين لم

قبض على قتلة ليندا الاطرش في اليوم التالي، وأدلى بيار الجميل بتصريح أكد فيه نية الكتائب والوطنيين الأحرار معاودة الاتصالات، فور التحقيق في الحادث، من اجل مدّ الجسور مع كمال جنبلاط.

وفي جلسة عقدتها في الكفور يوم اجتياح الجيش السوري للبنان، عهدت «الجبهة اللبنانية» إلى الشيخ بشير الجميل الذي شغل آنذاك منصب نائب رئيس المجلس الحربي الكتائبي، في مهمة الدخول في مفاوضات مع كمال جنبلاط. وتولى الشيخ أمين علامي والمحامي رامز يعقوب الوساطة بين الجميل وجنبلاط بعدما نسّقا مع الطرفين طائفة من المسائل موضوع البحث. وتم، من خلال أبو حسن سلامة مدير إدارة العمليات الخاصة لدى فتح، الاتفاق على موعد اللقاء ومكانه في ٢ حزيران ١٩٧٦ بدار محسن دلول في رمل الظريف. وصل جنبلاط إلى المكان في نحو التاسعة صباحا برفقة معاونه جوزف أبو خليل والمقدم الجوي ناصر الدين زوج بنت ليندا الكبرى. وبعد قليل وصلت الى المنزل من الاشرفية «ستيشن» ذات ثمانية مقاعد يقودها أبو حسن سلامة وفيها الشيخ بشير الجميل. وترجلا وصعدا إلى الطابق السادس. ورافق أبو حسن ضيفه إلى الصالون حيث كان كمال جنبلاط في انتظاره، ثم جلس ارضاً أمام المصعد مشيرا بذلك الى انه لن يسمح لأحد بالتشويش على المفاوضات.

من الناحية الشكلية كانت المناسبة تقديم التعازي بوفاة ليندا. وحاول الجميل تسليم جنبلاط ملفا أزرق وقال: «أنا جئت لأعزّيك. هذه هي كل التفاصيل عن مقتل المرحومة شقيقتك مع أسماء القتلة». فقال له جنبلاط: «أبق الملف معك. أنا لا أريد أن أسمع شيئا. فشقيقتي راحت ضحية الثقة بكم والشهَامة. لا أريد أن أعرف. وأنا لست قبليا».

وتطرق الحديث إلى البرنامج المرحلي للإصلاحات الديموقراطية، وهو في اعتقاد كمال جنبلاط الأساس الممكن الوحيد للمصالحة الوطنية. فقال لبشير الجميل: «سأعطيك برنامج الحركة الوطنية لتطلع على كل بند فيه». فرد عليه الجميل باسما: «أبقه معك، فقد قرأته كله وأنا مقتنع به ومستعد للسير أبعد منه».

ولعلم جنبلاط بأن بشير الجميل ضد التوسع السوري، فقد تناول هذا الموضوع أيضا وقال قاصدا التدخل العسكري: «إن الخطر أصبح على الجميع، وإخواننا الكتائب يحسون بهذا الخطر. إن المطالب ثانوية بالنسبة إلى الأخطار

الرائد المعماري شارك مع الملازم الاول أحمد الخطيب وضباط متمردين آخرين في تشكيل «جيش لبنان العربي»، إلا انه راح يتعاون مع السوريين في ما بعد. واوجد ذلك ظنونا بأن أحداث عكار مدبّرة من دمشق كذريعة لدخول الجيش السوري لبنان.

-٢-

في الأول من حزيران ١٩٧٦ اجتاحت القوات السورية لبنان من ثلاثة اتجاهات: على طريق دمشق - بيروت من جهة وادي البقاع زحفت ببطء وحدات الفرقة المدرعة المختارة لاحتياط القيادة العامة المكلفة تسديد ضربة مضادة من الأعماق في حال قيام الإسرائيليين باختراق على مرتفعات الجولان. وعبرت الحدود اللبنانية في منطقة عكار وحدات معززة بالدبابات وقوامها ٢٠٠٠ عنصر توجهوا جنوبا مهددين مواقع الفلسطينيين والحركة الوطنية في ضواحي طرابلس. ووصل رتل ثالث معزز بالمدرعات أيضا إلى جزين وواصل تحركه في الاتجاه الغربي وصولا إلى صيدا ذات الموقع الاستراتيجي المهم.

وجاء التدخل العسكري السوري ليشكل خطرا على مخططات كمال جنبلاط. فرغم المعارك الدموية التي شهدها النصف الثاني من أيار ودفعت البلاد، على ما يبدو، نحو الفوضى والاضطراب، لاحت في الأفق السياسي آنذاك بوادر فرصة فعلية للحوار بين الأطراف المتحاربين. وبفضل اتصالات الرئيس الياس سركيس المكثفة مع جميع القوى السياسية والديبلوماسية غير الرسمية للفلسطينيين الذين لهم صلات قديمة وثابتة مع الأوساط المسيحية، بدا كأن الأمور تحركت من نقطة الجمود. وكانت الإشارات التي بعث بها بعض زعماء «الجبهة اللبنانية» تدل على استعدادهم للتباحث مع كمال جنبلاط في شأن سبل تجاوز الأزمة بمراعاة متطلبات البرنامج المرحلي. إلا أن بداية الحوار فشلت وأحبطت اثر حادثين مفاجئين ومتتابعين في الأسبوع الرابع من أيار. ففي ٢٥ منه جرت محاولة لاغتيال العميد ريمون اده، وبعد يومين قتلت ليندا الأطرش شقيقة كمال جنبلاط في منزلها بشارع سامي الصلح في بيروت الشرقية. وعلى اثر ذلك اتخذ القتال في جميع الجبهات نطاقا وضراوة لا مثيل لهما. وبدا كأن الخيط الواهي الذي امتد بشق النفس بين الطرفين المتحاربين قد انقطع. وما لبث ان

في تلك اللحظات كان كمال جنبلاط واثقا حقا من أن الحوار الذي بدأ سيستمر، رغم التدخل العسكري السوري، وسيسفر في القريب العاجل عن اتفاق سياسي يستجيب شروطه. ومنذ البداية دعت الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية إلى صد الجيش السوري بكل السبل الممكنة بما فيها الإضراب العام، وناشدتا الأقطار العربية والرأي العام العالمي أن تساعد لبنان وتدعمه. وفي ٢ حزيران ١٩٧٦ اتخذ قرار بتشكيل القيادة المشتركة لقوات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية و«جيش لبنان العربي».

إلا أن مبررات التفاؤل كانت تتلاشى يوما بعد يوم. ففي غضون الأسبوع الأول من حزيران واصل السوريون زيادة عديد قوات التدخل، وسرعان ما بلغت ١٢ ألف عسكري. وفي ٦ حزيران نشبت في البقاع الغربي أولى الاشتباكات الخطيرة بين السوريين والفصائل الفلسطينية والحركة الوطنية المرابطة هناك. وفي نفس اليوم شن مقاتلو فتح في بيروت بمبادرة من أبو أياد، عملية استغرقت ست ساعات استهدفت نزع سلاح المنظمات والجماعات الفلسطينية الموالية لسوريا. وكانت هذه، بحسب المعلومات المتوافرة، تستعد لضرب مواقع الأحزاب اليسارية وحلفائها الفلسطينيين بهدف إيجاد ذريعة لهجوم الجيش السوري على بيروت. وخلال العملية دمّرت مكاتب «الصاعقة» وجيش التحرير الفلسطيني ومنظمة حزب البعث واتحاد قوى الشعب العامل. ورفض كثيرون من أفراد «الصاعقة» المشاركة في الاقتتال بين الاخوة وانتقلوا طوعا إلى صف منظمة التحرير الفلسطينية، واقتدى بهم لواء «عين جالوت» بكامل أفراده ومعظم أفراد لواء «القادسية» ونحو ثلث أفراد لواء «حطين». وتمكن قائد «الصاعقة» زهير محسن من الفرار، أما رئيس أركان جيش التحرير الفلسطيني الموالي لسوريا مصباح بديري الذي كانت دمشق تنوي تنصيبه محل ياسر عرفات، فقد اعتقل وسلم إلى سوريا في ما بعد بواسطة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود.

وفي ٧ حزيران تحركت القوات السورية صوب بيروت وصيدا. إلا أن الرتل الزاحف على طريق دمشق - بيروت واجه مقاومة عنيدة من القوات المشتركة في بحمدون. أما الرتل الأخير الذي تحرك من جزين، فقد بلغ ضواحي صيدا في المساء. إلا أن كتيبة الدبابات المتقدمة والتي دخلت المدينة للاستطلاع، وقعت في مكمن نصبه الفلسطينيون وجنود «جيش لبنان العربي» فأصيبت دباباتان وتم

المحدقة بلبنان. فمن وكّل السوريين بالأمن اللبناني؟ جاء رئيس جديد للجمهورية، يجب أن يصبروا عليه ليشكل حكومته، عندها ليتفضلوا بإعادة طرح مبادرتهم، هذه المبادرة التي انقلبت من مبادرة سياسية إلى تدخل عسكري. وهذا يدل على أن نياتهم سيئة. فلإدخال أي جيش يجب أن يوافق مجلس النواب ضمن معاهدة معينة، وإلا يعتبر هذا العمل في حكم القانون اجتياحا».

ورغم امتناعه عن التعليق على الأحداث الأخيرة، فإن بشير الجميل وافق بالكامل على أن تكون التسوية السياسية لبنانية خالصة وان يكون بت المسائل الأمنية لبنانيا. وعلى مدار ساعتين ونصف ساعة تقريبا بحث كمال جنبلاط ومحدثه الشاب (٢٨ عاما) في الموقف بالبلاد وسبل الخروج من الأزمة. وكلاهما مقتنعان بلزوم اجتياز مرحلتين مهمتين في الطريق إلى المصالحة الوطنية. المرحلة الأولى هي حوار بين أطراف النزاع الحربي المباشرين ينتهي إلى عقد «صلح الشجعان» أو في أقل تقدير توقيع هدنة تتطلب بالفعل شجاعة كبيرة بعد ١٤ شهرا من الحرب. وعلى أثر ذلك يجب أن يجلس السياسيون إلى طاولة مستديرة موسعة ليزيلوا الخلافات المتبقية ويتخذوا قرارات تطبيع الوضع في البلاد. وقد أولع جنبلاط بالحديث الى درجة نسي معها موعد لقائه المقرر مع مطران بيروت للروم الارثوذكس الاسقف غفرائيل صليبي في العاشرة. وبعد تذكيره مرارا بالموعد طلب جنبلاط من مساعده أن يتصل هاتفيا بوليد بك ليستقبل الضيف الكبير ويعتذر منه على غياب أبيه لظروف قاهرة. وانتهى اللقاء مع بشير الجميل بتفاؤل جعل الشائعات تسري في بيروت فورا في شأن عقد الطاولة المستديرة في الأيام المقبلة[١٤].

وفي اليوم ذاته تقابل كمال جنبلاط وإلياس سركيس في مبنى قيادة موقع بيروت للجيش اللبناني. وجرى اللقاء بينهما وجها لوجه، وبعد نصف ساعة وصل أبو أياد للمشاركة فيه. سلم جنبلاط الرئيس المنتخب ردود الحركة الوطنية على الأسئلة التي بحثت أثناء لقائهما السابق في ١٩ أيار. لم يطرح جنبلاط هذه المرة أية شروط مسبقة للطاولة المستديرة مع زعماء «الجبهة اللبنانية»، وكان مطلبه الوحيد جلاء القوات السورية فور إعلان وقف إطلاق النار. وقال على عجل للصحافيين الذين تجمهروا أمام المبنى: «أنا متفائل بالحل، كذلك الرئيس الياس سركيس»[١٥].

السوفياتي في لبنان الكسندر سولداتوف يديه متنهدا ثم كرر القول المكرر في شأن ضرورة العلاقات الودية مع الشقيقة سوريا.

في الثامن من حزيران عقد وزراء خارجية جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في القاهرة بمبادرة من مصر التي استجابت طلب ياسر عرفات الذي أصر على عقده ولام الزعماء العرب على التلكؤ «بينما روما تحترق». وبعد مداولات طويلة جرت في غياب لبنان الذي لم توجه اليه الدعوة لحضور الاجتماع، أعد وزراء الخارجية العرب مشروع قرار حول وقف إطلاق النار فورا واستبدال القوات السورية بقوات أمن عربية. وبالطبع لم تعترف سوريا بالقرار كونه أبعدها بالكامل عن المشاركة في تسوية الأزمة اللبنانية. وبنتيجة المحادثات التي أجراها في دمشق وفد من جامعة الدول العربية وصل إليها على جناح السرعة أضيف إلى النص الأول للقرار تعديل يقضي بإدراج وحدات سورية ضمن القوات العربية. ومساء ٩ حزيران أفادت إذاعة القاهرة أن نواة تلك القوات هي وحدات عسكرية من ليبيا والجزائر والسودان والمملكة العربية السعودية وسوريا والفلسطينيين[١٧].

وما إن سويت هذه المسألة حتى ظهرت تعقيدات أخرى. إذ أثار قرار الجامعة استياء الأوساط المارونية التي تخشى أن يقوّي دخول القوات العربية مواقع اليسار والفلسطينيين في لبنان. وفي ٩ حزيران بعث الرئيس سليمان فرنجية برسالة إلى محمود رياض الأمين العام للجامعة احتج فيها على القرار معتبرا إياه غير شرعي لأن لبنان لم يمثّل بالشكل اللازم في اجتماع القاهرة. وحظي هذا الموقف بتأييد زعماء «الجبهة اللبنانية» في اجتماعهم في الكفور يوم ١١ حزيران حيث وصفوا تصرفات جامعة الدول العربية بانها حرب دينية ضد لبنان، وهددوا باللجوء الى الامم المتحدة اذا ما عمدت الجامعة إلى فرض قرارها بالقوة.

كان كمال جنبلاط يدرك أن مصير الطاولة المستديرة يتوقف الى درجة كبيرة على العلاقات بين دمشق والزعماء الموارنة. ففي الأيام الأولى من حزيران امتنع هؤلاء عن التصريحات الرسمية وحاولوا كسب الوقت للتأكد من المنافع التي تعود عليهم أو الأضرار التي يلحقها بهم التدخل العسكري السوري. ومن بين جميع السياسيين المسيحيين كان العميد ريمون اده الشخص الوحيد الذي أبدى رأيه بوضوح ومن دون مواربة. فهو ناشد جميع اللبنانيين أن ينبذوا الخلافات في

الإستيلاء على أربع دبابات أخرى وأسر طواقمها، وعرضت في ما بعد على الجمهور بين غنائم الحرب. أمّا بقية الدبابات فقد تمكنت من مغادرة المدينة والالتحاق بالقوات الرئيسية التي اتخذت مواقع لها في الضواحي.

ولم تقف الأقطار العربية مكتوفة حيال الاقتحام السوري. وجاء الرد عنيفا من مصر والعراق منافسي سوريا التقليديين في العالم العربي. فأستنكر العراق «الفعلة الجنونية من جانب الزمرة الفاشية الحاكمة في دمشق»، على حد تعبيره، وحرّك قواته، متحديا، في اتجاه الحدود السورية. أما مصر فقد عمدت إلى الإجراءات الديبلوماسية فاستدعت موظفي سفارتها من دمشق في ٥ حزيران وطالبت موظفي السفارة السورية بمغادرة القاهرة فورا. ورغم محاصرة المرافئ اللبنانية فقد واصل المصريون ارسال وحدات من جيش التحرير الفلسطيني إلى لبنان. كما سمحوا، في اطار توسيع الحرب الدعائية ضد سوريا، لمنظمة التحرير الفلسطينية بمعاودة البث من محطة «صوت فلسطين» على اجهزة الارسال المصرية وكانت الاذاعة أقفلت عام ١٩٧٥ عندما انتقد الفلسطينيون توقيع اتفاقية سيناء الثانية. وقابلت سائر الأقطار العربية، ما عدا الأردن، التدخل السوري باستياء متحفظ. وحاولت الصحف السعودية تفادى اللهجة المتشددة، إلا أنها أشارت مع ذلك الى أن الأوساط الحاكمة في المملكة ليست مرتاحة أبدا الى التحرك العسكري السوري وتنوي تجميد المعونات المالية لسوريا. وكذا كان موقف الكويت وبعض دول الخليج الأخرى.

وخلافا لتوقعات كمال جنبلاط، لم يلق دخول الجيش السوري الأراضي اللبنانية استنكارا من جانب الرأي العام العالمي. فقد كان إيجابيا تماما موقف الولايات المتحدة من التدخل السوري، إذ أعربت الإدارة الأميركية عن أملها بأنه سيكون عاملا لتوطيد الاستقرار في لبنان. وجاء الموقف الفرنسي مماثلا للموقف الاميركي. الا ان موقف الاتحاد السوفياتي كان مفاجأة أليمة بالنسبة إلى كمال جنبلاط. فرغم الإحراج الذي واجهه رئيس الوزراء السوفياتي اليكسي كوسيغين وهو في دمشق في الفترة بين ١ حزيران و٤ منه فقد أكد البيان الرسمي عن زيارته عزم الطرفين على «مواصلة الجهود المشتركة لوقف إراقة الدماء واحلال السلام والأمن في لبنان»[١٦]، لكن البيان لم يتضمن ولا كلمة واحدة عن اجتياح القوات السورية للأراضي اللبنانية. وردا على أسئلة كمال جنبلاط المستغربة نشر السفير

القوى تغير كثيرا لمصلحتهم بمجيء الجيش السوري. وكلما انجرّ اليسار والفلسطينيون إلى الاشتباكات مع السوريين بهتت فكرة الطاولة المستديرة والمصالحة الوطنية وفقدت حدتها بالنسبة الى اليمينيين مفسحة المجال للاحتمالات الانتقامية التي لاحت في الأفق. فزعماء «الجبهة اللبنانية» الذين زادتهم حماية دمشق حماسة لم يعودوا يفكرون بالتسوية السياسية والحلول الوسط، وباتوا، كما تشير كل الدلائل، عازمين على تصفية الحسابات القديمة من خلال الحرب.

في ٢١ حزيران ١٩٧٦ وصلت إلى لبنان الكتيبتان السورية والليبية من قوات الأمن العربية، وأعلن الرائد عبد السلام جلود الذي استأنف مهمة الوساطة أن الرئيس حافظ الأسد وعد بسحب القوات السورية من خلدة وصيدا وطرابلس وصوفر ومنطقة البقاع وعكار وضهر البيدر في غضون أربعة أيام. وأثار انعطاف الأحداث على هذا النحو رد فعل فوريا لدى زعماء «الجبهة اللبنانية» الذين باتوا يخشون جلاء السوريين وتطبيع العلاقات مع الفلسطينيين. وفي اليوم عينه حاصرت الميليشيات المسيحية تساندها وحدات من الجيش اللبناني، مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا. وفي فجر ٢٢ حزيران نشبت معارك ضارية على مشارف المخيمين. ورغم الشح في الأغذية ومياه الشرب فقد صمد حماة المخيمين ولم يفكروا في الاستسلام، وتصدوا للميليشيات المسيحية بمقاومة مستميتة. ورغم ذلك تم اجتياح مخيم جسر الباشا في ٢٨ حزيران، فيما ظل تل الزعتر، وفيه أكثر من ٣٠ ألف نسمة، آخر جيب للفلسطينيين في الشطر المسيحي من بيروت.

وبعد محاولات عدة فاشلة لفك الحصار عن تل الزعتر راحت القيادة المشتركة لقوات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية و«جيش لبنان العربي» تخطط لتسديد ضربة إلى الأماكن المكتظة بالسكان المسيحيين لتبعد إليها عن المخيم المحاصر جزءا من قوات «الجبهة اللبنانية» وتخفف الضغط عليه. وكان ينبغي العثور على موقع للهجوم بعيد نسبيا عن مواقع القوات السورية. ورأى زعماء فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين وقائد «جيش لبنان العربي» الملازم احمد الخطيب، المنسق معهم، أن دير القمر هي الأجدى للهجوم. وحاولوا إقناع كمال جنبلاط بأن هذه العملية سترغم الزعماء الموارنة على التخلي عن مخططات تدمير تل الزعتر. إلا انه رفض الامر بتاتا، كما كانت

ما بينهم ويعتبروا الأول من حزيران يوم بدء الكفاح المشترك ضد الاحتلال الأجنبي. إلا أن «الجبهة اللبنانية» أعلنت في اجتماع عقدته في زوق مكايل يوم ٥ حزيران تأييدها «المبادرة» العسكرية السورية. وقال بيار الجميل: «إن الوطني الصادق يتألم لدخول أية قوة غريبة إلى أراضيه، ولكن الأمر في لبنان وصل إلى حد أصبح فيه تدخل قوة صديقة أمرا ضروريا لإعادة الأمن إليه»[١٨]. وتكلم بهذه اللهجة أيضا الأباتي شربل قسيس، إلا أنه أضاف أن الهدوء سيكون أكثر لو وجدت قوات للأمم المتحدة في لبنان إلى جانب السوريين. ولعل الرئيس كميل شمعون هو الوحيد بين الزعماء المحافظين الذي أعرب في بادئ الأمر عن استيائه من دخول القوات السورية، إلا أنه سرعان ما أعاد النظر في موقفه وانضم إلى الجوقة.

ورغم مطالبة قرار الجامعة العربية بوقف إطلاق النار فقد نشبت في منطقة خلدة، على مقربة من مطار بيروت، معارك بين القوات السورية ووحدات «الصاعقة» المؤيدة لها من جهة والقوات المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى. حدث ذلك في ١٠ حزيران أي يوم وصول طائرة تقل أول وجبة من العسكريين السودانيين وتعدادها ١٠٠ شخص. وعلى مدار ساعات عدة قصف السوريون بالصواريخ مخيم اللاجئين الفلسطينيين في برج البراجنة ومنطقة برج أبي حيدر، وكذلك منطقة بئر حسن وطريق عرمون وخلدة، كما حاولوا في الوقت ذاته احتلال المطار. وعلى اثر ذلك انتقلت المعارك إلى منطقة العرقوب وجبل لبنان حيث قصف السوريون مواقع القوات المشتركة بين المديرج وعيون السيمان. وضربوا حولها طوقا.

ومع اشتداد المعارك أخذت المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية تتحسس صعوبات الحصار الغذائي. ففي بيروت الغربية كان الناس يقفون منذ الصباح الباكر في طوابير انتظاراً للخبز، إلا أن الدقيق شحيح بشكل رهيب، وقد سرت في المدينة شائعات مقلقة في شأن مجاعة داهمة. وقيل إن احتياطات الدقيق والسكر والرز محتجزة في مخيمات الفلسطينيين، وان مشكلة الأطعمة نشأت عمدا لأغراض دعائية أيضا. إلا أن هذه التقولات كانت تذكر بصوت خافت أو مهموس خوفا من مغبة انتقاد الفلسطينيين في بيروت الغربية.

وعند أواسط حزيران لم يعد يخامر زعماء «الجبهة اللبنانية» شك في أن توازن

أرادوا حربا مستمرة وطاحنة، فنحن لها ولو دامت هذه الحرب سنوات، وان موقف الانعزاليين من تل الزعتر والنبعة وقصف الأبرياء يجعلنا نفكر في تحويل ميليشيا الحركة الوطنية إلى جيش نظامي في أسرع وقت ممكن، وإقامة حكم مدني حقيقي يضبط الأمور في بيروت وغيرها ويطرح فكرة الحرب الشعبية التحريرية والمضي فيها حتى تحرير لبنان من آخر انعزالي وفي آخر زاوية يملكها الانعزاليون»[١٩].

ولم يجانب كمال جنبلاط الحقيقة، ولم يراوغ عندما كان يعامل زعماء «الجبهة اللبنانية» من مواقع القوة في وقت أخذ فيه التوازن الفعلي للقوى يتبدل ليس في مصلحة الأحزاب اليسارية والفلسطينيين. كان جنبلاط لا يزال واثقا من النصر المبين رغم الاخفاقات الحربية. وأساس ذلك ثقته بأن الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ليستا وحيدتين في نضالهما، وان بإمكانهما أن تعتمدا على المساعدة الفعالة من العالم العربي والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والأحزاب والمنظمات التقدمية واليسارية في الأقطار الأوروبية. وكان يرى أن ذلك بمجمله يشكل قوة منيعة لا يخشى معها على مصير معركة يعتقد أن أهميتها العميقة تتجاوز حدود لبنان.

إلا أن كمال جنبلاط أخذ يشعر بالتعب البدني والمعنوي في منتصف صيف ١٩٧٦. وبدت عليه آثار التوتر والإجهاد الذي عاناه في الاشهر الأخيرة، وكذلك الاجتماعات واللقاءات اليومية المرهقة التي تستغرق أحيانا ساعات عدة من دون جدوى. وكان يستثيره لزوم تنسيق أبسط الخطوات مع زعماء دزينة كاملة من أحزاب ومنظمات متباينة، علما أن وراء معظمها أقطارا عربية معينة. وعندما كان مصير لبنان على كفة الميزان، لم يبخل الزعماء الطموحون بالوقت والجهد للقضاء على الدسائس التي كانت تحاك وراء الكواليس والتنافس المخجل الذي يتحول أحيانا إلى عداء سافر فيما بينهم. ولعل الشيوعيين كانوا أكثر من غيرهم وعيا وتقيدا بالانضباط، إلا أنهم بحكم ذلك بالذات كانوا يشددون دوما على دورهم وأهميتهم ويحاولون احتلال المراتب الأمامية، فيجرون على الحركة بمجملها سيل الاتهامات بالتبعية للشيوعية الدولية التي تحرّكها أصابع موسكو.

وكان إدراك كمال جنبلاط لضرورة تحويل الحركة الوطنية من منتدى خطابي للأحزاب إلى قوة سياسية وعسكرية مستقلة ذات ارتباطات وثقى بالشعب وتتمتع

الحال في كانون الثاني عندما رفض نقل العمليات الحربية إلى الشوف. وبعد مداولات طويلة وحادة للغاية تقرر بدء الهجوم في منطقة شكّا - الكورة حيث كان يتعين على فصائل الحزب السوري القومي المرابطة ليس بعيدا عن المنطقة أن تدعم مقاتليّ القوات المشتركة.

وفجر ٥ تموز اقتحمت القوات المشتركة المكونة من فصائل فتح و«جيش لبنان العربي» و«حركة ٢٤ تشرين» و«جند الله» من ثلاثة محاور بلدة شكّا المسيحية الساحلية الواقعة في منتصف الطريق بين طرابلس وبيروت. وارتكبت هناك مجزرة رهيبة رافقها نهب وسلب وإضرام نار في المنازل. وفي معركة ضارية تمكنت ميليشيات «الجبهة اللبنانية» التي توجهت إلى المنطقة بمساندة وحدات من الجيش اللبناني النظامي المدرعة من إرغام القوات المشتركة على الجلاء من المدينة. فانسحبت هذه في ٨ تموز إلى طرابلس حيث حاصرتها «القوات اللبنانية» من الجنوب والشرق، فيما قطعت وحدات الجيش السوري الخاصة كل الطرق المؤدية إلى الشمال. وتردت في ما بعد أوضاع القوات المشتركة في المتن الشمالي أيضا، حيث وقعت في كماشة بين القوات السورية والميليشيات المسيحية الزاحفة من الشمال.

واقترنت اخفاقات القوات المشتركة باشتداد مواقف الزعماء المسيحيين الذين أخذوا يكررون إعتبارا من نهاية حزيران، مطالبهم السابقة في شأن تقليص الوجود الفلسطيني في لبنان من خلال توزيع الفلسطينيين، بنسب معينة، على الأقطار العربية المجاورة. وفور اقتحام مخيم جسر الباشا أدلى الشيخ بشير الجميل بتصريح في هذا المعنى، وبعد أيام كرر الفكرة كميل شمعون. وفي ٦ تموز مضى الرئيس شمعون إلى أبعد معلنا باسم «الجبهة اللبنانية» تعذر عقد الطاولة المستديرة في ظروف الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان.

قبل كمال جنبلاط التحدي. ففي مؤتمر صحافي عقده في ٨ تموز أدلى بتصريح شديد اللهجة انعكس فيه تصميمه على بلوغ الأهداف المنشودة بالحسم العسكري: «لقد قرأت في الصحف تصريحا للسيد كميل شمعون يقول فيه إن لا طاولة مستديرة قبل الانتهاء من الوجود الفلسطيني. ونحن نقول لسنا مستعجلين لعقد الطاولة المستديرة ولحضورها، وإنما قمنا بهذه البادرة لمصلحة الانعزاليين ولإرضاء شعورهم بالقلق الدائم على لبنان ولوضع حد للمجازر القائمة. أما إذا

معارضة ليس فقط من الزعماء المسلمين التقليديين وكذلك موظفي الدولة الذين لا يزالون يواصلون عملهم في بعض الأماكن، بل ومن الفلسطينيين الذين سعوا إلى التحكم بمسائل التموين ومحطات التلفزيون والاذاعة وسنترالات الهاتف والتلكس. وكان كمال جنبلاط المعروف بدعوته إلى صون وحدة البلاد مترددا في إنشاء ادارة مدنية. ولم تتطور مبادرته الأولى التي أعلنت في نيسان بهذا الخصوص. وعندما بات واضحا أن أمد الحرب سيطول، وأن الموقف في كثير من المناطق تحول إلى كارثة، لم يعد التباطؤ ممكنا. ففي ١٢ تموز أعلن كمال جنبلاط عن استحداث «ادارة مدنية» في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية. وشكلت الحركة ما سمي هيئة «الأمن الشعبي» التي ترأسها سنان براج ممثل «المرابطون»، وكذلك محكمة برئاسة فؤاد شبقلو، وعددا من المصالح الأخرى المسؤولة عن حفظ النظام وتموين السكان وتزويدهم الأغذية والوقود. وتحسّن الوضع بعض الشيء، إلا انه ظل بعيدا عن التطبيع، فرحى الحرب تدور.

وخلال شهر تموز واصل كمال جنبلاط حملته المكثفة من اجل انسحاب القوات السورية من لبنان، حتى باتت مهاجمته النظام السوري في مقالاته وتصريحاته الصحافية تزداد حدة من حين الى آخر، واتخذ بعضها طابع الإهانة الصريحة. وسرعان ما جاءت الخطوة الجوابية من جانب دمشق. ففي ٢٠ تموز ألقى الرئيس حافظ الأسد خطابا مطولا كشف فيه النقاب عن تفاصيل محادثاته مع جنبلاط أثناء لقائهما في آذار. وقد صور الرئيس الأسد كمال جنبلاط سياسيا متعطشا إلى السلطة والثأر من الموارنة على زعامتهم طوال قرن ونصف قرن تقريبا في لبنان. وأثارت أقوال الأسد صدى واسعا بين الموارنة، ونزلت على الأوساط المسيحية نزول قطرات الندى على تربة أضناها الجفاف، على حد قول أحد كبار مسؤولي الكتائب[٢٠].

وإلى ذلك استمر الوضع العسكري للقوات المشتركة يتردى من سيئ إلى أسوأ، وتدهور بخاصة بعدما حاول السوريون تطويق مواقعها في منطقة ضهور الشوير. وقال جنبلاط عن الحركة الوطنية بأسف: «إن الانكسارات العسكرية والمعنوية والسياسية التي حلت بها قد أضعفتها كثيرا(...) ولا يمكننا بعد الآن أن نتحدث عن هيمنة الحركة الوطنية على ٨٢٪ من الأراضي اللبنانية، وأن هذه

بثقته وتأييده، جعله يطرح مسألة تشكيل بنية تنظيمية تعتمد التسلسل العمودي والتوزيع الدقيق للوظائف والتقيد بالانضباط الصارم. وإلى ذلك، كان يعتقد بضرورة تطهير الحركة الوطنية من بعض الجماعات والمنظمات التي لوّثت سمعتها بالنهب والسلب والقساوة، وبتصرفات تتنافى مع الأخلاق الثورية وآداب السلوك، وكذلك وبالدرجة الأولى من الذين لهم ارتباطات وثيقة مع الفلسطينيين تستند فقط إلى تسلم السلاح والمال منهم في مقابل الولاء السياسي. وكان جنبلاط مرتابا خصوصا بما سمي «القوى البيروتية» المكونة باعتقاده من جماعات شبه إجرامية تتستر بالعبارات الثورية لتغطي القساوة والعنف والسلب التي دأبت عليها. وقوبل موقف جنبلاط الجدي المتشدد بالاعتراض من جانب الشيوعيين الذين أقنعوه بأن التخلي عن القوى البيروتية يؤدي إلى إضعاف القدرات العسكرية للقوى اليسارية في العاصمة. وبعد مداولات طويلة في شأن توزيع المهمات اتخذت قيادة الأحزاب الوطنية والتقدمية في ٢٢ تموز ١٩٧٦ قرارا بتأسيس المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وانتخب كمال جنبلاط بالإجماع رئيسا له، كما انتخب محسن إبراهيم أمينا تنفيذيا.

ثمة مشكلة عويصة أخرى واجهها كمال جنبلاط صيف ١٩٧٦ هي التدهور الشديد في الأوضاع المعيشية لسكان المناطق التي سيطرت عليها القوات المشتركة. فخلال ١٥ شهرا من الحرب تفككت أو تشوهت في كل مكان تقريبا هيئات السلطة المكلفة تأمين مستلزمات الحياة الطبيعية للمواطنين. وفي ظل الحصار الحربي والغذائي اشتدت الحاجة في كثير من الأماكن إلى الطحين والبنزين ووقود المخابز والتدفئة. وبسبب غياب دوائر الخدمة والصيانة تعطلت شبكات الماء والكهرباء، وأصاب الخلل عمل البرق والبريد والهاتف. وأدت الفوضى إلى تصاعد الإجرام الذي لم يكن معروفا سابقا في مناطق كثيرة.

كانت الميليشيات المحلية تتولى تنفيذ مهمات مماثلة في المناطق المسيحية. فهي تمكنت من إحلال النظام واستتباب الأمن نسبيا، حتى أنها رتبت أمور استيفاء الضرائب وتنظيم الاتصال البريدي مع أوروبا بحرا عبر قبرص. إلا أن جميع محاولات الحركة الوطنية لتطبيع الوضع في مناطقها وتأمين مستلزمات الحياة المقبولة، وإن بمقدار ما، كانت تواجه باتهامات في شأن محاولة تقسيم لبنان وبناء كيان أو كانتون متقوقع. واللافت أن تلك المحاولات واجهت

منظمة التحرير لموقف سوريا حيال نضال الشعب الفلسطيني ومساعدتها لحركة المقاومة في نضالها ضد «العدو الصهيوني».

لم يبدر عن الحركة الوطنية أي رد على الاتفاق الفلسطيني-السوري. إلا أن كمال جنبلاط، بعد حديث مع مندوب الجامعة العربية الدكتور حسن صبري الخولي مساء الثلاثين من تموز، علّق بكل هدوء على بعض بنود الاتفاق وقال إنها تخلو من أهم نقطة هي انسحاب القوات السورية من لبنان. «فوزير خارجية سوريا أعلن أمام وزراء الخارجية العرب أن سوريا ستنسحب من لبنان، وقال تدليلا على ذلك إن قوات الأمن العربية ستحل محل القوات السورية. ونحن نطالب الجامعة العربية وممثلها في لبنان بأن يضعا برنامجا زمنيا واضحا لتنفيذ هذا الانسحاب»[٢٢].

لقد أجهض اتفاق ٢٩ تموز الفلسطيني-السوري منذ البداية، وذلك لجملة أسباب أهمها أن الفلسطينيين أصروا على فهمهم الخاص للبند المتعلق بعدم التدخل، وأكدوا بوضوح أنهم لا ينوون مغادرة مواقعهم في عينطورة وبعض مناطق جبل لبنان ما لم يسحب السوريون قواتهم. ثم إن الاتفاق السلمي بين سوريا ومنظمة التحرير تعرّض، على نحو مفاجئ بالنسبة الى دمشق، للانتقاد من جانب زعماء «الجبهة اللبنانية» الذين أقلقتهم آفاق التقارب الفلسطيني-السوري. وإلى ذلك لم تتمكن اللجنة الثلاثية اللبنانية-السورية-الفلسطينية التي تألفت لتنفيذ الاتفاق من مباشرة عملها الطبيعي. فالجلسة الأولى التي عقدتها في ٣٠ تموز كادت ان تكون أول وآخر جلسة لها، ما دامت المعارك الطاحنة اندلعت مجددا بعد بضعة أسابيع على جميع خطوط المواجهة.

في ٥ آب سقط حي النبعة الفلسطيني-الشيعي تحت ضربات الميليشيات المسيحية، وفي ١٢ منه اقتحمت فصائل الكتائب ونمور حزب الوطنيين الأحرار مخيم تل الزعتر. ورغم الاتفاق الذي وقع بين منظمة التحرير و«الجبهة اللبنانية»، بوساطة الدكتور حسن صبري الخولي وممثل الصليب الأحمر ببيروت، في شأن التقيد بجميع الأصول الدولية لدى إخلاء السكان، فقد أخلي ١٢ ألف شخص فقط من المخيم، فيما وقع أكثر من ألف وخمسمئة ضحايا المجزرة التي دبّرها المقاتلون المسيحيون ونشرت أبرز الصحف العالمية صورها.

أدى سقوط تل الزعتر إلى تعزيز مواقع «الجبهة اللبنانية» كثيرا. وتشجع قادة

الحركة أصبحت الآن شبه معزولة سياسيا وعسكريا وحتى من الزعماء المسلمين التقليديين في المنطقة الغربية»[٢١]. ولكي يستعيد جنبلاط المبادرة مهما كلف الثمن، حاول اقناع ياسر عرفات بضرورة الانتقال إلى الهجوم. وكان ذلك مهما بخاصة من اجل توفير إمكان التحدث من مواقع القوة في المفاوضات مع بيار الجميل، وهي مفاوضات كانت فرصتها واقعية تقريبا بفضل جهود الأب يواكيم مبارك.

إلا أن ياسر عرفات كان ينظر إلى الاوضاع من زاوية أخرى. فرغم مرور أكثر من شهر على قرار الجامعة العربية تشكيل قوات الأمن العربية، كان العمل في هذا الاتجاه بطيئا للغاية، ولم تصل الى لبنان حتى ذلك الوقت سوى قوات رمزية عاجزة عن التأثير جذريا في الموقف. ولم تسفر عن نتيجة أيضا مناشدة كمال جنبلاط المتكررة ملوك الدول العربية ورؤساءها من التدخل ووضع حد للاحتلال السوري للبنان. وردا على طلبات المساعدة اليائسة من الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، اكتفت القمة الثلاثية السعودية، المصرية، السودانية التي انعقدت في جدة في ١٧ تموز ١٩٧٦ بالدعوة مجددا إلى وقف إطلاق النار واشادت بقرارات الجامعة العربية في هذا الشأن وأيدت عقد الطاولة المستديرة من اجل تحقيق المصالحة بين جميع أطراف النزاع. وفي مثل هذا الوضع فضّل ياسر عرفات عدم تأزيم العلاقات مع السوريين، فدخل في مفاوضات معهم بواسطة الرائد عبد السلام جلود ليكسب الوقت ويحصل على الفرصة اللازمة لالتقاط الأنفاس.

اعتبر كمال جنبلاط الاتفاق الفلسطيني - السوري الذي وقع في ٢٩ تموز، بعد أسبوع من محادثات صعبة، محاولة لدق إسفين في العلاقات بين منظمة التحرير والحركة الوطنية، وحرمان الأخيرة الدعم العسكري الفلسطيني. فقد نص البيان المشترك على وقف إطلاق النار وتقيد منظمة التحرير بأحكام اتفاق القاهرة ١٩٦٩. وتضمن صيغة غامضة جدا في شأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، وهي صيغة فسرها كلا الطرفين على هواه. إذ أكد الفلسطينيون أن المقصود هو انسحاب الجيش السوري من لبنان، فيما قصد السوريون على وجه التحديد مسألة فك التحالف السياسي والعسكري بين منظمة التحرير وجنبلاط والحركة الوطنية. إلا أن أكثر ما هز زعماء الحركة الوطنية وقادة جبهة الرفض والتصدي الفلسطينيين وتنظيماتها في نص البلاغ هو التقويم الرفيع من

اللبنانية-الفلسطينية على قاعدة حفظ المصلحة الوطنية اللبنانية وصون الثورة الفلسطينية والتقاء هذين الاعتبارين في إطار المصلحة القومية العربية المشتركة»(٢٤).

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقد في ٢٠ آب وحضره عدد كبير من الصحافيين اللبنانيين والأجانب، أعلن كمال جنبلاط ضرورة زيادة عديد قوات الأمن العربية حتى تبلغ ١٥ ألفا وتزويدها جميع انواع الأسلحة، بما فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة. ويمكن أن تتكون نواة هذه القوات، باعتقاد جنبلاط، من وحدات الجيش المصري النظامية تعززها وحدات عسكرية من المغرب والكويت وتونس والصومال والعراق. وإلى ذلك يمكن إرسال آلاف عدة من المتطوعين إلى لبنان يتم اختيارهم من بين مئات الآلاف من الراغبين في التطوع في شتى أنحاء العالم العربي. وشدد جنبلاط على الضرورة الملحة لمثل هذه الحلول محذّرا من مغبة قيام «وطن قومي ماروني» في لبنان يكون أكثر خطرا من إسرائيل نفسها بمرات، على حد تعبيره. وأضاف محذّرا: «ولا تنسوا أنه في خارج لبنان نحو ٣ ملايين مهاجر معظمهم من الموارنة والمسيحيين. وفي الشرق العربي نحو ١١ مليون مسيحي سيتأثرون بقيام الدولة المارونية وسيتأثر ولاؤهم للقضية العربية شئنا أم أبينا»(٢٥).

وتأكيدا لهذه الفكرة كشف كمال جنبلاط النقاب عما سمي «الوصايا العشر» التي تسوق الدليل على ظهور مخطط تحويل لبنان إلى دولة مسيحية معادية للعرب المحيطين بها منذ الأحداث الدموية في ١٨٥٩-١٨٦٠. فهذه «الوصايا» التي عثر عليها في أحد أديرة المتن في ١٩٢٠ غدت في الحال الحاضر، كما أكد جنبلاط، مرشدا لعمل الكتائب والشمعونيين والرهبانيات المارونية. ويشرف مجمع سري، الأصح أن يسمى «بالغرفة السرية السوداء»، على متابعة تنفيذ كل واحدة من تلك الوصايا.

وبذا ينشأ انطباع كأن مثالية جنبلاط طغت على واقعيته في نهاية صيف ١٩٧٦، فكانت اللوحة التي يرسمها تفقد مع كل لمسة من الفرشاة بعضا من الوشائج التي تربطها بأرض الواقع. ذلك أن إيمانه الراسخ بأن الحسم العسكري هو وحده القادر على تحقيق الإصلاح السياسي وعلى إرساء أسس المجتمع الديموقراطي العلماني، لم يعد من زمان أمرا يشاطره فيه ياسر عرفات وكثيرون

الميليشيات المسيحية بانتصاراتهم فشرعوا يتكلمون عن الاستمرار في الحرب حتى النصر التام. وفي ١٣ آب بدأت القوات السورية قصفا مدفعيا مكثفا لمنطقة حمانا، وفي اليوم التالي أذاعت محطة عمشيت المسيحية بلاغا عن بدء القتال لتحرير جبل لبنان. ونشبت معارك ضارية بين ميليشيات «الجبهة اللبنانية» والقوات المشتركة في صنين وبسكنتا وعلى تلال الزعرور، ثم انبسطت تدريجاً في اتجاه عينطورة والمتين وبولونيا وبشلاما. وفي ١٦ آب استولى السوريون على حمانا بعد قصف مدفعي تمهيدي طويل الأمد فقطعوا مواصلات القوات المشتركة في منطقة عينطورة والمتين. ونشبت معارك طاحنة في الوقت ذاته على جبهة عاليه-الكحالة وفي بيروت كذلك. وكانت على أشدها هذه المرة أيضا في الوسط التجاري وساحة الشهداء.

وصرح كمال جنبلاط فور سقوط تل الزعتر أن باب المفاوضات بات مقفلاً، وأعلن بداية «الحرب الشعبية». وفي ١٧ آب توجه إلى الخطوط الأمامية في منطقة الزعرور، وفي اليوم التالي ألقى خطابا حماسيا في مهرجان المختارة أهاب فيه بالرجال الصمود وبذل التضحيات، وأكد أن الحركة الوطنية ساعية إلى النصر في الحرب وتسلم مقاليد السلطة كاملة في البلاد. وأضاف: «إني أدعوكم لأن تذهبوا بالمئات للدفاع عن الجبل. إنها جبال العنفوان والشرف اللبناني، ولنجعل منها تل الزعتر تتساقط أمامه أشلاء البرابرة الانعزاليين، وآنذاك نكون قد حققنا النصر»[٢٣].

وعلى مدار شهر آب ١٩٧٦ ظلت أروقة جامعة الدول العربية تخوض في موضوع عقد قمة عربية يراد لها أن تتخذ قرارات جذرية لتسوية النزاع اللبناني الذي طال أمده. وكان تباطؤ العرب يثير استياء كمال جنبلاط المدرك ان الوقت الذي يمر ليس في مصلحته. وفي نهاية آب بعث برسالة أخرى إلى الملوك والرؤساء العرب رجاهم فيها اتخاذ تدابير عاجلة لسحب القوات السورية من لبنان واستبدالها بقوات أمن عربية. وكتب في هذا الشأن: «إن عودة العلاقات اللبنانية-الفلسطينية إلى إطار الاتفاقات بين الحكومة اللبنانية والمقاومة مرهونة بالوصول أولاً إلى حل سياسي لبناني يقرر اللبنانيون من خلاله مستقبل بلدهم ونظامه السياسي، وتنبثق منه حكومة موحدة تمثل كل لبنان في ظل تسلم الرئيس المنتخب مسؤولياته. ومع هذه الحكومة الموحّدة يصبح ممكنا تطبيق الاتفاقات

اليسارية المتطرفة داخل الحركة الفلسطينية والقوى الوطنية التي تعارض كل الاقتراحات السلمية»[٢٧]. ولم يخفف من مرارة هذا الانتقاد الخبر الذي أذاعته وكالة «رويتر» في ١٤ أيلول عن رسالة وجهها الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف إلى حافظ الأسد والتي قيل انها تضمنت تقريعا لسوريا على محاولات فرض التسوية السلمية على لبنان بقوة السلاح[٢٨].

شعر كمال جنبلاط بالفراغ حواليه، فلاحت عليه بوادر الانفعال إلا أنه لم يتنازل عن مواقفه السابقة قيد أنملة، فأعلن في بداية أيلول: «على كل حال، لا يحل شيء في لبنان من دون الحركة الوطنية». وكان الشعور بالوحدة السياسية الخانقة يتعمّق كلما ازدادت مرارة المحاولات اليومية التي يقوم بها بعض شيوخ الدروز وأعيانهم لتأليب قسم من أتباعهم عليه، بتشجيع من الجانب السوري طبعا.

وعندما اقترب موعد اداء الياس سركيس القسم لوحظ أن الرئيس المنتخب يستعجل الأحداث. فبعد فشل المشاورات السورية-الفلسطينية في صوفر في ١١-١٢ أيلول ١٩٧٦ دعا السوريين والفلسطينيين إلى لقاء جديد في شتورا يشارك فيه هو. إلا أن جولتي المحادثات في فندق «بارك اوتيل» في ١٧ و١٩ أيلول لم تخرجا بنتيجة. وكانت المسألة الأساسية في جدول الأعمال انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية من المواقع التي تحتلها في الجبل. ومنذ اليوم الأول من المحادثات أبدى ياسر عرفات استعدادا لسحب قواته من المناطق الجبلية بشرط أن يتم الانسحاب في إشراف جامعة الدول العربية. وتم على الفور تأليف لجنة عسكرية فلسطينية-لبنانية لوضع جدول الانسحاب الفلسطيني وتحديد مساره. ولما كان للرئيس سركيس موعد في القاهرة مع الرئيس المصري أنور السادات في ١٨ أيلول، فقد تقرر إجراء الجولة الختامية من لقاء شتورا في ١٩ منه.

التقى كمال جنبلاط قادة منظمة التحرير في ١٨ أيلول وأبلغهم رفض الحركة الوطنية القاطع سحب ميليشياتها من المتن الشمالي. ومساء ذلك اليوم عقد في دار سينما «ستراند» بالحمراء اجتماع لممثلي الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية والشخصيات الوطنية اللبنانية أعلن فيه جنبلاط ضرورة توحيد كل الإمكانات السياسية والعسكرية للقوى الوطنية واليسارية في قبضة واحدة. وناشد قيادة «جيش لبنان العربي» أن تتحالف عسكريا وسياسيا مع الحركة الوطنية. إلا أن الأكثر إثارة في هذا الاجتماع كان خطاب ابو أياد الذي أكد متانة التحالف بين

من قادة منظمة التحرير الفلسطينية. فعندما كانت جبهة الرفض بزعامة جورج حبش تعارض قطعا المصالحة مع دمشق وتطالب بقيام سلطة شعبية وتحويل بيروت إلى «هانوي عربية»، أخذت تتعالى من الجناح اليميني في فتح دعوات لوقف مشاركة المقاومة في النزاع اللبناني والانفصال عن الحركة الوطنية. ومارس أنصار هذه الفكرة، وفي مقدمهم خالد الحسن، وهاني الحسن ضغوطا متزايدة على ياسر عرفات لإقناعه بتعارض أهداف الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية، وأنه تمادى في التغاضي عن سياسة جنبلاط المعادية لسوريا. وحتى أبو أياد القريب من كمال جنبلاط صار يعتقد أن الأزمة اللبنانية لن تنتهي إلا إذا تمكنت الحركة الوطنية و«الجبهة اللبنانية» والمقاومة الفلسطينية وسوريا، بل والشعب اللبناني الذي تمثله الغالبية الصامتة، من وضع صيغة مشتركة للتعايش ترضي الجميع.

ورغم الاخفاقات العسكرية والاحتكاك المتزايد مع الفلسطينيين والخلاف مع «جيش لبنان العربي» السائر في ركابهم، ظل كمال جنبلاط مصرا على رأيه متصورا أن إمكانات النصر لم تستنفد بعد. وفي نهاية آب انتعش لديه الأمل من جديد في مساعدات من الاتحاد السوفياتي. وتأكيدا لتلميحات السفير ألكسندر سولداتوف المتكررة أن تبدلات ملحوظة ستطرأ قريبا على موقف موسكو، وردت للمرة الاولى في بيان نشرته اللجنة السوفياتية للتضامن الأفروآسيوي في ٢٧ آب ١٩٧٦ إشارة صريحة إلى ضرورة انسحاب القوات السورية من لبنان، وإلى تأييد المواطنين السوفيات «الحازم» لوجهة نظر منظمة التحرير والحركة الوطنية القائلة بأن التسوية اللبنانية يجب أن تتم من دون أي تدخل أجنبي[٢٦].

إلا أن مزاج كمال جنبلاط أخذ يعتكر أكثر فأكثر من بداية أيلول. وكانت تأتيه يوميا مؤشرات على العزلة المتزايدة للحركة الوطنية. فاللقاء الأول بين الرئيسين الياس سركيس وحافظ الأسد دشّن موسم تقاطر السياسيين اللبنانيين على دمشق. ففي بداية الشهر المذكور زار العاصمة السورية بيار الجميل وكميل شمعون، وعلى أثرهما زارها بالتعاقب رشيد كرامي وصائب سلام والإمام موسى الصدر والمفتي خالد حسن. وكان مفاجأة مزعجة لكمال جنبلاط تبدل موقف القيادة السوفياتية. ففي ٨ أيلول ١٩٧٦ نشرت «البرافدا» مقالة استنكرت فيها دخول القوات السورية أراضي لبنان، إلا أنها انتقدت في الوقت ذاته «بعض العناصر

جعبته هو الفلسطينيون الذين كانوا لا يزالون يحتفظون بقدرات عسكرية كبيرة. وهم منذ أواخر الستينات يشعرون بالحاجة إليه ما دام دعمه السياسي لهم من أهم شروط بقائهم في لبنان. أما الآن فقد نشأ وضع يتوقف عليه مصير خطط جنبلاط التي تشكل مغزى حياته ومضمونها على الدعم العسكري من جانب الفلسطينيين. ولذا فإن انسحابهم، ناهيك بانكسارهم، إنما هو الكارثة بعينها. بيد أن انسحاب القوات السورية يعني هزيمة محققة لزعماء «الجبهة اللبنانية» من شأنها أن توفر لجنبلاط وائتلافه اليساري فرصة لتسلم السلطة.

ونشأت حلقة مفرغة. إلا أن للرئيس سركيس رؤيته الخاصة للمشكلة. فهو قال لجنبلاط: «الجيش السوري لا يستطيع الانسحاب إلا بعد الانسحاب الفلسطيني من المناطق اللبنانية، وتطبيق اتفاق القاهرة، وإعادة بناء الجيش اللبناني. وأسمح لنفسي في هذه المناسبة أن ألفت نظرك إلى أن التعامل مع دولة يختلف عن التعامل مع أفراد. يجب أن نعرف التحدث مع الدولة بلغة معينة، وان نحترم معنوياتها وهيبتها، وان نساير حساسياتها. إن تصرفك يصدم سوريا ويثير مخاوفها. وإني المرجع الوحيد المؤهل للمطالبة بخروج الجيش السوري. وهذا ما سأفعله يوم يصبح لبنان في غنى عن هذا الجيش. ولدي كل التأكيدات بأنه سيغادر لبنان بطلب مني. أما في الوقت الحاضر فلا مجال للمطالبة بانسحاب الجيش السوري حتى جزئيا. فالجيش السوري لن ينسحب بالقوة. وموقفك الهجومي منه لا يسهل انسحابه. فلا يتصورنّ أحد أني سأطرد الجيش السوري بالعصا. لا أنوي فعل ذلك، وليس لدي العصا اللازمة للقيام بمثل هذا العمل. لذلك، يجب أولا حلّ النزاع اللبناني-الفلسطيني، ثم المشكلة اللبنانية-اللبنانية، وأخيرا ننظر في الانسحاب السوري»[٣٢].

وما كان جنبلاط ليقبل هذا المنطق بأي حال.

-٣-

في نهاية أيلول ١٩٧٦ أدرك كمال جنبلاط أن الفلسطينيين يكادون يرضخون لضغط دمشق المتزايد ويكفّون عن المقاومة، وعندها تغدو هزيمة ميليشيا الحركة الوطنية التي لم تتحول إلى «جيش شعبي»، كما كان يريد، مسألة أيام لا غير. ومما زاد في درامية الموقف أن الزعماء المسلمين التقليديين الذين كانوا حتى

المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وقال: «كانوا يطلبون منا أن نقف ضد الذين يحملون السلاح معنا(...) ليس في النية تسهيل مهمة الرئيس سركيس بالانسحاب من الجبل(...) فإما أن يكون هناك حل شامل وإلا لا انسحاب من أي مكان»[٢٩].

استغرق لقاء شتورا في ١٩ أيلول أقل من ساعتين، فرفعت الجلسة دون أن يتوصل أطرافها إلى أي اتفاق. واعتبر كمال جنبلاط هذه النتيجة فوزا سياسيا رغم إدراكه أن إخفاق لقاء شتورا يؤدي حتما إلى مزيد من التصلب في موقف دمشق. وهذا ما حصل بالفعل. ففي ٢٢ أيلول تلقى الفلسطينيون إنذارا يلزمهم باتخاذ قرار في غضون خمسة أيام لسحب تشكيلاتهم المسلحة من جبل لبنان، والا فإن دمشق سترغمهم على الانسحاب بالقوة.

وفي ٢٣ أيلول جرت في فندق بارك اوتيل في شتورا مراسم تولي الياس سركيس مهمات رئاسة الجمهورية. ولم يحضر كمال جنبلاط حفل اداء القسم. وفي اليوم التالي عقد المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية برئاسته جلسة صاغت الموقف من الإنذار السوري. وأكد المجلس رفض مبدأ البحث في القضية اللبنانية والفلسطينية قبل مناقشة القضايا القائمة بين اللبنانيين أنفسهم. وأعلن أن مسألة انسحاب القوات المشتركة من المناطق الجبلية لن تبحث إلا بالارتباط مع انسحاب الجيش السوري من لبنان، وترك الميليشيات المسيحية جميع المناطق الجبلية والساحلية المأهولة سابقا بأنصار الحركة الوطنية الذين تعرضوا للتهجير القسري. وجاء في بيان المجلس: «ليس من حق أحد أن يطرح موضوع الانسحاب من الجبل أو غيره أو أن يبحث موضوع كهذا بمعزل عن الحركة الوطنية»[٣٠].

أبلغ كمال جنبلاط الى الرئيس إلياس سركيس وجهة النظر هذه أثناء لقائهما الثالث والأخير في أحد أجنحة المتحف الوطني صباح السادس والعشرين من أيلول. وقال له: «إني أقترح عليك خطة تسوية على ثلاث مراحل. الأولى انسحاب السوريين جزئيا من المناطق الدرزية، ولا سيما صوفر وجزين. الثانية اتفاق اللبنانيين على الإصلاحات والوجود الفلسطيني. والأخيرة انسحاب الفلسطينيين والسوريين كليا من كل المناطق اللبنانية»[٣١].

كان منطق كمال جنبلاط واضحا كل الوضوح. فالسهم الوحيد الذي بقي في

اللبنانية والمقاومة الفلسطينية حليفان صدوقان هما ليبيا والعراق، بوسعهما أن يقدما مساعدة بالمال والسلاح، كما فعلا سابقا، وبإرسال عشرات الآلاف من المتطوعين.

في ١٤ أيلول ١٩٧٦ سلم عزت عبد اللطيف القائم بأعمال السفارة المصرية في بيروت كمال جنبلاط دعوة رسمية من الرئيس أنور السادات لزيارة القاهرة. وكان لا بد من البحث عن سبيل لمغادرة لبنان. فمطار بيروت الدولي معطّل، والموانئ البحرية مطوقة بالسفن الحربية السورية والإسرائيلية. ولأسباب معروفة لم تعد واردة طريق دمشق التي كان يسلكها الزعماء اللبنانيون عادة إلى القاهرة.

استعان جنبلاط بالفلسطينيين، فلديهم من زمان مسالك سرية إلى مصر. وبعد ظهر ٢٦ أيلول توجه، فور انتهاء لقائه والرئيس الياس سركيس، إلى مرفأ الجية حيث كان ينتظره أعضاء الوفد المرافق. وعلى السلم المهتزة صعد إلى متن المركب «فينيسيا». وبعد ساعة في عباب البحر أخذت سلسلة الجبال اللبنانية الخضراء تغيب عن الانظار.

عند نهاية المياه الإقليمية حصل حادث كاد ان يودي بحياة جنبلاط ورفاقه. فقد تعرض المركب البطيء لنيران رشاش من زورق حربي إسرائيلي نقره بعد ذلك بـ«منقاره» الفولاذي مرات عدة مخلفاً ثغراً كبيرة في أعلى هيكله الخشبي. ومن حسن الحظ أن الحادث انتهى عند هذا الحد، فوصل المركب بسلام إلى ميناء لارنكا فجر اليوم التالي. واستقل جنبلاط ومرافقوه من هناك طائرة ذات تسعة مقاعد كان الرئيس السادات ارسلها إلى قبرص، وبعد ساعة هبطت الطائرة في مطار القاهرة الدولي.

نزل وفد الحزب التقدمي الاشتراكي في فندق «هيلتون» على شاطئ النيل. ومساء ٢٧ أيلول التقى كمال جنبلاط وزير الخارجية المصري نائب رئيس الوزراء إسماعيل فهمي، وفي اليوم التالي قابل الرئيس أنور السادات الذي استحسن خطة جنبلاط للتسوية ووعده بأن يرسل إلى لبنان مجموعة من ١٠ آلاف عسكري ويطلب من الرئيس الجزائري هواري بومدين دعم الوحدات المصرية بـ ٢٠٠ دبابة. وقال لجنبلاط: «أنا لا أمانع في مشاركة فرنسا. ولكن لا بد لك أولا من إقناع السعوديين بضرورة هذا الإجراء ثم الاتفاق مع الفرنسيين والجزائريين». وفي اليوم ذاته حضر جنبلاط مراسم الذكرى السادسة لرحيل الرئيس جمال عبد

وقت قريب يعارضون التدخل السوري، انقلبوا تماما وصاروا يعلنون على الملأ تنصلهم من كمال جنبلاط مؤكدين أنه لا يمثل مسلمي لبنان كما لا تمثلهم حركته الوطنية. وكلما ضيّق السوريون الخناق تبدد توهم جنبلاط في شأن التأييد الجماهيري من جانب السكان الذين لم يعودوا، على ما يبدو، يصغون إلى دعواته المتحمسة إلى «الحرب الشعبية»، ولم يبدوا استعدادا لمزيد من التضحيات. كتب جنبلاط بمرارة: «من الملاحظ حتى الساعة أن الشعب اللبناني، في معظم المناطق، لم يأخذ الصراع القائم بالجدية المتوجبة، ولا تزال فئات واسعة من الشباب والرجال بل الأكثرية الساحقة تعيش كأنها على هامش هذا الصراع القومي والاجتماعي المصيري ولا تشارك فيه(...) وهناك عشرات الألوف من المسلحين من جميع الأعمار لم يشتركوا جديا في القتال(...)»[٣٣].

كل ذلك لم يترك مجالا للشك في أن طاقات اليسار اللبناني في الداخل استنفدت في الحقيقة، وأن الوقوف في وجه الكارثة الداهمة يتطلب نجدة ومساعدة فاعلة من الخارج. ويتذكّر القائد الشيوعي جورج حاوي تلك الفترة: «في تلك الفترة كان يبدو لكمال جنبلاط ولنا في الحركة الوطنية أننا قد وصلنا إلى مأساة، وان الأمور ليست متوقفة على نسبة القوة الداخلية فقط، بل ان التأثيرات الإقليمية والدولية هي التي ستحسم الصراع(...)»[٣٤]. وكان كمال جنبلاط يرى أن العامل الإقليمي الحاسم هو استحصال موافقة عربية من دول مثل مصر والجزائر والمملكة العربية السعودية على مرابطة قوات كبيرة لها في لبنان بدلا من القوات السورية الموجودة هناك. فذلك يوفر الإمكان لحقن الدماء وتحديد مكانة الفلسطينيين في لبنان وضمانها وبدء حوار بين الأطراف اللبنانيين المتنازعين، مما يؤدي إلى إيجاد فرصة لتأليف حكومة الوحدة الوطنية والانتقال إلى تنفيذ الإصلاحات الديموقراطية. ولا يقل أهمية عن ذلك، باعتقاد جنبلاط، ما إذا وجدت وحدات عسكرية من الدول الأوروبية، وخصوصا فرنسا، في لبنان. فذلك من شأنه أن يضمن صون الحريات المدنية والتقاليد الليبرالية التي هي الشرط الضروري لإصلاح المجتمع جذريا. وظل جنبلاط يعلق كالسابق آمالا جادة على الاتحاد السوفياتي الذي لوحظت تبدلات إيجابية اخيرا في موقفه، وما كان بالإمكان تصور وقوفه متفرجا على محاولات السوريين دحر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اليسارية. وإلى ذلك ظل في احتياط الحركة الوطنية

يسعون إلى إبادة المقاومة الفلسطينية وفرض الهيمنة على لبنان دون منازع، ثم عرض خطة التسوية التي تفرد للمملكة العربية السعودية دورا قياديا بارزا فيها. استمع العاهل السعودي إلى كمال جنبلاط باهتمام وعناية، إلا انه رد ببضع عبارات غير محددة ولا تعطي صورة واضحة لموقفه.

غادر كمال جنبلاط الطائف إلى بغداد والتقى نائب رئيس الجمهورية صدام حسين. وخلافا لفكرة جنبلاط السابقة عنه، ترك صدام انطباعا في نفسه كسياسي جاد ينطلق من تقويم واقعي للوضع المعقد في المنطقة والعواقب المحتملة للتناقضات العربية. ورغم ذلك لازم جنبلاط إحساس بان الدافع الأول للزعيم العراقي ليس الرغبة في دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، بل على الأكثر إلحاق أكبر ضرر ممكن بالسوريين على أيديهما. وعلم جنبلاط في بغداد أن الهجوم السوري على جبل لبنان أسفر عن انسحاب الفلسطينيين من مواقعهم في اتجاه بحمدون. وما كان بوسع قوات الحركة الوطنية القليلة العدد أن تحتفظ لوحدها بمواقعها فاضطرت هي الأخرى إلى الانسحاب. وهز جنبلاط بخاصة نبأ فاجعة بلدة صليما التي بطش الكتائبيون بالدروز فيها. فتكلم أمام الصحافيين في بغداد وشدد على «ضرورة حرب التحرير الشعبية لتحقيق أهداف الأمة العربية وخدمة القضايا العادلة».

وردا على العملية العسكرية السورية في جبل لبنان، دعا الرئيس أنور السادات إلى عقد قمة عاجلة في الرياض تحضرها مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحدد السعوديون يوم ٢ تشرين الأول موعدا للقمة المصغرة وبعثوا إلى الرئيس حافظ الأسد دعوة رسمية للمشاركة فيها، فرفضها قائلاً أن القمة ينبغي الا تقتصر على البحث في الأحداث اللبنانية بل تتناول حلقة أوسع من مسائل العلاقات العربية وموقف العرب من إسرائيل، مما يتطلب دعوة وفد أردني أيضا إلى الرياض. وكان كمال جنبلاط يدرك أن رفض سوريا المشاركة في القمة يعود إلى رغبتها في كسب الوقت لتتمكن من دحر المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية نهائيا، ودق إسفين بينهما. فأدلى في ٢ تشرين الأول ١٩٧٦ بحديث إلى مجلة «روز اليوسف» القاهرية ناشد فيه الحكومات العربية أن تعقد القمة بدون الرئيس السوري.

وبعد ظهر ٣ تشرين الأول وصل كمال جنبلاط إلى باريس والتقى مساء وزير

الناصر. فأجلسه السادات في مجلس الشرف والتكريم، وقدمه إلى الحاضرين بصفة «ضيف مصر الكبير صديق ورفيق الراحل الكبير الرئيس عبد الناصر»(٣٥).

كانت البداية واعدة تماما. ولم يعكّر تفاؤل جنبلاط ورفاقه سوى أنباء المعارك الضارية أثناء الهجوم الواسع النطاق الذي شنه السوريون فجر ٢٨ أيلول ١٩٧٦ على مواقع القوات المشتركة في المتنين الشمالي والأعلى واستخدموا فيه الدروع والقذائف الصاروخية. وتقدمت القوات السورية في اتجاهين: على محور حزّرتا - ترشيش ومحور كفر سلوان - جوار الحوز - قرنايل، والتقت في المساء عند مشارف عينطورة والمتين وطوقت ترشيش من جميع الجهات. وكانت مدفعية «الجبهة اللبنانية» تقصف طوال النهار وبلا انقطاع المواقع الفلسطينية في الزعرور وصنين، وكذلك المناطق الموصلة إلى برمانا وبعبدات. اتصل كمال جنبلاط هاتفيا بياسر عرفات ومحسن إبراهيم بعد الظهر، وقبيل المساء تلفن إلى بيروت مرات عدة داعيا رفاقه في الحركة الوطنية إلى البسالة والصمود وانتظار نتائج رحلته التي ستغيّر الموقف جذريا في القريب العاجل، كما كان يأمل.

ومساء ٢٩ أيلول وصل وفد الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الطائف على متن طائرة الرئيس المصري. فاستقبل الضيوف اللبنانيين في المطار الأمير بدر بن عبد العزيز، ومن هناك توجهوا إلى مقر قائد الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي تربطه بكمال جنبلاط صداقة قديمة. وعلى العشاء عرض جنبلاط على الأمير عبد الله فكرته في شأن توسيع المشاركة العربية في تسوية الأزمة اللبنانية، وأخذ عنه نصائح طيبة عدة في ما يخص لقاء غد مع العاهل السعودي الملك خالد. ووعد الأمير عبد الله بتأييد جنبلاط وقال إنه سيبحث اقتراحاته مع السوريين. إلا أن لقاء جنبلاط والملك خالد صباح ٣٠ أيلول خيّب آماله بعض الشيء. بدأ كلامه مع الملك بعرض صفحات من تاريخ الحركة الوطنية مؤكدا أنها ليست شيوعية ولا يسارية، كما تدّعي ألسنة السوء، بل تنادي في المقام الأول بالحقوق المتكافئة للمسلمين مع المسيحيين. ولعلمه بالاهتمام البالغ الذي يبديه الملك خالد بالتضامن الإسلامي، حاول جنبلاط أن يستخلص من هذا الموضوع اكبر ثمرة ممكنة. إلا أن ذلك لم يترك، على ما يبدو، انطباعا عميقا في نفس محدثه الكبير. فانتقل جنبلاط إلى الموضوع الرئيسي واتهم السوريين بأنهم

ورغم كسب كمال جنبلاط الأكيد عطف الرأي العام الفرنسي، وخصوصا الجناح اليساري منه، فإن رحلته إلى باريس لم تكن موفقة بالمعنى السياسي. فالرئيس جيسكار ديستان بدد نهائيا أمله بأن تضطلع فرنسا بدور فاعل في تسوية الأزمة اللبنانية. وتأكد ذلك أثناء زيارة ديستان إلى إيران حيث أعلن رسميا أنه يحبذ فكرة الطاولة المستديرة لكنه لا ينوي إرسال قوات فرنسية إلى لبنان. ولم تكن متفائلة أولى أصداء محادثات جنبلاط الباريسية في لبنان. ففي معرض التعليق عليها قال كميل شمعون إنها مضيعة للوقت، وأعلن أنه لن يشارك في الطاولة المستديرة ما لم يتم سحب التشكيلات الفلسطينية نهائيا من الجبل وما لم تنفذ شروط اتفاق القاهرة.

ولم يبق أمام جنبلاط سوى الأمل في الأقطار العربية، إلا أن آماله خابت هنا أيضا. فعندما كان يقوم بزيارته لفرنسا لم يعد خافيا على الأوساط الديبلوماسية أن المملكة العربية السعودية لا تنوي اتخاذ أية عقوبات ضد دمشق، والأكثر من ذلك أنها أخذت، بالتعاون مع الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، تجري اتصالات مكثفة لاجراء مصالحة بين مصر وسوريا معتبرة ذلك أساسا للتسوية السلمية في لبنان. وقد تأكد كمال جنبلاط من هذه المعلومات على لسان الرئيس الجزائري هواري بومدين وكذلك وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة العائد توا من سوريا. وقد التقاهما جنبلاط صباح ٦ تشرين الأول في حديث طويل جرى بمنتهى الصراحة. وقال الرئيس بومدين إن المعلومات المتوافرة لديه تفيد أن القوات السورية على وشك دخول بيروت. والأكثر من ذلك أن سوريا ستحظى بتأييد معظم الدول العربية في هذا الشأن. وأضاف مخاطبا جنبلاط: «لا تصدق أحدا. إنهم يعدونك بالكثير لكنهم لن يفعلوا شيئا. الموقف صعب جدا في الحقيقة، وعليك أن تعتمد على نفسك فقط. نحن بالطبع نستطيع أن نساعدك بالسلاح، ولكن كيف تتسلمونه؟ ذلك غير ممكن عن طريق سوريا ولا عن طريق البحر[٣٧]. ونصح بومدين لجنبلاط في الختام بأن يلتقي الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي قبل العودة إلى القاهرة، فقد يحاول إقناع السوريين بالموافقة على حلول قوات الأمن العربية محل قواتهم. ووعد بومدين في هذه الحال، بإرسال وحدات مدرعة جزائرية إلى لبنان دون إبطاء.

وخلال لقائه في بنغازي والعقيد معمر القذافي استفسر الاخير منه تفصيلا عن

الخارجية الفرنسي لوي دي غيرينغو. إلا أن أولى بوادر خيبة الأمل الشديدة كانت تنتظره في فرنسا. فقد أكد له وزير الخارجية في حديثهما الذي استغرق ٤٥ دقيقة صدق نيات باريس في العمل لإحلال السلام في لبنان. واقترح عقد طاولة مستديرة في العاصمة الفرنسية يشارك فيها الأطراف المتحاربون اللبنانيون. لكنه استبعد كل إمكان للتدخل العسكري. ووجه الوزير الفرنسي اللوم إلى جنبلاط على موقفه السلبي حيال مبادرة الرئيس جيسكار ديستان في أيار، وأوضح له أن استخدام الفرنسيين القوات المسلحة لإحلال السلام لم يعد ممكنا إلا بقرار من مجلس الأمن الدولي.

وكان لكمال جنبلاط في باريس لقاءات عدة مهمة. ففي صباح ٤ تشرين الأول زار السفارتين المصرية والليبية، ومن هناك توجه إلى مقر الحزب الشيوعي الفرنسي حيث تحدث طويلا إلى امينه العام جورج مارشيه. وفي اليوم عينه التقى المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي جورج غورس الذي زار لبنان بمهمة سلمية مرتين في العام الأخير ويعرف اكثر من غيره ملابسات الوضع الداخلي في البلاد. إلا أن الحدث الأهم في جولة جنبلاط الباريسية هو لقاؤه وفرنسوا ميتران زعيم الاشتراكيين الفرنسيين الذي كان نجما ساطعا ليس في وطنه فقط بل وفي الأوساط اليسارية الدولية. وخلافا لغيره من السياسيين استقبل ميتران جنبلاط في منزله وتأثر كثيرا لهجوم الزورق الحربي الإسرائيلي على المركب الذي نقله من الجية الى لارنكا فاستدعى سكرتيره في الحال وكلفه إعداد مذكرة احتجاج خطية على هذا العمل الإرهابي الدولي.

وقبيل مغادرته فرنسا تحدث كمال جنبلاط في مؤتمر صحافي عقده في مكتب جامعة الدول العربية، فأثار دهشة الصحافيين الفرنسيين والأجانب بمخالفته الأصول المرعية منذ البداية، فبدلا من الرد على الأسئلة ألقى محاضرة ارتجالية حول التفاعل بين حضارات الغرب والشرق. وحظي بإعجاب الحاضرين بتعمقه في أدق معاني الحضارة الأوروبية وتاريخ المسيحية طوال قرون. وقال الوزير السابق ألبر منصور: «كان جنبلاط يتوجه إلى العقل الغربي وإلى الغربيين ليقول لهم نحن لسنا الشرق المتخلف كما تقولون، أو أن البلدان العربية متخلفة، لا، فنحن مشاركون في ثقافتكم وحضارتكم ومطلعون عليها. كان يريد أن يظهر لهم أن هناك شيئا غير ما يعتقدون»[٣٦].

للقيام بهجوم واسع في اتجاه المديرج - صوفر - بحمدون. وإلى ذلك لم يعد خافيا على كمال جنبلاط أن كثيرين من قادة منظمة التحرير المستائين من تصميمه على القتال حتى النهاية، أفلحوا في إقناع ياسر عرفات بضرورة التنصل من الحركة الوطنية، وتم في الجلسة الثانية لمفاوضات شتورا في ١١ تشرين الأول إعداد مسودة اتفاق سلام بموجب الشروط السورية، وكان سيتم توقيعه في ١٣ من الشهر المذكور. وقد «قرأ» جنبلاط الذي بات عارفا بما يُطهى فعلا في المطبخ السياسي العربي، رغبة الرئيس حافظ الأسد في أن يعزز مواقعه التفاوضية عشية القمة العربية، ويبين للزعماء العرب أية أصابع تمسك بالخيوط في مسرح «خيال الظل» اللبناني.

وفي ١٦ تشرين الأول توجّه الرئيس السادات لحضور قمة عربية في الرياض دون أن يلتقي كمال جنبلاط. وفي آخر لحظة حاول عباس خلف وتوفيق سلطان دون جدوى أن يقنعا المصريين بلزوم حضور كمال جنبلاط قمة الرياض. وردا على قولهما إن مشاكل لبنان لن تحل بدون «الحركة الوطنية»، أعرب وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي عن أسفه كونه لا يستطيع أن يفعل شيئا، ونصح لهما بالاستعانة بالفلسطينيين. قال توفيق سلطان في ما بعد: «تحدثنا مع إسماعيل فهمي في هذا الاتجاه: لا تزال هناك تسوية إشركونا فيها». فقال: «لا نستطيع، فليحاول أصحابكم». وسألته: «من هم أصحابنا»؟ فاجاب: «الفلسطينيون». فشعرنا بغصّة في الحقيقة، غصة كبيرة، حتى قلت له إن الطاولة لها أربع قوائم. فقال: «لا، الطاولة يمكن أن تقف على قائمة واحدة أيضاً. فقلت: «ما العمل»؟ قال: «فليبق كمال جنبلاط في البلد ونعطيه فيلا في مصر الجديدة» ولم يوافق كمال بك على هذه الأمور»(٣٨).

كذلك لم تسفر عن نتيجة المشاورات مع الفلسطينيين. فقد رفض ياسر عرفات اقتراحا بأن يبدي إرادة سياسية قوية ويشترط لحضور القمة العربية دعوة كمال جنبلاط إليها. ويستنتج من ذلك أن التعاون مع الحركة الوطنية بات عبئا ثقيلا على عرفات. وتنصل السعوديون أيضا من بت هذه المسألة، فأعربوا عن استعدادهم لدعوة جنبلاط إلى الرياض قبل افتتاح القمة أو بعدها، واعتذروا، آسفين، عن دعوته أثناء سير أعمالها.

نشأ فراغ مطبق حول كمال جنبلاط. وازداد إحساسه بالوحدة الخانقة عندما

الموقف في لبنان ووعده في الختام بكل ما يستطيع من دعم ومساعدة.

عاد كمال جنبلاط والوفد المرافق له إلى القاهرة في ٩ تشرين الأول، وفي اليوم التالي اتصل به ياسر عرفات هاتفيا وأبلغه أن الجولة الأولى من المفاوضات الثلاثية في شتورا برعاية جامعة الدول العربية انتهت دون أن تتوصل إلى اتفاق، وأن «الجبهة اللبنانية»، على حد علمه، ماضية في عزمها على إبادة فصائل المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان بأيدي السوريين والإسرائيليين. واتفق جنبلاط وعرفات على توجيه رسالة أخرى إلى الملوك والرؤساء العرب فورا لتوضيح الموقف ومناشدتهم أن يكونوا في هذه اللحظة المتوترة على مستوى مسؤولياتهم التاريخية الجسام.

وما ان وصل كمال جنبلاط إلى مصر حتى لمس تبدل الموقف إزاءه. فقد ظل المصريون يعاملونه بلطف وبكرم الضيافة ويلبون كل رغباته، إلا أن طلباته لمقابلة أنور السادات باتت تواجه بأعذار حول انشغال الرئيس المصري في هذا الوقت، حتى مل جنبلاط من تلك الاعتذارات المتكررة التي تعني ببساطة أن السادات لا يريد استقباله. فأعلن نيته المغادرة إلى لبنان فورا. إلا أن مماطلات ظهرت فجأة في هذا الخصوص أيضا وسببها، كما أوضحوا له، حرصهم على سلامته.

ولم تسفر عن نتيجة، الاتصالات مع السفارة السوفياتية في القاهرة. فرداً على طلب تأمين عودته إلى لبنان بواسطة السفن الحربية السوفياتية التي كانت آنذاك في البحر الأبيض المتوسط، تلقى جنبلاط رفضا رافقه كلام معسول حول التضامن المتواصل مع نضال القوى الوطنية اللبنانية. وكانت القيادة السوفياتية في السابق أيضا أبدت تملصا من هذا النوع عندما رجاها كمال جنبلاط أن تبعث إلى لبنان بسفينة مدنية لايصال الأغذية والأدوية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية. فقد كان من شأن هذا الإجراء، لو تم فعلا، أن يعني فك الحصار الذي ضربه السوريون والإسرائيليون على الموانئ البحرية اللبنانية، ويقدم دعما معنويا كبيرا لمقاتلي الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. إلا أن موسكو لم تتخذ، لا في المرة الأولى ولا في المرة الثانية، أي خطوات ملموسة، مما أقنع جنبلاط نهائيا بأن آماله في مساعدة الاتحاد السوفياتي كانت منذ البداية مبنية على رمال.

بعد ظهر ١٢ تشرين الأول ١٩٧٦ وصل نبأ يقول إن السوريين سددوا ضربة مباغتة إلى مواقع القوات المشتركة في جزين، ويبدو انهم يحشدون قواتهم تمهيداً

«الجيّة»، قال القبطان عندما دخلت السفينة الغور واضاف: «يوصلكم القارب إلى الرصيف، في أمان الله».

كان الوقت باكراً. وصلت سيارات ارسلها فرع منظمة فتح، إلى رصيف ميناء الجيّة المهدم بسبب القصف. ثم عادت متحاشية الحفر التي خلفتها القذائف، وعندما بلغت الطريق الساحلية انطلقت بسرعة أكبر في اتجاه بيروت. إلى الشمال ينبسط البحر بلا حدود ولا قاع، ولا سبيل إلى فهم مغزاه، كما هي الحياة النابضة في تعاقب المد والجزر الدائمين. لم تبزغ الشمس بعد، إلا أن زرقة الوهاد الجبلية توشحت بإطار الفجر الذهبي.

وعندما لاح أول مخفر في الطريق انتفض كمال بك ليبعد عنه ذهول السهاد. وبحركة معتادة من يده عدل خصلة الشعر المتدلية على جبينه. واكتسى محياه، النحيل أكثر من المعتاد في الآونة الأخيرة، مسحة من الصرامة والهدوء، ونظرة العينين البنيتين المتقاربتين تشع بومض الاعتداد والكرامة والثقة بالنفس. وفي زاويتي الشفتين تجمدت حسرة مريرة لا يعرفها إلا من جرّب الوحدة القاتلة وراء جدار سوء الفهم الأصم وخيانة الأصدقاء والحلفاء.

-٤-

حدث في الرياض في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٦ما توقعه الرئيس هواري بومدين، فتمت المصالحة بين القاهرة ودمشق. وأجمع الزعماء العرب على تأييد الصيغة السورية للسلام التي تلوح بين سطورها هفوات قرمزية لحرب طويلة الأمد. ونصت القرارات التي أعلنتها القمة العربية المصغرة على وقف إطلاق النار الساعة السادسة من صباح ٢١ تشرين الأول وتشكيل قوات الردع العربية المشتركة، على قاعدة قوات الأمن العربية المرابطة في لبنان، بحيث يصل تعدادها الإجمالي إلى ٣٠ ألفا وتخضع مباشرة للرئيس الياس سركيس. وتكلف قوات الردع العربية، وكذلك اللجنة الرباعية المكونة من ممثلي المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وسوريا، متابعة انسحاب تشكيلات الأطراف المتحاربين إلى المواقع التي كانوا يشغلونها قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥، وتنفيذ الفلسطينيين شروط اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ في غضون ٩٠ يوما من لحظة وقف إطلاق النار.

تكاثرت عليه النصائح بالعدول عن العودة إلى لبنان حيث يهدد الخطر حياته. وعندما عرض عليه الجميع اللجوء موقتاً، ألح عليه المصريون أن يبقى في القاهرة ووعدوه بفيلا مجانية تليق بمكانته. ونقل إليه السفير الجزائري عرضا مماثلا من الرئيس هواري بومدين. أما أصدقاؤه الذين غدا هذا الموضوع ملحاً للغاية بالنسبة إليهم، فقد بحثوا في شتى الإمكانات الأخرى للجوء السياسي ابتداء من الهند وحتى الاتحاد السوفياتي. وكان كمال بك يستمع إلى تلك النصائح والاقتراحات عابسا منسحقا تحت شعور باطني بأن قوة مجهولة تقف وراء كل تلك الملابسات، وتسعى إلى إرغامه على الاعتراف بالهزيمة وترك المسرح السياسي إلى أن يحل الفصل الأخير والحاسم في المأساة اللبنانية.

وبمغادرة السادات إلى المملكة العربية السعودية انتهى أمد «الأسر المصري». إلا أن الوداع كان متواضعا جدا بالمقارنة مع الاستقبال. فعصر ١٦ تشرين الأول جاء ضابط أمن إلى الفندق وطلب من الضيوف اللبنانيين أن يحزموا أمتعتهم ويتركوها في الغرف ويلتقوا في البهو. نقل جنبلاط ورفاقه من الفندق إلى وزارة الخارجية حيث جرت لهم مراسم التوديع الرسمية في ربع ساعة. وأبلغهم الديبلوماسي الكبير الذي رافقهم أنهم سيبحرون إلى لبنان، لكن الإذاعة ستعلن، بقصد التغطية، أن الوفد اللبناني غادر بالطائرة من القاهرة إلى الرباط تلبية لدعوة العاهل المغربي الحسن الثاني.

وكان توديع الأصدقاء أقصر من ذلك. فقد أطلق كمال جنبلاط العنان لعواطفه، على غير المتوقع، وعانق الرفاق الذين ظلوا في القاهرة وهم عباس خلف وفؤاد طحيني وسالم عبد النور وقبّلهم، وقال متأثرا: «من يدري؟ ربما هذا هو لقاؤنا الأخير». ولا يعرف حقيقة مشاعره في تلك اللحظة إلا الذين يتذكرون أنه لم يتعود مثل هذه الأمور. فهو مدى العمر كان يتحاشى العناق والقبل المعتادة في المجاملات اللبنانية[٣٩].

في ساعة متقدمة من الليل نقل كمال جنبلاط ورفاقه إلى أحد أرصفة ميناء الإسكندرية. قبطان سفينة الشحن التركية غير المكيّفة لنقل الركاب تنازل عن كابينته الضيقة لكمال بك، فيما آوى الآخرون «محشورين» في الكابينتين المتبقيتين. وبعد ثلاثة أيام من الترجح الخفيف على أمواج تشرين الواطئة، خففت السفينة سيرها ولاح الشاطئ في الأفق المنظور.

أمام حركة السير. وفي ١٤ منه دخلت قوات الردع الشوف واحتلت دير القمر وبيت الدين. وفي اليوم التالي تحركت في وقت واحد من خلده جنوبا وانطلياس شمالا وسيطرت على كل المواقع الحيوية في بيروت الغربية والشرقية.

ومن منتصف تشرين الثاني دخل الفلسطينيون في اتصالات مكثفة مع القيادة السورية انتهت بالمصالحة التامة بين منظمة التحرير ودمشق، بل ودشنت مرحلة جديدة في «التعاون الاستراتيجي» في ما بينهما. ورغم إعلان ياسر عرفات مرارا نيته في العمل على تحسين العلاقات بين القيادة السورية والحركة الوطنية اللبنانية، فقد ظلت هذه المسألة في نقطة الجمود. ولفترة ما خفف كمال جنبلاط كثيرا من حدة انتقاده «السلام السوري» وأوفد محسن دلول إلى دمشق وكلفه بمهمة تحليل إمكان الحوار المباشر مع الحركة الوطنية، إلا أن هذه المهمة أثبتت مجددا أن السوريين شطبوا الحركة الوطنية من حسابهم نهائيا، وأنهم لا يرغبون في أي تفاوض معها. ولم يعد كمال جنبلاط ولا زعماء الأحزاب اليسارية آنذاك يشكون قيد أنملة في أن الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٧٦ انتهت بهزيمة ماحقة للقوى الوطنية اللبنانية.

ورغم مأسوية الموقف، لم يفقد كمال جنبلاط لحظة معنوياته ورباطة جأشه، فقد ظل أمام الناس كالسابق هادئا واثقا من نفسه. وليس إلا أقرب معارفه الذين خبروه سنين طوالا، يدركون مدى الطاقات النفسانية الهائلة والإرادة الصلبة التي يتطلبها ستر الألم الفظيع عن أنظار الآخرين، ألم الفشل في تحقيق الهدف الذي نذر له نفسه وكافح من أجله طوال اكثر من ثلاثين عاما. قال جورج حاوي بعد كثير من السنين متذكرا تلك الأحداث: «لقد وضع مؤتمر القاهرة جانبا كل مطالب الإصلاح التي رفعت لواءها الحركة الوطنية، وكذلك لم يجر تحقيق أي من أهداف الشعب اللبناني. وأقر فقط نشر قوات أمن عربية... فبدأت حالة من الانهيار في الوضع الوطني الفلسطيني. المرحلة الأولى كانت مرحلة تطبيق هذا الاتفاق وكان لا يزال عرفات والقيادة الفلسطينية في تنسيق مع القوى الوطنية اللبنانية بغية تنفيذ الانسحابات من المواقع التي كنا لا نزال نحتلها سوية في الجبل وفي مناطق الشمال والجنوب وحتى في بيروت. طبعا كانت عملية تسليم مواقع قوات الأمن العربية المشكّلة من أجل الاشراف. كان الهدف الا تكون القوات السورية في الأماكن التي يتمركز فيها الفلسطينيون وقوات كمال جنبلاط، بل ان

وفي ٢٠ تشرين الأول وافق جميع أطراف النزاع - «الجبهة اللبنانية» والحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية - على وقف إطلاق النار. إلا أن كمال جنبلاط لم يفقد الأمل نهائيا برغم اضطراره الى قبول مطالب الرياض. فالقمة المصغرة عندما حددت العدد الإجمالي لقوات الردع لم تتخذ أي قرار في شأن تركيبة تلك القوات. ذلك بأن هذه المسألة الجوهرية بالنسبة الى لبنان كان يجب أن تبحث في قمة جامعة الدول العربية في القاهرة يوم ٢٥ تشرين الأول. وعلى أمل أن تسفر قمة القاهرة عن تقليص الدور العسكري السوري في لبنان الى درجة كبيرة أو إلغائه نهائيا بعث كمال جنبلاط رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب قبيل افتتاح القمة دعا فيها إلى مشاركة عربية أوسع في تشكيلات قوة الردع ومرابطتها لاحقا في جميع مناطق لبنان من دون استثناء. وأعاد إلى الأذهان أن الحركة الوطنية لا تزال مصرة على انسحاب القوات السورية من البلاد.

إلا أن هذه الآمال خابت نهائيا. فقمة القاهرة التي عقدت في ظل المصالحة بين الرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد، لم تكتف بإبرام قرارات الرياض بل أعطت الضوء الأخضر للسوريين في تسوية النزاع اللبناني وأمنت صدقية لوجودهم العسكري في لبنان من خلال موافقة السلطة الشرعية المتمثلة في الرئيس الياس سركيس عليه. ورغم اعتراضات ياسر عرفات اليائسة تم تحديد حصة السوريين من قوات الردع العربية بـ ٢٥ ألف جندي وضابط، أما الخمسة آلاف المتبقية فكانت لقوات رمزية تماما من المملكة العربية السعودية وليبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن الشمالي والسودان. وما كان نجاح دمشق الباهر في الحصول على الضوء الأخضر لاحلال «السلام السوري» (Pax Syriana) في لبنان واستئناف المساعدات المالية السعودية المجمدة منذ حزيران، يعني هزيمة لمصر، فهي حصلت في مقابل ذلك على اعتراف غير معلن من الزعماء العرب باتفاقية سيناء الثانية أو الامتناع عن انتقادها في أقل تقدير.

عقب قمة القاهرة شرع الفلسطينيون في نقل تشكيلاتهم المسلحة من الجبل إلى الجنوب اللبناني، وعلى أثرهم أخذت ميليشيات الحركة الوطنية تترك مواقعها. ومن ٩ تشرين الثاني شغلت قوات الردع العربية، أو قل وحدات الجيش السوري في خُوذ الجامعة العربية الخضراء، مواقعها في عاليه وضهور الشوير وشاطئ المتن الشمالي والجنوبي، وبعد يومين أعيد فتح طريق دمشق-بيروت

بخاصة الاستفزازات التي تكررت أواخر عام ١٩٧٦ ضد عدد من الصحف والمجلات البارزة، إذ اعتبرها محاولة للقضاء على حرية الرأي التي تشكل أساس الحريات المدنية التقليدية في لبنان. ففي ١٥ كانون الأول اقتحمت فصائل سورية في قوات الردع العربية مباني جريدتي «المحرر» و«بيروت» ومجلة «الدستور»، وخلال الأيام القليلة التالية تعرضت لهجمات مماثلة جرائد بيروتية متنفذة مثل «السفير» و«النهار» و«الاوريان-لوجور» وتمركز الجنود السوريون في مكاتب «النهار» و«الاوريان» الموجودة في مبنى واحد، واخرجوا المحررين والعاملين منها ومنعوا الدخول الى المبنى والمباني المجاورة التابعة لـ«النهار»، ونقلوا بعض محتويات ارشيف «النهار» الى دمشق. واستمر الجنود السوريون في المبنى معطلين صدور الصحيفتين قرابة ثلاثة اسابيع. وفي طرابلس دهم عسكريون سوريون من أفراد قوات الردع العربية مكتب منظمة حزب البعث الموالي للعراق واعتقلوا عددا من مسؤوليه، واحتلوا منزل عبد المجيد الرافعي أمين سر القيادة القطرية للحزب. وأطلقت الدوائر الأمنية السورية العنان لنفسها في البقاع وعكار الى درجة لم تر معها ضرورة للتستر بواجهة قوات الردع العربية. وتأكيدا لأسوأ توقعات كمال جنبلاط تصاعدت الميول المعادية للديموقراطية باطراد حتى أن رئيس الوزراء سليم الحص أعلن الرقابة على الصحف في البلاد تحت ضغط السوريين.

بعد ١٥ تشرين الثاني بحثت الأوساط السياسية اللبنانية في موضوع تأليف الحكومة. ولم يكن سرا أن الرئيس الياس سركيس كان يفكر في إحياء الصيغة الشهابية القديمة القاضية بمشاركة بيار الجميل وكمال جنبلاط في الوزارة. ففي عهد اللواء فؤاد الشهاب ساعد هذا النموذج على إحلال الاستقرار واستتباب الأمن حقا، ولذا كان الرئيس سركيس يأمل بصلاح هذا النموذج على القدرعينه من الفاعلية هذه المرة أيضا. فهو ما كان يرى مشكلة كبيرة في تحقيق الإجماع بين اليسار واليمين على مسألة الإصلاحات. إلا أن مشروع إلياس سركيس واجه معارضة شديدة من القيادة السورية التي لا يروقها حتى مجرد التفكير في دخول جنبلاط الحكومة. وقال الرئيس حافظ الأسد للشهابي القديم فؤاد بطرس الذي أوفده الياس سركيس إلى دمشق في ٢٦ تشرين الثاني للاستحصال على موافقة الرئيس السوري على تأليف حكومة يشارك فيها الجميل وجنبلاط: «إنكم لا

تكون هناك قوات من السودانيين أو السعوديين أو اليمنيين أو الليبيين لإعطاء بعض الاطمئنان لحرية الحركة ولكي لا تحصل أجواء إرهابية. كنّا في تلك المرحلة لا نزال ننسق مع عرفات ونحاول أن نستطلع إلى أي مدى وصل إطباق الكماشة على الحركة(...) وواصلنا اجتماعات أسبوعية في المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية برئاسة كمال جنبلاط ولكن ليس في منزله. أخذنا مقرا للمجلس في منطقة جل البحر في بناية قيد الإنشاء(...) آنذاك بذلنا جهدا للتعامل مع السلطة الشرعية، وشجعنا الاتصالات الجانبية بين القوى الوطنية لكمال جنبلاط والياس سركيس. اشتغلنا بمرونة كبيرة مع الطرفين السلطة اللبنانية والقوى العربية الأخرى. وهنا طبعا كان دور أوساط ثانية مثل كمال جنبلاط والقوى غير الشيوعية، وأبرز شيء كان التعاطي مع السودانيين والسعوديين. ونحن كانت علاقاتنا أفضل مع اليمنيين والليبيين كقوات أمن عربية موجودة. وفي ذلك الوقت يمكن القول إنه حتى المرابطون بصفتهم تيارا إسلاميا قد اهتدوا إلى طريقة جيدة للعلاقة مع السعوديين والسوريين فكانوا يذهبون ليؤدوا صلاة الجمعة معهم ويقدموا اليهم بعض الهدايا(...) إذن كانت سياستنا العامة تهدئة من الداخل، ومعرفة كيف ننهزم، وتخبئة السلاح والذخيرة في أماكن آمنة استعدادا لمعاودة المعركة إذا فرضت مرة اخرى»[٤٠].

وإلى ذلك فإن الكثير مما حذّر منه كمال جنبلاط في الأشهر الأخيرة بات من الوقائع اليومية. فقبل حين كان اللبنانيون يتشكون من الفدائيين الذين يفتشونهم على نحو فظ مهين على حواجز التفتيش. أما الآن فقد باتت الحواجز الكثيرة التي رفعت عليها الأعلام السورية وصور الرئيس حافظ الأسد وشعارات البعث الملصقة أو المخطوطة بالأصباغ على جدران المنازل المثقوبة بالشظايا، من معالم التضاريس المحلية التي تثير التذمر والاستياء. والأكثر إزعاجا وإيلاما أن وصول الوحدات العسكرية السورية ضمن القوات العربية إلى مناطق تمركزها الدائم اقترن بظهور مدنيين من الجماعات الموالية لسوريا يوزعون على الأهالي المطبوعات الدعائية الصادرة عن «الصاعقة» ويتسببون في إثارة الاشتباكات والنزاعات مع أعضاء أحزاب الحركة الوطنية ومنظماتها. وبحجة إحلال النظام كان السوريون يمارسون التحري في مكاتب بعض الأحزاب اليسارية والوطنية ويوقفون المسؤولين القياديين والعاديين. وكانت تثير قلق كمال جنبلاط واستياءه

الأهلية والسابعة منذ بدء صعود نجمه السياسي. في ذلك اليوم دعا المبعوث الخاص لجامعة الدول العربية حسن صبري الخولي العميد اده الى الغداء في فندق «كورال بيتش». وبعد الغداء أوصل العميد بسيارته «الفورد» مبعوث الجامعة إلى مقره، وواصل طريقه إلى المنزل. وما إن تباطأت السيارة أمام المدخل حتى انهالت عليها صلية رشاشة من «فيات»، لا أحد يعرف من أين جاءت في تلك اللحظة. ونجا ريمون اده بأعجوبة إذ أصيب بخدش بسيط، فيما أصابت رصاصة عين مرافقه محمود جرادة ونقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية في حال خطيرة.

إلا أن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فبعد شهر واحد تعرض ريمون اده لمحاولة اعتداء أخرى في باب داره منتصف ليل ١١ كانون الأول ١٩٧٦. وقد رأف به المصير هذه المرة أيضا، إلا انه أصيب بجرح طفيف في ساقه. وطفحت كأس صبر الرجل لمحاولة الاغتيال الثامنة. وعندما سلمه السفير المصري دعوة من الرئيس أنور السادات أواسط كانون الأول قبلها وسافر إلى القاهرة دون أن يمتحن الأقدار مرة أخرى. ومن هناك هاجر إلى باريس ليقيم فيها دائماً وتقول رواية أن العميد اده قبل الدعوة المصرية اثر زيارة قام بها لمنزله مسؤول امني كبير وابلغه انه بات عاجزاً عن حمايته وينصح له بالسفر، وخصوصاً بعد تمركز وحدة سورية تابعة لقوات الردع العربية في مبنى قيد الانشاء قبالة منزل العميد في شارع اميل اده.

بعد هجرة العميد ريمون اده احتل كمال جنبلاط الخانة الأولى في «القائمة السوداء». ورغم عدم ارتياحه بالطبع الى هاجس الخطر المميت الذي يتربص به فإن موقفه منه كان هادئاً نسبيا، كونه قدرياً أصلا. وكان يرد بابتسامة حزينة على إلحاح القريبين منه بأن يلتزم الحذر والحيطة، فيذّكرهم بأن الرجال من آل جنبلاط نادرا ما يموتون في الفراش. وكان سبب التوتر النفساني المتزايد يوما بعد يوم ليس التهديد بالقتل الذي لم يكن مصدره خافيا عليه، بل الوحدة المرهقة لإنسان واجه جدار سوء الفهم، واتضح له، بعد فوات الأوان، انه لم يكن في الحقيقة يمتلك حلفاء حقيقيين وأصدقاء مخلصين حتى النهاية في طريقه الطويل إلى تجسيد المبادئ العزيزة على فؤاده.

ولقد تركت الهزيمة العسكرية وما أسفرت عنها من وقائع جديدة آثارها في سائر زعماء الحركة الوطنية. ورغم استمرارهم في التردد على كمال جنبلاط

تستطيعون الرجوع إلى الوراء. أنظروا إلى المستقبل(...) يجب أن تعلموا أن كمال جنبلاط هو سبب الأزمة في لبنان والمنطقة. لقد تآمر على أمن لبنان وسوريا، ولو أنه انتصر، لما كان رحم أحدا. إنه يحاول الآن إعادة علاقته معنا، ولكننا نرفضها. لقد عزلناه وأوصدنا كل الأبواب بوجهه، فهل تريدون فتحها له من جديد؟ بوجود كمال جنبلاط لن يرتاح أحد، لا لبنان، ولا سوريا، ولا الرئيس سركيس نفسه. جنبلاط قد انتهى، ويجب أن ينتهي».

ولما سأل فؤاد بطرس الرئيس الأسد: «أتريدون القضاء على كمال جنبلاط؟» أجاب الرئيس السوري: «القضاء عليه جسديا. لا. إننا لا نؤمن بالاغتيال السياسي، أما القضاء عليه سياسيا، فنعم، يجب أن يعود كمال جنبلاط مواطنا عاديا كالآخرين جميعا»[٤١].

وكانت سرت في لبنان خريف ١٩٧٦ شائعات حول خطط لتصفية كمال جنبلاط وعدد من أبرز السياسيين اللبنانيين جسديا. ونسبت روايات مختلفة تلك المخططات الرهيبة إلى «الموساد» تارة وإلى المخابرات المركزية الأميركية طوراً أو الى الاستخبارات السورية وغيرها من الدوائر الأمنية تارة أخرى. وأثارت تلك الأقاويل القلق والتوتر في الاوساط السياسية، ذلك بأن اللبنانيين تعودوا من زمان أن يثقوا بالشعائعات المتكررة أكثر من وثوقهم بالأخبار الموثوقة. وكان كمال جنبلاط في الصيف تلقى أولى المعلومات عن الاغتيالات السياسية التي يجري التخطيط لها، فحذّر الرأي العام من ذلك علنا في تصريح أدلى به في الأول من أيلول. وتأكد واقع تلك التحذيرات الرهيبة في انفجار سيارة «رينو» مفخخة بالديناميت ظهر ٤ تشرين الثاني في حي فرن الحطب، بالمصيطبة، على مقربة من منزل جنبلاط. في ذلك اليوم اتصل كمال جنبلاط بالعميد ريمون اده هاتفيا ووصل إلى منزله في شارع أميل اده في الحادية عشرة والنصف ليلا. وسلم العميد ورقة مطوية على أربع وقال له: «هذه «قائمة سوداء» اسمك فيها الأول واسمي الثاني». فرد ريمون اده: «عندي الورقة نفسها ولكن عليها اسمك قبل اسمي». فكان جوابه: «ما بقدرش صدّق». فأعطاه العميد «القائمة السوداء» الموجودة لديه وتأكد كمال جنبلاط من أن اسمه هو الأول فيها[٤٢].

إلا أن الأحداث اللاحقة أثبتت أن «قائمة» جنبلاط أدق. فبعد أسبوع، أي في ١١ تشرين الثاني، جرت محاولة لاغتيال ريمون اده، وهي الثانية أبان الحرب

الراديو في انتظار أنباء استثنائية من دمشق(٤٣).

كانت الغيوم تتلبد في سمائه يوما بعد يوم. وكان هاجس النهاية الفاجعة يلاحق القريبين منه، فأخذوا يلحون عليه بمغادرة لبنان وانتظار أوقات أفضل في مكان آمن. وكان الكثير من السياسيين المعروفين هاجروا إلى أوروبا. وقد اتصل العميد ريمون اده من باريس هاتفيا بكمال جنبلاط وعرض عليه الانتقال إلى فرنسا حيث بالإمكان تشكيل حكومة منفى لبنانية. إلا أن الفرار من لبنان كان أمرا مرفوضا في المطلق من جانبه. وفي تكراره القول إن الرجال من آل جنبلاط نادرا ما يموتون على الفراش شيء أكثر مما يستطيع القريبون منه فهمه. كان هؤلاء في السياسة يعملون بمعايير المنفعة والجدوى والمصالح، وفي اعتقادهم أن التراجع الوقتي أو المناورة التكتيكية وسيلة صالحة لتقريب الهدف المنشود. أما جنبلاط فهو أمام خيار آخر. كان واثقا من أن الرسالة التي جاء بها ومعها إلى هذا العالم أثمن وأهم من حياته شخصيا. ولذا ما كان بوسعه أن يتراجع أو يناور. وليس من حجة دامغة على أحقيته سوى الصمود والوقوف في وجه المصير.

آنذاك أخذ جنبلاط يعاني مرارة فتور العلاقة مع الفلسطينيين. فهو يدرك أن ابتعادهم عن الحركة الوطنية جرى رغما عنهم، تحت ضغط رهيب من جانب السوريين وباستحسان عدد من الدول العربية، إلا انه لم يستطع الفكاك من الشعور بالمرارة الذي يلاحقه. ومن بين الخسائر التي تألم لها، كانت تلك هي الخسارة الأكثر إيلاما والأشد إيذاءً. وقد تبددت آخر شكوكه في شأن نيّة قيادة المقاومة الفلسطينية التنصل منه نهائياً في بداية آذار ١٩٧٧ إذ لم توجه إليه الدعوة للمشاركة في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي كان مزمعاً عقدها في القاهرة. ويعني ذلك التصرف المتقصد الذي لم يكن يجرؤ على التفكير فيه قبل حين أحد من أكثر الزعماء الفلسطينيين يمينيةً أن كمال جنبلاط بات في النهاية «شخصا غير مرغوب فيه» في عالم السياسة العربية.

وقد استغرب الجناح اليساري في منظمة التحرير غياب كمال جنبلاط عن افتتاح دورة القاهرة. وبضغط من أبو صالح وعدد من القادة الفلسطينيين تقرر إرسال برقية إلى كمال بك ليحضر الى مصر على جناح السرعة ويلقي كلمة في احدى الجلسات العامة للمجلس الوطني الفلسطيني. ولعلمه بأن جنبلاط لن يقبل دعوة توجه إليه بهذه الصورة، استقل أبو صالح برفقة عباس خلف الذي كان

كعهدهم السابق، فما كان يفوته أن الكثيرين منهم فقدوا في الآونة الأخيرة اهتمامهم بالمساجلات العقائدية الحصيفة. وعندما كانوا يسمعونه يهاجم السوريين وينتقدهم بشدة أمام الآخرين ينكمشون متشنجين بنظرات زائغة أو يحذّرونه من مغبة الكلام واضعين السبابة على الشفتين. والتصرف الأخير يسلّيه بعض الشيء، فهو على يقين من أن بعض زواره لا يستنكفون عن مهمة المخبرين الذين يحصون عليه حركاته وسكناته، فتكاد كل كلمة يتفوه بها تجد موضعا لها في ملفات السفارات الأجنبية والدوائر الأمنية. وكان يقول في مثل هذه الأحوال مازحاً: «ذلك افضل. فلتحصل الهيئات المعنية على المعلومات من مصادرها الأولى»!

بيد أن جنبلاط نفسه كان يتلقى معلومات مزورة بهدف حمله على الإدلاء بتصريحات أو القيام بخطوات غير موزونة. وقد سعى زعماء الجناح اليميني في منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحيلولة دون تحقيق أي انفراج في علاقة جنبلاط مع دمشق فكانوا يدفعون إليه بين الفينة والفينة بأخبار كاذبة عن نضالات مزعومة ضد النظام الحاكم في سوريا، أو عن انقلاب عسكري يجري التحضير له في الجيش هناك. ومما جعل تلك الأخبار المزورة شبيهة بالحقيقة، أنها غالبا ما كانت تستند إلى أحداث فعلية، طفيفة بالطبع، تعمل الدوائر الأمنية الفلسطينية على التهويل بها حتى تتخذ أبعادا خيالية حقا. فمقتل المقدم علي حيدر قائد حامية حماة في تشرين الأول ١٩٧٦، مثلا، فُسّر على أنه مؤشر لمؤامرة تختمر في أوساط الجيش السوري، وأن مقتل مدير جامعة دمشق محمد الفضل في شباط ١٩٧٧ صوّر على أنه مشهد من مشاهد موجة الإرهاب التي اجتاحت البلاد! وبهذه الروحية فسّرت فاجعة الشيخ مروان حديد الذي ألقى خطبة مناوئة للبعث في مسجد البارودية وتوفي في حزيران ١٩٧٦ في ردهة المستشفى العسكري على أثر اضرابه عن الطعام. واعتبره أتباعه من الأولياء الصالحين، وأقسموا على الثأر له. فاتخذت الشائعات من ذلك منطلقا للترويج لمعارضة دينية زعموا أنها تزداد وتتسع ضد النظام. وذات مرة وصلت الى كمال جنبلاط برقية من أبو جهاد كتب عليها «سري» و«عاجل» وتضمنت معلومات عن احتمال حصول انقلاب في سوريا. كان ذلك خبرا مزوّرا صيغ على مستوى رفيع لا شائبة فيه. وصدّق جنبلاط ما كان راغبا جدا في تصديقه، فأمضى الليل كله قرب جهاز

على سيارة جنبلاط. ولم تجد نفعاً كل محاولات حافظ الغصيني للافلات منها. فلا زعيق الزمور الذي أفزع طيور غابة الزيتون ولا صرير الفرامل ولا حتى طقطقة زناد رشاش فوزي شديد الذي أدرك مصدر الخطر وتأهب للرد عليه - كل ذلك ما عاد يجدي. فسرعة المرسيدس تنخفض ببطء مهوّل. والدرب الضيق لا يتسع للاستدارة والفرار. فراحت السيارة الزيتية اللون اللماعة تنفض قطرات المطر من المقدم وتنزلق منحدرة متمايلة ذات اليمين وذات الشمال وهي تزحف صوب «البونتياك» التي اعترضت الطريق. وقفز من هذه رجال في بزات كاكية، لا ترى وجوههم من بعيد ولا الشارات على طاقياتهم.

قتل كمال جنبلاط في ١٦ آذار قبل أن يكمل عامه الستين بـ٢٦٥ يوماً. وقد هزّت الجريمة البشعة البلاد بأسرها، حتى أن أشدّ خصومه من السياسيين لم يخفوا استياءهم حيال هذه الجريمة.

وما إن انتهت مراسم تشييع الزعيم الوطني الكبير حتى اجتاحت الشوف موجة عاصفة من العنف. إذ إن الدروز الذين أعمت المأساة بصيرتهم وجّهوا غضبهم إلى مواطنيهم المسيحيين، وذهب العشرات من هؤلاء ضحايا بريئة للثأر من الجريمة التي لا دخل لهم بها. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلها وليد جنبلاط أمكن وضع حدّ لهذا العنف غير المبرّر.

ورغم أن أسماء قتلة جنبلاط لم تعلن رسمياً، وأن أحداً منهم لم يقع في يد العدالة، فإن ثمّة اعتقاداً واسعاً أن هذه الجريمة ما كانت لترتكب لولا إيحاءات النظام السوري الذي كان أبلغ أكثر من طرف سياسي في لبنان أن جنبلاط قد انتهى.

إن أحداً لا يستطيع تأكيد ذلك، إلى أن تظهر إثباتات دامغة تؤكّده أو تنفيه. غير أن للذاكرة التاريخية منطقها العجيب، ومن المستبعد أن تتمكّن أي حجج من إقناع اللبنانيين اليوم بعدم تورّط دمشق، بطريقة أو بأخرى، في اغتيال كمال جنبلاط حتى وإن يكن هذا صحيحاً.

في القاهرة آنذاك الطائرة إلى بيروت صباح ١٥ آذار، وتوجها من المطار رأسا إلى المختارة حيث أمضيا ساعات عدة في إقناع جنبلاط بأن المسألة مجرد سوء فهم مؤسف وان مشاركته في أعمال الدورة أمر في منتهى الضرورة. وزعم أبو صالح أن الفلسطينيين اتفقوا مع السلطات المصرية في شأن وصول جنبلاط إلى القاهرة وضمان سلامته ذهابا وإيابا.

نزل كمال جنبلاط عند إلحاح أبو صالح، واتصل بمحسن دلول بعد العشاء وطلب منه أن يستعد للسفر معه إلى القاهرة صباح الغد. وترك أبو صالح المختارة إلى بيروت مسرورا للغاية. إلا أن كمال بك اتصل به في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي وأبلغه بعدوله عن السفر. وليس معروفا السبب الذي دفعه إلى هذا التصرف. إلا انه اتضح في العاشرة صباحا أن سفر جنبلاط إلى القاهرة ما كان سيتم وإن لم يغيّر هو رأيه. فقد ردت السفارة المصرية في بيروت على سؤال محسن دلول عن ضمانات السلامة لجنبلاط بأنها لم تتلق أية تعليمات بهذا الخصوص، وأنها، وياللأسف، لا تستطيع أن تفعل شيئا.

في السادس عشر من آذار ١٩٧٧ استقل كمال جنبلاط «المرسيدس» بصحبة مرافقيه حافظ الغصيني وفوزي شديد إلى عاليه حيث كان مدعوا الى المشاركة في اجتماع لاحدى الجمعيات. وفي الصباح، كالعادة، فرغ من كتابة افتتاحية «الأنباء» وحرر بضعة اسطر إلى صديقه الطبيب الهندي من بومباي داعيا إياه إلى لبنان لدراسة الطب الشعبي العربي. وفي الخامسة مساء كان له موعد عند طبيب الأسنان في الحمراء، فاتصل بمعاونه في بيروت جوزف أبو خليل وطلب منه أرجاء الموعد عند طبيب الأسنان إلى يوم آخر.

خلال الآونة الأخيرة باتت لعبة كمال جنبلاط المتوترة الصامتة مع الموت أمراً معتاداً تقريباً بالنسبة اليه. وكلما خيّل إليه أن الأنفاس الجليدية تقترب، وها هو يتلمسها بكل جوارحه، تراه يبتسم ساخرا، لعلمه أن الأجل لا يزال بعيدا. ويمر به ملاك الموت مرور الكرام ويسرع مجرجراً أذياله في صفير الزمهرير. لكن كل شيء تبدّل في ذلك اليوم. فعندما وصلت «المرسيدس» الى مستديرة بعقلين لحقت بها سيارة «بونتياك» سبور ثم تجاوزتها من الشمال حالما خرجت من بعقلين. فأدرك كمال جنبلاط بمنتهى الوضوح أنه هذه المرة على موعد مع القدر.

وعلى مقربة من دير دوريت خففت «البونتياك» سرعتها ومالت لتقطع الطريق

خاتمة

كانت الأشهر الأخيرة من حياة كمال جنبلاط مفعمة بالتأملات العميقة في الماضي البعيد والقريب، والمحاولات الأليمة لتحليل التجربة السياسية الذاتية ووضع الأحداث والوقائع في سلسلة منتظمة واحدة لتحديد أسباب الكارثة التي حلت به.

ومن خريف ١٩٧٦ أخذ يملي على فيليب لابوستيرل مراسل جريدة «لوماتان» و«إذاعة مونتي كارلو» الفرنسيتين في بيروت مقتطفات من كتاب له بعنوان كبير الدلالة: «كنا على حق». وليس من اليسير القول على وجه التحديد إلى أي صنف من الكتابة الأدبية ينتمي هذا الكتاب الذي صدر بعد خمس سنوات من وفاة جنبلاط بعنوان اختاره الناشر الفرنسي على هواه: "Pour le Liban" («من اجل لبنان»)، وترجم الى العربية وصدر بعنوان «هذه وصيتي». البعض صنّف الكتاب في أدب المذكرات، فيما رأى فيه آخرون وصية سياسية، بينما وجد فيه البعض الثالث اعترافا يعكس الحالة النفسانية لكاتب أحس بقرب موعده مع القدر، أكثر مما جسّد الوقائع الموضوعية.

ولعل الرأي الثالث هو الأقرب إلى الحقيقة. فهذا الكتاب الذي صدر في باريس ولندن في وقت واحد، ثم في بيروت مترجما بتصرف، إنما اتخذه خصوم جنبلاط وعذّاله ذريعة لانتقاده. وأربك الكتاب أصدقاء الزعيم الدرزي ومريديه الذين ابدوا خشيتهم من أن يسيء الكثير من أحكامه التي لم تغربل بغربال الكاتب نفسه، الى سمعته. ويتذكر كميل أبو صوان: «في ربيع ١٩٧٧ جاءني شخص وقال لي: «بعث بي كمال بك اليك وهو يسألك أن تراجع نصاً سجله صحافي



ملك لهم»[٢].

وقد لا يرى المرء منطقا كبيرا في الآمال التي ظل كمال جنبلاط يعلّقها حتى آخر لحظة على فهم العالم العربي له، وتوقع الخير من الحكام العرب في الفترة بين قمتي الرياض والقاهرة. فمن المعروف جيدا انه كان في السبعينات ينشر بين الفينة والفينة مقالات عنيفة غاضبة ضدهم، ويصف العالم العربي بـ «سجن الشعوب»، ويفكر في ضرورة التغيير الثوري من الجذور. وقال لجورج حاوي في أيار ١٩٧٦ : «المشكلة عندنا نحن العرب أن الثورة العقلية لم تقم بعد، تأخرها جعلها ترتبط بالثورة الاجتماعية فأصبحنا الآن بصدد ثورتين في ثورة واحدة، الثورة العقلانية الديكارتية والثورة الاجتماعية. ومن المؤسف أن العرب المشرقيين لم يقرأوا ديكارت وبالتالي هم غير علميين في تفكيرهم خلافا لعرب المغرب الذين هم ديكارتيون بشكل عام، أي أنهم اطلعوا على مؤلفات العقل الاوروبي»[٣].

وواضح أن خصوم كمال جنبلاط الذين زعموا أنه كان بحاجة إلى الإصلاحات الديمقراطية حتى يشق طريقه إلى منصب رئاسة الجمهورية أساؤوا تقدير النطاق الفعلي لطموحاته السياسية. كانت رغبته في السلطة نابعة من ثقته بأن انتصار تعاليم اليعاقبة في لبنان سيعطي «موجة التغيير» دفعة فتشمل العالم العربي بأسره. وبعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر كان العرب بأمس الحاجة إلى زعيم مستنير مؤهل لقيادة حركة إصلاحية تاريخية واسعة على غرار فريدريك الثاني في ألمانيا، أو بطرس الأكبر في روسيا. وكان كمال جنبلاط يشير بالتلميح والتصريح الى أنه قادر على تولي مهمة جليلة وعظيمة كهذه.

هل كان بالإمكان الأمل جديا، بعد طرح مهمات كهذه، في أن يؤيدها الحكام العرب ويساعدوا على تنفيذها؟ هذا السؤال وجه إلى عباس خلف، أقرب معاوني كمال جنبلاط، عندما كان في مهمة إلى أقطار الخليج. فقد قال له وزير في أحد الأقطار النفطية : : «ماذا بكم في لبنان؟ أراكم تطالبون بالديموقراطية أفلا تعلمون إذاً أن الدول العربية لا تريد الديموقراطية بأي حال ولا بأي ثمن؟ وتقترحون علمنة القوانين ومؤسسات الدولة فيما لا يريد ذلك أحد في المنطقة. وبعد هذا كله تطلبون المعونة السياسية والمعنوية من الدول العربية(...)».

فهل من حاجة إلى المزيد من التوضيح. وأعرب كمال جنبلاط في ما بعد عن

فرنسي يدعى لابوستيرل. وكمال بك لن يوافق على طبع هذا النص قبل ان تعطي انت رأيك فيه. لم أتسلم النص. وأعرف أن كتاب لابوستيرل فيه مقاطع ما كنت سأستحسنها. لكنني أعرف تفكير كمال. كان سيد المحافل، وكان واعيا. وعندما صدر الكتاب بعد سنة كنت في باريس، فقرأته واستغربت. هذا النص يبقى للتاريخ. أنا أعرف أن هذا الكتاب يجب إلا يُعتبر كلاماً لكمال جنبلاط. بكامله يجب ألا يعتبر كذلك. ففيه مقاطع ممتازة رفيعة، أكيد، ولكن فيه ايضاً مقاطع كان كمال سيوافق على تعديلها»[1].

من حيث الأسلوب واللهجة يختلف مؤلف كمال جنبلاط الأخير عن سائر كتبه ومقالاته. فالسرد العصبي المتموّج كهبوب الريح، والدقيق دقة الحكم والأمثال تارة، والمشحون بالاسترسال الشعوري طوراً إنما يجسد، مثل مرسمة القلب، نوازع المؤلف النفسانية بعدما اجتاز تقريبا الحدود التي تُرفع الكلفة وراءها ولا يبقى موجب للتقيد بالأعراف والاعتبارات او الالتفات إلى الانطباعات والإسقاطات.

وبعدما اعترف كمال جنبلاط بمرارة وألم أن المشكلة التي جهد لحلها كانت أوسع وأعمق مما بدت له في البداية، أخذ على عاتقه، بشجاعة قل ان تجد لها مثيلا عند السياسيين، تبعة الهفوات والأخطاء التي ارتُكبت. وكانت أشد إيلاما بالنسبة اليه خيبة الأمل في الأنظمة العربية التي لم تمد اليه يد العون، بل على العكس وقفت في وجه مشاريعه السياسية واحبطتها. فقد كتب جنبلاط بأسف شديد: «لقد عللنا أنفسنا بأوهام حول موقف الشعوب العربية والأنظمة التي تحكمها. فالسياسيون والقادة العرب، بل وشعوبهم كذلك في كثير من الأحيان، غالبا ما يعوزهم الروح الإنساني الذي يصنع عظمة مصائرنا. ففكرة الدولة بمعناها اليوناني-الروماني وبمعناها الحديث غائبة بصورة دائمة تقريبا عن اهتماماتهم، وغالبية هذه الأنظمة هي صورة رعناء مشوهة وقحة عن الأنظمة الشيوعية من جهة، وعن الديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية من جهة أخرى: حزب واحد، أيديولوجية واحدة، مخابرات، احتقار الحريات وحقوق الإنسان، طريقة تنظيم الأحزاب وبنائها، الشعارات الخ ... ولكن دون الانطلاقة الثورية الحقيقية، ودون حتى الفكر الثوري الخلاق. أما بالنسبة إلى الأنظمة التي نسميها رجعية، فالواقع أسوأ: الأمير أو رجالات الحكم يعتبرون غالبا أن الدولة وعائداتها هي

بأصح شكل سبب التفاف الكثير من الوصوليين والمغامرين حوله، ممن له معهم، إذا نظرنا إلى الأمور موضوعيا، وجهة نظر أضيق مما يمكن أن تكون له مع الموجودين على الجانب الآخر من المتاريس.

مأساة جنبلاط الشخصية أن المصير ما أراد له أن يحقق ولا مهمة واحدة من المهمات التي كان يتوخاها. إلا أن التاريخ لا يعطينا أمثلة على مفكرين أفلحوا، وهم على قيد الحياة، في رؤية أفكارهم متجسدة ومتحققة. ولذا فالتأمل في أهمية كمال جنبلاط الحق يجب أن يبدأ من حيث تنتهي محاولات جرد حصيلة نشاطه العملي. فهو لم يبنِ نظرية سياسية مكتملة، ولا وضعَ تعاليم فلسفية متكاملة، إلا انه تناول في مؤلَفاته وكتاباته قضايا سبقت الزمن الذي عاش فيه.

ومع أن قضية الثورة الديكارتية العقلانية في العالم العربي ارتدت أهمية بالغة بالنسبة الى كمال جنبلاط، فإنها مجرد جانب خلفي في القضية الشاملة التي عالجها، قضية الفصام الروحي الوجداني وما يرتبط بها من محاولة للتوفيق بين عقلانية الغرب وتقاليد الشرق الروحية الوجدانية. وهو حينما يضيف من عنده إلى تعاليم المهاتما غاندي في شأن أولوية الأخلاق، إنما يضفي صفة المطلق على هذا المبدأ ويعتبره المسار الأول للدورة التطورية المرتقبة. والمخرج الوحيد من مأزق الحضارة التقنية ومستنقعها الاستهلاكي الذي يمتص الإنسان إلى القاع ويحوله إلى آلة خاوية بلا وجدان إنما هو، في رأي جنبلاط، «عودة الروح»، تلك الفكرة التي نلمسها في كل ما كتب، ابتداء من المقالات المكرسة لما سمي «الديموقراطية الجديدة» وحتى عرض نظريتي «الاشتراكية التقدمية» و«القوة الثالثة» وصولا إلى «أدب الحياة» الذي يقنن سلوك الإنسان ذي الخلق الرفيع في شتى مواقف الحياة.

وحينما نتكلم عن مأساة جنبلاط يجب ألا يغيب عن بالنا أن تلك مجرد نظرة عن بُعد، مجرد تقويم لمصيره من خلال منظومة المقاييس والمعايير التي اعتدناها. أما هو فمن المستبعد أن يوافق على تقويم كهذا. فعالمه مسيّر بقوانين «دهارمة» التي لا تقاس بمعايير الانتصارات والهزائم. وحتى الموت بالنسبة اليه هو انتقال الروح من غشاء جثماني إلى جسم آخر، في مسلسل حلولي لا نهاية له على سبيل البحث الابدي عن كل شيء في الذات، وعن الذات في كل شيء.

أسفه لعدم الإنصات إلى هذا المنطق الجامد. فكتب: «ولعل خطأنا هو أننا لم نفهم أو رفضنا أن نفهم ذلك في حينه»[٤].

إن الفكاك من الأوهام، وخيبة الأمل الناجمة عن ذلك، هما لحمة وسدى آخر كتاب لكمال جنبلاط ظل غير مكتمل بسبب رحيله. ومن المستبعد أن يعتبر بالشكل الذي عرض فيه على القراء اعترافا او إقرارا من قبله. فهذا الكتاب المشحون بالتكرار والاستطراد السياسي والتناقض وعدم الترابط انما يسجل في الوقت ذاته خلجات فكره وحركته الاندفاعية وتحليقه المتواصل بحثا عن أسباب الفشل الذريع والنهاية الفاجعة التي آلت إليها في الحقيقة كل مبادراته وطموحاته.

وقد عزا كمال جنبلاط نفسه إخفاق محاولاته تطعيم العالم العربي بالديكارتية، وإخراجه من متاهة الوعي الميثولوجي بواسطة العقلانية الأوروبية، إلى إفراطه في المثالية: «لقد كنا في احدى الآونات مفرطين بعض الإفراط في مثاليتنا»[٥]. وفي ذلك كثير من الحقيقة. فتقيده المعروف بالأسلوب الأخلاقي في حل المسائل المهمة مبدئياً، وثقافته السياسية المتميزة الميالة إلى الحوار والحلول الوسط والرافضة قطعا للمساومة في ما يتعلق بالقيم الأخلاقية وآداب السلوك - كل ذلك دخل في تعارض مع قوانين البيئة التي كان مضطراً الى العمل فيها وحاول جهده الى حد الاستماتة في سبيل تغييرها. وجاءت الحرب الأهلية بدمائها المراقة وأوحالها المتراكمة لتمتحن الكثير من المبادئ التي بدت لكمال جنبلاط ثابتة لا جدل فيها، وخصوصا مبدأ اللاعنف الغاندي الذي اعتنقه ودان به. إن التعارض الكبير بين الشعارات التي رفعتها «الشبيبة الثورية» أو مقاتلو المقاومة الفلسطينية والأسلوب الإجرامي السافر للافعال الميدانية، فتح عيني كمال جنبلاط على الواقع، فاقتنع بأن الثورات لا تتم بقفازات بيضاء. واضطر، رغم استنكاره الأفعال اللاإنسانية واللااخلاقية، الى أن «يصحح» غاندي على مضض ويعترف بضرورة العنف إذا كان المطلوب إنقاذ المثل الأخلاقية العليا وأرواح البشر أو مصير بلد بأكمله.

ولعل من أكثر نتائج مثالية كمال جنبلاط مأسوية موقفه من الأشخاص الذين تعامل معهم ليس على حقيقتهم بل بالصورة التي رسمها لهم وكان يرغب في رؤيتهم بها. فهو بولعه الشديد بفكرة تكوين النخبة المفكرة، غالباً ما كان يضفي على الأشخاص المحيطين به خصالا وفضائل لا وجود لها. ولعل ذلك ما يفسر

ملحق

من علي باشا جنبلاط
حتى الحرب بين بشيرين
(١٦٠٥-١٨٢٥)

كان كمال بك جنبلاط، شأن طنوس يوسف الشدياق مؤلف «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، يعتقد أن نسبه وحسبه يعودان إلى الأمراء الأيوبيين الأكراد الذين تربطهم صلة قربى بصلاح الدين. وفي القرن الثالث عشر كان أسلافه يحكمون بلدة كلس الواقعة على مفترق طرق القوافل في الجزء الشمالي من سوريا. ولعل اسم جنبلاط، أو جانبولاد كما كان ينطق في تلك الحقبة الغابرة، هو تسمية لرتبة عسكرية تمنح لأشجع آمري العساكر وتعني بالفارسية «الروح الفولاذية». وكان أول من حمل اسم جانبولاد حاكم كلس الشيخ منتشى الذي تمكن في نهاية القرن الثالث عشر من بسط سلطته على قبائل الأكراد اليزيديين التي كان يتمتع هو بمنزلة رفيعة بينها.

علا نجم الجنبلاطيين في عهد السلطان العثماني سليم الثاني الذي منح قاسم جنبلاط الملقب «الكردي» سنجق كلس والمعرة على سبيل الملكية الوراثية تقديراً لخدماته للباب العالي. وحقق نجاحات أكبر في خدمة العثمانيين ابنه حسين باشا جنبلاط الذي تمكّن من حكم حلب فتوافرت له سلطة غير محدودة تقريباً على الجزء الشمالي من سوريا بأسره. وعندما أعدم العثمانيون حسين باشا عام ١٦٠٥ كان ابن أخيه علي جنبلاط جمع قوة عسكرية كبيرة وامتلك نفوذا واسعا في هذه الأرجاء من الإمبراطورية، حتى أنه رفض مغادرة حلب وأعلن التمرد على الباب العالي صراحة فانفصل عنه معلنا قيام دولته، وسك نقودا نقش عليها اسمه وأمر بأن يذكره أئمة المساجد في خطبة صلاة الجمعة ليبز السلطان العثماني. وعقد علي باشا جنبلاط حلفا عسكريا مع فخر الدين الثاني أمير دروز



لدى المؤرخين إجماع على تاريخ نزوح آل جنبلاط إلى لبنان. والمرجح أنه جرى في الفترة بين عامي ١٦٠٧ و١٦١١. والأكيد أن أول النازحين هو جنبلاط بن سعيد الذي استقبله والي لبنان بحفاوة وترحاب ومنحه لقب شيخ. ويقول المؤرخ طنوس الشدياق أن الشيخ جنبلاط بن سعيد عيّن محافظا على قلعة الشقيف وحاميتها المكونة من ٥٠ شخصا، وأنه أمضى هناك عامين في الدفاع عن الحدود الجنوبية للدولة ثم ترك الخدمة واستقر في مزرعة الشوف.

إلا أن ثمة رواية أخرى أوردها المؤرخ أحمد الخالدي الصفدي في كتابه «تاريخ فخر الدين بن معن وابنه علي»، وتقول إن خلافا شخصيا حدث بين جنبلاط بن سعيد بعد وصوله إلى لبنان والزعيم الدرزي المتنفذ الأمير الشيخ يزبك بن عبد العفيف. والتزم الأمير فخر الدين جانب الشيخ يزبك في هذا الخلاف وأمر بحبس جنبلاط في قلعة الشقيف. ويمكن الافتراض أن سبب هذه المعاملة القاسية من جانب الأمير فخر الدين لحليفه القديم يعود إلى رغبته في تفادي الانقسام بين الوجهاء الدروز القيسيين أمام الخطر الفتاك الذي كان يتهدد الأمارة اللبنانية. والحقيقة أن قمع انتفاضة علي باشا جنبلاط لم يرغم الأمير فخر الدين على التخلي عن خططه الطموحة لبناء الدولة المستقلة، فاستأنف عام ١٦٠٩ الاتصالات الديبلوماسية مع ابن فرديناند الأول كوزماس الثاني غراندوق توسكانا. ووقع اتفاق تجاري بين بعقلين وفلورنسا نص على التعاون العسكري أيضاً. وسرعان ما بلغت الاستانة شائعات حول نية الغراندوق التوسكاني تزويد فخر الدين المسكيت والأسلحة الأخرى التي كانت مخصصة في حينه لعلي باشا جنبلاط. وطالب الباب العالي والي دمشق أحمد باشا حافظ بأن يضع حدا لأهواء تابعه اللبناني وتصرفاته. واتخذت الأحداث مجرى خطيرا جعل الأمير فخر الدين يغادر متوجها إلى فلورنسا، حيث أمضى نحو خمس سنين وعام ١٦١٣ شن أحمد باشا حافظ حملة تأديبية على لبنان. ويقول الصفدي إن أنصار جنبلاط بن سعيد السجين رحبوا به. ولا يذكر الصفدي شيئا عن تفاصيل العلاقات بين جنبلاط والأمير فخر الدين بعد عودة الأخير من منفاه عام ١٦١٨. والمعروف فقط أن العمر طال بجنبلاط بعد اعدام الأمير فخر الدين، إلى أن توفي عام ١٦٤٠ مخلفا ابنا وحيدا هو رباح.

لم يحفظ التاريخ سوى معلومات شحيحة للغاية عن حياة رباح جنبلاط.

لبنان واستولى في غضون اشهر معدودة على جميع الأراضي السورية تقريباً، وحاول احتلال دمشق، ولم يرفع الحصار عنها إلا بعدما تسلم فدية ضخمة. ولكي يعرض استقلاله التام عن الاستانة، أقام علي باشا اتصالات مع بعض ملوك أوروبا ووقّع عام ١٦٠٧ اتفاق تحالف مع فرديناند الأول غراندوق توسكانا الذي كان يسعى إلى تعزيز مواقعه شرق البحر الأبيض المتوسط. وبهدف قمع انتفاضة علي باشا، جند العثمانيون عساكر جرارة بقيادة الصدر الأعظم مراد باشا. وفي معركة حاسمة جرت في ٢٤ تشرين الأول ١٦٠٧ دحرت عساكر مراد باشا المتفوقة عدديا قوات المتمردين على السلطان واقتحمت حلب بعد يومين. وجرت مذبحة رهيبة في المدينة استمرت طوال أكثر من أسبوعين أجهز خلالها عساكر مراد باشاعلى أقارب علي باشا جنبلاط وأنصاره. ولم تنجُ من القصاص حتى والدته، فباعها العثمانيون أمة بثلاثين غرشا. إلا أن علي باشا تمكّن من تفادي الأسر. وطاف بعض الوقت بلاد الشام وآسيا الصغرى، وحاول أن يقود زعماء ثورة الجلالي المناهضة للعثمانيين، لكنهم لم يقبلوا شروطه فرفضوا بلياقة وأدب. وبعدما يئس من كسب التأييد اللازم لمواصلة الكفاح، توجه بغتة في كانون الثاني ١٦٠٨ إلى الاستانة ومثل أمام السلطان الفتي أحمد في جبة مخملية خضراء موشاة بفرو القاقم الأبيض. احتفى به السلطان أحمد واستقبله بالموسيقى واطلاق المدفعية.

وبدلا من اعدامه أو زجه في السجن عيّنه في منصب بايلارباي قلعة تيميشوار. إلا أنه سرعان ما فرّ إلى بلغراد بعدما ساءت العلاقات بينه وبين الانكشارية. وأمضى هناك بضعة اشهر متمتعا بالحرية التامة. إلا أن الصدر الأعظم عاد إلى الاستانة من حملته السورية في ١٦١٠، وعندما بلغه أن علي باشا لم يتلق العقاب على تمرده أصدر أمراً بإعدامه. وفي ١ آذار من ذلك العام خنق علي باشا بوتر قوس في احدى زنزانات قلعة بلغراد، كما هي عادة العثمانيين في اعدام الشخصيات البارزة.

وبمقتل علي باشا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ آل جنبلاط. ففي السنوات التالية لجأ الباقون على قيد الحياة من أفراد العائلة إلى جبل لبنان هربا من السلطات العثمانية مستجيرين بالأمير فخر الدين الثاني صديق علي جنبلاط وحليفه الذي تمكن حتى ذلك الحين من الحصول على عفو الباب العالي. وليس

وأجمع مجايلو الشيخ علي جنبلاط على تقويم رفيع جدا لشخصيته الفذة. فهو كان منذ شبابه أعجب الجميع بسخائه وكرم الضيافة الذي جعل الناس ينعتونه بـ «الشيخ طبق». وكان يتحلى ببصيرة نافذة، وذكاء بالغ، وموهبة خطابية نادرة، مما جعله يكتسب سمعة الوسيط والمحكّم القادر على إيجاد سبل المصالحة والهدنة حتى عندما ترافق الخلاف ملابسات معقدة جداً لا تترك أملا في الوفاق. وذاع صيته كوسيط لا يجارى حتى تجاوز حدود لبنان. ففي عام ١٧٥٦ ناشده البابا كليمنصوس الثالث أن يتوسط في حل الخلاف المستعصي الذي نشأ في الطائفة المارونية حول انتخاب البطريرك الجديد. والأهم أن علي جنبلاط اكتسب بمر الزمن منزلة أرفع بكثير هي منزلة الشيخ الديني المطلع على مكنون المعقتدات الدرزية، وصار عندما بلغ السن الملائمة يحمل لقب «شيخ المشايخ»، مما يعني الاعتراف به زعيما روحيا للدروز.

بعد وفاة الأمير حيدر الشهابي انتقلت السلطة في الإمارة إلى ابنه الأمير علي الذي ترتبط باسمه فترة النزاعات الدموية بين الإقطاعيين الدروز. فهو سعى إلى تقويض جبروت الدروز في الجبل فاتخذ من اللعب الدموي على التناقضات بين العائلات الدرزية المتنافسة على الزعامة في الشوف، أساساً لسياسته. وينسب إلى تلك الفترة بالذات ظهور حزبين متصارعين بين الدروز ضم أحدهما أنصار الشيخ علي جنبلاط، فيما ضم الآخر العائلات المؤيدة لخصمه الشيخ عبد السلام عماد، وصار يسمى حزب اليزبكيين ربما تيمنا بسلفه الشيخ يزبك بن العارف الذي كان بينه وبين جنبلاط بن سعيد خلاف في حينه.

كان الشيخ علي جنبلاط مثالا نادرا للرجل الذي التقت فيه الموهبة الفطرية والسماحة الروحية بالتوفيق الذي رافق كل مبادراته وأفعاله تقريباً. إلا أن انقساما حدث بين أبنائه، بعد وفاته عام ١٧٧٨، أدى إلى التنافس بل والعداء بين بعذران والمختارة، مما ترك لمسات مأسوية في مصير ولديه قاسم ونجم اللذين انتقلت إليهما الزعامة في الشوف. كانت قصيرة نسبيا فترة زعامة الشيخ قاسم الذي ورث عن أبيه ذهنا ثاقبا، ومرونة في الفكر. وشهد عهده صراعا مستميتا في سبيل الحفاظ على سلطة آل جنبلاط في وقت أخذ فيه جبل لبنان يتحسس تدريجا آثار معركة عين دارة التاريخية. فإبادة قسم من العائلات اليمنية وتهجير الباقين من افرادها على قيد الحياة إلى حوران، جعلا عدد الدروز في الجبل يتقلص إلى

ويبدو أنه كان، خلافا لوالده، يتحاشى السياسة، وأمضى أكثر أوقاته في تدبير أمور الأراضي الشاسعة التي ورثها. وشهد عصره فتنا وقلاقل كثيرة. فعقب اعدام فخر الدين الثاني عام ١٦٣٥ تحول لبنان ساحة لنزاعات دموية بين الوجهاء الدروز من قيسيين ويمنيين. ومع أن المصنفات التاريخية لم تتطرق الى ذكر رباح جنبلاط فمن المنطقي أن يكون غدا في تلك الحقبة شخصية محترمة جدا في سلم الوجاهة الإقطاعية الدرزية. وهذا ما يفسر زواجه من ابنة الشيخ قبلان القاضي التنوخي حاكم الشوفين وأغنى وجيه درزي متنفذ. وعام ١٦٩٧ توفي الأمير أحمد آخر الحكام المعنيين دون أن يترك وريثا. واجتمع رؤساء العائلات الدرزية الثرية في السمقانية واتفقوا على إحالة السلطة العليا في البلاد على ابن أخته الأمير بشير من آل شهاب السنة. إلا أن الباب العالي لم يستحسن خيارهم هذا وأصدر فرمانا خاصاً بتسليم السلطة إلى القاصر حيدر حفيد الأمير الراحل، وتعيين الأمير بشير وصيا عليه حتى يبلغ سن الرشد. ومهما يكن من أمر فإن هذا التبدل أنهى عهد الزعامة الدرزية دون منازع في لبنان، وهو العهد الذي نعته الديبلوماسي الروسي قسطنطين بازيلي (١٨٠٩-١٨٨٤) عن حق بـ «العهد اللامع».

بعد وفاة رباح عام ١٧٠٠ تسلم ابنه علي زمام الأمور، ومن ذلك الحين بدأ نجم الجنبلاطيين يعلو سياسياً حتى انتهى إلى الاعتراف بزعامتهم في الشوف. وعام ١٧١١ شارك الشاب علي جنبلاط في معركة عين دارة التي انتصر فيها القيسيون على اليمنيين وأرغموهم على الفرار إلى حوران المجاورة. وتقديرا لخدماته وهب الأمير حيدر الشهابي الى علي جنبلاط جزءاً من أراضي اليمنيين المغلوبين، كما منح جده الشيخ قبلان مقاطعة وراثية في منطقة جزين الغنية جدا. وبموجب وصية الشيخ قبلان الذي توفي عام ١٧١٢ (أو عام ١٧١٥ بحسب رواية أخرى) انتقل نصف أملاكه إلى الأمير الحاكم ونصفها الآخر إلى حفيده علي جنبلاط الذي غدا زعيما لأغنى فخذ اقطاعي متنفذ وحاكما للشوف في الواقع. وبأمر من الشيخ علي جنبلاط أقيم على ما بقي من اساس القلعة الرومانية في ضيعة المختارة الموروثة عن جده الشيخ قبلان، قصر حجري صار في ما بعد المركز السياسي والروحي والديني الرئيسي للدروز. ولاعتبارات أمنية لم يفضّل الشيخ علي البقاء والاستقرار طويلاً هناك، بل انتقل إلى بعذران حيث أنجز تشييد قصر آخر اتخذه مقرا رئيسيا للجنبلاطيين.

وعساكره. ويفرض بدوره على كل ناحية تابعة له مبلغا يتناسب مع ممتلكات الناحية أو مع درجة نفوذ الباشا بين سكانها وأعيانها. مبلغ الإتاوة المستحقة للباب العالي من الباشليق يظل ثابتاً، فيما تتبدل الإتاوات التي يستوفيها الباشا من النواحي تبعا للملابسات ومدى القدرات المحلية وحجمها ولأهواء الباشا نفسه. ولم تكن أفعال الباشوات المباشرة مقيدة بقانون ولا بقرارات معقدة في شأن الضرائب والإتاوات».

وفسح هذا النظام المجال رحبا أمام تعسف الباشوات وإمعانهم في زيادة الإتاوات عاماً بعد عام. وكانوا عادة يهبون خلعة الإمارة لمن يتعهد تسديد مبلغ أكبر من سائر الطامعين في كرسي الحكم. ولكي يبقى في سدة السلطة المحلية يضاعف الأمير الحاكم بدوره مبلغ الإتاوات المستوفاة من رعاياه. ولا يندر أن يفرض أنواعا جديدة من الضرائب على هواه تضع سكان أقاليم ونواحي بأسرها على شفير الخراب والإفلاس. وازدهرت هذه الممارسات في عهد الأمير يوسف الشهابي الذي كان والي عكا أحمد باشا الجزار ينصّبه حاكماً على جبل لبنان تارة، أو يعزله طوراً مطالباً بالمزيد من الضرائب، مما جعل الأمر يوسف يكسب عداوة قسم كبير من وجهاء الدروز. وكان من أشد خصومه بينهم الشيخ قاسم جنبلاط. وقد طفحت كأس الصبر عندما فرض الأمير يوسف نظام استيفاء غرش واحد على كل شاشية درزية. فقد اعتبر الدروز هذه الضريبة إهانة لمشاعرهم الدينية.

آنذاك فكّر الشيخ قاسم وحلفاؤه في لزوم استبدال الأمير يوسف بحاكم يرتضونه من الشهابيين. ووقع اختيارهم على الأمير الشاب بشير ابن أخي يوسف الشهابي. وتلبية لدعوة الشيخ قاسم وصل الأمير بشير سرا إلى قصره في بعذران، وتم بينهما لقاء ليلي حضره شيخ العقل حسين ماضي، وصاحب خلوة بيت الدين الشيخ أبو علي بتدّيني. وتم الاتفاق على دعم بشير الشهابي في صراعه من أجل كرسي الإمارة. وبهذه المناسبة أمر الشيخ قاسم جنبلاط وكيل خزانة بعذران الشيخ غنطوس القهوجي بأن يزود زائر الليل خمسة آلاف غرش نقدا، ووعد بتسديد الديون المترتبة على الأمير يوسف للوالي احمد باشا الجزار ومقدارها أربعة آلاف كيس.

وعام ١٧٨٨ تنازل يوسف الشهابي عن كرسي الإمارة لابن أخيه بشير بعدما اشتد طوق العداء على خناقه وأرهقه عبء الديون الفاحشة للوالي العثماني. وفي

النصف تقريبا، مما وفر للموارنة تفوقا عدديا محسوسا فواصلوا في القرن الثامن عشر النزوح إلى مناطق الشوف الوسطى والجنوبية. وإلى ذلك، كانت معركة عين دارة التي انتصر فيها القيسيون بقيادة الأمير حيدر أمنت للشهابيين، السنّة آنذاك، ما يحتاجون إليه من شرعية. ثم ان استئثارهم بحصة الأسد من أملاك اليمنيين المغلوبين جعلهم يرتقون إلى مستوى العائلات الدرزية الثرية. وفي ظل تنامي القدرات الاقتصادية للموارنة، نتيجة ازدهار تجارة الحرير مع فرنسا والأقطار الأوروبية الأخرى، وكذلك تزايد نشاط المبشرين المسيحيين في لبنان ووقوع الأمراء الشهابيين في أسر غواية تبني المسيحية. ويفيد بعض المصادر أن الأمير يوسف وابنه ملحم كانا أول من ارتد عن المذهب السني، وعلى أثرهما تنصر أمراء آخرون، لكنهم ظلوا أمدا طويلاً يخشون الإعلان عن اعتناق المسيحية. وحتى في الربع الأول من القرن التاسع عشر كان الأمير بشير الشهابي يفضل الظهور مظهر المسلم، ويكرر اسم الله كثيرا ويتظاهر في شهر رمضان بالامتناع عن الطعام والشراب والتدخين.

ترك تبدل العقيدة أثره الحاسم في طبيعة سياسة الأمراء الحاكمين حيال صفوة الوجهاء الدروز التي كانت تشكل عقبة كأداء في طريق التسلط وحب السيطرة. واستفاد أولئك الحكام من التناقضات بين العائلات الجنبلاطية واليزبكية، فراحوا يقدمون الدعم الى هؤلاء تارة ولأولئك طوراً في محاولة لإضعاف الجانبين وتجريدهما في النهاية من الدور القيادي الذي يلعبانه تقليديا في جبل لبنان. وساعدت سياسة «فرّق تسد» التي طبقها الوالي العثماني أحمد باشا الجزار طوال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر على تنفيذ ذلك المخطط، مع أن الأمراء الشهابيين وقعوا هم أيضاً ضحية دسائسه. فالخلافات والحزازات المتواصلة استنزفت جماعات الإقطاعيين الدروز التي كانت تؤيدهم وأضعفتها.

مع أن لبنان كان يعتبر جزءا من الإمبراطورية العثمانية ويحكمه ولاة يعيّنهم الباب العالي، فإن حكامه كانوا يتمتعون باستقلالية كبيرة في مقابل إتاوة سنوية تعتبر واجبهم الأساسي تجاه الاستانة. كتب قسطنطين بازيلي في هذا الشأن: «الباشا ملزم بدفع إتاوة معينة إلى الباب العالي هي المبلغ المفروض على الباشليق الذي يحكمه.

وفي مقابل ذلك يستوفي هو كل عائدات الإقليم وينفق منها على قصره

الأطوار. ففي عام ١٧٩٤ استدعى للمثول أمامه في عكا كلا من الأمير بشير وأخيه حسن والشيخ بشير جنبلاط، ثم أمر بتقييد الأخوين الشهابيين بالسلاسل وزجهما في غياهب السجن، وفرض حراسة مشددة على الشيخ بشير ووضعه تحت الإقامة الجبرية. وأحيلت السلطة في إمارة جبل لبنان من جديد على حسين وسعد الدين ولدي الأمير يوسف اللذين انتهزا الفرصة للانتقام من خصمهما الشيخ بشير جنبلاط. وراح رجال الحاكمين الجديدين يخرّبون بيوت جنبلاطيي بعذران في كل أرجاء لبنان، ويحرقون بساتينهم ومزارعهم، ويقتادون قطعانهم وينحرونها. في تلك الأثناء سافر أحمد باشا الجزار للحج الى البيت الحرام، وخلال غيابه فرض الأميران الحاكمان على السكان ضرائب وإتاوات لا طاقة لهم بها، مما قاد البلاد إلى اليأس والقنوط. وبعد عودته من مكة استدعى الجزار رهائنه الثلاث وأعلن قراره اعادة كرسي الإمارة إلى بشير الشهابي في مقابل تعهده إحلال النظام في جبل لبنان وإمداد خزينة الولاية بمبلغ بدا في تلك الحقبة خياليا. ترك بشير الشهابي وبشير جنبلاط زوجتيهما وذويهما رهائن عند والي عكا، وعادا إلى دير القمر عام ١٧٩٥ بحراسة مفرزة من عساكر الباشا.

بعد عودته إلى دير القمر لم يبق للأمير بشير همّ سوى القضاء على عائلات الإقطاعيين الدروز المتنفذين الذين يعتقد أنهم يشكلون الخطر الرئيسي على أحلامه بالسلطة المركزية في الإمارة. ولقيت هذه الخطة تفهما تاما من الشيخ بشير الذي له مصلحة في التخلص من أقوى منافسيه وإخضاع جميع العشائر الدرزية. وكان المنطق يقضي بتسديد الضربة الرئيسية إلى حزب اليزبكيين الذي يتزعمه آل عماد، إلا أن الأمير بشير الشهابي فضّل آل أبي نكد كفريسة أولى. فبسبب رغبتهم في الابتعاد عن الحزازات الإقطاعية وصفتهم العامة بـ «بيضة القبان»، وبالفعل فهم لم يؤيدوا أبدا لا الجنبلاطيين ولا اليزبكيين. ومصيبة آل أبي نكد أنهم كانوا ملاّك دير القمر وضواحيها أبا عن جد،

وان أهالي العاصمة يكنون لهم احتراماً أكثر من الأمير الحاكم. وعندما عزم بشير الشهابي على التنكيل بهم ألّب عليهم الشيخ بشير جنبلاط من جهة، وخصومه الألداء آل عماد من جهة آخرى. وفي ٢٣ شباط ١٧٩٦ وجهت دعوة رسمية الى شيوخ آل أبي نكد للحضور في القصر وفي ظنهم انهم سيتسلمون من يد الأمير خلعة التكريم. وما إن شغلوا مقاعدهم في باحة الاجتماع حتى اقتحم

الحال توجه الأمير بشير إلى الجزار في عكا حاملا عريضة مذيلة بتواقيع قاسم جنبلاط وسائر رؤساء العائلات المتنفذة، ثم عاد الى دير القمر في خلعة الإمارة وبرفقة مفرزة من عساكر الباشا العثماني.

وبعدما أودع الجزار الشيخ قاسم جبنلاط سجن عكا عام ١٧٩١ انتقلت الزعامة في بعذران إلى ابنه بشير الذي لم يكن يشاطر أباه إعجابه بسميه الأمير بشير، بل يميل إلى الأميرين الشهابيين حيدر وقعدان غريمي بشير الثاني في الصراع على كرسي الإمارة. وبعد وفاة الشيخ قاسم في الحبس عام ١٧٩٣ قلب الأميران حيدر وقعدان ظهر المجن للشيخ بشير وجنبلاطيي بعذران وانحازا إلى جنبلاطيي المختارة وزعيمهم احمد وأبي قاسم ابني الشيخ نجم. واشتاط الشيخ بشير غضبا لخيانة حلفاء الأمس واعتبر سلوك ابني عمه محاولة لاختطاف زعامة الشوف من بعذران. فقد سرت في الإمارة شائعة مؤداها إنهما دبرا مؤامرة لاغتياله. وفي نيسان ١٧٩٣ قام مع أخيه حسن بهجوم مباغت على المختارة وأطلق النار بنفسه على أبي قاسم وأحمد، ثم اضطر للفرار إلى حوران. وعندما دخل الشيخ بشير جنبلاط نزاعا مع خصوم الأمير بشير الشهابي الذي فقد كرسي الإمارة موقتا آنذاك، غدا بحسب منطق الأشياء من ركاب زورقه، ولم يبق له سوى الأمل في صفح الجزار عن الأمير المغضوب عليه.

ومن حسن حظ الشيخ بشير أن التبدل نحو الأحسن جرى في ذلك العام. وما إن بلغه نبأ تسلم الأمير بشير من جديد خلعة الإمارة من يد الباشا العثماني الجزار، حتى هرع إلى الشوف. وبعد حين تمكن العساكر الذين جندهم الجزار لنصرة الأمير بشير الشهابي، من أن يدحروا في معركة قرب المختارة قوات ابني الأمير يوسف ويرغموهما على الفرار ويدخلوا دير القمر مظفرين. وأقيمت لهذه المناسبة المشهودة مأدبة جلس فيها الشيخ بشير إلى يمين الأمير الحاكم. وكان واضحاً أن آل جنبلاط، بعد فترة الملاحقات المضنية، استعادوا جبروتهم حتى صاروا أقوى مما في أي وقت مضى. ومن ذلك الحين غدت المختارة مقرا للشيخ بشير، وصار الجميع ملزمين بالإنصات إلى كل كلمة يقولها سواء كانوا يحبونه أو يبغضونه.

مرت السنون العشر الأولى من التعاون بين بشير الشهابي وبشير جنبلاط وسط دسائس متواصلة من جانب أحمد باشا الجزار والي عكّا الغدّار والمتقلب

للجنبلاطيين.

وقد أضفى بعض المؤرخين هالة رومانسية على العلاقات بين الشيخ والأمير، وتحدثوا عن صداقة زعموا أنها ساعدتهما في الصمود أمام المحن وتقلبات الدهر، ومكنتهما من استعادة النظام والاستقرار في البلاد. إلا أن كمال بك جنبلاط أعطى تقويما في منتهى الدقة لتلك العلاقات عندما أكد أن دور أجداده في عهد الأمراء الشهابيين يشبه تماما دور الكاردينال ريشوليو الجبار في البلاط الفرنسي. ويستنتج من هذا القول إن ما وراء تلك العلاقات ليس المواقف المبدئية، وليس بالطبع العواطف والمودة، وإنما اتفاق مصالح رجلين قويين كانا بحاجة إلى تأييد بعضهما البعض في الصراع المتواصل على السلطة.

في نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر تبدّل الموقف جذريا. فلم يعد أمام الأمير بشير الشهابي أي منافس خطير ما عدا الشيخ بشير جنبلاط نفسه. فهو بات العائق الوحيد على طريق أحلام الأمير في الاستئثار بالحكم في الدولة. وصار بشير الشهابي يشعر بثقل الأخذ برأي المختارة التي كانت قبل حين سنده الرئيسي وأمله الوحيد. فراح يتحين الفرصة لتسديد الضربة القاضية إلى حليفه القديم.

لم تكن نيات الأمير الغادرة خافية على الشيخ جنبلاط، فهو يدرك تماما أن «الشوف لا يتسع لبشيرين». آنذاك فكر جادا بتنحية بشير الشهابي وإقامة السلطة الجنبلاطية في إمارة جبل لبنان، وخطا الخطوات الأولى في هذا الاتجاه وعقد في منزل سعيد عبد الله التنوخي في عبيه اجتماعا سريا لأبرز شيوخ الدروز فأيدوا فكرته بالإجماع. إلا أن السر سرعان ما افتضح. وبتحريض من خصوم الشيخ جنبلاط وحساده أخذت الإخباريات العاجلة تتوارد على الأستانة متهمة إياه بالتآمر لتأسيس دولة الدورز في جبل لبنان وإعلان استقلالها عن الباب العالي: فأمر السلطان مراد الثاني باحضار رأس الشيخ بشير الذي سلك درب جده علي جنبلاط. إلا أن شفاعة مدير الخزينة العثماني الذي له معرفة شخصية بسيد المختارة، أنقذته من الهلاك المحتم.

استمر الصراع المتوتر في الخفاء بين الأمير والشيخ سنوات طويلة. وكانت علاقاتهما تراوح بين البرود الذي يبلغ حد القطيعة، والتصالح والتعاون. إلا أن الرجلين ما كانا ليقعا في أسر الأهوام، فهما يدركان أن العداء المستفحل الخفي

القاعة متآمرون، على رأسهم الشيخ بشير جنبلاط. واستلوا خناجرهم من أغمادها وانهالوا على الشيوخ المبهوتين فطعنوا حتى الموت ١١ منهم ببرود أعصاب. وبهدف تخويف الأهالي رميت الجثث المدماة في بئر في الساحة الرئيسية لعاصمة الإمارة دير القمر. على هذه الصورة فقدت عائلات آل أبي نكد العريقة رؤساءها كلهم في الواقع، فيما انتقلت أملاكها إلى الشهابيين والجنبلاطيين وآل عماد.

والتزم هؤلاء موقفا موحّداً أثناء حملة نابوليون على فلسطين عام ١٧٩٩ متجاهلين عرض الفرنسيين في شأن التعاون. ومع أن الموارنة أيدوا بونابرت دون تردد، فيما اعتبره الدروز ألد عدو لهم، فإن ذلك لم يمنع التفاهم بين بشير الشهابي وبشير جنبلاط اللذين حاولا تفادي المشاركة المباشرة في النزاع. وكانا بالأقوال يعاهدان الجزار بولائهما التام، حتى أنهما دخلا في محادثات مع الأميرال الإنكليزي سدني سميث الذي ضرب عكا المحاصرة بنيران المدفعية من جهة البحر، لكنهما بالأفعال تملصا من تقديم المعونة العسكرية الى الوالي متحججين بتأزم الوضع الداخلي. وأملا في ترضية الباب العالي بعث الأمير بشير والشيخ بشير إلى الصدر الأعظم يوسف باشا الذي توجه على رأس جيش عثماني من حلب إلى وادي البقاع، بكمية من الذخيرة والعلف وسلماه ١٠٠ ألف غرش دفع نصفها الشيخ بشير جنبلاط. واعترف الصدر الأعظم بهذه الالتفاتة الطيبة من جانب الرجلين ووعد بتخليصهما من تعسف الجزار بتعيين وال أكثر مرونة. إلا أن أحمد باشا الجزار علم بذلك فاشتاط غضبا. وما إن غادر الفرنسيون عكا حتى عزل الأمير بشير عن السلطة مرة أخرى، وسلم مقاليد الحكم إلى الأمير عباس الشهابي.

استمرت عذابات الأمير بشير وسميه الشيخ بشير حتى وفاة احمد الجزار عام ١٨٠٤. وطوال هذه الفترة ظلا متكاتفين، الأمر الذي مكنهما من تحمل الضربات. وبعدما اختفى ظل الجزار الرهيب إلى الأبد توافرت للشيخ والأمير فرصة التخلص من جميع الذين كانوا في تصوراتهما حجر عثرة أمام إقامة السلطة في الإمارة دون منازع. وتعرّض للملاحقات خصوم الثنائي البشيري السياسيون من الوجهاء والاقطاعيين الدروز. وعانت عائلات درزية كثيرة ملاحقات الأمير بشير ودسائسه، وفي مقدمتها آل عماد الذين تزعموا تكتل اليزبكيين المناهض

علي باشا سيوفّق في تغيير مجرى الأحداث وإعادتها الى عهدها السابق. وإذا صدقنا شهادة هنري غيز القنصل الفرنسي في عكا فإن الشيخ بشير جنبلاط أجرى محادثات سرية مع الباب العالي مؤملا في الحصول على فرمان سلطاني بخلعة الإمارة في جبل لبنان. ووقع نبأ عودة عبد الله باشا إلى منصبه السابق وقع الصاعقة على الشيخ بشير. ولم يعد يخامره شك في أن المعركة السافرة مع الأمير بشير واقعة لا محالة.

عاد الأمير بشير الشهابي من مصر مظفّرا. كان واثقا من قدرته على التخلص من الشيخ بشير إلى الأبد بعدما حصل على تأييد محمد علي الكبير وكسب ثقة عبد الله باشا. والى ذلك، كان يعلم أن القطيعة مع المختارة ستحظى بتجاوب في الأوساط المسيحية وتعيد اليه حسن معاملة الكنيسة المارونية التي كانت استهجنت تعاونه مع جنبلاط. وأدرك أنه لن يجد فرصة أفضل من هذه. فشرع في التنفيذ فور وصوله الى صيدا. وعندما جاءه الشيخ بشير مع عدد من وجهاء الشوف ليسلّم عليه، طالبه بلهجة فيها الكثير من الحدة والغلظة بأن يسدد فورا مبلغ ٧٥٠ ألف غرش لتغطية نفقات رحلته الى مصر. وباءت بالفشل كل محاولات الوسطاء لتسوية الخلاف بين الشيخ والأمير، أو على الأقل، للاتفاق في شأن خفض المبلغ المطلوب الى النصف: فأصر الأمير بشير على رأيه، وكان واضحا أنه يريد خراب بيت جنبلاط ونسف أساس جبروته.

قلق القريبون من الشيخ بشير ونصحوا له أن يوقف المحادثات فورا ويجمع المخلصين من الرجال ويسدد ضربة وقائية للامير بشير. وقال له أرفع الشيوخ منزلة: «الأمير بشير متى سلب مالك هان عليه قتلك. فالأوفق أن نضربه اليوم (...) يا لنا، يا له».

إلا أن الشيخ بشير أدرك أن توازن القوى ليس في مصلحته، فرأى أن يرجئ المناوشة السافرة، وغادر المختارة في اليوم عينه، وأخذ ينتقل من مكان الى آخر ويلتقي كثيراً من الناس في محاولة لتشكيل ائتلاف من الوجهاء معارضي الأمير بشير الشهابي لسبب أو لآخر. ودفعه هذا الموقف الى مصالحة ألدّ خصومه من آل عماد فوهب اليهم ضيعاً عدة في البقاع ومنحهم ٥٠ ألف غرش. وبالتدريج انضوت تحت لوائه عساكر ضمت إلى جانب الدروز الكثير من وجهاء المسيحيين والمسلمين. وكانوا معاً يشكلون قوة كبيرة، الا أنها لم تكن كافية لدحر الأمير

بينهما سيطفو على السطح آجلا أم عاجلا ليتحول إلى صدام سافر لن يقدّر فيه لواحد منهما أن يبقى على قيد الحياة.

في بداية العشرينات تحول جبل لبنان إلى قميص عثمان بين والي عكا عبد الله باشا ووالي دمشق درويش باشا. وكان سبب الخلاف اقتحام درويش باشا وادي البقاع، وعزله الأمير أفندي عامل راشيا وحليف الجنبلاطيين وتعيينه الأمير منصور الذي هو من أنصار اليزبكيين بدلا منه. فاشتاط عبد الله باشا غضباً لنزوة منافسه القديم وأوعز إلى الأمير بشير أن يشن حملة على درويش باشا ويدحر عساكره في البقاع. إلا أن بشير الشهابي وبشير جنبلاط الذي هب لنجدته، لم يكتفيا بتحرير راشيا بل واصلا، بإيعاز من عبدالله باشا، ملاحقة العدو حتى مشارف دمشق. وهزمت عساكر درويش باشا، اما هو فتمكن من اللجوء الى قلعة المدينة بشق النفس. وكان في وضع ميئوس منه، إلا أن إمدادات وصلت إليه في آخر لحظة من مصطفى باشا والي حلب الذي تلقى أمراً من السلطان العثماني بمساعدته. ولسوء حظ الشيخ والأمير فقد تحول نصرهما إلى هزيمة فعادا القهقرى خائبين. إلا أن خيبة أملهما ازدادت عندما بلغهما نبأ الأمر السلطاني بعزل عبد الله باشا عقابا له على تعنته وعناده، ووضع ولاية صيدا في عهدة درويش باشا. وكانت تلك هي الكارثة بعينها. وبعد عودته الى الشوف دعا الأمير بشير الشهابي الشيخ بشير جنبلاط الى القصر وعرضا الموقف طويلا عسى أن يعثرا على مخرج من المأزق. واتفقا على أن يشد الأمير الرحال إلى مصر ليلتقي محمد علي باشا الكبير الذي يتمتع بنفوذ يمكّنه من إقناع السلطان العثماني بالعفو عن عبد الله باشا وتنصيبه واليا من جديد.

وبتوصية من الشيخ بشير تسلّم الأمير عباس الشهابي حليف الجنبلاطيين القديم خلعة الإمارة في جبل لبنان. فصار الشيخ، بغياب الأمير بشير، سيد البلاد الذي يلقبه الناس عمود السماء «تقوم إذا قام وتقعد إذا قعد» على حد تعبير أحد المؤرخين. وهو قادر في الواقع على تنحية الأمير عباس وتنصيب نفسه حاكما لجبل لبنان في أي وقت يشاء. إلا أنه كان يعتقد أن تلك خطوة سابقة لأوانها، ففضل الامتناع عن تحدي الأمير بشير على المكشوف حتى يتيقن أن الريح تهب في شراعه.

بيد أن الملابسات لم تكن في مصلحته. ويبدو أنه لم يكن واثقا من ان محمد

يلقي خطابا (١٩٦٦).



يرتشف القهوة في منزله ببيروت (١٩٦١).

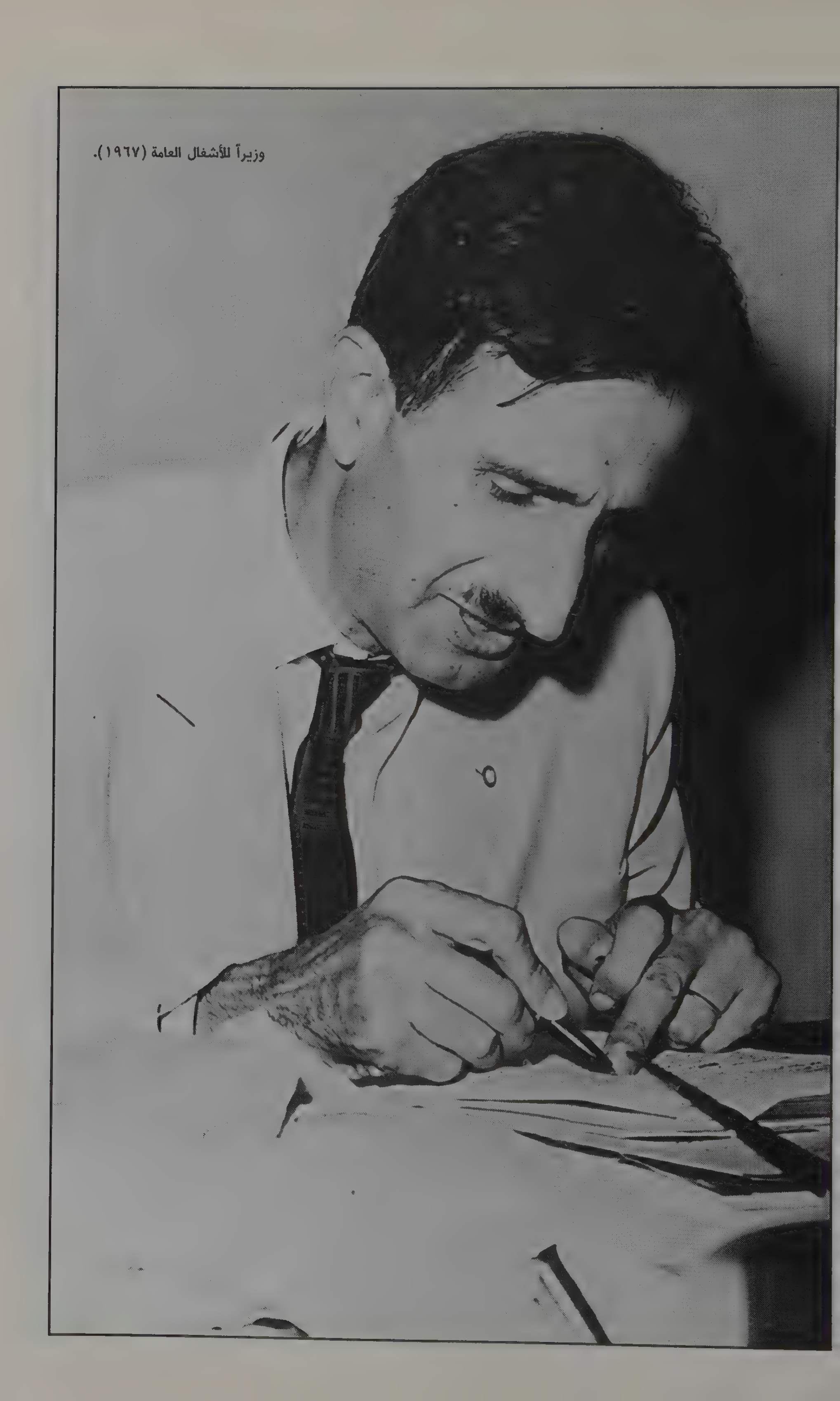
بشير. وفي ٣١ كانون الثاني ١٨٢٥ نشبت المعركة الحاسمة التي سميت «يوم المختارة». ووصل جيش عبد الله باشا لنجدة عساكر الأمير وسط قرع الطبول وصفير الصور. وبالمدفعية الثقيلة قطع جيش عبد الله النزاع الذي طال أمده بين الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط.

هُزمت قوات الشيخ بشير، وأفلت هو وعدد من أقرب رجاله من طوق الحصار وتوجهوا صوب حوران. وبعد أيام، وأثناء مبيتهم في قرية جيدور قبض عليهم خفراء كان أرسلهم لهذا الغرض والي الشام مصطفى باشا البيلاني واقتيدوا الى دمشق. وبعد أسبوعين، وبإلحاح من عبد الله باشا، نقل الشيخ بشير ورفاقه إلى عكا بصحبة حرس كثير عبر مسالك مجهولة. وعند بوابة القلعة استقبل الوجهاء وجموع الأهالي بالتهليل والترحيب الأسير الشهير المصفّد بالأغلال. وفي اليوم عينه أقيمت في قصر عبد الله باشا مأدبة فخمة تكريما للشيخ بشير جنبلاط حيّاه فيها وجهاء المدينة ورجال الدين.

استبد القلق، بالأمير بشير الشهابي عندما بلغه نبأ الحفاوة التي قوبل بها الشيخ بشير في عكا. وخشية أن تغوي هدايا جنبلاط الوالي عبد الله باشا فيعفو عنه ويبقيه على قيد الحياة، بعث الأمير بشير في الحال برسالة إلى ابنه أمين الموجود آنذاك في مصر وأوعز إليه بأن يسعى إلى مقابلة محمد علي باشا ويلتمسه إعدام جنبلاط فوراً.

وسرعان ما وصل إلى القاهرة فرمان سلطاني يقضي بإعدام الشيخ بشير. وفي الحال أرسل بلاغ عاجل إلى عكا يلزم عبد الله باشا بتنفيذ الحكم دون إبطاء.

وفجر الحادي عشر من تشرين الأول ١٨٢٥ صرّت المزاليج الصدئة في بوابة الزنزانة التي ينتظر فيها الشيخ بشير ساعة النهاية، واقتيد الى الرواق. ولم تبدر عليه إمارة خوف عندما أحس بالحبل يشده الجلاد ويضيق الخناق على رقبته المعروقة. وقال شهود عيان أنه قابل الموت بأنفة وهدوء كما يليق بالمقاتل الدرزي والرجل الحقيقي...



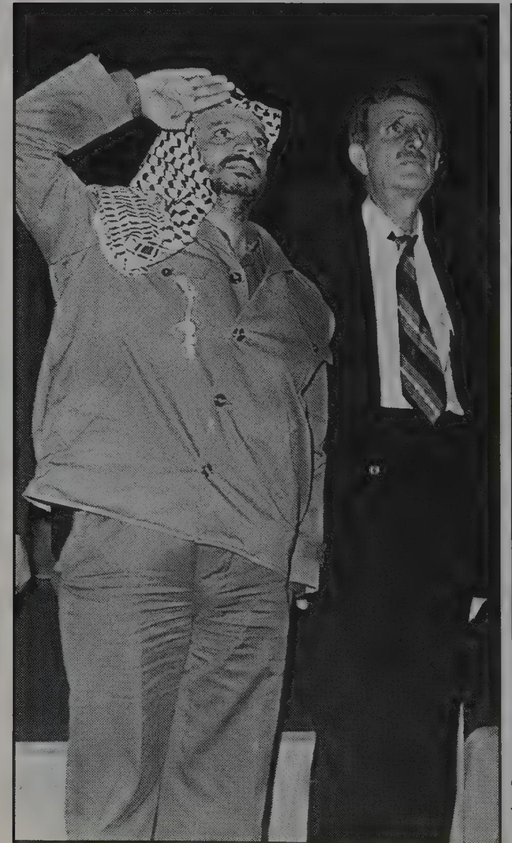
وزيراً للأشغال العامة (١٩٦٧).



بالعباءة في
المختارة
(١٩٦٨).

مع عرفات و الشيخ بيار الجميل (١٩٧٤).

مع ابو اياد ونايف حواتمه وفاروق القدومي وياسر عبد ربه.



مع عرفات
في احتفال فلسطيني رسمي.



خطيباً وخلفه صورة الرئيس شارل حلو.

متحدثاً في ظل صورة معلمه الهندي شري اتماننذا.



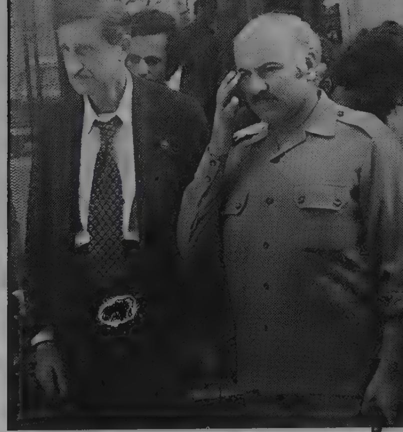
مع الرئيس صائب سلام والأب سمعان الدويهي وجوزف سكاف وريمون اده.



لقاء مع ياسر عرفات وابو اياد في مكتب الرئيس صائب سلام في حضور العميد ريمون اده الذى يصافحه كمال جنبلاط (١٩٧٥).



مع الأمين العام لـ"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" الدكتور جورج حبش (١٩٧٤).



مع الأمين العام لمنظمة "الصاعقة" زهير محسن.



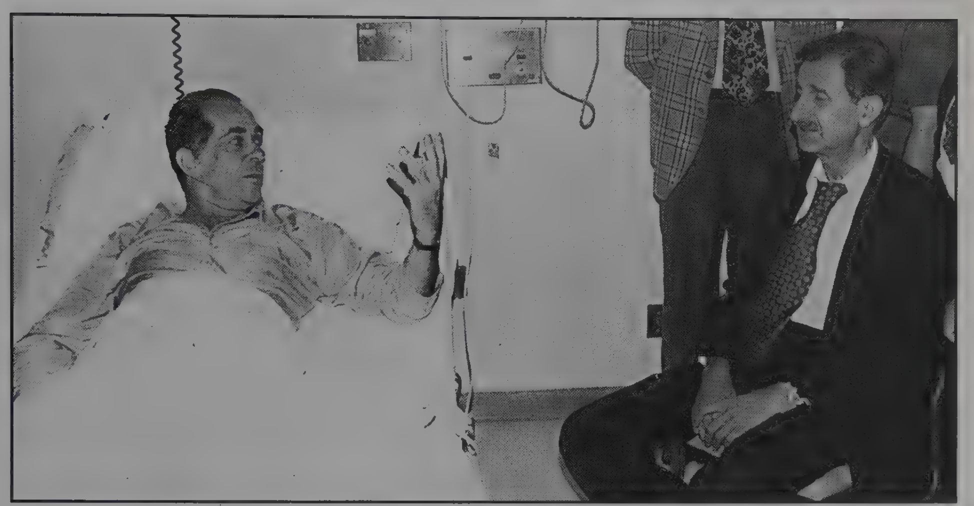
مترئساً الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، ويبدو ياسر عرفات، ونديم عبد الصمد، وياسر عبد ربه، ومحسن ابرهيم، وتوفيق سلطان ... (١٩٧٥).

مترئساً اجتماع المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية.

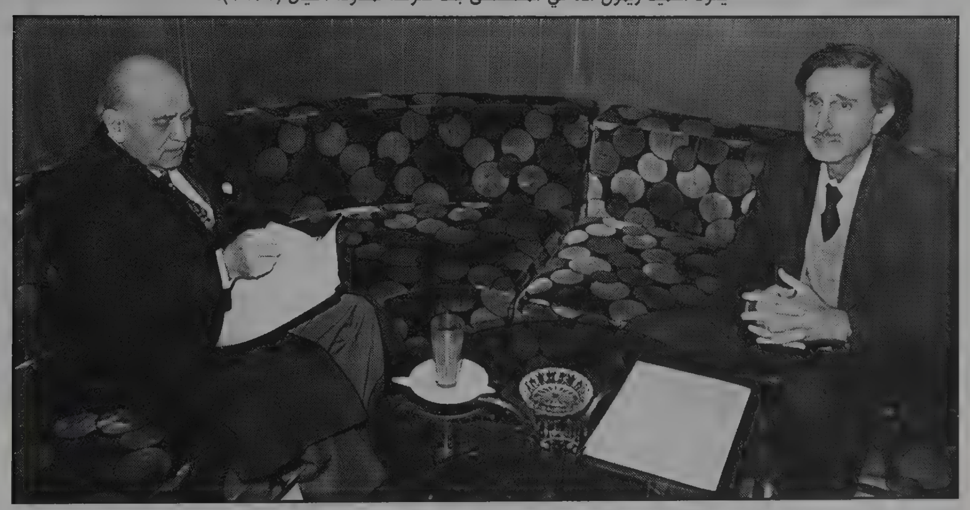




الوزير عبد الحليم خدام واللواء ناجي جميل مجتمعين بأركان الحركة الوطنية، ويبدو كمال جنبلاط والأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي رافعاً يده، والأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي محسن ابرهيم (١٩٧٥).



يعود العميد ريمون اده في المستشفى بعد تعرضه لمحاولة اغتيال (١٩٧٦).



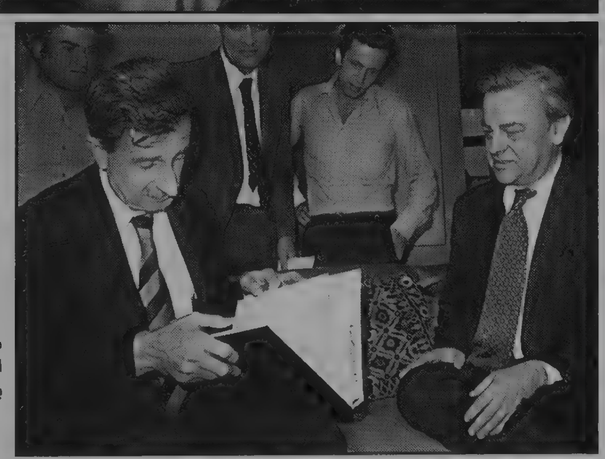
خلوة في فندق انترناسيونال بين الرئيس صائب سلام وكمال جنبلاط.

مع الإمام السيد موسى الصدر (١٩٧٥).

مع البطريرك مار بولس بطرس المعوشي في بكركي (١٩٦٩).



في قصر الاونيسكو الدكتور نيكولاي بلوخين نائب رئيس لجنة لينين للسلام يقلده "وسام لينين للسلام" (١٩٧٢).



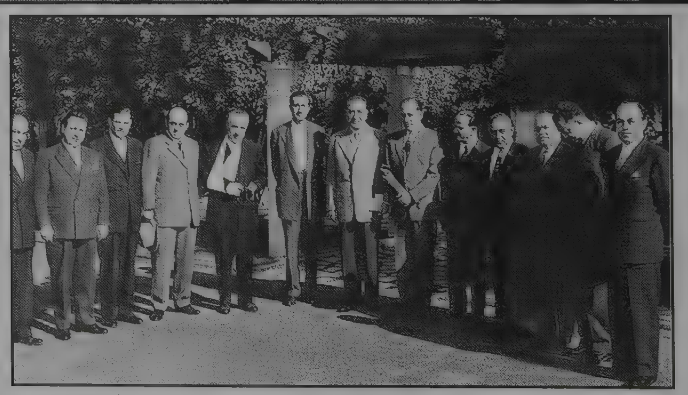
مع الموفد الاميركي دين براون (١٩٧٦).



مع السفير السوفياتي سرفار عظيموف (١٩٧٦).

مع الرئيس فؤاد شهاب.





كمال جنبلاط ووفد من الحزب التقدمي الإشتراكي في تهنئة الرئيس شهاب بُعيد انتخابه.

مع المفتي الشيخ حسن خالد في دار الفتوى (١٩٧٧).

مع شيخ العقل محمد أبو شقرا، يرافقه الشيخ حليم تقي الدين أثناء تشييع الشيخ علي عبد اللطيف (١٩٧٠).

مع الرئيس سليمان فرنجية
في قصر بعبدا.



مع الرئيس الشيخ امين الجميّل.

مصافحاً الرئيس شارل حلو (١٩٦٥).



مستقبلاً الرئيس الياس سركيس في منزله (١٩٧٥).

مع الأمير عبدالله بن عبد العزيز.



العاهل المغربي الملك الحسن الثاني يقلده وساماً رفيعاً (١٩٧٥).



مع الرائد الليبي عبد السلام جلود.



الرئيس السوري حافظ الأسد يستقبل
كمال جنبلاط، وبدا السيدان
عبدالله الاحمر وتوفيق سلطان
(١٩٧٣).



مع الرئيس المصري
جمال عبد الناصر في القاهرة،
يرافقه اللواء شوكت شقير (١٩٧٠).



مع انور السادات
بعدما اصبح رئيساً لجمهورية مصر
(٢٦ تشرين الأول ١٩٧٠).



خطيبا (١٩٧٥).

يهزأ...
حتى بالموت
(١٩٧٦).

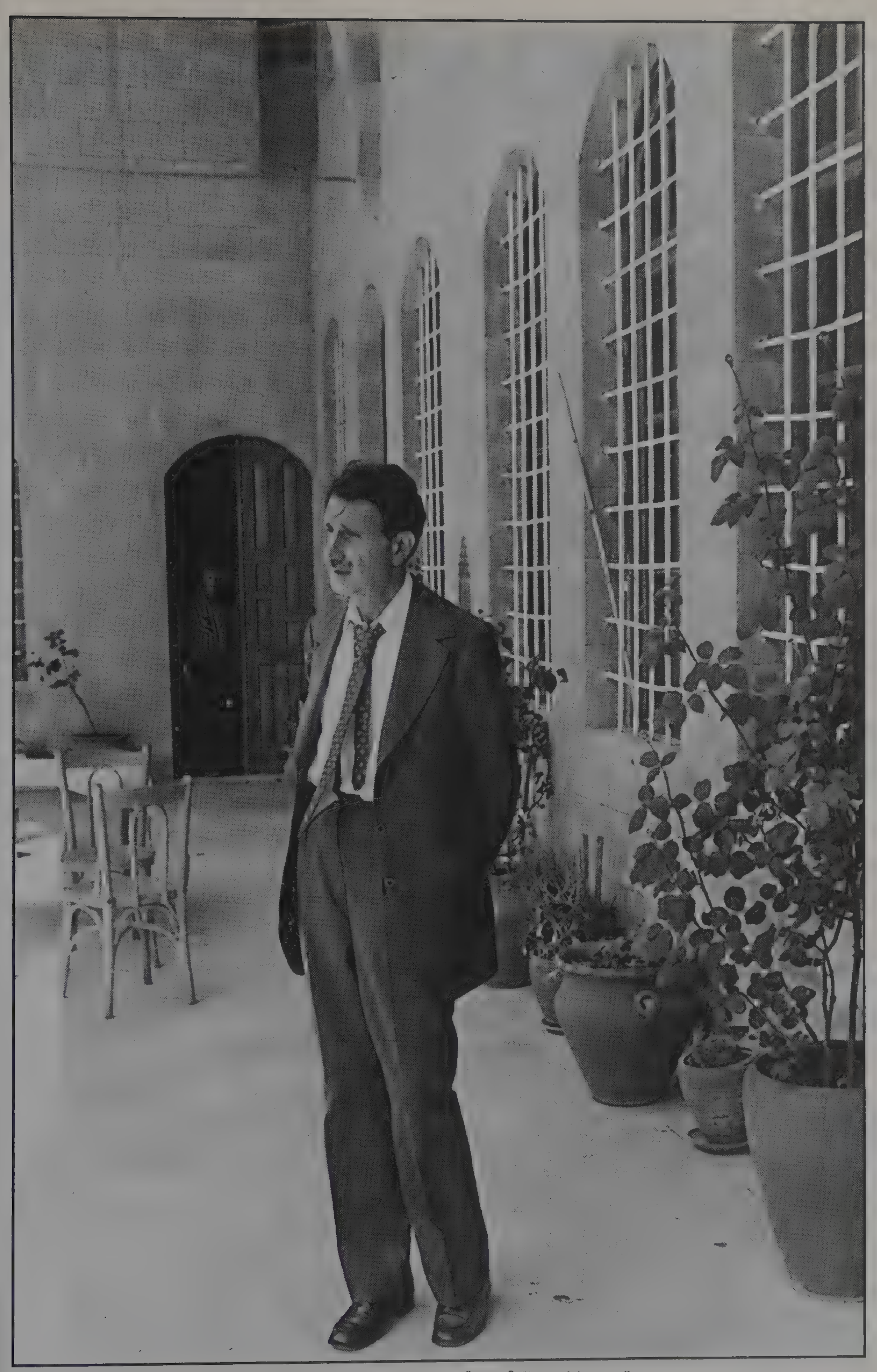

لقاء مع الرئيس حافظ الأسد في آذار ١٩٧٦.


مع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٤!).


مع الأمير فهد بن عبد العزيز (قبل ان يصبح ملكاً) يرافقه اللواء شوكت شقير.



جثمانا كمال جنبلاط ومرافقه في الوداع الأخير.



صورة وزعتها له وكالة "سيغما" اثر اغتياله وهي مؤرخة ١٩٧٧/٣/١٧.

مراجع الكتاب

السيد وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي مستقبلاً في المختارة الرئيس كميل شمعون ونجله داني.



جنبلاط يعرض على شمعون بندقيتي صيد من مجموعة والده (١٩٨٤/٨/٥).

الفصل الأول

١ . كان فؤاد بك شغوفاً بابنته البكر يحبها ويسهر عليها، إلا أن العاهة الفطرية سرعان ما أدت الى وفاتها، فحزّ موتها في نفسه إلى أبعد الحدود.

٢ . استقى المؤلف هذه المعلومات في ١٩ تموز عام ١٩٩١ من الشيخ المعمر (تسعون عاماً) أمين سليم حسن، وهو من أبناء بتلون وكانت زوجته شريفة مرضعة كمال جنبلاط.

٣ . كانت الاستانة قبل دخول الحرب ألغت من جانب واحد في ٨ أيلول ١٩١٤ اتفاق «المكانة الخاصة» لجبل لبنان، وبذلك استأنفت الحكم العثماني المباشر هناك. ثم احتلت العساكر العثمانية جبل لبنان مطلع عام ١٩١٥.

٤ . في ملحق الكتاب عرض موجز لتاريخ آل جنبلاط.

٥ . بطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣) مفكّر لبناني شهير، صديق عائلة جنبلاط. تخرج في الكلية البروتستانتية السورية (الجامعة الأميركية في بيروت حاليا) واعتنق المذهب البروتستانتي وترجم الإنجيل إلى العربية بالتعاون مع المبشرين الدكتور ايلي سميث والدكتور كورنيليوس فان دايك والأديب اللبناني ناصيف اليازجي. وفي ١٨٤٧ أسس أول جمعية تنويرية في لبنان، وفي ١٨٦٣ افتتح أول مدرسة وطنية في بيروت. وأهم عمل أنجزه هو «دائرة المعارف» التي بدأها في العام ١٨٧٥ وتوقفت بوفاته بعد إتمام المجلد السابع.

٦ . كان نسيب جنبلاط، بعد إنهاء مدرسة بطرس البستاني الوطنية، التحق بالكلية البروتستانتية السورية. راجع: روديونوف، ميخائيل. الموارنة. موسكو، «ناؤوكا»، ١٩٨٢، ص ٥٣ (بالروسية).

٧ . راجع التفاصيل عند رودينوف، ص ٤٩-٥٠.

٨ . اطلع الكاتب على هذه الوثيقة في أرشيف عائلة جنبلاط في البرامية.

٩ . الحكيم، يوسف. «بيروت ولبنان في عهد آل عثمان». بيروت، بدون تاريخ، ص ١١١.
وفقا لهذا المصدر، بعد استقالة نسيب باشا جنبلاط عين لمنصب القائم قام الأمير توفيق مجيد ارسلان من عاليه. إلا انه اتهم مع بداية الحرب بارتباطات ودية مع القنصل البريطاني فعزل من منصبه بأمر من جمال باشا. ولبعض الوقت شغل منصب القائمقامية الأمير عادل ارسلان فنقل مقرها الرسمي إلى عاليه حيث هيئة أركان الفرقة العثمانية المرابطة في جبل لبنان. راجع المصدر نفسه، ص٢١٩. واقرأ المزيد عن نسيب باشا جنبلاط في مذكرات سليم حسن هشي «يوميات لبناني أيام المتصرفية»، بيروت، ١٩٧٣.

١٠ . Gautherot, G. La France en Syrie et en Cilicie. Seine, 1920, p. 88

القدس (٢١/ ١١/ ١٩٢٥) نقلاً عن اللاجئين من مسرح العمليات إلى فلسطين، إنها تضم ثلاثة آلاف شخص. وقال مراسلا "The Morning Post"و"The Daily Mail" في دمشق إنها تضم «عدة آلاف». وكتب مراسل "The World" في بيروت ان مجموعة زيد الأطرش ضمت في البداية ألفي شخص منهم ٥٠٠ فارس و١٥٠٠ رجل من المشاة، إلا أنها تضاعفت في ما بعد فالتحق بها فلاحو لبنان من دروز ومسيحيين. وقال مراسل "The Morning Post" أن عدد المقاتلين الذين احتلوا حاصبيا بلغ ١٥٠٠ رجل. وكتبت صحف أخرى أن ٤ آلاف شخص من الأنصار وثلاث مفارز لزيد الأطرش هاجمت مرجعيون، فيما شارك في الهجوم على صيدا ٣٥٠٠ شخص، واحتشد في منطقة حاصبيا خمسة آلاف من الدروز. ومن جهة أخرى أكد مراسل "Le Temps" في ٢٤/ ١١/ ١٩٢٥ أن زيد الأطرش جاء إلى لبنان بـ ٥٠٠-٦٠٠ مقاتل فقط، لكن مجموعته ازدادت في ما بعد فوصلت إلى ٢٠٠٠ رجل. وفي نهاية تشرين الثاني وردت عليه إمدادات إضافية من جبل الدروز كما أكدت "L'Humanité" في ١/ ١٢/ ١٩٢٥.

وردت هذه المعلومات في دراسة الباحث الروسي فلاديمير لوتسكي «حرب التحرر الوطني في سوريا (١٩٢٥-١٩٢٧)»، موسكو، ١٩٦٤، ص ٢٤٣ (بالروسية).

٧. "The Morning Post", 21/11/1925.

٨. Khouri, Ph. Syria and the French Mandate. The politics of Arab Nationalism. 1920-1945. London, 1987, p. 202.

٩. تسنى للمؤلف صيف ١٩٩١ أن يلتقي الأب بيار كوركيه في مستشفى اللعازرية بكسروان. والكثير من الأحداث والوقائع المذكورة في الصفحات المكرسة لعينطورة كتبت استناداً إلى ذكريات الأب كوركيه الذي مارس التدريس في صف كمال جنبلاط في الفترة ١٩٣١-١٩٣٢.

١٠. إنجيل متى، الإصحاح ٢٨ : ١٩.

١١. شغل الصحافي المعروف عضو الكتلة الدستورية ميشال زكور منصب وزير الداخلية في حكومة خير الدين الأحدب. وتوفي عام ١٩٣٧.

١٢. لم يكن كمال الوحيد من أبناء عائلته في عينطورة. فقد تعلم في مدرستها قريبه طلعت جنبلاط الذي كان أكبر منه سناً، لكنه دونه بصف واحد، لأنه التحق بالمدرسة بعد كمال.

١٣. في احدى زياراته للمختارة أعرب الأب سارلوت عن إعجابه بالخبز المرقوق. ولم تنس الست نظيرة ذلك فأخذت تبعث بهذا الخبز إليه بانتظام إلى عينطورة.

راجع رسالتها إلى كمال جنبلاط في شباط ١٩٣٧. أرشيف كمال جنبلاط في «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» في بعقلين.

١٤. Joumblatt, K. I speak for Lebanon. Zed Press, London, 1982, pp. 36-37.

١٥. Abkarius, Iskandar ibn Yaqub. The Lebanon in Turmoil. Ed. by J. F. Scheltema, New Haven, 1920 ("Yale Oriental Series", vol.7), p. 48, fin. 11.

١٦. أبلغت الباحثة اللبنانية نهاد أبو عياش المتخصصة بالفلسفة الهندوسية المؤلف عام ١٩٩١ أن كمال جنبلاط قرأ «حياتي» للمرة الأولى وهو في الرابعة عشرة من العمر. وكان المهاتما غاندي ألف كتابه هذا عام ١٩٢٥، وصدر الكتاب عن دار نافاجيفان تروست عام ١٩٢٧ بستة آلاف نسخة.

١٧. Kripalani, K. Gandhi, A Life. New Delhi, 1968, p. 135.

الفصل الثالث

١. من حديث للمؤلف مع الاستاذ وجدي ملاط.

٢. علم المؤلف بتفاصيل حياة جنبلاط في باريس من السفير حليم أبو عز الدين في لقاء معه في ٩

١١ . «لسان الحال»، ٢٠/ ٢/ ١٩٢٠ .

١٢ . أبو صالح، عباس . «تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي» . بيروت، بدون تاريخ، ص ٢٨١ .

١٣ . Burckhardt, J. Le mandat français en Syrie et au Liban. Nime, 1925, p. 99

١٤ . Longrigg, S. Syria and Lebanon under The Mandate. London, 1958, p. 123

١٥ . صحيح أن نسبة الموارنة في التعداد كانت تتضاءل .

١٦ . راجع مذكرات عيسى الخوري المحفوظة في أرشيف كمال جنبلاط في «مركز المعلومات والدراسات» في بعقلين .

١٧ . في النصف الثاني من القرن السادس عشر وهبت الحكومة العثمانية الى جنبلاط بن قاسم الكردي وعائلته سنجق كلس والمعرة ملكا وراثيا . راجع : Griswold, W. J. The Great Anatolian Rebellion. 1000-1020/1591-1611/. Klaus Schwerz Verlag, Berlin, 1983, p.86.

١٨ . كتب المؤلف هذا المشهد استنادا الى حديث له صيف ١٩٩١ مع مختار المختارة الشيخ عادل حصن الدين، ومختار عماطور نجيب نايف أبي شقرا، وكذلك مذكرات المجايلين المحفوظة في «مركز المعلومات والدراسات» في بعقلين .

١٩ . «العواصف»، عدد ٢٩، بيروت، ١٩٢١ .

٢٠ . ابلغ الشيخ عادل حصن الدين مختار المختارة الى المؤلف صيف ١٩٩١ أن حديثا جرى بينه وبين شكيب وهاب في هذا الخصوص .

٢١ . الباشا، محمد خليل . «معجم أعلام الدروز» . المختارة، ١٩٩٠، المجلد الثاني، ص ٥٠٩–٥١٣ .

٢٢ . ن . م . المجلد الأول، ص ٣٨٦ . وثمة رواية أخرى تقول إن علي بك لم يرغب في الزواج من الست نظيرة .

٢٣ . Grandcourt, C. An Levant. Histoires de Brigands vraies. Editions Victor Attinger, Paris, 1936, p. 129.

الفصل الثاني

١ . Huxley, F. Wasita in Lebanese Context: Social Exchange among Villagers and Outsiders. Ann Arbor, 1978, p. 27. (Museum of Anthropology, University of Michigan, n° 64.)

٢ . أحمد تقي الدين (١٨٨٨–١٩٣٥) شاعر وحقوقي معروف .

٣ . لا يزال الوجاق يستخدم للتدفئة في جبل لبنان، ولكن بالزيت أو المازوت .

٤ . هذه احدى الروايات التي يوردها عن الحادث المؤرخ الدرزي محمود خليل صعب . راجع كتابه «قصص ومشاهد من جبل لبنان»، بيروت، ١٩٨٠ .

٥ . فؤاد سليم (١٨٩٣–١٩٢٥)، التحق بالجامعة الأميركية وتركها بعد حين قصير بسبب المرض . ثم واصل الدراسة في مدرسة جرجس طعمة في المختارة . اتقن الانكليزية بسرعة والتحق بالكلية العثمانية في بيروت ثم صار مدرّساً فيها . وفي العام ١٩١٧ انضم إلى حركة الشريف حسين . وبعد ذلك تزعم حرب الأنصار ضد الفرنسيين في لبنان، فحكموا عليه غيابيا بالإعدام . وعندما غادر فيصل سوريا تركها فؤاد سليم معه . وفي العام ١٩٢٥ أنضم الى انتفاضة الدروز . وفي ٥ كانون الأول ١٩٢٥ صرعته قذيفة أثناء القتال . قال عنه سلطان باشا الأطرش : «مات فؤاد وماتت روح الثورة، وذهبت آمالنا معه» .

٦ . كتبت الصحف آنذاك كثيراً عن مجموعة زيد الأطرش . فقال مراسل ال"Neue Freie Presse" في

١٠ . جريدة «الأنباء»، ١٣/ ٣/ ١٩٤٤ .
١١ . الدكتور خليل أحمد خليل . «كمال جنبلاط : ثورة الأمير الحديث». بيروت ١٩٨٤، ص ٩٦ .
١٢ . ن . م . ، ص٩٦-٩٧ .
١٣ . «الأديب»، كانون أول ١٩٤٤، ص ٥ .
١٤ . ن . م .
١٥ . «الأديب»، كانون ثاني ١٩٤٥، ص ٣ .
١٦ . ن . م . ص ٤ .
١٧ . ن . م .
١٨ . ن . م . ص ٥ .
١٩ . راجع: الدكتور اشتي، فارس. «الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥». الدار التقدمية، ١٩٨٩، ج١، ص ١٣٥ .
٢٠ . جنبلاط، كمال: «في الممارسة السياسية. مقدمة ربع قرن من النضال». الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص ٤٥ .
٢١ . الخوري، بشارة خليل : «حقائق لبنانية». بيروت، ١٩٦١، ج١، ص ٢٦٧ .
٢٢ . ن . م .
٢٣ . ن . م .
٢٤ . راجع : الحاج، لويس . «من مخزون الذاكرة». دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢١ .
٢٥ . مذكرات سامي نمور المحفوظة في أرشيف جنبلاط في بعقلين .

الفصل الخامس

١ . الدكتور خليل أحمد خليل . «كمال جنبلاط : ثورة الأمير الحديث». دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٩٤٨، ص ٧٦ .
٢ . جنبلاط، كمال . «أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية» (الفكرة القومية). الدار التقدمية، الطبعة الثالثة، آذار ١٩٨٧، ص ١٥٣ .
٣ . راجع حديث الدكتور ادمون رباط المحفوظ في أرشيف كمال جنبلاط في «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» في بعقلين .
٤ . Politics in Lebanon. New York - London - Sydney, 1966. p. 151.
٥ . ن . م .
٦ . راجع Middle East International، تشرين الثاني ١٩٧٣ .
٧ . «التلغراف»، ٥/ ١٢/ ١٩٤٧ .
٨ . Collins, L., Lapierre, D. O Jerusalem! London, 1973, p. 71.
٩ . ن . م . ص ٦٨ .
١٠ . راجع نص الحديث مع الدكتور ادمون رباط المحفوظ في «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» في بعقلين .
١١ . من حديث للسيدة مي جنبلاط مع المؤلف في المختارة في ٢٨ نيسان ١٩٨٨ .
١٢ . راجع مذكرات سامي نمور . أرشيف كمال جنبلاط في «مركز المعلومات والدراسات» في بعقلين .
١٣ . Davis, J. H. The Evasive Peace. A Study of Zionist-Arab Problem. Ed. by J. Murray.

تموز ١٩٩١ .
٣ . حظيت مطالب الطلبة العرب بتأييد النواب وكذلك جان لونغيه حفيد كارل ماركس زعيم جناح الوسط في الحزب الاشتراكي وزعماء الحزب الشيوعي الفرنسي جاك دوكلو وموريس توريز ومارسيل كاشين .
٤ . من حديث أجراه المؤلف مع السفير حليم أبو عز الدين في ٩/ ٧/ ١٩٩١ .
٥ . Bergson, H. Introduction to Metaphisics. New York, Liberal Arts Press, 1949, p. 42.
٦ . Pascal, B. Pensées. Translated with Introduction by A. J. Krailshemer. Penguin Books, London, 1966, p. 95.
٧ . ن . م . ص ٨٧ .
٨ . سميرنوف، فلاديسلاف . «تاريخ فرنسا المعاصر» . ١٩١٨-١٩٧٥ . موسكو، ١٩٧٩، ص ١٠٨-١٥٨ (بالروسية) .
٩ . من حديث للمؤلف مع السفير حليم أبو عز الدين ببيروت في ٩ تموز ١٩٩١ .
١٠ . اسمها مشتق من التسمية الفرنسية للجلباب الذي كان يرتديه أعضاؤها أثناء تجمعاتهم .
١١ . سميرنوف، فلاديسلاف . «تاريخ فرنسا المعاصر» . ١٩١٨-١٩٧٥ . موسكو، ١٩٧٩، ص ١٠٩-١١١؛ ص ١٥٨ (بالروسية) .
١٢ . من مقابلة المؤلف مع الدكتور ادمون نعيم في بيروت في ١٩ نيسان ١٩٩٩ .
١٣ . عرف المؤلف بذلك من أرملة الشيخ بشير أبي حمزة في لقائه معها في الخريبة-الشوف ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢ .
١٤ . الصلح، منح . «المارونية السياسية . سيرة ذاتية» . بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٥ .

الفصل الرابع

١ . حدّث السيد كميل أبو صوان المؤلف عن هذا المشهد أثناء لقائهما في باريس في ٦ آذار ١٩٩٥ . راجع كذلك صحيفة "L'Orient-Le jour"، عدد ٢٨/ ٢/ ١٩٩٥ .
٢ . راجع برقية الجنرال كاترو المؤرخة في ١١ حزيران ١٩٤٣ (أرشيف كمال جنبلاط في «المركز الوطني للمعلومات والدراسات» في بعقلين) .
٣ . Ziadeh, N. A. Syria and Lebanon. London, 1957, p. 72.
٤ . Spears, E. Fulfilment of a Mission. Archon, 1977, p. 222.
٥ . ثمة رأي آخر يوضح غياب جنبلاط . فقد كتب بشارة الخوري في مذكراته : «السلطات الفرنسية منعت حكمت جنبلاط، ومن بعده كمال جنبلاط، من التعاون الانتخابي مع الكتلة الدستورية» . راجع مذكرات بشارة الخوري الصفحات ٢٠٠-٢٠١ و٢٥٥-٢٥٦، وكذلك الدكتور خليل أحمد خليل . «كمال جنبلاط : ثورة الأمير الحديث» . بيروت، ١٩٨٤، ص ٦٩-٧٠ .
٦ . The Political History of Lebanon. 1920-1950. Volume II, Documents of French Mandate and World War II, 1936-1943, by Walter L. Browne, Documentary Publications. Salisbury, North Carolina, U.S.A., 1977, p. 273.
٧ . الرياشي، اسكندر : «رؤساء لبنان كما عرفتهم» . بيروت، ١٩٦١، ص ١٨٤ .
٨ . من حوار مطول أجراه المؤلف مع كريم بقرادوني صيف ١٩٩١ . وسنستشهد به أكثر من مرة .
٩ . راجع Issawi, Ch. Economic Development and Political Liberalism in Lebanon (في كتاب "Politics in Lebanon". Ed. by. L. Binder. New York - London - Sydney, 1966).

١٩٨٧ ، ص ١٣٩ .

١٩ . ن . م . ، ص ١٥٥ .

٢٠ . «ربع قرن من النضال» . ص ١٣٢ .

٢١ . ن . م . ص ١٣٢ .

٢٢ . من تسجيل حديث المؤلف مع الشيخ عبدالله العلايلي ببيروت في ٣٠ نيسان ١٩٩١ .

٢٣ . جنبلاط ، كمال : «أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية» . ص ١٥٨ .

٢٤ . الهاشم ، نجم . «آخر أيام سعادة» . بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٧٠ .

٢٥ . الخوري ، بشارة : «حقائق لبنانية» . جزء ٣ ، م . س . ، ص ٢٤٢ .

٢٦ . الهامش ، نجم : «آخر أيام سعادة» . بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٧٥ .

٢٧ . الصلح ، سامي . «أحتكم إلى التاريخ» . ص ٩٥ .

٢٨ . ن . م . ص ٩٥ .

٢٩ . جنبلاط ، كمال : «في الممارسة السياسية» . الدار التقدمية ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧ .

٣٠ . ن . م . ص ٢٤ .

٣١ . «الميثاق» . بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٥٥ .

٣٢ . جنبلاط ، كمال : «ثورة في عالم الإنسان» . الدار التقدمية ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

٣٣ . «ربع قرن من النضال» . ص ١٣٥ .

٣٤ . ن . م . ص ١٣٦ .

٣٥ . جنبلاط ، كمال : «الديموقراطية الجديدة» . الدار التقدمية ١٩٨٧ ، ص ١٤ .

٣٦ . ن . م . ص ١٤-١٥ .

الفصل السابع

١ . علم المؤلف بهذه التفاصيل أثناء مقابلته مع المرحوم نسيم مجدلاني في داره ببيروت في ١٦ نيسان ١٩٩١ .

٢ . علم المؤلف بذلك أثناء المقابلة الآنفة الذكر مع المرحوم نسيم مجدلاني .

٣ . Mackey, S. Lebanon. Death of a Nation. Anchor Books, N. Y., 1991, p. 63.

راجع كذلك Gordon, D. Lebanon: The Fragmented Nation. London, 1980, p. 156-157.

٤ . عرف المؤلف بتفاصيل وفاة السيدة نظيرة جنبلاط وتشييعها من شاهد عيان في التسعين من العمر هو أمين سليم حسن من بتلون في مقابلة جرت معه في منزله في ١٩ تموز ١٩٩١ .

٥ . «الأنباء» ، ٢٠/ ٤/ ١٩٥١ .

٦ . تفيد بعض المعلومات أن أديب الشيشكلي كان على علم بالمؤامرة ضد رياض الصلح ، وأنه بارك اغتياله في الواقع . راجع الحاج ، لويس . «من مخزون الذاكرة» ، ص ٢٥ .

٧ . «الأنباء» ، ٢٠/ ٧/ ١٩٥١ .

٨ . ن . م .

٩ . «الأنباء» ، ١١/ ١/ ١٩٥٢ .

١٠ . رسائل الرئيس جنبلاط من الهند . «الأنباء» ، ٢٣/ ١١/ ١٩٥١ .

١١ . «الأنباء» ، ٣٠/ ١١/ ١٩٥١ .

١٢ . «الأنباء» ، ١٨/ ١/ ١٩٥٢ .

١٣ . ن . م .

London, 1968, p. 53.
١٤ . جنبلاط، كمال. «مختارات». د. م. ١٩٧٧، ص ٢٧.
١٥ . ن. م. ص ٢٧-٢٨.
١٦ . الصلح، سامي. «أحتكم إلى التاريخ». دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص ٩٠.
١٧ . ن. م. ص ٩٢.
١٨ . «البيرق»، ٢٨/ ١/ ١٩٤٩.
١٩ . ن. م.
٢٠ . ن. م.
٢١ . ن. م.
٢٢ . ن. م.
٢٣ . الدكتور اشتي، فارس: «الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥». الدار التقدمية ١٩٨٩، ج١، ص ١٨١.
٢٤ . «التلغراف»، ١٢/ ١/ ١٩٤٩.
٢٥ . جنبلاط، كمال. «حقيقة الثورة اللبنانية». الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص ١٢.
٢٦ . جنبلاط، كمال: «أحاديث عن الحرية». الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص ٣٨.

الفصل السادس

١ . Gordon, D. Lebanon: The Fragmented Nation. London, 1980, p. 157.
٢ . جنبلاط، كمال: «أحاديث عن الحرية». الدار التقدمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ٩٥.
٣ . ن. م. ص٦٩.
٤ . محاضرات «الندوة اللبنانية». النشرة الأولى المؤرخة في ٣١/ ٣/ ١٩٤٧.
٥ . جريدة «صوت الأحرار» في ٣/ ١/ ١٩٤٧.
٦ . أدلى السفير كميل أبو صوان بهذه المعلومات إلى المؤلف في حديث جرى بينهما في باريس في آذار ١٩٩٥.
٧ . L'Orient-Le jour، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٥.
٨ . جنبلاط، كمال. «نحو اشتراكية أكثر إنسانية». بيروت، الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص ٢٣-٢٤.
٩ . L'Orient-Le jour، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٥.
١٠ . ن. م.
١١ . ن. م.
١٢ . جنبلاط، كمال: «نحو اشتراكية أكثر إنسانية». الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص ٢٤.
١٣ . ن. م.
١٤ . «ربع قرن من النضال». الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص١٢٠.
١٥ . علم المؤلف بهذه التفاصيل من السيدة مي جنبلاط أثناء مقابلته لها في المختارة يوم ٢٨ نيسان ١٩٨٨.
١٦ . استقى المؤلف هذه المعلومات من حديث شخصي مع فريد جبران في داره ببيروت في ٢٥ نيسان ١٩٩٤.
١٧ . «ربع قرن من النضال». ص١٢١.
١٨ . جنبلاط، كمال: «أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية». الدار التقدمية،

١٠ . ن. م.

١١ . راجع Seale, Patrick. The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958. London, Oxford University Press, 1965. ص ٢٧٣ وما بعدها.

١٢ . جنبلاط، كمال. افتتاحية «الأنباء»، «نحو مغيب الشمس»، ١٧/ ٤/ ١٩٥٤.

١٣ . «الأنباء»، ٥/ ٦/ ١٩٥٤.

١٤ . قالها جنبلاط بالإنكليزية: «If you have that wide body of water, you have to have a long bridge to cross it".

١٥ . «الأنباء»، ١٢/ ٦/ ١٩٥٤.

١٦ . ن. م.

١٧ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». ص ٧٠.

١٨ . الحاج، لويس. من «مخزون الذاكرة». ص ٤١-٤٢.

الفصل التاسع

١ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٥.

٢ . ناصيف، نقولا: «كميل شمعون. آخر العمالقة». دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٨، ص ٧٨.

٣ . جنبلاط، كمال: «من اجل المستقبل». الدار التقدمية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٤٨.

٤ . ن. م. ص ١٤٩.

٥ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». ص ٣٦.

٦ . في كتاب «الصراع على سوريا» يقول باتريك سيل إن أديب الشيشكلي غادر لبنان لارتيابه بقدرة المتآمرين على إنجاز الانقلاب وتسلم مقاليد السلطة، وكذلك خوفه على مصير أقربائه في حمص في حال فشلت المحاولة. أما بيل ايفلند فيورد في كتابه «حبال من رمال، فشل أميركا في الشرق الأوسط» الصادر عام ١٩٨٠ أدلة مقنعة بأن الشيشكلي لم يغادر لبنان طوعاً، بل ان الرئيس شمعون أبعده بطلب من المخابرات المركزية الاميركية التي بدأت آنذاك التحضير للعملية ضد سوريا وفقاً لسيناريو آخر.

٧ . اختلفت المصادر في مقدار المساعدة التي قدمها العراق إلى مدبري المؤامرة. وكتب كمال جنبلاط في «حقيقة الثورة اللبنانية» (ص٣٨) أنهم تسلموا من حلف بغداد ٤٥٠٠ قطعة سلاح باعوا أكثرها. وتقرب من هذا الرقم تقديرات عبد الحميد السراج مدير الاستخبارات السورية الذي يعتقد أن المتآمرين تسلموا ٥٠٠٠ قطعة سلاح و٢٢٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية، فيما تقدّر مصادر أخرى الأموال التي قدمها العراق لإجراء العملية بـ ٢٠٠٠٠٠ دينار (راجع: باتريك سيل، «الصراع على سوريا»، ص٢٧٣).

٨ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». ص٣٩.

٩ . The Memoirs of Sir Anthony Eden. Full Circle. London, 1960, p. 427.

١٠ . «الأنباء»، ٣/ ٨/ ١٩٥٦.

١١ . Eveland, W.C. Ropes of Sand. America's Failure in The Middle East. London - New-York, 1980, p. 250.

١٢ . من حديث ادلى به انطوان الاشقر للمؤلف اثناء لقاء في بعقلين في ١٤ ايار ١٩٩١.

١٣ . «ربع قرن من النضال»، الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٦٢.

١٤ . راجع «النهار»، ١٢ و١٣/ ٢/ ١٩٥٨.

١٥ . الصلح، سامي: «احتكم الى التاريخ»، ص ١٧٣.

١٦ . ن.م. ص ١٧١.

١٤ . ن . م .
١٥ . غوريف، ألكسندر: «المهاتما غاندي». موسكو، ١٩٨٤، ص ٢١٨، (بالروسية).
١٦ . «الأنباء»، ٣٠/ ١١/ ١٩٥١ .
١٧ . «الأنباء»، ١٤/ ١٢/ ١٩٥١ .
١٨ . مجموعة مؤلفات المهاتما غاندي. نيودلهي، ١٩٥٨-١٩٦٢، المجلد ١٨، ص ٣١٣، (بالإنكليزية).
١٩ . م. غاندي: «لا حقيقة إلا بالله». أحمد آباد، ١٩٥٧، ص ٣٠-٣١، (بالإنكليزية).
٢٠ . «الأنباء»، ٤/ ١/ ١٩٥٢ .
٢١ . ن . م .
٢٢ . ن . م .
٢٣ . Mackey, S. Lebanon. Death of a Nation. Anchor Books, N. Y., 1991,p.102.
٢٤ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». الدار التقدمية، ١٩٨٧، ص ٦٨ .
٢٥ . ن . م . ص٦٧ .
٢٦ . الحاج، لويس . «من مخزون الذاكرة». بيروت، دار النهار، ١٩٩٣، ص ١٣٢ .
٢٧ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». ص ١٥ .
٢٨ . اشتي، فارس . «الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥». ج٢، ص ٧٧٤ .
٢٩ . ن . م .
٣٠ . «النهار»، ٢١/ ٨/ ١٩٥٢ .
٣١ . الحاج، لويس . المصدر السابق، ص ٢٧ .
٣٢ . ناصيف، نقولا: «كميل شمعون آخر العمالقة». بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٨، ص ٤٩-٥٠ .
٣٣ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». ص ١٦ .
٣٤ . Hudson, M. C. The Precarious Republic. Political Modernization in Lebanon. N. Y., 1968, p. 107.

الفصل الثامن

١ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٤ .
٢ . ن . م . ص ١٨ .
٣ . الحاج، لويس . «من مخزون الذاكرة». دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٩ .
٤ . ن . م .
٥ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». ص ٣٥ .
٦ . جنبلاط، كمال: «في الممارسة السياسية. مقدمة ربع قرن من النضال». بيروت ١٩٨٧، الدار التقدمية، ص ٥٢ .
٧ . Hudson, M. C., The Precarious Republic. Political Modernization in Lebanon. N. Y., 1968, p. 279.
٨ . مقابلة المؤلف مع الشيخ عبدالله العلايلي في بيروت في ٣٠ نيسان ١٩٩١ .
٩ . جنبلاط، كمال: «في الممارسة السياسية». ص ٣١ .

١٩. تحدث توفيق بركات عن ذلك خلال لقائه مع المؤلف في بقعاتا (الشوف) في ١٤ شباط ١٩٩١.
٢٠. «الأنباء»، ٧/ ١٠/ ١٩٦١.
٢١. «الأنباء»، ١٤/ ١٠/ ١٩٦١.
٢٢. «الأنباء»، ٢١/ ١٠/ ١٩٦١.
٢٣. ن. م.
٢٤. راجع «الوسط»، العدد ١٥١، ١٩-٢٥ كانون الأول (ديسمبر)١٩٩٤، ص ٢٦. مذكرات سامي الخطيب.
٢٥. المقصود كتاب كمال جنبلاط «اضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية (الفكرة القومية)».
٢٦. جنبلاط، كمال.، من اجل المستقبل. ص ٢٤٩.
٢٧. ن. م. ص ٨٤-٨٥.
٢٨. ن. م. ص ٢٥١.
٢٩. علم المؤلف بذلك من مرافق جنبلاط السيد جوزف ابي خليل الكحالي، في لقاء جرى معه ببيروت في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

الفصل الحادي عشر

١. نقلا عن «الأنباء» ٣١/ ٧/ ١٩٦٥.
٢. راجع ليفانوف، ن. لبنان. دار «ميسل»، موسكو، ١٩٦٦، ص ٢٦-٢٧ (بالروسية).
٣. Safran, N. Israel: The Embattled Ally. The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London, 1978, p. 388.
٤. الحاج، لويس «من مخزون الذاكرة». بيروت، دار النهار، ١٩٩٣، ص ١٣٢.
٥. «الأنباء» ١٠/ ٦/ ١٩٦٧.
٦. نقلا عن Brynen, R. Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon. Boulder, Westview Press, 1990.
٧. «الوسط»، العدد ٣٣٩، ٢٧ تموز- ٢ آب، ١٩٩٨، ص ٣٦.
٨. «الأنباء»، ١١/ ١/ ١٩٦٩.
٩. د. رزق، رزق: «رشيد كرامي. السياسي ورجل الدولة». بيروت، ص ١٠٨-١٠٩.
١٠. «الأنباء»، ٢٦/ ٤/ ١٩٦٩.
١١. راجع المصدر الأسبق.
١٢. «النهار»، ٩-١٣/ ٥/ ١٩٦٩.
١٣. «النهار»، ١/ ٦/ ١٩٦٩.
١٤. ن. م.
١٥. «الوسط»، العدد ٣٣٩، ٢٧ تموز- ٢ آب ١٩٩٨، ص ٣٥.
١٦. علم المؤلف بهذه التفاصيل من السيد نديم عبد الصمد اثناء لقائه معه في بيروت في ١٩ نيسان ١٩٩٩.
١٧. بقرادوني، كريم: «لعنة وطن: من حرب لبنان الى حرب الخليج». بيروت، عبر الشرق للمنشورات، ص ١٢٦.

١٧ . الرياشي، اسكندر، «رؤساء لبنان كما عرفتهم». منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٦١، ص ١٩١ .
١٨ . «السياسة»، ٢٧/ ٥/ ١٩٥٨ .
١٩ . ن.م.
٢٠ . «السياسة»، ٨/ ٦/ ١٩٥٨ .
٢١ . جنبلاط، كمال: «في مجرى السياسة اللبنانية. اوضاع وتخطيط» الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢ .
٢٢ . الصلح، سامي: «احتكم الى التاريخ». ص ١٨٦ .
٢٣ . «الحياة»، ٢٩/ ٧/ ١٩٥٨ .
٢٤ . الديري، الياس: «من يصنع الرئيس؟» المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ٦٤ .
٢٥ . ن.م ص ٣٤١ .
٢٦ . جنبلاط، كمال: «في مجرى السياسة اللبنانية»... ص ١٣ .

الفصل العاشر

١ . عشقوتي، راجي: «كمال جنبلاط في الحقيقة والتاريخ»، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٩ .
٢ . «النهار»، ١٣/ ٨/ ١٩٥٩ .
٣ . «ربع قرن من النضال». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٠١ .
٤ . ن. م. ص ٢٧٠ .
٥ . من حديث للمؤلف مع المرحوم نسيم مجدلاني ببيروت في ١٦ نيسان ١٩٩١ .
٦ . الدكتور خليل، خليل احمد: «كمال جنبلاط: ثورة الامير الحديث». بيروت، ١٩٨٤، ص ١٥٣ .
٧ . جنبلاط، كمال: «حقيقة الثورة اللبنانية». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٣ .
٨ . جنبلاط، كمال: «ثورة في عالم الانسان». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٨٤ .
٩ . «ربع قرن من النضال» ص ٢٩١-٢٩٢ .
١٠ . «النهار»، ٢٥/ ٢/ ١٩٦١ .
١١ . «النهار» ٣/ ٣/ ١٩٦١ .
١٢ . الصلح، منح: «المارونية السياسية. سيرة ذاتية». بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٨ .
١٣ . Hudson, M.C., The Precaroius Republic. Political Modernization in Lebanon. N.Y. 1968, p. 65.
١٤ . «الأنباء»، ٢٨/ ١٠/ ١٩٦١ .
١٥ . راجع حافظ، حمدي: «الاشتراكية وتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة». القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٣٢ .
١٦ . راجع بيلايف، ايغور وبريماكوف، يفغيني: «مصر في عهد الرئيس عبد الناصر». موسكو، ١٩٧٤، ص١٦١ (بالروسية). وكذلك «تاريخ الأقطار العربية والافريقية الحديث»، موسكو، ١٩٩٠، ص ٣٣ (بالروسية).
١٧ . راجع بيلايف وبريماكوف: المصدر السابق، ص ١٦٥ .
١٨ . جنبلاط، كمال: من اجل المستقبل. الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٥٩ .

٨ . Joumblatt, K. I Speak for Lebanon. Zed Press, London, 1982, p. 93.
٩ . مقابلة المؤلف مع وليد جنبلاط في المختارة، ٢٠/ ٢/ ١٩٩١ .
١٠ . مقابلة المؤلف مع جوزف أبي خليل الكحالي في بيروت، ٥/ ١٠/ ١٩٩٩ .
١١ . راجع «العلاقات اللبنانية-السورية ١٩٤٣-١٩٨٥». الجزء الأول، مركز التوثيق والبحوث اللبناني . بيروت ١٩٨٦ ، ص٣٢٨ .
١٢ . جنبلاط ، كمال : «لبنان وحرب التسوية». ص١٧٨-١٧٩ .
١٣ . ن. م. ، ص ٤٠ .
١٤ . راجع مذكرات محسن دلول، «الوسط»، عدد ٢٦٧ . ١٠-١٦ آذار ١٩٩٧ .
١٥ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧ ، ص١١٩ .
١٦ . Brynen, R. The Palestinians in Lebanon, Hanf, The Coexistence in Wartime Lebanon (Decline of a State and Rise of a Nation). I.B Tauris & Publishers, London, 1993, p. 212, fn. 51.
١٧ . من مقابلة المؤلف مع السيد محسن دلول . بيروت، ١٩ نيسان ١٩٩٩ .
١٨ . مذكرات محسن دلول، «الوسط»، عدد ٢٦٧ ، ١٠-١ آذار ١٩٩٧ .
١٩ . خويري، انطوان : «الحرب في لبنان»، ١٩٧٦ . الجزء الأول. بيروت، ١٩٧٧ ، ص٨٣ .
٢٠ . ن. م، ص١١١ .
٢١ . ن. م. ، ص٢١٤-٢١٥ .
٢٢ . Deeb, Marius. The Lebanese Civil War. Praeger, New York, 1980, p. 87.
٢٣ . خويري، أنطوان : «الحرب في لبنان». الجزء الأول، ص ٢٣٩ .
٢٤ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». ص ٩٥-٩٦ .
٢٥ . من مقابلة المؤلف مع أحمد الخطيب في طرابلس، ٦ تشرين الأول ١٩٩٩ .
٢٦ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». ص ٢٠٣-٢٠٤ .
٢٧ . من مقابلة المؤلف مع السيد نديم عبد الصمد في بيروت، ١٨ نيسان ١٩٩٩ .
٢٨ . خويري، أنطوان : «الحرب في لبنان». الجزء الأول. ص ٣٠٧ .
٢٩ . ن. م. ، ص ٣٢٨ .
٣٠ . ن. م. ، ص ٣٢٩ .
٣١ . من مقابلة المؤلف مع أحمد الخطيب في طرابلس، ٦ تشرين الأول ١٩٩٩ .
٣٢ . خويري، أنطوان : «الحرب في لبنان». الجزء الأول. ص ٣٤٧ .
٣٣ . Dawisha, A. I. Syria and the Lebanese Crises. P. 125; "International Herald Tribune" (Paris), 17. 03.1976.
٣٤ . خويري، أنطوان : «الحرب في لبنان». الجزء الأول. ص٣٩٦ .
٣٥ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». ص ١٧٢ .
٣٦ . ن. م. ، ص ١٤٤- ١٤٥ .
٣٧ . هذا المقتطف من المحادثات نقلا عن ذكريات محسن دلول. من حديث للمؤلف مع السيد دلول ببيروت، في ١٩ نيسان ١٩٩٩ .
٣٨ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». ص١٣١ .
٣٩ . هذا المقتطف من المحادثات نقلا عن الكلمة التي ألقاها الرئيس حافظ الأسد من إذاعة دمشق في ٢٠ تموز ١٩٧٦ . راجع جويري، انطوان : «الحرب في لبنان». الجزء الثاني. بيروت ١٩٧٧ ، ص٧١٣-٧٢٨ .
٤٠ . ن. م.
٤١ . من مقابلة المؤلف مع السيد عباس خلف ببيروت، في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩ .

١٨ . من لقاء للمؤلف مع السيد جوزف دوناتو ببيروت في ٦ تشرين الأول ١٩٩٩ .
١٩ . تحدث الأستاذ كريم بقرادوني عن ذكرياته في لقاء مع المؤلف بتاريخ ٢٤ ايلول ١٩٩١ .
٢٠ . راجع، Brynen, R. Sanctuary and Survival: The PL° in Lebanon, Boulder, Westview Press, 1990.
٢١ . جنبلاط، كمال: «هذه وصيتي». بيروت، الدار التقدمية، ص ٦٤ .
٢٢ . عشقوتي، راجي: «الياس سركيس وزمان العواصف». بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٩-٥٠ .
٢٣ . مقابلة المؤلف مع السيد جورج حاوي. بيروت، نيسان ١٩٩٩ .

الفصل الثاني عشر

١ . راجع Salibi, K.S. Crossroads to Civil War. Lebanon 1958-1976. Caravan, Delmar, New York, 1976, p.56.
٢ . Petran, T. The Struggle over Lebanon. New York, 1987, p. 127.
٣ . Gordon, D. Lebanon: The Fragmented Nation. London, 1980, p. 84.
٤ . جنبلاط، كمال: «هذه وصيتي». بيروت، الدار التقدمية، ص ٨٥-٨٦ .
٥ . ن. م. ص ٨٩-٩٠ .
٦ . اتضح في ما بعد ان الكوماندوس الاسرائيليين لم ينجحوا في تنفيذ مخطط «الموساد» بالكامل. فأبو أياد نجا بأعجوبة حيث كان استدعي إلى مقرّ منظمة التحرير قبل ساعة من الغارة.
٧ . الحاج، لويس: «من مخزون الذاكرة». بيروت، دار النهار، ١٩٧٣، ص ٩٧ .
٨ . راجع بقرادوني، كريم «لعنة وطن: من حرب لبنان الى حرب الخليج». بيروت، عبر الشرق للمنشورات، ص١٢٩ .
٩ . «الأنباء»، ٢٣/ ١١/ ١٩٧٣ .
١٠ . «الأنباء» ١٠/ ٥/ ١٩٧٤ .
١١ . راجع Gordon D.C. Lebanon: The Fragmented Nation. London, 1980, p .87.
١٢ . راجع Brynen, R. Sanctuary and Survival: The PL° in Lebanon, Boulder, Westview Press, 1990.

الفصل الثالث عشر

١ . «النهار»، ١٥/ ٤/ ١٩٧٥ .
٢ . «النهار»، ١٦/ ٤/ ١٩٧٥ .
٣ . راجع Abu Iyad. My Home , My Land, pp. 166-170 وكذلك «فلسطين الثورة»، ٢٩/ ٦/ ١٩٧٥ .
٤ . راجع جنبلاط، كمال: «لبنان وحرب التسوية». الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٨ . وكذلك Ballance, Edgar. Civil War in Lebanon 1972-92. Macmillan Press Ltd., London, 1998, p. 15.
٥ . جنبلاط، كمال: «لبنان وحرب التسوية»، ص ٢٩ .
٦ . ن. م. ص ٢٧-٢٨ .
٧ . جنبلاط، كمال: «مواقف وآراء». منشورات «جبهة القوة الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية»، ص٧٧-٧٨ .

٣٢ . ن.م.
٣٣ . جنبلاط ، كمال : «لبنان وحرب التسوية». الدار التقدمية . بيروت، ١٩٨٧ ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
٣٤ . من مقابلة المؤلف مع السيد جورج حاوي ببيروت في ١٧ نيسان ١٩٩٩ .
٣٥ . منصور، ألبر : «موت جمهورية». بيروت، دار الجديد، ١٩٩٤ ص ١١٢ .
٣٦ . من مقابلة المؤلف مع الأستاذ البر منصور ببيروت في ٢١ نيسان ١٩٩٩ .
٣٧ . من مقابلة المؤلف مع السيد عباس خلف ببيروت في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩ .
٣٨ . من مقابلة المؤلف مع السيد توفيق سلطان ببيروت في ٢١ نيسان ١٩٩٩ .
٣٩ . من مقابلة المؤلف مع السيد عباس خلف ببيروت في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩ .
٤٠ . من مقابلة المؤلف مع السيد جورج حاوي ببيروت في ١٧ نيسان ١٩٩٩ .
٤١ . نقلا عن بقرادوني، كريم، «السلام المفقود». ص ٧٦ .
٤٢ . من مقابلة المؤلف مع العميد ريمون اده في فندق «كوين اليزابيث» بباريس، آذار ١٩٩٥ . (راجع كذلك «النهار»، ١٧/ ١/ ١٩٩٥).
٤٣ . من مقابلات المؤلف مع السيد عباس خلف ببيروت، في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩ ، والسيد محسن دلول ببيروت، في ١٩ نيسان ١٩٩٩ ، والسيد البر منصور ببيروت، في ٢١ نيسان ١٩٩٩ .

خاتمة

١ . من مقابلة المؤلف مع الأستاذ كميل أبو صوان، في باريس، ٦ آذار ١٩٩٥ .
٢ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». الدار التقدمية، المختارة، ص ١٩٦-١٩٧ .
٣ . من مقابلة المؤلف مع السيد جورج حاوي ببيروت في ١٧ نيسان ١٩٩٩ .
٤ . جنبلاط ، كمال : «هذه وصيتي». الدار التقدمية، المختارة، ص ٢٠٦ .
٥ . ن.م. ص ١٩٥ .

الفصل الرابع عشر

١ . من مقابلة المؤلف مع السيد محسن ابرهيم ببيروت في ٣ آذار ١٩٩٧ .
٢ . خطاب الرئيس حافظ الأسد في ٢٠ تموز ١٩٧٦ (راجع خويري، أنطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الأول. بيروت، ١٩٧٧، ص ٧٢١-٧٢٢).
٣ . Dawisha, A. I. Syria and the Lebanese Crisis. London and Basingstore, 1980, pp. 128-129.
٤ . خويري، انطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الأول. ص٥٩٢ .
٥ . ن.م. ص ٦٦٤-٦٦٥ .
٦ . بقرادوني، كريم. «السلام المفقود» (عهد الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢). عبر الشرق للمنشورات، بيروت ١٩٨٤، ص٥-١٠ .
٧ . ن.م. ص٢٣-٢٤ .
٨ . ن.م. ص٢٣ .
٩ . Dawisha, A.I. Syria and the Lebanese Crisis. London and Basingstore, 1980, p. 133.
١٠ . ن.م. ص ١٣٤ .
١١ . بقرادوني، كريم: «السلام المفقود». ص٢٤ .
١٢ . ن.م.
١٣ . جنبلاط، كمال: «هذه وصيتي». الدار التقدمية. بيروت، ١٩٨٧، ص١٧٣ .
١٤ . من مقابلة المؤلف مع السيد محسن دلول ببيروت في ١٩ نيسان ١٩٩٩، ومقابلته مع السيد جوزف ابو خليل ببيروت في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩ (راجع كذلك خويري، انطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الثاني. ص ٢٨٤-٢٨٥ ومجلة «الوسط» عدد ٢٦٧ في ١٠-١٦ آذار ١٩٩٧).
١٥ . بقرادوني، كريم: «السلام المفقود». ص٢٤ (راجع كذلك خويري، انطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الثاني. ص ٢٨٣-٢٨٤).
١٦ . «البرافدا»، ٤/٦/١٩٧٦ .
١٧ . «العلاقات اللبنانية- السورية ١٩٤٣-١٩٨٥». مركز التوثيق والبحوث اللبنانية. بيروت، ١٩٨٦، ص٣٤٣ .
١٨ . ن.م. ص ٣٤٢ .
١٩ . خويري، انطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الثاني. ص ٦٢١ .
٢٠ . أبو خليل، جوزف: «قصة الموارنة في الحرب». بيروت ١٩٩٠ . ص ٥٩ .
٢١ . خويري، انطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الثاني. ص ٦٨٣ .
٢٢ . ن.م. ص ٨٠٣ .
٢٣ . خويري، أنطوان: «الحرب في لبنان: . الجزء الثاني. ص ١٤٨-١٤٩ .
٢٤ . ن.م. ص ٢١٧ .
٢٥ . ن.م. ص ١٦٥ .
٢٦ . «البرافدا»، ٢٧/٨/١٩٧٦ .
٢٧ . ن.م. ٨/٩/١٩٧٦ .
٢٨ . خويري، انطوان: «الحرب في لبنان». الجزء الثالث. ص ٣٧٧ .
٢٩ . ن.م. ٣٩٧ .
٣٠ . ن.م. ص ٤٧١ .
٣١ . بقرادوني، كريم: «السلام المفقود». ص ٢٨ .

فهرس الأعلام

ح

ص

س

ش

لا

ي

المطابع التعاونية الصحفية ش. م. ل.، بيروت، لبنان
أيار ٢٠٠١


Queens Library
Enrich your life®
Queens Library Gallery
Attend exhibitions and
arts education activities
designed to complement
library services.
Call 1-718-990-8665.
Open six days a week.
www.queenslibrary.org

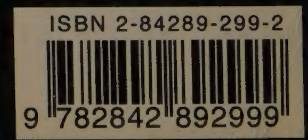
ايغور تيموفييف

كمال جنبلاط الرجل والأسطورة



- ايغور تيموفييف كاتب وصحافي روسي من مواليد عام ١٩٤٥.
- تخرج من معهد اللغات الشرقية في جامعة موسكو (قسم اللغة العربية) عام ١٩٦٩.
- حائز دكتوراه في العربية وآدابها.
- عضو في اتحاد الكتاب الروس. من مؤلفاته «ابن بطوطة» و«أبو الريحان البيروني» و«مصيبة لبنان». وله دراسات في تاريخ الحضارة العربية والإسلامية.
- بين السبعينات والتسعينات كان أستاذاً محاضراً في الأدب بجامعة موسكو، ومدير مكتب جريدة «كمسمولسكايا برافدا» الروسية في القاهرة، ومراسل جريدة «الحياة» ومجلة «الوسط» في موسكو، ومدير مكتب شركة «دار القمم» السعودية للإعلام في روسيا.
- وفي التسعينات بدأ تيموفييف العمل على نوع جديد من الكتابة في الصحافة الروسية هو السيرة السياسية، راوياً سير سياسيين عرب وشخصيات طبعت القرن الماضي.

و«كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة» هو باكورة هذه السلسلة، وقد بني الكتاب على وثائق علمية ومقابلات وذكريات رفاق دراسة وأصدقاء ومعاصرين للزعيم السياسي والمفكر العربي الكبير.


ISBN 2-84289-299-2
9 782842 892999